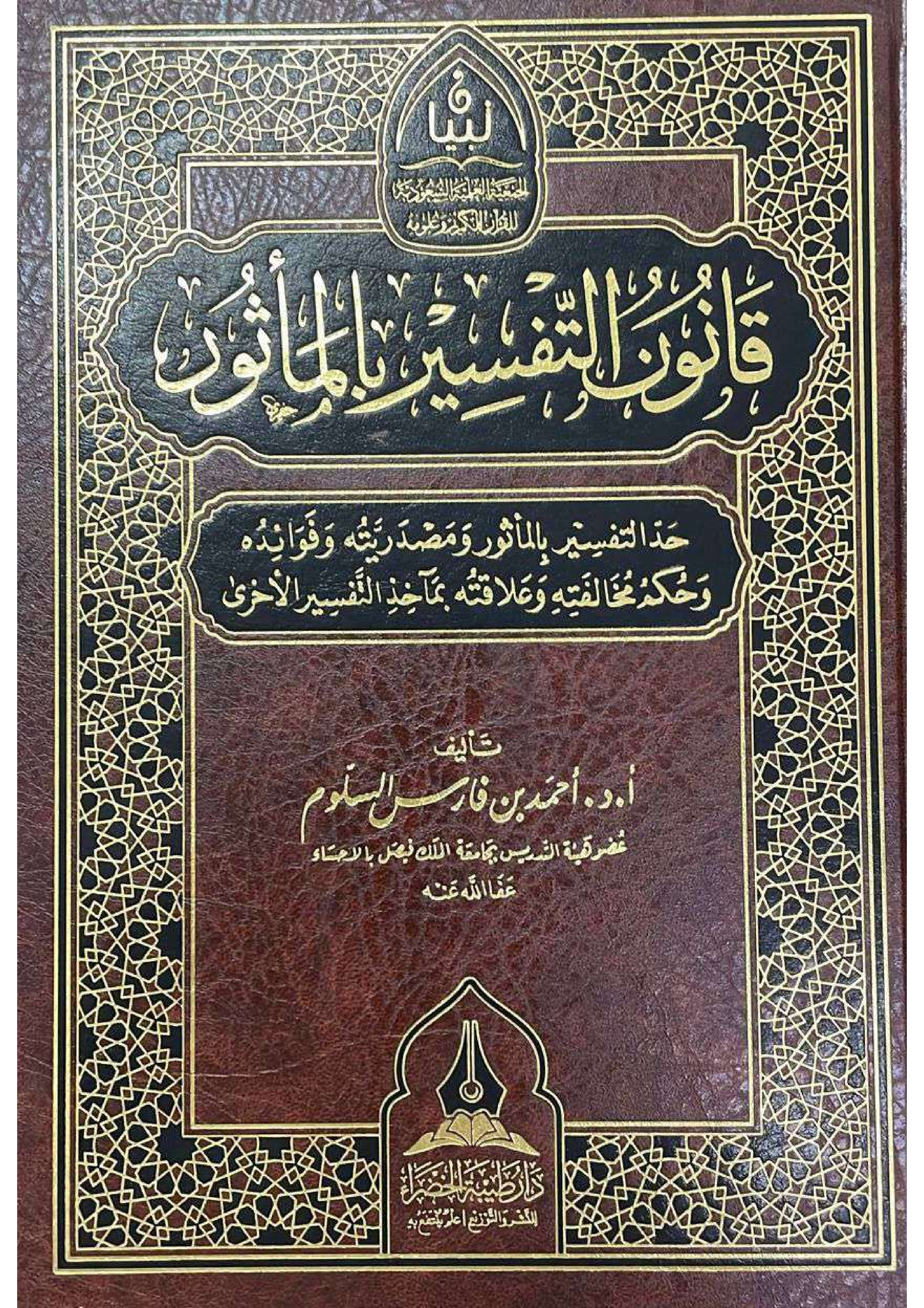
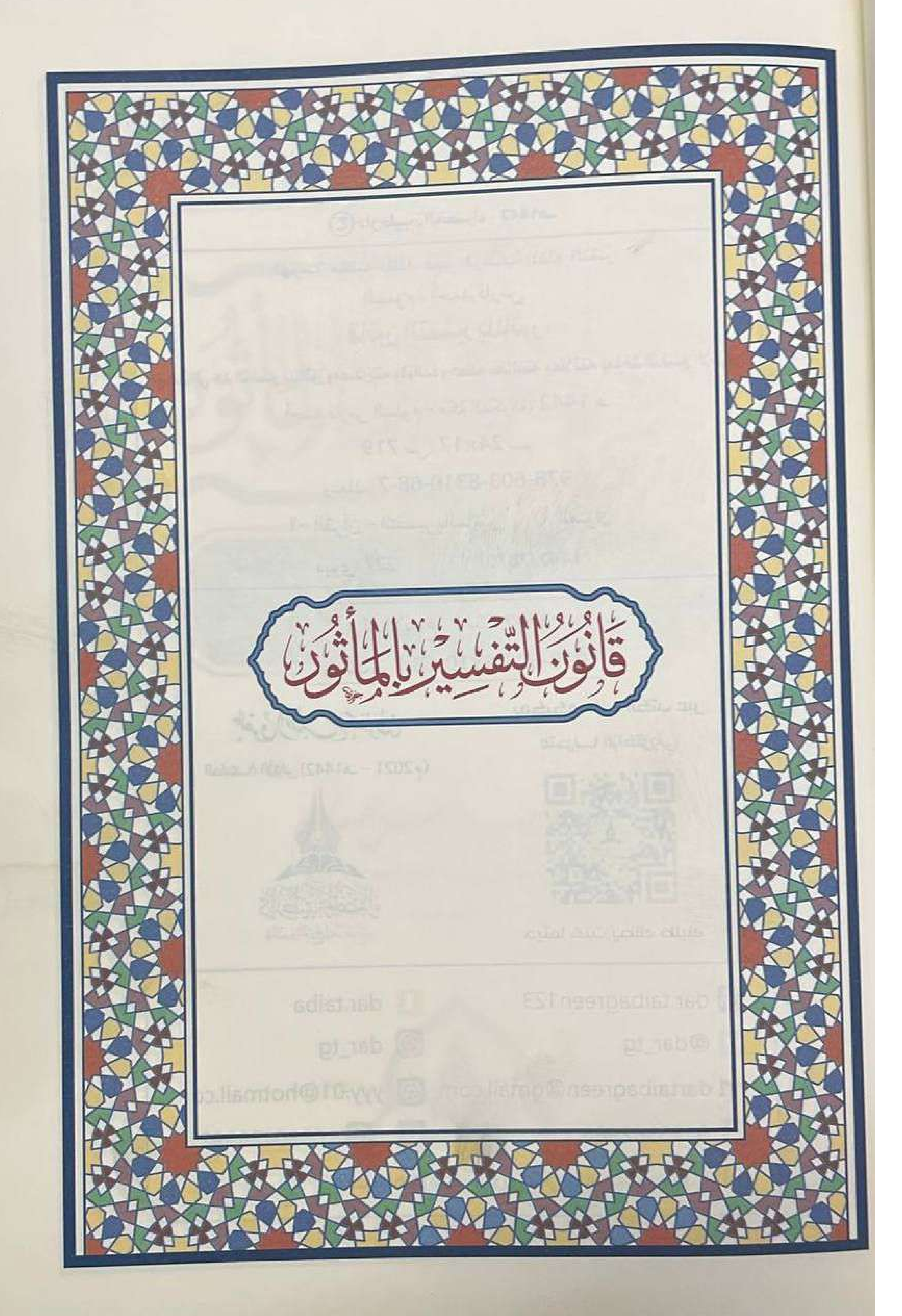

الجمعية العلمية السعودية
للقرآن الكريم وعلومه
قانون التفسير بالمأثور
حد التفسير بالمأثور ومصدريته وفوائده
وحكم مخالفته وعلاقته بمآخذ التفسير الأخرى
تأليف
أ.د. أحمد بن فارس السلوم
عضو هيئة التدريس بجامعة الملك فيصل بالأحساء
عفا الله عنه
دار طيبة الخضراء
للنشر والتوزيع


قانون التفسير بالمأثور

قانون التفسير بالمأثور

«يبحث في حدِّ التفسير المأثور ومَصدريَّته وفوائِده وحكم مخالفته وعلاقته بمآخِذ التَّفسير الأخرىٰ»

تأليف

أ.د. أحمد بن فارس السلوم

عفا الله عنه

١٤٤٢هـ

المقدمة

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام علىٰ النبيِّ الأمين، وعلىٰ آله وصحبه والتابعين، أمَّا بعد:

فإنَّ الله عزَّ وجل قد تفضَّل علىٰ هذه الأمة المحمدية بأنْ أنزل عليها القرآن الكريم، وجعله موعظةً لها، وشفاءً لما في صدورها، فقال تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدۡ جَآءَتۡكُم مَّوۡعِظَةٞ مِّن رَّبِّكُمۡ وَشِفَآءٞ لِّمَا فِي ٱلصُّدُورِ وَهُدٗى وَرَحۡمَةٞ لِّلۡمُؤۡمِنِينَ ۝٥٧ قُلۡ بِفَضۡلِ ٱللَّهِ وَبِرَحۡمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلۡيَفۡرَحُواْ هُوَ خَيۡرٞ مِّمَّا يَجۡمَعُونَ﴾[يونس:٥٧-٥٨].

ولذا كان الاشتغال بالقرآن تعلمًا وتعليمًا من أعظم القربات، وأكثرها نفعًا في العاجل والآجل، وقد «أجمع العلماء علىٰ أنَّ الاشتغالَ عن القرآن -ولو بالحديث وغيره من العلوم الشرعية- حتىٰ يُنسىٰ أو يُتركَ بسبب ذلك تدبُّره والتفقهُ فيه وفهم معانيه وأوامره ونواهيه مذمومٌ، وأنَّ المحمود ما كان عليه السلف من الاهتمام بحفظ القرآن والاشتغال بما يعين علىٰ فهم معانيه من التفسير والحديث والأثر واستنباط العلوم منه؛ لأنَّ العلم كلَّه في القرآن، وقد قال تعالىٰ: ﴿ نَحۡنُ نَقُصُّ عَلَيۡكَ أَحۡسَنَ ٱلۡقَصَصِ ﴾ [يوسف:٣]، وقال: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحۡسَنَ ٱلۡحَدِيثِ﴾ [الزمر:٢٣]، وقال: ﴿ وَمَنۡ أَصۡدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثٗا ﴾ [النساء: ٨٧] ﴿ كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ مُبَٰرَكٞ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾ [ص:٢٩]. وقال ﷺ: ومن ابتغىٰ العلم في غيره أضله الله»[1].

---

(١) مِن كتاب ذخيرة الإخوان المختصر من كتاب الاستغناء بالقرآن للحضرمي، ص٣٠٤.

وقال عون بن عبد الله بن عتبة بن مسعود (ت:١١٩): «كان يقال: مثل الذي يطلب علم الأحاديث ويترك القرآن، مثل رجل آخذ باب زريبة فيها غنم، فمرت به ظباء فتبعها يطلبها فلم يدركها، فرجع فوجد غنمه قد خرجت، فلا هذه أدرك، ولا هذه أدرك»[١].

والقرآن آية رسول الله ﷺ المرقومة علىٰ صفحات الأيام، وحجته الموشومة علىٰ وجه الدهر، ولأجل ذلك فقد تكفَّل الله عز وجل بحفظه كيْ تنقطع الأعذار، وتقوم الحجج، وتتضح البراهين، وتظهر الآيات، فقال سبحانه: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر:٩]، وقال الله عز وجل لنبيه في الحديث الإلـهي: «وأنزلتُ عليكَ كتابًا لا يغسله الماء تَقرؤه نائمًا ويقظَان»[٢]، وقد بذلت الأمة في سبيل حفظ حروفه جهودًا عظيمة في أول العهد، حتىٰ تمَّ الوعد الإلهي بالحفظ علىٰ أيدي أولئك الحفاظ في الصدر الأول، ثم توارثته الأمة جيلاً عن جيل، وطبقًا عن طبق، حتىٰ وصل إلينا غضًّا طريًّا لم يُشب كأنما أنزل البارحة، وسيبقىٰ كذلك إلىٰ أن يشاء الله، وبذلك يفرح أهل الإيمان، فإنَّ الناس إذا كانوا يفرحون بما يجمعون من نشب الدنيا وبما يتوارثونه من حطامها؛ فإنَّ المسلمين يفرحون بتوارثهم هذا الكتاب العظيم، ويفتخر كل واحد منهم بنصيبه الذي أخذه منه –حفظًا وفهمًا– وهذا النصيب –وإنْ قلَّ– خير مما يجمع أولئك.

والحديث: جزء من حديث الحارث الجعفي عن علي بن أبي طالب مرفوعًا، رواه الدارمي (٣٣٧٤)، والترمذي (٢٩٠٦)، وقال: «هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه وإسناده مجهول، وفي الحارث مقال». ولفظه عندهم: «من ابتغىٰ الهدىٰ في غيره أضله الله».

(١) رواه أبو نعيم في حلية الأولياء ٤/ ٢٤٥.

(٢) رواه مسلم في الصحيح (٢٨٦٥).

ومن مقتضيات حفظ الله عز وجل حروفَ القرآن الكريم: حفظُ معانيه التي دلَّت عليها هذه الألفاظ، إذ أن الله عز وجل أنزل كتابه كي يُعملَ به، ويُتحاكم إليه، ولكي يكون للناس شرعةً ومنهاجًا، كما أنزله كي يتلىٰ ويقرأ، وتصدح به المحاريب، قال تعالىٰ: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ ۖ فَٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ عَمَّا جَآءَكَ مِنَ ٱلْحَقِّ ۚ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ۚ﴾ [المائدة:٤٨] ولا يتم ذلك إلاَّ بمعرفة المعاني التي تدل عليها الألفاظ.

وإذا كان الصدر الأول قد بذلوا –ما لا يخفىٰ– في سبيل حفظ حروفه فإنهم قد بذلوا مثل ذلك وأكثر في سبيل معرفة معانيه وحفظها، حتىٰ تواتر عنهم ذلك في الجملة –إذ ما كانوا علىٰ حفظ حروفه بأشد حرصًا من حفظ حدوده– وقد جمع الله لهم ذلك علىٰ أتم وجه وأكمله.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية (ت:٧٢٨): «يحتاج المسلمون إلىٰ معرفة ما أراد الله ورسوله ﷺ بألفاظ الكتاب والسنة؛ بأن يعرفوا لغة القرآن التي بها نزل، وما قاله الصحابة والتابعون لهم بإحسان وسائر علماء المسلمين في معاني تلك الألفاظ، فإنَّ الرسول لما خاطبهم بالكتاب والسنة عرَّفهم ما أراد بتلك الألفاظ، وكانت معرفة الصحابة لمعاني القرآن أكمل مِن حفظهم لحروفه، وقد بلَّغُوا تلك المعاني إلىٰ التابعين أعظم مما بلغوا حروفه، فإنَّ المعاني العامة التي يحتاج إليها عموم المسلمين مثل معنىٰ التوحيد ومعنىٰ الواحد والأحد والإيمان والإسلام ونحو ذلك كان جميع الصحابة يعرفون ما أحب الله ورسوله ﷺ من معرفته، ولا يحفظ القرآن كله إلا القليل منهم، وإنْ كان كل شيء من القرآن يحفظه منهم أهل التواتر...، إلىٰ أن قال:

فالمقصود أنَّ معرفة ما جاء به الرسول وما أراده بألفاظ القرآن والحديث هو أصل العلم والإيمان والسعادة والنجاة»[١].

وكما اختص الله هذه الأمة بحفظ كتابها عليها –دون أهل الكتاب من اليهود والنصارىٰ الذين أُوكل الحفظ إلىٰ رهبانهم وأحبارهم– فإنه سبحانه قد اختص هذه الأمة كذلك بحفظ معاني ما أنزل عليها، وصان كتابه عن تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، وميل الملحدين، فلو همَّ رجل أن يُلحد في القرآن بليل لأطلعَ الله عليه، ثم فضحه في رابعة النهار، مع ما أعدَّ له من سوء العذاب يوم القيامة، وذلك من مقتضىٰ عِزَّة هذا الكتاب العزيز، فإنه يعلو ولا يُعلىٰ عليه، وهذا الوعد الإلهي بحفظ معاني القرآن كوعده تعالىٰ بحفظ حروفه، لا يختلفان، وهما من خصائص أمة الإسلام.

قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُلۡحِدُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا لَا يَخۡفَوۡنَ عَلَيۡنَآۗ أَفَمَن يُلۡقَىٰ فِي ٱلنَّارِ خَيۡرٌ أَم مَّن يَأۡتِيٓ ءَامِنٗا يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِۚ ٱعۡمَلُواْ مَا شِئۡتُمۡ إِنَّهُۥ بِمَا تَعۡمَلُونَ بَصِيرٌ ۝٤٠ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِٱلذِّكۡرِ لَمَّا جَآءَهُمۡۖ وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٞ ۝٤١ لَّا يَأۡتِيهِ ٱلۡبَٰطِلُ مِنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ وَلَا مِنۡ خَلۡفِهِۦۖ تَنزِيلٞ مِّنۡ حَكِيمٍ حَمِيدٖ ۝٤٢﴾ [فصلت:٤٠-٤٢].

قال شيخ الإسلام ابن جرير الطبري (ت:٣١٠): «يقول تعالىٰ ذكره: وإنَّ هذا الذكر لكتاب عزيز بإعزاز الله إياه، وحفظه من كلِّ من أراد له تبديلاً أو تحريفًا، أو تغييرًا، من إنسيٍّ وجنيٍّ وشيطان مارد، وبنحو الذي قلنا في ذلك قال أهل التأويل»[٢].

---

(١) مجموع الفتاوىٰ ١٧/ ٣٥٣-٣٥٥.

(٢) جامع البيان ٢١/ ٤٧٨.

وقال في تأويل قوله تعالىٰ ﴿لَّا يَأۡتِيهِ ٱلۡبَٰطِلُ مِنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ وَلَا مِنۡ خَلۡفِهِۦ﴾: «لا يستطيع ذو باطل بكيده تغييره بكيده، وتبديل شيء من معانيه عما هو به، وذلك هو الإتيان من بين يديه، ولا إلحاق ما ليس منه فيه، وذلك إتيانه من خلفه»[(١)]، وهذه المعاني المحفوظة مبذولة لمن أرادها، ظاهرة لمن تطلَّبها، متواترة عند أهل العلم بها، وليس ذلك إلا لأمة القرآن، فالحمد لله علىٰ ذلك.

وقد كانت الأمة في الصدر الأول في عافية في دينها وقرآنها، حتىٰ ظهرت الملل المنحرفة، والنِّحل الضالة، فصارت كل طائفة من هؤلاء تركب الصعب والذلول في تحريف معاني القرآن موافقةً لهواها، واتِّباعًا لآرائها، فقيض الله لهذه الأمة من يُبين ضلالات الضالين، ومن يردُّ دعاوىٰ المبطلين، ومن يبين معاني القرآن الكريم، مثل ما هيَّأ مِن قبلُ مَن حفظ علىٰ الأمة حروف القرآن ومبانيه، ودوَّن العلماء ذلك كلَّه، فاستقام لهذه الأمة حفظ الحروف والمباني، وحفظ الحدود والمعاني، مع الصيانة التامة، والرعاية الشديدة، والحمد لله رب العالمين.

قال ابن تيمية –حاكيًا عن طمع بعض المحرفين-: «فإنَّه إذا كان القرآن الذي قد عَرف تفسيرَه والمرادَ به العامَّ والخاصَّ ونُقل ذلك عن الرسول **نقلاً متواترًا** حتىٰ عُرف معناه علمـًا يقينًا اضطراريًا، فيبدلون معناه ويحرفون الكلم عن مواضعه، فماذا يصنعون بالتوراة والإنجيل ولم ينقل لفظ ذلك ومعناه كما نقل القرآن، وليس في أهل تلك الكتب من يذب عن لفظها ومعناها كما يذب المسلمون عن لفظ القرآن ومعناه» [(٢)].

---

(١) جامع البيان ٢١/ ٤٨٠.

(٢) الجواب الصحيح ٢/ ٢٧٣.

وقال الشيخ إبراهيم بن موسىٰ الشاطبي (ت:٧٩٠): «إنَّ هذه الشريعة المباركة معصومة، كما أنَّ صاحبها ﷺ معصوم، وكما كانت أمته فيما اجتمعت عليه معصومة، ويتبين ذلك بوجهين:

أحدهما: الأدلة الدالة علىٰ ذلك تصريحًا وتلويحًا، كقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝٩﴾ [الحجر: ٩] وقوله: ﴿كِتَٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ﴾ [هود: ١]، وقد قال تعالىٰ: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلْقَى ٱلشَّيْطَٰنُ فِيٓ أُمْنِيَّتِهِۦ فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلْقِي ٱلشَّيْطَٰنُ ثُمَّ يُحْكِمُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦ﴾ [الحج: ٥٢]، فأخبر أنه يحفظ آياته ويحكمها حتىٰ لا يخالطها غيرها ولا يداخلها التغيير ولا التبديل، والسنة وإن لم تذكر؛ فإنها مبينة له ودائرة حوله، فهي منه وإليه ترجع في معانيها، فكل واحد من الكتاب والسنة يعضد بعضه بعضًا، ويشدُّ بعضه بعضًا، وقال تعالىٰ: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣].

حكىٰ أبو عمرو الداني في «طبقات القراء» له عن أبي الحسن بن المنتاب، قال: كنت يومًا عند القاضي أبي إسحاق إسماعيل بن إسحاق، فقيل له: لم جاز التبديل علىٰ أهل التوراة ولم يجز علىٰ أهل القرآن؟ فقال القاضي: قال الله عز وجل في أهل التوراة: ﴿بِمَا ٱسْتُحْفِظُوا۟ مِن كِتَٰبِ ٱللَّهِ﴾ [المائدة: ٤٤] فوكل الحفظ إليهم، فجاز التبديل عليهم، وقال في القرآن: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝٩﴾ [الحجر: ٩]، فلم يجز التبديل عليهم، قال علي: فمضيت إلىٰ أبي عبد الله المحاملي، فذكرت له الحكاية، فقال: ما سمعت كلامًا أحسن من هذا.

وأيضًا: ما جاء من حوادث الشهب أمام بعثة النبي ﷺ، ومنع الشياطين من استراق السمع لما كانوا يزيدون فيما سمعوا من أخبار السماء، حيث كانوا يسمعون

الكلمة فيزيدون معها مائة كذبة أو أكثر، فإذا كانوا قد منعوا من ذلك في السماء، فكذلك في الأرض، وقد عجزت الفصحاء اللسن عن الإتيان بسورة من مثله، وهو كله من جملة الحفظ، والحفظ دائم إلىٰ أن تقوم الساعة، فهذه الجملة تدلك علىٰ حفظ الشريعة وعصمتها عن التغيير والتبديل.

والثاني: الاعتبار الوجودي الواقع من زمن رسول الله ﷺ إلىٰ الآن، وذلك أنَّ الله عز وجل وفَّر دواعي الأمة للذب عن الشريعة والمناضلة عنها بحسب الجملة والتفصيل.

أما القرآن الكريم: فقد قيض الله له حفظة بحيث لو زيد فيه حرف واحد لأخرجه آلاف من الأطفال الأصاغر، فضلاً عن القراء الأكابر، وهكذا جرىٰ الأمر في جملة الشريعة، فقيض الله لكل علم رجالاً حفظه علىٰ أيديهم.. إلىٰ أن قال: وهكذا جرىٰ الأمر في كل علم توقف فهم الشريعة عليه أو احتيج في إيضاحها إليه، وهو عين الحفظ الذي تضمنته الأدلة المنقولة»[(١)].

ومن هذا الحفظ أن الله عز وجل قيض علماء ربانيين كشفوا انحرافات المنحرفين، وصانوا التفسير من ضلالات المضلين، وبينوا المنهج في تفسير القرآن، والسبيل القويم في معرفة نكته وهداياته، ووضعوا القوانين التي تصون التفسير وتقومه، وترد غائلة المبطلين عنه، وهذا الكتاب الذي بين يديك يتناول جانبًا من هذه القوانين التي وضعوها لتفسير القرآن الكريم، بل هو القانون الأكبر الذي مَن صانه فقد أتىٰ التفسير مِن أحسن أبوابه، وفلَّ به المِحز، وأصاب عين

(١) الموافقات ٢/ ٩٢-٩٥.

المفصل[١]، ومن أخل به فقد أخطأ وإن أصاب، ألا وهو «قانون التفسير بالمأثور»، وليست الحاجة إليه في تفسير كلام الله بأكثر من الحاجة إليه في شرح كلام رسول الله ﷺ، فقد قال سليمان التيمي رحمه الله: «ليُتقىٰ من تفسير حديث رسول الله ﷺ كما يتقىٰ من تفسير القرآن»[٢].



ومما نشأ في هذه الأمة -في جملة مَا نشأ من المحدثات- أن تطاول بعض الجهال علىٰ آي القرآن الكريم، فحملوه علىٰ أهوائهم، وعطفوه علىٰ آرائهم، وجعلوه زاملةً يحقبونه خلف رحالهم:

* فقومٌ منهم ألحدوا فيه علىٰ نحو إلحاد الباطنية أو أشد، فعطلوا حدوده، وأنكروا شرائعه، وطلبوا المخرج لهم بزخرف القول وباطل التأويلات، وجديد القراءات والمراجعات، وحملوا آياته علىٰ الرموز والاستعارات، ومذهب أهل الرموز «مذهب سوء وخيم غث»[٣].

---

(١) يقولون في إصابة عين المعنىٰ بالكلام الموجز: «فلان يفل المحز، ويصيب المفصل»، أخذوا ذلك من صفة الجزار الحاذق، فجعلوه مثلاً للمصيب الموجز (البيان والتبيين ١/ ١٠٧).

(٢) رواه الدارمي في السنن (٤٤٤).

(٣) المحرر الوجيز لابن عطية ٥/ ٤٤٢، وقد بالغ ابن عطية في التحذير من هذا المذهب السيء، ونزه كتابه عن ذلك وطالب المفسرين بالحذر من هذا المذهب، وذكر له بعض الأمثلة، انظر المحرر الوجيز: ١/ ٣٤، ٢/ ٢٩٠، ٣٠٠، ٣/ ٣٠٨، وتبعه علىٰ ذلك أبو حيان فحذر من ذلك أشد التحذير وعاب من سلك ذلك من المفسرين، انظر البحر المحيط:٤/ ٥٠٤، ٥/ ٨، ٦/ ٣٧٣.

* وقوم منهم فسروا القرآن بالهندسة والفيزياء وأنواع العلوم الطبيعية، مع أن الواحد منهم لا يحسن قراءة القرآن ظاهرًا، فضلاً عن أن يستحضره عن ظهر قلب، وقد كان الشعبي يمرُّ بأبي صالح باذام وهو يفسر القرآن، فيأخذ بأذنه فيعركها، ويقول: «تفسر القرآن وأنت لا تحفظ القرآن»(١)، فكيف لو مرَّ اليوم بمن لا يحسن

وقال أبو حيان (١٠/ ٤١٥): «قال ابن عطية: وذهب قوم إلىٰ أن هذه الأشياء المذكورة استعارات في كل ابن آدم وأحواله عند الموت؛ فالشمس نفسه، والنجوم عيناه وحواسه، وهذا قول ذاهب إلىٰ إثبات الرموز في كتاب الله تعالىٰ. انتهىٰ. وهذا مذهب الباطنية، ومذاهب من ينتمي إلىٰ الإسلام من غلاة الصوفية، وقد أشرنا إليهم في خطبة هذا الكتاب وإنما هؤلاء زنادقة تستروا بالانتماء إلىٰ ملة الإسلام، وكتاب الله جاء بلسان عربي مبين، لا رمز فيه ولا لغز ولا باطن، ولا إيماء لشيء مما تنتحله الفلاسفة ولا أهل الطبائع، ولقد ضمَّن تفسيره أبو عبد الله الرازي المعروف بابن خطيب الري أشياء مما قاله الحكماء عنده وأصحاب النجوم وأصحاب الهيئة، وذلك كله بمعزل عن تفسير كتاب الله عز وجل. وكذلك ما ذكره صاحب التحرير والتحبير في آخر ما يفسره من الآيات من كلام من ينتمي إلىٰ التصوف ويسميها الحقائق، وفيها ما لا يحل كتابته، فضلا عن أن يعتقد، نسأل الله تعالىٰ السلامة في ديننا وعقائدنا وما به قوام ديننا ودنيانا».

(١) الخبر في تفسير الطبري ١/ ٩١، وتارخ ابن معين رواية الدوري ٤/ ٦٤، والكامل لابن عدي ٢/ ٢٥٧، وميزان الاعتدال ١/ ٢٩٦، وفي بعض المصادر: وأنت لا تحسن تقرأ!

هذا مع أن مجرد الحفظ لا يؤهل صاحبه للخوض في كتاب الله بغير علم، قال أبو بكر بن الأنباري في كتاب: «الرد علىٰ من خالف مصحف عثمان»: «حدثني محمد بن شهريار، حدثنا حسين بن الأسود، حدثنا عبيد الله بن موسىٰ، عن زياد بن أبي مسلم أبي عمرو، عن زياد بن مخراق قال: قال عبد الله بن مسعود: إنا صعب علينا حفظ ألفاظ القرآن، وسهل علينا العمل به، وإن من بعدنا يسهل عليهم حفظ القرآن، ويصعب عليهم العمل به.

حدثنا إبراهيم بن موسىٰ، حدثنا يوسف بن موسىٰ، حدثنا الفضل بن دكين، حدثنا إسماعيل بن إبراهيم بن المهاجر، عن أبيه، عن مجاهد، عن ابن عمر قال: كان الفضل من أصحاب

قراءته ظاهرًا ثم يفسره بعدُ بقوانين الفيزياء، ومن المعلوم أن تصحيحَ اللفظ طريقُ تصحيح المعنىٰ، فمن حرَّف لفظه فهو لمعناه أشد تحريفًا، وفي مثل هذا قالت العرب: أساء سمعا فأساء جابة[(١)]!.

ولقد دُعيت مرة إلىٰ مجلس فيه مهندس طيران، فطفق يفسر قول الله تعالىٰ ﴿وَٱلْخَيْلَ وَٱلْبِغَالَ وَٱلْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً ۚ وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٨] وقال: إن وزينة –فعيلة– بمعنىٰ موزونة، وإنك تدرك معنىٰ ذلك إذا علمت أنَّ في الطائرة ترسًا عظيمًا رئيسًا، يسيرها باتزان، فلو كان فيه انحراف بمقدار يسير جدًا لانحرف مسار الطائرة واضطربت، فانظروا كيف خلق الله هذه الحيوانات وفي أدمغتها أجهزة وزن لها، فتراها تمشي علىٰ أربع أو علىٰ رجلين وهي متزنة دون انحراف يمينًا أو يسارًا، وجعل ترسها في دماغها!

فقلت له: إنَّ الواو حرف عطف، و«زينة» من التزين والجمال، انظر قبلها كيف يقول عن الأنعام: ﴿وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ﴾ [النحل:٦]؟ فقال لي: هذا المعنىٰ الذي أنت تراه، ولكن بهندسة الطيران تظهر معانٍ جديدة، وهذا

رسول الله ﷺ في صدر هذه الأمة لا يحفظ من القرآن إلا السورة أو نحوها، ورزقوا العمل بالقران، وإنَّ آخر هذه الامة يقرؤون القرآن منهم الصبي والأعمىٰ ولا يرزقون العمل به.

... عن خلف بن هشام البزار قال: ما أظن القرآن إلا عارية في أيدينا، وذلك أنَّا روينا أن عمر بن الخطاب حفظ البقرة في بضع عشرة سنة، فلما حفظها نحر جزورًا شكرا لله، وإنَّ الغلام في دهرنا هذا يجلس بين يدي فيقرأ ثلث القرآن لا يسقط منه حرفًا، فما أحسب القرآن إلا عارية في أيدينا» (تفسير القرطبي ١/ ٤٠).

(١) هذا مثل يضرب للرجل يخطئ السمع فيسيء الإجابة، والجابة اسْم مثل الطَّاعَة والطاقة والاجابة الْمصدر مثل الاطاعة والاطاقة (مجمع الأمثال ١/ ٢٥).

من عظمة القرآن، وربما يأتي متخصص بالصواريخ فيكتشف معنىٰ آخر، فقلت له: إن القرآن نزل بلسان العرب، ولا يفسر إلا بما يوافق لسانهم، ولو أنه قال: موزونة، لكان لما ذكرت بعض النظر، فنظر إليَّ شزرا، وقال: لك أن تفسر القرآن بلغة العرب ولي أن أفسره بالعلوم الحديثة التي أثبتتها هندسة الطيران، أو نحو هذا الكلام، ثم منعني من الاسترسال معه أني وجدته امرءًا جاهلاً بكتاب الله، متجرئًا عليه.

وماذا عساه يقول في نظائر هذه الكلمة في القرآن الكريم، من نحو قوله تعالىٰ ﴿ٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّمَا ٱلۡحَيَوٰةُ ٱلدُّنۡيَا لَعِبٞ وَلَهۡوٞ وَزِينَةٞ﴾ [الحديد: ٢٠]، أو قوله تعالىٰ ﴿غَيۡرَ مُتَبَرِّجَٰتِۭ بِزِينَةٖۖ﴾ [النور: ٦٠] حيث جرت بالباء إلىٰ غير ذلك من الآيات الكريمات.

وليس هذا ببعيد عن من فسر قوله تعالىٰ: ﴿وَإِنَّ ٱللَّهَ لَمَعَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ٦٩﴾[العنكبوت: ٦٩] بأن لمع فعل ماضٍ، بمعنىٰ أضاء، ومنه قولهم: لمع البرق أي: أضاء، وكذا فإن الله عز وجل يضيء المحسنين؛ فترىٰ وجوههم منيرة!.

* وقوم فسروا القرآن بالأخبار السابقة، وسنن الأمم البائدة، فتارة يأتون بأحاديث بني إسرائيل، وتارة بأسفار بابل والنمرود، ويفسرون اللفظ العربي بالوثائق السومرية، والمعاني السريانية، ففسروا قول الله عز وجل ﴿وَلَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوۡمِهِۦ فَلَبِثَ فِيهِمۡ أَلۡفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمۡسِينَ عَامٗا فَأَخَذَهُمُ ٱلطُّوفَانُ وَهُمۡ ظَٰلِمُونَ ١٤﴾ [العنكبوت: ١٤] بأن الألف سنة إلا خمسين عاما هي أعوام في عدِّ السومريين ووحداتهم، والسنة عندهم غير السنة المعروفة في لسان العرب، فقد تكون أياما قليلة، واستظهروا علىٰ ذلك بكتاب ألفه أحد علماء الروس!، وفسروا الحروف المقطعة بمعانٍ سريانية لا ينقضي منها العجب، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

* وقوم جعلوا التأويل مطية التحريف، والتفويض مطية التجهيل، فحرفوا المعنىٰ بدعوىٰ التأويل، وحجبوا هدايات القرآن بحجة التفويض، ومنعوا الناس من الانتفاع بآياته الحكيمة، ومن الاهتداء بهداياته القويمة.

* وقوم آخرون اتخذوا من تدبر القرآن غطاءً لجهلهم بالتفسير، وسببًا لخوضهم في كتاب الله بغير علم، فصار كل صاحب خواطر يدونها علىٰ القرآن، وينزلها منزلة التفسير، حتىٰ صار التدبر منهجًا متبعًا أو يكاد، تعقد له المؤتمرات، وتؤلف فيه المصنفات، وهذه علوم الأمة وهذا تاريخ المصنفات فيها منذ جرىٰ القلم فيها علىٰ الطِّرس إلىٰ يومنا هذا لم يكتبوا شيئًا باسم التدبر، ولا وضعوا في رسمه شيئًا، لأنه لا يكون إلا بعد معرفة التفسير، فالتدبر بدون علم بالتفسير مفضٍ إلىٰ كل جهالات الطوائف ومقالاتها.

ومن العجب الذي أتوا به باسم التدبر: أن بيت العنكبوت في قول الله عز وجل ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَوْلِيَآءَ كَمَثَلِ ٱلْعَنكَبُوتِ ٱتَّخَذَتْ بَيْتًاۖ وَإِنَّ أَوْهَنَ ٱلْبُيُوتِ لَبَيْتُ ٱلْعَنكَبُوتِۚ لَوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ﴾[العنكبوت: ٤١] مثل الفتن التي تحدثت عنها أول السورة في قوله ﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْۖ فَلَيَعْلَمَنَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ صَدَقُواْ وَلَيَعْلَمَنَّ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾ [العنكبوت: ٣] من حيث تداخلها وكثرتها حتىٰ لا يستطيع المرء أن يميز بينها، فهذا وجه الشبه بين بيت العنكبوت وبين الفتن.

وقالوا –باسم التدبر–: إنما جاء وهن بيت العنكبوت من جهة أن أنثاه تنفي الذَّكَر إذا قضت وطرها منه، ثم إذا فقست بيوضها عدت عليها فأكلتها، وهذا تصوير للبيوت المنحلة البعيدة عن الله.

إلىٰ أشياء أخرىٰ من هذا القبيل خارجة عن مراد الله، بعيدة عن هدايات كتابه.

* وقوم خلطوا التفسير بهياكل الحكمة، ومناهج الفلسفة، ووضعوا لهم مصطلحات فسروا القرآن عليها، وادعوا أن ذلك مراد الله، فضلوا وأضلوا.

مثل قوم «من أهل البدع، فسروا لفظ اسم: الواحد والأحد بما جعلوه اصطلاحًا لهم، فقالوا: الواحد الذي ليس فيه تركيب ولا ينقسم، ولو كان له صفات لكان مركبًا، ولو قامت به الصفات لكان جسمًا، والجسم مركب من الجواهر المنفردة، أو من المادة والصورة، فلا يكون أحدًا ولا واحدًا»(١).

ولكلٍّ من هؤلاء الذين ذكرنا مريدون، ولهم أنصار ومتابعون، عجَّ بهم الفضاء، واشتكىٰ منهم أديم الأرض، حتىٰ جرَّؤوا الناس علىٰ القول في القرآن الكريم، وحتىٰ صار تفسير القرآن -لكلِّ من هبَّ ودرج- حِمًىٰ مباحًا، وكلأً مرعيًّا، لا يَقْفون فيه قانونًا، ولا يتبعون فيه أصولاً، ولا يردعهم ما ورد في القرآن والسنة من الزجر عن القول علىٰ الله بغير علم، والله المستعان، ولا حول ولا قوة إلاَّ بالله العلي العظيم.

❁ ❁ ❁

والله عز وجل حذَّر في كتابه من التكذيب بآياته، فقال سبحانه ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِـَٔايَٰتِهِۦٓ ۗ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾ [الأنعام:٢١].

وقال تعالىٰ: ﴿ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِـَٔايَٰتِهِۦٓ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ يَنَالُهُمْ نَصِيبُهُم مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ ۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَتْهُمْ رُسُلُنَا يَتَوَفَّوْنَهُمْ قَالُوٓا۟ أَيْنَ مَا كُنتُمْ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ ۖ قَالُوا۟ ضَلُّوا۟ عَنَّا وَشَهِدُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَنَّهُمْ كَانُوا۟ كَٰفِرِينَ ﴿٣٧﴾ ﴾ [الأعراف:٣٧].

---

(١) الجواب الصحيح ٤/ ٤٧٨-٤٧٩.

وقال تعالىٰ: ﴿ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِـَٔايَٰتِهِۦٓ ۚ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْمُجْرِمُونَ ﴿١٧﴾ ﴾ [يونس:١٧].

وقال تعالىٰ: ﴿ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَذَبَ عَلَى ٱللَّهِ وَكَذَّبَ بِٱلصِّدْقِ إِذْ جَآءَهُۥٓ ۚ أَلَيْسَ فِى جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْكَٰفِرِينَ ﴿٣٢﴾ ﴾ [الزمر:٣٢].

فإن آيات الله التي وصفها بالصدق: هي حججه وبراهينه التي أعطاها رسوله ﷺ، وأعظم هذه الحجج والبراهين هو القرآن الكريم، كما قال ﷺ: «ما من الأنبياء نبي إلا أعطي ما مثله آمن عليه البشر، وإنما كان الذي أوتيت وحيًا أوحاه الله إليَّ، فأرجو أن أكون أكثرهم تابعا يوم القيامة»[١]، ولذا قال طائفة من السلف إن الآيات المرادة هنا هي آيات القرآن[٢].

ومما يدل علىٰ أن المراد هو القرآن: أنَّ هذه الآية جاءت بعد الأمر بالتبليغ بالقرآن، فإن الله عز وجل قال: ﴿ قُلْ أَىُّ شَىْءٍ أَكْبَرُ شَهَٰدَةً ۖ قُلِ ٱللَّهُ ۖ شَهِيدٌۢ بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ ۚ وَأُوحِىَ إِلَىَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَ ۚ أَئِنَّكُمْ لَتَشْهَدُونَ أَنَّ مَعَ ٱللَّهِ ءَالِهَةً أُخْرَىٰ ۚ قُل لَّآ أَشْهَدُ ۚ قُلْ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ وَإِنَّنِى بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ ﴿١٩﴾ ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمُ ۘ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٢٠﴾ ﴾ [الأنعام: ١٩ – ٢٠] فمن التكذيب بآيات القرآن تحريف المراد منها، وتحميلها ما لا تحتمل من الأوجه والمعاني، ومعنىٰ الآية: لا أحد أظلم من الذي يكذب علىٰ الله فيزعم أن ذلك من الله، وهذا من جنس ما فعله اليهود من تحريف كتابهم بالتبديل والتغيير، أو يكذب بآيات الله نفسها وهذا من جنس جحود الجاحدين وتكذيب المشركين، ويدخل تحت هذين

(١) متفق عليه من حديث أبي هريرة، رواه البخاري (٤٩٨١) و مسلم (١٥٢).
(٢) زاد المسير ٢/ ١٦.

الجنسين: من ادَّعىٰ في كتاب الله مرادًا لله عز وجل لم يرده، أو كذَّب بمراد أراده الله، ولهذا حذر السلف من التفسير بغير علم لدخوله تحت هذا الوعيد، فإن القائل فيه بغير علم مفترٍ علىٰ الله أو مكذب بمراد الله، لا يبرأ من أحدهما أبدًا.

قال الربيع بن خثيم: «ليتق أحدكم تكذيب الله إياه أن يقول: قال الله كذا وكذا فيقول له: كذبت لم أقله أو يقول: لم يقل الله كذا وكذا فيقول الله له: كذبت قد قلته»[١]. وإذا كان الله عز وجل قد جعل الآتي بواحدة من هاتين الخصلتين أظلم الناس فكيف بمن جمع بينهما![٢].

وبيَّن الله عز وجل في آية أخرىٰ أنَّ الباعث لهؤلاء في المجادلة في آيات الله هو الكبر، فقال سبحانه: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ بِغَيۡرِ سُلۡطَٰنٍ أَتَىٰهُمۡ إِن فِي صُدُورِهِمۡ إِلَّا كِبۡرٌ مَّا هُم بِبَٰلِغِيهِۚ فَٱسۡتَعِذۡ بِٱللَّهِۖ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ ﴾ [غافر: ٥٦]، وهؤلاء الذين يتكلمون في القرآن بغير دليل صحيح هم من المجادلين في آيات الله، وما يمنعهم إلا الكبر الذي في صدورهم، والأهواء التي بين جوانحهم، من أن يتبعوا المأثور عن سلف هذه الأمة، وقد أمر الله عز وجل بالاستعاذة من هؤلاء.

والآية وإن نزلت في شأنٍ خاص فإنها عامة في كل مجادل مبطل[٣].



(١) رواه المستغفري في فضائل القرآن (٣٣٠).

(٢) التحرير والتنوير ٧/ ١٧٢.

(٣) تفسير البيضاوي ٥/ ٦١.

و قد ذمَّ الله عز وجل في كتابه أربعة أصناف من المتجرئين على كلامه:

الأول: قوم حرفوا كلام الله عن مواضعه، وحملوه على ما لا يحتمله من المعاني، وهذا ديدن بني إسرائيل، وهجِّيراهم التي هم بها أشهر، قال تعالىٰ: ﴿مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ وَيَقُولُونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَٱسْمَعْ غَيْرَ مُسْمَعٍ وَرَٰعِنَا لَيًّۢا بِأَلْسِنَتِهِمْ وَطَعْنًا فِى ٱلدِّينِ ۚ وَلَوْ أَنَّهُمْ قَالُواْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَٱسْمَعْ وَٱنظُرْنَا لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَقْوَمَ وَلَٰكِن لَّعَنَهُمُ ٱللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٤٦﴾﴾ [النساء: ٤٦].

وقال في آية أخرىٰ مذكرًا بأقبح صفاتهم وما أعد لهم في جزائها يوم القيامة: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ لَا يَحْزُنكَ ٱلَّذِينَ يُسَٰرِعُونَ فِى ٱلْكُفْرِ مِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِأَفْوَٰهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِن قُلُوبُهُمْ ۛ وَمِنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ ۛ سَمَّٰعُونَ لِلْكَذِبِ سَمَّٰعُونَ لِقَوْمٍ ءَاخَرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ ۖ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ مِنۢ بَعْدِ مَوَاضِعِهِۦ ۖ يَقُولُونَ إِنْ أُوتِيتُمْ هَٰذَا فَخُذُوهُ وَإِن لَّمْ تُؤْتَوْهُ فَٱحْذَرُواْ ۚ وَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ فِتْنَتَهُۥ فَلَن تَمْلِكَ لَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا ۚ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَمْ يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمْ ۚ لَهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا خِزْىٌ ۖ وَلَهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿٤١﴾﴾ [المائدة: ٤١].

وعدَّ تحريفهم كلام الله عقوبةً حلت بهم لقسوة قلوبهم، فقال: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ لَعَنَّٰهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَٰسِيَةً ۖ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ ۙ وَنَسُواْ حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُواْ بِهِۦ ۚ وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَىٰ خَآئِنَةٍ مِّنْهُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ۖ فَٱعْفُ عَنْهُمْ وَٱصْفَحْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿١٣﴾﴾ [المائدة: ١٣].

قال ابن جرير الطبري: «يقول عزَّ ذكره: وجعلنا قلوب هؤلاء الذين نقضوا عهودنا من بني إسرائيل قسية، منزوعًا منها الخير، مرفوعًا منها التوفيق، فلا يؤمنون ولا يهتدون، فهم لنزع الله عز وجل التوفيق من قلوبهم والإيمان، يحرفون كلام ربهم

الذي أنزله علىٰ نبيهم موسىٰ ﷺ، وهو التوراة، فيبدلونه، ويكتبون بأيديهم غير الذي أنزله الله جل وعز علىٰ نبيهم، ثم يقولون لجهال الناس: هذا هو كلام الله الذي أنزله علىٰ نبيه موسىٰ ﷺ، والتوراة التي أوحاها إليه، وهذا من صفة القرون التي كانت بعد موسىٰ من اليهود، ممن أدرك بعضهم عصر نبينا محمد ﷺ، ولكن الله عز ذكره أدخلهم في عداد الذين ابتدأ الخبر عنهم ممن أدرك موسىٰ منهم، إذ كانوا من أبنائهم وعلىٰ منهاجهم في الكذب علىٰ الله، والفرية عليه، ونقض المواثيق التي أخذها عليهم في التوراة»[1].

وأيُّ عقوبة أعظم من أن يحرف العبد كلام ربه، إلا أن العبد قد يطبع علىٰ قلبه فيكون الباعث له علىٰ تحريف كلام الله ما يصيب من عاجل الدنيا، كما قال تعالىٰ: ﴿ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ ٱلْكِتَٰبَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَٰذَا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ لِيَشْتَرُواْ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًا ۖ فَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا يَكْسِبُونَ ﴿٧٩﴾ ﴾ [البقرة: ٧٩].

والمحرفون لكتاب الله من هذه الأمة فيهم شبه من هؤلاء لأنهم؛ يستميلون بهذا التحريف قلوب العوام، ويطلبون الشهرة والأموال، ويستكثرون من البرامج في الفضائيات، والآيات -وإن كانت نازلة في بني إسرائيل- إلا أنها عامة في كل من حرَّف كلام الله ممن جاء بعدهم، وليست مقصورة علىٰ بني إسرائيل كما قد يظنه بعض العوام، فقد سأل رجل حذيفة عن بعض الآيات، وقيل له: ذلك في بني إسرائيل؟ فقال: «نِعم الإخوة لكم بنو إسرائيل، إن كانت لهم كل مُرَّة، ولكم كل حلوة! كلا والله، لتسلكن طريقهم قِدَىٰ الشراك»، وفي لفظ: «نعم الإخوة بنو إسرائيل

(١) جامع البيان ١٠/ ١٢٨.

إن كان لكم الحلو ولهم المر، كلا والذي نفسي بيده حتىٰ تحذوا السنة بالسنة حذو القذة بالقذة»[(١)].

الثاني: قومٌ كتموا ما أنزل الله من البينات والهدىٰ، وهو إما كتمان حروف أو كتمان حدود، وقد وقع كلا النوعين في الأمم السابقة، وأما هذه الأمة فقد حفظها الله من ذلك، إلا أن من الناس من يستطيع أن يكتم بعض حدود الله علىٰ العوام، وإن كانت محفوظة في الكتب معروفة عند أهل العلم.

قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلْهُدَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِى ٱلْكِتَٰبِ أُو۟لَٰٓئِكَ يَلْعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ ﴿١٥٩﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟ وَأَصْلَحُوا۟ وَبَيَّنُوا۟ فَأُو۟لَٰٓئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَأَنَا ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴿١٦٠﴾﴾ [البقرة: ١٥٩ – ١٦٠].

والباعث للكتمان هو الباعث للتحريف، ألا وهو عاجل الدنيا، قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَيَشْتَرُونَ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًا أُو۟لَٰٓئِكَ مَا يَأْكُلُونَ فِى بُطُونِهِمْ إِلَّا ٱلنَّارَ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿١٧٤﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُا۟ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ وَٱلْعَذَابَ بِٱلْمَغْفِرَةِ ۚ فَمَآ أَصْبَرَهُمْ عَلَى ٱلنَّارِ ﴿١٧٥﴾﴾ [البقرة: ١٧٤ – ١٧٥].

قال ابن تيمية: «فمن عَمَدَ إلىٰ نصوص الكتاب والسنة فحرَّفها أو كتمها ففيه شَبَهٌ من هؤلاء، كما تجدُ ذلك في كثيرٍ من أهل الأهواء، يكتم ما أنزله الله تعالىٰ من الكتاب والسنة عمن يحتج بها علىٰ خلافِ هواه، فيَغُلُّ الكتبَ المسطورة عن النبي ﷺ والصحابة والتابعين، ويمنع تبليغَ الأحاديث النبوية وتفسير القرآن المنقول، ولو

(١) جامع البيان ١٠/ ٣٥٠. المستدرك للحاكم ٢/ ٣٤٢.

قدرَ علىٰ منع القرآن لفعلَ، وما ظهرَ من ذلك حرَّفَه عن مواضعِه بتأويلِه علىٰ غيرِ تأويلِه، ثمّ يَعمِدُون إلىٰ كتبٍ يضعونَها، إمَّا منقولات موضوعة عن النبي ﷺ والصحابةِ والأئمة، فكم عند أهل الأهواء من الآثار المكذوبة، ويقولون: هذه منزَّلةٌ من عند الله، إذ ما جاء به النبي فهو من عند الله، أو يضعون كلامًا ابتدعوه أو رأيًا اخترعوه، ويُسمُّونه مع ما وضعوه من المنقولات دينَ الله وأصولَ دينه وشرعَ الله والحقَّ الذي أوجبه الله، وأكثرهم يأخذُ علىٰ ذلك أعواضًا من مالٍ أو رئاسة ففيهم شبه من الذين قال الله فيهم: ﴿فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ ٱلْكِتَٰبَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَٰذَا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ لِيَشْتَرُوا۟ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًا ۖ فَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا يَكْسِبُونَ ﴿٧٩﴾﴾ [البقرة: ٧٩]، ولا ريبَ أن غالبَهم ليس مثلَ اليهود، إذ لا يكون إلا من كان كافرًا محضًا، لكن فيهم من الشَّبَه بهم بقدر ما شاركوهم فيما ذمَّهم الله تعالىٰ عليه. وقد يكون في الشخص أو الطائفة بعضُ المذموم من الخصال والأفعال التي هي مما ذمَّ الله تعالىٰ عليه أهلَ الكفر والنفاق، وإن كان فيه أيضًا ما يُحمَد عليه من الإيمان. هذه صفة من حرَّف التنزيلَ أو كتمه أو استدلَّ بما وضعه وابتدعه»[(١)].

الثالث: قوم افتروا علىٰ الله تعالىٰ فنسبوا له ما يناقض أمره، ويخالف مراده، وهؤلاء الذين يقولون علىٰ الله ما لا يعلمون.

قال تعالىٰ: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْيَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [الأعراف: ٣٣] فقد رتب الله عز وجل المحرمات من الأقل إلىٰ الأعظم، فجعل القول علىٰ الله بغير علم أعظم من الشرك فضلاً عما دون الشرك، ولذا كان الافتراء علىٰ الله

(١) الجواب عن الاعتراضات المصرية علىٰ الفتوىٰ الحموية ٢١.

أعظم ما يأمر به الشيطان، فقال تعالىٰ: ﴿ إِنَّمَا يَأْمُرُكُم بِٱلسُّوٓءِ وَٱلْفَحْشَآءِ وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة: ١٦٩].

ويستوي -في الافتراء علىٰ الله عز وجل- ما كان يفعله أهل الكتاب من كتابتهم بأيديهم الكتب ثم قولهم: هذه من عند الله، والافتراء عليه بكتابة ذلك علىٰ هيئة كتب التفسير لكتاب الله.

الرابع: قوم يُعرضون عن معرفة معاني كلام الله، ويقتصرون علىٰ تلاوته دون تفسير ولا تدبر، كما قال تعالىٰ عن بني إسرائيل: ﴿ وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِىَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ ﴿٧٨﴾ ﴾ [البقرة: ٧٨]، فهؤلاء يكون التحريف فيهم أكثر، وعليهم أيسر؛ لأن قلوبهم أوعية فارغة لما يتلقوه من غيرهم، ولذا قال بعدها عن المحرفين الأولين: ﴿ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ ٱلْكِتَٰبَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَٰذَا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ لِيَشْتَرُوا۟ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًا ۖ فَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا يَكْسِبُونَ ﴿٧٩﴾ ﴾ [البقرة: ٧٩].

قال ابن جرير: «يعني بقوله: ﴿لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ﴾، لا يعلمون ما في الكتاب الذي أنزله الله، ولا يدرون ما أودعه الله من حدوده وأحكامه وفرائضه، كهيئة البهائم... عن قتادة قال: إنما هم أمثال البهائم، لا يعلمون شيئا...عن ابن عباس: لا يدرون بما فيه.

قال: ومعناه: ومنهم فريق لا يكتبون، ولا يدرون ما في الكتاب الذي عرفتموه الذي هو عندهم – وهم ينتحلونه ويدعون الإقرار به – من أحكام الله وفرائضه، وما

فيه من حدوده التي بينها فيه»[1].

وفي تفسير قوله ﴿إِلَّآ أَمَانِيَّ﴾ قولان لأهل العلم، فقيل: إلا تلاوة، وقيل: إلا تخرصًا وكذبًا، وبكلا القولين ورد المأثور، ويمكن حمل الآية عليهما معًا، فهم لا يعرفون إلا تلاوته ثم يتخرصون ويكذبون، ويتمنون الأماني.

قال ابن تيمية: «وأما المعرض عن الكلام في معناه بالكلية فقد قال تعالىٰ: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَـٰبَ إِلَّآ أَمَانِيَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ [البقرة: ٧٨]. والأماني التلاوة والقراءة، فهم لا يعلمون إلّا مجردَ تلاوتِه وقراءته بألسنتهم، يُقيمون حروفَه ويُضيِّعون حدودَه علمًا وعملًا، لا يعرفونها ولا يعملون بها»[2].

وقد حثَّ الله علىٰ تدبر كتابه، وذمَّ من ترك ذلك، فقال تعالىٰ: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَـٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢]، وقال تعالىٰ: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ﴾ [محمد: ٢٤].

فهذه أصناف هؤلاء المبطلين مع كلام الله عز وجل كما ذُكرت في القرآن.

قال ابن تيمية: «هذه أربعة أمورٍ ذمَّها الله تعالىٰ: تحريف ما أنزله الله، وكتمانه، وكتابة ما ينسب إليه مما يخالفه، والإعراض عن تدبُّر كلامِه.

فمن الناس من يجمع الأربعةَ، وهم: رؤوس أهل البدع وأئمتهم الذين وضعوا مذاهبَ مخالف الكتاب والسنةَ، وجعلوها من دينِ الله وأصولِ الدين وفروعِه التي أوجب الله قولها واعتقادها، وقالوا عن الله: إنَّ الله أمرَ بهذا القول والاعتقاد وهذا

(١) جامع البيان ٢/ ٢٦٢.
(٢) الجواب عن الاعتراضات المصرية ٢٢.

العمل والاعتماد، فإخبارُهم عن الله بإيجابِ ذلك واستحبابِه أعظمُ من مجرَّدِ إخبارِهم عنه بأن ذلك جائزٌ عند الله، إذ قد يجيء من عند الله ما لا يجب علينا به عملٌ، لكونه منسوخًا أو لكونه خبرًا لا يجب علينا به عمل ونحو ذلك. وتحريفُهم لنصوص الكتاب والسنة ظاهرٌ، وكذلك كتمانُهم ما يَحتجُّ به أهلُ الإيمان عليهم من الآثار المعروفة والكتب المنقولة نقلًا صحيحًا.

ثم إنَّ هؤلاء لهم حالانِ:

١-تارةً يرون تحريف النصوصِ علىٰ وَفْقِ آرائهم، ويُسمُّون ذلك تأويلًا.

٢-وتارةً يرون الإعراضَ عن تدبُّرِها وعَقْلها، ويُسمُّونه تفويضًا.

فهُم بين التحريف والأُمِّيَّة، منهم من يُوجِب هذا، ومنهم من يوجب هذا، ومنهم من يستحبُّ هذا، ومنهم من يستحب هذا، ومنهم من يُوجب أو يستحبُّ هذا لطائفةٍ وهذا لطائفةٍ، أو هذا في حالٍ وهذا في حالٍ.

وكثير من الناس لا يجمعُ هذه الصفاتِ الأربعة المذمومة، بل يكون منها خصلة أو خصلتان: إمّا الأمية وإمّا التحريف وإمّا الكتمان أو غير ذلك، ثم من كان مؤمنًا لا يكون هذا حاله في جميع القرآن، لكن في بعضِه أو في كثيرٍ منه، كما عليه طوائفُ من أهلِ الكلام ومن اتبعَهم، وربما فعلَ ذلك في أكثر القرآن، كحالِ الفلاسفة من القرامطة والباطنية ونحوهم.

ثم اعلم أن طريقة التحريف لا تُسلَكُ ابتداءً، لأنَّ تفسير الكلام بخلاف مقتضاه لا يقبله القلبُ إلاَّ بموجب، بل تُسلَك ابتداءً طريقةُ الكلام والكتاب المضافِ إلىٰ الدين وليس منه، وهو ما يُسمُّونه المعقولات التي هي المجهولات، ويجعلون ذلك هو الاعتقاد وأصول الدين التي أمرَ الله بها، والحكمة الحقيقية والعلوم اليقينية التي

ينبغي للفضلاء تحصيلُها، ويَصُدُّون الناسَ عن القرآن بالطريقة الأمية، ويتفاوضون فيما بينهم بطريقة التحريف.

ولهذا يُقرِّرون أن الأدلة اللفظية لا تُفيد اليقينَ، فإن هذا يمنع ما أمر الله به من عَقْلِه وتدبُّرِه وتذكُّرِه والتفكُّرِ فيه، ويجعل الطريقة الأمّيّة حجةً، إذ كان ذلك لا يُفيد علمًا ويقينًا.

وطريقة التحريف تتقابل فيها الاحتمالات، فإنه إذا لم يكن إلىٰ العلم بالمراد سبيلٌ تَعيَّن الإعراضُ عن مُرادِ القرآن، وهي الطريقة الأمية.

قال الله تعالىٰ: ﴿ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ ﴾ [البقرة:٧٨]، ﴿ وَمَا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنْ عِلْمٍ﴾ [الجاثية: ٢٤].

ومما يجب أن يُعلَم أن من أعظم أبواب الصدِّ عن سبيل الله؛ وإطفاءِ نورِ الله؛ والإلحادِ في آياتِ الله، وإبطالِ رسالةِ الله: دعوىٰ كون القرآن لا يُفهَم معناه، ولا طريق لنا إلىٰ العلم بمعناه، أو لا سبيل إلىٰ ذلك إلّا الطرق الظنية؛ ولهذا يَسلك هذا الطريق من نافقَ هنا من المتكلمة والمتفلسفة ونحوهم، فإنهم إذا انسدَّ عليهم بابُ الرسالة والأخذ منها رجعَ كلٌّ منهم إلىٰ ما يوحيه الشيطانُ إليه، ﴿وَإِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰٓ أَوۡلِيَآئِهِمۡ لِيُجَٰدِلُوكُمۡۖ وَإِنۡ أَطَعۡتُمُوهُمۡ إِنَّكُمۡ لَمُشۡرِكُونَ﴾ [الأنعام: ١٢١].

ثم القرآن إمَّا أن يحرفوه، فيكونون في معناه منافقين يُظهرون الإيمان بلفظه وهم بمعناه كافرون، وأما أن يُعرضوا عن معناه فيكونوا به كافرين، كما قال تعالىٰ: ﴿ فَإِمَّا يَأۡتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدٗى فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشۡقَىٰ ١٢٣ وَمَنۡ أَعۡرَضَ عَن ذِكۡرِي فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةٗ ضَنكٗا وَنَحۡشُرُهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ أَعۡمَىٰ ١٢٤ قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرۡتَنِيٓ أَعۡمَىٰ وَقَدۡ كُنتُ بَصِيرٗا ١٢٥ قَالَ كَذَٰلِكَ أَتَتۡكَ ءَايَٰتُنَا فَنَسِيتَهَاۖ وَكَذَٰلِكَ ٱلۡيَوۡمَ تُنسَىٰ ﴾

[طه: ١٢٣ – ١٢٦]، والنسيان تركُها والإعراض عنها، وكذلك ترك استماعها وترك تدبُّرِها وفَهْمِها، وترك الإيمان بها والعمل بها، كل ذلك من نسيانها. وقراءةُ مجرد حروفها وحفظه أو استماع مجرد صوت القارئ بها لا يمنع النسيان المذموم، فلا بدَّ من الإيمان الذين يتضمن معرفتَها والعملَ بها، وهذا وإن لم يكن واجبًا علىٰ كل أحدٍ في كل آيةٍ علىٰ سبيل التفصيل، لكن الإيمان بالله أوجبَ مجموعَ هذا علىٰ مجموعِ الأمة.

فمن كان يرىٰ أن الذي أمر الله به إمَّا أن تكون الأمة كلها أميةً لا تَعقِلُ معاني الكتاب، وإما أن يكون فيها من يُحرِّفه بالتأويلات المبتدعة، فهو ممن يدعو إلىٰ الإعراض عن معاني كتاب الله ونسيانها. ولهذا صار هؤلاء يَنْسَون معانيَه حقيقةً كما يُنسَىٰ اللفظُ، فلا يَخطُر بقلوبهم المعنىٰ الذي أراده الله ولا يتفكرونه، وهذا نسيانٌ حقيقي لمعاني كتاب الله، وإن كان فيهم من يحفظ حروفه...

واعلم أنه لما حرَّف من حرَّف من المنتسبين إلىٰ العلم كثيرًا من معاني القرآن، وجعلوا ذلك هو فقهه وفهمه ومعرفة معانيه في أصول دينهم وفروعه، ووضعوا من الكلام الذي ابتدعوه، والكتب التي كتبوها بأيديهم، وجعلوها مأمورًا بها من عند الله أو مأثورةً من عند الله، وكثُرَ هؤلاءِ وكبُرَ أمرُهم –صارَ آخرون من المؤمنين الذين علموا بطلانَ ما ابتدعوه وتحريمَ ما قالوه، وكتبوه ينهون عن ذلك كما أمر الله ورسولُه، وينهونهم عما ابتدعوه من التأويل الذي هو تحريف الكلِم عن مواضعه، ويقولون: هذا بدعة وضلالة، والسلفُ لم يتأوَّلوا هذه التأويلات، ورأىٰ أولئك أن في هذه التأويلات من الفساد، ما لا تقبله العقول والقلوب، ومن الاختلاق ما يوجب الافتراقَ والشقاقَ– وضعُفَ أولئك المؤمنون عن تحقيق الإيمان بمعاني القرآن، إمّا في بواطنهم لما عارضوهم به من الشبهات، وإما في ظواهرهم لما قاموا به من

المجادلات والمجالَدات، أخلَد الفريقانِ إلىٰ الطريقة الأميةِ المتضمنةِ الإعراضَ عن معاني كثيرٍ من القرآن، وصار ممن يرىٰ هذه الفتن والافتراق يَصُدُّ قلبه عن تدبُّر القرآن وفهمِه ومعرفةِ الحديث وعلمِه، ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمۡ تَعَالَوۡاْ إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ رَأَيۡتَ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودٗا ٦١﴾ [النساء: ٦١] خوفًا من شبهات المنافقين التي يُوحيها شياطين إنسِهم وجنِّهم إلىٰ قلبِه، أو خوفًا منهم في الظاهر.

وهذا الثاني يُعذَر، وأما الأول فلا يُعذَر، إذ يجب علىٰ المؤمن الإيمانُ في قلبِه في كلِّ حال، ويكون في المنكر كما قال النبي ﷺ: «من رأىٰ منكم منكرًا فليغيِّره بيده، فإن لم يستطع فبلسانِه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعفُ الإيمان»(١).

وكيف يُنكِر المنكرَ بقلبِه من لا يعرِف أنه منكرٌ، فالعلمُ قبلَ الحبِّ والبغضِ، والإيمانُ بالقرآن لفظِه ومعناه واجب، ومحبةُ لفظِه ومعناه واجب، وإنكارُ ما خالفَه ولو بالقلبِ واجبٌ، لكن يُعذَرُ المؤمنُ بعجزه، فالقلب كالبدن، فمن عجز عن معرفته فهو كالعاجز عن حفظ حروفه، ويَسقُط عنه خطابُ الإيمان بذلك، ويُخاطَب به القادرون، لكن لا يكاد يَعجِزُ مثلُ هذا أن يعلم أيَّ القولينِ أو القائلين أولىٰ بالإيمان بالله ورسولِه، فعليه أن يكون مع أهل الإيمان بحسب إيمانهم، وإن ابتُلِي بمخالفة الفاجر خالفَه.

وهذا الذي ذكرتُه بيِّنٌ لمن تدبَّره؛ فإنّ الله تعالىٰ إنما أنزل كتابَه لِيُعقَل ويُتَدَبَّر، وتتبُّعُ المعاني أشرفُ من الألفاظ والكمال المقصود بالألفاظ، وهي معها كالأرواح مع الأجساد، فاللفظ بلا معنًىٰ جسمٌ بلا روحٍ، ومن لم يَعلم من الكلام إلا لفظَه فهو

---

(١) رواه مسلم في الصحيح (٤٩) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

مثلُ من لم يعلم من الرسولِ إلا جسمَه، ومن لم يعلم من الصلاة إلا حركةَ البدن بالقيام والقعود والركوع والسجود، ولهذا قال تعالىٰ: ﴿ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ ﴾ [البقرة: ١٧٧]... ولهذا قال الله تعالىٰ: ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى ٱلسَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ ﴾ [ق: ٣٧] قالوا: شاهدُ القلب غير غائبِه[١].

ولهذا ذمَّ العلماء الراسخون والمؤمنون الصادقون من اقتصر في إعجاز القرآن علىٰ ما فيه من الإعجاز من جهة لفظه أو تأليفه أو أسلوبه، وقالوا: هذا وإن كان معجزًا فنسبته إلىٰ ما في معانيه من الإعجاز نسبة الجسد إلىٰ الروح، ومحاسن الخَلْق إلىٰ محاسنِ الخُلُق، وهو يُشبهُ مَن عظَّم النبي ﷺ بمحاسنِ خَلْقِه وبدنِه، ولم يعلم ما شرَّف الله به قلبَه الذي هو أشرفُ القلوب ونفسَه التي هي أزكىٰ النفوس، من الأمور التي تَعجزُ القلوبُ والألسنةُ عن كمال معرفتها وصفتها، كما قال ابن مسعود: «إنّ الله نظَر في قلوبِ العباد، فوجدَ قلبَ محمدٍ خيرَ القلوب، فاصطفاه لرسالته، ثم نظر في قلوب أصحابِه بعد قلبِه، فوجدَ قلوبهم خيرَ القلوب، فاختارهم لصحبة نبيِّه وإقامةِ دينِه»[٢]. وأظنُّه فيه أو في غيره[٣]: «فما رآه المسلمون حسنًا فهو عند الله حسن، وما رآه المسلمون سيئًا فهو عند الله سيء».

(١) وهو معنىٰ ما روي عن السلف في تفسير هذه الآية، وقال ابن جرير: وهو متفهم لما يُخبر به عنهم شاهد له بقلبه، غير غافل عنه ولا ساه (جامع البيان ٢٢/ ٣٧٣).

(٢) رواه أحمد في المسند (٣٦٠٠).

(٣) هو كما ظن ابن تيمية فإنه تتمة الخبر السابق، وهذا الخبر رواه أبو نعيم في الحلية ١/ ٣٠٥ من كلام عبد الله بن عمر ﵄، وفيه: «فتشبهوا بأخلاقهم وطرائقهم فهم أصحاب محمد ﷺ، كانوا

وقال: «من كان منكم مستنًّا فليستنَّ بمن قد مات، فإن الحيَّ لا تُؤمَن عليه الفتنة، أولئك أصحابُ محمد ﷺ أبرُّ هذه الأمة قلوبًا وأعمقُها علمًا وأقلُّها تكلُّفًا، قومٌ اختارهم الله لصحبة نبيِّه وإقامةِ دِينه، فاعرِفوا لهم حقَّهم، وتمسَّكوا بهَدْيِهم، فإنهم كانوا علىٰ الهدي المستقيم»..»[1].

۞ ۞ ۞

هذا، وقد أخبر النبي ﷺ عن وقوع ذلك في هذه الأمة -في أحاديث عدة-، وأن هلاك أمته في الكتاب، فقيل: يا رسول الله، ما الكتاب؟ فقال: «**يعلمون القرآن ويتأولونه علىٰ غير ما أنزل**». رواه عقبة بن عامر عنه[2].

وفي مرسل أبي قَبيل: أن رسول الله ﷺ قال: «**إني أتخوف علىٰ أمتي اللبن**

علىٰ الهدىٰ المستقيم». ويروىٰ عن الحسن البصري من قوله، رواه الآجري في الشريعة (١١٦١)، وابن عبدالبر في جامع بيان العلم (١٨٠٧).

وخبر ابن مسعود، رواه البيهقي في السنن (١١٦/١٠) بلفظ: «ألا لا يقلدن رجل رجلا دينه فإن آمن آمن وإن كفر كفر فإن كان مقلدا لا محالة فليقلد الميت ويترك الحىٰ فإن الحىٰ لا تؤمن عليه الفتنة». ورواه ابن عبد البر (١٨١٠) بإسناد منقطع عنه أنه قال: «من كان منكم متأسيا فليتأس بأصحاب محمد ﷺ؛ فإنهم كانوا أبر هذه الأمة قلوبا وأعمقها علما وأقلها تكلفا وأقومها هديا وأحسنها حالا، قوما اختارهم الله تعالىٰ لصحبة نبيه ﷺ، فاعرفوا لهم فضلهم واتبعوهم في آثارهم؛ فإنهم كانوا علىٰ الهدىٰ المستقيم».

(١) انتهىٰ النقل عن ابن تيمية من كتاب الجواب عن الاعتراضات المصرية ص٢٩.

(٢) رواه أحمد في العلل ٣/ ٤٥٢، والفسوي في المعرفة ٢/ ٢٩٣، والطبراني (٨١٦) والمستغفري في فضائل القرآن (٣١٩) كلهم من طريق عبد الله بن يزيد المقري عن ابن لهيعة عن عقبة الحضرمي عن أبي قبيل عنه به. وابن لهيعة ضعيف الحديث، وبعضهم قوَّىٰ رواية عبد الله بن يزيد عنه، وهذا منها، إلا أن الصحيح فيه أنه مرسل عن أبي قبيل.

والكتاب»، قالوا: يا رسول الله: ما بال الكتاب؟ قال: «**يتعلمه المنافقون فيجادلون به الذين آمنوا**»، الحديث[١]. وفي مرسل أبي قلابة، أن رسول الله ﷺ قال: «**أول ما يذهب من الناس العلم**»، قالوا: يارسول الله أيذهب القرآن، قال: «**يذهب الذين يعلمونه ويبقىٰ قوم لا يعلمونه فيتأولونه علىٰ أهوائهم**»[٢].

وشاهد هذه الأحاديث حديث زياد بن لبيد، فقد روىٰ سالم بن أبي الجعد عنه قال: ذكر النبي ﷺ شيئًا، فقال: «**وذاك عند أوان ذهاب العلم**» قال: قلنا: يا رسول الله، وكيف يذهب العلم ونحن نقرأ القرآن ونقرئه أبناءنا، ويقرئه أبناؤنا أبناءهم إلىٰ يوم القيامة؟ قال: «**ثكلتك أمك يا ابن أم لبيد، إن كنت لأراك من أفقه رجل بالمدينة، أو ليس هذه اليهود والنصارىٰ يقرؤون التوراة والإنجيل لا ينتفعون مما فيهما بشيء**»[٣].

وفي لفظ: فقلت: وكيف وفينا كتاب الله نعلمه أبناءنا، ويعلمه أبناؤنا أبناءهم، قال: «**ثكلتك أمك ابن لبيد، ما كنت أحسبك إلا من أعقل أهل المدينة، أليس اليهود والنصارىٰ فيهم كتاب الله تعالىٰ: التوراة والإنجيل، ثم لم ينتفعوا منه بشيء**»[٤]. وفي لفظ: «**لا يعملون بشيء مما فيهما**»[٥].

وقد رواه غير لبيد، فأخرج أحمد وغيره من حديث جبير بن نفير، عن عوف بن مالك أنه قال: بينما نحن جلوس عند رسول الله ذات يوم، فنظر في السماء، ثم قال:

(١) رواه المستغفري في فضائل القرآن (٢٦٥).
(٢) رواه الأنصاري في ذم الكلام (١٨٤) وانظر: هداية الإنسان ص٢٧٤.
(٣) رواه الإمام أحمد (١٧٤٧٣) وإسناده صحيح، لكن تكلم في سماع سالم من لبيد.
(٤) رواه الإمام أحمد (١٧٩٢٠).
(٥) رواه ابن ماجه (٤٠٤٨).

«**هذا أوان العلم أن يرفع**»، فقال له رجل من الأنصار يقال له زياد بن لبيد: أيرفع العلم يا رسول الله وفينا كتاب الله، وقد علمناه أبناءنا ونساءنا؟ فقال رسول الله ﷺ: «**إن كنت لأظنك من أفقه أهل المدينة، ثم ذكر ضلالة أهل الكتابين، وعندهما ما عندهما من كتاب الله عز وجل**»، فلقي جبير بن نفير شداد بن أوس بالمصلىٰ، فحدثه هذا الحديث عن عوف بن مالك فقال: صدق عوف، ثم قال: «وهل تدري ما رفع العلم؟» قال: قلت: لا أدري، قال: «ذهاب أوعيته، وهل تدري أي العلم أول أن يرفع؟» قال: قلت: لا أدري، قال: «الخشوع، حتىٰ لا تكاد ترىٰ خاشعًا»[(١)].

وقال إبراهيم التيمي: «خلا عمر ذات يوم فجعل يحدث نفسه كيف تختلف هذه الأمة ونبيها واحد؟ فأرسل إلىٰ ابن عباس فقال: كيف تختلف هذه الأمة ونبيها واحد وقبلتها واحدة؟ فقال ابن عباس: يا أمير المؤمنين إنَّا أنزل علينا القرآن فقرأناه وعلمنا فيم نزل، وإنه سيكون بعدنا أقوامٌ يقرؤون القرآن ولا يدرون فيم نزل، فيكون لهم فيه رأي، فإذا كان لهم فيه رأيٌ اختلفوا، فإذا اختلفوا اقتتلوا. قال: فَزَبَرَهُ عمر وانْتَهَرَه، فانصرف ابن عباس، ونظر عمر فيما قال، فعرفه، فأرسل إليه، وقال: أَعِدْ عَليَّ ما قُلت، فأعاده عليه فعرف عمر قوله وأعجبه»[(٢)].

وعمر بن الخطاب رضي الله عنه هو القائل: «إنَّ هذا القرآن إنما هو كلام الله فلا أعزَّ فيكم ما عطفتموه علىٰ أهوائكم»[(٣)]. وقال كذلك: «أخوف ما أخاف علىٰ هذه الأمة الذين يتأولون القرآن علىٰ غير تأويله»[(١)].

---

(١) رواه أحمد(٢٣٩٩٠).

(٢) رواه المستغفري في فضائل القرآن (٣٢٠).

(٣) رواه المستغفري في فضائل القرآن (٣١٦).

وهذه الأحاديث يصدق بعضها بعضًا، وهذا من العلم المكنون الذي أخبر به النبي ﷺ، حتىٰ إن حذيفة لما قيل له: حدثنا يا أبا عبد الله، قال: «لو حدثتكم أنكم تحرفون كتاب ربكم صدَّقتموني؟ إن ذلكم كذلك»[٢].

وقد صار ظهور المحرفين والمبطلين في هذه الأمة من دلائل نبوته ﷺ، وشواهد صدقه، وصار قيام أهل الحق بالحق ودفع شبه أولئك من دلائل نبوته كذلك، علىٰ حد سواء، ولذا كان من النصح لكتاب الله وللمسلمين عامتهم وخاصتهم؛ ومن الذب عن القرآن الكريم: بيان القانون الكلي الذي يُفسرُ القرآن الكريم به، وتعرف معانيه من طريقه، ويشرح به حديث النبي ﷺ، وهذا الكتاب يشرح هذا القانون، ويظهر فضله، ويبين فوائده، ويرد عنه شبه أهل الأهواء، وليس بعد «قانون التفسير بالمأثور» إلا قوانين أهل الأهواء، علىٰ اختلاف مشاربهم، وتنوع نحلهم، كما قال ابن تيمية: «ليُعلم أنَّه من خرج عن القانون النبوي الشرعي المحمدي الذي دلَّ عليه الكتاب والسنة وأجمع عليه سلف الأمة وأئمتها احتاج إلىٰ أن يضع قانونا آخر متناقضًا يرده العقل والدين»[٣].

وقد انتظمت معاني هذا الكتاب في عشرة فصول كاملة:

الفصل الأول: حدُّ التفسير المأثور.

الفصل الثاني: مآخذ التفسير ومصادره.

(١) رواه الأنصاري في ذم الكلام وأهله (٨٧).

(٢) رواه الأنصاري في ذم الكلام وأهله (١٩٠)، وعنه في هداية الإنسان ص٢٧٤.

(٣) مجموع الفتاوىٰ ٢٩/ ٣٢٩.

الفصل الثالث: نشأة التفسير المأثور وتاريخه.

الفصل الرابع: العلاقة بين تفسير القرآن بالقرآن وقانون التفسير بالمأثور.

الفصل الخامس: العلاقة بين التفسير بالرأي وقانون التفسير بالمأثور.

الفصل السادس: العلاقة بين التدبر وقانون التفسير بالمأثور.

الفصل السابع: الصدر الأول من المفسرين من الصحابة والتابعين وأتباعهم.

الفصل الثامن: المصنفات الجامعة للتفسير المأثور.

الفصل التاسع: منهج البحث في التفسير المأثور.

الفصل العاشر: فوائد التفسير المأثور.

وتحت هذه الفصول مباحث كثيرة، تجلي هذا القانون وتوضحه، وتبين خطر انتهاكه، وتحذر عاقبة تجاوزه، والله الموفق والهادي إلىٰ سواء السبيل.



الفصل الأول: حدُّ التفسير المأثور

التفسير المأثور مركبٌ من شقَّين هما: التفسير والمأثور.

أمَّا التفسير:

فإن أصل مادة «ف س ر» في لسان العرب يدل على إيضاح الشيء وبيانه[١].

قال الراغب: الفسر: إظهار المعنى المعقول، ومنه قيل لما ينبئ عنه البول: تفسرة، وسمي بها قارورة الماء، والتفسير في المبالغة كالفسر[٢].

وأما في الاصطلاح فللعلماء فيه عبارات تتفق على أنه: علمٌ يبحث في المراد من كلام الله عز وجل بحسب الطاقة البشرية.

فممن عرفه من أهل التفسير: أبو القاسم بن جزي الكلبي (ت:٧٤١)، وقال: «ومعنى التفسير: شرح القرآن وبيان معناه، والإفصاح بما يقتضيه بنصه أو إشارته أو فحواه»[٣].

وأطنب أبو حيان (ت:٧٤٥) في وضع رسم للتفسير فقال: «ونبدأ برسم لعلم التفسير، فإني لم أقف لأحد من علماء التفسير على رسم له[٤]، فنقول: التفسير في اللغة

---

(١) معجم مقاييس اللغة ٤/ ٥٠٤.
(٢) المفردات في غريب القرآن ٦٣٦.
(٣) التسهيل لعلوم التنزيل ١/ ١٥.
(٤) قد سبق أبو حيان إلى ذلك من مصنفين في التفسير، كصاحب كتاب: المباني في نظم المعاني، وكالراغب الأصفهاني (ت:٥٠٢) في تفسيره، حيث عقدا فصلا للتفسير والتأويل والفرق بينهما، وانظر مقدمة تفسير الراغب الأصفهاني ص٤٧. ومقدمة زاد المسير.

الاستبانة والكشف..

وأما الرسم في الاصطلاح، فنقول: التفسير علم يبحث فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن، ومدلولاتها، وأحكامها الإفرادية والتركيبية، ومعانيها التي تحمل عليها حالة التركيب، وتتمات لذلك.

فقولنا: علم هو جنس يشمل سائر العلوم، وقولنا: يبحث فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن هذا هو علم القراءات، وقولنا ومدلولاتها، أي مدلولات تلك الألفاظ، وهذا هو علم اللغة الذي يحتاج إليه في هذا العلم، وقولنا وأحكامها الإفرادية والتركيبية هذا يشمل علم التصريف، وعلم الإعراب، وعلم البيان، وعلم البديع، ومعانيها التي تحمل عليها حالة التركيب شمل بقوله: التي تحمل عليها ما لا دلالة عليه بالحقيقة، وما دلالته عليه بالمجاز، فإن التركيب قد يقتضي بظاهره شيئا، ويصد عن الحمل على الظاهر صاد، فيحتاج لأجل ذلك أن يحمل على غير الظاهر، وهو المجاز، وقولنا: وتتمات لذلك، هو معرفة النسخ، وسبب النزول، وقصة توضح بعض ما أبهم في القرآن، ونحو ذلك»[(١)].

وممن عرف التفسير من المصنفين في علوم القرآن العلامة الزركشي (ت:٧٩٤) وقال: «التفسير علم يفهم به كتاب الله المنزل على نبيه محمد ﷺ وبيان معانيه، واستخراج أحكامه وحكمه، واستمداد ذلك من علم اللغة والنحو والتصريف وعلم البيان وأصول الفقه والقراءات، ويحتاج لمعرفة أسباب النزول والناسخ والمنسوخ»[(٢)].

---

(١) البحر المحيط ١/ ٢٦.

(٢) البرهان في علوم القرآن ٢/ ١٤٨.

هذا، وقد اختلف العلماء في التفسير والتأويل، وهو اختلاف في الاصطلاح، نشأ عن تغاير الأزمان، واختلاف الطبقات، فالمتقدمون يستعملون التأويل والتفسير بمعنىً، والمتأخرون يفرقون بينهما.

فعلى اصطلاح المتقدمين يبدأ ابن جرير تفسيره بقوله: القول في تأويل قوله تعالى، وأما المتأخرون فينحون فيه منحى آخر.

قال ابن الجوزي: «اختلف العلماء: هل التفسير والتأويل بمعنى، أم يختلفان؟ فذهب قوم يميلون إلى العربية إلى أنهما بمعنى، وهذا قول جمهور المفسرين المتقدمين، وذهب قوم يميلون إلى الفقه إلى اختلافهما، فقالوا: التفسير: إخراج الشيء من مقام الخفاء إلى مقام التجلي، والتأويل: نقل الكلام عن وضعه فيما يحتاج في إثباته إلى دليل لولاه ما ترك ظاهر اللفظ، فهو مأخوذ من قولك: آل الشيء إلى كذا، أي: صار إليه»[١].

والمسألة معروفة في كتب علوم القرآن ومناهج المفسرين[٢].

وأمّا المأثور:

فهو مشتق من الأثر، وأثر الشيء حصول ما يدل على وجوده، يقال: أثْر وأثَر، والجمع: الآثار.

---

(١) زاد المسير في علم التفسير ١/ ١٢.

(٢) وانظر: تفسير ابن جزي التسهيل لعلوم التنزيل ١/ ١٦.

قال تعالى: ﴿أَوۡ أَثَٰرَةٖ مِّنۡ عِلۡمٍ﴾ [الأحقاف: ٤]، وقرئ: ﴿أَثَرَة﴾[١] وهو ما يروى أو يكتب فيبقى له أثر[٢].

وفي شرح القاموس: «الأثر الخبر، وجمعه الآثار، وفلان من حملة الآثار، وقد فرق بينهما أئمة الحديث، فقالوا: الخبر: ما كان عن النبي ﷺ، والأثر: ما يروى عن الصحابة، وهو الذي نقله ابن الصلاح وغيره عن فقهاء خراسان»[٣].

ونص كلام ابن الصلاح رحمه الله: «وموجود في اصطلاح الفقهاء الخراسانيين تعريف الموقوف باسم الأثر، قال أبو القاسم الفوراني -منهم، فيما بلغنا عنه-: الفقهاء يقولون: الخبر ما يروى عن النبي ﷺ، والأثر ما يروى عن الصحابة رضي الله عنهم»[٤].

وذكر النووي رحمه الله أنَّ كل ما يُروى يسمى أثرًا، مرفوعًا كان أو موقوفًا أو مقطوعًا[٥].

وأما ما ذكره القرطبي في تفسيره، من أن «المأثور: ما يتحدث به مما صح سنده عمن تحدث به عنه»[٦] ففيه نظر، من جهة اشتراط الصحة، بل المأثور يشمل الصحيح والضعيف.

(١) مفردات غريب القرآن ٦٢.
(٢) وهي قراءة شاذة، انظر: المحتسب ٢/ ٢٦٣.
(٣) تاج العروس ١٠/ ١٣.
(٤) مقدمة ابن الصلاح ٤٦.
(٥) تدريب الراوي ١/ ٢٠٣.
(٦) الجامع لأحكام القرآن ١٦/ ١٨٢.

وبمعرفة شقي المصطلح: التفسير والمأثور يتضح لنا المراد من التفسير المأثور، وأنه التفسير بالرواية عن أهل الرواية، وأهل الرواية هم أهل الصدر الأول، وأعلى ما تكون الرواية عن النبي ﷺ، ثم عن الصحابة والتابعين، ثم أتباع التابعين على قلة.

فإذا أردنا أن نضع حدًّا للتفسير المأثور فإننا نقول:

هو: «التفسير المروي عن النبي ﷺ أو عن الصحابة أو التابعين أو أتباعهم».

أو: «هو كل ما يفهم به مراد الله عز وجل في كتابه مما نُقل عن النبي ﷺ أو أصحابه أو التابعين أو أتباعهم».

وهذه مباحث حول هذا التعريف:

• المبحث الأول:

يشمل التفسير المأثور: المنقول عن النبي ﷺ وسلف الأمة، صحيحًا كان هذا المنقول أو ضعيفًا، فاسم التفسير المأثور يشمل هذا وهذا، ولكن المصدرية لا تكون إلا للصحيح فقط، وأما الضعيف فينظر فيه المفسر بما تقتضيه حاله، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى فإننا لا نقصد من العطف -في التعريف- المساواة بين تفسير النبي ﷺ وبين تفسير الصاحب والتابع، إنما هم على منازلهم في المصدرية، وإنَّما المراد: أن كل هذا المروي عنهم هو بالنسبة لنا داخل في التفسير المأثور، والأخذ به من التفسير بالمأثور.

فهذا الترتيب الذي ذكرناه في تعريف التفسير المأثور هو ترتيب اعتباري، وليس اختياريًّا، فإنه إذا صح التفسير عن النبي ﷺ لم يحتج معه إلى تفسير غيره، قال ابن تيمية: «إذا عرف تفسير القرآن والحديث من جهة النبي ﷺ لم يحتج في ذلك إلى أقوال أهل اللغة فإنه قد عرف تفسيره وما أريد بذلك من جهة النبي ﷺ لم يحتج في ذلك إلى الاستدلال بأقوال أهل اللغة ولا غيرهم»[1]. فالمروي عن النبي ﷺ مصدرٌ واجب الأخذ به، ثم إذا وجد تفسير الصحابي لم يحتج إلى تفسير التابعي المخالف له، والمروي عن الصحابي له حالتان، إمَّا أن يكون له حكم الرفع أو الوقف، والحالة الأولى أقوى من الثانية، ثم بعد ذلك كله يكون المروي عن التابعين فما أرسلوه عن النبي ﷺ أقوى مما قطعوه على أنفسهم، وليس هذا الاعتبار خاص بالتفسير، بل هو جار في الأحكام كذلك.

---

(١) مجموع الفتاوى ١٣/ ٢٧.

وهذا الاعتبار بترتيب المصدرية يفهم من حديث معاذ ﷺ لما أراد رسول الله ﷺ أن يبعثه إلى اليمن قال: «كيف تقضي إذا عرض لك قضاء؟»، قال: أقضي بكتاب الله، قال: «فإن لم تجد في كتاب الله؟»، قال: فبسنة رسول الله ﷺ، قال: «فإن لم تجد في سنة رسول الله ﷺ، ولا في كتاب الله؟» قال: أجتهد رأيي، ولا آلو، فضرب رسول الله ﷺ صدره، وقال: «الحمد لله الذي وفَّق رسول، رسول الله لما يرضي رسول الله»[1].

بل حتى الصحابة يتفاوتون بحسب الطبقة، قال الإمام الشافعي: «العشرة أشكال لهم أن يغير بعضهم على بعض، والمهاجرون الأولون والأنصار أشكال، لهم أن يغير بعضهم على بعض، ومسلمة الفتح أشكال لهم أن يغير بعضهم على بعض، فإذا ذهب أصحاب محمد ﷺ فحرام على تابع إلا اتباع بإحسان حذوا بحذو»[2].

وقال أحمد: «إذا كان في المسألة عن النبي ﷺ حديث لم نأخذ فيها بقول أحد من الصحابة ولا من بعدهم خلافه، وإذا كان في المسألة عن أصحاب رسول الله ﷺ قول مختلف نختار من أقاويلهم ولم نخرج عن أقاويلهم إلى قول من بعدهم، وإذا لم يكن فيها عن النبي ﷺ ولا عن الصحابة قول نختار من أقوال التابعي»[3].

(١) رواه أبو داود ٣٥٩٢، -وهذا لفظه - ورواه أحمد ٢٢٠٠٧، والدارمي ١٧٠، والترمذي ١٣٢٧.

(٢) رواه الهروي في ذم الكلام (٣٩٧) ومن طريقه رواه الحافظ ابن عساكر في تاريخ دمشق ٦٠/ ٣٨٤.

(٣) المسودة في أصول الفقه ص٢٧٦. ورواه الخطيب نحوه في الفقيه والمتفقه ١/ ٥٣٤، وترجم عليه: باب ترتيب استعمال الأدلة واستخراجها.

ولذلك ردَّ الزركشي تفسير مجاهد للقوة بأنها الخيل في قوله: ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ﴾ [الأنفال:٦٠] لورود النص عن النبي ﷺ أنَّ القوة هي الرمي[(١)].

ونردُّ نحن تفسير قتادة في قوله ﴿يَٰٓأُخْتَ هَٰرُونَ﴾ [مريم:٢٨] قال: «كان رجلاً صالحًا في بني إسرائيل يسمى هارون، فشبهوها به، فقالوا: يا شبيهة هارون في الصلاح». قال: «وذُكر لنا أنه شيع جنازته يوم مات أربعون ألفا، كلهم يسمون هارون من بني إسرائيل».

وقولَ السُّدِّي: «كانت من بني هارون أخي موسى، وهو كما تقول: يا أخا بني فلان»[(٢)]. وقولَ القُرظي: «هي أخت هارون لأبيه وأمه، وهي أخت موسى أخي هارون التي قصت أثر موسى، ﴿فَبَصُرَتْ بِهِۦ عَن جُنُبٍ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [القصص: ١١]»[(٣)].

لأنَّه ثبت في صحيح مسلم عن المغيرة بن شعبة، قال: «لما قدمت نجران سألوني، فقالوا: إنكم تقرؤون يا أخت هارون، وموسى قبل عيسى بكذا وكذا، فلما قدمت على رسول الله ﷺ سألته عن ذلك، فقال: إنهم كانوا يسمون بأنبيائهم والصالحين قبلهم»[(٤)].

---

(١) ستأتي مناقشة الزركشي في ذلك، ليس من جهة الترتيب الاعتباري، بل من جهة إثبات المعارضة بين تفسير مجاهد والتفسير النبوي.

(٢) رواه الطبري في جامع البيان ١٨/ ١٨٧.

(٣) رواه ابن أبي حاتم كما في تفسير ابن كثير ٥/ ٢٢٧، وقد بالغ في الإنكار عليه.

(٤) صحيح مسلم ٢١٣٥.

فهذا يُفيد أنَّها نسبت لأخ لها، وإنما سماه والده هارون تيمنًا بالنبي هارون، وحمله على الأخ الحقيقي أولى من حمله على الأخ تشبيهًا بالصلاح، فالقاعدة: الحمل على الحقيقة أولى من الحمل على المجاز، وإنما نفوا عنها الأخ – مع ورود الرواية بإثباته عن بعضهم- اعتمادًا على رواية إسرائيلية مؤدَّاها: أن أمها لم يكن يولد لها، ولئن كان الاختلاف في نسبتها إليه على الحقيقة أو المجاز محتملة، إلا أنه لا يحتمل ادِّعاء أنه هارون عليه السلام.



• المبحث الثاني:

يمكن أن يؤخذ تعريف التفسير المأثور عن ابن تيمية (ت٧٢٨هـ) حين قال -في سياق ذكر منهج السلف في المعقول والمنقول-: «النقل: يعني القرآن والحديث وأقوال الصحابة والتابعين»[(١)].

ولم يرد ابن تيمية بذلك خصوص التفسير المأثور، لكنه أراد النقل، والتفسير المأثور كان يسمى التفسير النقلي أو المنقول، فهو يدخل فيه.

ثم سماه المستشرق جولدزيهر (ت:١٣٤٠هـ): «التفسير المنقول»، وعرفه بقوله: «هو التفسير المبني على العلم، وهو الذي يكون معتمدًا على ما قاله الرسول أو أصحابه»[(٢)].

وأمَّا أول من عرفه باسمه ورسمه من أهل الملة فهو الشيخ محمد عبد العظيم الزرقاني رحمه الله (ت:١٣٦٧هـ)، حيث قال: «هو ما جاء في القرآن أو السنة أو كلام الصحابة بيانًا لمراد الله تعالى من كتابه».

---

(١) مجموع الفتاوىٰ ١٣/ ٢٩، من رسالته: الفرقان بين الحق والباطل.

(٢) المذاهب الإسلامية في التفسير ٦١.

وقد ترجم هذا الكتاب علي حسن عبدالقادر، وطبعه بمطبعة العلوم في مصر سنة ١٣٦٣ هـ. علما أن جولدزيهر توفي سنة ١٣٤٠هـ. وقد قسم كتابه هذا إلىٰ ثلاثة أقسام: القراءات، التفسير بالمأثور، التفسير بالرأي.

وبتسميته للفصل الثاني: التفسير بالمأثور يكون هو أول من سماه بهذا الاسم ممن صنف في علوم القرآن وأصول التفسير، إلا أنه صليبي حاقد، شحن كتابه بالشبه التي راجت في زمانه - وبعد زمانه- في مصر وغيرها من أمصار المسلمين.

مثال ما جاء في القرآن قوله سبحانه: ﴿قَالَا رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴾ [الأعراف: ٢٣] فإنها بيان للفظ كلمات من قوله تعالى: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ٣٧].. ومثال ما جاء في السنة شرحًا للقرآن تفسير: القوة بالرمي في قوله سبحانه: ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ ﴾ [الأنفال: ٦٠].

بقي القسم الثالث وهو بيان القرآن بما صح وروده عن الصحابة رضوان الله عليهم وهو كثير»[1].

ثم عرفه الشيخ محمد حسين الذهبي رحمه الله (ت:١٣٩٨هـ) في كتابه المشهور التفسير والمفسرون، فقال: «يشمل التفسير المأثور ما جاء في القرآن نفسه من البيان والتفصيل لبعض آياته، وما نقل عن الرسول ﷺ، وما نقل عن الصحابة رضوان الله عليهم، وما نقل عن التابعين، من كل ما هو بيان وتوضيح لمراد الله تعالى من نصوص كتابه الكريم»[2].

وهذان الشيخان أول من استخدم مصطلح التفسير المأثور من المؤلفين في علوم القرآن وأصول التفسير، والظن أنهما أخذا ذلك من كتاب جولدزيهر، فقد طبع في حياتهما، واطلعا عليه، بل إن الشيخ الذهبي ينقل منه دون أن يعزو إليه أحيانًا.

ثم توالت الكتب المؤلفة في علوم القرآن -ولا سيما الكتب المدرسية- على تعريف التفسير المأثور على نحو ما ذكرا.

---

(١) مناهل العرفان ٢/ ١٢.

(٢) التفسير والمفسرون ١/ ١١٢.

فمثلاً عرفه الشيخ مناع خليل القطان (ت:١٤٢٠) ﵀ بقوله: «هو الذي يعتمد على صحيح المنقول بالمراتب التي ذكرت من تفسير القرآن بالقرآن، أو بالسنة لأنها جاءت مبينة لكتاب الله، أو بما روي عن الصحابة لأنهم أعلم الناس بكتاب الله، أو بما قاله كبار التابعين لأنهم تلقوا ذلك غالبًا عن الصحابة»[(١)].

ونلاحظ على هذه التعاريف إدراج تفسير القرآن بالقرآن ضمن التفسير المأثور، إلا جولدزيهر فإنه لم يدرجه معه.

والحق أن تفسير القرآن بالقرآن ليس من التفسير بالمأثور مطلقًا، وسنبين العلاقة بينهما في فصل خاص.

ثم وقفت على حدٍّ للتفسير المأثور للشيخ محمد بن عبد الله الخضيري قال فيه: «التفسير بالمأثور هو ما جاء عن النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير، وكذلك ما جاء عن أصحابه رضوان الله تعالى عليهم، وكذا ما جاء عن التابعين وأتباعهم، مسندا إليهم»[(٢)].

وهذا التعريف جيد، إلا أنه استخدم: التفسير بالمأثور وأراد التفسير المأثور نفسه، وأدخل فيه: تفسير أتباع التابعين، وهذا حقٌّ، فإنهم داخلون في القرون المفضلة الثلاثة، التي زكاها النبي ﷺ، وتواتر شرفها وفضلها عند الأمة، ثم إن عمل المصنفين الجامعين للتفسير المأثور يدل عليه، كابن جرير وابن أبي حاتم، إلا أن الرواية عن أتباع

(١) مباحث في علوم القرآن ٣٥٨.

(٢) التفسير بالمأثور علىٰ مر العصور ص١٠.

التابعين قليلة جدا بالنسبة لمن قبلهم، فقد كانت شهرتهم بالجمع والرواية أكثر، حيث بدأ في عصرهم جمع التفسير المأثور[١].

ثم إن المشهور من أتباع التابعين هو عبد الرحمن بن زيد[٢]، وهو الذي زادت رواياته على ألفي رواية، والحق أن التفسير إنما أخذه عن أبيه، فهو تفسير أبيه وإن لم ينسبه إليه[٣].

وأما اشتراطه أن يكون مسندًا فغير جار على رسم أهل الاصطلاح، فإن الحديث إذا جاء من غير إسناد لا يعني هذا منع إطلاق اسم الحديث عليه، وكذا الموقوف والمقطوع، نعم هي آفة كبيرة تطرق من خلالها الخلل إلى التفسير بالمأثور.



(١) وقد أحصىٰ الدكتور محمد الخضيري نسبة المروي من مكونات التفسير المأثور في تفسير ابن جرير فخرج بهذه النتيجة: المروي عن النبي ﷺ في التفسير قصدا يقارب ٣٪، والمروي عن الصحابة ٢٣٪، والمروي عن التابعين ٦٢٪، والمروي عن أتباع التابعين ١٠٪ (التفسير المأثور ص٣١).

(٢) كما ذكر ذلك الدكتور الخضيري في التفسير بالمأثور ص٣١.

(٣) وتنتهي طبقة الأتباع في حدود سنة ٢٠٠، انظر: موسوعة التفسير بالماثور ١/ ٣١، ١٠٦.

• المبحث الثالث:

قولنا في ضابط التفسير المأثور: هو كل ما يفهم به مراد الله عز وجل في كتابه مما نقل عن النبي ﷺ، ينبه على أوجه تفسير السنة للقرآن، وهي كثيرة، وقد تكون قولاً أو فعلا، ثم عليه أن يتأمل في أنواع تفسيره ﷺ، فقد يكون التفسير المنقول عن النبي ﷺ قولاً مباشرًا: كتفسير المغضوب عليهم باليهود، والضالين بالنصارى.

وقد يكون التفسير فعلاً، كإقامته للصلاة، ففيها تفسير لأمر الله عز وجل بإقامة الصلاة، وكحجه، ففيه تفسير لأمره تعالى بإتمام الحج والعمرة، ولذا كان ﷺ ينبه على هذا، كقوله: «صلوا كما رأيتموني أصلي»[1]، و«خذوا عني مناسككم»[2].

وقد يكون التفسير خطًا ورسماً، كما في حديث عبد الله بن مسعود، قال: «خطَّ لنا رسول الله ﷺ خطًّا، ثم قال: هذا سبيل الله، ثم خطَّ خطوطًا عن يمينه وعن شماله، ثم قال: هذه سبل متفرقة، على كل سبيل منها شيطان يدعو إليه، ثم قرأ: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٥٣]»[3]. فيحتاج المفسر أن يتأمل أوجه بيان السنة للقرآن، وطرق بيانه للقرآن، فإنه إذا اعتبر ذلك وجد أن فيه تفسيرًا كثيرًا، وعلى هذا يحمل قول من قال إن النبي ﷺ فسَّر عامة القرآن[4].

---

(١) رواه البخاري (٦٣١).

(٢) رواه الإمام مسلم (١٢٩٧).

(٣) رواه الإمام أحمد في مسنده (٤١٤٢) بسند جيد.

(٤) ومن إحصائيات الدكتور الخضيري حول تفسير ابن جرير: المروي من أحاديث النبي ﷺ ما يقارب (١٥٥٨)، وهي متنوعة ما بين فضائل وترغيب وترهيب وغير ذلك، ورواتها نافوا

• المبحث الرابع:

إدراج المنقول عن الصحابة والتابعين في التفسير المأثور قد يشكل من جهة أن بعض العلماء قد تكلم في حجية تفسيرهم، فضلاً عمَّن بعدهم من أتباع التابعين، فكيف نعده من التفسير المأثور الذي هو من مصادر المفسرين؟

والجواب: أنَّ الحجية المختلف فيها في أقوال الصحابة والتابعين هي في الحالات الفردية فيما بينهم، بمعنى أن يقول الصحابي أو التابعي قولاً في مسألةٍ ما ثم يخالَف فيه، يخالفه من هو مثله أو أعلى منه، فلا يكون قول آحاد الصحابة حجة على بعضهم، ولا يكون خلاف التابعي حجة على أخيه التابعي، ولكن حينما تروى أقوالهم في مسائل التفسير، ويدون خلافهم فيه، فإنه يكون خاضعًا للعلاقة التي ذكرها العلماء بين التفسير المأثور والتفسير بالرأي، ومن هنا تظهر أهمية تفسير السلف.

حيث إن هذه الطبقات الثلاث يشملها اسم السلف وهي داخلة في القرون المفضلة التي شهد القرآن والسنة بأفضليتها، في مثل قوله تعالى ﴿ وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلۡأَوَّلُونَ مِنَ ٱلۡمُهَٰجِرِينَ وَٱلۡأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحۡسَٰنٖ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُ وَأَعَدَّ لَهُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي تَحۡتَهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدٗاۚ ذَٰلِكَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡعَظِيمُ ١٠٠ ﴾ [التوبة: ١٠٠].

وقوله ﷺ في الحديث المتواتر: «خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين

علىٰ مائتي صحابي، بل يمكن القول إن ثلاثة أرباعها ليست في التفسير، فيكون المتبقي وهو ما يقارب (٤٠٠) رواية فقط هي ما فسره النبي ﷺ قصدا. (التفسير بالمأثور ص٢١).

يلونهم»[(١)].

ولا يعترض عليه: بأن في طبقة التابعين والأتباع متهمين ومبتدعين لأن القيد هو الاتباع بإحسان، وهؤلاء لم يحسنوا.

وأمَّا إذا اتفقوا على تفسير آية فإنه لا تجوز لنا مخالفته أبدًا، إذ هو بمثابة الإجماع على حكم ما.

ويذكر العلماء هنا –فيما يخص تفسير الصحابي-: أنه يرتفع عن الخلاف من تفسير الصحابي مَا قيل إنَّ له حكم الرفع، وهو على ضربين:

الأول: ما كان متعلقًا بسبب نزول، قال أبو عبد الله الحاكم: «ومن الموقوف الذي يستدل به على أحاديث كثيرة... فذكر حديث أبي هريرة ﵁ في قول الله عز وجل: ﴿لَوَّاحَةٌ لِّلْبَشَرِ﴾ [المدثر: ٢٩] قال: «تلقاهم جهنم يوم القيامة فتلفحهم لفحة فلا تترك لحما على عظم إلا وضعت على العراقيب» قال: وأشباه هذا من الموقوفات تعد في تفسير الصحابة.

فأمَّا ما نقول في تفسير الصحابي مسند، فإنما نقوله في غير هذا النوع فإنه كحديث جابر قال: كانت اليهود تقول: من أتى امرأته من دبرها في قبلها جاء الولد أحول، فأنزل الله عز وجل ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣].

---

(١) متفق عليه، رواه البخاري (٢٦٥٢)، ومسلم (٢٥٣٣)، وحكم الحافظ عليه بالتواتر في الإصابة في تمييز الصحابة ١/ ١٦٥.

قال: هذا الحديث وأشباهه مسندة عن آخرها، وليست بموقوفة، فإن الصحابي الذي شهد الوحي والتنزيل فأخبر عن آية من القرآن أنها نزلت في كذا وكذا فإنه حديث مسند».

ومعنى هذا أن ما يتعلق بسبب نزول آية فهو مرفوع حكمًا حتى لو لم يذكر فيه النبي ﷺ، مثل حديث البراء: «كانت الأنصار إذا حجوا فرجعوا لم يدخلوا البيوت إلاَّ من ظهورها، قال: فجاء رجل من الأنصار، فدخل من بابه، فقيل له في ذلك، فنزلت هذه الآية ﴿وَلَيْسَ ٱلْبِرُّ بِأَن تَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا﴾ [البقرة: ١٨٩]»[١].

وكحديث جابر قال: «كان عبد الله بن أبي بن سلول يقول لجارية له اذهبي فابغينا شيئًا، فأنزل الله: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا۟ فَتَيَٰتِكُمْ عَلَى ٱلْبِغَآءِ﴾[النور:٣٣]»[٢].

لكن ينبغي أن يعلم أنه ليس كل ما وجد فيه: «نزلت آية كذا في كذا» يكون من قبيل المحكوم له بالرفع، لأنهم كانوا يستخدمون هذه الكلمة في أعم من بيان سبب النزول، فيقولون: «نزلت في كذا» يريدون تبيين الحالة التي تنطبق عليها هذه الآية، عندها يكون المذكور تفسير صحابي ليس له حكم الرفع.

مثال ذلك: حديث عائشة رضي الله عنها: ﴿وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ مِنۢ بَعْلِهَا﴾ [النساء: ١٢٨] قالت: «أنزلت في المرأة تكون عند الرجل، فتطول صحبتها، فيريد طلاقها، فتقول: لا تطلقني وأمسكني، وأنت في حل مني، فنزلت الآية»[٣].

---

(١) رواه البخاري (١٨٠٣) ومسلم (٣٠٢٦).

(٢) رواه مسلم ٣٠٢٩.

(٣) رواه البخاري (٢٤٥٠) ومسلم (٣٠٢١).

وقد يُوجد في سياق واحد عن الصحابي ما يجمع النوعين، فيكون بعضه له حكم الرفع، لأنه من قبيل النوع الأول، وبعضه من الموقوف، مثاله:

حديث ابن عباس رضي الله عنهما: «نزلت هذه الآية بمكة ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَدۡعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ﴾ فقال المشركون: وما يغني عنا الإسلام، وقد عدلنا بالله، وقد قتلنا النفس التي حرم الله، وأتينا الفواحش، فأنزل الله عز وجل ﴿إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ﴾ [الفرقان: ٧٠]...قال: فأما من دخل في الإسلام وعقله ثم قتل فلا توبة له»[١]، فهذا أوله له حكم الرفع، لأنه من قبيل الكلام عن سبب النزول، وآخره موقوف غير مرفوع، وهو تفسير صحابي مجتهد، وقد خولف فيه.

الثاني: ما كان من قبيل الغيبيات وما لا مجال للرأي فيه، فإنَّ هذا إذا قاله الصحابي فإنه لا يقوله إلا عن علم، وهو علم إما أن يكتسب عن صاحبٍ أكبر وأكثر ملازمة، أو عن رسول الله ﷺ مباشرة.

قال السخاوي: «ومنه – وهو المرفوع – ما لا تعلق للسان العرب به وهو لا مجال للرأي فيه: كتفسير أمر مغيب من أمر الدنيا أو الآخرة أو الجنة أو النار، أو تعين ثواب أو عقاب»[٢].

واشترط بعضهم لقبول ذلك أن لا يكون هذا الصحابي معروفًا بالأخذ عن أهل الكتاب، كعبد الله بن سلام، فإنه كان يهوديًا فأسلم، وفي هذا الشرط نظر، فالصحابة أجل من أن يتقوَّلوا على الله بغير علم، وأعلم من أن يحتجوا بما أخبرهم الله بتحريفه.

---

(١) رواه مسلم في الصحيح (٣٠٢٣).

(٢) فتح المغيث ١/ ١٥٦.

وممن اشترط ذلك الحافظ ابن حجر، وقال: «إلاَّ أنه يستثنى من ذلك ما كان المفسر له من الصحابة رضي الله تعالى عنهم من عرف بالنظر في الإسرائيليات، كمسلمة أهل الكتاب مثل عبد الله بن سلام وغيره، وكعبد الله بن عمرو بن العاص، فإنه كان حصل له في وقعة اليرموك كُتب كثيرة من كتب أهل الكتاب فكان يخبر بما فيها من الأمور المغيبة، حتى كان بعض أصحابه ربما قال له: حدثنا عن النبي ﷺ ولا تحدثنا عن الصحيفة، فمثل هذا لا يكون حكم ما يخبر به من الأمور التي قدمنا ذكرها الرفع، لقوة الاحتمال»[1].

تابع ابنُ حجر في ذلك شيخَه العراقي. فقد قال السخاوي: «وسبقه شيخه الشارح لهذا التقييد، فإنه بعد أن نقل أنَّ كثيرًا ما يشنع ابن حزم في المحلى على القائلين بالرفع، يعني في أصل المسألة، قال ما ملخصه: ولإنكاره وجه، فإنه – وإن كان مما لا مجال للرأي فيه – يحتمل أن يكون ذلك الصحابي سمعه من أهل الكتاب -ككعب الأحبار- حين سمع منه العبادلة وغيرهم من الصحابة، مع قوله ﷺ: «حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج».

قلت -أي السخاوي-: وفي ذلك نظر، فإنه يبعد أنَّ الصحابي المتصف بالأخذ عن أهل الكتاب يسوغ حكاية شيء من الأحكام الشرعية التي لا مجال للرأي فيها مستندًا لذلك، من غير عزو، مع علمه بما وقع فيه من التبديل والتحريف، بحيث سمى ابن عمرو بن العاص صحيفته النبوية الصادقة، احترازًا عن الصحيفة اليرموكية.

---

(١) النكت على ابن الصلاح ٢/ ٥٣٢. وما يخص ابن عباس وابن عمرو سيأتي الرد عليه في تراجمهم.

وقال كعب الأحبار – حين سأل أبا مسلم الخولاني: كيف تجد قومك لك؟ قال: مكرمين – ما نصه: ما صدقتني التوراة، لأنَّ فيها: إذا ما كان رجل حكيم في قوم إلا بغوا عليه وحسدوه.

وكونه في مقام تبيين الشريعة المحمدية كما قيل به في: أُمرنا ونهينا وكنا نفعل، ونحو ذلك، فحاشاهم من ذلك، خصوصًا وقد منع عمر ﷺ كعبًا من الحديث بذلك، قائلا له: لتتركنه، أو لألحقنك بأرض القردة.

وأصرح منه منع ابن عباس له ولو وافق كتابنا، وقال: إنه لا حاجة بنا إلى ذلك، وكذا نهى عن مثله ابن مسعود وغيره من الصحابة، بل امتنعت عائشة من قبول هدية رجل، معللة المنع بكونه ينعت الكتب الأول.

قال أبو بكر بن عياش: قلت للأعمش: ما لهم يتقون تفسير مجاهد؟ قال: كانوا يرون أنه يسأل أهل الكتاب، ولا ينافيه: «حدثوا عن بني إسرائيل» فهو خاص بما وقع فيهم من الحوادث والأخبار المحكية عنهم لما في ذلك من العبرة والعظة، بدليل قوله تلوه في رواية: «فإنه كانت فيهم الأعاجيب».

وما أحسن قول بعض أئمتنا: هذا دال على سماعه للفرجة لا للحجة، كما بسطت ذلك كله واضحا في كتابي: الأصل الأصيل في الإجماع على تحريم النقل من التوراة والإنجيل»[1].

وما سوى هاتين الحالتين فليس له حكم الرفع، بل يكون موقوفًا.

---

(١) فتح المغيث ١/ ١٥٦-١٦٦.

مثل: ما كان من قبيل تفسير الغريب، أو بيان حكم فقهي، ونحو ذلك.

قال السخاوي: «إنما كان كذلك لأن من التفسير ما ينشأ عن معرفة طرق البلاغة واللغة، كتفسير مفرد بمفرد، أو يكون متعلقا بحكم شرعي، ونحو ذلك مما للرأي فيه مجال، فلا يحكم لما يكون من نحو هذا القبيل بالرفع، لعدم تحتم إضافته إلى الشارع، أما اللغة والبلاغة: فلكونهم في الفصاحة والبلاغة بالمحل الرفيع، وأمَّا الأحكام: فلاحتمال أن يكون مستفادا من القواعد، بل هو معدود في الموقوفات»[(١)].

وتزاد حالة ثالثة لها من القوة مثل ما حكم برفعه، وهي: إجماع الصحابة على التفسير، فإن إجماعهم له حكم الرفع من حيث إنه يدل على أنهم سمعوه من النبيﷺ[(٢)].

قال ابن عبد الهادي: «ولا شك أن أصحاب النبي ﷺ أعلم الأمة بكتاب الله؛ فإنه نزل على النبي ﷺ وهو معهم، وبيَّنه لهم، وبين لهم معانيه وأحكامه، ونهاهم عن الاختلاف والقول فيه بالرأي، فإذا ورد التفسير عن الصحابة علمنا أنه متلقى عن النبي ﷺ؛ إما نقلًا أو استنباطًا باذهانهم الصحيحة التي نوَّرها الإيمان، وصفاها التقوى، فليس أحد من هذه الأمة أعلم منهم ولا أخبر بكتاب الله وسنة رسوله، ومن

---

(١) فتح المغيث ١/ ١٥٦.

(٢) نازع الشوكاني في حجية تفسير الصحابي، (في أول تفسيره ١/ ٣٨) ويلاحظ أن ذاك العصر كان ينزع نحو ذلك، وهو والألوسي مع اعتنائهما بالمأثور إلا أنهما يخالفانه، حتىٰ انتهىٰ الأمر إلىٰ معاصرينا، وصاروا علىٰ مجانبته، وليس هذا الفصل مخصصا لمناقشة حجية تفسير الصحابي فنتوسع في ذلك، إلا أن الإشكال ورد عليهم من جهة اختلاف تفسير الصحابة.

زعم أنه أعلم منهم أو أصح ذهنا أو أخبر بكتاب الله أو سنة رسوله فقد أخطأ وأضاع حظه من العلم»[١].

وما يستدل به على أن عامة التفسير إنما أخذه الصحابة عن النبي ﷺ قول جابر بن عبد الله: كان القرآن ينزل على رسول الله ﷺ ويبينه لنا كما أمره الله، قال الله عز وجل ﴿فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ ۝١٨ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ ۝١٩﴾ [القيامة: ١٨ – ١٩]، ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤]»[٢].

فهذا الذي يذكره العلماء من أحوال تفسير الصحابة مرادهم منه الحكم الفردي على الروايات المنقولة عنهم، بحيث إنه يعمد إلى اعتبار ذلك في الترجيح بين الروايات، وليس بيان قانون التفسير بالمأثور، أو بيان حكم الاحتجاج بالمأثور كما يفعله بعض المتأخرين من المصنفين[٣]، وحينما لا يدرك هذا المراد من صنيعهم يقع الخلط في حجية التفسير المأثور.

تنبيهات:

الأول: الخلاف في حجية تفسير التابعي مشهور، ذكره العلماء المصنفون في علوم القرآن كالزركشي –حين ذكر أمهات مآخذ التفسير– وكابن تيمية في رسالته المشهورة، وقد يشغب بهذا الخلاف المشهور على حجية المأثور وقانون التفسير به.

---

(١) هداية الإنسان إلىٰ الاستغناء بالقرآن ص٢٥٨

(٢) ذم الكلام وأهله (٢٥٣). إلا أن في إسناده عبد الحميد بن عبدالحليم الكزبري، قال أبو حاتم: مجهول لا يشتغل به (الجرح والتعديل ٦/ ١٧).

(٣) انظر مقدمة موسوعة التفسير بالمأثور ١/ ١١٩.

والحاكون له لا يريدون ذلك على كل حال، وإلا فأي معنى لحثهم على معرفته وكتابته، ثم مَن صنَّف منهم فإنه يبني عليه ويرصص، مع حكايتهم الخلاف في الاحتجاج بقول التابعي؟.

ووجه ذلك: ما ذكرناه آنفا أن أقوال التابعين في التفسير -وكذا أقوال أتباعهم- ليست حجة بأفرادها، ولا على بعضهم البعض، لكنهم قد يجمعون -مثلا- على تفسير فيكون الإجماع حجة في تلك المسألة بعينها، ولذا فإنه لا يلزم قبول أقوالهم مطلقا ولا ردها مطلقا -هذا بأفرادها- وإنما تندرج أقوالهم ضمن قانون التفسير بالمأثور، فالقانون هو الذي يبين العلاقة بين أقوالهم في التفسير ضمن حزمة التفسير بالمأثور، وليس بأفرادها.

الثاني: في طبقة أتباع التابعين صارت بعض العلوم صناعة، ومنها علوم اللغة، ففرق العلماء بين المروي عن أهل التأويل من هذه الطبقة فأدخلوه في التفسير المأثور، وبين المنقول عن أهل اللغة فلم يعدوه منه، ولذا نجد ابن جرير إذا حكى أقوالهم ميزها بأن يقول: قال بعض أهل العربية. وهو كثير في تفسيره.

الثالث: يفرق بين «التفسير بالمأثور» و«التفسير المأثور» بأنَّ التفسير بالمأثور: عملية التفسير به، أي استعماله مأخذا من مآخذ التفسير، فحينما يفسر المفسر آية معتمدًا على أقوال السلف، فإن تفسيره هذا يوصف بأنه تفسير بالمأثور.

بينما التفسير المأثور: هو نفس المروي عنهم.



الفصل الثاني: مآخذ التفسير ومصادره

- تعريف مآخذ التفسير:

مآخذ التفسير مركب من كلمتين، «مآخذ» و«التفسير».

أمَّا المآخذ: فجمع مأخذ، والمأخذ مصدر ميمي من أخذ، والأخذ في اللغة: حَوْز الشيء وتحصيله، يقال: قريب المأخذ، أي سهله، ومآخذ الكتاب أي مصادره.

وتسمى الغدران ومصانع المياه بالإخاذ، مفردها إخاذة، لأنها تأخذ الماء فتحبسه على الشارب[(١)]، وهذا بمعنى المصدر، وقد فسر قوله تعالى ﴿وَتَتَّخِذُونَ مَصَانِعَ ﴾ [الشعراء: ١٢٩] بمآخذ المياه، أو القصور المشيدة، أو الحصون.

ومآخذ الطير مصائدها أي مواضعها التي تؤخذ منها[(٢)]، كأنها صارت مصدرًا للطير. ويقولون: لهذا القول وجه، أي مأخذ وجهة أُخذ منها[(٣)].

وسمى الإمام الكبير أبو الحسين أحمد بن فارس كتابه في صيغ تحمل العلم: «مأخذ العلم» لأن الطالب يستقي بهذه الصيغ العلم[(٤)].

وأما التفسير فقد سبق تعريفه.

---

(١) تاج العروس ٩/ ٣٦٥.

(٢) تاج العروس ٩/ ٣٦٧.

(٣) المصباح المنير ٢/ ٦٤٩.

(٤) طبع كتاب مأخذ العلم –وهو رسالة صغيرة الحجم عظيمة النفع– بتحقيق أخينا الشيخ محمد بن ناصر العجمي، ونشرته دار البشائر، وقد عده بعض العلماء مقدمة لكتابه: حلية الفقهاء، في حين رواه بعضهم –كابن خير في فهرسته– مفردا.

والمراد بقولنا: مآخذ التفسير، أي: «مصادره وموارده التي يستقي منها المفسر»، فهي للتفسير بمثابة مصادر التشريع للفقه، وهكذا.

وقد تكلم الناس في مآخذ التفسير، وراموا جمعها، ولعل شيخ المفسرين ابن جرير الطبري أوَّل من عقد لمآخذ التفسير فصلاً حين قال في مقدمة تفسيره: «القول في الوجوه التي مِنْ قِبلها يوصل إلى معرفة تأويل القرآن» ثم ساق فصلاً طويلاً في ذلك[1].

ومِن أحسن من لخص هذه المآخذ الإمام الزركشي، حيث قال: «**لطالب التفسير مآخذ كثيرة أمهاتها أربعة:**

الأول: النقل عن رسول الله ﷺ.

وهذا هو الطراز الأول، لكن يجب الحذر من الضعيف فيه والموضوع فإنه كثير، وإن سواد الأوراق سواد في القلب[2]، قال الميموني: سمعت أحمد بن حنبل يقول: ثلاثة كتب ليس لها أصول المغازي والملاحم والتفسير، قال المحققون من أصحابه: ومراده أن الغالب أنها ليس لها أسانيد صحاح متصلة، وإلا فقد صح من ذلك كثير.

---

(١) جامع البيان ١/ ٦٧.

(٢) أصل هذه الكلمة لأبي بكر بن العربي، حيث ذكر في قانون التأويل ثلاثة مآخذ، فقال: «إن للناظر في القرآن مآخذ كثيرة أمهاتها ثلاث: الأولىٰ: النقل عن النبي - ﷺ -، وهذا هو الطراز الأول، لكن حذار أن تعَولُوا فيه إلاَّ علىٰ ما صَحَّ، ودعوا ما سُوَّدَت فيه الأوراق، فإنه سواد في القلوب والوجوه. الثانية: الأخذ بمطلق اللغة، فإن القرآن أُنْزِلَ بلسان عربي مبين. الثالثة: التفسير بالمقتضىٰ من معنىٰ الكلام، المقتضب من قوة المنزع» (قانون التأويل ٦٦٠).

فمن ذلك: تفسير الظلم بالشرك في قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمۡ يَلۡبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلۡمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢]، وتفسير الحساب اليسير بالعرض رواهما البخاري، وتفسير القوة في ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسۡتَطَعۡتُم مِّن قُوَّةٍ﴾ [الأنفال: ٦٠] بالرمي رواه مسلم، وبذلك يردُّ تفسير مجاهد بالخيل.

وكتفسير العبادة بالدعاء في قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسۡتَكۡبِرُونَ عَنۡ عِبَادَتِي﴾ [غافر: ٦٠].

الثاني: الأخذ بقول الصحابي.

فإن تفسيره عندهم بمنزلة المرفوع إلى النبي ﷺ كما قاله الحاكم في تفسيره.

وقال أبو الخطاب من الحنابلة: يحتمل ألا يرجع إليه إذا قلنا إن قوله ليس بحجة، والصواب الأول لأنه من باب الرواية لا الرأي.

وقد أخرج ابن جرير عن مسروق وقال عبد الله بن مسعود: والذي لا إله إلا هو ما نزلت آية في كتاب الله إلا وأنا أعلم فيمن نزلت وأين نزلت، ولو أعلم مكان أحد أعلم بكتاب الله مني تناله المطايا لأتيته.

وقال أيضًا: كان الرجل منَّا إذا تعلم عشر آيات لم يتجاوزهنَّ حتى يعلم معانيهن والعمل بهن.

ثم ذكر مسألة الرجوع إلى أقوال التابعين، قال: وفي الرجوع إلى قول التابعي روايتان عن أحمد، واختار ابن عقيل المنع، وحكوه عن شعبة، لكن عمل المفسرين على خلافه، وقد حكوا في كتبهم أقوالهم، كالضحاك بن مزاحم، وسعيد بن جبير، ومجاهد وقتادة وأبي العالية الرياحي والحسن البصري والربيع بن أنس ومقاتل بن سليمان،

وعطاء بن أبي سلمة الخراساني، ومرة الهمداني، وعلي بن أبي طلحة الوالبي، ومحمد بن كعب القرظي، وأبي بكر الأصم عبد الرحمن بن كيسان، وإسماعيل بن عبد الرحمن السدي، وعكرمة مولى ابن عباس، وعطية العوفي، وعطاء بن أبي رباح، وعبد الله بن زيد بن أسلم؛ فهذه تفاسير القدماء المشهورين وغالب أقوالهم تلقوها من الصحابة، ولعل اختلاف الرواية عن أحمد إنما هو فيما كان من أقوالهم وآرائهم[١].

الثالث: الأخذ بمطلق اللغة.

فإن القرآن نزل ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾ [الشعراء: ١٩٥] وقد ذكره جماعة، ونصَّ عليه أحمد بن حنبل في مواضع، لكن نقل الفضل بن زياد عنه -وقد سئل عن القرآن- تمثل له رجل ببيت من الشعر، فقال: ما يعجبني، فقيل: ظاهره المنع ولهذا قال بعضهم: في جواز تفسير القرآن بمقتضى اللغة روايتان عن أحمد، وقيل: الكراهة تحمل على من

---

(١) قال ابن مفلح في الفروع (٢/ ٣٨٩): ويلزم الرجوع إلىٰ تفسير الصحابة، لأنهم شاهدوا التنزيل، وحضروا التأويل، فهو أمارة ظاهرة، وقدمه أبو الخطاب وغيره، وأطلق أبو الحسين وغيره روايتين إذا لم نقل: قول الصحابي حجة. وقال القاضي وغيره إن قلنا: قوله حجة لزم قبوله، وإلا: فإن نقل كلام العرب في ذلك صير إليه، وإن فسره اجتهادا أو قياسا علىٰ كلام العرب لم يلزم، ولا يلزم الرجوع إلىٰ تفسير التابعي. وقال بعضهم: ولعل مراده غيره، إلا أن ينقل ذلك عن العرب، وأطلق أبو الحسين وغيره، وأطلق ابن عقيل في الواضح روايتين: الرجوع، وعدمه.

وقال شيخنا -أي الشيخ تقي الدين ابن تيمية-: قول أحمد في الرجوع إلىٰ قول التابعي عام في التفسير وغيره، نقل أبو داود: إذا جاء الشيء عن الرجل من التابعين لا يوجد فيه عن النبي ﷺ لا يلزم الأخذ به، ونقل المروذي: ينظر ما كان عن النبي ﷺ فإن لم يكن فعن الصحابة، فإن لم يكن فعن التابعين، قال القاضي: ويمكن حمله علىٰ إجماعهم.

يصرف الآية عن ظاهرها إلى معان خارجة محتملة يدل عليها القليل من كلام العرب، ولا يوجد غالبًا إلاَّ في الشعر ونحوه ويكون المتبادر خلافها.

وروى البيهقي في شعب الإيمان عن مالك بن أنس قال: لا أوتى برجل غير عالم بلغات العرب يفسر كتاب الله إلا جعلته نكالاً[١].

الرابع: التفسير بالمقتضى من معنى الكلام والمقتضب[٢] من قوة الشرع.

وهذا هو الذي دعا به النبي ﷺ لابن عباس في قوله: «اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل»[٣].

وروى البخاري ﷺ في كتاب الجهاد في صحيحه عن علي: «هل خصكم رسول الله ﷺ بشيء؟ فقال: ما عندنا غير ما في هذه الصحيفة أو فهم يؤتاه الرجل»[٤].

وعلى هذا قال بعض أهل الذوق: للقرآن نزول وتنزل، فالنزول قد مضى، والتنزل باق إلى قيام الساعة. ومن ها هنا اختلف الصحابة في معنى الآية فأخذ كل واحد برأيه على مقتضى نظره في المقتضى»[٥].

---

(١) رواه البيهقي في شعب الإيمان (٢٠٩٠).

(٢) المقتضب بمعنىٰ المقتطع المنتزع. وكلام ابن العربي: التفسير بالمقتضىٰ من معنىٰ الكلام، المقتضب من قوة المنزع (قانون التأويل ٦٦٠).

(٣) متفق عليه، رواه البخاري (٧٥)، ومسلم (٢٤٧٧)، بلفظ: اللهم علمه الكتاب، وأما اللفظ الذي ذكره الزركشي فقد رواه أحمد (٢٣٩٧).

(٤) رواه البخاري في كتاب العلم، باب كتابة العلم (١١١).

(٥) البرهان في علوم القرآن ٢/ ١٦٤، وهو فصل جامع محرر، جمع فيه مآخذ المفسرين، وفصل في بعضها، وقد نقله عنه –علىٰ جهة التقرير– السيوطي في الاتقان ٤/ ٢٠٧.

وهذا الرابع فيه غموض، فإنه في الأول يشير إلى هدايات القرآن ونكته، وفي الأخير يعلق عليه اختلاف الصحابة، فأول كلامه في التدبر وآخره في التفسير، إلا أن يكون مراده: الاجتهاد المبني على أصول صحيحة، وهو ما سمي بالرأي.

ولذا قال الشيخ أبو زهرة: «إنَّ المناهج في التفسير تختلف باختلاف ما يستعين به المفسر من مصادر التفسير، وإن الذي يمكننا أن نحصيه من مصادر التفسير للقرآن أربعة:

أولها: المأثور عن النبي ﷺ.

ثانيها: المأثور من أقوال الصحابة الكرام، وتلاميذهم الذين اتبعوهم بإحسان، ونقلوا تفسيرهم؛ كمجاهد الذي نقل عن ابن عباس رضي الله عنهما.

ثالثها: اللغة، إذ هي في ذاتها أداة التعبير، ولا يمكن الاستغناء عنها في أي منهاج من مناهجه، فهي لا تعد مصدرا مستقلا؛ إذ هي تدخل في كل المصادر.

رابعها: الرأي، وهو يعتمد ابتداء على اللغة، وعلى مصادر الشريعة ومواردها ومراميها، وغاياتها، وأسرار القرآن، وتعرف وجوهه.

ولا شك أن اللغة هي الأساس الأول لكل هذه المصادر، ولا نقصد باللغة ما تومئ إليه المعاجم فقط، فإن تفسير النبي ﷺ لا يمكن أن يكون مخالفا للعربية ومعانيها؛ لأنه العربي الذي ينطق بجوامع الكلم، وليس في الكلام العربي ما يكون أصدق مصدرًا للاستعمال العربي الصحيح من أقوال النبي ﷺ»(١).

---

(١) القرآن المعجزة الكبرى ص٣٩٧.

فالحاصل من هذا وغيره أنَّ مصادر التفسير ستة على التفصيل، وهي:

١-القرآن الكريم نفسه.

٢-السنة النبوية.

٣- أقوال الصحابة.

٤-أقوال التابعين وأتباعهم.

٥-علوم اللغة.

٦-الاجتهاد بناء على المصادر السابقة.

والتفسير المأثور يشمل ثلاثة من هذه المصادر، وهي: السنة النبوية، وأقوال الصحابة، وأقوال التابعين.

وبالنظر إلى أن مِن تفسير القرآن بالقرآن ما يدخل تحت المأثور -كما سنبينه في الفصل الذي يليه- صار التفسير بالمأثور يشتمل على أربعة من هذه المصادر.

وإذا كان النبي ﷺ والصحابة والتابعون أفصح العرب، وأعلم الناس باللغة التي نزل عليها القرآن، وهم إنما يفسرون -أصلاً- بمقتضى اللغة، ولا يمكن أن يخرجوا عنها، إذ محالٌ أن يخاطب الله نبيه بلسانه -وهو لسان العرب- ثم يفسر النبي ﷺ القرآن بغير ما يحتمله اللسان العربي؛ كان التفسير بالمأثور مشتملاً على مصدر العربية كذلك، وآل الأمر إلى أن المأثور هو المأخذ الأصيل، والعلم الأكيد، الشامل على مآخذ التفسير ومصادره.

فهذه مصادر التفسير التي يبني عليها المفسر، ويأخذ منها، وهي المصادر الأصيلة له، ولا يسع المفسر إلاَّ الإفادة منها كلها، فهو يحتاج للرواية عن رسول الله ﷺ وعن الصحابة والتابعين، ويحتاج لمعرفة الناسخ والمنسوخ وأسباب النزول، ويحتاج إلى معرفة لسان العرب وتصاريفهم في الخطاب، وبعد ذلك يحتاج إلى القريحة فيه.

قال الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لا يحل لأحد يفتي في دين الله إلاَّ رجلاً عارفًا بكتاب الله: بناسخه ومنسوخه، وبمحكمه ومتشابهه، وتأويله وتنزيله، ومكيه ومدنيه، وما أريد به، وفيما أنزل، ثم يكون بعد ذلك بصيرًا بحديث رسول الله ﷺ، وبالناسخ والمنسوخ، ويعرف من الحديث مثل ما عرف من القرآن، ويكون بصيرًا باللغة، بصيرًا بالشعر، وما يحتاج إليه للعلم والقرآن، ويستعمل مع هذا الإنصاف وقلة الكلام، ويكون بعد هذا مشرفًا على اختلاف أهل الأمصار، ويكون له قريحة بعد هذا، فإذا كان هذا هكذا فله أن يتكلم ويفتي في الحلال والحرام، وإذا لم يكن هكذا فله أن يتكلم في العلم ولا يفتي»[1].

---

(١) رواه الخطيب في الفقيه والمتفقه ٢/ ٣٣٢. وستأتي عبارة للشافعي نحو هذه من كتاب الرسالة.
وقد ذيل الشيخ محمود شاكر بهذا النقل عن الشافعي مبحثًا لأبي جعفر الطبري في تحرير معنىٰ «أنىٰ»، حيث بين الفرق بينها وبين كيف وأين، في مبحث نفيس ختم به تفسير قوله تعالىٰ ﴿ فَأْتُوا۟ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ ﴾ [البقرة:٢٢٣]، طرب له الشيخ شاكر فعلق عليه: «حجة أبي جعفر في هذا الفصل من أحسن البيان عن معاني القرآن وعن معاني ألفاظه وحروفه وهي دليل علىٰ أن معرفة العربية، وحذقها والتوغل في شعرها وبيانها وأساليبها أصل من الأصول، لا يحل لمن يتكلم في القرآن أن يتكلم فيه حتىٰ يحسنه ويحذقه.
ورحم الله ابن إدريس الشافعي حيث قال.. فذكره، ثم قال: فليت من يتكلم في القرآن والدين من أهل زماننا يتورع من مخافة ربه، ومن هول عذابه يوم يقوم الناس لرب العالمين».

وهذا الذي ذكره الشافعي للمفتين ينطبق على المفسرين.

وقال ابن عبد الهادي –بعد أن ذكر مآخذ التفسير–: «عُلم مما تقدم كله أنه لا يجوز تفسير القرآن بمجرد الرأي والظن والحسبان من غير اعتماد على نقل عن النبي ﷺ أو كلام أحد من الصحابة أو التابعين والعلماء الأعيان أو اعتماد على لغة العرب للعارف بها، العالم بصحة المأخذ»(١).

لكن بعض المفسرين قد يعتمد على بعض من سبقه من المصنفين، فيصدر عن كتاب أو كتابين جامعين، وهذه عادة المتأخرين في جعلهم بعض الكتب مصادرهم، كحال بعض المشارقة بنوا على كتاب الزمخشري، وجعلوه مأخذهم، وزادوا عليه تحريرًا وتصحيحًا، وكحال بعض المغاربة بنوا على كتاب ابن عطية وجعلوه مصدرهم.

فما أشبه حال هؤلاء بما وصف الفقيه أبو الليث السمرقندي رحمه الله حيث عدَّ المفسر من أخذ من المصادر الرئيسة، وفسر بعد ذلك برأيه واجتهاده، ثم قال: «فإذا لم يعلم الرجل وجوه اللغة وأحوال التنزيل، فتعلم التفسير وتكلف حفظه فلا بأس بذلك، ويكون ذلك على سبيل الحكاية»(٢).

وأدعو القارئ الكريم إلىٰ مراجعة هذا الفصل في تفسير ابن جرير فإنك غير واجده عند غيره (٤/ ٤١٣-٤١٦).

(١) هداية الإنسان إلىٰ الاستغناء بالقرآن ص٢٧٨.

(٢) تفسير أبي الليث : ١/ ١٢، وهذا مصير منه إلىٰ أن المفسر هو من يفسر برأيه واجتهاده ولا يقلد، ويأخذ من المصادر الأصيلة، وهذا شبيه بما ذكره أهل العلم عن تصحيح الحديث وتضعيفه، فإنه لا يكون بالتقليد، إلا أن يحفظ ذلك فيكون نقله للتصحيح والتضعيف علىٰ

فأكثر المصنفين الآخذين من أمات كتب التفسير المعتمدين على كتاب سبقهم إنما حالهم مع التفسير حال الناقل والحاكي، دون المفسر والمحقق، وإن كان لبعضهم سبق في باب، وتنقيح في مسألة، وتحقيق لغرض.

وهذه المآخذ هي أدلة المفسرين التي يجتهدون فيها، والأصول التي يبنون عليها، فمن فسر بدونها فمفسر بالرأي المذموم.

قال الزركشي: «ولا يجوز تفسير القرآن بمجرد الرأي والاجتهاد من غير أصل، لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦]وقوله: ﴿وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة: ١٦٩] وقوله: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ [النحل: ٤٤] فأضاف البيان إليه.

وعليه حملوا قوله ﷺ: «من قال في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار»..

وقوله ﷺ: «من تكلم في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ»..

قال البيهقي في شعب الإيمان: هذا إن صح فإنما أراد -والله أعلم- الرأي الذي يغلب من غير دليل قام عليه، فمثل هذا الذي لا يجوز الحكم به في النوازل، وكذلك لا يجوز تفسير القرآن به.

وأما الرأي الذي يسنده برهان فالحكم به في النوازل جائز، وهذا معنى قول الصديق: أي سماء تظلني وأي أرض تقلني إذا قلت في كتاب الله برأيي.

سبيل الحكاية. قال الحاكم أبو عبد الله مترجما علىٰ النوع العشرين من علوم الحديث: «بعد معرفة ما قدمنا ذكره من صحة الحديث إتقانا ومعرفة لا تقليدا وظنا..»ألخ.

وشبيه بما ذكره الشافعي في الفرق بين المفتي والمتكلم في الفقه فيما نقلنا عنه آنفا.

وقال في المدخل: في هذا الحديث نظر وإن صح فإنما أراد -والله أعلم- فقد أخطأ الطريق، فسبيله أن يرجع في تفسير ألفاظه إلى أهل اللغة، وفي معرفة ناسخه ومنسوخه وسبب نزوله وما يحتاج فيه إلى بيانه إلى أخبار الصحابة الذين شاهدوا تنزيله، وأدوا إلينا من سنن رسول الله ﷺ ما يكون تبيانا لكتاب الله، قال الله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [النحل: ٤٤] فما ورد بيانه عن صاحب الشرع ففيه كفاية عن ذكره من بعده، وما لم يرد عنه بيان ففيه حينئذ فكرة أهل العلم بعده، ليستدلوا بما ورد بيانه على ما لم يرد.

قال: وقد يكون المراد به من قال فيه برأيه من غير معرفة منه بأصول العلم وفروعه، فتكون موافقته للصواب -وإن وافقه من حيث لا يعرفه- غير محمودة»[(١)].

- **مصدرية الإسرائيليات في التفسير:**

ذكر الأستاذ محمد حسين الذهبي في جملة ما ذكر من مصادر التفسير في بعض طبقات المفسرين: أهل الكتاب من اليهود والنصارى، أي الإسرائيليات، مع أنه جعله مصدرًا ضيقًا محدودًا، إلا أنه لا يُوافق على جعله من جملة المصادر،

وقد سبق إلى ذلك، ولعل الطوفي أول من عد القضايا الإسرائيلية من المصادر في ما يمس قضايا أهل الكتاب وتواريخهم، لكنه جعل ذلك حصرا في طبقة التابعين.

قال مبينًا سبب الاختلاف في التفسير: «وسبب ذلك أن ما أخذه بعض الصحابة عن النبي ﷺ من التفسير، تناقلوه فيما بينهم على حسب الإمكان، ولعل بعضهم مات ولم ينقل ما عنده منه، لمبادرة الموت له، ثم تفرق الصحابة رضي الله عنهم بعد موت النبي

---

(١) البرهان في علوم القرآن٢/ ١٦١.

ﷺ في البلاد، ونقلوا ما عملوه من التفسير إلى تابعيهم وليس كل صحابي علم تفسير جميع القرآن، بل بعضه، إذ الجامعون للقرآن على عهده ﷺ كانوا نفرا معدودين، وشرذمة قليلين، فألقى الصحابي ذلك البعض إلى تابعه، ولعل ذلك التابعي لم يجتمع بصحابي آخر يكمل له التفسير، أو اجتمع بمن لا زيادة عنده على ما عنده عن الصحابي الذي أخذ عنه، فاقتصر عليه، وشرع يكمل تفسير القرآن باجتهاده استنباطًا من اللغة تارة، ومن السنة تارة ثانية، ومن نظير الآية المطلوب تفسيرها من القرآن تارة ثالثة، **ومن مدارك أخر رآها صالحة لأخذ التفسير منها: كالتاريخ، وأيام الأمم الخالية، والقضايا الإسرائيليات ونحوها**، فاتسعت الخرق، وكثر الدخل في التفسير، حتى آل الأمر إلى الأقوال الكثيرة، فتفعل كل طبقة من المفسرين كفعل التي قبلها، من زيادة الوجوه، والأقوال، والاختيارات، كما نراهم يصرحون به في تفاسيرهم، وينسبون الأقوال إلى آرائهم ومذاهبهم، وهذا بعينه هو كان السبب في اختلاف مذاهب الفقهاء رحمهم الله»[1].

ولا شك أن المفسرين يذكرون الإسرائيليات في كتبهم، وذلك مندرج تحت الإذن العام المبني على قوله ﷺ: «وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج»[2]، ولأنها دخلت في جملة ما دخل من المأثور برواية مَن سلف لها، لكن ما ذكروه منها إنما هو من باب الاستئناس لا من باب المصدرية، ولذا لم يعرج أحد على ذكر الإسرائيليات من مصادر التفسير، لا ابن جرير في الأوجه التي مِن قِبلها يتوصل إلى معرفة تأويل القرآن، ولا

(١) الإكسير في علم التفسير ٣٥.

(٢) رواه البخاري (٢٤٦١).

ابن العربي ولا الزركشي، ولا من جاء بعدهم، ومن زعم أن الإسرائيليات من مصادر ابن جرير خاصة أو المفسرين عامة فإنه لم يفهم غرضهم من إيرادها.

وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية نقل المفسرين للإسرائيليات، معتمدين في ذلك على الإذن النبوي العام، ثم بين وجهه فقال: «ولكن هذه الأحاديث الإسرائيلية تذكر للاستشهاد لا للاعتقاد»[١].

ولا يعني هذا أن روايات السلف خلت من الإسرائيليات، فإنكارها مغالطة للمُشاهد، بل كانوا يروونها، ولكنهم يفرقون بين ما رووه منها وما رووه عن أهل التأويل.

فمثلا: روي عن سعيد بن جبير رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه قال عن «إبليس»: كان من الجنانين الذين يعملون في الجنة.

فهذا ذكره سعيد، ولكن أهل التأويل يفرقون بينه وبين ما نقله عن أشياخه من أهل التفسير كابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا.

قال ابن كثير –مُعقبًا–: «قد روي في هذا آثار كثيرة عن السلف، وغالبها من الإسرائيليات التي تنقل لِيُنظر فيها، والله أعلم بحال كثير منها، ومنها ما قد يُقطع بكذبه لمخالفته للحق الذي بأيدينا، وفي القرآن غنية عن كل ما عداه من الأخبار المتقدمة لأنها لا تكاد تخلو من تبديل وزيادة ونقصان، وقد وضع فيها أشياء كثيرة وليس لهم –أي لبني إسرائيل– من الحفاظ المتقنين الذين ينفون عنها تحريف الغالين وانتحال المبطلين، كما لهذه الأمة من الأئمة والعلماء والسادة والأتقياء والبررة والنجباء من الجهابذة النقاد

(١) مقدمة في أصول التفسير ٤٢.

والحفاظ الجياد الذين دونوا الحديث، وحرروه وبينوا صحيحه من حسنه من ضعفيه من منكره، وموضوعه ومتروكه ومكذوبه، وعرفوا الوضاعين والكذابين والمجهولين وغير ذلك من أصناف الرجال، كل ذلك صيانة للجناب النبوي والمقام المحمدي خاتم الرسل وسيد البشر ﷺ أن ينسب إليه كذب أو يحدث عنه بما ليس منه، فرضي الله عنهم وأرضاهم، وجعل جنات الفردوس مأواهم وقد فعل»[(١)].

فهذا هو الحق في مصدرية الإسرائيليات المزعومة، بل إن مجرد المبالغة في روايتها جرَّت إنكار حبر الأمة وترجمان القرآن فكيف بمن زعم مصدريتها في التفسير!.

ثبت في الصحيح: من حديث ابن شهاب، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، قال: «يا معشر المسلمين، كيف تسألون أهل الكتاب، وكتابكم الذي أنزل على نبيه ﷺ أحدث الأخبار بالله، تقرءونه لم يشب، وقد حدثكم الله أن أهل الكتاب بدلوا ما كتب الله وغيروا بأيديهم الكتاب، فقالوا: هو من عند الله ليشتروا به ثمنًا قليلاً، أفلا ينهاكم ما جاءكم من العلم عن مساءلتهم، ولا والله ما رأينا منهم رجلا قط يسألكم عن الذي أنزل عليكم».

رواه البخاري في مواضع، ترجم عليه مرة: باب لا يسأل أهل الشرك عن الشهادة وغيرها، وأخرى: باب قول النبي ﷺ: «لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء»[(٢)].

ولا يلتفت بعد ذلك إلى قول من قال: إن الصحابة يكثرون النقل عن بني إسرائيل، كالشوكاني في تعقيبه على تفسير آية النور حيث قال: «إن تفسير النظم القرآني

(١) تفسير ابن كثير ٥/ ١٥٢.
(٢) صحيح البخاري (٢٦٨٥)(٧٣٦٣).

بهذا ونحوه مما تقدم عن أبي بن كعب وابن عباس وابن عمر ﵃ ليس على ما تقتضيه لغة العرب، ولا ثبت عن رسول الله ﷺ ما يجوز العدول عن المعنى العربي إلى هذه المعاني التي هي شبيهة بالألغاز والتعمية...، وأما ما حكي عن كعب الأحبار في هذا كما قدمنا، فإن كان هو سبب عدول أولئك الصحابة الأجلاء عن الظاهر في تفسير الآية، فليس مثل كعب ﵀ ممن يُقتدى به في مثل هذا، وقد نبهناك فيما سبق أنَّ تفسير الصحابي إذا كان مستنده الرواية عن أهل الكتاب كما يقع ذلك **كثيرًا**، فلا تقوم به الحجة ولا يسوغ لأجله العدول عن التفسير العربي»[(١)].

ولو طُولب الشوكاني وغيره بتطلب هذا الكثير -المزعوم- لأعياهم قليله، ولا سيما القدماء من الصحابة، كأبي بن كعب وابن مسعود وعلي بن أبي طالب ﵃ أجمعين، والعجب منه أنه حمل توافق الصحابة على التفسير على الأخذ عن كعب الأحبار -وكأنه شيخهم- ولم يخطر بباله احتمال أن يكون إنما اتفقوا على ذلك لعلمٍ صحيح عندهم فيه عن رسول الله ﷺ، وهو الأولى بهم.

هذا، وقد تبع الشيخُ محمد الذهبي في جعل الإسرائيليات مصدرًا من مصادر التفسير المستشرقَ الصليبي الحاقد جولد زيهر، فإنه أول من زعم مصدرية الإسرائيات -فيما أعلم- وقرر ذلك في كتابه: مذاهب المسلمين في التفسير، في باب التفسير بالمأثور، والشيخ الذهبي قد تأثر بهذا الكتاب ونقل منه أشياء، وهذه المصدرية المزعومة إنما أخذها من جولد زيهر الذي ما فتئ في كتابه يجعل المسلمين تبعًا لأهل الكتاب في كل شيء.

---

(١) فتح القدير ٤/ ٤٤. وهذه التهمة الباطلة لأصحاب النبي ﷺ سبق ردها آنفًا، في الوقفة الرابعة.

الفصل الثالث: نشأة التفسير المأثور وتاريخه

نشأة التفسير المأثور قديمة، متزامنة مع نزول القرآن الكريم، وذلك لأنَّ الذي أنزله سبحانه هو من تكفل ببيانه لمن أنزله عليه، محمد ﷺ، قال تعالى: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ ۝١٧ فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ ۝١٨ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ﴾ [القيامة: ١٧ – ١٩]، أي: علينا بيان ما فيه من حلاله وحرامه، وأحكامه لك مفصلة[١].

فيبين الله عز وجل لنبيه مراده، ثم يبلغ النبي ﷺ أمته بمراد ربه عز وجل، فكان النبي أول مفسر، بأمر الله عز وجل له بالبيان، ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ ۚ وَلَا تَكُن لِّلْخَآئِنِينَ خَصِيمًا﴾[النساء: ١٠٥]، وقال تعالى: ﴿بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ ۗ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤]، وقال تعالى: ﴿وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِى ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ ۙ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [النحل: ٦٤].

ومعلوم أنَّ كل ما نسب للنبي ﷺ من قول أو فعل فهو من السنة، فبذلك يكون أصل التفسير ونشأته تفسيرًا بالسنة، أي أن الأصل في التفسير هو التفسير بالمأثور، يبين هذا الترابط بين سنة النبي ﷺ وبين القرآن قول الإمام الشافعي ﵀: «كل ما حكم به النبي ﷺ فهو مما فهمه من القرآن»[٢].

---

(١) جامع البيان ٢٤/ ٧٠.

(٢) مقدمة في أصول التفسير ص٤٠. ومما يبين مراد الشافعي من هذه المقولة ما ورد عن شيخه سفيان بن عيينة أنه قال: أدب الله رسوله حتىٰ إذا عقل عنه فوض إليه الأمر، فقال ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠]. رواه الهروي في ذم الكلام وأهله رقم:٢٣٢. وقوله: أدب أي علَّم وفقَّه.

ثم كان الصحابة يروون هذا التفسير عن النبي ﷺ فنشأ ديوان النقل والرواية، وهكذا فعل التابعون وأتباعهم.

كان التفسير في الصدر الأول مقصورًا على السماع، الذي هو المأثور، وكانوا على ذلك نحوًا من ثلاثة قرون، ثم ركب المفسرون بعد ذلك مناهج عدة لاقتضاء الحال ذلك.

قال السيوطي: «التفسير في الصدر الأول كان مقصورًا على السماع، محصورًا في باب الاتباع، يحفظ في الصدور عن الصدور، ويرجع إلى الأثر والنقل ويدور، فلما حدث تدوين الكتب وتصنيفها، وذلك في منتصف المائة الثانية أجروه مجرى الأحاديث والآثار، وساقوه مساق ما دونوه من الأخبار، فقل إمام من أئمة الحفظ أَلَّف جامعًا أو مسندًا إلاَّ وأَلَّف تفسيرًا ساق فيه ما وقع له بالأسانيد موردا...

وجاءت بعدهم طبقة أخرى أصحاب نحو ولغة فألفوا في معاني القرآن ما يزيل الإغراب، وضموا إلى معانيه المقتبسة من اللغة ما تحتاج إليه تراكيبه من الإعراب، كالفراء والزجاج والنحاس وابن الأنباري في آخرين أتراب.

ثم حدث في المائة الرابعة مصنفون ألفوا تفاسير لخصوا فيها من تفاسير الحفاظ الأقوالَ بترا، ومن كتب أصحاب المعاني معاني وأعاريب صاغوها بعد أن كانت تبرا، ثم جاءت فرقة أصحاب نظر في علوم البلاغة التي يدرك بها وجه الإعجاز وأسرار البلاغة التي هي لحلل التراكيب طراز، وصاحب الكشاف هو سلطان هذه الطريقة،

والإمام السالك في هذا المجاز إلى الحقيقة، فلذا طار كتابه في أقصى الشرق والغرب، ودار عليه النظر إذ لم يكن لكتابه نظير في هذا الضرب»[(١)].

لكنهم لم يكونوا يطلقون على عملية نقل الروايات التفسيرية عن النبي والصحابة من بعده والتابعين من بعدهم «التفسير بالمأثور»، إنما كانوا يسمون ذلك: الرواية، والنقل، والأثر، والخبر.

فكان هذا هو المصطلح الدارج بينهم، فمن جاء من المؤلفين بعدهم سماه التفسير النقلي، أو المنقول، أو الرواية.

وقد بحثت كثيرًا –ومنذ زمن– في طبقة الصحابة والتابعين فلم أجدهم استخدموا مصطلح: التفسير المأثور، بل استخدموا مرادفاته، نعم كان التفسير بالرأي موجودًا باسمه ورسمه، وكان يُقصر في استعمال السلف على ما نسميه الآن: التفسير بالرأي المذموم، كما ورد في بعض الأحاديث، في حين كان الرأي الحسن الصحيح يسمى: التفسير بالدراية.

فقد جاءت الأحاديث المشهورة عن النبي ﷺ بالتصريح بمصطلح التفسير بالرأي، وإن كانت لا تثبت من جهة الإسناد، إلا أن ورودها دليل على قدم هذا المصطلح.

مثل حديث جندب مرفوعًا: «من قال في كتاب الله عز وجل برأيه فأصاب فقد أخطأ»[(١)].

---

(١) حاشية السيوطي على البيضاوي: نواهد الأبكار ١/ ٣.

وحديث ابن عباس مرفوعًا: «من قال في القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار»[٢].

وهكذا ورد التفسير بالرأي على لسان الصحابة مقصورًا على الرأي المذموم، وإنْ كانوا لا يضيفونه إلى التفسير، فلا يقولون التفسير بالرأي، بل يقولون: القول بالرأي، أو أقول برأيي..وهكذا.

كقول أبي بكر الصديق ﵁: «أي سماء تظلني وأي أرض تقلني إذا قلت في كتاب الله برأيي»[٣].

وتدلنا الروايات على أن التفسير بالمأثور كان مقدَّما عندهم، يدرء المرء به عن نفسه معرَّة القول على الله بغير علم، وأن التفسير بمجرد الرأي تهمة قادحة.

فقد روى أبو الليث السمرقندي عن ابن مجاهد بن جبر قال: «قال رجل لأبي: أنت الذي تفسر القرآن برأيك؟ فبكى أبي ثم قال: إني إذا لجريء، لقد حملتُ التفسير عن بضعة عشر رجلاً من أصحاب النبي ﷺ ﵃»[٤].

وكانوا يسمون معرفة حال ما يروى من التفسير النقلي: بالدراية.

---

(١) ضعيف، في إسناده سهيل بن أبي حزم، ضعيف الحديث.
رواه ابو داود (٣٦٥٢)، والترمذي (٢٩٦٢) ورواه البيهقي في الشعب (٢٠٨١)، وترجم عليه: ترك المماراة في القرآن.

(٢) ضعيف، في إسناده عبد الأعلىٰ الثعلبي، تفرد به عن سعيد بن جبير، وهو منكر الحديث.
رواه أحمد (٢٠٦٩)، والترمذي (٢٩٥١)، والبيهقي في الشعب (٢٠٧٩).

(٣) رواه ابن جرير والبيهقي في الشعب (٢٠٨٢). وسيأتي.

(٤) تفسير أبي الليث، ١/ ١٢.

كما قال الأستاذ أبو إسحاق الثعلبي (ت:٤٢٧) وهو يعدد أصناف المفسرين:

١-«فرقة منهم أهل البدع والأهواء وفرقة المسالك والآراء مثل البلخي والجبائي والأصفهاني والرماني، وقد أمرنا بمجانبتهم وترك مخالطتهم..

٢-وفرقة ألفوا وقد أحسنوا غير أنهم خلطوا أباطيل المبتدعين بأقاويل السلف الصالحين مثل أبي بكر القفال وأبي حامد المقري، وهما من الفقهاء الكبار، والعلماء الخيار، ولكن لم يكن التفسير حرفتهم، ولا علم التأويل صنعتهم ولكل عمل رجال، ولكل مقام مقال.

٣-وفرقة اقتصروا على **الرواية والنقل دون الدراية والنقد** مثل الشيخين أبي يعقوب إسحاق بن إبراهيم الحنظلي، وأبي إسحاق إبراهيم بن إسحاق الأنماطي، وبياع الدواء محتاج إلى الأطباء.

٤-وفرقة حرموا الأسناد الذي هو الركن والعماد، وتملكوا الصحف والدفاتر وجهدوا على ما هو بين الخواطر، وذكروا الغث والسمين، والركيك والمتين..

٥-وفرقة حازوا قصب السبق في عمدة التصنيف والحذق، غير أنهم طولوا كتبهم..كابن جرير.

٦-وفرقة جردوا التفسير دون الأحكام، وبيان الحلال من الحرام، والحل عن الغوامض والمشكلات، والرد على أهل الزيغ والشبهات كمشايخ السلف الصالحين،

والعلماء القدماء من التابعين وأتباعهم مثل مجاهد ومقاتل، والكلبي والسدي، ولكل من أهل الحق فيه غرض محمود وسعي مشكور»[١].

فالدراية هي ما نسميه اليوم: الرأي الجائز، أو الرأي المحمود، وهي: فقه المأثور.

ولعل أقدم مفسر ذكر «المأثور» هو مكي بن أبي طالب (ت:٤٣٧)، إلا أن كلامه يشعر بقصره على النبي ﷺ بينما المروي عن الصحابة والتابعين هو تفسير وتأويل.

قال مكي في مقدمة تفسيره: «هذا كتاب جمعته فيما وصل إلي من علوم كتاب الله جل ذكره، واجتهدتُ في تلخيصه وبيانه واختياره، واختصاره، وتقصيت ذكر ما وصل إلي من مشهور تأويل الصحابة والتابعين، ومن بعدهم في التفسير دون الشاذ على حسب مقدرتي، وما تذكرته في وقت تأليفي له، وذكرت المأثور من ذلك عن النبي ﷺ ما وجدت إليه سبيلاً من روايتي أو ما صح عندي من رواية غيري، وأضربت عن الأسانيد ليخف حفظه على من أراده، جمعت فيه علوماً كثيرة، وفوائد عظيمة؛ **من تفسير مأثور أو معنى مفسر**»[٢].

وكذا ظهر المأثور عند أبي المظفر السمعاني (ت:٤٨٩) في تفسيره، لكن في مواضع قليلة، وأطلقه على ما روي عن النبي ﷺ وعن أصحابه[٣].

---

(١) تفسير الثعلبي المسمىٰ: الكشف والبيان ١/ ٧٤.

(٢) الهداية إلىٰ بلوغ النهاية ١/ ٧٢، وهو من كتب التفسير المعتمدة علىٰ المأثور.

(٣) وذلك في خمسة مواضع من تفسيره: ٢/ ٤٥٩، ٣/ ٣٨٣، ٤/ ١٥، ٤/ ٤٥٢.

ثم شاع بينهم مصطلح الرأي الفاسد، وهو يوازي ما نسميه: الرأي المذموم، ومصطلح الرأي الصحيح، وهو ما نسميه: الرأي المحمود، وقد كانوا يسمونه –كذلك–: الدراية، كما أسلفت.

قال الغزالي (ت: ٥٠٥) في باب فهم القرآن وتفسيره بالرأي، في حمل الأحاديث الواردة في النهي عن تفسير القرآن بالرأي: «وأمَّا النهي فإنه ينزل على أحد وجهين:

أحدهما: أنْ يكون له في الشيء رأي وإليه ميل من طبعه وهواه فيتأول القرآن على وفق رأيه وهواه –فذكر أمثلة ذلك– ثم قال: فهذه الفنون أحد وجهي المنع من التفسير بالرأي، ويكون المراد بالرأي: الرأي الفاسد؛ الموافق للهوى، دون الاجتهاد الصحيح، والرأي يتناول الصحيح والفاسد، والموافق للهوى قد يخصص باسم الرأي.

والوجه الثاني: أن يتسارع إلى تفسير القرآن بظاهر العربية من غير استظهار بالسماع والنقل»[(١)].

إلا أن الغزالي قد جعل الاعتماد على التفسير النقلي الظاهري حجابا عن فهم القرآن، وقال –عادًّا حجب فهم القرآن الأربعة–: «رابعها: أنْ يكون قد قرأ تفسيرًا ظاهرًا واعتقد أنه لا معنى لكلمات القرآن إلا ما تناوله النقل عن ابن عباس ومجاهد وغيرهما، وأن ما وراء ذلك تفسير بالرأي، وأنَّ من فسر القرآن برأيه فقد تبوأ مقعده من النار، فهذا أيضًا من الحجب العظيمة»[(٢)].

---

(١) إحياء علوم الدين ١/ ٢٩١.

(٢) إحياء علوم الدين ١/ ٢٨٥.

ولا شك أن هذه نزعة صوفية جذبته إلى تطلب علم الباطن، إلا أن هذه العبارة قد تناقلها بعض المفسرين، فكانوا يعدون التفسير المأثور حجابًا عظيمًا عن فهم القرآن.

ويلاحظ أنَّ في عصر الغزالي انتشرت كتب التفسير بالرأي فكأن ذلك كان سمة عصره، وفي هذه الأثناء -حيث صارت البلاغةُ صناعةً- ظهرت مصنفات في التفسير تُعنى ببلاغة القرآن وبيان إعجازه، كالكشاف للزمخشري (ت:٥٣٧).

ثم إننا نجد أن ابن تيمية (ت:٧٢٨) قد وصف التفسير المأثور: بالمسموع، وذلك لأنه يروى ويسمع[١]. وهذا قريب من وصف ابن خلدون له: بالنقلي.

قال ابن خلدون (ت:٨٠٨) -مؤرخًا نشأة التفسير-: «وأما التفسير: فاعلم أنَّ القرآن نزل بلغة العرب وعلى أساليب بلاغتهم، فكانوا كلهم يفهمونه ويعلمون معانيه في مفرداته وتراكيبه...، وكان النبي ﷺ يبين المجمل، ويميز الناسخ من المنسوخ، ويعرفه أصحابه، فعرفوه وعرفوا سبب نزول الآيات، ومقتضى الحال منها...

ونقل ذلك عن الصحابة، رضوان الله تعالى عليهم أجمعين، وتداول ذلك التابعون من بعدهم، ونقل ذلك عنهم، ولم يزل متناقلا بين الصدر الأول والسلف حتى صارت المعارف علومًا ودونت الكتب، فكتب الكثير من ذلك، ونقلت الآثار الواردة عن الصحابة والتابعين، وانتهى ذلك إلى الطبري والواقدي[٢] والثعالبي، وأمثال ذلك من المفسرين، فكتبوا فيه ما شاء الله أن يكتبوه من الآثار.

---

(١) بيان تلبيس الجهمية ٨/ ٢٧٦.

(٢) لا أعرف وجها لذكر الواقدي هنا، وأخشىٰ أنه تصحيف.

ثم صارت علوم اللسان صناعية، من الكلام في موضوعات اللغة وأحكام الإعراب والبلاغة في التراكيب، فوضعت الدواوين في ذلك، بعد أن كانت ملكات للعرب، لا يرجع إلى نقل ولا كتاب، فتنوسي ذلك وصارت تتلقى من كتب أهل اللسان، فاحتيج إلى ذلك في تفسير القرآن لأنه بلسان العرب وعلى منهاج بلاغتهم، وصار التفسير على صنفين:

١-تفسير نقلي مسند إلى الآثار المنقولة عن السلف، وهي معرفة الناسخ والمنسوخ، وأسباب النزول، ومقاصد الآي، وكان ذلك لا يعرف إلا بالنقل عن الصحابة والتابعين، وقد جمع المتقدمون في ذلك وأوعوا...

٢-والصنف الآخر من التفسير: وهو ما يرجع إلى اللسان، من معرفة اللغة والإعراب والبلاغة في تأدية المعنى بحسب المقاصد والأساليب، وهذا الصنف من التفسير قلَّ أن ينفرد عن الأول، إذ الأول هو المقصود بالذات»[(١)].

وربما جعل بعضهم التفسير هو ما يتعلق بالرواية، والتأويل ما يتعلق بالدراية[(٢)]، كل ذلك لا يذكرون فيه لفظ: التفسير المأثور.

ولا يعني هذا أننا لن نجد اسم التفسير بالأثر البتة، بل هو موجود عند المتقدمين لكن قليلا كما ذكرناه عن مكي وغيره، ولعل أقدم من وقفنا عليه ممن استخدم هذا المصطلح على نحو قريب مما نريده هو الإمام أحمد، فيما نقله عنه ابن تيمية، حيث قال:

---

(١) مقدمة ابن خلدون ص٤٤٠.

(٢) الإتقان ٢/ ١٥٠.

«تجد الإمام أحمد إذا ذكر أصول السنة قال: هي التمسك بما كان عليه أصحاب رسول الله ﷺ وكَتَبَ كُتب التفسير المأثور عن النبي ﷺ والصحابة والتابعين»[(١)].

كتب «التفسير المأثور» التي عناها الإمام أحمد هي كتب «التفسير النقلي» وهي كتب الرواية المحضة، كتفسير عبد الرزاق وسفيان وهؤلاء.

وهذه الكتب هي نفسها التي عناها ابن تيمية في نقده لتفسير ابن عطية، حين قال: «ولو ذكر كلام السلف الموجود في التفاسير المأثورة عنهم على وجهه لكان أحسن وأجمل»[(٢)] وضرب لها مثلا: بتفسير ابن جرير.

وذكر -عند الكلام على أصول المرجئة- أنهم لا يعتمدون في تفسير القرآن على المأثور، فقال في كتاب الإيمان: «وإنما يعتمدون على العقل واللغة وتجدهم لا يعتمدون على كتب التفسير المأثورة والحديث وآثار السلف، وإنما يعتمدون على كتب الأدب وكتب الكلام التي وضعتها رؤوسهم»[(٣)].

وقلَّة استخدام المتقدمين لمصطلح التفسير بالمأثور يعلل عدم وضعهم حدًّا له باسمه ورسمه، حتى عالج ذلك المتأخرون وتكلفوه.

فلما جاء السيوطي (ت:٩١٢) ألف كتابا سماه: «الدر المنثور في التفسير بالمأثور»، وهو يريد بالمأثور الأثر المصطلحي، وهو ما يروى عن النبي ﷺ أو الصحابة أو التابعين، فيكون بهذه التسمية هو أول من شهر هذا المصطلح واستخدمه، إلا أنه كان يستخدم

(١) مجموع الفتاوىٰ ١٠/ ٣٦٣.
(٢) مقدمة في أصول التفسير ص٣٧.
(٣) الإيمان ص٩٩.

المصطلحين الآخرين: الرواية والدراية، فسمى كتابه الكبير في التفسير الذي جعل الإتقان مقدمة له – ثم ضرب صفحًا عن إتمامه -: «مجمع البحرين ومطلع البدرين الجامع لتحرير الرواية وتقرير الدراية». وما أراه صدف عن لفظ: التفسير بالمأثور، إلا لتجانس القسيمين: الرواية والدراية، فهما على وزن واحد، بخلاف المأثور.

وفي حاشية السيوطي على البيضاوي نجده استخدم لفظة المأثور على وضع الاصطلاح، ولكن ذلك في مواطن يسيرة.

قال: «قوله: (وقيل: معناه، شركهم)[(١)] هذا القول هو المأثور، أخرجه، ابن جرير، عن مجاهد، والضحاك، وقتادة، والربيع، وابن زيد، ولم يرو غيره»[(٢)].

وقال: «تفسير الفتنة هنا بالشرك هو المأثور، أخرجه ابن جرير، من طرق، عن ابن عباس وعن مجاهد، والربيع، وقتادة والسدي، وابن زيد ولم يرو غيره»[(٣)].

وأكثر من السيوطي كان استخدام الشيخ الشهاب الخفاجي (ت:١٠٦٩) في حاشيته على البيضاوي[(٤)]، حيث استخدمه مركبًا: «التفسير المأثور»، وقد أحسن التعامل مع المأثور، وكان محافظًا على قانونه، إذ كان يعد التفسير بالمأثور أحد المرجحات، كقوله: «وإنما رجح المصنف تفسيره بالمطر على عادة السلف في ترجيح

(١) أي قول البيضاوي في تفسيره ١/ ٤٧٧.
(٢) نواهد الأبكار ٢/ ٣٨٦.
(٣) نواهد الأبكار ٢/ ٣٨٧.
(٤) انظر مثلا: حاشية الشهاب الخفاجي ٥/ ٢١.

التفسير المأثور، وهذا كما قال السيوطي أخرجه ابن جرير من عدّة طرق عن ابن عباس وابن مسعود ومجاهد وعطاء وقتادة وغيرهم من غير اختلاف فيه»[١].

ويرى الشهاب الخفاجي أن التفسير المأثور أحق وأولى بالاتباع من غيره[٢].

وأنَّ المروي فيه له حكم النص[٣]. بل ولا عبرة بغيره[٤].

مصطلح التفسير بالمأثور عند المتأخرين:

اختار الشوكاني (ت:١٢٥٠) مصطلح الرواية بدل المأثور، فسمى كتابه في التفسير: «فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية في علم التفسير» وقال في ديباجة كتابه: «إن غالب المفسرين تفرقوا فريقين، وسلكوا طريقين: الفريق الأول اقتصروا في تفاسيرهم على مجرد الرواية، وقنعوا برفع هذه الراية، والفريق الآخر جردوا أنظارهم إلى ما تقتضيه اللغة العربية، وما تفيده العلوم الآلية، ولم يرفعوا إلى الرواية رأسًا، وإن جاءوا بها لم يصححوا لها أساسًا، وكلا الفريقين قد أصاب، وأطال وأطاب – إلى أن قال مادحًا كتابه: فهذه كتب التفسير على ظهر البسيطة، انظر تفاسير المعتمدين على الرواية، ثم ارجع إلى تفاسير المعتمدين على الدراية، ثم انظر في هذا التفسير بعد النظرين، فعند ذلك يسفر الصبح لذي عينين، ويتبين لك أن هذا الكتاب هو لب اللباب، وعجب العجاب، وذخيرة الطلاب، ونهاية مأرب الألباب»[٥].

---

(١) حاشية الشهاب الخفاجي ١/ ٣٩٢.
(٢) حاشية الشهاب الخفاجي ٢/ ١٢٦، ٤/ ٢٠٨.
(٣) حاشية الشهاب الخفاجي ٧/ ٢٨١.
(٤) حاشية الشهاب الخفاجي ٨/ ١٩٥.
(٥) فتح القدير (١/ ١٤-١٥).

ولئن كان الشوكاني لم يستخدم اسم المأثور فإنَّ عصريه العلامة الآلوسي (ت:١٢٧٠) قد أكثر من استخدام هذا المصطلح المركب جدًّا، وتفنن في عرضه، فأحيانًا يجعله حجة للترجيح، ويقول معللاً: وهو التفسير المأثور عن أبي بكر وعلي، وابن عباس، وحذيفة، وابن مسعود، وأبي موسى الأشعري، وخلق آخرين، وروي مرفوعا إلى رسول الله ﷺ من طرق شتى.

ويقول: وقد علمت أنَّ تفسيرها بذلك هو المأثور عن النبي ﷺ وجملة من السلف الصالح فلا ينبغي العدول عنه.

ويقول عبارات من نحو: «والتفسير المأثور عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما»، «وهو التفسير المأثور عن عائشة رضي الله تعالى عنها»، «التفسير المأثور عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه»، «التفسير المأثور عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ومجاهد وكثير من السلف»، ويقول: «وهو التفسير المأثور عن عمر وابن عباس وقتادة ومجاهد وعطاء وإبراهيم والشعبي وعبد الله بن عتبة وخلق كثير».

وعلىٰ تفسير الشوكاني ملاحظات منهجية، منها:

-أنه جعل المأثور والرأي (الرواية والدراية) قسيمان، ولذا رام الجمع بينهما في كتابه، بينما المأثور والرأي مصدران متكاملان، فالمفسر ينظر في المأثور ويعمل رأيه في الترجيح، وهذه أم الأوابد.

-وأنه بدء تفسيره بشق الرأي، وأخَّر الماثور، فكأنه يوحي بتأخير رتبته.

-موقفه الذي كرره من تفسير الصحابي، وتجويزه أن يكونوا قد أخذوا عن بني إسرائيل.

-عدم جريه علىٰ مثال واحد في قانون التفسير بالمأثور، إلا أنه لا يتهيب انتهاكه.

والعجب أن كثيرًا من الجامعات تقرر تفسير الشوكاني علىٰ طلابها، خُدعوا بعنوانه عن محتواه، مع أن غيره أحق وأولىٰ، والله المستعان.

وكل هذه عبارات له في تفسيره، ويكثر أن يذكر روايات ثم يقول: وهذا هو التفسير بالمأثور.

وكان هذا المصطلح حاضرًا عند الشيخ جمال الدين القاسمي (ت:١٣٣٢)، في كتابه محاسن التأويل، وقال عن ابن جرير: «والظاهر أنه عنى بالعلماء علماء الأثر لأنه لم يفسر إلا بالمأثور»[١]. ويسمي أصحابه: «الأثريون»[٢].

وكثر ورود هذا المصطلح عند الشيخ محمد عبده (ت:١٣٢٣) وصاحبه الشيخ رشيد رضا (ت:١٣٥٤)، لكنه شنَّ عليه حملة شعواء، وزعم أنَّ الضروري منه ما صح من المرفوع وهو قليل جدًا، ثم قال: «وأكثر التفسير المأثور قد سرى إلى الرواة من زنادقة اليهود والفرس ومسلمة أهل الكتاب، كما قال الحافظ ابن كثير - هكذا قوَّلَ ابن كثير ما لم يقل- ثم قال: وغرضنا من هذا كلِّه أنَّ أكثر ما روي في التفسير المأثور أو كثيره حجاب على القرآن، وشاغل لتاليه عن مقاصده العالية المزكية للأنفس، المنورة للعقول، فالمفضلون للتفسير المأثور لهم شاغل عن مقاصد القرآن بكثرة الروايات، التي لا قيمة لها سندًا ولا موضوعًا»[٣].

---

(١) محاسن التأويل ٩/ ١٨٨.

(٢) محاسن التأويل ٨/ ٢٦١. ٩/ ٢٦٦.

(٣) تفسير المنار ١/ ١٠.

وفي حملته تلك علىٰ التفسير بالمأثور نقل عن شيخه محمد عبده قوله في تفسير قوله تعالىٰ ﴿أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾ [البقرة:٢٢٣]: «إن جنون المسلمين بالرواية، هو الذي حمل بعضهم علىٰ تفسير الآية بهذا المعنىٰ الذي تتبرأ منه عبارتها العالية، ونزاهتها السامية، ولم يلتفتوا إلىٰ ذوق التعبير ومراعاة الأدب في بيان هذه الأحكام» (تفسير المنار ٢/ ٢٨٨).

ولا يستغرب ذلك من مدرسة الشيخ محمد عبده، فإنها مدرسة عقلية، وتلك المدرسة قائمة على تقديم العقل على النقل[١].

ولذا نراه يرد صريح السنة وصحيحها لدلالة عقلية في السياق، من ذلك: أنه ثبت في سبب نزول ﴿وَتَزَوَّدُواْ فَإِنَّ خَيْرَ ٱلزَّادِ ٱلتَّقْوَىٰۖ وَٱتَّقُونِ يَٰٓأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾ [البقرة:١٩٧] حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: «كان أهل اليمن يحجون ولا يتزودون، ويقولون: نحن المتوكلون، فإذا قدموا مكة سألوا الناس، فأنزل الله تعالى: ﴿وَتَزَوَّدُواْ فَإِنَّ خَيْرَ ٱلزَّادِ ٱلتَّقْوَىٰۖ﴾ [البقرة: ١٩٧]»[٢].

ولذا أجمع المأثور على أن المراد بالتزود هو القوت من الماء والطعام، وجاء بعض تفسير السلف بضرب الأمثلة: الكعك والدقيق والسويق والتمر والزيت[٣].

---

(١) وقد نقل الشيخ الزرقاني كلام صاحب المنار الذي نقلناه آنفا دون أن يسميه، ثم عقب بقوله: «وكلمة الإنصاف في هذا الموضوع أنَّ التفسير بالمأثور نوعان:

أحدهما: ما توافرت الأدلة علىٰ صحته وقبوله، وهذا لا يليق بأحد رده، ولا يجوز إهماله وإغفاله، ولا يجمل أن نعتبره من الصوارف عن هدي القرآن، بل هو علىٰ العكس عامل من أقوىٰ العوامل علىٰ الاهتداء بالقرآن.

ثانيهما: ما لم يصح لسبب من الأسباب الآنفة أو غيرها، وهذا يجب رده، لا يجوز قبوله ولا الاشتغال به، اللهم إلا لتمحيصه والتنبيه إلىٰ ضلاله وخطئه، حتىٰ لا يغتر به أحد، ولا يزال كثير من أيقاظ المفسرين كابن كثير، يتحرون الصحة فيما ينقلون ويزيفون ما هو باطل أو ضعيف ولا يحابون ولا يجبنون» (مناهل العرفان ٢/ ٢٥).

(٢) صحيح البخاري (١٥٢٣).

(٣) جامع البيان ٤/ ١٦٠.

قال الشيخ رشيد رضا معقبًا على أثر ابن عباس: «فالمراد بالتقوى على هذا اتقاء السؤال وبذل ماء الوجه.

قال الأستاذ الإمام: وهو غير ظاهر من العبارة، بل المتبادر منها أنَّ الزاد هو زاد الأعمال الصالحة وما تدخر من الخير والبر، كما يرشد إليه التعليل في قوله ﴿فَإِنَّ خَيْرَ ٱلزَّادِ ٱلتَّقْوَىٰ﴾ والمعنى من التقوى معروف، وهو ما به يتقى سخط الله ليس ذلك إلا البرّ والتنزه عن المنكر، ولا يعلل بأن التقوى خير زاد إلا وهو يريد التزود منها، أما المعنى الذي ذكروه فلا يصلح مرادا من الآية، لولا ما أوردوا من السبب لم يخطر ببال سامع اللفظ، والسبب ليس مذكورا في الآية ولا مشارا إليه فيها فلا يصلح قرينة على المراد من ألفاظها..»الخ[(١)].

وكان ممن استخدم هذا المصطلح في تلك الحقبة –وشهره– المستشرق جولد زيهر، فإنَّه ألَّف كتابًا سماه: «مذاهب المسلمين في التفسير»، وقسَّمه إلى ثلاثة أقسام، الأول: في القراءات القرآنية، والثاني: في التفسير بالمأثور، والثالث: في التفسير بالرأي.

(١) تفسير المنار ٢/ ١٨٤.

وما أحسن ما علق به الأستاذ د.عبد الله محمود شحاته في تحقيق تفسير مقاتل بن سليمان (١/ ١٧٤): «ولا أدرى لماذا يعدل الشيخ محمد عبده عن تفسير الآية كما رأى المفسرون مع ورود الحديث الصحيح مؤيدا لتفسيرهم، أليس هذا من التفسير بالرأي المذموم، وهو أن يتبع الإنسان هواه فى فهم الآية ولا يتقيد بالمأثور فى تفسيرها...، وأرى أن الحديث إذا صح بسبب نزول الآية فلا يجوز العدول عنه».

وهذا بحسب الترجمة، ولا أعلم كيف هو في الأصل الذي كتبه باللغة الألمانية، ومن المعروف أن جولد زيهر توفي سنة ١٣٤٠، وقد ترجم الكتاب: علي حسن عبد القادر، وطبعه في مطبعة العلوم في مصر سنة ١٣٦٣.

ثم دخل هذا المصطلح باسمه: «التفسير بالمأثور» في مباحث علوم القرآن، لما ذكره الزرقاني في كتابه: مناهل العرفان، والزرقاني توفي سنة ١٣٦٧، أي بعد طباعة كتاب جولد زيهر، فلعله -والله أعلم- إنما أخذ هذا المصطلح من مدرسة الشيخ محمد عبده ومن جولد زيهر، وهكذا دخل مصطلح التفسير بالمأثور في كتب مناهج المفسرين، حيث ذكره الشيح الذهبي (ت:١٣٩٨) في كتاب: التفسير والمفسرون، وكل من ألف في مناهج المفسرين فعلى منواله ينسج.

وممن استخدم مصطلح التفسير المأثور من المعاصرين: الشيخ الطاهر بن عاشور (ت:١٣٩٣) في تفسيره الشهير «التحرير والتنوير» وعقد في مقدماته العشر مقدمة للتقليل من شأن التفسير المأثور، وتفنن في إيراد الحجج التي تجيز مخالفته، وقال: «المقدمة الثالثة في صحة التفسير بغير المأثور ومعنى التفسير بالرأي ونحوه» ثم ذكر المراد من التفسير بالمأثور وما يتضمنه من رواية عن النبي ﷺ وعن الصحابة والتابعين، وادعى أن ذلك لا يكفي، ولا بغرض المفسرين يفي، ثم قال: «وقد التزم الطبري في تفسيره أن يقتصر على ما هو مروي عن الصحابة والتابعين، لكنه لا يلبث في كل آية أن يتلخص ذلك إلى اختياره منها وترجيح بعضها على بعض بشواهد من كلام العرب، وحسبه بذلك تجاوزًا لما حدده من الاقتصار على التفسير بالمأثور وذلك طريق ليس بنهج، وقد سبقه إليه بقي بن مخلد ولم نقف على تفسيره، وشاكل الطبري فيه معاصروه، مثل ابن أبي حاتم وابن مردويه والحاكم، فلله در الذين لم يحبسوا أنفسهم في

تفسير القرآن على ما هو مأثور مثل الفراء وأبي عبيدة من الأولين، والزجاج والرماني ممن بعدهم، ثم الذين سلكوا طريقهم مثل الزمخشري وابن عطية»[(١)].

وهذه إحدى مقدماته التي لا ينقضي عجبي منها، كيف خفي على عالم مفسر - مثل ابن عاشور- مراد العلماء من التفسير بالمأثور، وغرضهم من إيراده، حتى أنكر على الطبري الترجيح بين الأقوال، ثم التسوية بينه وبين ابن أبي حاتم وابن مردويه والحاكم، وما شأن الحاكم والتفسير؟ وكيف يقارن بين كتب التفسير بالرواية المحضة وكتب التفسير بالرواية والدراية؟ حتى إنه ليخيل إلي أن ابن عاشور لم يكن يطالع تفسير الطبري على الوجه.

ولقد جرى ابن عاشور في تفسيره على إهمال المأثور وعدم الاكتراث به، بل إنه إذا نقل شيئًا منه أضافه للعرب، فكأن في إضافته للعرب تقوية له، كقوله معللاً بعض اللغات في «اللات»: «وذلك لغة في هذا الاسم لأن كثيرا من العرب يقولون: أصل صخرته موضع كان يجلس عليه رجل في الجاهلية يلت السويق للحاج فلما مات اتخذوا مكانه معبدا»[(٢)].

---

(١) التحرير والتنوير ١/ ٣٣. وعلق د طرهوني علىٰ مقالته هذه بقوله: «بل لله در من حبسوا أنفسهم علىٰ منهج أولهم ولم تزل أقدامهم في ما زلت فيه أقدام غيرهم ممن خرجوا لحتفهم» (التفسير والمفسرون في أفريقيا ٢/ ٧٤٦).

(٢) التحرير والتنوير ٢٧/ ١٠٤.

وقد نبه علىٰ ذلك د. طرهوني في التفسير والمفسرون في أفريقيا (٢/ ٧٤٩)، وقال: «وهذا الذي ذكره ليس زعمًا للعرب بل هو تفسير صحيح ثابت عن حبر الأمة وترجمان القرآن». ورواه البخاري في صحيحه (٤٨٥٩).

فأي زلة وقع فيها الشيخ في هذه المقدمة، وله في مقدماته العشر زلات أخرى، منها ما يتعلق بالقراءات، وقد بينت ذلك في «كتاب معرفة علوم القراءات»، والمقصود أن ابن عاشور في المعاصرين كالفخر الرازي في المتقدمين من حيث انتهاك قانون التفسير بالمأثور، إلا أن الرازي أشد اعتبارًا للقانون من ابن عاشور[(١)]، والله أعلم.

ولا يعني هذا أن ابن عاشور -أو من أجاز مخالفة المأثور- يشرع باب التفسير لكل من أراد ولوجه، بل هو يجيز الاجتهاد في مخالفة المأثور لمن اجتمعت فيه الشروط الواجبة في المفسر، وهو أقرب إلى تفسير اللغويين منه إلى أهل التأويل، ولذا فقد ختم هذه المقدمة بموعظة عظيمة، وخطاب بليغ، فقال: «إنَّ واجب النصح في الدين والتنبيه إلى ما يغفل عنه المسلمون مما يحسبونه هينًا وهو عند الله عظيم قضى عليَّ أنْ أنبه إلى خطر أمر تفسير الكتاب والقول فيه دون مستند من نقل صحيح عن أساطين المفسرين، أو إبداء تفسير أو تأويل من قائله إذا كان القائل توفرت فيه شروط الضلاعة في العلوم، التي سبق ذكرها في المقدمة الثانية، فقد رأينا تهافت كثير من الناس على الخوض في تفسير آيات من القرآن، فمنهم من يتصدى لبيان معنى الآيات على طريقة كتب التفسير، ومنهم من يضع الآية ثم يركض في أساليب المقالات تاركًا معنى الآية جانبًا، جالبًا من معاني الدعوة والموعظة ما كان جالبًا، وقد دلت شواهد الحال على ضعف كفاية البعض لهذا العمل العلمي الجليل، فيجب على العاقل أن يعرف قدره،

---

(١) ذكر ابن عاشور في مقدمة تفسيره أهم التفاسير في نظره، فبدأ بتفسير الكشاف ثم المحرر الوجيز ثم مفاتيح الغيب وتفسير البيضاوي والألوسي...الخ قال د. محمد بن رزق بن طرهوني: ولقد أخر ما حقه التقديم، فجعل أولها الكشاف المعتزلي، وجعل آخرها كتاب ابن جرير أعظم المفسرين وعمدة السابقين واللاحقين، مما يعطي الانطباع بأن منهج الشيخ عقلاني أكثر منه أثري (التفسير والمفسرون في أفريقيا ٢/ ٧٣٨).

وأن لا يتعدى طوره، وأن يرد الأشياء إلى أربابها، كي لا يختلط الخاثر بالزباد، ولا يكون في حالك سواد، وإنَّ سكوت العلماء على ذلك زيادة في الورطة، وإفحاش لأهل هذه الغلطة، فمن يركب متن عمياء، ويخبط خبط عشواء، فحق على أساطين العلم تقويم اعوجاجه، وتمييز حلوه من أجاجه، تحذيرا للمطالع، وتنزيلاً في البرج والطالع»[1].

فهذا عرض تاريخي لهذا المصطلح، ولمرادفاته، إلا أن المعاصرين استقروا على جعل التفسير بالمأثور منهجًا من مناهج التفسير، ويجعلونه أشهرها، ويجعلون التفسير بالرأي المنهج الثاني من مناهج المفسرين، والأقرب: أنَّ المأثور والرأي مصدران لا منهجان، لا يستغني عنهما المفسر، ولا يخلو منهما كتاب تفسير، يستوي في ذلك ابن جرير الطبري والزمخشري، إلا أننا نتجوَّز بوصف الكتب بأحدهما وذلك بالنظر إلى كثرة الاعتماد على أحدهما، وإلى صيانة المفسر لقانون التفسير بالمأثور، فمن اعتمد على الأثر وحافظ على قانون التفسير بالمأثور عد من كتب التفسير بالمأثور، والأمر في وصف هذه الكتب بأحدهما واسع، والله أعلم.

❁ ❁ ❁

(١) التحرير والتنوير ١/ ٣٧.

• المراحل التي مر بها التفسير المأثور:

المرحلة الأولى: التفسير النبوي.

حيث كان النبي ﷺ يفسر -ما يحتاج إلى تفسير- لأصحابه، ويبين لهم مجمل القرآن ومشكله[١].

المرحلة الثانية: المفسرون من الصحابة.

وهذه المرحلة تصدر فيها الخلفاء الراشدون وكبراء الصحابة لتفسير القرآن للناس، ونشأت فيه حلق التفسير، وبشكل عام فإن الأمصار التي خرج منها العلم هي نفسها التي خرج منها التفسير، وإن تفاوتت قلة وكثرة، وهي خمسة أمصار، سميت بالأمصار ذات الآثار: الحجازان: مكة -والطائف لها تبع- والمدينة، والعراقان: الكوفة والبصرة، والشامات: دمشق وحمص.

المرحلة الثالثة: الرواية.

وهي مرحلة التابعين، حيث إنهم رووا التفسير المأثور عمن سلف، وظهرت بعض النسخ التفسيرية، واتسمت هذه المرحلة بنبوغ بعض التابعين بالتفسير، ومساهماتهم الجليلة فيه.

المرحلة الرابعة: التدوين الأولى.

وهي مرحلة الرواية المحضة، بدأت من أتباع التابعين واستمرت إلى حدود مدة ابن جرير، وتمتاز بأنه دون فيها التفسير المجرد، وجمع التفسير المأثور على أيدي أصحابه

---

(١) انظر: التفسير بالماثور في مختلف العصور للخضيري ص ١٥.

الذين سيأتي ذكرهم عند الحديث عن مصادر التفسير المأثور.

وفي هذه المرحلة انتشرت رواية النسخ التفسيرية، ودوِّن التفسير في ثنايا كتب الحديث.

ولا يعني هذا أن تدوين التفسير المأثور متأخر، بل إن بعض التابعين جمع نسخًا تفسيرية كسعيد بن جبير ومجاهد وعلي بن أبي طلحة وغيرهم.

المرحلة الخامسة: التدوين الثانية.

حيث اقترنت الرواية بالدراية، وبدايتها الحقيقية من شيخ هذا الفن وإمامه: ابن جرير الطبري، وعلى منهج ابن جرير سار كثير من المؤلفين، لكنهم لم يبلغوا شأوه.

المرحلة السادسة: الرواية الجُمْلية.

حيث رُوي المأثور بأسانيد جُملية، تذكر في أول الكتب، وذلك بعد سنة أربعمائة، كما فعل الثعلبي والبغوي من بعده، وكان الداعي لذلك طول الأسانيد، وتوافر النسخ التفسيرية، إلا أنه بدأت تظهر مسالك منحرفة في التعامل مع التفسير المأثور في هذه المرحلة.

المرحلة السابعة: ضعف المأثور.

وهي مرحلة ظهرت بعد سابقتها، اختلط فيها الصحيح بالضعيف، ولم يحرر المأثور بسبب حذف الأسانيد، وكثرة الدخيل، والانشغال بالرأي وتحكيمه، وليس المقصود ضعف المأثور في نفسه –كما لا يخفى– إنما ضعف التدوين فيه، للأسباب التي ذكرناها.

ومن هذه المرحلة بدأ انتهاك قانون التفسير بالمأثور، وظهرت المناهج المختلفة للتفسير، إلا أن كتب التفسير المأثور كانت مصادر لمفسرين حرروها وبنوا عليها، وأحسنوا غاية الإحسان، وما ابن كثير إلا أحد هؤلاء المفسرين بالمأثور[(١)].

❁ ❁ ❁

(١) هذه المراحل هي أليق بوصف حال المأثور علىٰ البسط والتفصيل، وقد جعل الشيخ الذهبي المراحل أربعة فقط (التفسير والمفسرون ١/ ١٠٧)، وتابعه الدكتور الخضيري في بحثه التفسير المأثور ص١٦-١٨ مع بعض الخلاف في التفاصيل.

الفصل الرابع: العلاقة بين تفسير القرآن بالقرآن وقانون التفسير بالمأثور

يعرَّف تفسير القرآن بالقرآن بأنه: «بيان القرآن لمعاني بعض آياته»[(١)].

ويسميه ابن جرير: «تفسير الآية بنظيرها»، كقوله: «قوله: ﴿فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَٱعْتَدُوا۟ عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٤] نظير قوله ﴿وَقَـٰتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ يُقَـٰتِلُونَكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٠]»[(٢)].

ونجد في كتب الفهارس: أنَّ إبراهيم بن محمد بن إسماعيل بن صلاح الأمير الصنعاني الزيدي المتوفىٰ سنة ١٢١٣ ألَّف كتابًا باسم: «مفاتيح الرضوان في تفسير القرآن بالقرآن»[(٣)].

وتفسير القرآن بالقرآن مأخذ أصيل من مآخذ التفسير، ينبغي أن يعمل المفسر فيه فكره، ويجتهد فيه، وقد عدَّه ابن تيمية الخطوة الأولىٰ لأصح وأحسن طرق التفسير، فقال: «فإن قال قائل: فما أحسن طرق التفسير؟ فالجواب: أن أصح الطرق

(١) كثيرًا ما يذكر الشيخ الشنقيطي في أضواء البيان أن موضوع كتابه: بيان القرآن بالقرآن، وهذا تعريف لتفسير القرآن بالقرآن، انظر مثلا: ٥/ ٣١٢، ٧/ ٥٠٣، ٥٠٤.

(٢) جامع البيان ٣/ ٣١١.

(٣) هدية العارفين ١/ ٤٠، ومنه نسخة في المكتبة الغربية بالجامع الكبير في اليمن، رقم الحفظ: تفسير ٦٠، وسمي عندهم: فتح الرحمن..

ومن ألف في هذا النهج: عبدالكريم يونس الخطيب (ت بعد: ١٣٩٠) في كتاب: التفسير القرآني للقرآن. هذا فضلا عن كتاب الشيخ الشنقيطي المشهور: أضواء البيان في تفسير القرآن بالقرآن.

في ذلك: أن يفسر القرآن بالقرآن، فما أجمل في مكان فإنه قد فسر في موضع آخر وما اختصر من مكان فقد بسط في موضع آخر»[(١)].

وقد بيَّن ابن تيمية في هذه الجملة اليسيرة أوجه بيان القرآن بالقرآن، وأن ذلك نحو: أن يجمل القرآن في موضع ثم يفسر في موضع آخر، وأن يختصر في سورة ثم يبسط في سورة أخرىٰ.

وذكر – في موضع آخر – مثالاً لذلك بتقييد المطلق، وعده من هذا القبيل[(٢)].

وأما العلامة الشنقيطي –الذي أفرد كتابًا مشهورا في تفسير القرآن بالقرآن– فإنَّه قرَّر أنَّ خير ما يُبين ويفسر به القرآن هو القرآن[(٣)].

إلا أنه لا يمكن أن يستقل المفسر بتفسير القرآن معتمدًا علىٰ مأخذ واحد من مآخذ التفسير، وهذا مما أُخذ علىٰ الشيخ الشنقيطي، فإنَّ عملية التفسير بالنسبة لمصادرها عملية تكاملية، إذ أن الغرض من التفسير هو الوصول إلىٰ مراد الله عز وجل، وهذا يُحتاج فيه إلىٰ استخدام المصادر كلها، فيحتاج إلىٰ التفسير بالقرآن وبالمأثور وبالرأي كي يصل في النهاية إلىٰ المراد، ماذا لو أفرد مفسرٌ كتابًا لتفسير القرآن معتمدًا علىٰ الرأي المحض، مع أن الرأي من مصادر التفسير!

والعذر للشيخ أنه لم يقصد ذلك، وإنما قصد الآيات التي لها ما يفسرها من القرآن، فذكرها ثم استعمل في تفسيرها مآخذ التفسير كلها، فتجد عنده المأثور

(١) مقدمة في أصول التفسير ص٣٩.
(٢) مجموع الفتاوىٰ ١٥/ ٤٤٣.
(٣) أضواء البيان ١/ ٢٤٨، ٢/ ١٩٢، ٣/ ١٥، ٨٨.

والرأي مع تفسير القرآن بالقرآن[1].

وقد مرَّ في تعريف «التفسير المأثور» أن بعض المصنفين عدَّ تفسير القرآن بالقرآن من التفسير بالمأثور، وأطلقوا هذا الحكم، وهو إطلاق خاطئ.

• فلتفسير القرآن بالقرآن حالتان:

الحالة الأولى:

أنْ يكون تفسير القرآن بالقرآن جاء مصرحًا به في القرآن الكريم، أو جاء عن النبي ﷺ، أو عن الصحابة والتابعين، أي أنهم هم من حملوا هذه الآية علىٰ هذه، فيكون هذا الوجه داخلاً في التفسير المأثور من جهة أنهم هم من فسروا به، وصار يؤثر عنهم ويروىٰ.

فمثال ما صرَّح القرآن به:

---

(١) قال د. محمد بن رزق بن طرهوني في كتاب «التفسير والمفسرون في غرب إفريقيا ٢/ ٥٠٧»: يعتبر الشيخ الشنقيطي أول من سلك هذا الاتجاه في التفسير، وهو مع ما في كتابه من علم جم وما له من فضل مشهود إلا أنني لا أوافق علىٰ هذا الاتجاه في التفسير بهذا المفهوم من الانفرادية، فالقرآن وحده ليس كافيًا لتفسير آياته، ولم يسلك هذا النهج سلف الأمة ولا مفسروها السابقون، ولا الشيخ نفسه، فقد استدل كثيرًا بالحديث والآثار وبالشواهد الشعرية ولغة العرب، كما حرمنا من تفسير آيات كثيرة تجاوزها لعدم وقوفه علىٰ ما يفسرها من كتاب الله، والشيخ قد حماه الله بخلوص عقيدته من مغبة هذا الاتجاه من التفسير الذي سلكه من بعده بمفهوم آخر، وهو إنكار السنة والاعتماد علىٰ القرآن فقط وهذه أم المهالك.

قوله تعالىٰ ﴿وَٱلسَّمَآءِ وَٱلطَّارِقِ ۝١ وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا ٱلطَّارِقُ ۝٢ ٱلنَّجۡمُ ٱلثَّاقِبُ﴾ [الطارق: ١ – ٣]، فهذا تصريح القرآن بأنَّ الطارق هو النجم الثاقب.

ومثله: ﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا سِجِّينٞ ۝٨ كِتَٰبٞ مَّرۡقُومٞ﴾ [المطففين: ٨ – ٩] وبعده ﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا عِلِّيُّونَ ۝١٩ كِتَٰبٞ مَّرۡقُومٞ ۝٢٠ يَشۡهَدُهُ ٱلۡمُقَرَّبُونَ﴾ [المطففين: ١٩ – ٢١].

وكذلك قوله ﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا ٱلۡعَقَبَةُ ۝١٢ فَكُّ رَقَبَةٍ﴾[البلد: ١٢ – ١٣].

وقوله ﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا ٱلۡحُطَمَةُ ۝٥ نَارُ ٱللَّهِ ٱلۡمُوقَدَةُ﴾[الهمزة: ٥– ٦].

قال سفيان بن عيينة: «كل ما في القرآن وما أدراك فقد أخبره به»(١)، يعني القرآن أخبر به.

ومثله قوله تعالىٰ ﴿وَكُنتُمۡ أَزۡوَٰجٗا ثَلَٰثَةٗ﴾ [الواقعة: ٧] أي: صرتم أزواجًا ثلاثة ثم بيَّن ما هي فقال: ﴿فَأَصۡحَٰبُ ٱلۡمَيۡمَنَةِ مَآ أَصۡحَٰبُ ٱلۡمَيۡمَنَةِ ۝٨ وَأَصۡحَٰبُ ٱلۡمَشۡـَٔمَةِ مَآ أَصۡحَٰبُ ٱلۡمَشۡـَٔمَةِ ۝٩ وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلسَّٰبِقُونَ﴾ [الواقعة: ٨ – ١٠]، ثم بين من هم أصحاب الميمنة فقال: ﴿وَأَصۡحَٰبُ ٱلۡيَمِينِ مَآ أَصۡحَٰبُ ٱلۡيَمِينِ﴾ [الواقعة: ٢٧]، ثم بين من هم أصحاب المشأمة فقال: ﴿وَأَصۡحَٰبُ ٱلشِّمَالِ مَآ أَصۡحَٰبُ ٱلشِّمَالِ﴾ [الواقعة: ٤١].

ومثل قوله تعالىٰ ﴿أُحِلَّتۡ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلۡأَنۡعَٰمِ إِلَّا مَا يُتۡلَىٰ عَلَيۡكُمۡ﴾ [المائدة: ١] ثم بين لنا ما يتلىٰ علينا من المحرمات فقال سبحانه ﴿حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمُ ٱلۡمَيۡتَةُ﴾ [المائدة: ٣].

فهذا دخل في التفسير المأثور لأنَّ القرآن بينه بجلاء، ونصَّ عليه.

---

(١) الدر المنثور ٦/ ٦٦٤، الإتقان ٢/ ١٦٥.

ومثال تفسير الرسول ﷺ القرآن بالقرآن: ما ثبت في الصحيح[(١)] عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: «لما نزلت هذه الآية ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمۡ يَلۡبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلۡمٍ ﴾ [الأنعام: ٨٢] شق ذلك علىٰ أصحاب رسول الله ﷺ، وقالوا: أينا لم يلبس إيمانه بظلم؟ فقال رسول الله ﷺ: إنه ليس بذاك، ألا تسمع إلىٰ قول لقمان لابنه: ﴿إِنَّ ٱلشِّرۡكَ لَظُلۡمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣]».

ومثله ما ثبت عن ابن عمر رضي الله عنهما: أنَّ رسول الله ﷺ قال: «مفاتح الغيب خمس لا يعلمها إلا الله: لا يعلم ما في غد إلا الله، ولا يعلم ما تغيض الأرحام إلا الله، ولا يعلم متىٰ يأتي المطر أحد إلا الله، ولا تدري نفس بأي أرض تموت، ولا يعلم متىٰ تقوم الساعة إلا الله»[(٢)].

فهذا فسر النبي ﷺ قوله تعالىٰ ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلۡغَيۡبِ لَا يَعۡلَمُهَآ إِلَّا هُوَ﴾ [الأنعام: ٥٩] بمحتوىٰ قوله تعالىٰ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلسَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ ٱلۡغَيۡثَ وَيَعۡلَمُ مَا فِي ٱلۡأَرۡحَامِۖ وَمَا تَدۡرِي نَفۡسٞ مَّاذَا تَكۡسِبُ غَدٗاۖ وَمَا تَدۡرِي نَفۡسُۢ بِأَيِّ أَرۡضٖ تَمُوتُۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرُۢ﴾ [لقمان:٣٤].

ولولا ورود النص من رسول الله ﷺ لما استطعنا أن نحمل هذه الآية علىٰ تلك، ولا أن نعرف المراد من مفاتيح الغيب، لأن الآية في آخر لقمان لم تتعرض لذكر مفاتيح الغيب بل ذكرت بعض أصناف الغيوب.

---

(١) صحيح البخاري: (٤٧٧٦).

(٢) رواه البخاري (٤٦٢٧).

فهذا أصبح من التفسير المأثور لأن النبي ﷺ فسره، ثم نُقل عنه، ولعل قائلا يقول: إن تفسير القرآن بالقرآن في الحقيقة هو مأخذ من مآخذ التفسير، وليس هو بذاته تفسيرًا بالمأثور.

فأقول إنه كذلك، إلا أن حمل النبي ﷺ لآياته بعضها علىٰ بعض قطعي في الدلالة علىٰ المراد، بينما لا يكون تفسير غيره للقرآن بالقرآن كذلك، فما ثبت عن النبي ﷺ من تفسير القرآن بالقرآن فحكمه ما سبق في حكم ما نقل عن النبي ﷺ في تفسير القرآن الكريم، وما نقل عن الصحابة والتابعين من تفسير القرآن بالقرآن فحكمه كذلك حكم ما نقل عنهم من تفسير، إن أجمعوا علىٰ مسألة من أن المراد بهذه الآية ما ورد في الآية الأخرىٰ لم تجز مخالفته، وإن اختلفوا فسبيله سبيل الاختلاف في التفسير المأثور عنهم.

وأمثلة تفسير الصحابة والتابعين القرآن بالقرآن كثيرة، يخرجها من جمع التفسير المأثور كابن جرير وابن أبي حاتم.

وكبار الصحابة يفسرون القرآن بالقرآن، وينبهون علىٰ النظائر، وذلك من منهجهم القويم في تفسير القرآن.

عن أبي الأحوص، عن عبد الله بن مسعود ﷺ، في قوله عز وجل ﴿رَبَّنَآ أَمَتَّنَا ٱثۡنَتَيۡنِ وَأَحۡيَيۡتَنَا ٱثۡنَتَيۡنِ ﴾ [غافر: ١١] قال: «هي مثل التي في البقرة ﴿كَيۡفَ تَكۡفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمۡ أَمۡوَٰتٗا فَأَحۡيَٰكُمۡۖ ثُمَّ يُمِيتُكُمۡ ثُمَّ يُحۡيِيكُمۡ ثُمَّ إِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ ﴾ [البقرة:٢٨]»[١].

---

(١) رواه الحاكم في المستدرك ٢/ ٤٧٥، وقال: « صحيح علىٰ شرط الشيخين ولم يخرجاه».

وعلىٰ هذه الحالة يُحمل قول ابن تيمية: «ويجوز باتفاق المسلمين أنْ تفسر إحدىٰ الآيتين بظاهر الأخرىٰ ويصرف الكلام عن ظاهره؛ إذ لا محذور في ذلك عند أحد من أهل السنة، وإنْ سميَ تأويلاً وصرفًا عن الظاهر فذلك لدلالة القرآن عليه ولموافقة السنة والسلف عليه؛ لأنَّه تفسير القرآن بالقرآن ليس تفسيرًا له بالرأي، والمحذور إنما هو صرف القرآن عن فحواه بغير دلالة من الله ورسوله والسابقين»[(١)].

والحق أنَّ غالب هذا النوع نجده قد دخل في التفسير بالمأثور من جهة أخرىٰ، ألا وهو وروده عن النبي ﷺ وعن الصحابة والتابعين. انظر مثلاً توارد السلف علىٰ تفسير قوله تعالىٰ ﴿قُلُوبُنَا غُلْفٌ﴾ [البقرة: ٨٨] بأنه ما ورد في قوله تعالىٰ ﴿قُلُوبُنَا فِىٓ أَكِنَّةٍ مِّمَّا تَدْعُونَآ إِلَيْهِ﴾ [فصلت: ٥]، جاء ذلك عن ابن عباس وقتادة وابن زيد[(٢)].

وتواردهم علىٰ تفسير قوله تعالىٰ ﴿رَبَّنَآ أَمَتَّنَا ٱثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا ٱثْنَتَيْنِ﴾ [غافر: ١١] بقوله ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا﴾ [البقرة: ٢٨]، جاء هذا عن ابن مسعود وابن عباس وابن زيد والضحاك[(٣)].

وكذلك قرنهم في التفسير بين قوله تعالىٰ ﴿ٱحْشُرُوا۟ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ وَأَزْوَٰجَهُمْ﴾ [الصافات: ٢٢] وبين ﴿وَكُنتُمْ أَزْوَٰجًا ثَلَٰثَةً﴾ [الواقعة: ٧] وبين ﴿وَإِذَا ٱلنُّفُوسُ زُوِّجَتْ﴾ [التكوير: ٧] لتجد أنهم حملوا ذلك علىٰ الأشكال والأشباه، فيقرن المؤمن بالمؤمن والمشرك بالمشرك.

---

(١) مجموع الفتاوىٰ ٦/ ٢١.

(٢) جامع البيان ٢/ ٢٣٠.

(٣) جامع البيان ٢٠/ ٢٩٠.

وجامع ذلك كله أنَّ الآيات في منازل الناس يوم القيامة، كما قال قتادة(١).

ولذلك خطب عمر بالناس فجمع بين بعض هذه الآيات، وقال: ﴿وَكُنتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً ۝ فَأَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ ۝ وَأَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ ۝ وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ ۝ أُولَٰئِكَ الْمُقَرَّبُونَ﴾ [الواقعة: ٧ – ١١] ثم قال: ﴿وَإِذَا النُّفُوسُ زُوِّجَتْ﴾ [التكوير: ٧] قال: «أزواج في الجنة، وأزواج في النار».

ثم ذكر ابن جرير القول الثاني في التأويل –وهو قول عكرمة والشعبي– وإذا النفوس زوجت أي: ردت الأرواح إلىٰ الأجساد، ثم رجح ابن جرير القول الأول، وقال: «وأولىٰ التأويلين في ذلك بالصحة، الذي تأوله عمر بن الخطاب رضىٰ الله عنه للعلة التي اعتل بها، وذلك قول الله تعالىٰ ذكره: ﴿وَكُنتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً﴾ [الواقعة: ٧]وقوله: ﴿احْشُرُوا الَّذِينَ ظَلَمُوا وَأَزْوَاجَهُمْ﴾ [الصافات: ٢٢] وذلك لا شك الأمثال والأشكال، في الخير والشر، وكذلك قوله: ﴿وَإِذَا النُّفُوسُ زُوِّجَتْ﴾ [التكوير: ٧] بالقرناء والأمثال في الخير والشر»(٢).

فهذه الواضحات غالبًا ما تأتي عن الصحابة والتابعين وأتباعهم.

الحالة الثانية:

أنْ لا يكون ورد عن النبي ﷺ ولا عن الصحابة والتابعين، وإنما هو من اجتهادات المفسرين، فيكون تفسير القرآن بالقرآن حين ذاك من التفسير بالدراية، أو ما يسمىٰ بالرأي، وليس هو من التفسير بالمأثور.

---

(١) جامع البيان ٢٢/ ٢٨٦.

(٢) جامع البيان ٢٤/ ١٤٤.

ولذلك يختلفون في هذا النوع بحسب اجتهاداتهم، بل قد يبعد بعضهم في تفسير القرآن بالقرآن حتىٰ يخالف فيه المروي عن النبي والصحابة.

مثال ذلك: قوله تعالىٰ: ﴿أَوَلَمَّآ أَصَٰبَتۡكُم مُّصِيبَةٞ قَدۡ أَصَبۡتُم مِّثۡلَيۡهَا قُلۡتُمۡ أَنَّىٰ هَٰذَاۖ قُلۡ هُوَ مِنۡ عِندِ أَنفُسِكُمۡۗ﴾ [آل عمران: ١٦٥]، ذكر في هذه الآية الكريمة أن ما أصاب المسلمين يوم أحد إنما جاءهم من قبل أنفسهم، ولم يبين تفصيل ذلك هنا، ولكنه فصله في موضع آخر وهو قوله: ﴿وَلَقَدۡ صَدَقَكُمُ ٱللَّهُ وَعۡدَهُۥٓ إِذۡ تَحُسُّونَهُم بِإِذۡنِهِۦۖ حَتَّىٰٓ إِذَا فَشِلۡتُمۡ وَتَنَٰزَعۡتُمۡ فِي ٱلۡأَمۡرِ وَعَصَيۡتُم مِّنۢ بَعۡدِ مَآ أَرَىٰكُم مَّا تُحِبُّونَۚ مِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلدُّنۡيَا وَمِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلۡأٓخِرَةَۚ ثُمَّ صَرَفَكُمۡ عَنۡهُمۡ لِيَبۡتَلِيَكُمۡۖ﴾ [آل عمران: ١٥٢].

هكذا حمل بعض المفسرين هذه الآية علىٰ تلك، وفسرها بها، بل قال الشيخ الشنقيطي: «وهذا هو الظاهر في معنىٰ الآية لأن خير ما يبين به القرآن القرآن»[(١)].

قال: «وأما علىٰ القول الآخر فلا بيان بالآية، وهو أن معنىٰ: قل هو من عند أنفسكم، أنهم خيروا يوم بدر بين قتل أسارىٰ بدر، وبين أسرهم وأخذ الفداء علىٰ أن يستشهد منهم في العام القابل قدر الأسارىٰ، فاختاروا الفداء علىٰ أن يستشهد منهم في العام القابل سبعون قدر أسارىٰ بدر، كما رواه الإمام أحمد، وابن أبي حاتم عن عمر بن الخطاب»[(٢)].

(١) أضواء البيان ٣/ ١٥٢.

(٢) أضواء البيان ١/ ٢١٦.

فالتفسير الذي رجحه الشنقيطي –اعتمادًا علىٰ تفسير القرآن بالقرآن– مخالف للتفسير المأثور، فيكون هذا التفسير منه تفسير بالرأي وإن كان في صورته: «تفسير القرآن بالقرآن».

بل قد يكون «تفسير القرآن بالقرآن» من أدلة الفرق الضالة علىٰ معتقداتهم الفاسدة.

فمثلاً: فسر الرماني المعتزلي (ت:٣٨٤) الأمر في قوله ﴿إِذَا قَضَىٰٓ أَمۡرٗا﴾ [آل عمران:٤٧] بمعنىٰ خلق، واستدل علىٰ ذلك بقوله في آية أخرىٰ ﴿فَقَضَىٰهُنَّ سَبۡعَ سَمَٰوَاتٖ فِي يَوۡمَيۡنِ﴾ [فصلت:١٢] أي خلقهن[1].

ومنه: ما احتج به المعتزلة علىٰ الإمام أحمد في فتنة خلق القرآن، فإنهم استدلوا علىٰ كون القرآن مخلوقًا بحمل آية علىٰ نظيرتها، وهي قوله تعالىٰ ﴿مَا يَأۡتِيهِم مِّن ذِكۡرٖ مِّن رَّبِّهِم مُّحۡدَثٍ إِلَّا ٱسۡتَمَعُوهُ وَهُمۡ يَلۡعَبُونَ ۝٢﴾ [الأنبياء: ٢]، وقوله ﴿وَمَا يَأۡتِيهِم مِّن ذِكۡرٖ مِّنَ ٱلرَّحۡمَٰنِ مُحۡدَثٍ إِلَّا كَانُواْ عَنۡهُ مُعۡرِضِينَ﴾ [الشعراء: ٥]، مع قوله ﴿صٓۚ وَٱلۡقُرۡءَانِ ذِي ٱلذِّكۡرِ ۝١﴾ [ص:١] فإنه لا يتم لهم استدلالهم إلا علىٰ حمل «ذكر» في الآيتين الأوليين علىٰ «الذكر» في الآية الثانية، وهذا من تفسير القرآن بالقرآن.

قال الإمام أحمد في ذكر هذه المناظرة: «فقال –أي المعتزلي–: ما تقول في القرآن؟ قلت: ما تقول أنت في علم الله؟ فسكت، فقال لي بعضهم: أليس قال الله تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [الرعد: ١٦] والقرآن أليس شيئا؟ فقلت: قال الله:﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيۡءِۭ﴾ [الأحقاف: ٢٥] فدمرت إلا ما أراد الله؟.

---

(١) الجامع لعلم القرآن ص٣٨.

فقال بعضهم: ﴿ مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ ﴾ [الأنبياء: ٢] أفيكون محدث إلا مخلوقا؟ فقلت: قال الله: ﴿صٓ وَٱلْقُرْءَانِ ذِى ٱلذِّكْرِ ۝١﴾ [ص: ١]، فالذكر هو القرآن، وتلك ليس فيها ألف ولام..الخ»[١].

وقد عدد الراغب الأصفهاني (ت:٥٠٢) وتبعه الفَنَاري (ت:٨٣٤) **أنواع التأويلات المستبشعة المستكرهة**، ومنها تفسير القرآن بالقرآن في «حالة التلفيق»، حيث لا يصح حمل هذه الآية على قرينتها.

قال الراغب الأصفهاني: «التأويل المستكره ما يستبشع إذا سبر بالحجة، ويستقبح بالتدليسات المزخرفة، وذلك على أربعة أضرب:

الأول: أن يكون لفظ عام فيخصص في بعض ما يدخل تحته، نحو قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوْلَىٰهُ وَجِبْرِيلُ وَصَٰلِحُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [التحريم:٤] حمله بعض الناس على علي بن أبي طالب.

الثاني: أن يلفق بين اثنين[٢]، نحو قوله من زعم: أن الحيوانات كلها مكلفة محتجا بقوله تعالى ﴿وَإِن مِّنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ ۝٢٤﴾ [فاطر:٢٤] وقد قال تعالى: ﴿ وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّآ أُمَمٌ أَمْثَالُكُم﴾ [الأنعام:٣٨] فدل بقوله ﴿إِلَّآ أُمَمٌ أَمْثَالُكُم﴾ أنهم مكلفون كما نحن مكلفون.

الثالث: ما استعين به بخبر مزور، أو كالمزور، كقولهم ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾ [القلم:٢٤] قال بعضهم: عنى به الجارحة مستدلا بحديث موضوع.

---

(١) سير أعلام النبلاء ١١/ ٢٤٥.

(٢) كذا في النسختين المطبوعتين من مقدمة الراغب، ونقله الفناري: بين آيتين، وما أحسن ذلك.

الرابع: ما يستعان به باستعارات واشتقاقات بعيدة، كما قاله بعض الناس في البقر: إنه إنسان يبقر عن أسرار العلوم، وفي الهدهد إنه إنسان موصوف بجود البحث والتنقير.

قال الراغب: فالأول: أكثر ما يروج علىٰ المتفقهة الذين لم يقووا في معرفة الخاص والعام، والثاني: علىٰ المتكلم الذي لم يقو في معرفة شرائط النظم، والثالث: علىٰ صاحب الحديث الذي لم يتهذب في شرائط قبول الأخبار، والرابع: علىٰ الأديب الذي لم يتهذب بشرائط الاستعارات والاشتقاقات»[١].

فالتلفيق في تفسير القرآن بالقرآن ليس من التفسير المأثور في شيء، بل هو من تحريف الكلم عن مواضعه.

- **منهج ابن جرير في تفسير القرآن بالقرآن:**

يعدُّ ابن جرير تفسير القرآن بالقرآن مأخذًا من مآخذ التفسير، لكنه إذا استقل فلم يرو عن السلف فهو أقل قوة، ولذا أستطيع أن أصنف مصدرية تفسير القرآن بالقرآن في تفسير ابن جرير علىٰ درجتين:

الأولىٰ: من النوع الأول وهو المروي عن السلف، فهو مشمول بقانون التفسير بالمأثور.

الثاني: ما لم يرو عنهم فهو من الدراية التي يحتاج معها إلىٰ ما يصوبها.

---

(١) مقدمة تفسير الراغب ص٤٩، عين الأعيان ص٧. ولا أدري ما مراده من الخبر المزور الذي أراد في الثالث، ولا شك أنه خبر غير الذي في صحيح البخاري، والله أعلم.

فمن الأول تفسير ابن جرير قوله تعالىٰ ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾ [الفاتحة: ٧]، بقوله ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [النساء: ٦٩] الآية.

قال ابن جرير: «وقوله ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾[الفاتحة: ٧] إبانة عن الصراط المستقيم، أي: الصراط هو إذ كان كل طريق من طرق الحق صراطا مستقيما؟ فقيل لمحمد ﷺ: قل يا محمد: اهدنا يا ربنا الصراط المستقيم، صراط الذين أنعمت عليهم بطاعتك وعبادتك من ملائكتك، وأنبيائك، والصديقين، والشهداء، والصالحين، وذلك نظير ما قال ربنا جل ثناؤه في تنزيله﴿وَلَوۡ أَنَّهُمۡ فَعَلُواْ مَا يُوعَظُونَ بِهِۦ لَكَانَ خَيۡرٗا لَّهُمۡ وَأَشَدَّ تَثۡبِيتٗا ۝٦٦ وَإِذٗا لَّأٓتَيۡنَٰهُم مِّن لَّدُنَّآ أَجۡرًا عَظِيمٗا ۝٦٧ وَلَهَدَيۡنَٰهُمۡ صِرَٰطٗا مُّسۡتَقِيمٗا ۝٦٨ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [النساء: ٦٦ – ٦٩]، قال:.. وبنحو ما قلنا في ذلك روي الخبر عن ابن عباس وغيره».

ثم ذكر المروي عن ابن عباس وغيره، مثل قول ابن عباس: «﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾ [الفاتحة: ٧] يقول: طريق من أنعمت عليهم بطاعتك وعبادتك من الملائكة والنبيين والصديقين والشهداء والصالحين، الذين أطاعوك وعبدوك»[١].

ومنه: تفسير قوله تعالىٰ ﴿وَلَا هُمۡ يُنصَرُونَ﴾ [البقرة: ٤٨] في سورة البقرة بقوله تعالىٰ ﴿وَقِفُوهُمۡۖ إِنَّهُم مَّسۡـُٔولُونَ ۝٢٤ مَا لَكُمۡ لَا تَنَاصَرُونَ ۝٢٥ بَلۡ هُمُ ٱلۡيَوۡمَ مُسۡتَسۡلِمُونَ﴾ [الصافات: ٢٤ – ٢٦] بسورة الصافات.

---

(١) جامع البيان ١/ ١٧٧.

مع أن في قوله ﴿وَلَا هُمۡ يُنصَرُونَ﴾ [البقرة: ٤٨] ثلاثة أقوال مأثورة، فصار ابن جرير إلىٰ تفسير القرآن بالقرآن لأجل ما روي عن ابن عباس ﵄ قال: «﴿مَا لَكُمۡ لَا تَنَاصَرُونَ﴾ [الصافات: ٢٥] ما لكم لا تمانعون منا؟ هيهات ليس ذلك لكم اليوم»[(١)].

ويلحق بهذا النوع عنده الواضحات التي لا امتراء فيها:

مثل قوله: في تأويل قوله تعالىٰ: ﴿وَإِذَا لَقُواْ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوۡاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمۡ قَالُوٓاْ إِنَّا مَعَكُمۡ إِنَّمَا نَحۡنُ مُسۡتَهۡزِءُونَ﴾ [البقرة: ١٤]: «هذه الآية نظير الآية الأخرىٰ التي أخبر الله جل ثناؤه فيها عن المنافقين بخداعهم الله ورسوله والمؤمنين، فقال: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ﴾[البقرة: ٨] ثم أكذبهم تعالىٰ ذكره بقوله: ﴿وَمَا هُم بِمُؤۡمِنِينَ﴾ [البقرة:٨] وأنهم بقيلهم ذلك يخادعون الله والذين آمنوا»[(٢)].

ويعد ابن جرير تفسير القرآن بالقرآن مرجحًا، إذا تساوت الحجج في الأقوال، وهذا إذا لم يستقل التفسير بالقرآن بنفسه، أي إذا لم يكن من الحالة الأولىٰ، أما إذا كان من الحالة الأولىٰ فالمصير إليه.

مثال ذلك: اختلفوا في قوله ﴿فَأۡتُواْ بِسُورَةٖ مِّن مِّثۡلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٣] فعن قتادة: ﴿فَأۡتُواْ بِسُورَةٖ مِّن مِّثۡلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٣] يعني من مثل هذا القرآن حقًّا وصدقًا لا باطل فيه ولا كذب، وكذا روي عن مجاهد.

---

(١) جامع البيان ١/ ٦٤٠.

(٢) جامع البيان ١/ ٣٠٦.

قال ابن جرير: «فمعنىٰ قول مجاهد وقتادة اللذين ذكرنا عنهما: أن الله جل ذكره قال لمن حاجه في نبيه ﷺ من الكفار: فأتوا بسورة من مثل هذا القرآن من كلامكم أيتها العرب، كما أتىٰ به محمد بلغاتكم ومعاني منطقكم»[(١)].

والقول الثاني: إنَّ معنىٰ قوله: ﴿فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٣] من مثل محمد من البشر، لأنَّ محمدًا بشر مثلكم.

فهذا قولان في تأويل الآية مأثوران، وقد جنح ابن جرير إلىٰ الترجيح بينهما معتمدا علىٰ «تفسير القرآن بالقرآن» فقال: «والتأويل الأول الذي قاله مجاهد وقتادة هو التأويل الصحيح؛ لأنَّ الله جل ثناؤه قال في سورة أخرىٰ: ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ ۖ قُلْ فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّثْلِهِۦ﴾ [يونس: ٣٨]ومعلوم أن السورة ليست لمحمد بنظير ولا شبيه، فيجوز أن يقال: فأتوا بسورة مثل محمد»[(٢)].

ومن أمثلته:

ما ذكره في تأويل قوله تعالىٰ: ﴿وَٱدْعُوا۟ شُهَدَآءَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [البقرة: ٢٣] فقد اختلف أهل التأويل من السلف علىٰ أقوال:

فقال ابن عباس: ﴿وَٱدْعُوا۟ شُهَدَآءَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٣] يعني أعوانكم علىٰ ما أنتم عليه ﴿إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [البقرة: ٢٣].

(١) جامع البيان ١/ ٣٩٧.

(٢) جامع البيان ١/ ٣٩٧.

وعن مجاهد: ناس يشهدون، وفسر ابن جريج -الراوي عن مجاهد- مراده فقال: «شهداءكم عليها إذا أتيتم بها أنها مثله مثل القرآن»[(١)].

وبيَّن ابن جرير أن لفظة «شهيد» وجمعها «شهداء» تحتمل المعنيين: النصير والشاهد، لكنه رجح قول ابن عباس لاعتضاده بتفسير القرآن بالقرآن، فقال: «فأولىٰ وجهيه بتأويل الآية ما قاله ابن عباس، وهو أن يكون معناه: واستنصروا علىٰ أن تأتوا بسورة من مثله أعوانكم وشهداءكم الذين يشاهدونكم ويعاونونكم علىٰ تكذيبكم الله ورسوله ويظاهرونكم علىٰ كفركم ونفاقكم إن كنتم محقين في جحودكم أن ما جاءكم به محمد ﷺ اختلاق وافتراء.. إلىٰ أن قال: ذلك كما قال جل ثناؤه: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ [الإسراء: ٨٨] فأخبر جل ثناؤه في هذه الآية أن مثل القرآن لا يأتي به الجن والإنس ولو تظاهروا وتعاونوا علىٰ الإتيان به»[(٢)].

وغالب ما يستخدم ابن جرير «تفسير القرآن بالقرآن» -مما لم يكن من النوع الأول- في نحو القصة الواحدة، والموضوع المتحد، فيحمل ما ورد في القرآن من هذه الأمور بعضه علىٰ بعض، وهذا يعد من أشهر أوجه بيان القرآن للقرآن، ولذا نجد ابن جرير يختصر الكلام في مثل ذلك، ويحيل إلىٰ ما سبق بيانه.

كقوله: «القول في تأويل قوله تعالىٰ: ﴿يَٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتِىَ ٱلَّتِىٓ أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّى فَضَّلْتُكُمْ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [البقرة: ٤] وتأويل ذلك في هذه الآية نظير تأويله في

(١) جامع البيان ١/ ٤٠٠.
(٢) جامع البيان ١/ ٤٠١.

التي قبلها في قوله: ﴿ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ وَأَوۡفُواْ بِعَهۡدِيٓ﴾ [البقرة: ٤٠]وقد ذكرته هنالك»[1].

وفهم ابن جرير الثاقب لهاتين الحالتين من أحوال «تفسير القرآن بالقرآن» يجعله ينزل كل حالة بحسب ما تقتضيه من حكم، ولذا قد يسوغ ابن جرير لنفسه مخالفة «تفسير القرآن بالقرآن»، وذلك حين يرىٰ غيره من الأقوال أرجح، فإن ابن جرير يعتبر «تفسير القرآن بالقرآن» مأخذًا من مآخذ التفسير التي يقارن بينها المفسر ليختار ما هو أولىٰ في هذا الموضع.

فمثلاً:

فسر مجاهد قوله تعالىٰ ﴿ثُمَّ ٱلسَّبِيلَ يَسَّرَهُۥ﴾ [عبس: ٢٠] بقوله تعالىٰ ﴿إِنَّا هَدَيۡنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرٗا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٣]، فمراد مجاهد بالسبيل: أي طريق الخير وطريق الشر.

وهذا هو القول الثاني الذي رواه ابن جرير في تأويل الآية، والقول الأول: أن السبيل هو خروجه من بطن أمه، وهذا روي عن ابن عباس وقتادة والسدي وأبي صالح وغيرهم، وهذا المروي عنهم ليس فيه «تفسير القرآن بالقرآن»، كما هو ظاهر تفسير مجاهد.

فلما صار ابن جرير إلىٰ الترجيح قال: «وأولىٰ التأويلين في ذلك عندي بالصواب قول من قال: ثم الطريق، وهو الخروج من بطن أمه يسره.

---

(١) جامع البيان ١/ ٦٢٨.

وإنما قلنا ذلك أولىٰ التأويلين بالصواب، لأنه أشبههما بظاهر الآية، وذلك أن الخبر من الله قبلها وبعدها عن صفته خلقه وتدبيره جسمه، وتصريفه إياه في الأحوال، فالأولىٰ أن يكون أوسط ذلك نظير ما قبله وما بعده»[١].

فقدم ابن جرير «دلالة السياق» و«ظاهر الآية» علىٰ «تفسير القرآن بالقرآن»، وهذا هو فقه المفسر، أن يختار من مآخذ التفسير ما هو أولىٰ بالآية، وأحق بالصواب.

ونحوه: تقديمه معنىً علىٰ معنىً والاحتجاج له بتفسير القرآن بالقرآن الموافق للمعنىٰ المفهوم من الكلمة.

كاختلاف السلف في معنىٰ قوله تعالىٰ ﴿فَرَدُّوٓاْ أَيۡدِيَهُمۡ فِيٓ أَفۡوَٰهِهِمۡ﴾ [إبراهيم: ٩] علىٰ أقوال، ثم ترجيح ابن جرير قول ابن مسعود، حيث قال: «وأشبه هذه الأقوال عندي بالصواب في تأويل هذه الآية، القول الذي ذكرناه عن عبد الله بن مسعود: أنهم ردوا أيديهم في أفواههم، فعضوا عليها، غيظًا علىٰ الرسل، كما وصف الله جل وعز به إخوانهم من المنافقين، فقال: ﴿وَإِذَا خَلَوۡاْ عَضُّواْ عَلَيۡكُمُ ٱلۡأَنَامِلَ مِنَ ٱلۡغَيۡظِ﴾ [آل عمران: ١١٩]. فهذا هو الكلام المعروف والمعنىٰ المفهوم من رد اليد إلىٰ الفم»[٢].

فقد تعاضد في هذا الترجيح عنده: النظير القرآني والمعنىٰ المفهوم المعروف من لسان العرب.

(١) جامع البيان ٢٤/ ٢٢٤.

(٢) جامع البيان ١٦/ ٥٣٦.

وقد يختلف السلف في تفسير آية علىٰ قولين، ثم تنزع كل طائفة بآية أخرىٰ تجعلها نظير الآية المفسرة، فيصير كل قول حينها من «تفسير القرآن بالقرآن»، ويصير «تفسير القرآن بالقرآن» من أسباب اختلافهم.

مثال ذلك:

اختلاف السلف في المراد من مِصر في قوله تعالىٰ ﴿ٱهۡبِطُواْ مِصۡرٗا﴾ [البقرة: ٦١]، فبعضهم قال: مصر من الأمصار، وهذا المعنىٰ يناسب قراءة من قرأ بالتنوين.

وبعضهم قال: هي مصر فرعون، وهذا المعنىٰ يناسب قراءة أبي بن كعب وابن مسعود: مصر بغير ألف.

وممن قال بالقول الأول ابن زيد، واحتج له بآية أخرىٰ، فقال: ﴿ٱهۡبِطُواْ مِصۡرٗا﴾ [البقرة: ٦١] قال: «مصرًا من الأمصار، ومصر[1] لا تجري في الكلام، فقيل: أي مصر؟ فقال: الأرض المقدسة التي كتب الله لهم، وقرأ قول الله جل ثناؤه: ﴿ٱدۡخُلُواْ ٱلۡأَرۡضَ ٱلۡمُقَدَّسَةَ ٱلَّتِي كَتَبَ ٱللَّهُ لَكُمۡ﴾ [المائدة: ٢١]»[2].

وقد ذكر ابن جرير أنَّ كلا الفريقين استدل بهذه الآية، أعني قوله ﴿ٱدۡخُلُواْ ٱلۡأَرۡضَ ٱلۡمُقَدَّسَةَ ٱلَّتِي كَتَبَ ٱللَّهُ لَكُمۡ﴾ [المائدة: ٢١] للانتصار لقوله، مما جعله يقول في نهاية المطاف: «وجائز أن يكون ذلك القرار مصر وجائز أن يكون الشام»[3].

---

(١) لا تجري: أي لا تصرف وتنون.

(٢) جامع البيان ٢/ ٢٣.

(٣) جامع البيان ٢/ ٢٤.

• مدخل الخطأ في تفسير القرآن بالقرآن:

وأمّا مدخل الخطأ في تفسير القرآن بالقرآن فإنَّ ذلك من جهة عدم المطابقة بين الآيتين، بحيث تكون الآية وردت في شيء غير الذي وردت فيه الآية الأخرىٰ، فيحمل المفسر هذه علىٰ تلك فيخطئ، وهو التلفيق الذي حذر منه الراغب وغيره، ولذا كان هذا الباب عسيرا مع أهميته.

فمثلا: فسر الثعلبي قوله تعالىٰ ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ﴾ [الأعراف: ٥٤] بقوله ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: ٢٩]، فأخطأ من حيث إن مخرج الآيتين مختلف، ولا تتم المطابقة بين استوىٰ علىٰ واستوىٰ إلىٰ.

قال الثعلبي: «﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ﴾ [الأعراف: ٥٤] قال الكلبي ومقاتل: يعني استقر، وقال أبو عبيدة: صعد، وقال بعضهم: استولىٰ وغلب، وقيل: ملك، وهذه كلها تأويلات مدخولة لا يخفىٰ بعدها، وأما الصحيح والصواب فهو ما قاله الفراء وجماعة من أهل المعاني: أن معناها أقبل علىٰ خلق العرش وعمد إلىٰ خلقه يدل عليه قوله تعالىٰ ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: ٢٩] أي عمد إلىٰ خلق السماء»[1].

والجهة الثانية التي يدخل منها الخطأ في تفسير القرآن بالقرآن حينما يكون من النوع الثاني – أي من التفسير بالرأي- ثم ينتهك به قانون التفسير بالمأثور، الذي سنذكره في المبحث الآتي.

---

(١) تفسير الثعلبي ١٢/ ٣٦٦.

• القراءات القرآنية والتفسير بالمأثور:

يرد التفسير عن السلف وفق القراءات التي كانوا يقرؤونها، ولذا فإن على طالب التفسير معرفة القراءة التي جاء التفسير بالمأثور عليها، فإنَّ من أسباب اختلاف التفسير اختلاف القراءات في الآية.

فمثلاً:

في قوله تعالى ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: ٩٤]: اختلف المفسرون في تفسير ﴿بَيْنَكُمْ﴾ فعن طائفة من السلف أن البين: الوصل، وقالوا: تقطع بينكم أي التواصل الذي كان في الدنيا. وقالت طائفة منهم: ﴿بَيْنَكُمْ﴾ يعني ما كان بينهم وبين آلهتهم.

والسبب في الاختلاف هو اختلاف القراءات، فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم -في رواية أبي بكر- وابن عامر وحمزة: ﴿بَيْنُكُم﴾ رفعا.

وقرأ نافع والكسائي وعاصم في رواية حفص: ﴿بَيْنَكُمْ﴾ نصبا.

فالقراءة الأولى: يناسبها المعنى الأول، والقراءة الثانية: يناسبها المعنى الثاني، وهو أن تكون ظرفًا[(١)].

وأمثال هذا كثير في القرآن الكريم، ولذا أدخل بعض العلماء القراءات في حد علم التفسير، كأبي حيان في مقدمة تفسيره[(١)]، وقد بينا مذاهبهم في ذلك بالتفصيل في كتابنا الموسوم: «معرفة علوم القراءات».

---

(١) الحجة للقراءات السبع لأبي علي الفارسي ٣/ ٣٥٨.

وفي العلاقة بين القراءات والتفسير بالمأثور لا بد من معرفة أنوع القراءات، وأوجه اختلافها، فبمعرفة ذلك تتضح هذه العلاقة.

أنواع القراءات:

أمَّا أنواع القراءات: فهناك مسلكان في تقسيم القراءات:

الأول: علىٰ الإجمال، والثاني: علىٰ التفصيل.

فعلىٰ المسلك الأول قالوا: تنقسم القراءات إلىٰ متواترة وشاذة.

ثم إنهم في تعريف القراءة المتواترة سلكوا مسلكين كذلك:

١-قالوا: هي ما اجتمع فيها تواتر الإسناد، وموافقة أحد مصاحف عثمان، غير مخالفة للغة العرب، فهذا تعريف بالأركان.

٢-والمسلك الثاني في التعريف قالوا: المتواتر هو القراءات العشر.

ثم يتبين الشاذ بنقيض هذا، فما اختل فيه ركن من الأركان الثلاثة فهو شاذ، أو يقال -علىٰ المسلك الثاني-: الشاذ ما سوىٰ القراءات العشر.

وأما أنواعها علىٰ التفصيل فهو مسلك مكي بن أبي طالب وتبعه عليه ابن الجزري وغيره.

ومن مجموع ما ذكروه فإن القراءات علىٰ أربعة أقسام:

---

(١) البحر المحيط ١/ ٢٦.

١-قسم يقرأ به اليوم، وذلك ما اجتمع فيه ثلاث خلال، وهي التي ذكرناها آنفًا.

٢-والقسم الثاني: ما صح نقله في الآحاد، وصح وجهه في العربية، وخالف لفظه خط المصحف.

قال مكي: «فهذا يقبل، ولا يقرأ به لعلتين: إحداهما: أنه لم يؤخذ بإجماع، إنما أخذ بأخبار الآحاد، ولا يثبت قرآن يقرأ به بخبر الواحد، والعلة الثانية: أنه مخالف لما قد أجمع عليه»[(١)].

٣- والقسم الثالث: هو ما نقله غير ثقة، أو نقله ثقة ولا وجه له في العربية، فهذا لا يقبل وإن وافق خط المصحف[(٢)].

٤- والقسم الرابع: هو المدرج، ويسمىٰ القراءة التفسيرية.

أوجه اختلاف القراءات:

أما أوجه اختلاف القراءات فإنها لا تكاد تخرج عن ثلاثة أوجه:

الأول: اختلاف اللفظ والمعنىٰ واحد: وهو اختلاف التوافق، نحو: السراط بالسين، والصراط بالصاد، والزراط بالزاي.

الثاني: اختلاف اللفظ والمعنىٰ جميعًا مع جواز اجتماع القراءتين في شيء واحد من أجل عدم تضاد اجتماعهما فيه، وهو اختلاف التلازم، نحو قوله

---

(١) الإبانة ٥٩.

(٢) الإبانة ٥٩، النشر ١/ ١٤.

﴿مَلِك﴾ بغير ألف وبألف، لأنَّ المراد بهاتين القراءتين جميعًا هو الله سبحانه وتعالىٰ، وذلك أنه تعالىٰ مالك يوم الدين وملكه، فقد اجتمع له الوصفان جميعا، فأخبر الله تعالىٰ بذلك في القراءتين.

٣-الثالث: اختلاف اللفظ والمعنىٰ جميعا مع امتناع جواز اجتماعهما في شيء واحد لاستحالة اجتماعهما فيه، وهو اختلاف التغاير.

وأشهر أمثلته: الخلاف في قراءة قوله: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسۡتَيۡـَٔسَ ٱلرُّسُلُ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمۡ قَدۡ كُذِبُواْ جَآءَهُمۡ نَصۡرُنَا فَنُجِّيَ مَن نَّشَآءُۖ﴾ [يوسف:١١٠].

قرئ: ﴿كُذِّبُوا﴾ بالتشديد؛ والمعنىٰ: وتيقن الرسل أن قومهم قد كذبوهم، وقرئ ﴿ كُذِبُواْ ﴾ بالتخفيف؛ والمعنىٰ: وتوهم المرسل إليهم أن الرسل قد كذبوهم فيما أخبروهم به من أنهم إن لم يؤمنوا بهم نزل العذاب بهم، فالظن في القراءة الأولىٰ يقين والضمير الأول للرسل، والثاني للمرسل إليهم، والظن في القراءة الثانية شك، والضمير الأول للمرسل إليهم والثاني للرسل، كذا قال الداني وغيره.

وقد قال بعض السلف: إنَّ الضمير في قراءة التخفيف للرسل، وقال: كانوا بشرا، وقد فصل ابن جرير في التفسير، ثم الحافظ ابن حجر في فتح الباري ما في هاتين القراءتين من معاني، وذكرنا ذلك علىٰ الوجه في كتابنا في القراءات.

فهذه أوجه الاختلاف بين القراءات صحيحها وضعيفها[١].

فيجب علىٰ طالب علم التفسير أن يلحظ نوع القراءات ووجه اختلافها.

(١) جمع البيان في القراءات للداني ١/ ١٢٣.

فأما ما كان الاختلاف فيه من النوع الأول فلن تجد في التفسير بالمأثور إشارة إليه، لأنَّ الخلاف غير مؤثر علىٰ المعنىٰ، وأما النوعان الآخران فغالبًا ما يرد التفسير المأثور بها. والله أعلم.



الفصل الخامس: العلاقة بين التفسير بالرأي وقانون التفسير بالمأثور

هذا الفصل لب هذا الكتاب ولبابه، ويحتاج المفسر إلى ضبطه ومعرفته، فإن من أعظم أسباب الخطأ في التفسير هو انتهاك هذا القانون، وإحلال قانون التأويل مكانه، وقد ترتب على انتهاك هذا القانون اختلال في العقائد، وزلل في الأحكام، فضلاً عن الخطأ في بيان مراد الله عز وجل، ويكفي في بيان خطره أن منتهكه أولى بقول الله عز وجل ﴿وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعۡلَمُونَ ﴾ [البقرة: ١٦٩].

والخلاف في هذا القانون بين أهل السنة -أهل الحديث والأثر- وبين المعتزلة وأتباعهم من أهل المدرسة العقلية، ولذا احتجنا إلى التطويل فيه، وعرضه في ثلاثة مباحث.



• المبحث الأول: ضابط العلاقة بين التفسير بالمأثور والتفسير بالرأي

يعتمد التفسير بالرأي على مبدأ الأخذ بقوة اللغة، واستعمال علومها في بيان معنى كلام الله عز وجل، ولا شك أن اللغة هي أصل التفسير كله، سواء كان بالمأثور أو بالرأي، فإنَّ المفسرين من السلف إنما يفسرونه بحسب وضع اللغة وأحوال العرب، فالقرآن أنزل بلسان العرب، والرسول ﷺ ثم أصحابه أعلم الناس بلسانهم، ولذا فلن تجد في صحيح المأثور ما يخالف لسان العرب من كل وجه.

والحديث عن علاقة قانون التفسير بالمأثور بالتفسير بالرأي إنما هو حديث عن العلاقة بينه وبين علوم العربية، والأصل الذي ننطلق منه في تحديد معالم هذه العلاقة هو النظر في أوجه تأويل كلام الله عز وجل في كتابه، وهذه الأوجه أربعة:

الوجه الأول: ما لا سبيل إلى علم تأويله إلا ببيان الرسول ﷺ.

قال ابن جرير: «وذلك تأويل جميع ما فيه، من وجوه أمره: وواجبه، وندبه، وإرشاده وصنوف نهيه، ووظائف حقوقه، وحدوده، ومبالغ فرائضه، ومقادير اللازم بعض خلقه لبعض، وما أشبه ذلك من أحكام آيه، التي لم يدرك علمها إلا ببيان رسول الله ﷺ لأمته.

قال: وهذا وجه لا يجوز لأحد القول فيه، إلا ببيان رسول الله ﷺ، بتأويله، بنص منه عليه، أو بدلالة قد نصبها دالة أمته على تأويله»[1].

---

(١) جامع البيان ١/ ٦٨

وعلى هذا النوع يحمل قوله تعالى ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [النحل: ٤٤]، وقوله: ﴿وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِى ٱخْتَلَفُواْ فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾ [النحل: ٦٤].

قال الفناري ممثلاً لهذا النوع: «فروع الأحكام وتأويل المحتملات»(١).

ومنه: النسخ والتخصيص ونحو ذلك.

وعلى هذا النوع يحمل قول الشافعي رحمه الله: «العلم علمان: علم عامة، لا يسع بالغا غير مغلوب على عقله جهله. قال: ومثل ماذا؟ قلت: مثل الصلوات الخمس، وأن لله على الناس صوم شهر رمضان، وحج البيت إذا استطاعوه، وزكاة في أموالهم، وأنه حرم عليهم الزنا والقتل والسرقة والخمر، وما كان في معنى هذا، مما كلف العباد أن يعقلوه ويعملوه ويعطوه من أنفسهم وأموالهم، وأن يكفوا عنه ما حرم عليهم منه. وهذا الصنف كله من العلم موجود نصا في كتاب الله، وموجودا عاما عند أهل الإسلام، ينقله عوامهم عن من مضى من عوامهم، يحكونه عن رسول الله، ولا يتنازعون في حكايته ولا وجوبه عليهم، وهذا العلم العام الذي لا يمكن فيه الغلط من الخبر، ولا التأويل، ولا يجوز فيه التنازع»(٢).

الوجه الثاني: ما لا يعلم تأويله إلا الله عز وجل، وهو الذي قال فيه سبحانه وتعالى ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا

---

(١) عين الأعيان ص٨.

(٢) الرسالة ٣٥٨.

يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾ [آل عمران: ٧].

قال ابن جرير: «وذلك ما فيه من الخبر عن آجال حادثة، وأوقات آتية، كوقت قيام الساعة، والنفخ في الصور، ونزول عيسى بن مريم، وما أشبه ذلك: فإنَّ تلك أوقات لا يعلم أحد حدودها، ولا يعرف أحد من تأويلها إلا الخبر بأشراطها، لاستئثار الله بعلم ذلك على خلقه، وبذلك أنزل ربنا محكم كتابه فقال: ﴿يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرۡسَىٰهَاۖ قُلۡ إِنَّمَا عِلۡمُهَا عِندَ رَبِّيۖ لَا يُجَلِّيهَا لِوَقۡتِهَآ إِلَّا هُوَۚ ثَقُلَتۡ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ لَا تَأۡتِيكُمۡ إِلَّا بَغۡتَةٗۗ يَسۡـَٔلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنۡهَاۖ قُلۡ إِنَّمَا عِلۡمُهَا عِندَ ٱللَّهِ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعۡلَمُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٧] وكان نبينا محمد ﷺ إذا ذكر شيئًا من ذلك، لم يدل عليه إلاَّ بأشراطه دون تحديده بوقته كالذي روى عنه ﷺ أنه قال لأصحابه، إذ ذكر الدجال: إن يخرج وأنا فيكم، فأنا حجيجه، وإن يخرج بعدي، فالله خليفتي عليكم، وما أشبه ذلك من الأخبار الدالة على أنه ﷺ لم يكن عنده علم أوقات شيء منه بمقادير السنين والأيام، وأنَّ الله جل ثناؤه إنما كان عرفه مجيئه بأشراطه، ووقته بأدلته»[(١)].

وقال الفناري ممثلاً له: «الغيوب كوقت قيام الساعة وظهور أشراطها»[(٢)].

الوجه الثالث: ما يعلم تأويله كل ذي علم باللسان الذي نزل به القرآن.

(١) جامع البيان ١/ ٧٥.
(٢) عين الأعيان ص٨.

قال ابن جرير: «وذلك: إقامة إعرابه، ومعرفة المسميات بأسمائها اللازمة غير المشترك فيها، والموصوفات بصفاتها الخاصة دون ما سواها، فإن ذلك لا يجهله أحد منهم. وذلك كسامع منهم لو سمع تاليا يتلو: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴿١١﴾ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَٰكِن لَّا يَشْعُرُونَ ﴿١٢﴾﴾ [البقرة: ١١ – ١٢]، لم يجهل أن معنى الإفساد هو ما ينبغي تركه مما هو مضرة، وأن الإصلاح هو ما ينبغي فعله مما فعله منفعة، وإن جهل المعاني التي جعلها الله إفسادا، والمعاني التي جعلها الله إصلاحا. فالذي يعلمه ذو اللسان –الذي بلسانه نزل القرآن– من تأويل القرآن، هو ما وصفت: من معرفة عيان المسميات بأسمائها اللازمة غير المشترك فيها، والموصوفات بصفاتها الخاصة، دون الواجب من أحكامها وصفاتها وهيآتها التي خص الله بعلمها نبيه ﷺ، فلا يدرك علمه إلا ببيانه، دون ما استأثر الله بعلمه دون خلقه»(١).

ويجمع هذا الوجه: حقائق اللغة(٢).

وقد أرشد ابن عباس إلى تطلب هذا النوع من لسان العرب وأشعارها، وجاء عنه أنه قال: «الشعر ديوان العرب فإذا خفي علينا الحرف من القرآن الذي أنزله الله بلغة العرب رجعنا إلى ديوانها فالتمسنا معرفة ذلك منه». وقال: «إذا سألتموني عن غريب القرآن فالتمسوه في الشعر فإن الشعر ديوان العرب»(٣).

---

(١) جامع البيان ١/ ٧٥.

(٢) عين الأعيان ص٨.

(٣) الخبران رواهما ابن الأنباري، انظر: البرهان في علوم القرآن، الإتقان في علوم القرآن ٢/ ٦٧.

قال ابن الأنباري: «قد جاء عن الصحابة والتابعين كثيرا الاحتجاج على غريب القرآن ومشكله بالشعر، وأنكر جماعة لا علم لهم على النحويين ذلك، وقالوا: إذا فعلتم ذلك جعلتم الشعر أصلاً للقرآن، وقالوا: وكيف يجوز أن يحتج بالشعر على القرآن وهو مذموم في القرآن والحديث، وليس الأمر كما زعموه من أنا جعلنا الشعر أصلا للقرآن، بل أردنا تبيين الحرف الغريب من القرآن بالشعر لأن الله تعالى قال: ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ [الزخرف: ٣]، وقال: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ١٩٥﴾ [الشعراء: ١٩٥]»[١].

الوجه الرابع: ما لا يُعذر أحد بجهله.

لكنه لا يدخل في أوجه التأويل عند بعض العلماء لأنَّ التأويل إنما يكون لما يُتطلب معناه، ومآخذ التفسير تعالجه، فأما ما يَعلم معناه كل أحد لشدة وضوحه فلا يدخل في أوجه التأويل، كقوله تعالى ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢]، وهو يختلف بحسب الطبقات، والأزمان والفئات، فلئن كان المتقدمون لا يعدونه من أوجه التفسير -لشدة وضوحه، ولسلامة ألسنتهم من العجمة- فأهل زماننا يحتاجون إلى بيانه، وإلى الكشف عن معناه، ولذا لا نجد بُدا من إلحاقه بسابقه.

قال الفناري ممثلاً لهذا النوع: «أصول التوحيد وأصول الشرائع»[٢].

(١) الإتقان ٢/ ٦٧.

(٢) عين الأعيان ص٨.

قال ابن جرير: «الوجه الرابع الذي ذكره ابن عباس: من أنَّ أحدًا لا يعذر بجهالته، معنى غير الإبانة عن وجوه مطالب تأويله، وإنما هو خبر عن أن من تأويله ما لا يجوز لأحد الجهل به»(١).

قال الزركشي مبينًا هذا الوجه: «ما لا يعذر أحد بجهله هو: ما تتبادر الأفهام إلى معرفة معناه من النصوص المتضمنة شرائع الأحكام ودلائل التوحيد، وكل لفظ أفاد معنى واحدًا جليًّا لا سواه يعلم أنه مراد الله تعالى، فهذا القسم لا يختلف حكمه ولا يلتبس تأويله، إذ كل أحد يدرك معنى التوحيد من قوله تعالى: ﴿فَٱعۡلَمۡ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [محمد: ١٩] وأنه لا شريك له في إلهيته، وإن لم يعلم أنَّ «لا» موضوعة في اللغة للنفي وإلا للإثبات وأن مقتضى هذه الكلمة الحصر.

ويعلم كل أحد بالضرورة أن مقتضى قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [البقرة: ٤٣] ونحوها من الأوامر طلب إدخال ماهية المأمور به في الوجود، وإن لم يعلم أن صيغة أفعل مقتضاها الترجيح وجوبًا أو ندبًا، فما كان من هذا القسم لا يقدر أحد يدعي الجهل بمعاني ألفاظه لأنها معلومة لكل أحد بالضرورة»(٢).

وهذه الواضحات يعبر عنها الشافعي بقوله: «مستغنى فيه بالتنزيل عن التفسير، أي لشدة وضوحه».

---

(١) جامع البيان ١/ ٧٦.

(٢) البرهان في علوم القرآن ٢/ ١٦٦.

قال الشافعي: «أخبرنا ابن عيينة عن ابن أبي نَجِيح عن مجاهد في قوله: ﴿وَإِنَّهُۥ لَذِكۡرٞ لَّكَ وَلِقَوۡمِكَۖ﴾ [الزخرف:٤٤] قال: يقال: ممن الرجل؟ فيقال: من العرب. فيقال: من أي العرب؟ فيقال: من قريش، قال الشافعي: وما قال مجاهدٌ من هذا بيّنٌ في الآية مستغنى فيه بالتنزيل عن التفسير»[1].

ولا يخفى من الأمثلة التي ذكروها أن هذا القسم أصبح جُلُّه مما يُحتاج إلى تأويله، ولو تأملت في المثال الأول الذي ذكره الزركشي –وهو معرفة حقيقة التوحيد من قوله تعالى ﴿فَٱعۡلَمۡ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ – لظهر ذلك.

فإنَّ كثيرًا من الناس جهلوا مدلول كلمة التوحيد، وما تقتضيه من إفراد الله سبحانه بالإلوهية، فترى كثيرا ممن وقع في الشركيات يكررون لا إله إلا الله وهم متلبسون بقوادحها، فصار الاحتياج إلى بيان هذا النوع –بالنسبة للعامة – مُلحًّا، بل حتى بعض من ينتسب إلى نوعٍ من طلب العلم صار يحتج بعدم ورود المأثور عن السلف في بيان مثل هذه الواضحات على صحة ما ابتدع من ضلالات، ولذا نقول: إن هذا الوجه منه ما يلتحق بالنوع الذي تعرفه العرب بلغتها، ومنه ما يلتحق بالنوع الذي تعلمه العلماء.

فآلت الأقسام إذن إلى ثلاثة.

(١) الرسالة ١٣-١٤.

وأصل هذه القسمة الرباعية منقول عن ترجمان القرآن ابن عباس رضي الله عنهما، فقد جاء عنه أنه قال: «التفسير على أربعة أوجه: وجه تعرفه العرب من كلامها، وتفسير لا يعذر أحد بجهالته، وتفسير يعلمه العلماء، وتفسير لا يعلمه إلا الله تعالى ذكره»[(١)].

وقد اعتبر المفسرون هذه القسمة فوجدوها صحيحة، وكيف لا تكون كذلك ومصدرها ابن عباس ترجمان القرآن![(٢)].

قال الماوردي: «وهذا التقسيم الذي ذكره ابن عباس صحيح، غير أن ما لا يعذر أحد بجهالته داخل في جملة ما يعلمه العلماء من الرجوع إليهم في تأويله، وإنما يختلف القسمان في فرض العلم به، فما لا يعذر أحد بجهله يكون فرض العلم به على الأعيان، وما يختص بالعلماء يكون فرض العلم به على الكفاية، فصار التفسير منقسما على ثلاثة أقسام:

أحدهما: ما اختص الله تعالى بعلمه.

كالغيوب فلا مساغ للإجتهاد في تفسيره ولا يجوز أن يؤخذ إلا عن توقيف من أحد ثلاثة أوجه:

---

(١) رواه ابن جرير (١/ ٧٥) من طريق الثوري عن أبي الزناد عن ابن عباس. وهذا إسناد فيه نظر من جهة أن أبا الزناد عبد الله بن ذكوان لم يسمع من ابن عباس، مع أن عبد الرزاق رواه في تفسيره عن الثوري قال: قال ابن عباس (تفسير عبدالرزاق ١/ ٢٥٣).
وله إسناد آخر لا يفرح به، وهو من رواية الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس، رواه ابن المنذر (تفسير ابن المنذر:٢٥٥، وذكره في الدر المنثور ٢/ ١٥١)، ورواه الطبري لكن جعله مرفوعا (١/ ٧٦).

(٢) انظر مثلا: الإكسير في علم التفسير للطوفي ص٣٣.

١-إما من نص في سياق التنزيل.

٢-وإما عن بيان من جهة الرسول.

٣-وإما عن إجماع الأمة على ما اتفقوا عليه من تأويل..

والقسم الثاني: ما يرجع فيه إلى لسان العرب.

وذلك شيئان، اللغة والإعراب:

١-فأما اللغة، فيكون العلم بها في حق المفسر دون القارئ، فإن كان مما يوجب العمل، جاز أن يعمل فيه على خبر الواحد والإثنين، وأن يستشهد فيه من الشعر بالبيت والبيتين، وإن كان مما يوجب العلم، لم يعمل فيه على خبر الواحد والإثنين، ولا يستشهد فيه بالبيت والبيتين، حتى يكون نقله مستفيضا، وشواهد الشعر فيه متناصرة..

٢-وأما الإعراب، فإن كان اختلافه موجبا لاختلاف حكمه وتغيير تأويله، لزم العلم به في حق المفسر وحق القارئ، ليتوصل المفسر إلى معرفة حكمه، ويسلم القارئ من لحنه..

وإن كان اختلاف إعرابه لا يوجب اختلاف حكمه، ولا يقتضي تغيير تأويله، كان العلم بإعرابه لازمًا في حق القارئ ليسلم من اللحن في تأويلاته، ولم يلزم في حق المفسر لوصوله مع الجهل بإعرابه إلى معرفة حكمه، وإن كان الجهل بإعراب القرآن نقصًا عامًا.

قال الزركشي متمما: «إذا تقرر ذلك فما كان من التفسير راجعًا إلى هذا القسم فسبيل المفسر التوقف فيه على ما ورد في لسان العرب، وليس لغير العالم بحقائق

اللغة ومفهوماتها تفسير شيء من الكتاب العزيز ولا يكفي في حقه تعلم اليسير منها فقد يكون اللفظ مشتركا وهو يعلم أحد المعنيين»[١].

والقسم الثالث: ما يرجع فيه إلى اجتهاد العلماء.

قال الزركشي: «وهو الذي يغلب عليه إطلاق التأويل، وهو صرف اللفظ إلى ما يؤول إليه فالمفسر ناقل والمؤول مستنبط»[٢].

قال الماوردي: «وهو تأويل المتشابه، واستنباط الأحكام، وبيان المجمل، وتخصيص العموم، والمجتهدون من علماء الشرع أخص بتفسيره من غيرهم حملاً لمعاني الألفاظ على الأصول الشرعية، حتى لا يتنافى الجمع بين معانيها وأصول الشرع» [٣].

ومن جهة أخرى قال الفقهاء: الأسماء ثلاثة أنواع:

نوع يعرف حده بالشرع كالصلاة والزكاة.

ونوع يعرف حده باللغة كالشمس والقمر.

ونوع يعرف حده بالعرف كلفظ القبض ولفظ المعروف في قوله تعالى

---

(١) البرهان في علوم القرآن ٢/ ١٦٥.

(٢) البرهان في علوم القرآن ٢/ ١٦٦. لكن هذا التأويل إذا لم يستند إلىٰ دليل صحيح كان من العبث بكتاب الله، ومن أصناف انتهاك قانون التفسير بالمأثور.

(٣) ثم ذكر مباحث تتعلق باختلاف الحقائق، ذلك لأن الحقائق ثلاث: لغوية وشرعية وعرفية، وتفصيل ذلك في كتب الأصول وعلوم القرآن، وانظر البرهان ٢/ ١٦٧.

﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ [النساء: ١٩]»[١].

والمتأخرون جعلوا ذلك كله في قسمين: جلي وخفي[٢].

قال الطوفي -في بيان احتياج بعض القراء إلى التفسير والتأويل-: «الكلام إما أن يكون متضح اللفظ والمعنى أو لا.

فالأول: لا حاجة إلى تفسيره بل هو بين بنفسه لاتضاح لفظه، واشتهاره وضعا وعرفا ونصوصيته في معناه، مثل: ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً طَهُورًا ﴿٤٨﴾﴾ [الفرقان: ٤٨] فإنَّ لفظ الإنزال والسماء والماء والإسقاء معروفة مشهورة، ونصوصيتها في مدلولاتها غير منكورة.

أما الثاني: وهو عدم الإيضاح في لفظه ومعناه جميعا ثم طفق سردا لأسباب الخفاء، كالمشترك والغريب»[٣].

ولكننا ماضون على تقسيم ابن عباس -لما فيه من زيادة بسط- في بيان القانون المتبع في كل وجه من هذه الأوجه.

---

(١) مجموع الفتاوىٰ ١٣/ ٢٨.

(٢) انظر: مقدمة تفسير الراغب الأصفهاني.

(٣) الإكسير في علم التفسير ٣٣. وقد بنىٰ كتابه هذا علىٰ وضع قانون لتفسير القرآن الكريم، وفيه بعض التشابه مع مقدمة الراغب الأصفهاني لتفسيره، بل يكاد يكون قانونهما واحدا، وفي قانون الطوفي بحث منشور في موقع الألوكة، بعنوان: قانون تفسير القرآن للنجم الطوفي وصفا وتطبيقا، للدكتور: محمد علي عطا، ولم أقف علىٰ من استخرج قانون الراغب علىٰ نحو هذا البحث، ويعتمد قانون الطوفي -في جملته- علىٰ قانون التأويل العقلي.

• علاقة قانون التفسير بالمأثور بهذه الأوجه:

١-أما الوجه الذي لا يعلم تأويله إلا الله فجليٌّ أنَّ التفسير المأثور قاض عليه، وليس للمفسر أن يتجاوزه، بل ينتهي فيه إلى ما انتهى إليه الأثر، فمن تعدى فقد ظلم، وأخذ نصيبه من قوله تعالى ﴿وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعۡلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٦٩].

وقد عابوا على ابن بَرجان المفسر أنه تجاوز ذلك، فخاض في المغيبات، وأمعن في علم الحرف حتى استعمله في تفسير القرآن[١]، فانتهك قانون التفسير بالمأثور فيما يخص الوجه الذي لا يعلم تأويله إلا الله.

وهذا النوع قليل في القرآن الكريم.

٢-وأما القسم الذي لا يمكن معرفته إلاَّ بالرواية عن النبي ﷺ ثم عن نَقَلة العلوم: الصحابة والتابعين، كالناسخ والمنسوخ، والمحكم والمتشابه، والمكي والمدني، وأسباب نزوله، وعدد آيه، ونحوها فلا سبيل إلى معرفته إلا بالمأثور، والقول فيه بلا رواية تحكم بلا برهان.

وهذا النوع لا يُختلف فيه، يستوي فيه الزمخشري وابن جرير وأبو حيان وابن كثير. ذلك لأن أحدا لو قال إن هذه الآية منسوخة -مثلا- لم يقبل منه إلا بدليل منقول عن أئمة التأويل، فإن خلا عن ذلك لم يلتفت إلى قوله كائنا من كان.

---

(١) انظر ترجمته في لسان الميزان ٤/ ١٤.

٣-بقي الوجه الثالث وهو الذي يحتاج إلى تفصيل، أعني ما وصف بأن العرب تعرفه بلسانها، فإنه على نوعين:

النوع الأول: أن يكون المعنى اللغوي قد جاء التفسير المأثور ببيانه.

وهذا على ضربين:

١-الأول: أن يتفق السلف على المراد.

٢-والثاني: أن يختلفوا.

أما الأول: فإنهم إذا اتفقوا على تحديد المعنى لم يجز للمفسر مخالفتهم وإن احتمل اللفظ غير ما قالوه من لسان العرب، ويكون حكمه كما لو أجمعوا على مسألة فقهية.

وأما الثاني: فإنهم إذا اختلفوا على قولين اجتهد في الترجيح بينهما، بالدلائل والبينات، واستُعملت فيه المرجحات، لكن لم يجز للمفسر إحداث قول ثالث، وإن احتمله لسان العرب، وهكذا في كل خلاف مهما بلغ.

فهذا هو قانون التفسير بالمأثور في هذا الوجه.

وأنا أحمل عليه ما ورد عن أبي الدرداء ﷺ أنه قال: «إنك لن تفقه كل الفقه حتى ترى للقرآن وجوهًا كثيرة، وحتى تمقت الناس في حب الله، ثم تكون إلى نفسك فتكون لها أشد مقتا منك للناس».

قال حماد: فقلت لأيوب السختياني: «أرأيت قوله: حتى ترى للقرآن وجوها؟ فأسكت يتفكر، قلت: هو أن يرى له وجوها فيهاب الإقدام عليه؟ قال: هو هذا، هو

هذا»[(١)].

أي: أنك ترى أن اللفظة تحتمل معنى آخر غير ما روي فتهاب الإقدام عليه، والله أعلم.

أول من انتهك قانون التفسير بالمأثور:

كلُّ من انتهك قانون التفسير بالمأثور فإنه استبدله بقانون التأويل العقلي، والمعتزلة هم أول من فعل ذلك، فإنهم جوزوا لأنفسهم مخالفة المأثور، لأنهم لو اتبعوه لما وجدوا لبدعتهم في العقيدة مستندًا ولا دليلاً، فإنَّ فهم السلف وتفسيرهم جاء على خلاف بدعتهم.

---

(١) رواه أبو داود في كتاب الزهد ص٢١٣، وذكره البغوي في تفسيره ١/ ٦٧، وشرح السنة ١/ ٢٥٩، في التحذير من الرأي، وقد حمله مقاتل بن سليمان في أول تفسيره علىٰ الوجوه والنظائر وهو محتمل كذلك. وفسره بعضهم بأن المراد أن يرىٰ اللفظ الواحد يحتمل معاني متعددة فيحمله عليها، إذا كانت غير متضادة، ولا يقتصر به علىٰ معنىٰ واحد، وهو محتمل كذلك، ويحتمل ما ذكرته من شأنه والله أعلم (البرهان في علوم القرآن١/ ١٠٣، ٢/ ٢٠٨، الإتقان في علوم القرآن ٢/ ١٤٤).

وقال ابن رجب: «يحتمل أنه أراد به أنه لا يكمل علم العالم حتىٰ يستنبط من الكلمة الواحدة من القرآن وجوها كثيرة، وأحكاما متعددة، وهذا حق، ويحتمل أن أراد حتىٰ يعرف وجوه القرآن وهي: ألفاظه المتحدة المتعددة المعاني، وهي التي صنف فيها المصنفون كتب الوجوه والنظائر، قال: والأول أظهر والله أعلم».

وقد فسر الإمام أحمد -في رواية بكر بن محمد- هذه الوجوه: بالأحرف السبعة التي نزل عليها القرآن.. (هداية الإنسان ٢٨٢).

مع أنَّ المتقدمين من المعتزلة كانوا يُجلون التفاسير المأثورة[١]، بل إن أبا إسحاق النظام (ت:٢٣٢) -وهو أحد رؤوسهم- كان ينهى عن اتباع كل مفسر ليس له رواية، وقال: «لا تسترسلوا إلى كثير من المفسِّرين، وإن نصبوا أنفسهم للعامَّة، وأجابوا في كلّ مسألة؛ فإن كثيرًا منهم يقول بغير رواية على غير أساس، وكلّما كان المفسِّر أغرب عندهم كان أحبَّ إليهم»[٢].

ولكن لما استقر القانون العقلي عندهم قدموه وجعلوه أساسًا، من ذلك أنَّ القاضي عبد الجبار (ت:٤١٥) ترجم في كتابه المغني: «فصل في أن مراد الله تعالى بالقرآن لا يختص بمعرفة[٣] الرسول والسلف».

وقرر في هذا الفصل أن الطريق التي عرف منها الرسول والسلف معاني القرآن هي اللغة، فكل من عرف معاني القرآن بهذه الشرائط يمكنه أن يستدل بها على مراد الله[٤]. وقال: «إنما يتقدم البعض على البعض من حيث من يتقدم في معرفة اللغة ويبرز فيها فيكون بهذه الطريقة أعرف، وهذا إنما يتفاوت حال العلماء فيه إذا كان الكلام في المتشابه وما يلتبس»[٥].

لكنه في حالٍ جوَّز أن يرجع إليهم في التفسير، وهذه الحال هي إذا اجتمعوا في تأويله على ما لا يدل الظاهر عليه، وقال: «أما إذا كان الظاهر يدل عليه فحال الجميع

(١) انظر مثلاً كلام الجاحظ حول تفسير عكرمة (الحيوان: ١/ ١١٨).
(٢) الحيوان ١/ ٢٢٨.
(٣) كذا في المصدر، ولعل الصواب: بمعرفته.
(٤) المغني ١٦/ ٣٦١.
(٥) المغني ١٦/ ٣٦١.

فيه تتفق ولا تختلف»[(١)].

إلا أن أشهر من قرر ذلك من المعتزلة هو أبو الحسين محمد بن علي بن الطيب البصري (ت: ٤٣٦) فجوَّز إحداث قول ثالث في اختلافهم، واشتهرت المسألة عنه، فإنه ذكرها في أبواب الإجماع، في باب: «فيما أخرج من الإجماع وهو منه» فذكر مسألة إحداث قول ثالث في الخلاف الفقهي، وكان من جملة ما قال: «إعلم أن أهل العصر إذا اختلفوا في المسألة على قولين متنافيين فإنه يتضمن اتفاقهم على تخطئة ما سواهما، فلا يجوز لمن بعدهم إحداث قول آخر، وحُكي عن بعض أهل الظاهر: أنه لم يجعل ذلك اتفاقًا على تخطئة ما سواهما، فأجاز لمن بعدهم إحداث قول آخر ثالث.

والقول في ذلك فرعٌ على إمكان إحداث قول ثالث فيجب بيانه أولاً.

فنقول: إنَّ القولين المتنافيين في المسألة لا يمكن أن يكون بينهما قول ثالث، إلا أن يكون فيه بعض الموافقة لكل واحد من القولين، أو لأحدهما، مثاله: أن يقول بعض الأمة النية واجبة في الطهارات كلها، ويقول الباقون: ليست بواجبة في شيء من الطهارات، فيمكن أن يقول قائل: هي واجبة في بعض الطهارات دون بعض.

ومثاله أيضًا: أن يقول بعض الأمة: النية واجبة في كل طهارة، ويقول بعضهم هي واجبة في بعض الطهارات دون بعض، فيمكن أن يقول قائل: ليست بواجبة في شيء من الطهارات... قال: واحتج من أجاز إحداث قول ثالث بأن الممنوع منه هو مخالفة الإجماع، وليس مع هذا الإختلاف إجماع»[(٢)].

---

(١) المغني ١٦/ ٣٦٢.

(٢) المعتمد ٢/ ٤٤.

ثم قال -حاكيًا بعض أدلة من منع من إحداث قول ثالث-: «واحتجوا أيضًا بأنَّ الأمة إذا اختلفت على قولين فقد أجمعتْ في المعنى على المنع من إحداث قول ثالث، لأنَّ كل طائفة تحرم الأخذ إلاَّ بما قالته أو قاله مخالفها فقط، فجواز إحداث قول ثالث يقتضي جواز الأخذ به وقد منعوا منه.

ولقائل أن يقول: إنما حظروا الأخذ إلا بما قالوه بشرط أنْ لا يؤدي اجتهاد غيرهم إلى إحداث قول ثالث، كما يقولون إنهم سوغوا الأخذ بكل واحد من القولين بشرط أن لا يقع الإتفاق على أحدهما، فخرج المسألة من مسائل الاجتهاد فينبغي أن يقال: إن كان اختلافهم على قولين هو في مسألتين فالقول في ذلك يأتي، نحو أن يقول بعضهم: كل طهارة تحتاج إلى نية، ويقول الباقون: ليس شيء من الطهارات يحتاج إلى نية، فيقول قائل آخر: بعضها تحتاج إلى النية دون بعض، وإن كان اختلافهم في مسألة واحدة، نحو مسألة الجد مع الأخ لم يجز إحداث قول ثالث، لأنه مخالف لصريح إجماعهم»[(١)].

ثم أردف بذكر هذه المسألة في التفسير فقال: «وأما إذا تأولت الأمة الآية بتأويل فإنهم: إنْ نصُّوا على فساد ما عداه لم يجز إحداث تأويل سواه، وإن لم ينصوا على ذلك فمن الناس من مَنع مِن تأويل زائدٍ، وأجراه مجرى المذهب الزائد، ومنهم من أجازه وهو الصحيح.

١-لأنَّ التابعين ومن بعدهم قد أحدثوا تأويلات لم يكن ذكرها السلف، ولم يُنكر عليهم.

---

(١) المعتمد ٢/ ٤٦.

٢-ولأنَّه ليس في إحداث تأويل آخر مخالفة لإجماعهم لأنهم لم ينصوا على إبطاله، وليس في إجماعهم على التأويل الأول إبطال الثاني، لأنه لا يمتنع أن يكون الله تعالى قد أراد كلا التأويلين، وأراد أن يفهم بالخطاب شيئًا مَا؛ إمَّا هذا، وإما هذا، وإما كلاهما، وكل ذلك مخير فيه، فإذا فهمت الأمة أحدهما فقد خرجت عما كلفته لأنهم كلفوا فهم كلا التأويلين بشرط أن يطلبوه»[(١)].

فملخص مذهبه: أن الخلاف في التفسير في العصر الأول على نوعين:

الأول: أن ينصوا على فساد ما عدا القولين الواردين. فهذا الذي لا يجوز إحداث قول ثالث فيه.

الثاني: أن لا ينصوا على ذلك، فيجوز إحداث قول ثالث.

والمتأمل في حال المأثور يعلم أن النص عنهم على فساد ما سوى القولين الواردين نادر، بل متعذر المثال. إذ أنه لم يكن ذلك من منهجهم، وحتى لو عددنا حالات إنكار بعضهم على بعض -مثل إنكار عليٍّ على ابن عباس رضي الله عنهم تفسير العاديات بالخيل- فإن ذلك ليس من هذا القبيل، لأن ورود الخلاف عنهم أصلاً داخل في حد المأثور، ولو كان على الجهة التي أنكرها بعضهم على بعض، وسبيل ذلك سبيل إنكار بعضهم على بعض في الحروف الثابتة.

ونلحظ كذلك أنَّ حدَّ السلف – الذين ينسب إليهم المأثور- غير محرر عند أبي الحسين، فهو يعد أقوال التابعين من قبيل: إحداث قول ثالث في التفسير، بينما هم من السلف أصالة، وأقوالهم لا تكاد تخرج عن أقوال أستاذيهم من الصحابة، نعم قد يرد

---

(١) المعتمد ٢/ ٥٤.

عنهم ما لا يرد عن الصحابة كثرةً، فلا يكون حينئذ هذا من قبيل المخالفة، فإن عدم الورود عن الصحابة لا يعني أن التابعين خالفوا.

وأمَّا مَا علَّل به من جواز إرادة التأويلين -التأويل الأول الوارد عن السلف والتأويل الثاني المُحدث- من الله عز وجل، أي: أنَّ السلف عَرفوا معنىً وجهلوا آخر، فهذا يلزم منه أنَّ السلف كانوا يجهلون بعض مراد الله عز وجل، فإذا كانت القرون الأولى -التي هي أعلم وأتقى وأخشى- تجهل مراد الله فما بعدها أولى بالجهل، مع ما في هذا من تناقض مع إكمال الدين، وإتمام النعمة، فإن نعمة القرآن لا تتم إلا بمعرفة المراد منه.

فهذا تحرير مذهب أبي الحسين البصري.

وقد تلقَّفَ ذلك عنه من المنتسبين للسنة جماعة، أشهرهم الفخر الرازي، صاحب التفسير الكبير فإنه نسج على منواله، وقد كان الرازي معجبًا بكتاب البصري: «المعتمد في أصول الفقه»، وكان يغترف منه في مؤلفاته، بل ذُكر أنه كان يحفظه[1]، فمنه أخذ هذه المسألة.

وقد ذكر الرازي هذه المسألة في موضعها من كتاب «المحصول في الأصول» وكررها في التفسير.

وحاصل ما ذكره في المحصول: أنه إذا استدل أهل العصر بدليل أو ذكروا تأويلاً ثم استدل أهل العصر الثاني بدليل آخر أو ذكروا تأويلاً آخر فقد اتفقوا على أنه لا

(١) سير أعلام النبلاء ١٧/ ٥٨٧.

يجوز إبطال التأويل القديم، لأنه لو كان ذلك باطلاً وكانوا ذاهلين عن التأويل الجديد الذي هو الحق لكانوا مطبقين على الخطأ وهو غير جائز.

قال: «وأما التأويل الجديد فإن لزم من ثبوته القدح في التأويل القديم لم يصح، كما إذا اتفقوا على تفسير اللفظ المشترك بأحد معنييه؛ ثم جاء من بعدهم وفسره بمعناه الثاني لم يجز ذلك، لأنَّا قد دللنا على أنَّ اللفظ الواحد لا يجوز استعماله لإفادة معنييه جميعًا، فصحة هذا التأويل الجديد تقتضي فساد القديم، وإنه غير جائز، أو يقال: إنه تعالى تكلم بتلك اللفظه مرتين وهو باطل، لانعقاد الإجماع على ضده، وأمَّا إذا لم يلزم من صحة التأويل الجديد فساد التأويل القديم جاز ذلك، والدليل عليه: أنَّ الناس يستخرجون في كل عصر أدلة وتأويلات جديدة ولم ينكر عليهم أحد، فكان ذلك إجماعًا»[1].

وقد زاد على ما ذكره البصري ادعاء الإجماع على صحة ذلك، وهي دعوى أطلقها بلا زمام ولا خطام، استنتجها استنتاجًا ولم ينقلها عن أحد.

وأما في كتاب التفسير فقد كرر ذلك في عدة مواضع، وفي تطبيق ذلك أطلق لنفسه العنان بالمخالفة والتجهيل.

من ذلك أنه قال -في سياق الرد على أبي بكر الرازي الجصاص إنكاره على الشافعي تفسير «تعولوا»: أي لا تكثر عيالكم، حيث زعم الجصاص أنه لا خلاف بين السلف وكل من روى تفسير هذه الآية أن معناه: أن لا تميلوا ولا تجوروا-: «هو في غاية الركاكة وذلك أنه لم ينقل عن الشافعي رحمة الله عليه أنه طعن في قول

(١) المحصول ٤/ ١٦٠.

المفسرين أن معنى الآية: أن لا تجوروا ولا تميلوا، ولكنه ذكر فيه وجها آخر، وقد ثبت في أصول الفقه أن المتقدمين إذا ذكروا وجهًا في تفسير الآية فذلك لا يمنع المتأخرين من استخراج وجه آخر في تفسيرها، ولولا جواز ذلك وإلا لصارت الدقائق التي استنبطها المتأخرون في تفسير كلام الله مردودة باطلة، ومعلوم أن ذلك لا يقوله إلا مقلد خَلْف»[(١)].

وقال في موضع آخر -منتصرًا لقول أبي مسلم الأصفهاني المعتزلي-: «في المراد بقوله: ﴿وَٱلَّٰتِي يَأۡتِينَ ٱلۡفَٰحِشَةَ مِن نِّسَآئِكُمۡ﴾ [النساء:١٥] قولان: الأول: المراد منه الزنا،...، وهو قول الجمهور، والقول الثاني: وهو اختيار أبي مسلم الأصفهاني: أن المراد بقوله: واللاتي يأتين الفاحشة السحاقات وحدهن الحبس إلى الموت وبقوله: والذان يأتيانها منكم أهل اللواط، وحدهما الأذى بالقول والفعل..

ثم قال: واحتجوا على إبطال كلام أبي مسلم بوجوه: الأول: أن هذا قول لم يقله أحد من المفسرين المتقدمين فكان باطلاً..، والجواب: أن هذا إجماع ممنوع فلقد قال بهذا القول مجاهد، وهو من أكابر المفسرين، ولأنا بينا في أصول الفقه أن استنباط تأويل جديد في الآية لم يذكره المتقدمون جائز»[(٢)].

وعلى منهج الرازي جرى كثير من المتأخرين ممن ألف في التفسير، فنراهم لا يحافظون على قانون التفسير بالمأثور، ولا سيما أصحاب المدرسة العقلية، الذين غرتهم قاعدة: تقديم العقل على النقل، فالرازي بنى على ما سماه «القانون الكلي في

(١) مفاتيح الغيب ٩/ ٤٩٠. ولك أن تضبط خَلْف بفتح فسكون، أو خُلف بضم.

(٢) مفاتيح الغيب ٩/ ٥٢٩. والوارد عن مجاهد في اللواط لا في السحاق (تفسير ابن كثير٢/ ٢٣٥).

تأويل المتشابهات» وهو «قانون التأويل العقلي» لا يعطي للمنقولات والأثريات قيمة، بل يجعلها تبعًا للعقليات[(١)].

وقد مرَّ ذكر تشنيع بعض المفسرين المتأخرين على المعتنين بالمأثور، وأنهم عدوا ذلك فتنة وحجابًا حائلاً دون فهم النصوص، وليس بغريب على من اقتفى منهجهم من أهل هذا العصر أن يدعوا إلى التجديد في فهم النص وقراءته، بانتهاك قانون التفسير بالمأثور، بل صار بعضهم إلى أبعد من ذلك، فكم أوردوا في كتبهم من أقوال تعود على أقوال السلف بالإبطال، الأمر الذي نهى عنه الرازي وغيره!.

ومن طالع كتاب «شوائب التفسير في القرن الرابع عشر الهجري» رأى ما يغيظ المؤمن من تحريف كلام الله تعالى عند هؤلاء، وعلم أن السبب الرئيس في ذلك هو انتهاك قانون التفسير بالمأثور، والبناء على قانون التأويل العقلي الذي يحرر المفسر – المزعوم– من ضوابط هذا العلم، ويخلصه من تكاليف الشريعة، ويرخي له العنان للقول كيفما يشاء، باسم عجائب القرآن اللامتناهية، ومعانيه المتجددة.

حتى إنك لتتعجب مما احتوته تلك الكتب، وتتهم نفسك فيما تقرأ، فعهدُنا والذي نعلمه من حال كتب التفسير أنها تنقل عن أعلام المفسرين وأئمة الدين، من الصحابة والتابعين، والأئمة المشهورين المتبوعين، وتستدل بالكتاب والسنة، إلا أنك تجد في كتب هؤلاء ذِكرًا آخر من الأعلام، ونمطًا مختلفا من الأدلة، فيستدلون بمقالات الغربيين، ونظريات الملحدين، ومباحث الفلاسفة، وبدلا من أن تشحذ

(١) انظر: أساس التقديس٢٢٠، حيث ترجم: البراهين العقلية إذا صارت معارضة بالظواهر النقلية فكيف يكون الحال، وسماه: القانون الكلي المرجوع إليه في جميع المتشابهات.وتتمة قانونه في الفصل الثالث حيث ترجم: الطريق الذي يعرف به كون الآية محكمة أو متشابهة

إيمانك بهدايات القرآن ترجع عنهم بظلمة في القلب، وفساد في الطبع، من كثرة تطلبهم الحيل في استباحة ما حرم الله كالربا، أو إبطال ما حدَّ الله كالقطع والجلد، هذا فضلا عن امتداح مزمار الشيطان، وآلات الطرب والموسيقى، فأي سواد في الصحف -أبغض من ذلك وأبعد- بأن تسود كتب التفسير بها هنالك وتُرقم، والله المستعان.

والفخر الرازي لما استبدل قانون التفسير بالمأثور بقانون التأويل العقلي حمله الغلو في قانونه على الوقوع في الطامات، حتى إنه ادعى تجويز أن يكون المقصود برب النبي ﷺ في بعض الآيات مَلكًا من الملائكة، والعياذ بالله.

فقال في بعض أوجه تأويل قوله تعالى ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ٢٢ ﴾ [الفجر: ٢٢]: «الثاني: أن الرب هو المربي، فلعل ملكًا عظيمًا هو أعظم الملائكة كان مربيا للنبي ﷺ وكان هو المراد من قوله ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾»[1].

وكل من انتهك قانون التفسير بالمأثور وازدراه أتى بمثل هذه المصائب، كما أتى الرازي بهذه الطامة فرارا من إثبات المجيء لله على نحو يليق بجلاله.

❁ ❁ ❁

---

(١) أساس التقديس ١٤٣.

وهؤلاء الذين أجازوا انتهاك قانون التفسير بالمأثور استدلوا بأمور.

هي في مجموعها خمسة:

الأول: أنَّ الله عز وجل قد أمر بتدبر كتابه وتعقله وفهمه، في آيات كثيرة، وهذا الأمر لكل من يصلح له، ولذا قال علي رضي الله عنه -لما قال له أبو جحيفة: هل عندكم كتاب؟-: «لا، إلا كتاب الله، أو فهم أعطيه رجل مسلم، أو ما في هذه الصحيفة. قال: قلت: فما في هذه الصحيفة؟ قال: العقل، وفكاك الأسير، ولا يقتل مسلم بكافر»[1]. وفي لفظ: قال: «قلت لعلي رضي الله عنه: هل عندكم شيء من الوحي إلا ما في كتاب الله؟ قال: «لا والذي فلق الحبة، وبرأ النسمة، ما أعلمه إلا فهما يعطيه الله رجلا في القرآن»[2].

وفي لفظ: سألت عليًّا رضي الله عنه، هل عندكم شيء مما ليس في القرآن؟ وقال مرة: ما ليس عند الناس؟ فقال: «والذي فلق الحبة وبرأ النسمة، ما عندنا إلا ما في القرآن، إلا فهما يعطىٰ رجل في كتابه»[3].

الثاني: أن القرآن نزل بلسان عربي مبين، فكل من أتقن لسان العرب علم المراد منه، ولم يحتج في ذلك إلىٰ قانون التفسير بالمأثور، كما مر نحو ذلك من كلام القاضي عبد الجبار.

---

(١) رواه البخاري في الصحيح (١١١).

(٢) رواه البخاري في الصحيح (٣٠٤٧).

(٣) رواه البخاري في الصحيح (٦٩٠٣).

وقال أبو حيان مقررًا ذلك: «من أحاط بمعرفة مدلول الكلمة وأحكامها قبل التركيب، وعلم كيفية تركيبها في تلك اللغة، وارتقىٰ إلىٰ تمييز حسن تركيبها وقبحه، فلن يحتاج في فهم ما تركب من تلك الألفاظ إلىٰ مفهم ولا معلم، وإنما تفاوت الناس في إدراك هذا الذي ذكرناه، فلذلك اختلفت أفهامهم وتباينت أقوالهم»[1].

الثالث: أنَّ الصحابة والتابعين رويت عنهم أقوال زادها بعضهم علىٰ بعض، واختلفوا في أشياء كثيرة، وهذا دال علىٰ أنهم اجتهدوا في تفسيره.

وسموا هذا: دليل الوقوع، أي أن هذا وقع ولم ينكروه فكان إجماعًا، كما قال الرازي وغيره.

وقال أبو حيان -في تتمة كلامه السابق-: «وقد جرىٰ بنا الكلام يومًا مع بعض من عاصرنا[2]، فكان يزعم أن علم التفسير مضطر إلىٰ النقل في فهم معاني تراكيبه بالإسناد إلىٰ مجاهد وطاوس وعكرمة وأضرابهم، وأن فهم الآيات متوقف علىٰ ذلك. والعجب له أنه يرىٰ أقوال هؤلاء كثيرة الاختلاف، متباينة الأوصاف متعارضة، ينقض بعضها بعضا.

ونظير ما ذكره هذا المعاصر أنه لو تعلم أحدنا مثلاً لغة الترك إفرادًا وتركيبًا حتىٰ صار يتكلم بتلك اللغة ويتصرف فيها نثرًا ونظمًا، ويعرض ما تعلمه علىٰ كلامهم فيجده مطابقًا للغتهم قد شارك فيها فصحاءهم، ثم جاءه كتاب بلسان الترك

---

(١) البحر المحيط ١/ ١٣.

(٢) لعله يريد ابن تيمية، فإنه قد ذكره باسمه متنقصا له في كتابه: النهر الماد، في تفسير آية الكرسي ١/ ٣٧٢.

فيحجم عن تدبره وعن فهم ما تضمنه من المعاني حتىٰ يسأل عن ذلك سنقرا التركي أو سنجرا، ترىٰ مثل هذا يعد من العقلاء.

وكان هذا المعاصر يزعم أن كل آية نقل فيها التفسير خلف عن سلف بالسند إلىٰ أن وصل ذلك إلىٰ الصحابة، ومن كلامه: أن الصحابة سألوا رسول الله ﷺ عن تفسيرها هذا، وهم العرب الفصحاء الذين نزل القرآن بلسانهم.

وقد روي عن علي كرم الله وجهه، وقد سئل: هل خصكم رسول الله ﷺ بشيء؟ فقال: ما عندنا غير ما في هذه الصحيفة أو فهما يؤتاه الرجل في كتابه.

وقول هذا المعاصر يخالف قول علي رضي الله عنه. وعلىٰ قول هذا المعاصر يكون ما استخرجه الناس بعد التابعين من علوم التفسير ومعانيه ودقائقه، وإظهار ما احتوىٰ عليه من علم الفصاحة والبيان والإعجاز لا يكون تفسيرا حتىٰ ينقل بالسند إلىٰ مجاهد ونحوه، وهذا كلام ساقط»[(١)].

الرابع: أنَّ النبي ﷺ وصف عجائب القرآن بأنها لا تنقضي، فقد يظهر للمتأخر من العجائب ما لم يظهر للمتقدم، فقال ﷺ: «ولا تنقضي عجائبه»[(٢)].

الخامس: دعوىٰ الإجماع علىٰ ذلك، إذ أن الناس يستخرجون في كل عصر أدلة وتأويلات جديدة، ولم ينكر عليهم أحد فكان ذلك إجماعًا، كما ذكر ذلك

(١) البحر المحيط ١/ ١٤.

(٢) رواه الدارمي (٣٣٧٤)، والترمذي (٢٩٠٦)، وقال: «هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه وإسناده مجهول، وفي الحارث مقال». وروي عن ابن مسعود من قوله، رواه الدارمي (٣٣٥٨) وفي إسناده إبراهيم الهجري ضعيف.

الرازي، ورجح بعض المعاصرين أن هذا هو مذهب الجمهور[1].

فهذا أشهر ما يحتج به لهم.

وفي الجواب عن ذلك نقول:

إنَّ المتأمل في هذه الأدلة يجد أنها هي أدلة التفسير بالرأي، إلا أن الفرق بين إيرادها في مقام الاحتجاج للتفسير بالرأي وبين ذكرها في مقام تجويز انتهاك قانون التفسير بالمأثور بعيد، فالمقام الأول يستدلون بها علىٰ صحة التفسير بالرأي بضوابطه، بينما إيرادها في هذا المقام يراد به تحرير التفسير بالرأي من ضوابطه، وتخليصه من تحكُّم قانون التفسير بالمأثور به وقضائه عليه.

١-ولذا يقال في الدليل الأول: إن ذلك حق، وإن الله أنزل كتابه كي يفهم مراده، ولا نمنع من ذلك، بل إياه نريد، إلا أن التدبر والتفهم والتعقل فرع التفسير، فمتىٰ صح التفسير صح التدبر، والعكس صحيح.

وليس في كلام علي رضي الله عنه ما يصلح أن يكون دليلاً لهم، لأمور:

الأول: أنه يحتمل أن يكون الاستثناء في قوله أو فهم من الكتابة، بدلالة الرفع في بعض الراويات، قال ابن المنير: «فيه دليل علىٰ أنه كان عنده أشياء مكتوبة من الفقه المستنبط من كتاب الله، وهي المراد بقوله: أو فهم أعطيه رجل لأنه ذكره بالرفع، فلو كان الاستثناء من غير الجنس لكان منصوبا».

إلا أن هذا ضعيف، لدلالة الروايات الأخرىٰ علىٰ أن المراد هو الفهم في

(١) انظر بحث: القول بتوقف تفسير القرآن علىٰ أقوال السلف ص ٥، ص ٧١.

الكتاب، ولذا قال ابن حجر معقبًا: «والظاهر أن الاستثناء فيه منقطع، والمراد بذكر الفهم إثبات إمكان الزيادة علىٰ ما في الكتاب، وقد رواه المصنف في الديات بلفظ: ما عندنا إلا ما في القرآن إلا فهمًا يعطىٰ رجل في الكتاب، فالاستثناء الأول مفرغ، والثاني منقطع؛ معناه لكن إن أعطىٰ الله رجلا فهما في كتابه فهو يقدر علىٰ الاستنباط فتحصل عنده الزيادة بذلك الاعتبار»[1].

الثاني: أنَّ الفهم أوسع من أن يحصر في استخراج معنىً جديد، فهو يشمل المعنىٰ وغير المعنىٰ، مثل استنباط الأحكام، فالقرآن هو الدليل، والفهم: كل ما يؤديه النظر فيه. فقصر كلامه علىٰ بعض ما يحتمله تحكم بلا دليل.

الثالث: أن من كتاب الله ما لا تتوقف معرفته علىٰ الرواية والأثر، كما قررناه، فيحمل كلامه هذا علىٰ هذا النوع، بدلالة توقف كثير منهم -بل من كبرائهم- عن بعض التفسير، كقول أبي بكر: «أي أرض تقلني وأي سماء تظلني إذا قلت في كتاب الله برأيي».

قال ابن عبد الهادي: «وروىٰ الإمام أحمد -فيما رواه عنه حنبل في تاريخه- قال: نا عبد الرزاق قال: سمعت معمرًا يقول: كان ابن عباس إذا صلىٰ أجلس غلمانه خلفه فإذا مر بآية لم يسمع فيها شيئًا رددها فكتبوها فإذا خرج سأل عنها.

ثم قال: وكلام ابن عباس في التفسير وسؤال عمر عن تفسير آيات كثيرة جدا يطول ذكره»[2].

---

(١) فتح الباري ١/ ٢٠٤.

(٢) هداية الإنسان ٢١٠.

الرابع: أن القياس علىٰ الصحابة لا يصح، لأنهم هم أهل التأويل الذين اختلفنا مع المتكلمين في حجيتهم، ولهم مقام يختصون به، فهم أعلم الناس بالقرآن، لأنه نزل بين أظهرهم، وصحبوا النبي ﷺ فوعوا عنه التفسير، وعرفوا أسرار التنزيل وأسباب النزول، فضلا عن سلامة قرائحهم، ودقة فهمهم.

الخامس: أن كلامه هذا ينزل علىٰ التفسير بالرأي الصحيح المعتبر بشرائطه، ولذلك يذكره أهل العلم في هذا الباب.

السادس: أن الفهم فرع التفسير، فهو كالتدبر.

٢-وأما الجواب عن الثاني، وهو ما ذكروه من أن العربية من مصادر التفسير، فهذا لا يختلف فيه اثنان، وإنما الخلاف في علاقة اللغة بالمأثور، ولذا فقد أطال أبو حيان بغير طائل، وهو أحد رجلين: إما أنه لم يفهم كلام ابن تيمية علىٰ وجهه، أو أنه نُقل إليه مبتورًا.

فلا ابن تيمية ولا غيره ينازع في حجية اللغة وضرورة الاعتماد عليها، بل إن المفسرين من السلف إنما فسروا بمقتضىٰ اللغة، فالمعرفة بلغة القرآن هي الطريق المستقم لتفسيره، ولا يمكن لعاقل أن يقول: لا يؤخذ تفسيره من لغته، قال ابن تيمية: «المعرفة لمعاني كتاب الله إنما تؤخذ من هذين الطريقين: من أهل التفسير الموثوق بهم من السلف ومن اللغة: التي نزل القرآن بها وهي لغة العرب»[1].

---

(١) مجموع الفتاوىٰ ٦/ ٥٨٧. وما يقال عن مصدرية اللغة في التفسير يقول الشيخ بمثله في شرح السنة، بل يعد الجهل بها من أسباب الانحراف في تفسير الكتاب والسنة قال (في الفتاوىٰ ٧/ ١١٦٩): «ولا بد في تفسير القرآن والحديث من أن يعرف ما يدل علىٰ مراد الله ورسوله من

ولكن المنازعة: فيما إذا ورد التفسير بالمأثور بشيء وكانت اللغة تحتمل غيره، فهل يجوز أن يقال بهذا المعنىٰ الزائد؟ فهذا محل النزاع، إذ لا شك في أن المأثور لا يخرج عن اللغة، فأصحابه هم أهل اللغة وأرباب اللسان، وقول أحدهم –إذا قاله وهو متكيء– حجة عندهم في النحو، فكيف لا يكون كذلك في معرفة المعاني.

علىٰ أن أبا حيان قد قرر في مواضع كثيرة من تفسيره أنه ليس كل ما صح لغة أو روي عن العرب يجوز أن يفسر به القرآن، ونزَّه تفسيره عن الغامض البعيد، وقال: «وإذا كان للكلمة معنيان أو معان، ذكرت ذلك في أول موضع فيه تلك الكلمة، لينظر ما يناسب لها من تلك المعاني في كل موضع تقع فيه، فيحمل عليه، ثم أشرع في تفسير الآية، ذاكرًا سبب نزولها، إذا كان لها سبب، ونسخها ومناسبتها وارتباطها بما قبلها، حاشدًا فيها القراءات، شاذها ومستعملها، ذاكرًا توجيه ذلك في علم العربية، ناقلاً أقاويل السلف والخلف في فهم معانيها، متكلمًا علىٰ جليها وخفيها،

الألفاظ، وكيف يفهم كلامه، فمعرفة العربية التي خوطبنا بها مما يعين علىٰ أن نفقه مراد الله ورسوله بكلامه، وكذلك معرفة دلالة الألفاظ علىٰ المعاني؛ فإن عامة ضلال أهل البدع كان بهذا السبب؛ فإنهم صاروا يحملون كلام الله ورسوله علىٰ ما يدعون أنه دال عليه ولا يكون الأمر كذلك»، وانظر مثالا علىٰ ذلك في شرح حديث: فأتموا، (الفتاوىٰ ١٢/ ١٠٦).

واستعمال الشيخ: للغة العرب في سياق حجاجه مع المخالف في تفسير القرآن وشرح السنة –إما نقضا أو إثباتا– كثير، وهو موضوع حري بالجمع والدراسة، انظر مثلا المسائل التالية في الفتاوىٰ: حقيقة التوسل١/ ١٠١–١٠٤، ٢٠٢، معنىٰ الكلمة ١/ ٢٤٥، ٢٤٦، تسمية الجماد ميتا: ٣/ ٢١، أوجه إبطال تفسير الاستواء بالاستيلاء ٥/ ١٤٤، وفي هذا السياق يرجع إلىٰ كتابه: جواب الاعتراض علىٰ الفتوىٰ الحموية..، تفسير الجسد والجسم ٥/ ٢١٤، وهذا الاستعمال بارز في المجلد الخامس لاحتوائه علىٰ معنىٰ الاستواء، وهو مع الجسد والجسم مما تلاعب أهل الكلام بمدلولاتها..وكذا في السادس والسابع.

بحيث إني لا أغادر منها كلمة، وإن اشتهرت، حتىٰ أتكلم عليها، مبديا ما فيها من غوامض الإعراب ودقائق الآداب من بديع وبيان، إلىٰ أن قال: منكبًا في الإعراب عن الوجوه التي تنزه القرآن عنها، مبينًا أنها مما يجب أن يعدل عنه، وأنه ينبغي أن يحمل علىٰ أحسن إعراب وأحسن تركيب، إذ كلام الله تعالىٰ أفصح الكلام، فلا يجوز فيه جميع ما يجوزه النحاة في شعر الشماخ والطرماح وغيرهما من سلوك التقادير البعيدة والتراكيب القلقة والمجازات المعقدة»[(١)].

ومما يؤكد أن أبا حيان لم يتوارد مع ابن تيمية علىٰ محل واحد أمور، منها: خاتمة مقولته التي حكىٰ فيها الإعجاز، حيث قال: «وعلىٰ قول هذا المعاصر يكون ما استخرجه الناس بعد التابعين من علوم التفسير ومعانيه ودقائقه، وإظهار ما احتوىٰ عليه من علم الفصاحة والبيان والإعجاز لا يكون تفسيرًا حتىٰ ينقل بالسند إلىٰ مجاهد ونحوه، وهذا كلام ساقط» فإن هذا الذي ذكره خارج محل الخلاف، كما سنبينه في تتمات هذه العلاقة بين قانون التفسير بالمأثور والتفسير بالرأي، في الفرق بين التفسير والقدر الزائد عليه، والذي مثَّل به أبو حيان من القدر الزائد، والخلاف في المسألة في التفسير لا في القدر الزائد عليه.

ومنها: تعريفه لعلم التفسير، وقد نقلناه فيما مضىٰ وفيه قوله: «وتتمات ذلك» ثم شرحه بقوله: «هو معرفة النسخ وسبب النزول وقصة توضح بعض ما أبهم في القرآن ونحو ذلك»، وهذا شيء لا يعرف في الجملة إلا بالمأثور.

---

(١) البحر المحيط ١/ ١٠.

ومنها: واقع كتابه، فإنه يذكر أقوال أهل التأويل ويبني عليها، ويتأولها، ولو لم تكن في مقام الحجة عنده لما فعل ذلك.

فيظهر أن أبا حيان لا يقصد باللغة استقلالها، وإنما يحمل كلامه علىٰ الوجه الذي يُعرف باللغة، نعم اختصاص أبي حيان بهذا العلم وانقطاعه إليه، جعله أظهر في كتابه، بحيث إنه طغىٰ علىٰ بقية مصادر التفسير الأخرىٰ، وحتىٰ إنه لفرط اعتماده عليه ربما انتهك قانون التفسير بالمأثور لأجله.

ونقول أيضا في بيان ذلك: إن اللفظ القرآني قد يحمل في طياته معنىً غير الظاهر المتبادر، ولا يمكن معرفة هذا المعنىٰ بلسان العرب استقلالاً، مثل تفسير الظلم بالشرك، كما ورد ذلك في حديث النبي ﷺ ، فإنَّ أهل اللسان فسروا الظلم بمعهود لسانهم، فاستشكلوا المعنىٰ، وقالوا: ومن الذي لم يظلم نفسه، ولكن مراد الله عز وجل من الظلم غير ذلك، وهو الشرك، كما بينه نبيه ﷺ.

وهذا كثير في السنة النبوية، وكثير جدًا في التفسير المأثور عن الصحابة والتابعين، وضرب الأمثلة عليه يطول، ولكن تأمل كيف فسر ابن عباس: قوله تعالىٰ ﴿ وَمِنَ ٱلَّيۡلِ فَسَبِّحۡهُ وَإِدۡبَٰرَ ٱلنُّجُومِ ﴿٤٩﴾ ﴾ [الطور: ٤٩] بأنَّ المراد من التسبيح أدبار النجوم: ركعتا الفجر[1].

وهذا شيء لا يدل عليه مطلق اللسان، ولو فسر اللغوي هذه الآية لقال: سبح الله أي: نزهه عن النقائص في الليل وأعقاب النجوم، وليس في هذا اللفظ العربي الذي نزل به القرآن الكريم دلالة علىٰ ركعتي الفجر.

---

(١) تفسير ابن جرير ٢٢/ ٤٩٠.

ولذا لا يجد أبو حيان بُدًّا من أن يصير إلىٰ المأثور في مثل هذه الآيات، فقال: «وسبح بحمد ربك: قال أبو الأحوص عوف بن مالك: هو التسبيح المعروف، وهو قول سبحان الله عند كل قيام. وقال عطاء: حين تقوم من كل مجلس، وهو قول ابن جبير ومجاهد. وقال ابن عباس: حين تقوم من منامك. وقيل: هو صلاة التطوع. وقيل: الفريضة. وقال الضحاك: حين تقوم إلىٰ الصلاة تقول: سبحانك اللهم وبحمدك، تبارك اسمك، وتعالىٰ جدك، ولا إله غيرك. وقال زيد بن أسلم: حين تقوم من القائلة والتسبيح، إذ ذاك هو صلاة الظهر. وقال ابن السائب: اذكر الله بلسانك حين تقوم من فراشك إلىٰ أن تدخل في الصلاة. ومن الليل فسبحه: قيل صلاة المغرب والعشاء. وإدبار النجوم: صلاة الصبح. وعن عمرو وعلي وأبي هريرة والحسن: إنها النوافل، وإدبار النجوم: ركعتا الفجر»[1].

إلىٰ نحو ذلك مما يطول جدا، فأين استقلال أبي حيان باللغة!.

ويكفي في بيان خطر الاعتماد على مصدر اللغة دون اعتبار لمصدرية المأثور -كما هو حال أكثر المعاصرين وكثير ممن قبلهم- أن أهل اللسان قد ضلوا في القرآن وأضلوا كثيرًا حين اعتمدوا على اللغة وجعلوها مصدرهم الرئيس دون اعتبار للحقائق الشرعية، ولا للتفسير المأثور.

فالخوارج كانوا عربًا أقحاحًا، يفهمون العربية بالطبع، ومع ذلك ضلوا في القرآن حتى حملوا السيف على رقاب المسلمين، ولو نفعت العربية المستقلة أحدًا لنفعتهم في فهم الوحي المنزل، ولكنهم أوغلوا في الضلالة لما انتهكوا قانون التفسير بالمأثور.

---

(١) البحر المحيط ٩/ ٥٧٧.

حتى إنهم كانوا يتأولون الآيات في أصحاب رسول الله على وجه يصح بلسان العرب، فعن مصعب بن سعد بن أبي وقاص قال: «مر سعد برجل من الخوارج، فقال الخارجي: هذا من أئمة الكفر، فقال سعد: كذبت، بل أنا قاتلت أئمة الكفر»(١).

قال ابن تيمية: «كانت البدع الأولى مثل بدعة الخوارج إنما هي من سوء فهمهم للقرآن، لم يقصدوا معارضته لكن فهموا منه ما لم يدل عليه، فظنوا أنه يوجب تكفير أرباب الذنوب؛ إذ كان المؤمن هو البر التقي، قالوا: فمن لم يكن برًّا تقيًّا فهو كافر وهو مخلد في النار...، وقد ثبت عن النبي ﷺ أحاديث صحيحة في ذمهم والأمر بقتالهم، قال الإمام أحمد بن حنبل: صح فيهم الحديث من عشرة أوجه؛ ولهذا قد أخرجها مسلم في صحيحه وأفرد البخاري قطعة منها، **وهم مع هذا الذم إنما قصدوا اتباع القرآن فكيف بمن تكون بدعته معارضة القرآن والإعراض عنه**»(٢).

وأما الصحابة رضوان الله عنهم فقد خفيت عنهم أمور لم يعلموا المراد منها، مع أنهم أهل اللغة واللسان، بل إن كلامهم مما يحتج به في لسان العرب، ومع ذلك فقد خفيت عن بعضهم أمور، وأشكلت عليهم آيات، وهذا كله يدل على أن اللغة مصدر في موضعها، ينطبق عليها قانون التفسير بالمأثور، ولا تستقل بتفسير القرآن والسنة.

٣-والجواب عن الثالث -وهو استدلالهم باختلاف السلف في التفسير، وسموه الواقع- فإن ذلك لا يتم لهم من عدة جهات:

---

(١) رواه ابن مردويه كما في تفسير ابن كثير ٤/ ١١٦.

(٢) مجموع الفتاوى ١٣/ ٣١.

الأولىٰ: أن كثرة الخلاف المزعومة غالبها من اختلاف التنوع، وأقوالهم التي تخرج علىٰ اختلاف التناقض هي الأقل.

الثانية: أن المستدل بهم هم أهل التفسير بالمأثور فقياس غيرهم عليهم لا يصح.

الثالثة: أن النزاع ليس في تأويلات السلف بل في تأويلات من بعدهم، فالاستدلال بواقع السلف علىٰ واقع غيرهم قياس مع الفارق. بل هو قياس فاسد لما اختصت به طبقة السلف شرعًا وعرفناه واقعًا من أحوالهم وأخبارهم، وليس هذا مجال الحديث عن ذلك، إلا أنه لا يخفىٰ.

الرابعة: أن الواقع علىٰ خلاف ما ذكروه، فهؤلاء المفسرون من أهل السنة سلفًا وخلفًا يذكرون أقوال أهل التأويل من السلف ويبنون عليها، ولا يخرجون عنها إلا في القليل، حتىٰ أبو حيان نفسه فإنه لا يكاد يخالفهم، بل يبني علىٰ أقوالهم.

وإنما يخالف المأثور من خالفه لأحد أمرين:

١-إما إذا أساء فهمه.

٢-وإما إذا خالف مذهبه.

وكلا الأمرين خلاف الأصل، وإلا فلا يهولنك من هؤلاء جعجعتهم، فهذه كتب التفسير بين يديك بما فيها تفسير الزمخشري والرازي وأبي حيان انظر في عدد الأقوال المذكورة فيها، ثم انظر في الأقوال الزائدة أو المخالفة لأقوال السلف تجدها قليلة، وفي مواضع محدودة.

الخامسة: وهي علىٰ سبيل التنزل في الدليل؛ فإن الواقع ليس بحجة دائما.

٤-وأما الجواب علىٰ الرابع، وهو استدلالهم بحديث عجائب القرآن، فإن هذا الحديث -علىٰ ضعفه- قد سيء فهمه، فإنَّ بعض الناس ظن أن عجائب القرآن هي معانيه، ولعمري إن تفسير العجائب بالمعاني من العجائب. فماذا عساهم يقولون في قوله ﷺ: «حدثوا عن بني إسرائيل فإنه كان فيهم العجائب»؟ هل يريد: إنه كان فيهم المعاني؟!

ولكن العجائب هي ما يستدعي العجب: مثل أن ثيابهم كانت تطول، وأن النار كانت تنزل فتأكل القربان، ونحو ذلك مما يتعجب منه[(١)].

وهكذا هي عجائب القرآن: فإنها غرائبه التي يتعجب منها[(٢)]، ولم يقل أحد من أهل العلم المتقدمين أن العجائب هي المعاني.

قال المناوي: «والاعتبار عند عجائبه: من أوامره وزواجره ومواعظه وأحكامه وقصصه ووجوه بلاغته وبديع رموزه وإشاراته، وعطف الاعتبار علىٰ التفكر لأنه نتيجته، والعجائب: جمع عجيبة، والتعجب حيرة تعرض للإنسان لقصوره عن معرفة سبب الشيء أو عن معرفة كيفية تأثيره»[(٣)].

فالعجائب هي اللطائف والنكت، لا معاني الألفاظ.

لكن بعض المتأخرين فسر العجائب في هذا الحديث بالمعاني، منهم الشنقيطي

(١) النهاية في غريب الحديث ١/ ٣٦١.

(٢) مرقاة المفاتيح ٤/ ١٤٧٣، تحفة الأحوذي ٨/ ١٧٧.

(٣) فيض القدير ١/ ٥٦١.

وابن عثيمين[(١)]، وهذا محل نظر شديد، بل هو انتهاك لقانون التفسير بالمأثور، فإنهما لم يُسبقا إلىٰ هذا المعنىٰ.

ومن أحسن ما يؤخذ منه معنىٰ العجائب ما ذكره أبو القاسم الراغب في مقدمة تفسيره، حيث قال: «القصد من هذا الإملاء أن نبين من تفسير القرآن وتأويله نكتًا بارعة تنطوي علىٰ تفصيل ما أشار إليه أعيان الصحابة والتابعين ومن دونهم من السلف المتقدمين إشارة مجملة، ونبين من ذلك ما ينكشف عنه السر ويثلج به الصدر»[(٢)].

---

(١) أضواء البيان ٢/ ٢٥٨-٢٥٩.

(٢) مقدمة تفسير الراغب الأصفهاني ١/ ٢٧.

تنبيه مهم: ذُكر في ترجمة ابن تيمية أنه قال: «قد فتح الله علي في هذه المرة من معاني القرآن ومن أصول العلم بأشياء كان كثير من العلماء يتمنونها وندمت علىٰ تضييع أكثر أوقاتي في غير معاني القرآن» كذا في العقود الدرية ص٤٤، فقد يُظن أنه أراد بالمعاني التي فتح عليه بها معانٍ جديدة لم يعرفها المفسرون، فليس هذا مراد الشيخ قطعًا، وإنما يريد بالمعاني هنا هذا الذي ذكرناه من لطائف الاستنباطات، والنكات العجيبات، وسياق كلامه يدل عليه، مع أن الناقل نقل بالمعنىٰ لا النص، وسياق كلامه: «قال الشيخ أبو عبد الله بن رشيق -وكان من أخص أصحاب شيخنا وأكثرهم كتابة لكلامه وحرصا علىٰ جمعه-: كتب الشيخ رحمه الله نُقول السلف مجردة عن الاستدلال علىٰ جميع القرآن، وكتب في أوله قطعة كبيرة بالاستدلال، ورأيت له سورا وآيات يفسرها ويقول في بعضها: كتبته للتذكر ونحو ذلك، ثم لما حبس في آخر عمره كتبتُ له أن يكتب علىٰ جميع القرآن تفسيرًا مرتبًا علىٰ السور، فكتب يقول: إن القرآن فيه ما هو بين بنفسه، وفيه ما قد بينه المفسرون في غير كتاب، ولكن بعض الآيات أشكل تفسيرها علىٰ جماعة من العلماء، فربما يطالع الإنسان عليها عدة كتب ولا يتبين له تفسيرها، وربما كتب المصنف الواحد في آية تفسيرا ويفسر غيرها بنظيره [كذا وهو خطأ،

فهذا الراغب الأصفهاني يبني تفسيره علىٰ أقوال أهل التأويل المتقدمين، وهو صاحب التقدم في علوم اللغة، والتفنن في أساليبها.

٥-وأما الجواب عن الخامس، وهو دعوىٰ أن ذلك هو مذهب الجمهور أو أنه إجماع من العلماء فتلك دعوىٰ عريضة، وقد بينوا مستندهم في هذه الدعوىٰ، وهو: دليل الواقع. وهذا الدليل لا يكفي -علىٰ فرض صحته- ليكون إثباتًا لإجماع، مع أنه عارض دعواهم تلك غيرهم من المصنفين في أصول الفقه[(١)].

والفيصل في ذلك: ما سنوقفك عليه من أقوال مَن سلف ومَن خلف -مما يُستدل به علىٰ هذه المسألة إما نصًا وإما استنباطًا- مما تعلم به أي القولين هو مذهب الجمهور، وأقرب إلىٰ الإجماع.

وخلاصة ذلك أن الخلاف في هذه المسألة: بين المتكلمين وأهل السنة، فالمتكلمون يجيزون ذلك، ويدعون الإجماع، ويعتمدون علىٰ قانون التأويل العقلي، وأهل السنة والأثر علىٰ نقيضهم ويعتمدون علىٰ قانون التفسير بالمأثور.

ولنختم الكلام على هذه المسألة بتلخيص الأدلة المصححة لقانون التفسير بالمأثور، لتكون أقرب للتناول -وإن حصل تكرار في بعض الوجوه- فنقول:

الصواب: ويفسر نظيرها بغيره]، فقصدت تفسير تلك الآيات بالدليل لأنه أهم من غيره، وإذا تبين معنىٰ آية تبين معاني نظائرها، وقال: قد فتح الله علي في هذه المرة من معاني القرآن ومن أصول العلم بأشياء كان كثير من العلماء يتمنونها، وندمت علىٰ تضييع أكثر أوقاتي في غير معاني القرآن **أو نحو هذا**».

(١) المسودة في أصول الفقه ٣٢٩، أصول الفقه لابن مفلح ٢/ ٤٤٥.

الأول: ذكر العلماء مسألة إحداث قول ثالث في كتب الأصول ولم يفرقوا بين الفروع والتأويل، مما يدل على أنَّ صورة المسألة عندهم واحدة، بخلاف أبي الحسين البصري وأبي عبد الله الرازي.

قال الشيخ أبو إسحاق الشيرازي (ت:٤٧٦): «إذا اختلفت الصحابة في المسألة على قولين وانقرض العصر عليه لم يجز للتابعين إحداث قول ثالث. وقال بعض أهل الظاهر: يجوز ذلك، والدليل على فساد ذلك هو أن اختلافهم على قولين إجماع على إبطال كل قول سواهما، كما أن إجماعهم على قول كل واحد إجماع على إبطال كل قول سواه، فلما لم يجز إحداث قول ثان فيما أجمعوا فيه على قول واحد لم يجز إحداث قول ثالث فيما أجمعوا فيه على قولين»[(١)].

وقال في موضع آخر: «إذا اختلف الصحابة على قولين لم يجز للتابعين إحداث قول ثالث، وقال بعض المتكلمين وبعض أصحاب أبي حنيفة: يجوز ذلك، لنا هو أن اختلافهم على قولين إجماع على أن كل قول سواهما باطل، لأنه لا يجوز أن يفوتهم الحق، فلو جوزنا إحداث قول ثالث لجوزنا الخطأ عليهم في القولين وهذا لا يجوز»[(٢)].

الثاني: أن إحداث قول ثالث يُجوِّز أن يكون قد فات أهل التأويل الحق، أي أنهم جهلوا مراد الله، فإذا كان الذين شهدوا التنزيل، واكتملت فيهم آلة التفسير سليقةً؛ قد فاتهم الحق فغلطوا في التفسير فما بعدهم أشد غلطًا، وأكثر خطأً، مع أن المسلمين أجمعوا على أن السلامة في اتباع من سبق، وأن صلاح هذا الأمر في اقتفاء

(١) اللمع في أصول الفقه ٩٤.

(٢) التبصرة في أصول الفقه ٣٨٧.

النهج الأول، وسنذكر من أقوالهم الدالة على ذلك في المبحث الذي يلي هذا ما يفي بالغرض.

الثالث: أن القول بتجويز إحداث قول زائد يُجوِّز أن يكون تفسير أهل التأويل باطلاً، فتكون الأمة قد تعبدت في قرونها الأولى بباطل.

والفرق بين هذا والذي قبله: أن هذا فيه حكم على السلف «بالتغليط والتبطيل»، والذي قبله حكم «بالتزوير والتجهيل».

ومجموع الأمرين: أن الأمة في قرونها الثلاثة المفضلة كانت إما جاهلة بمراد ربها، أو غالطة متقولِّة على الله بغير حق، وهذا يعني أن سلسلة اتصال المعاني والألفاظ بالوحيين قد اعتراها خلل واضطراب، فانقطع ما بيننا وبين نبينا ﷺ من سبب، فإن السلف هم حلقة الوصل بين الخلف وبين الرسول ﷺ، فإذا كانوا جاهلين بمعرفة معاني القرآن أو غالطين بطلت الشريعة برمتها، لأن السنة معتمدة على القرآن في حجيتها، ومستمدة منه المعاني والتوجيه، ولذا قال من قال من أهل العلم: كل ما عمله الرسول ﷺ أو قاله فهو مما فهمه من القرآن، يريدون بذلك نوعًا من أنواع السنة، فإذا كانت فهومهم للقرآن مغلوطة، ورواياتهم للسنة كانت بما يوافق هذه الأغاليط لم يبق للدين مستند ولا معتمد، فإن الأحكام إنما تؤخذ من الكتاب والسنة، فإذا وقع الخلل في ألفاظ ومعاني هذين الركنين وقع الخلل في الأحكام، ومن هنا يعلم خطأ القاضي عبد الجبار وأبي الحسين البصري والرازي في منعهم إحداث قول ثالث في الفروع وتجويزهم ذلك في أصل الأصول وهو تفسير القرآن، ولعمري ما أشبه هذا بمن يتعصب لفروع أحد المذاهب الأربعة، ثم يخالف أئمة هذه المذاهب في الأصول!.

الرابع: ما سنذكره في المبحث الذي يلي هذا من أقوال أهل العلم المعتبرين، التي تقرر قانون التفسير بالمأثور، ويستدل به على أنه محل إجماع منهم.

وذلك التزام منهم بترك الحدث في الدين، كما ثبت في حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: قال رسول الله ﷺ: «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس فيه فهو رد»(١).

الخامس: أن اعتبار قانون التفسير بالمأثور هو صنيع المفسرين سلفًا وخلفًا، وذلك لأنَّ كتب التفسير كلها مبنية على التفسير المأثور، يستوي في ذلك من قيل: إنه من كتب التفسير بالمأثور أو من كتب التفسير بالرأي، فأقوال المفسرين هي نثر المرويات عن السلف، وإن لم يصرحوا بها، ولذا فإن انتهاك قانون التفسير بالمأثور طارئ خارج عن الأصل، وليس هو الأصل، ولذا يمكن جمع هذه المخالفات من كتب التفسير المشهورة بذلك، كتفسير الزمخشري والرازي وأبي حيان، ورواد المدرسة العقلية من المتأخرين، وتفسير الشيخ الطاهر بن عاشور.

وهذا هو الواقع الصحيح الذي يستدل به في المسألة، لا ما زعم المنتهكون.

السادس: أن قانون التفسير بالمأثور متفق عليه بين الجميع، بينما حصل خلاف في التفسير اللغوي.

قال ابن تيمية: «هذه المسألة فيها نزاعٌ، وهو التمثُّل للقرآن ببيتٍ من الشعر وتفسيرُه بمجردِ اللغة، وفيه روايتان عن أحمد، إحداهما جواز ذلك لما تقدم، والثانية المنع من ذلك، لما تقدم من أن الصحابة والتابعين نقلوا معاني القرآن عن النبي ﷺ، فلا حاجةَ إلى أخذ معانيه من أحدٍ، ومن قال هذا طالبَ بصحة النقل

(١) متفق عليه، رواه البخاري (٢٦٩٧)، ومسلم (١٧١٨).

عن ابن عباسٍ، أو حمَلَ هذا على الصورة التي يتعذَّرُ فيها النقلُ عن الصحابة، وهذا قريب، ولهذا قال ابن عباس: «إذا خفي عليكم شيء من القرآن فابتغوه في الشعر، فإنه ديوان العرب»، وإنما يخفى عليهم إذا لم يكن منقولًا عن الصحابة والتابعين»[1].

السابع: في أصل قانون التفسير اللغوي، فإن المرجحات التي تبرر مخالفة قانون التفسير بالمأثور تعود في جملتها: إلى صحة مأخذ اللغة، ومصدرية اللسان العربي في التفسير، فنقول: إن هذه المرجحات قطعية في السلف من الصحابة والتابعين ظنية في غيرهم، والعاقل من بني على الأقوى لا على الأضعف، وبيان ذلك من وجوه:

منها: أن أهل التفسير المأثور من الصحابة وغالب التابعين كانوا قبل فساد اللسان، واختلال العربية، فقول الواحد فيهم صالح للاحتجاج عند أهل اللسان، فإذا قالوا في التفسير فلا شك أنه اجتمع لهم الطرفان، أعني الأثر واللغة، بخلاف المتأخر، الذي غاية ما يمكن أن يُدَّعى له هو ضبط اللغة، وهو ضبط - مهما بلغ- فإنما اكتسبه عن طريق الصناعة لا الرضاعة، وشتان بين اثنين اكتسبا اللغة بهاتين الطريقتين.

ومنها: أن السلف من الصحابة والتابعين أدرى بعادات القرآن، وأخبر بلغته وأساليبه، فإذا حددوا المراد من لغته كان قولهم أحرى بالصواب، وأقرب للحق، ممن جاء بعدهم.

---

(١) جواب الاعتراضات المصرية ١١٣. وانظر مباحثة ابن رجب في الباب التاسع من الاستغناء بالقرآن، وهو: هل يجوز تفسيره بمقتضىٰ اللغة ص٢٦٤.

ومنها: أن السلف أدرى بعلوم القرآن، وأخبر بأسراره، لمشاهدة الصحابة التنزيل، ومعرفتهم من الملابسات ما لا يعرفه الغائب، وقد يطوون ذكر هذه الملابسات، ويفسرون دون بيانها، اختصارًا للتفسير، أو اقتصارًا على محل الحاجة، ففي ترك أقوالهم ترك للدليل الذي قد طووه أو طوى ذكره من رواه عنهم.

ومنها: أنهم أجمعوا على توقف بعض آيات القرآن على المأثور، وهو المروي عن السلف: كأبي وابن عباس وابن مسعود وقتادة، وذلك في جزء كبير من القرآن، بينما لم يجمعوا على توقف شيء من التفسير على المروي من أشعار امرئ القيس وعنترة والأعراب، إذ كان في المأثور ما يغني عن تطلب لغته من هؤلاء، فهو مصدر مستقل ينهض بالتفسير دون ذاك، فإنه فرع لا أصل، وقد بينا في مآخذ التفسير كيف أن التفسير بالمأثور اشتمل على المآخذ كلها.

ومنها: ما ثبت للسلف شرعًا من الفضيلة المتواترة، الدالة على سلامة المقصد، وصحة الدين والمعتقد، والبعد عن الهوى والشهوة، مع ما تواتر عنهم من إتقانهم أخذ القرآن عن النبي ﷺ، وتواتر معرفتهم بألفاظه ومعانيه، وشهادتهم للنبي ﷺ بالبلاغ، وأي شهادة إذا لم يبلغهم مراد الله من كتابه!.

وهذا الجواب هو أحد أجوبة ابن تيمية على معترض نزَّل ما رُوي عن السلف من الحث على النظر في الشعر واللغة لمعرفة معاني القرآن معارضًا أو مساويًا للتفسير المأثور، فنصب المفاضلة بينهما، فقال ابن تيمية: «وأيما أحسن: الاستدلالُ على معاني الكتاب بما رواه الثقات الأثباتُ -ورثةُ الأنبياءِ وخلفاءُ الرسلِ- عن رسولِ الله المبلِّغِ عن الله المبيِّن لما أنزل الله عليه، وبما قاله الصحابة والتابعون وأئمة الهدى، وتأويلُ القرآن الذي هو تفسيره بهذه الطرق؟ أم يُؤخذ تفسيرُ القرآن وتأويلُه وبيانُ معانيه من أئمةِ الضلال وشيوخِ التجهُّم والاعتزال كالعلَّاف

والنظَّام والمَرِيْسي ونحوهم؟ فإن هذه التفسيرات والتأويلات عنهم وعن أمثالهم، أو يُنقَل ذلك عن بعض أهلِ العربية الذي يتكلم فيه بنوعٍ من الظن والهوى، وإن كان أئمة العربية وعلماؤها على خلافه.

وأيما أحسن: الاستشهاد على معاني القرآن بنفس ألفاظِ رسولِ الله ﷺ وألفاظ الصحابة والتابعين التي يُستفاد بها معنى الآيات على الخصوص وهو المطلوب، ويُعلَم بها اللغةُ التي نزل بها القرآنُ، وبها خاطبَ النبي ﷺ بالنقل الصحيح الثابت؟ أو الاستشهاد على ذلك ببيتٍ من شعرٍ... الذي قد يقال فيه: إنه لم يُروَ بإسنادٍ صحيح عن قائله، بل كثيرٌ من أهل صنعة الشعر يُكذِّبه، ولو رُوِي بإسنادٍ فمن المعلوم أن أسانيدَ الحديثِ والآثارِ أكثر وأكبرُ، والعلماء بها أعلمُ وأصدقُ، وهم أعدادٌ لا يُحصِيهم إلَّا الله.

فإذا لم يَجُزْ تفسيرُ القرآن وتأويلُه بالألفاظ والمعاني التي هي بينَ محفوظةٍ منقولةٍ من إمامٍ إلى إمام ومن عددٍ إلى عددٍ، أفيجوزُ أن يُرجَعَ في معاني القرآن إلى بيتٍ من الشعر أو كلمةٍ من الغريب أحسنُ أحوالِها أن يَروِيَها واحدٌ عدلٌ عن بعض الشعراء؟

ثم لو ثبتَ النقلُ عن العربي الشاعر أو الناثر، وعُلِمَ أنه أراد معنًى بذلك اللفظ، لكان ذلك لغةً له قد أرادها باللفظ، فلم يكن إثباتُ اللغة بمجردِ هذا الاستعمال أولى من إثباتها بالاستعمال المنقول في الحديث والآثار، ولا أولى من استعمال القرآن الموجود في نظائر ذلك اللفظ، فإن اللفظ في القرآن يكون له نظائر، ولهذا صنَّفَ العلماءُ كتب الوجوه والنظائر، ويُروى ذلك عن السلف. فالوجوه: الألفاظ المشتركة، والنظائر: الألفاظ المتواطئة، الأول فيما اتفق لفظُه واختلفَ معناه، والثاني فيما اتفق لفظُه ومعناه. فحَمْلُ معاني كلام الله على ما يُوجَد من اللغة

في كلامه وكلام رسوله وكلام أصحابه الذين كانوا يتخاطبون بلُغتِه، والتابعين الذين أخذوا عنهم تلك اللغة أولى من حَمْلِ معانيه على ما يُوجَد من اللغة في كلامِ بعض الشعراء والأعراب، فإن كل احتمالٍ يتطرَّق إلى فهم كلامِ هؤلاء يتطرق إلى فهم كلام أولئك لما يقولونه من النظم والنثر، فإنَّ المستمع لكلامهم يتطرق إلى فهمه لمعانيهم أكثر مما يتطرق إلى المستمع لكلام الرسول والصحابة والتابعين، فما يُذكر من احتمال مجاز أو اشتراك ونحو ذلك فتطرقه إلى كلامهم أكثر.وهذا كله بطريق التنزل والتقرب إلى المنازع، وإلّا فالأمر أجلُّ مما ذكر، وذلك من طريقين:

أحدهما: بيان استقامة هذه الطريق، والثاني: بيان أنه لا طريق يقوم مقامها، فيتعين» [(١)].

ثم ذكر وجوه الطريق الأول وهي خمسة:

الأول: أن النبي ﷺ بيَّن لأصحابه القرآنَ لفظَه ومعناه جميعًا، فإن البيان الذي أمر به النبي صل الله عليه وسلم لا يحصل بدون هذا، فذكر الآيات الدالة على ذلك، ثم استأنس بقول أبي عبد الرحمن السُّلمي: حدثنا الذين كانوا يُقرِئوننا القرآنَ من أصحاب النبي ﷺ - عثمان بن عفان وعبد الله بن مسعود وغيرهما - أنهم كانوا إذا تعلموا من النبي ﷺ عشرَ آياتٍ لم يُجاوِزوها حتى يتعلموا ما فيها من العلم والعمل.

قال: وإذا عُلِمَ أن الصحابة أخذوا عن الرسول لفظَ القرآن ومعناه، بل كانوا يأخذون عنه المعاني مجردةً عن ألفاظِه بألفاظٍ أُخَر، كما قال جُندب بن عبد الله

(١) جواب الاعتراضات المصرية ١٠.

البَجَلي وعبد الله بن عمر: تعلَّمنا الإيمانَ ثم تعلَّمنا القرآن، فازددنا إيمانًا. فكان يُعلِّمهم الإيمانَ، وهو المعاني التي نزل بها القرآن من المأمور به والمخبَر عنه المتلقَّى بالطاعة والتصديق.

الثاني: أن الله تعالى أنزل على نبيِّه الحكمةَ التي هي السنة كما أنزلَ عليه القرآن، وامتنَّ بذلك على المؤمنين، وأمرَ أزواجَه بذكرِ ذلك، وقد بلغَ ذلك الصحابةَ كما بلغَهم القرآنُ، فلا يحتاجون في ذلك إلى أحدٍ.

الثالث: أن العادة من قرأ المصنفات في فن ما كالطبّ أن يكون من أحرصِ الناسِ على فهم معنى ذلك، ولكان من أثقل الأمور عليه قراءة كلامٍ لا يفهمه، فكيف يكون حال السلف مع القرآن، الذي هو صلاح الدنيا وفلاح الآخرة.

الرابع: أن القرآن نزل بلغة الصحابة، وهذا صحيح، ويستدل على ما ذكره الشيخ بحديث الأحرف السبعة، فإن القصد منها التخفيف، ولم تكن الأحرف إلا لغات، فإذا لم يفهموا لغاتهم فكيف لمن بعدهم أن يفهمها؟.

الخامس: أن الصحابة شهدوا التنزيل وحضروا المشاهد، وليس من شهد كما غاب. وهذا في الصحابة، أما في التابعين فقد قال الشيخ: نعلم أن الصحابة إذا كانوا حفظوا فالتابعون لهم بإحسانٍ الذين أخذوا عنهم وتَلَقَّوا منهم لا يجوز أن يكونوا عَدَلوا في ذلك عما بلَّغَهم إيَّاه الصحابة، لا يجوز ذلك في العادة العامة، ولا في عادةِ القوم وما عُرِف من عقلهم ودينهم، مع ما علموه من وجوب ذلك عليهم في دينهم. فإذا كان هذا يُوجِب الرجوعَ إلى الصحابة والتابعين فكيف

بالأحاديث الصحيحة عن رسول الله ﷺ؟[١].

ثم ذكر وجوه الطريق الثاني وهي خمسة كذلك:

الأول: احتياج المفسر إلى اللغة في تفسير القرآن فإذا ترك أخذها عن الصحابة كانت الدرجة الأولى أن يأخذها من العرب الأقحاح مباشرة، ثم يقيس معاني ألفاظ القرآن على لغتهم، ولن يكتمل له ذلك -مع أنه الطراز الأول في أخذ اللغة- لوجود المشترك ونحوه، ومن هذا الوجه تدخل عليه الشوائب لاعتماده على القياس، فضلا عن اختلاف الحقائق اللغوية والشرعية.

الثاني: إذا لم يأخذ التفسير عن الصحابة ولم يباشر العرب فإنه ينزل درجة ثانية ويسمعَ اللغة ممن نقل الألفاظ عن العرب نظمًا ونثرًا، وكل ما تعتري نقلَ الحديث من الآفات فهو هنا أكثر، فتزيد نسبة الشوائب على الأول.

الثالث: أن ينزل درجة ثالثة ويأخذ اللغة من نحو كتب اللغة التي يذكرون فيها معانيَ كلامِ العرب بألفاظ المصنفين، ومعلومٌ أن هذا يَرِدُ عليه أكثر مما يَرِدُ على من سمع الكلام النبوي من صاحبه وقال: إنه فهم معناه، وبيَّنه لنا بعبارته. وهذه الدرجة هي غاية ما تهيأ للمفسرين وشراح السنة.

الرابع: أن ينقل له كلام هؤلاء الذين ذكروا أنهم سمعوا كلامَ العرب، ومن المعلوم أنه يَرِدُ على هذا من الأسولة أكثر مما يَرِدُ على نقل.

---

(١) جواب الاعتراضات المصرية ١٦.

الخامس: أن الدرجة الخامسة أن يُعلِّمَ اللغةَ بقياسٍ نحوي أو تصريفيٍّ قد يدخلُه تخصيصٌ لمعارضٍ را جح، وقد يكون فيه فرقٌ لم يتفطَّن له واضع القياس القانوني. ومن المعلوم أن هذا يَرِدُ عليه أكثر مما يَرِدُ على من تعلَّم المعاني الشرعية من القواعد الكلية التي وضعها الفقهاء.

وهذه درجة المفسرين الأعاجم، كالزمخشري، فإنهم مهما بلغوا من علوم اللغة فإن الدواخل عليهم فيها كثيرة، وقد جرهم غلوهم في الصناعة أن خطأوا العرب الأقحاح بل خطأوا رسول الله ﷺ، كطعن الزمخشري في قراءة ابن عامر وحمزة.

ثم ختم الشيخ بقوله: «وإذا كان الأمر كذلك فمن لم يأخذ معاني الكتاب والسنة من الصحابة والتابعين -ومن أخذ عنهم- لم يكن له طريقٌ أصلًا إلّا ما يَرِدُ عليه من الآفاتِ أضعافُ ما يَرِدُ على هذه الطريق، فلا يجوز له ترجيحُ غيرها عليها، فيكون أحد الأمرين لازمًا له:

١-إما أن يَستبدل الذي هو أدنى بالذي هو خير، ويَعدِلَ عن الطريق التي فيها من العلوم اليقينية والأمور الإيمانية والاعتقادات الراجحة والظنون الغالبة ما لا يوجد في غيرها إلى ما هو دونها في ذلك كلِّه..

٢-وإما أن يُعرِضَ عن ذلك كلِّه، ولا يجعلَ للقرآن معنًى مفهومًا»[(١)].

❁ ❁ ❁

(١) جواب الاعتراضات المصرية ١٩.

النوع الثاني: ألا يرد فيه نقل ورواية:

وهذا نادر، إلا أن يكون من النوع الذي لا يعذر أحد بجهله، ولم تكن الحاجة قائمة لبيانه كما هي عليه اليوم، إذ لم تبق مسألة في الدين إلا وقد تكلم فيها السلف[(١)].

قال الزركشي: «وهو قليل، وطريق التوصل إلى فهمه النظر إلى مفردات الألفاظ من لغة العرب ومدلولاتها واستعمالها بحسب السياق وهذا يعتني به الراغب كثيرا في كتاب المفردات فيذكر قيدا زائدا على أهل اللغة في تفسير مدلول اللفظ لأنه اقتنصه من السياق»[(٢)].

فإنْ وجد من هذا القبيل ما يحتاج إلى تفسير ولم يتكلموا فيه أعمل فيه قانون التفسير بالرأي، بضوابطه التي يذكرها أهل العلم.

ثم الأولى بالمفسر في هذا النوع ألا يقطع القول فيه، وأن يقول: لعل المراد كذا وكذا، ويحتمل كذا وكذا، كي تبرأ ذمته، فإن القول في التفسير عظيم، ولا سيما إذا لم يسبقك إليه إمام، ويقتدي المفسر بأصحاب النبي ﷺ الذين ورد عنهم في حديث السبعين ألفًا الذين يدخلون الجنة بغير حساب ولا عذاب، فإن النبي ﷺ دخل ولم يفسر لهم، ولم يكن عندهم نقل يقطع به، فقال بعضهم: فلعلهم الذين صحبوا رسول الله ﷺ، وقال بعضهم: فلعلهم الذين ولدوا في الإسلام ولم يشركوا بالله، وذكروا أشياء فخرج عليهم رسول الله ﷺ، فقال: «ما الذي تخوضون فيه؟»

---

(١) مجموع الفتاوى ١٣/ ٢٧.

(٢) البرهان في علوم القرآن ٢/ ١٧٢.

فأخبروه، فقال: «هم الذين لا يرقون، ولا يسترقون..»الحديث[١].

فإنَّ جوابهم بلعل رفع عنهم الحرج في القول في شرح الحديث وبيان معناه، ولذا لم ينكر عليهم النبي ﷺ بل ذكر لهم المعنى الصحيح.

وهذا منهج السلف في التفسير، ومنهم يحيى بن سلام البصري ثم القيرواني (ت:٢٠٠)، الذي يعد أول من جمع بين الرواية والدراية –بقدره– فإنه إذا لم يجد في الآية أثرًا صار إلى اللغة، ففسر معتمدًا على لسان العرب، وقد لاحظ ذلك من درس منهجه في التفسير.

قال محمد بن رزق بن طرهوني: «موقفه من اللغة: يقوم بتفسير بعض المفردات التي لا رواية فيها»[٢].

قال الزركشي: «إذا تقرر ذلك فينزل قوله ﷺ: من تكلم في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار، على قسمين من هذه الأربعة:

أحدهما: تفسير اللفظ، لاحتياج المفسر له إلى التبحر في معرفة لسان العرب.

الثاني: حمل اللفظ المحتمل على أحد معنييه لاحتياج ذلك إلى معرفة أنواع من العلوم: علم العربية واللغة والتبحر فيهما، ومن علم الأصول ما يدرك به حدود الأشياء وصيغ الأمر والنهي والخبر والمجمل والمبين والعموم والخصوص والظاهر والمضمر والمحكم والمتشابه والمؤول والحقيقة والمجاز والصريح والكناية والمطلق

---

(١) متفق عليه، وهذا لفظ مسلم ٣٧٤.

(٢) التفسير والمفسرون في غرب أفريقيا ٢/ ٥٦٢.

والمقيد، ومن علوم الفروع ما يدرك به استنباطا والاستدلال على هذا أقل ما يحتاج إليه، ومع ذلك فهو على خطر فعليه أن يقول يحتمل كذا ولا يجزم إلا في حكم اضطر إلى الفتوى به فأدى اجتهاده إليه، فيحرم خلافه مع تجويز خلافه عند الله»[١].



(١) البرهان في علوم القرآن ٢/ ١٦٩.

• تتمة مهمة:

يحتاج في ضبط العلاقة بين قانون التفسير بالمأثور والتفسير بالرأي إلى معرفة أمرين:

الأول: التمييز بين التفسير وبين القدر الزائد عليه.

الثاني: معرفة الجهة التي ورد بها التفسير المأثور.

وبمعرفة هذين الأمرين يحكم بتحقق المخالفة والزيادة أو لا، وسنفصل في هذين الأمرين على الولاء.

الأول: التمييز بين التفسير وبين القدر الزائد عليه:

كلام المفسرين في كتب التفسير يشتمل على أمرين، على «التفسير» وعلى «القدر الزائد على التفسير».

أمَّا الأول: فهو بيان المراد من الآية، والكشف عن معنى الكلمة أو الجملة، وهو المقصود من علم التفسير، فما كان من كلام المفسرين من هذا القبيل فهو محكوم بقانون التفسير بالمأثور الذي ذكرناه آنفا.

وغالب هذا النوع خال من التطويل، وهذا ما يلحظه من نظر في تفسير السلف، حتى عدَّ المصنفون في مناهج المفسرين وطبقاتهم: من سمات التفسير في عصر الصحابة اختصار الألفاظ في بيان المعنى المراد، وما ذاك إلا لأنهم يريدون المعنى مباشرة بدون زيادة.

كقول الشيخ محمد الذهبي: «يمتاز التفسير في مرحلة الصحابة بالمميزات الآتية:

أولاً: لم يفسر القرآن جميعه، وإنما فسر بعض منه، وهو ما غمض فهمه وهذا الغموض كان يزداد كلما بعد الناس عن عصر النبى ﷺ والصحابة..

ثم قال: ثالثًا: كانوا كثيرًا ما يكتفون بالمعنى الإجمالى..

رابعًا: الاقتصار على توضيح المعنى اللغوى الذى فهموه بأخصر لفظ، مثل قولهم: ﴿غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِّإِثْمٍ﴾ [المائدة: ٣].. أي: غير متعرض لمعصية، فإن زادوا على ذلك فمما عرفوه من أسباب النزول.

خامسًا: ندرة الاستنباط العلمي للأحكام الفقهية من الآيات القرآنية وعدم وجود الانتصار للمذاهب الدينية بما جاء في كتاب الله، نظرا لاتحادهم في العقيدة، ولأن الاختلاف المذهبي لم يقم إلا بعد عصر الصحابة رضى الله عنهم»[١].

والسبب في هذا الذي ذكره الشيخ الذهبي أن الصحابة رضي الله عنهم قصدوا التفسير نفسه، دون القدر الزائد عليه، فإن ما ذكره خامسا غالبه مما يدخل في القدر الزائد على التفسير، وعلم التفسير يراد منه معرفة معاني كلام الله، فإذا علم ذلك لم يحتج معه إلى التطويل بغيره.

بل عُدَّ تطلب الزيادة من التكلف، قال الشاطبي: «إنَّ علم التفسير مطلوب فيما يتوقف عليه فهم المراد من الخطاب، فإذا كان المراد معلومًا؛ فالزيادة على ذلك تكلف»[٢].

---

(١) التفسير والمفسرون ١/ ٧٣.

(٢) الموافقات ١/ ٥٧. وقد ذم أبو حيان فعل كثير من الفسرين الذين يشحنون تفاسيرهم مما محله في كتب علوم أخرى، وقال (البحر المحيط ١/ ١٣): «وكثيرًا ما يشحن المفسرون

وأمَّا الثاني: وهو القدر الزائد على التفسير[(١)]، فهو: استخراج محاسن النكت، وكشف أسرار النظم، وما تضمنته من الإعجاز والبلاغة، واستنباط هدايات الآيات، وبيان أحكامها الفقهية التفصيلية.

فهذا القدر الزائد فهمٌ يقذفه الله في قلب عبده العالِم، إلا أن سبيله التنوق في العلوم، والتفنن فيها، ولا سيما علوم العربية، وهو التنزُّل الذي لا يُوصد بابه، ويقتحم حجابه، وهو الذي جرى ذكره على لسان بعض العارفين حين قال: «للقرآن نزول وتنزل، فالنزول قد مضى والتنزل باق إلى قيام الساعة»[(٢)]، وهو ما أراده سهل بن عبد الله لما قال: «لو أعطي العبد بكل حرف من القرآن ألف فهم لم يبلغ نهاية ما أودع الله في آية من كتابه؛ لأنه كلام الله، وكلامه صفته، وكما أن ليس لله نهاية، فكذلك لا نهاية لفهم كلامه، وإنما يفهم كل بمقدار ما يفتح الله على قلبه»[(٣)].

وأكثر ما يسمي ذلك العلماء: نكت التفسير.

قال الجرجاني: «النكتة: هي مسألة لطيفة أخرجت بدقة نظر وإمعان، من: نكت رمحه بأرض، إذا أثر فيها وسميت المسألة الدقيقة: نكتة؛ لتأثير الخواطر في

تفاسيرهم من ذلك الإعراب، بعلل النحو ودلائل أصول الفقه ودلائل أصول الدين، وكل هذا مقرر في تآليف هذه العلوم، وإنما يؤخذ ذلك مسلمًا في علم التفسير دون استدلال عليه، وكذلك أيضًا ذكروا ما لا يصح من أسباب نزول وأحاديث في الفضائل، وحكايات لا تناسب وتواريخ إسرائيلية، ولا ينبغي ذكر هذا في علم التفسير».

(١) انظر: الإتقان في علوم القرآن ٤/ ٢٣٠.

(٢) البرهان في علوم القرآن ٢/ ١٦١.

(٣) البسيط للواحدي ١/ ٤٢٨.

استنباطها»[١].

وقد يسميه بعضهم: «اللطائف»، وهي أشياء قد تظهر للمتأمل المتدبر –العارف بالتفسير– فيدركها بذوقه وحسه وإن لم يقم عليها دليل، وما أحسن وصف ابن عاشور لبعض هذه النكت بقوله: «يُعد الانتباه إلى ذلك من اللطائف، ولا يبلغ أن يكون من المعارف» ثم قال: «ومثل هذه اللطائف كالزَّهرة تُشم ولا تُحك!»[٢].

وأحسن نكت القرآن تلك التي التقطت من المأثور.

انظر مثلاً: إلى حديث النبي ﷺ الذي رواه حذيفة بن اليمان، وفيه: كنا جلوسًا عند عمر ﵁، فقال: أيكم يحفظ قول رسول الله ﷺ في الفتنة، قلت أنا كما قاله، قال: إنك عليه أو عليها لجريء، قلتُ: «فتنة الرجل في أهله وماله وولده وجاره، تكفرها الصلاة والصوم والصدقة، والأمر والنهي» الحديث[٣].

فهذا مما إذا ربطه المفسر بقوله تعالى ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّ مِنۡ أَزۡوَٰجِكُمۡ وَأَوۡلَٰدِكُمۡ عَدُوّٗا لَّكُمۡ فَٱحۡذَرُوهُمۡۚ وَإِن تَعۡفُواْ وَتَصۡفَحُواْ وَتَغۡفِرُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٌ ١٤ إِنَّمَآ أَمۡوَٰلُكُمۡ وَأَوۡلَٰدُكُمۡ فِتۡنَةٞۚ وَٱللَّهُ عِندَهُۥٓ أَجۡرٌ عَظِيمٞ ١٥ فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسۡتَطَعۡتُمۡ وَٱسۡمَعُواْ وَأَطِيعُواْ وَأَنفِقُواْ خَيۡرٗا لِّأَنفُسِكُمۡۗ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفۡسِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ ١٦ ﴾ [التغابن: ١٤ – ١٦] كان من أعظم النكت

---

(١) التعريفات ص٢٤٦.

(٢) التحرير والتنوير ١٥/ ٢٩٣.

(٣) متفق عليه، رواه البخاري (٥٢٥)، ومسلم(١٤٤).

وأحسنها، بل ومما يعتمد عليه في التفسير.

فالله عز وجل قد ذكر في هذه الآيات فتنة الأولاد والأزواج والأموال، وأمر بالعفو والصفح والمغفرة، ورغب بها عنده، وذيَّل على هذه الفتنة بالأمر بالتقوى والسمع والطاعة والصدقة، فهنَّ مكفرات لهذه الفتن، وموافقة الحديث لهذا المعنى جلية واضحة.

فمثل هذه النكت والهدايات هي أعلى وأجل ما يمكن ذكره في القدر الزائد على التفسير، وتستحسن في مواضعها، لأنها مروية عن رسول الله ﷺ، وتحتاج إلى تأمل ومعرفة واسعة لاستخراجها من دواوين السنة والتفسير.

وبعدها في المنزلة: كلمات السلف واستنباطاتهم، فإن كلامهم اكتسى نورًا من نور النبوة الذي استضاؤوا به، ولابن مسعود وابن عباس وأصحابها وجلة التابعين من هذه الكلمات القدح المعلى.

ولبعض كلامهم وقع في النفوس، تحيا به القلوب كما تحيا الأرض الموات بالمطر، ولقد كنا مرة نقرأ في صحيح البخاري، في كتاب التفسير، فلما وصلنا إلى سورة مريم، باب: قول الله ﴿ وَٱذۡكُرۡ فِي ٱلۡكِتَٰبِ مَرۡيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتۡ مِنۡ أَهۡلِهَا ﴾ [مريم: ١٦]، مرَّ بنا قول البخاري: وقال أبو وائل: علمتْ مريم أن التقيَّ ذو نهية حين قالت: ﴿ إِن كُنتَ تَقِيّٗا ﴾ [مريم: ١٨][1].

فوقعت هذه الكلمة مني كل موقع، ما أحسنها في تفسير هذه الآية، وما أعظم وقعها على النفوس، وإذا ما قارنت مثل هذه الكلمات القليلات –مع عظيم عوائدها

(١) صحيح البخاري ٤/ ١٦٥.

على النفوس- مع بعض ما يذكره المفسرون من القدر الزائد علمتَ فضل السلف على الخلف، فقد كان علم السلف كبيرًا، وكلامهم قليلاً، وأما المتأخرون فكلامهم أكثر من علمهم؛ وإلى هذا أشار ابن مسعود بقوله: «إنكم في زمان: كثير فقهاؤه، قليل خطباؤه، قليل سؤاله، كثير معطوه، العمل فيه قائد للهوى، وسيأتي من بعدكم زمان: قليل فقهاؤه، كثير خطباؤه، كثير سؤاله، قليل معطوه، الهوى فيه قائد للعمل، اعلموا أن حسن الهدي في آخر الزمان خير من بعض العمل»[(١)].

قال ابن رجب: «وقد فتن كثير من المتأخرين بهذا فظنوا أن من كثر كلامه وجداله وخصامه في مسائل الدين فهو أعلم ممن ليس كذلك. وهذا جهل محض، وانظر إلى أكابر الصحابة وعلمائهم: كأبي بكر وعمر وعلي ومعاذ وابن مسعود وزيد بن ثابت كيف كانوا...، وكذلك كلام التابعين أكثر من كلام الصحابة والصحابة أعلم منهم، وكذلك تابعوا التابعين كلامهم أكثر من كلام التابعين والتابعون أعلم منهم، فليس العلم بكثرة الرواية ولا بكثرة المقال ولكنه نور يقذف في القلب يفهم به العبد الحق ويميز به بينه وبين الباطل ويعبر عن ذلك بعبارات وجيزة محصلة للمقاصد، وقد كان النبي صلي الله عليه وسلم أوتي جوامع الكلم واختصر له الكلام اختصاراً»[(٢)].

وهذا القدر الزائد على التفسير يختلف من مفسر لآخر:

فكل مفسر يزيد في تفسيره بما هو به أعلم، فقد يكون هذا القدر الزائد على التفسير بلاغيات، كحال الكشاف للزمخشري، وقد يكون فقهيات، ككتب الأحكام،

---

(١) رواه البخاري في الأدب المفرد (٧٨٩) بإسناد جيد.

(٢) فضل علم السلف ص٥.

وأعظمها الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، وقد يكون أحاديث نبوية، كما يفعل ابن كثير في سرد أحاديث كثيرة تتعلق بموضوع الآيات المفسرة، وقد يكون القدر الزائد على التفسير قصصًا وأخبارًا وروايات إسرائيلية ككتاب الكشف والبيان للثعلبي، وقد يكون علومًا طبيعية ومباحث كلامية، ككتاب مفاتح الغيب للفخر الرازي، وقد يكون قراءات قرآنية ومباحث نحوية، واختلاف المعربين، كما يفعل أبو حيان في البحر المحيط وصاحبه السمين الحلبي في الدر المصون.

ولذا فإن قبول الناس لهذه الكتب يختلف بحسب اختصاص كل واحد من المفسرين في القدر الزائد على التفسير وميول القارئ والطالب، فمن أحب علوم الطبيعة لم يقدم على تفسير الرازي أحدا، وقد قيل لأحد أصدقائنا ممن أولع بالإعجاز العلمي: تفسير الرازي فيه كل شيء إلا التفسير، هكذا يقولون، فقال: بل فيه كل التفسير!

والمحدث يرغب في تفسير ابن كثير ولا يقدم عليه شيئًا، لأن القدر الزائد عنده على التفسير جله في السنة، حتى يكاد يكون فرق مسند أحمد في تفسيره، والمتفقه لا يقدم على تفسير القرطبي كتابًا، فإنَّ القرطبي برع في الأحكام حتى إنه ذكر فروعا لم تذكرها بعض كتب الفقه، وهكذا يقال في بلاغيات الزمخشري..

وكل هذا الذي ذكرناه من القدر الزائد على التفسير منه قدر داخل في التفسير ولا ينفك منه -أعني الحديث واللغة والفقه والأخبار- فإن منه ما لا يكتمل المعنى إلا بمعرفته، ولكن ليس بهذا الاستطراد والتطويل الذي يذكرونه، وعامة هذا الذي يحتاج إليه في التفسير من البلاغة والحديث والفقه والعقائد والأخبار تجده في تفسير ابن جرير الطبري، فإنه اقتصر على ما تدعو الحاجة إليه، ولذا كان كتابه إمامًا في التفسير، وما أحسن ما قال ابن حجر رحمه الله: «وقد أضاف الطبري إلى النقل

المستوعب أشياء لم يشاركوه فيها، كاستيعاب القراءات والإعراب والكلام في أكثر الآيات على المعاني، والتصدي لترجيح بعض الأقوال على بعض، وكل من صنف بعده لم يجتمع له ما اجتمع فيه، لأنه في هذه الأمور في مرتبة متقاربة، وغيره يغلب عليه فن من الفنون فيمتاز فيه ويقصر في غيره»(١).

فإن إمامته في هذه الفنون كلها دعته للموازنة بينها، والمساواة في ذكرها بحسب الحاجة، دون أن يجنح لفن على حساب فن، بخلاف بقية المفسرين فقد كانوا أصحاب فنون يميلون إليها، ويجنحون لها، فرضي الله عن ابن جرير وأرضاه.

وهذا القدر الزائد على التفسير -والذي يسمى نكت التفسير أيضًا- قد جاء المأثور مرشدًا إليه، منبهًا على أهميته، دون تطويل، فتجد في السنة -مثلا- بيانًا للأحكام الفقهية المتعلقة بالآية، وتذكيرًا بالدلائل على عظمة الخالق، وتجد فيها قراءات قرآنية مختلفة، ولكنك غير واجد في المأثور ما أولع به المتأخرون من ذكر بلاغة القرآن وأوجه إعجازه، إذ كان ذلك مُدركًا عندهم بطبائعهم، فلم يكونوا يذكرونه.

سُئل ابن عرفة عن معنى التفسير فقال: «هو العلم بمدلول القرآن وخاصية كيفية دلالته وأسباب النزول والناسخ والمنسوخ. فقولنا: خاصية كيفية دلالته هي إعجازه ومعانيه البيانية وما فيه من علم البديع الذي يذكره الزمخشري ومن نحا نحوه. قيل لابن عرفة: غيره من المفسرين لم يذكرها كالطبري الذي هو إمام

(١) العجاب في بيان الأسباب ١/ ٢٢٠.

المفسرين؟ فقال: كان مركزا في طبعه وإن لم يكتبه»[(١)].

وهو وإن خلط بين التفسير والقدر الزائد عليه في التعريف إلا أن القصد التنبيه على أن البلاغة والإعجاز كانت عند الأولين سجية.

وقد احتاج المفسرون إلى بيان ذلك في كتبهم واضطروا إليه، لما فسدت طباع العرب، واختلت ألسنتهم، ودخل في الإسلام من ليست العربية لغته، وإنما يعرفها عن طريق الصناعة، واكتسابها من الصناعة لا يورث الذوق فيها كمن ورثها من الرضاعة، مهما بلغت درجته، كما قيل:

وكم بين من يؤتى البيان سليقة وآخر عاناه فما هو لاحقا[(٢)]

فطالت مصنفات المتأخرين بالنسبة للمتقدمين، وكثر كلامهم مقارنة مع السلف لأجل ذلك.

قال أبو حيان: «وكانت تآليف المتقدمين أكثرها إنما هي شرح لغة، ونقل سبب، ونسخ، وقصص، لأنهم كانوا قريبي عهد بالعرب، وبلسان العرب، فلما فسد

(١) تفسير ابن عرفة ١/ ١٩.

وبالغ ابن عاشور في ذلك كذلك، وقال في المقدمة العاشرة -التي هي في إعجاز القرآن-: «وإنَّ علاقة هذه المقدمة بالتفسير هي أنَّ مفسر القرآن لا يعد تفسيره لمعاني القرآن بالغًا حد الكمال في غرضه ما لم يكن مشتملاً علىٰ بيان دقائق من وجوه البلاغة في آيه المفسَّرة، بمقدار ما تسمو إليه الهمة من تطويل واختصار، فالمفسر بحاجة إلىٰ بيان ما في آي القرآن من طرق الاستعمال العربي وخصائص بلاغته، وما فاقت به آي القرآن في ذلك، حسبما أشرنا إليه في المقدمة الثانية لئلا يكون المفسر حين يعرض عن ذلك بمنزلة المترجم لا بمنزلة المفسر» (التحرير والتنوير ١/ ١٠٢).

(٢) البحر المحيط لأبي حيان ٨/ ٢٥٣.

اللسان، وكثرت العجم، ودخل في دين الإسلام أنواع الأمم المختلفو الألسنة، والناقصو الإدراك، احتاج المتأخرون إلى إظهار ما انطوى عليه كتاب الله تعالى، من غرائب التركيب، وانتزاع المعاني، وإبراز النكت البيانية، حتى يدرك ذلك من لم تكن في طبعه، ويكتسبها من لم تكن نشأته عليها، ولا عنصره يحركه إليها، بخلاف الصحابة والتابعين من العرب، فإن ذلك كان مركوزًا في طباعهم، يدركون تلك المعاني كلها، من غير موقف ولا معلم، لأن ذلك هو لسانهم وخطتهم وبيانهم، على أنهم كانوا يتفاوتون أيضا في الفصاحة وفي البيان»[١].

براعة الكشاف في القدر الزائد على التفسير:

وقد أحسن الزمخشري في الكشاف بتحرير هذا النوع من القدر الزائد على التفسير، أعني المرتبط بأسرار البلاغة، ولكنه أساء في الأصل، فإنه كثير الانتهاك لقانون التفسير بالمأثور، مما أوقعه في محاذير كثيرة، حتى قال فيه الشيخ ابن أبي جمرة (ت:٦٨٥): «يقدم مرجوحًا على راجح»[٢]، فينتفع منه فيما أحسن فيه، ويحذر منه فيما أساء، ولكن لما كان الأول هو الأصل والقدر الزائد فرع كثر تحذير العلماء منه، وقالوا: «كن حذرًا من كشافه»[٣].

ولقد أثنى عليه السيوطي ونبه على تفوقه في هذا القدر الزائد على التفسير على الوجه الذي ذكرت، فقال: «جاءت فرقة أصحاب نظر في علوم البلاغة التي يدرك بها وجه الإعجاز وأسرار البلاغة التي هي لحلل التراكيب طراز، وصاحب الكشاف

---

(١) البحر المحيط ١/ ٢٦.

(٢) لسان الميزان ٨/ ٨ ت: أبو غدة.

(٣) ميزان الاعتدال للذهبي ٤/ ٧٨.

هو سلطان هذه الطريقة، والإمام السالك في هذا المجاز إلى الحقيقة، فلذا طار كتابه في أقصى الشرق والغرب، ودار عليه النظر إذ لم يكن لكتابه نظير في هذا الضرب..

ثم نقل طرفًا من مقدمة الزمخشري تكلم فيها عن عنايته بعلوم البلاغة، ثم قال: وتعقبه البلقيني في الكشاف -أي حاشيته على الكشاف- فلم يدرك مغزاه، ولا طابق ما أورده منطوق ما ذكره ولا فحواه، قائلا: قصد الزمخشري بما أبان الإشارة إلى براعته في علم المعاني وعلم البيان، وكيف يترجح فنان جمعتهما أوراق يسيرة، وجدولان جاريان في جداول صغيرة، قد وضعا بعد الصحابة والتابعين بمئين من السنين، وحفرا بعد البحار الزاخرة، ووشيا بالتحبير بعد تكملة الخلع الفاخرة، على الفنون التي طافت المشارق والمغارب كالطوفان؟ أين ذكرهما في الصحابة الذين هم أسد الغابة؟ أين ذكرهما في التابعين الذين كانوا للصحابة شاهدين سامعين؟ أين ذكرهما في عصر الفقهاء؟ من نبه عليهما في الأقدمين من النبهاء، وما على الناس من اصطلاح أتى به عبد القاهر الجرجاني واقتفاه السكاكي فيما ذكر من المعاني، ولا يقوم لهما في كثير من المقامات دليل، وليس لهما إلى ذلك سبيل، وعلم التفسير إنما هو يتلقى من الأخبار، ويسلك فيه مسالك الآثار.

وأقول -أي السيوطي-: لم يتوارد البلقيني والزمخشري على محل واحد، وليس الزمخشري لانحصار تلقي التفسير من الأحاديث والآثار بجاحد، كيف **وانحصار التفسير في السماع كلمة إجماع**، والنهي عن القول في القرآن بالرأي ملأ الأسماع، ولهذا لم يذكر أهل الحديث مع من عدد من أرباب الفنون، ولا أدرجهم في زمرة من ذكر وإن جالت من المعترض الظنون، وإنما مقصوده ما أشار إليه أولا أن القدر الزائد على التفسير من استخراج محاسن النكت والفقر ولطائف المعاني التي يستعمل فيها الفكر، وكشف الأستار عن غوامض الأسرار، وبيان ما في القرآن من الأساليب، وما

تضمنه من وجوه البلاغة في التراكيب لا يتهيأ له إلا من برع في هذين العلمين، وتبحر في هذين الفنين، وصار مجتهدا في علوم البلاغة، ذا تصرف في أفانين البراعة، خبيرًا بأساليب الكلام، بصيرًا بمسالك النظام؛ لأن لكل نوع أصولا وقواعد، هي للوصول إلى حقيقته مصاعد، ولا يدرك فن بقواعد فن آخر وإن شرف ذلك الفن، وفضل على الأول لما فاخر... وقد كان الصحابة يعرفون هذا المعنى بالسليقة، وبه قامت عندهم المعجزة على الحقيقة، فاهتدوا بسببه إلى أقوم طريقة»[(١)].

ضوابط في القدر الزائد على التفسير:

كي يصح ذِكر هذا القدر الزائد على التفسير يشترط له ثلاثة شروط متلازمة:

١-فيجب أن يكون الكلام عليه مطابقًا للواقع، فلا تنزل آية خاصة بالكافرين على المؤمنين مثلاً.

٢-وأن لا يخالف التفسير الذي هو الأصل، بل يكون التفسير دالاًّ عليه من وجه، بحيث يكون هذا القدر الزائد مرادا من الله عز وجل من نفس الآية وليس من شيء خارج عنها.

٣-وأن يكون جاريًا على طريقة العرب وسننهم في الخطاب.

وذلك لأن كلام العرب له وجوه كثيرة، وقد ينتزع من قول القائل ما لا يكون مرادا له، ويتكلف لإثباته بحوشي المعاني، ومراكب المجاز، وهذا يقع في كلام الفصحاء والبلغاء وغيرهم.

---

(١) نواهد الأبكار ١/ ٩.

انظر إلى قول المتنبي في ميميته السائرة في مدح سيف الدولة الحمداني:

أتوك يجرون الحديد كأنهم ... سروا بجياد ما لهن قوائم

إذا برقوا لم تعرف البيض منهم ... ثيابهم من مثلها والعمائم

خميس بشرق الأرض والغرب زحفه ... وفي أذن الجوزاء منه زمازم

تجمع فيه كل لسن وأمة ... فما تفهم الحداث إلا التراجم

فلو قال قائل: إن قوله: أتوك يجرون الحديد يريد به الدبابات المصنوعة من الحديد ونحوها، أو أن قوله: وفي أذن الجوزاء منه زمازم إشارة إلى صوت الطائرات التي تزمجر في السماء، أو أن قوله: فما تفهم الحداث إلا التراجم إشارة إلى سلاح الإشارة الذي أحدث في جيوش أهل الزمان، فإنه يترجم الشفرات والألغاز، لكان ذلك محتملا إذا نظر إليه من غير مراعاة لمراد القائل ولا لما يصلح كلامه له، ثم يوغل في الاستنباط ويأخذ منه أن الطائرات كانت في زمان القائل، وكذا الدبابات، إلى غير ذلك من الاستنباطات.. ونسبة هذا المراد إلى المتنبي كذب عليه، مع أن ما تكلم به القائل صحيح، فالدبابات تصنع من الحديد، والطائرات تحلق في السماء، وسلاح الإشارة يقوم بتلك المهمات.

وهذا من خصائص اللسان العربي، فإنه إذا حمل على مركب المجاز احتمل معانٍ كثيرة، جلها بواطيل، لأنها لم تدر برأس القائل، فإذا كان مثل هذا يقع في كلام الفصحاء البلغاء فكيف بكلام الله تعالى.

وقد ذكرنا أول الكتاب كيف أن كل صاحب صنعة يطلب التفسير من صنعته، حتى قال الطوفي (ت:٧١٦): «واعلم أنَّ القرآن بحر لا تُستوفىٰ مطالبه، ولا تنقضي عجائبه، كما جاء في الخبر، ولهذا غالب طوائف العلماء يتمسكون علىٰ دعواتهم

بشبه، فهؤلاء أصحاب صناعة الكيمياء يتمسكون علىٰ صحتها منه بقوله تعالىٰ: ﴿أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَسَالَتۡ أَوۡدِيَةُۢ بِقَدَرِهَا فَٱحۡتَمَلَ ٱلسَّيۡلُ زَبَدٗا رَّابِيٗاۖ وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيۡهِ فِي ٱلنَّارِ ٱبۡتِغَآءَ حِلۡيَةٍ أَوۡ مَتَٰعٖ زَبَدٞ مِّثۡلُهُۥۚ كَذَٰلِكَ يَضۡرِبُ ٱللَّهُ ٱلۡحَقَّ وَٱلۡبَٰطِلَۚ فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذۡهَبُ جُفَآءٗۖ وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمۡكُثُ فِي ٱلۡأَرۡضِۚ﴾ [الرعد:١٧] يشيرون إلىٰ أن معناه: أن في الغثاء ما إذا خالط المعادن الممتزجة سطا عليها بطبعه، فميز الإكسير النافع منها وأفرده عن المزاج الزبدي الذي لا نفع فيه، أو إلىٰ أنه بالوقيد والتقصية يحصل ذلك. ولا شك أنَّ اللفظ يحتمل احتمالاً ما ذكروه، إلا أنه ليس مرادًا منه باتفاق المفسرين، وإنما هو مثل ضربه الله تعالىٰ للإيمان والكفر، والحق والباطل، وشبهه بماء الغيث – الذي تجري به الأودية فيحمل الغثاء، وهو: ما تحمله من عود أو شجر أو غيره – ولذلك فالغثاء، وهو: الزبد، يذهب جفاء: أي يلقىٰ مطرحًا، وينتفع بالماء بما يُنبت من الكلأ، ويروىٰ من الظمأ، وبالمعادن كالحديد والصفر والنحاس إذا عولجت بالنار، فإنها تذهب خبثها، وما لا ينتفع منها، ويبقىٰ الجوهر الصافي ينتفع به، باتخاذه حلية أو متاعًا»[1]. ثم ذكر أمثلة أخرىٰ لذلك.

قال ابن تيمية: «فإذا عُلِمَ أن المتكلم لم يُرِدْ هذا المعنى، وأنه يمتنع أن يريد هذا المعنى، أو أنَّ في صفاته ما علمنا معه أنّ هذا المعنى لا يليق به، ويستحيلُ عليه في العادة أو في غيرها أن يُريده لم يَصلُح أن يكون ذلك تأويلَ كلامه»[2].

وقد عدَّ عمر بن الخطاب الذين يجادلون بهذه المعاني الزائدة مجادلين بشبهات القرآن، وأمر بمخاصمتهم بالسنن.

---

(١) الإكسير ٥٢.

(٢) جواب الاعتراضات المصرية ١٠٢.

فعن عمر بن الأشج: أن عمر بن الخطاب ﷺ، قال: «إنه سيأتي ناس يجادلونكم بشبهات القرآن، فخذوهم بالسنن، فإن أصحاب السنن أعلم بكتاب الله عز وجل»[(١)].

وقد لمح ذلك علي بن أبي طالب لما وجه ابن عباس ﷺ لمقارعة الخوارج، فأمره بخصمهم بالسنن.

فأخرج ابن سعد عن عكرمة قال: «سمعت ابن عباس يحدث عن الخوارج الذين أنكروا الحكومة فاعتزلوا علي بن أبي طالب قال: فاعتزل منهم اثنا عشر ألفا فدعاني عليٌّ، فقال: إذهب إليهم فخاصهم وادعهم إلى الكتاب والسنة ولا تحاجهم بالقرآن فإنه ذوو وجوه ولكن خاصهم بالسنة.

وعن عمران بن منَّاح قال: فقال ابن عباس: يا أمير المؤمنين فأنا أعلم بكتاب الله منهم، في بيوتنا نزل، فقال: صدقت، ولكن القرآن حمَّال ذو وجوه، يقول ويقولون، ولكن حاججهم بالسنن فإنهم لن يجدوا عنها محيصا، فخرج ابن عباس إليهم فحاججهم بالسنن فلم يبق بأيديهم حجة»[(٢)].

وقوله: ذو وجوه معناه ما ذكرنا من أنه يحتمل معانٍ من التأويل، ولكن ليس بالضرورة أن تكون كل هذه المعاني مرادة[(٣)].

---

(١) رواه الدارمي (١١٩).

(٢) نقله السيوطي في الدر المنثور ١/ ٤٠، والإتقان ٢/ ١٤٥.

(٣) انظر بحث ذلك في: الإحكام لابن حزم٣/ ١٦، البرهان في علوم القرآن ٢/ ١٦٣.

وبهذا يرد على من زعم أنه قد يكون مراد الله عز وجل من الآية الواحدة أمرين، علم السلف واحدًا وخفي عليهم الثاني!

فإذا خالف القدر الزائد ما ذكرناه استحق الوصف الذي هو به أليق، فقد يكون من الإشارة المذمومة، أو قد يوصف ببدع التفسير[(١)]، أو غير ذلك.

وكثير من كلام المتقدمين والمتأخرين الصحيح المطول يكون من هذا القدر الزائد، ويندرج فيه ما يسميه بعضهم بالباطن الصحيح، أخذًا من قوله: «لكل آية ظاهر وباطن، أو ظهر وبطن»[(٢)].

---

(١) قال شرف الدين الطيبي في (فتوح الغيب١١/ ٣٨٢) : « التفسير الصحيح شرطه أن يكون مطابقًا للفظ من حيث الاستعمال، سليمًا من التكلف، عريا من التعسف»، قال ابن عاشور: «وصاحب «الكشاف» يسمي ما كان علىٰ خلاف ذلك بدع التفاسير» (التحرير والتنوير ١/ ٢٩-٣٠).

(٢) رواه الطحاوي في شرح مشكل الآثار (٣٠٧٧)، وأبو يعلىٰ (٥١٤٩) من طريقين عن أبي الأحوص عوف بن مالك بن نضلة عن عبد الله بن مسعود بلفظ: «أنزل القرآن علىٰ سبعة أحرف، لكل آية منها ظهر وبطن، ولكل حد مطلع». وإسناده صحيح.
وقال الهيثمي: «رواه البزار، وأبو يعلىٰ في الكبير، وفي رواية عنده «لكل حرف منها بطن وظهر»، والطبراني في الأوسط باختصار آخره، ورجال أحدهما ثقات» (مجمع الزوائد ٧/ ١٥٢).

قال الطحاوي: «أحسن ما جاء فيه من التأويل الذي يحتمله أن يكون الظهر منها هو ما يظهر من معناها، والبطن منها هو ما يبطن من معناها، ودل ذلك علىٰ أن علىٰ الناس طلب باطنها، كما عليهم طلب ظاهرها، ليقفوا علىٰ ما في كل واحد منهما مما تعبدهم الله به، وما فيه من حلال ومن حرام، والله نسأله التوفيق».

ومنه أيضا ما يسميه بعضهم بالإشارات الصحيحة.

قال ابن تيمية: «وأمَّا ما يروى عن بعضهم من الكلام المجمل مثل قول بعضهم: لو شئت لأوقرت من تفسير فاتحة الكتاب إلخ. فهذا إذا صح عمن نقل عنه -كعلي وغيره- لم يكن فيه دلالة على الباطن المخالف للظاهر؛ بل يكون هذا من الباطن الصحيح الموافق للظاهر الصحيح»(١).

ومصداق ما ذكره ابن تيمية تجد مثاله في أول تفسير الفخر الرازي، أعني ما ذكره في مقدمة تفسيره **من أنه يمكن أن يستنبط من الفاتحة عشرة آلاف مسألة**، فإنَّ هذه المسائل كلها من القدر الزائد على التفسير، ومنها ما هو حق ومنها ما تختلف فيه الأنظار، فلا يقبله العقل الصحيح إلا بشيء من التكلف والإعسار، وبالنظر إلى كلام الرازي يظهر أن التطويل في سورة الفاتحة إنما هو تطويل في القدر الزائد على التفسير لا في التفسير نفسه -وعلى ذلك فقس-.

قال الفخر الرازي: «اعلم أنه مر على لساني في بعض الأوقات أن هذه السورة الكريمة يمكن أن يستنبط من فوائدها ونفائسها عشرة آلاف مسألة، فاستبعد هذا بعض الحساد، وقوم من أهل الجهل والغي والعناد، وحملوا ذلك على ما ألفوه من أنفسهم من التعلقات الفارغة عن المعاني، والكلمات الخالية عن تحقيق المعاقد والمباني، فلما شرعت في تصنيف هذا الكتاب، قدمت هذه المقدمة لتصير كالتنبيه على أن ما ذكرناه أمر ممكن الحصول، قريب الوصول، فنقول وبالله التوفيق:

---

(١) مجموع الفتاوى ١٣/ ٢٤٣.

إن قولنا: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم لا شك أن المراد منه الاستعاذة بالله من جميع المنهيات والمحظورات، ولا شك أن المنهيات إما أن تكون من باب الاعتقادات، أو من باب أعمال الجوارح، أما الاعتقادات فقد جاء في الخبر المشهور قوله ﷺ «ستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة: كلهم في النار إلا فرقة واحدة»، وهذا يدل على أن الاثنتين والسبعين موصوفون بالعقائد الفاسدة، والمذاهب الباطلة، ثم إن ضلال كل واحدة من أولئك الفرق غير مختص بمسألة واحدة، بل هو حاصل في مسائل كثيرة من المباحث المتعلقة بذات الله تعالى، وبصفاته، وبأحكامه، وبأفعاله، وبأسمائه، وبمسائل الجبر، والقدر، والتعديل، والتجويز، والثواب، والمعاد، والوعد، والوعيد، والأسماء، والأحكام، والإمامة، فإذا وزعنا عدد الفرق الضالة- وهو الاثنتان والسبعون- على هذه المسائل الكثيرة بلغ العدد الحاصل مبلغا عظيما، وكل ذلك أنواع الضلالات الحاصلة في فرق الأمة، وأيضا فمن المشهور أن فرق الضلالات من الخارجين عن هذه الأمة يقربون من سبعمائة، فإذا ضمت أنواع ضلالاتهم إلى أنواع الضلالات الموجودة في فرق الأمة في جميع المسائل العقلية المتعلقة بالإلهيات، والمتعلقة بأحكام الذوات والصفات بلغ المجموع مبلغا عظيما في العدد، ولا شك أن قولنا: أعوذ بالله يتناول الاستعاذة من جميع تلك الأنواع، والاستعاذة من الشيء لا تمكن إلا بعد معرفة المستعاذ منه، وإلا بعد معرفة كون ذلك الشيء باطلا وقبيحا، فظهر بهذا الطريق أن قولنا: أعوذ بالله؛ مشتمل على الألوف من المسائل الحقيقية اليقينية، وأما الأعمال الباطلة فهي عبارة عن كل ما ورد النهي عنه إما في القرآن، أو في الأخبار المتواترة، أو في أخبار الآحاد، أو في إجماع الأمة، أو في القياسات الصحيحة، ولا شك أن تلك المنهيات تزيد على الألوف، وقولنا: أعوذ بالله متناول لجميعها وجملتها، فثبت بهذا الطريق أن قولنا: أعوذ بالله مشتمل على عشرة آلاف مسألة أو أزيد أو أقل من المسائل المهمة المعتبرة.

وأما قوله جل جلاله: بسم الله الرحمن الرحيم ففيه نوعان من البحث: النوع الأول: قد اشتهر عند العلماء أن لله تعالى ألفا وواحدا من الأسماء المقدسة المطهرة، وهي موجودة في الكتاب والسنة ولا شك أن البحث عن كل واحد من تلك الأسماء مسألة شريفة عالية، وأيضا فالعلم بالاسم لا يحصل إلا إذا كان مسبوقا بالعلم بالمسمى، وفي البحث عن ثبوت تلك المسميات، وعن الدلائل الدالة على ثبوتها، وعن أجوبة الشبهات التي تذكر في نفيها مسائل كثيرة، ومجموعها يزيد على الألوف.

النوع الثاني: من مباحث هذه الآية: أن الباء في قوله بسم الله باء الإلصاق، وهي متعلقة بفعل، والتقدير: باسم الله أشرع في أداء الطاعات، وهذا المعنى لا يصير ملخصا معلوما إلا بعد الوقوف على أقسام الطاعات، وهي العقائد الحقة والأعمال الصافية مع الدلائل والبينات، ومع الأجوبة عن الشبهات، وهذا المجموع ربما زاد على عشرة آلاف مسألة.

ومن اللطائف أن قوله «أعوذ بالله» إشارة إلى نفي ما لا ينبغي من العقائد والأعمال، وقوله بسم الله إشارة إلى ما ينبغي من الاعتقادات والعمليات، فقوله بسم الله لا يصير معلوما إلا بعد الوقوف على جميع العقائد الحقة، والأعمال الصافية، وهذا هو الترتيب الذي يشهد بصحته العقل الصحيح، والحق الصريح.

أما قوله جل جلاله: الحمد لله فاعلم أن الحمد إنما يكون حمدًا على النعمة، والحمد على النعمة لا يمكن إلا بعد معرفة تلك النعمة، لكن أقسام نعم الله خارجة عن التحديد والإحصاء، كما قال تعالى: ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعۡمَةَ ٱللَّهِ لَا تُحۡصُوهَآ﴾ [النحل: ١٨] ولنتكلم في مثال واحد، وهو: أنَّ العاقل يجب أن يعتبر ذاته، وذلك لأنه مؤلف من نفس وبدن، ولا شك أن أدون الجزئين وأقلهما فضيلة ومنفعة هو البدن، ثم إن أصحاب التشريح وجدوا قريبا من خمسة آلاف نوع من المنافع والمصالح التي دبرها

الله عز وجل بحكمته في تخليق بدن الإنسان، ثم إن من وقف على هذه الأصناف المذكورة في «كتب التشريح» عرف أن نسبة هذا القدر المعلوم المذكور إلى ما لم يعلم وما لم يذكر كالقطرة في البحر المحيط، وعند هذا يظهر أن معرفة أقسام حكمة الرحمن في خلق الإنسان تشتمل على عشرة آلاف مسألة أو أكثر، ثم إذا ضمت إلى هذه الجملة آثار حكم الله تعالى في تخليق العرش والكرسي وأطباق السموات، وأجرام النيرات من الثوابت والسيارات، وتخصيص كل واحد منها بقدر مخصوص ولون مخصوص وغير مخصوص، ثم يضم إليها آثار حكم الله تعالى في تخليق الأمهات والمولدات من الجمادات والنباتات والحيوانات وأصناف أقسامها وأحوالها- علم أن هذا المجموع مشتمل على ألف ألف مسألة أو أكثر أو أقل، ثم إنه تعالى نبه على أن أكثرها مخلوق لمنفعة الإنسان، كما قال تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [الجاثية: ١٣] وحينئذ يظهر أن قوله جل جلاله: الحمد لله مشتمل على ألف ألف مسألة، أو أكثر أو أقل»[١]...إلى آخر ما قال.

فأين هذا من مسائل التفسير! وما علاقته بالكشف والبيان عن معنى ما ذكر الرحمن؟

وقد يرى الناظر أن هذا الذي ذكره الرازي من القدر الزائد من النكت المقبولة، إلا أنه ليس كلّ ما كتب في القدر الزائد كان مقبولا.

فمثلاً: قد يتمحل الرازي أحيانًا فيأتي بلطائف يشهد هو على بطلانها، ولكن ما جره على ذكرها إلا تسويد الصحائف، كقوله: «قوله ﴿يَأْتِينَ ٱلْفَٰحِشَةَ﴾

(١) مفاتيح الغيب ١/ ٢١-٢٤.

[النساء:١٥] أي يفعلنها يقال: أتيت أمرا قبيحا، أي فعلته قال تعالى: ﴿لَقَدْ جِئْتِ شَيْئًا فَرِيًّا ﴾[مريم: ٢٧] وقال: ﴿ لَّقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا إِدًّا ﴾ [مريم: ٨٩]. وفي التعبير عن الإقدام على الفواحش بهذه العبارة لطيفة، وهي أنَّ الله تعالى لما نهى المكلف عن فعل هذه المعاصي، فهو تعالى لا يعين المكلف على فعلها، بل المكلف كأنَّه ذهب إليها من عند نفسه، واختارها بمجرد طبعه، فلهذه الفائدة يقال: إنه جاء إلى تلك الفاحشة وذهب إليها، إلا أنَّ هذه الدقيقة لا تتم إلا على قول المعتزلة»[(١)].

ولئن أساء في هذه فقد أحسن باللتي تليها حيث قال: «وأما الفاحشة فهي الفعلة القبيحة، وهي مصدر عند أهل اللغة كالعاقبة يقال: فحش الرجل يفحش فحشًا وفاحشة، وأفحش إذا جاء بالقبيح من القول أو الفعل. وأجمعوا على أن الفاحشة هاهنا الزنا، وإنما أطلق على الزنا اسم الفاحشة لزيادتها في القبح على كثير من القبائح، فإن قيل: الكفر أقبح منه، وقتل النفس أقبح منه، ولا يسمى ذلك فاحشة؟

قلنا: السبب في ذلك أن القوى المدبرة لبدن الإنسان ثلاثة: القوة الناطقة، والقوة الغضبية والقوة الشهوانية، ففساد القوة الناطقة هو الكفر والبدعة وما يشبههما، وفساد القوة الغضبية هو القتل والغضب وما يشبههما، وفساد القوة الشهوانية هو الزنا واللواط والسحق وما أشبهها، وأخس هذه القوى الثلاثة: القوة الشهوانية، فلا جرم كان فسادها أخس أنواع الفساد، فلهذا السبب خص هذا العمل بالفاحشة، والله أعلم بمراده»[(٢)].

---

(١) مفاتيح الغيب ٩/ ٥٢٨.

(٢) مفاتيح الغيب ٩/ ٥٢٨.

والمطولات من كتب التفسير هي مظنة هذا القدر الزائد على التفسير، والإشارة تدخل في هذا القدر الزائد، ويتنابها ما يتنابه من الصحة وعدمها، كما أسلفنا.

فمثلاً: قال الألوسي: «قال المرسي: جمع القرآن علوم الأولين والآخرين بحيث لم يحط بها علما حقيقة إلا المتكلم به، ثم رسول الله ﷺ خلا ما استأثر الله تعالى به، وقد سمعت من بعضهم -والعهدة عليه- أنَّ الشيخ الأكبر محيي الدين بن العربي قدس الله تعالى سره وقع يومًا عن حماره فرضَّت رجله فجاؤوا ليحملوه، فقال: امهلوني، فأمهلوه يسيرًا ثم أذن لهم فحملوه، فقيل له في ذلك فقال: راجعت كتاب الله تعالى فوجدت خبر هذه الحادثة قد ذكر في الفاتحة، وهذا أمر لا تصله عقولنا.

ومثله استخراج بعضهم من الفاتحة أيضا أسماء سلاطين آل عثمان وأحوالهم ومدة سلطنتهم إلى ما شاء الله تعالى من الزمان، ولا بدع فهي أم الكتاب وتلد كل أمر عجيب» [(١)]. فهذه الإشارات من القدر الزائد، لكنها مما لا يصح، بل هي أقرب إلى ضلالات الباطنية.

وأما المختصرات فإنما قلَّ حجمها لأنها قصدت إلى الكشف والبيان عن معاني القرآن، ولم تعرج على النكت التفسيرية إلا على سبيل الاختصار، وهذا ما يجعلها مقدمة عند القراء، مرغوبا بها عند المبتدئين، كتفسير البغوي المسمى: «معالم التنزيل» فإنه اختصره من كتاب الثعلبي وصانه من القصص والإسرائيليات، ومن النكت والبلاغيات، فلا تجد فيه من النكت إلا الشيء بعد الشيء، مع ما فيه من المحافظة على قانون التفسير بالمأثور، فشرُف هذا الكتاب جدًا.

---

(١) روح المعاني للألوسي ٤/ ١٣٧.

وبعض الكتب المختصرة عمدت إلى التفسير مباشرة لكنها قد تطيل في أول الكتاب، فإن المفسر كالغيمة الماطرة، يكون مثقلاً أول الكتاب فيطيل فيه فإذا جرى شَرفًا أو شَرفين كلَّ سعيه، وقلَّ تدوينه، فيصير إلى الاختصار، كابن جزي في كتابه «التسهيل لعلوم التنزيل»، وبيَّن أنه استغنى عن كثير من القدر الزائد الذي لا فائدة فيه، فقال: «وأما القصص فهي من جملة العلوم التي تضمنها القرآن فلا بدَّ من تفسيره إلاَّ أنَّ الضروري منه ما يتوقف التفسير عليه، وما سوى ذلك زائد مستغنى عنه وقد أكثر بعض المفسرين من حكاية القصص الصحيح وغير الصحيح، حتى أنهم ذكروا منه ما لا يجوز ذكره مما فيه تقصير بمنصب الأنبياء عليهم السلام أو حكاية ما يجب تنزيههم عنه، وأما نحن فاقتصرنا في هذا الكتاب من القصص على ما يتوقف التفسير عليه وعلى ما ورد منه في الحديث الصحيح»[١].

وليس كل قدر زائد تقبله النفوس ولو كان صحيحًا، بل بعضه من العناء الذي يستجير منه القارئ، من نحو ما حكى ابن عطية عن مكي بن أبي طالب من أنه كثر من ذكر جائزات في العربية في قوله «أنذرتهم» لم يُقرأ بها، ثم قال ابن عطية: «وحكاية مثل ذلك في كتب التفسير عناء»[٢] وصدق، فإن ذلك غثٌّ لا سمين فيه.

---

(١) التسهيل لعلوم التنزيل ١/ ١٧.

(٢) المحرر الوجيز ١/ ٨٨.

الثاني: معرفة الجهة التي ورد التفسير المأثور عليها:

قد يرد التفسير المأثور على جهة المطابقة، أي بيان المعنى المرادف للآية[١]، فهذا الذي يشمله قانون التفسير بالمأثور مباشرة.

لكنه قد يرد على غير هذه الجهة فيحتاج المفسر إلى أنْ يحرر مرادهم ثم يُصار بعد ذلك إلى المعنى الجامع.

من ذلك: أن يرد التفسير المأثور باللازم، لا المرادف، والفرق أنَّ المرادف أريد به المطابقة، كما يفعل أصحاب الغريب مثلاً، بينما التفسير باللازم: هو معنى استُفيد من اللفظ لكن لم يدل عليه اللفظ مباشرة، بل هو ملازم له[٢].

قال الآمدي: «دلالة الالتزام: هي أن يكون اللفظ له معنى، وذلك المعنى له لازم من خارج، فعند فهم مدلول اللفظ من اللفظ ينتقل الذهن من مدلول اللفظ إلى لازمه، ولو قُدر عدم هذا الانتقال الذهني لما كان ذلك اللازم مفهومًا»[٣].

والتفسير باللازم من طرق البيان العظيمة، ووسائل التنبيه المفيدة، قال الشيخ الشاطبي: «ما يتوقف عليه معرفة المطلوب قد يكون له طريق تقريبي يليق بالجمهور، وقد يكون له طريق لا يليق بالجمهور، وإن فرض تحقيقًا.

(١) دلالة المطابقة من أقسام الدلالة اللفظية الوضعية عند الأصوليين، ويراد بها: دلالة اللفظ علىٰ كمال المعنىٰ، كدلالة لفظ الإنسان علىٰ مسماه، انظر: الإحكام للآمدي ١/ ١٥.

(٢) انظر تنبيه الزركشي علىٰ ذلك في البرهان في علوم القرآن ٢/ ١٦٠.

(٣) الإحكام ١/ ١٥.

فأما الأول فهو المطلوب المنبه عليه، كما إذا طلب معنى الملك؛ فقيل: إنه خلق من خلق الله يتصرف في أمره، أو معنى الإنسان؛ فقيل: إنه هذا الذي أنت من جنسه، أو معنى التخوف؛ فقيل: هو التنقص، أو معنى الكوكب؛ فقيل: هذا الذي نشاهده بالليل، ونحو ذلك؛ فيحصل فهم الخطاب مع هذا الفهم التقريبي حتى يمكن الامتثال.

وعلى هذا وقع البيان في الشريعة؛ كما قال عليه السلام: «الكبر بطر الحق وغمط الناس» ففسره بلازمه الظاهر لكل أحد، وكما تفسر ألفاظ القرآن والحديث بمرادفاتها لغة، من حيث كانت أظهر في الفهم منها، وقد بين عليه الصلاة والسلام الصلاة والحج بفعله وقوله على ما يليق بالجمهور، وكذلك سائر الأمور، وهي عادة العرب، والشريعة عربية، ولأنَّ الأمة أمية فلا يليق بها من البيان إلا الأمي...، فالتصورات المستعملة في الشرع إنما هي تقريبات بالألفاظ المترادفة وما قام مقامها من البيانات القريبة»(١).

فمثلاً:

قوله تعالى ﴿ كُونُواْ قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ ﴾ [البقرة: ٦٥] الخاسئ المبعد المطرود، وجاء عن بعضهم: الخاسئ الصاغر، وعن بعضهم: الذليل، وعن أبي روق: الخاسر، قال أبو حيان: «فسر باللازم لأن من أبعده الله فقد خسر»(٢).

---

(١) الموافقات ١/ ٦٨.

(٢) البحر المحيط ١/ ٣٩٨، وانظر أمثلة نص علىٰ أنها من اللازم، وهي قوله: «أنظرنا»: أي فهمنا وبين لنا (١/ ٥٤٣)، و«كهلا»: الكهل الحليم (٣/ ١٥٦)، «بمعجزين»: أي بناجين،

إلا إنه ربما كان التفسير باللازم متعينًا، كتفسيرهم عسى من الله بالوجوب[(١)]، في نحو قوله ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ﴾ [المائدة: ٥٢]. فقالوا: عسى من الله واجبة[(٢)].

وقد نبَّه الراغب أنَّ كثيرًا من المفسرين فسروا «لعلَّ» و«عسى» في القرآن باللازم..ولم يرضه، وقال: «إنه قصور نظر»، وليس كذلك بل هو النظر كله[(٣)].

وكتفسيرهم قوله تعالى ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُقَدِّمُواْ بَيْنَ يَدَيِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [الحجرات:١] أي: لا تعجلوا بقضاء أمر في حروبكم أو دينكم، قبل أن يقضي الله لكم

(٤/ ٦٥٢)، «تفكهون» بمعانيها الواردة عن السلف، وهي: تفكهون بمعنىٰ تعجبون، عن ابن عباس من طريق العوفي، ومجاهد وقتادة، وتفكهون بمعنىٰ تلاومون، عن عكرمة، وتفكهون بمعنىٰ تندمون، عن الحسن وقتادة... أخرج هذه الروايات عنهم ابن جرير الطبري، واختار تعجبون (جامع البيان ٢٣/ ١٤).قال أبو حيان (١٠/ ٨٩) وهذا كله تفسير باللازم.

وقوله ﴿لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾[القلم:٩] مثله فإن للسلف في الدهان أقوالا من قبيل التفسير باللازم، (البحر المحيط ١٠/ ٢٣٨).

(١) جامع البيان ٨/ ٥٧٩.

(٢) أخرج ابن أبي حاتم من طريق السدي عن أبي مالك قال: كل شيء من القرآن عسىٰ فهو واجب إلا حرفين: حرف التحريم[٥] ﴿عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ﴾ وفي بني إسرائيل [٨] ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ﴾ وأخرج ابن المنذر عن سعيد بن جبير قال: عسىٰ علىٰ نحوين: أحدهما في أمر واجب قوله ﴿فَعَسَىٰٓ أَن يَكُونَ مِنَ ٱلْمُفْلِحِينَ﴾ [القصص:٦٧]، وأما الآخر فهو أمر ليس واجب كله، قال الله ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُواْ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة:٢١٦]: ليس كل ما يكره المؤمن من شيء هو خير له وليس كل ما أحب هو شر له (الدر المنثور ١/ ٥٨٧).

(٣) المفردات ٥٦٦.

فيه ورسوله، فتقضوا بخلاف أمر الله وأمر رسوله، محكي عن العرب: فلان يقدم بين يدي إمامه، بمعنى يعجل بالأمر والنهي دونه[١].

وكتفسيرهم قوله ﴿مَا فَرَّطتُ فِي جَنبِ ٱللَّهِ﴾[الزمر: ٥٦] أي: في أمر الله[٢]، ونحو ذلك.

والمأثور ورد في الصفات المضافة إلى الله تعالى بإثباتها له سبحانه، إلا في هذا الموضع، فإنهم لم يثبتوا الجنب لله، وفسروا باللازم، وقد أخطأ بعضهم لما قاس هذه الآية على نظيراتها فأثبت الجنب لله – تعالى الله عن ذلك– ولولا التفسير المأثور لما أمكن التفريق بين هذه الآية ونظائرها.

وفي تفسير آيات الصفات يكثر المفسرون من المصير إلى التفسير باللازم، ويكون التفسير باللازم في هذه المواضع صحيحًا، لكن ما ليس بصحيح هو جعل اللازم مطابقًا في الدعوى، دون إثبات الصفة، فإن تصحيح التفسير باللازم لا يعني نفي المطابقة، ويفرق بين هذا وهذا أن يرد المأثور بالطريقتين باللازم والمرادف في موضع، وباللازم فقط في موضع آخر.

وهذا يقع فيه شراح الحديث كذلك، كإطباقهم –مثلاً– على شرح يمينه ﷺ: «والذي نفسي بيده» بقولهم: والذي روحي في تصرفه، فإنَّ هذا من الشرح باللازم،

(١) جامع البيان ٢٢/ ٢٧٢.

(٢) وذلك مروي عن مجاهد، والسدي، قال ابن جرير: «على ما ضيعت من العمل بما أمرني الله به، وقصرت في الدنيا في طاعة الله» (جامع البيان ٢١/ ٣١٤).

وهو صحيح، لكن الخطأ إذا حمل هذا المعنى على المطابقة، وأريد به نفي صفة اليد، وهذا هو التأويل المذموم.

قال ابن تيمية: «يصف الرب نفسه بالعلم بأعمال العباد؛ تحذيرًا وتخويفًا ورغبة للنفوس في الخير، ويصف نفسه بالقدرة والسمع والرؤية والكتاب، فمدلول اللفظ مراد منه وقد أريد أيضًا لازم ذلك المعنى، فقد أريد ما يدل عليه اللفظ في أصل اللغة بالمطابقة والالتزام؛ فليس اللفظ مستعملاً في اللازم فقط بل أريد به مدلوله الملزوم وذلك حقيقة»[(١)].

فإن قيل: لماذا اقتصرتم في تفسير الجنب باللازم، ولم تجيزوا فيه المرادف، وهو الجارحة، بينما في الصفات الأخرى المضافة للباري سبحانه وتعالى أثبتوا المعنى المعروف لها؟

فالجواب: أن دليلهم في هذا التفريق هو المأثور نفسه، فإن المأثور ورد في تفسير الجنب على ما ذكرناه، وأما سائر الصفات فما ورد فيها التفسير باللازم قد جاء فيه عنهم كذلك التفسير بمدلول اللفظ، كما في الاستواء مثلا، وهذا من إعمال قانون التفسير بالمأثور.

وما يقال في «التفسير باللازم» يقال في «التفسير بالمثال»، فإنَّ المفسر ينظر في اختلاف الأمثلة التي وردت بها الروايات ثم يفسر بها يجمعها كلها.

---

(١) مجموع الفتاوىٰ ٥/ ١٢٧. وينظر في ذلك بحث بعنوان: تفسير آيات الصفات باللازم مع الإثبات، للدكتور: عماد طه أحمد الراعوش، نشرته إلكترونيا مجلد تبيان للدراسات القرآنية. فقد أجاد وأفاد.

وأشهر أمثلته: ما ورد عن السلف في تفسير الصراط المستقيم، وقد جعله العلماء مثالاً لاختلاف التنوع.

ويكون ورود المثال منهم للتنبيه على فضله على ما سواه مما يدخل تحت المعنى العام، كتفسير النبي ﷺ القوة بالرمي، ولذا قال أصحاب التفسير: إنَّ المراد أعم من ذلك، إلا أن الرمي أفضل.

قال الطبري: «﴿مِّن قُوَّةٍ﴾ [الأنفال: ٦٠] يقول: ما أطقتم أن تعدوه لهم من الآلات التي تكون قوة لكم عليهم، من السلاح والخيل»[١].

قال البغوي: «أي: من الآلات التي تكون لكم قوة عليهم من الخيل والسلاح». ثم روى الحديث[٢].

وقال أبو حيان: «والمراد به التمثيل.. ثم ذكر الحديث، فقال: فمعناه والله أعلم: أن معظم القوة وأنكاها للعدو الرمي»[٣].

تنبيه ابن جرير على اختلاف التنوع:

ينبه ابن جرير –أحيانا– على أن الاختلاف المروي عن السلف كلا اختلاف، وأنه اختلافهم في الحقيقة يعود إلى أصل واحد، ولكنه لا يلتزم بيان ذلك في كل اختلاف من هذا القبيل.

---

(١) جامع البيان ١٤/ ٣١.

(٢) معالم التنزيل ٣/ ٣٧١.

(٣) البحر المحيط ٥/ ٣٤٣

فمثلا: ذكر ابن جرير اختلاف أهل التأويل في وصف إبراهيم الخليل عليه السلام بالأواه، في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُۥٓ أَنَّهُۥ عَدُوٌّ لِّلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ ۚ إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ لَأَوَّٰهٌ حَلِيمٌ ﴿١١٤﴾﴾ [سورة التوبة:١١٤].

وذكر أقوال أهل التأويل وهي ثمانية[(١)]:

الأول: الدَّعَّاء –أي كثير الدعاء– وهذا مروي بإسناد صحيح عن ابن مسعود.

الثاني: الرحيم، وهو مروي عن ابن مسعود بإسناد صحيح.

الثالث: الموقن، وهو مروي عن ابن عباس بإسناد صحي.

الرابع: المسبح الكثير الذكر لله، وهو مروي عن سعيد بن جبير، وفيه مرسل عن النبي ﷺ لا يصح، وروي عن عقبة بن عامر من قوله بإسناد لا يصح.

الخامس: الذي يكثر تلاوة القرآن، وروي عن ابن عباس: أن النبي ﷺ دفن رجلا فقال: «يرحمك الله إن كنت لأواها»، يعني تلاء للقرآن. ولا يصح.

السادس: من التأوه، أي قول: أوَّه. وهو مروي عن كعب الأحبار، وفيه حديث منكر مروي عن أبي ذر.

السابع: فقيه، وهو قول لمجاهد.

(١) جامع البيان ١٤/ ٥٢٣-٥٣٦.

الثامن: المتضرع الخاشع، دليله حديث: شهر بن حوشب، عن عبد الله بن شداد بن الهاد قال: «بينما رسول الله صلى الله عليه وسلم جالسٌ، قال رجل: يا رسول الله، ما الأوَّاه، قال: المتضرع، ثم تلا الآية»، وهو حديث منكر.

ثم رجح ابن جرير قول عبد الله الأول، واستدل على ذلك بأصل المعنى اللغوي، وبدلالة السياق، ثم بين أن باقي الأقوال ترجع إليه، إذ كانت من لازم هذا القول.

فقال ابن جرير: «أولى الأقوال في ذلك عندي بالصواب، القولُ الذي قاله عبد الله بن مسعود، الذي رواه عنه زرٌّ: أنه الدعَّاء. وإنما قلنا ذلك أولى بالصواب، لأن الله ذكر ذلك، ووصف به إبراهيم خليله صلوات الله عليه، بعد وصفه إياه بالدعاء والاستغفار لأبيه، فقال: ﴿وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُۥٓ أَنَّهُۥ عَدُوٌّ لِّلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ﴾، وترك الدعاء والاستغفار له. ثم قال: إن إبراهيم لدعَّاء لربه، شاكٍ له، حليمٌ عمن سبَّه وناله بالمكروه؛ وذلك أنه صلوات الله عليه وعد أباه بالاستغفار له، ودعاءَ الله له بالمغفرة، عند وعيد أبيه إياه، وتهدُّده له بالشتم، بعد ما ردَّ عليه نصيحته في الله وقوله: ﴿أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِى يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ لَئِن لَّمْ تَنتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ وَٱهْجُرْنِى مَلِيًّا ﴿٤٦﴾﴾ [سورة مريم:٤٦] فقال له صلوات الله عليه: ﴿سَلَٰمٌ عَلَيْكَ سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّىٓ إِنَّهُۥ كَانَ بِى حَفِيًّا ﴿٤٧﴾ وَأَعْتَزِلُكُمْ وَمَا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَأَدْعُوا۟ رَبِّى عَسَىٰٓ أَلَّآ أَكُونَ بِدُعَآءِ رَبِّى شَقِيًّا ﴿٤٨﴾﴾ [سورة مريم:٤٨] فوفَّى لأبيه بالاستغفار له، حتى تبيَّن له أنه عدو لله، فوصفه الله بأنه دَعّاء لربه، حليم عمن سَفِه عليه.

وأصله من «التأوّه»، وهو التضرع والمسألة بالحزن والإشفاق، كما روى عبد الله بن شداد عن النبي ﷺ، وكما روى عقبة بن عامر.. فذكر الحديثين.

ثم قال: ولذلك قيل للمتوجع من ألم أو مرض: لا تتأوه، كما قال المُثَقِّب العَبْدي:

إذَا ما قُمْتُ أَرْحَلُها بِلَيْلٍ   تَأَوَّهُ آهَةَ الرَّجُلِ الحَزِينِ

ومنه قول الجَعْديَ:

ضَرُوح مَرُوح تُتْبعُ الْوُرْقَ بَعْدَما   يُعَرِّسْنَ شَكْوَى، آهَةً وَتَنَمَّرَا

ولا تكاد العرب تنطق منه: بـ «فعل يفعل»، وإنما تقول فيه: «تَفَعَّلَ يَتَفَعَّل»، مثل: «تأوّه يتأوه»، «وأوّه يؤوِّه»...

ولأن معنى ذلك: توجَّع، وتحزَّن، وتضرع، اختلف أهل التأويل فيه الاختلافَ الذي ذكرتُ. فقال من قال: معناه الرحمة: أن ذلك كان من إبراهيم على وجه الرِّقة على أبيه، والرحمة له، ولغيره من الناس.

وقال آخرون: إنما كان ذلك منه لصحة يقينه، وحسن معرفته بعظمة الله، وتواضعه له.

وقال آخرون: كان لصحة إيمانه بربِّه.

وقال آخرون: كان ذلك منه عند تلاوته تنزيل الله أحد الذي أنزله عليه.

وقال آخرون: كان ذلك منه عند ذكر رَبِّه.

وكلُّ ذلك عائد إلى ما قلتُ، وتَقَارَبَ معنى بعض ذلك من بعض، لأن الحزين المتضرِّع إلى ربه، الخاشع له بقلبه، ينوبه ذلك عند مسألته ربَّه، ودعائه إياه في حاجاته،

وتعتوره هذه الخلال التي وجَّه المفسرون إليها تأويل قول الله: ﴿ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَأَوَّاهٌ حَلِيمٌ ﴾»[(١)].

فقد بين ابن جرير أن الأقوال متلازمة، ولكنه كشف عن المعنى الأصيل الجامع لها كلها، وقدمه في الذكر والاختيار، ونبه على عدم مخالفة الأقوال الأخرى.

ولكن ابن جرير لا ينشط دائمًا لبيان ذلك في كل اختلاف سبيله هذا السبيل، إذ كان يقصد للاختصار، ويكتفي بالتنبيه عن التكرار.

فمن أتقن ما ذكرنا في هذا المبحث ونزله منازله وضح له قانون التفسير بالمأثور، وعرف كيف يصونه، ومتى يستعمله، والفرق بين التفسير والقدر الزائد عليه، وبين ورود المأثور على جهة المطابقة وبين الوارد عنهم على جهات أخرى، والله الموفق، والحمد لله أولاً وآخرًا.



(١) جامع البيان ١٤/ ٥٣٦. لابن جرير عبارات مشهورة يعبر بها علىٰ اختلاف التنوع، ويمكن البحث عنها وجمعها من خلال تفسيره، مثل وصفه الأقوال التفسير: متقاربات المعاني (٤/ ٣٥٩)، أو: متفقات المعنىٰ (١٨/ ٤٢٢) ووصفه القراءات القرآنية: غير مختلفات (٦/ ٤٢٢، ٧/ ٣١٦).

• المبحث الثاني: أقوال السادة العلماء المنبهة على صيانة قانون التفسير.

وهذا المبحث نعقده ردًا على من زعم أنَّ تجويز مخالفة المأثور هو قول الجمهور، أو هو محل إجماع، وكذا على من قصر نظره من الباحثين فظنَّ أن ابن تيمية هو صاحب هذا القانون ومخترعه، وأنه نشره وأذاعه من خلال رسالته: «جواب الاعتراضات المصرية على الفتيا الحموية» أو غيرها من كتبه، حيث قال بعض الباحثين: «ومذهب ابن تيمية في هذه المسألة لازمه المنع من إحداث تأويل جديد وهو ما تقلده ابن تيمية بالفعل، وقد عرضنا لمذهب ابن تيمية في هذه المسألة وأدلته فيها في مواجهة قول الجمهور، بعد مناقشة أدلته التي استدل بها على قوله بتوقف التفسير على أقوال السلف»[(١)].

---

(١) انظر: القول بتوقف تفسير القرآن علىٰ أقوال السلف ص ٣، وهو بحث نشره: مركز تفسير للدراسات القرآنية.

هذا، ولم يدرك الباحث الغرض الذي من أجله ساق ابن تيمية الأوجه الخمسة التي يقرر بها استقامة تفسير السلف، والخمسة الأخرىٰ التي يقرر بها ضعف أخذ التفسير عن طريق اللغة، فحمَّله ما لا يحتمل، واستنتج من ذلك أن ابن تيمية يحصر التفسير في مأخذين: أقوال السلف واللغة، ثم ظن أن ابن تيمية انطلق في هذا المذهب من بُعدٍ عقدي.

والحق أن ابن تيمية في هذه الأوجه التي ذكرها إنما هو يناقش حالة خاصة، وهذه الحالة هي: اعتراض علىٰ الحموية التي أثبت بها صفات الباري سبحانه وتعالىٰ ونقل عن أهل العلم سلفًا وخلفًا ما نقل في إثباتها، فاعتُرض عليه –في جملة ما اعترض–: أن تأويل بعض الصفات جائز استنادا لبعض الأشعار، وقد ذكر ذلك الشيخ في الجواب ص(٨) وأنشد ما اعترضوا عليه به من الأشعار الفاسدة، فمن لم يفهم السياق لم يجز له التقول علىٰ الشيخ. وكيف يقال

فمن نظر في هذا المبحث علم قول الجمهور ما هو، وأدرك أن قانون التفسير بالمأثور هو القانون الكلي للتفسير، وأن انتهاكه من مراكب المتكلمين، وحيل المبطلين.

❁ ❁ ❁

إن الشيخ يحصر التفسير في مأخذين، وهو صاحب العبارة المشهورة: فإن قيل ما أحسن طرق التفسير...إلخ، فذكر تفسير القرآن بالقرآن وبالسنة وبأقوال الصحابة والتابعين، ونبه علىٰ دلالة السياق، وأشياء أخرىٰ في رسالته المشهورة.

ومن اطلع علىٰ تفسير الشيخ -الملتقط من كتبه- يظهر له مراد الشيخ، ومن علم حقيقة الفتوىٰ الحموية لأدرك مغزىٰ الشيخ من الأوجه العشرة التي ذكرها، وإنما يؤخذ مذهب الرجل من عموم كتبه، ويضم كلامه بعضه إلىٰ بعض كي يعلم مذهبه، وذكر الباحث أن ابن تيمية انطلق من بُعد عقدي، في مقابلة المعتزلة، والحق أن ابن تيمية أعمل هذا القانون الكلي في تفسير هذه الآيات، وإن من فوائد هذا القانون -أعني قانون التفسير بالمأثور-: صيانة التفسير من الشذوذ والتحريف والقرمطة كما سيأتي.

أقوال السلف من الصحابة والتابعين وأتباعهم:

أرشد السلف إلى ضرورة اتباع آثار من سبق، وعدم مخالفتها، ولا شك أن التفسير من مهمات ما يدخل في ذلك، فيؤخذ قانون التفسير بالمأثور استنباطًا من هذه الأقوال، وكلامهم في هذا الباب كثير طيب، تتعدد صوره، ويصعب حصره، إلا أننا سنقتصر على بعضه وأشهره.

فمن ذلك: ترجم البخاري في صحيحه: «باب الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ وقول الله تعالى: ﴿ وَٱجۡعَلۡنَا لِلۡمُتَّقِينَ إِمَامًا ٧٤ ﴾ [الفرقان: ٧٤] قال: أئمة نقتدي بمن قبلنا، ويقتدي بنا مَن بعدنا، وقال ابن عون: ثلاث أحبهن لنفسي ولإخواني: هذه السنة أن يتعلموها ويسألوا عنها، والقرآن أن يتفهموه ويسألوا عنه، ويدعوا الناس إلا من خير»، وروى فيه: حديث عبد الله بن مسعود قال: «إن أحسن الحديث كتاب الله، وأحسن الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وإن ما توعدون لآت، وما أنتم بمعجزين»[(١)].

وعن حذيفة بن اليمان قال: «يا معشر القراء استقيموا فقد سبقتم سبقًا بعيدًا، فإن أخذتم يمينا وشمالا، لقد ضللتم ضلالا بعيدًا»[(٢)].

وفي لفظ: «اتقوا الله يامعشر القراء وخذوا طريق مَن كان قبلكم»[(٣)].

(١) صحيح البخاري (٧٢٧٧).
(٢) صحيح البخاري (٧٢٨٢).
(٣) فضائل القرآن للمستغفري (٤٤٢).

وقد روي عن ابن مسعود نحو قول حذيفة هذا في قصة:

فعن أبي البختري، قال: أخبر رجل عبد الله بن مسعود أن قومًا يجلسون في المسجد بعد المغرب، فيهم رجل يقول: كبروا الله كذا وكذا، سبحوا الله كذا وكذا، واحمدوا الله كذا وكذا. قال عبد الله: «فيقولون». قال: نعم. قال: «فإذا رأيتهم فعلوا ذلك فأتني فأخبرني بمجلسهم»، فأتاهم وعليه برنس له فجلس، فلما سمع ما يقولون قام، وكان رجلاً حديدًا، فقال: «أنا عبد الله بن مسعود، والله الذي لا إله غيره لقد جئتم ببدعة ظلما، أو لقد فضلتم أصحاب محمد ﷺ علما». فقال معضد: والله ما جئنا ببدعة ظلما، ولا فضلنا أصحاب محمد علما. فقال عمرو بن عتبة: يا أبا عبد الرحمن، نستغفر الله. قال: «عليكم بالطريق فالزموه، فوالله لئن فعلتم لقد سبقتم سبقًا بعيدًا، ولئن أخذتم يمينًا وشمالاً لتضلن ضلالاً بعيدًا»[(١)].

ويدخل في هذا الباب ما روي عن السلف من أمرهم الناس أن يأخذوا بالأمر الأول، فإن الأمر الأول هو المأثور.

من ذلك: قال ابن مسعود: «يا أيها الناس إنكم ستحدثون ويحدث لكم، فإذا رأيتم محدثا فعليكم بالأمر الأول»[(٢)].

وقد ذكره أبو شامة في الباعث (١٦) بلفظ: «كل عبادة لا يتعبدها أصحاب رسول الله ﷺ فلا تعبدوها، فإنَّ الأول لم يدع للآخر مقالاً، فاتقوا الله يا معشر القراء وخذوا طريق من كان قبلكم»، وعزاه إلىٰ أبي داود وليس هو فيه بهذا اللفظ والله أعلم.

(١) حلية الأولياء ٤/ ٣٨٠.

(٢) ذم الكلام وأهله (٥٤٩).

وقال معاذ بن جبل: «إياك والبدع والتبدع والتنطع، وعليك بالأمر العتيق»[(١)].

وعن عثمان بن حاضر الأزدي قال: «دخلت على ابن عباس رضي الله عنهما فقلت أوصني فقال عليك بالاستقامة اتبع ولا تبتدع، اتبع الأثر الأول ولا تبتدع»[(٢)].

وعن عاصم قال: «كان إذا جلس إلى أبي العالية أكثر من أربعة قام، وقال: عليكم بالقرآن فتعلموه، فإذا تعلمتموه فلا ترغبوا عنه، وإياكم وهذه الأهواء المتفرقة، فإنها تورث بينكم العداوة والبغضاء، وعليكم بالأمر الأول الذي كانوا عليه قبل أن يفعلوا الذي فعلوا، قال: فحدثت به الحسن، فقال: صدق والله ونصح»[(٣)].

النهي عن التفسير بالرأي:

ومما يدخل في ذلك، نهيهم عن التفسير بالرأي -وذلك يتضمن صيانة قانون التفسير بالمأثور- وذلك كثير في أخبارهم، وسأقتصر على طرف منه:

فأقول: توقف الكبار من الصحابة ومن بعدهم في التفسير، وذلك لثقل القول فيه، وعِظَم تَبِعَة من لم يخرج منه بعلم، وروي ذلك عن أبي بكر الصديق فمن دونه.

---

(١) ذم الكلام وأهله (٨٠٥).

(٢) ذم الكلام وأهله (٣٤١).

(٣) حلية الأولياء ٥/ ٢٧٠.

وقد روى الطبراني (في المعجم الكبير ٢٠/ ٤٣، والأوسط ٨/ ٢٩٤) من حديث أبي واقد عن النبي ﷺ: «إنها ستكون فتنة، فقالوا: فكيف لنا يا رسول الله؟ وكيف نصنع؟ قال: ترجعون إلى أمركم الأول».

قال الهيثمي: فيه عبد الله بن صالح وقد وثق وفيه ضعف، وبقية رجاله رجال الصحيح. (مجمع الزوائد ٧/ ٣٠٣).

فعن أبي معمر، قال: قال أبو بكر الصديق ﵁: «أي أرض تقلني، وأي سماء تظلني، إذا قلت في القرآن برأيي أو بما لا أعلم»[(١)].

وترجم عليه أبو عبيد: باب تأول القرآن بالرأي وما في ذلك من الكراهة والتغليظ، وترجم عليه المستغفري: باب ما جاء في الوعيد لمن فسر القرآن برأيه وما في ذلك من التغليظ والتشديد.

ومما روياه أو رواه غيرهما:

عن أنس، أن عمر بن الخطاب، قرأ علىٰ المنبر ﴿وَفَٰكِهَةً وَأَبًّا ۝٣١﴾ [عبس: ٣١] فقال: «هذه الفاكهة قد عرفناها، فما الأب؟ ثم رجع إلىٰ نفسه فقال: إن هذا لهو التكلف يا عمر»[(٢)].

وفي رواية: فقال عمر: «نهينا عن التعمق والتكلف»[(٣)].

وعن عبد الله بن مسعود قال: «القرآن كلام الله فمن قال فيه شيئا فإنما يتقوله علىٰ الله»[(٤)].

---

(١) رواه ابن جرير في أول تفسيره (٧٨).

ورواه إبراهيم التيمي عن أبي بكر فبين أنه قال ذلك عندما سئل عن الفاكهة والأب، رواه أبو عبيد في فضائل القرآن٣٧٥، واستوعب الحافظ المستغفري طرقه عن أبي بكر في فضائل القرآن ١/ ٣٠١.

(٢) رواه أبو عبيد ٣٧٥.

(٣) رواه الأنصاري في ذم الكلام (٥١٧).

(٤) رواه المستغفري (٣٢٨).

وعن ابن أبي مليكة، قال: «سأل رجل ابن عباس عن ﴿ يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥٓ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾ [السجدة: ٥] ؟ فقال ابن عباس: فما ﴿ يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾ [المعارج: ٤] ؟ قال الرجل: إنما سألتك لتحدثني. فقال ابن عباس: «هما يومان ذكرهما الله في كتابه، الله أعلم بهما». فكره أن يقول في كتاب الله ما لا يعلم»[(١)].

وعن عثمان بن عطاء عن أبيه قال: «أتىٰ رجل ابن عباس رضي الله عنهما فقال: كيف ترىٰ أصلحك الله؟ فقال ابن عباس رضي الله عنهما: إني أخاف أن أتكلم برأيي أن تزل قدم بعد ثبوتها»[(٢)].

وعن عمرو بن مرة، قال: «قال رجل لسعيد بن جبير: أما رأيت ابن عباس حين سئل عن هذه الآية ﴿ وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ ﴾ [النساء: ٢٤] فلم يقل فيها شيئًا، فقال سعيد: كان لا يعلمها»[(٣)].

وعن مروان الأصفر قال: «كنت عند سعيد بن جبير جالسًا، فسأله رجل عن آية من كتاب الله، فقال: الله أعلم، فقال: قل فيها أصلحك الله برأيك، فقال: أقول في كتاب الله برأيي –مرتين أو ثلاثا– ولم يجبه بشيء»[(٤)].

---

(١) رواه أبو عبيد ٣٧٦.

(٢) رواه الأنصاري في ذم الكلام (٢٧٣).

(٣) رواه الأنصاري في ذم الكلام (٤٠٧).

(٤) رواه ابن جرير (٩٩)، وانظر: ذم الكلام وأهله (٢٩٧).

فتأمل جوابه هذا مع كثرة ما روي عنه في التفسير تعلم أنهم ما كانوا يقولون إلا بالرواية، وذلك فيما يتوقف عليها علىٰ ما شرحنا وبيَّنا، وإنما أخذ سعيد هذا من شيخه ابن عباس رضي الله عنهم أجمعين كما مر.

وعن الوليد بن مسلم، قال: «جاء طلق بن حبيب إلىٰ جندب بن عبد الله، فسأله عن آية من القرآن، فقال له: أحرج عليك إن كنت مسلمًا لما قمت عني، أو قال: أن تجالسني»[١].

وعن ابن سيرين قال: «سألتُ عَبيدة عن تفسير آية فقال: اتق الله وعليك بالسداد فإنه قد ذهب الذين كانوا يعلمون فيم أنزل»[٢].

وعن مسروق، قال: «اتقوا التفسير، فإنما هو الرواية علىٰ الله عز وجل»[٣].

وعن الربيع بن خثيم قال: «ليتق أحدكم تكذيب الله إياه أن يقول: قال الله كذا وكذا فيقول له: كذبت لم أقله أو يقول: لم يقل الله كذا وكذا فيقول الله له: كذبت قد قلته وما يصنع أحدكم بالكلام بعد تسع: سبحان الله والحمد لله، ولاَ إله إلا الله والله أكبر وقراءة القرآن والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وسؤال الله الخير والاستعاذة من الشر»[٤].

---

(١) رواه ابن جرير (٩٩).

(٢) رواه أبو عبيد ٣٧٧، وابن جرير (٩٨)، والمستغفري (٣٢٩).

(٣) رواه أبو عبيد ٣٧٧.

(٤) رواه المستغفري (٣٣٠). وانظر: ذم الكلام وأهله (٢٩٧).

وعن سعيد بن المسيب: «أنه كان إذا سئل عن شيء من القرآن قال: أنا لا أقول في القرآن شيئًا[١]. وقال مرة -وقد سأله رجل عن آية من القرآن- فقال: لا تسألني عن القرآن، وسل عنه من يزعم أنه لا يخفىٰ عليه منه شيء. يعني عكرمة»[٢].

وروي عن سعيد أنه كان لا يتكلم إلا في المعلوم من القرآن أو التفسير[٣].

وعن الضحاك قال: «من قال بالقرآن برأيه فأخطأ زل أبعد ما بين السماء والأرض»[٤].

وعن عامر الشعبي قال: «من قال في القرآن برأيه فأخطأ لم تنته فريته دون السماء»[٥].

وقال: «والله ما من آية إلا وقد سألت عنها ولكنها الرواية عن الله تعالىٰ»[٦].

ورویٰ عنه رجلٌ أنه قال: «ثلاث لا أقول فيهن حتىٰ أموت: القرآن، والروح، والرأي»[٧].

---

(١) رواه أبو عبيد ٣٧٧. وابن جرير (٩٣).

(٢) رواه أبو عبيد ٣٧٧. وابن جرير (١٠١).

(٣) رواه ابن جرير (٩٥).

(٤) رواه المستغفري (٣١٣).

(٥) رواه المستغفري (٣١٥).

(٦) رواه ابن جرير (١٠٢)، المستغفري (٣٣٤).

(٧) رواه ابن جرير (١٠٣).

وقال: «أربعة أشياء من فكر فيهن تاه، من فكر في الله عز وجل تاه، ومن فكر في القرآن تاه، ومن فسر القرآن برأيه تاه، ومن حمل القرآن بعضه علىٰ بعض تاه»[(١)].

واشتهر عن الشعبي إنكاره علىٰ من تصدر للتفسير، فعن ابن إدريس قال: سمعتُ زكريا بن أبي زائدة يذكر قال: «كنت أرىٰ الشعبي يمر بأبي صالح صاحب التفسير فيأخذ بأذنه فيقول: ويحك كيف تفسر القرآن وأنت لا تحسن تقرأ»![(٢)]. وعن صالح بن مسلم قال: «مر الشعبي علىٰ السدي وهو يفسر فقال: لو كان هذا الآن نشوان يضرب علىٰ باب استه بالطبل كان خيرًا له من هذا»[(٣)].

وقال العمري: «كان من أدركت من أهل المدينة يعظمون، أو قال: يغلظون القول في التفسير سالم والقاسم ونافع، وزاد في بعض الروايات ا بن المسيب»[(٤)].

وعن إبراهيم: «أنه كره أن يتكلم في القرآن يعني برأيه[(٥)]. وقال: كان أصحابنا يتقون التفسير ويهابونه»[(٦)].

وعن العباس بن مزيد البيروتي قال: سمعت أبي يقول: «كان الأوزاعي إذا سُئل عن شيء من تفسير القرآن غمض عينيه ساعة وتغافل كأنه لم يسمع»[(٧)].

---

(١) هداية الإنسان (٣٩٠).
(٢) رواه المستغفري (٣٤٣).
(٣) رواه المستغفري (٣٤٤).
(٤) رواه ابن جرير (٩٢) والمستغفري (٣٢٦).
(٥) رواه المستغفري (٣٣٥).
(٦) رواه أبو عبيد ٣٨٧.
(٧) رواه المستغفري (٣٤٠).

وعن عبد العزيز بن خالد السامي قال: «سألت أبا حنيفة عن تفسير آية من كتاب الله تعالىٰ فقال: فمتىٰ رأيتني أفسر القرآن يا عبد العزيز»![١].

وقال هشام بن عروة: «ما سمعت أبي يتأول آية من كتاب الله قط»[٢].

هذا مع أن عروة كان يأخذ التفسير عن خالته أم المؤمنين عائشة ﵂ وعن جلة الصحابة، وله في صحيح البخاري روايات ومناقشات لخالته، روىٰ بعضها في كتاب التفسير، ومع هذا يقول عنه ابنه هشام ما قال، ولذا زاد في بعض الروايات: «إلاَّ شيئًا سمعه من خالته عائشة تأثره عن رسول الله ﷺ »[٣].

وقال أيوب السختياني: قال لي أبو قلابة: «يا أيوب احفظ عني أربعًا: لا تقولنَّ في القرآن برأيك، وإياك والقدر، وإذا ذكر أصحاب محمد فأمسك، ولا تمكن أصحاب الأهواء من سمعك»[٤].

وقد أخذ أيوب بقول أبي قلابة، فقال حماد بن زيد، قال: «سئل أيوب، عن شيء، فقال: لم يبلغني فيه شيء، فقيل له: قل فيه برأيك، فقال: لا يبلغه رأيي»[٥].

وقال بشر بن الحارث: «لا تخالف الأئمة»[٦].

(١) رواه المستغفري (٣٤١).
(٢) رواه أبو عبيد ٣٧٨.
(٣) رواه الأنصاري في ذم الكلام (٥١٧).
(٤) رواه الأنصاري في ذم الكلام وأهله (٨٣٢). وانظر: هداية الإنسان (٣٨٩).
(٥) حلية الأولياء ٣/ ٨.
(٦) ذم الكلام وأهله (١١٨٠).

وقال ابن المبارك: «ليكن الذي تعتمد عليه الأثر وخذ من الرأي ما يفسر لك الحديث»[1].

ومما يدل علىٰ أن المأثور هو منهجهم الذي لا يعرفون غيره، قول أحد أئمة التفسير، وهو عطاء بن أبي رباح: «لقد وُلد لي وما أسمع عالما يقول: أرىٰ، ولا أسمع متعلما يقول لعالم: كيف ترىٰ؟ أما العالم فيقول: سمعت كذا وكذا، والمتعلم يقول: كيف سمعت أصلحك الله في كذا وكذا»[2].

وقال الشعبي: «ما حدثك هؤلاء عن أصحاب محمد ﷺ ورضي عنهم فشد يدًا به، وما حدثوك عن رأيهم فألقه في الحش»[3].

وهؤلاء كلهم من سادات الصحابة والتابعين وأتباعهم، وقد روي عنهم التفسير كذلك، لكنهم كانوا يتقون أن يقولوا بتفسير القرآن من غير الوجه الذي يصح لهم، فمن بلغه شيء من التفسير علىٰ الوجه الذي يؤتىٰ من قِبله قال به، وإلا فإنهم يكلون ذلك إلىٰ عالمه، امتثالاً لقول النبي ﷺ: «إن القرآن لم ينزل يكذب بعضه بعضًا، بل يصدق بعضه بعضًا، فما عرفتم منه، فاعملوا به، وما جهلتم منه فردوه إلىٰ عالمه»[4].

وقال ابن مسعود: «إن للقرآن منازل كمنازل الطريق فما عرفتم به فتمسكوا به وما شبه عليكم فكلوه إلىٰ عالمه»[5].

---

(١) ذم الكلام وأهله (٣٤٣).

(٢) ذم الكلام وأهله (٣٧٨).

(٣) ذم الكلام وأهله (١٤١٩)، هداية الإنسان ٢٥٥.

(٤) رواه أحمد (٦٧٠٢) من حديث ابن عمرو، ومن حديث أبي هريرة (٧٩٨٩).

(٥) رواه المستغفري (٣٢٢).

وبلغه أن رجلاً يفسر علىٰ غير ما انتهىٰ إليه علمه، فدعاه وأمره أن ينتهي إلىٰ ما علم. عن مسلم بن صبيح، عن مسروق، قال: جاء إلىٰ عبد الله رجل فقال: تركت في المسجد رجلاً يفسر القرآن برأيه يفسر هذه الآية: ﴿ يَوْمَ تَأْتِي ٱلسَّمَآءُ بِدُخَانٍ مُّبِينٍ ﴾ [الدخان: ١٠] قال: يأتي الناس يوم القيامة دخان، فيأخذ بأنفاسهم حتىٰ يأخذهم منه كهيئة الزكام. قال: ففزعنا، فأتيت ابن مسعود، وكان متكئًا فغضب فجلس. فقال عبد الله: من علم علمًا فليقل به، ومن لم يعلم فليقل: الله أعلم، فإن من فقه الرجل – أو قال: من العلم – أن يقول لما لا علم له به: الله أعلم، فإن الله قال لنبيه ﷺ: ﴿ قُلْ مَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُتَكَلِّفِينَ﴾ [ص: ٨٦].

قال: إنما كان هذا، أن قريشًا لما استعصت علىٰ النبي ﷺ، «دعا عليهم بسنين كسني يوسف»، فأصابهم قحط وجهد، حتىٰ جعل الرجل ينظر إلىٰ السماء فيرىٰ بينه وبينها كهيئة الدخان من الجهد، وحتىٰ أكلوا العظام، فأتىٰ النبي ﷺ رجل فقال: يا رسول الله استغفر الله لمضر، فإنهم قد هلكوا، فقال: «لمضر، إنك لجريء» قال: فدعا الله لهم، فأنزل الله عز وجل: ﴿ إِنَّا كَاشِفُوا۟ ٱلْعَذَابِ قَلِيلًا ۚ إِنَّكُمْ عَآئِدُونَ﴾ [الدخان: ١٥] قال: فمطروا، فلما أصابتهم الرفاهية، قال: عادوا إلىٰ ما كانوا عليه، قال: فأنزل الله عز وجل: ﴿فَٱرْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِي ٱلسَّمَآءُ بِدُخَانٍ مُّبِينٍ ۝ يَغْشَى ٱلنَّاسَ ۖ هَٰذَا عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [الدخان: ١٠ – ١١] ﴿ يَوْمَ نَبْطِشُ ٱلْبَطْشَةَ ٱلْكُبْرَىٰٓ إِنَّا مُنتَقِمُونَ﴾ [الدخان: ١٦] قال: يعني يوم بدر»[1].

قال ابن جرير: «إحجامهم عن التأويل، كفعل من أحجم منهم عن الفتيا في النوازل والحوادث، مع إقراره بأن الله جل ثناؤه لم يقبض نبيه إليه، إلا بعد إكمال

(١) رواه البخاري (٤٧٧٤)، ومسلم (٢٧٩٨).

الدين به لعباده، وعلمه بأن لله في كل نازلة وحادثة حكمًا موجودًا بنص أو دلالة. فلم يكن إحجامه عن القول في ذلك إحجام جاحد أن يكون لله فيه حكم موجود بين أظهر عباده، ولكن إحجام خائف أن لا يبلغ في اجتهاده ما كلف الله العلماء من عباده فيه، فكذلك معنىٰ إحجام من أحجم عن القيل في تأويل القرآن وتفسيره من العلماء السلف، إنما كان إحجامه عنه حذارا أن لا يبلغ أداء ما كلف من إصابة صواب القول فيه، لا علىٰ أن تأويل ذلك محجوب عن علماء الأمة، غير موجود بين أظهرهم»[1].

وهذا المعنىٰ الذي ذكره ابن جرير مجمع عليه بين المسلمين، قال ابن رجب: «هذه الآثار تحمل علىٰ الكلام في القرآن بغير علم ولا رواية عمن سلف، فأما الكلام فيه بالعلم والرواية عمن سلف فكلهم يفعلون ذلك، ولم يخالف فيه هذا أحد من علماء المسلمين»[2].

واستأنس العلماء في هذا الباب: بما رواه عبد الأعلىٰ بن عامر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ﵄ قال: قال رسول الله ﷺ: «من قال في القرآن برأيه أو بما لا يعلم فليتبوأ مقعده من النار»[3].

وبحديث سهيل أخي حزم عن أبي عمران الجوني عن جندب بن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: «من قال في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ»[1].

---

(١) رواه ابن جرير ١/ ٨٩.

(٢) هداية الإنسان ص٣٧٨.

(٣) رواه الترمذي (٢٩٥١)، وابن جرير في أول التفسير (٧٣).

وتأول أهل العلم هذين -ونحوهما- علىٰ من قال بهوىٰ، من غير أثارة من علم، ورواية عمن سلف.

قال أبو عيسىٰ الترمذي -بعد أن روىٰ حديث جندب-: «هذا حديث غريب، وقد تكلم بعض أهل الحديث في سهيل بن أبي حزم، وهكذا روي عن بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم، أنهم شددوا في هذا في أن يفسر القرآن بغير علم، وأما الذي روي عن مجاهد وقتادة وغيرهما من أهل العلم أنهم فسروا القرآن، فليس الظن بهم أنهم قالوا في القرآن أو فسروه بغير علم أو من قبل أنفسهم. وقد روي عنهم ما يدل علىٰ ما قلنا، أنهم لم يقولوا من قبل أنفسهم بغير علم».

وقال ابن جرير: «ما كان من تأويل آي القرآن الذي لا يدرك علمه إلا بنص بيان رسول الله ﷺ ، أو بنصبه الدلالة عليه - فغير جائز لأحد القيل فيه برأيه. بل القائل في ذلك برأيه - وإن أصاب الحق فيه - فمخطئ فيما كان من فعله، بقيله فيه برأيه، لأن إصابته ليست إصابة موقن أنه محق، وإنما هو إصابة خارص وظان. والقائل في دين الله بالظن، قائل علىٰ الله ما لم يعلم. وقد حرم الله جل ثناؤه ذلك في كتابه علىٰ عباده، فقال: ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّىَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [الأعراف: ٣٣].

فالقائل في تأويل كتاب الله -الذي لا يُدرك علمه إلا ببيان رسول الله ﷺ ، الذي جعل الله إليه بيانه- قائل بما لا يعلم وإن وافق قيله ذلك في تأويله، ما أراد الله به من معناه. لأن القائل فيه بغير علم، قائل علىٰ الله ما لا علم له به» ثم روىٰ حديث

(١) رواه أبو داود (٣٦٥٢)، والترمذي (٢٩٥٢)، وابن جرير في أول التفسير (٨٠).

جندب، ثم أتبعه بقوله: «يعني ﷺ أنه أخطأ في فعله، بقيله فيه برأيه، وإن وافق قيله ذلك عين الصواب عند الله؛ لأن قيله فيه برأيه، ليس بقيل عالم أن الذي قال فيه من قول حق وصواب؛ فهو قائل علىٰ الله ما لا يعلم، آثم بفعله ما قد نهىٰ عنه وحظر عليه»[(١)].

ومن فقه ابن جرير ودقة نظره أنه أتبع هذا الباب بأخبار عن الصحابة أنهم كانوا يتعلمون القرآن والتفسير معًا، من نحو قول ابن مسعود: «كان الرجل منا إذا تعلم عشر آيات لم يجاوزهن حتىٰ يعرف معانيهن، والعمل بهن».

وقول أبي عبد الرحمن السلمي: «حدثنا الذين كانوا يقرئوننا: أنهم كانوا يستقرئون من النبي ﷺ ، فكانوا إذا تعلموا عشر آيات لم يخلفوها حتىٰ يعملوا بما فيها من العمل، فتعلمنا القرآن والعمل جميعا»[(٢)].

قال ابن رجب مذيلاً على بعض أشكال هذه الروايات: «واعلم أنه قد جاء عن السلف آثار كثيرة فيها تشديد عظيم في الكلام في تفسير القرآن ونهي عنه، وهو محمول على الكلام فيه بغير علم ولا رواية عمن سلف، فأما الكلام فيه بالعلم والرواية عمن سلف فكلهم يفعلون ذلك، ولم يخالف فيه أحد من علماء المسلمين»[(٣)].

(١) جامع البيان ١/ ٨٧-٧٩.

(٢) جامع البيان ١/ ٨٠.

(٣) هداية الإنسان ٢٧١.

قول عمر بن عبد العزيز رحمه الله (ت:١٠١):

قال عمر بن عبد العزيز رحمه الله: «خذوا من الرأي ما يصدق من كان قبلكم، ولا تأخذوا ما هو خلاف لهم، فإنهم خير منكم وأعلم»[(١)].

وفي كتابه المشهور الذي رد به على من سأله عن شيء من القدر، فكتب: «أما بعد، أوصيك بتقوى الله، والاقتصاد في أمره، واتباع سنة نبيه ﷺ، وترك ما أحدث المحدثون بعد ما جرت به سنته، وكفوا مؤنته، فعليك بلزوم السنة فإنها لك - بإذن الله - عصمة، ثم اعلم أنه لم يبتدع الناس بدعة إلا قد مضى قبلها ما هو دليل عليها أو عبرة فيها، فإن السنة إنما سنها من قد علم ما في خلافها من الخطإ والزلل والحمق والتعمق، فارض لنفسك ما رضي به القوم لأنفسهم، فإنهم على علم وقفوا، وببصر نافذ كفوا، وهم على كشف الأمور كانوا أقوى، وبفضل ما كانوا فيه أولى، فإن كان الهدى ما أنتم عليه لقد سبقتموهم إليه ولئن قلتم إنما حدث بعدهم ما أحدثه إلا من اتبع غير سبيلهم ورغب بنفسه عنهم، فإنهم هم السابقون، فقد تكلموا فيه بما يكفي، ووصفوا منه ما يشفي، فما دونهم من مقصر، وما فوقهم من محسر، وقد قصر قوم دونهم فجفوا، وطمح عنهم أقوام فغلوا، وإنهم بين ذلك لعلى هدى مستقيم، كتبت تسأل عن الإقرار بالقدر فعلى الخبير - بإذن الله - وقعت، ما أعلم ما أحدث الناس من محدثة، ولا ابتدعوا من بدعة هي أبين أثرًا ولا أثبت أمرًا من الإقرار بالقدر، لقد كان ذكره في الجاهلية الجهلاء يتكلمون به في كلامهم وفي شعرهم، يعزون به أنفسهم على ما فاتهم، ثم لم يزده الإسلام بعد إلا شدة، ولقد ذكره رسول الله ﷺ في غير حديث ولا حديثين، وقد سمعه منه المسلمون فتكلموا به في حياته وبعد وفاته، يقينًا

(١) حلية الأولياء ٥/ ٢٧٠.

وتسليمًا لربهم، وتضعيفًا لأنفسهم، أن يكون شيء لم يحط به علمه، ولم يحصه كتابه، ولم يمض فيه قدره، وإنه مع ذلك لفي محكم كتابه: منه اقتبسوه، ومنه تعلموه، ولئن قلتم لم أنزل الله آية كذا؟ لم قال كذا؟ لقد قرءوا منه ما قرأتم، وعلموا من تأويله ما جهلتم، وقالوا بعد ذلك: كله بكتاب وقدر، وكتبت الشقاوة، وما يقدر يكن، وما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، ولا نملك لأنفسنا ضرًا ولا نفعًا، ثم رغبوا بعد ذلك ورهبوا»[(١)].

وفي كلامه ﷺ إشارة إلى عدم جواز إحداث قول آخر في التفسير لأنَّ فيه أن الصدر الأول جهلوا معاني ما أنزل الله.

قول مجاهد بن جبر رحمه الله (ت:١٠٤):

كان مجاهد يتورع عن أن يخرج في التفسير عن المأثور، ولما نبز ببعض ذلك حزن وبكى، فقد روى ابنه أن رجلاً قال لمجاهد: «أنت الذي تفسر القرآن برأيك؟ قال: فبكى أبي ثم قال: إني إذا لجريء، لقد حملت التفسير عن بضعة عشر رجلاً من أصحاب النبيِّ ﷺ رضي الله عنهم»[(٢)].

وهو يرغب في الأخذ بأقوال الصحابة –الذين هم أصحاب المأثور بالنسبة له– وأرشد إلى كيفية التعامل مع اختلافهم، فقال: «ليس أحد بعد رسول الله ﷺ إلا وأنت آخذ من قوله وتارك، فإن استوى دليل القولين المختلفين من أقاويل الصحابة رجح أحد القولين عن الآخر بكثرة العدد، فإن كان على أحد القولين أكثر الصحابة

(١) رواه أبو داود في السنن (٤٦١٢) بإسناد صحيح.

(٢) بحر العلوم ١/ ١٢.

وعلى القول الآخر أقلهم قدم الأكثر لقول النبي ﷺ: عليكم بالسواد الأعظم، فإن استويا في العدد وكان على أحدهما إمام وليس على الآخر إمام قدم الذي عليه الإمام»[١].

قول إمامي الكوفة أبي حنيفة رحمه الله(ت:١٥٠) وسفيان الثوري رحمه الله (ت:١٦١):

عن يحيى بن ضريس قال: شهدت سفيان الثوري وأتاه رجل فقال له: ما تنقم على أبي حنيفة؟ قال: وما له؟ قال: سمعته يقول: آخذ بكتاب الله فما لم أجد فبسنة رسول الله ﷺ، فإن لم أجد في كتاب الله ولا في سنة رسول الله ﷺ أخذت بقول أصحابه، آخذ بقول من شئت منهم ولا أخرج من قولهم إلى قول غيرهم، وأما إذا انتهى الأمر إلى إبراهيم والشعبي ومسروق والحسن وعطاء وابن المسيب وعدد رجالا فقوم اجتهدوا فأجتهد كما اجتهدوا، قال: فسكت سفيان طويلًا ثم قال كلمات برأيه ما بقي أحد في المجلس إلا كتبها: نسمع الشديد من الحديث فنخافه، ونسمع اللين فنرجوه، ولا نحاسب الأحياء ولا نقضي على الأموات، نسلم ما سمعنا، ونكل ما لا نعلم إلى عالمه ونتهم رأينا لرأيهم»[٢].

فاختلاف شيخي الكوفة هو في قول التابعي، فأبو حنيفة يتلكأ فيه، لأنه أدرك أسنانهم، وأما سفيان فإنه يرويه ويصير إليه، وكان سفيان أشد اتباعًا للآثار، فقد جاء

(١) الفقيه والمتفقه ١/ ٢٥١.

(٢) ذم الكلام وأهله (٩٠٣).

عن سفيان قوله: «إنما الدين الآثار»[(١)]، وهو القائل: «ينبغي للرجل أن لا يحك رأسه إلا بأثر»[(٢)].

فبالله عليك، حك الرأس أو تفسير كتاب الله!.

قول الأوزاعي رحمه الله (ت:١٥٧):

استدل الأوزاعي على وجوب اتباع المأثور بقوله عز وجل ﴿ وَٱلسَّـٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَـٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَـٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّـٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ خَـٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿١٠٠﴾ ﴾ [التوبة: ١٠٠].

فقال: «وما رأيُ امريء في أمر بلغه عن رسول الله ﷺ إلا اتباعه، ولو لم يكن فيه عن رسول الله ﷺ وقال فيه أصحابه من بعده كانوا أولى فيه بالحق منا، لأن الله تعالى أثنى على من بعدهم باتباعهم إياهم فقال ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَـٰنٍ ﴾ وقلتم أنتم: لا بل نعرضها على رأينا في الكتاب، فما وافقه منها صدقناه، وما خالفه تركناه، وتلك غاية كل مُحدِثٍ في الإسلام رد ما خالف رأيه من السنة»[(٣)].

وقال أيضا: «اصبر نفسك على السنة، وقف حيث وقف القوم، وقل فيما قالوا وكف عما كفوا، واسلك سبيل سلفك الصالح، فإنه يسعك ما يسعهم، لست آمن إلا أن يدفع الله شر هذه البدعة من أن يصيروا إخوانا بعد تواد إلى تفرق في دينهم

---

(١) ذم الكلام وأهله (٣٣٤).

(٢) ذم الكلام وأهله (٣٣٥).

(٣) ذم الكلام وأهله (٩٢٥).

وتباغض، ولو كان خيرا ما خصصتم به دون أسلافكم، وإنه لم يُدَّخر عنهم خير خبيء لكم دونهم لفضل عندكم، وهم أصحاب محمد رسول الله ﷺ ورضي عنهم، اختارهم الله له وبعثه فيهم، ووصفهم بها وصفهم به فقال ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ﴾ [الفتح: ٢٩]»[(١)].

رسالة شهاب بن خراش رحمه الله (ت: قبل ١٨٠):

كتب أبو الصلت شهاب بن خراش: «سلام عليك، أما بعد: فإني أوصيك بتقوى الله والاقتصاد في أمره، واتباع سنة رسول الله ﷺ، وترك ما أحدث المحدثون بعده، فقد جرت سنته، وكفوا مؤنته، ثم اعلم أنها لم تكن بدعة قط إلا وقد مضى قبلها ماهو دليل عليها وعبرة فيها، فعليك بلزوم السنة فإنها لك بإذن الله عصمة، فإن السنة سنها من قد علم ما في خلافها من الخطأ والزلل والتعمق والحمق، فارض لنفسك ما رضي به القوم لأنفسهم، فإنهم عن علم وقفوا، وببصر نافذ كفوا، ولهم كانوا على كشف الأمور أقوى، وبفضل فيه لو كان أحرى، فإنهم هم السابقون، ولئن كان الهدى ما أمنتم عليه لقد سبقتموهم إليه، ولئن قلت: حدث بعدهم حدث ما أحدثه إلا من تبع غير سبيلهم ورغب بنفسه عنهم، ولقد تكلموا فما دونهم مقصر، وما فوقهم مجسر، لقد قصر دونهم أقوام فجفوا، وطمح عنهم آخرون فغلوا، وإنهم مع ذلك لعلى صراط مستقيم، فلئن قلت: فأين آية كذا؟ ولم قال الله كذا وكذا؟ لقد قرؤوا منه ما قرأتم، وعلموا من تأويله ما جهلتم»[(٢)].

---

(١) ذم الكلام وأهله (٩٢٤).

(٢) ذم الكلام وأهله (٨١٩).

قول يونس بن سليمان رحمه الله (ت: قبل ٢٠٠):

قال قتيبة بن سعيد: سمعت يونس بن سليمان عند عمر بن هارون يقول: «نظرت في العلم؛ فإذا القرآن والأثر، ثم نظرت في الأثر، فإذا هو عظمة الرب وصفة الجنة والنار والحلال والحرام والأمر والنهي وصلة الرحم في أنواع الخير، ثم نظرت في الرأي؛ فإذا هو الخديعة والمكر والخيانة والحيل وقسوة القلب وأشياء كثيرة من الشر؛ فأخذت الأثر، وتركت الرأي»[١].

قول الإمام الشافعي رحمه الله (ت:٢٠٤):

الإمام الشافعي ممن قرر هذا القانون بأتم بيان، وأحسن عبارة، وله في هذا المقام كلام طويل، نقتصر على بعضه.

قال الشافعي: «ما كان الكتاب أو السنة موجودين فالعذر على من سمعهما مقطوع إلاَّ باتباعهما، فإذا لم يكن ذلك صرنا إلى أقاويل أصحاب النبي ﷺ أو واحدهم، ثم كان قول الأئمة: أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم...، فإذا لم يوجد عن الأئمة فأصحاب رسول الله ﷺ في الدين في موضع الأمانة أخذنا بقولهم وكان اتباعهم أولى بنا من اتباع من بعدهم.

ثم قال: والعلم طبقات: الأولى: الكتاب والسنة إذا ثبتت السنة، ثم الثانية: الإجماع فيما ليس فيه كتاب ولا سنة، والثالثة: أن يقول بعض أصحاب النبي ﷺ ولا نعلم له مخالفا منهم، والرابعة: اختلاف أصحاب النبي ﷺ ورضي عنهم، والخامسة:

---

(١) ذم الكلام وأهله (١٠٧٢).

القياس على بعض هذه الطبقات ولا يصار إلى شيء غير الكتاب والسنة وهما موجودان، وإنما يؤخذ العلم من أعلى».

قال البيهقي: «وذكر الشافعي رضي الله عنه في كتاب الرسالة القديمة بعد ذكر الصحابة رضي الله عنهم والثناء عليهم بما هم أهله، فقال: وهم فوقنا في كل علم واجتهاد وورع وعقل وأمر استدرك به علم واستنبط به، وآراؤهم لنا أحمد وأولى بنا من آرائنا عندنا لأنفسنا، والله أعلم، ومن أدركنا ممن أرضي أو حكي لنا عنه ببلدنا صاروا فيما لم يعلموا لرسول الله ﷺ فيه سنة إلى قولهم إن اجتمعوا، وقول بعضهم إن تفرقوا، فهكذا نقول: **إذا اجتمعوا أخذنا باجتماعهم، وإن قال واحدهم ولم يخالفه غيره أخذنا بقوله، فإن اختلفوا أخذنا بقول بعضهم ولم نخرج من أقاويلهم كلهم**»(١).

وقد مر فيما مضى تحريمه مخالفتهم في كل شيء، والتفسير أعظم هذه الأشياء، وقال -في كلمة من أحسن ما قيل في هذا الباب-: «العشرة أشكال لهم أن يغير بعضهم على بعض، والمهاجرون الأولون والأنصار لهم أن يغير بعضهم على بعض ومسلمة الفتح أشكال لهم أن يغير بعضهم على بعض فإذا ذهب أصحاب محمد صلي الله عليه وسلم فحرام على تابعيٍّ إلا اتباعٌ بإحسان حذوًا بحذو»(٢).

وكان الشافعي يستعمل هذا القانون في مناظراته، فقد قال الكرابيسي: «شهدت الشافعي ودخل عليه بشر المريسي؛ فقال لبشر: أخبرني عما تدعو إليه؛ أكتاب ناطق، وفرض مفترض، وسنة قائمة، ووجدت عن السلف البحث فيه والسؤال؟ فقال بشر: لا؛ إلا أنه لا يسعنا خلافه. فقال الشافعي: أقررت بنفسك على الخطأ؛ فأين

(١) المدخل إلىٰ السنن الكبرىٰ ص١٠٩. ونقله ابن القيم في أعلام الموقعين ١/ ٦٣.
(٢) ذم الكلام وأهله ص٣/ ٢٩. وانظر: الرسالة ٥٩٦.

أنت عن الكلام في الفقه والأخبار يواليك الناس عليه وتترك هذا؟ قال: لنا نهمة فيه، فلما خرج بشر قال الشافعي: لا يفلح»[(١)].

وإنما صار الشافعي إلى هذا التبجيل للمأثور عن الصحابة لعلمه أنه لا يعزب عن مجموعهم العلم بالكتاب أو السنة، وقال معللا ما قرره من الرجوع إليهم: «سنن رسول الله لا تعزب عن عامتهم، وقد تَعزُب عن بعضهم»[(٢)].

قول الإمام أبي عُبيد القاسم بن سلام رحمه الله (ت:٢٢٤):

الإمام أبو عبيد ممن شارك في شرح السنة، وذلك من خلال كتابه غريب الحديث، وهو من المصادر التي لا يستغني عنها طالب العلم في بيان معنى الحديث النبوي، وقد أعمل في كتابه هذا قانون التفسير بالمأثور، فكان يقدم المأثور على المروي عن أهل اللغة، وإن كان كلامهم محتملا.

من ذلك قوله في تفسير اشتمال الصماء: «في حديث النبي عليه السلام أنه نهي عن لبستين: اشتمال الصماء، وأن يحتبى الرجل بثوب ليس بين السماء وبين فرجه شيء. قال أبو عبيد: قال الأصمعي: اشتمال الصماء عند العرب أن يشتمل الرجل بثوبه فيجلل به جسده كله ولا يرفع منه جانبا فيخرج منه يده.

وقال أبو عبيد: وربما اضطجع فيه على هذه الحال، قال أبو عبيد: كأنه يذهب إلى أنه لا يدري لعله يصيبه شيء يريد الاحتراس منه، وأن يقيه بيديه فلا يقدر على ذلك لإدخاله إياهما في ثيابه، فهذا كلام العرب.

---

(١) ذم الكلام وأهله (١١٢٩).

(٢) الرسالة ٤٧٢.

وأما تفسير الفقهاء فإنَّهم يقولون: هو أن يشتمل بثوب واحد ليس عليه غيره ثم يرفعه من أحد جانبيه فيضعه علي منكبيه فيبدو منه فرجه، والفقهاء أعلم بالتأويل في هذا، وذاك أصح معنى الكلام، والله أعلم»[١].

وهؤلاء الفقهاء الذي كنى عنهم بهذا الوصف هم السلف الأولون، وهذا القول رواه ابن أبي شيبة عنهم[٢].

وقد بين ابن تيمية مراد أبي عبيد من ذلك فقال: «قول أبي عبيد: «والفقهاءُ أعلمُ بالتأويل»، والتأويل هو التفسير، وهو حقيقة المراد، يعني أن الفقهاء يعلمون ما عُنِي بالأمر والنهي، لأن ذلك مطلوبُهم، وأهل الغريب يتكلمون فيه من جهة اللفظ فقط وما تريده به العربُ كما قدمناه.

وكذلك ذكر هلال بن العلاء الرقّي – فيما أظنُّ – أنهم لمّا سمعوا نهْيَ النبي ﷺ عن العَقْر قال: سألنا فلانًا وفلانًا من أهل العلم باللغة فلم يَعرِفوا معناه، وأظنُّه ذكر أبا عمرو الشيباني وطبقتَه، قال: فقلنا: ارجعوا بنا إلى أهلِه، فجاؤوا به إلى أحمد بن حنبل، فسألوه فقال: كانوا في الجاهلية إذا ماتَ فيهم كبيرٌ ذبحوا عند قبرِه، فنهى النبي ﷺ عنه، لما فيه من تعظيم الميت الذي يُشبِه النياحةَ ويُشبِه الذبحَ لغير الله. ولهذا كرِه أحمد الأكلَ مما يُذبَح على القبور. قال هلال: فقلنا: هذا والله العلمُ»[٣].

---

(١) غريب الحديث ٢/ ١١٨.

(٢) مصنف ابن أبي شيبة (٢٥٧٢٩).

(٣) جواب الاعتراضات المصرية ٣٥.

ورحم الله أبا عبيد لما قال: «أصحاب رسول الله ﷺ أعلم بتأويل القرآن وأولى بالاتباع»[١].

قول علي بن عثام النيسابوري (ت:٢٢٨):

قال محمد بن عبد الوهاب: «قلنا لعلي: قول ابن صائد للنبي ﷺ : إني خبأت لك الدخ، قال: اخسأ، قال: حديث أكره تفسيره، قال: قلت: فنترك الحديث وتصير إلى العربية، فما هو؟ قال: أراها منقوصة، قلت: على ذلك ما هو؟ قال: إن الحديث على حال هو للنبي ﷺ فأكره أن أقول فيه، قلت: لا مكروه عليك»[٢].

قول الإمام أحمد رحمه الله (ت:٢٤٢):

عدَّ الإمام أحمد التمسك بما عليه أصحاب النبي ﷺ من أصول السنة، وفرَّق بين أهل البدع وأهل السنة بأن أهل السنة يكتبون التفاسير المأثورة، وما كتبوها إلا لأجل الأخذ بها، وقد نقل أن الإمام أحمد ألف تفسيرًا كبيرًا على هذا النحو.

قال ابن تيمية: «تجد الإمام أحمد إذا ذكر أصول السنة قال: هي التمسك بما كان عليه أصحاب رسول الله ﷺ وكَتَبَ كُتَب التفسير المأثور عن النبي ﷺ والصحابة والتابعين»[٣].

وقال الإمام أحمد في الرسالة التي كتبها إلى أبي عبد الرحيم الجوزجاني:

---

(١) الأموال ٤٤٦.

(٢) معرفة علوم الحديث وكمية أجناسه ص٣١٧.

(٣) مجموع الفتاوى ١٠/ ٣٦٣.

«بسم الله الرحمن الرحيم. أحسن الله إلينا وإليك في الأمور كلها، وسلمنا وإياك من كل شر برحمته، أتاني كتابك تذكر ما تذكر من احتجاج من احتج من المرجئة. واعلم رحمك الله أن الخصومة في الدين ليست من طريق أهل السنة، وأن تأويل من تأول القرآن بلا سنة تدل على معنى ما أراد الله منه، أو أثر عن أصحاب رسول الله ﷺ، ويُعرف ذلك بما جاء عن النبي ﷺ، أوعن أصحابه، فهم شاهدوا النبي ﷺ وشهدوا تنزيله، وما قصه الله له في القرآن، وما عني به، وما أراد به أخاص هو أم عام، فأمَّا من تأوله على ظاهره بلا دلالة من رسول الله ﷺ ولا أحد من الصحابة، فهذا تأويل أهل البدع..»[1].

قال القاضي ابن أبى يعلى: قرأت فى كتاب أبي جعفر محمد بن أحمد بن صالح بن أحمد بن محمد بن حنبل: حدثني عمي زهير بن صالح قال: قرأ عليَّ أبي صالحُ بن أحمد هذا الكتاب، وقال: هذا كتاب عمله أبي رضى الله عنه فى مجلسه، ردًّا على من احتج بظاهر القرآن، وترك ما فسره رسول الله ﷺ ودلَّ على معناه، وما يلزم من اتباعه ﷺ وأصحابه رحمة الله عليهم:

قال أبو عبد الله: إنَّ الله جل ثناؤه وتقدست أسماؤه بعث محمدًا نبيه ﷺ بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون، وأنزل عليه كتابه الهدى والنور لمن اتبعه، وجعل رسول الله ﷺ الدال على معنى ما أراد من ظاهره وبالسنة، وخاصه وعامه، وناسخه ومنسوخه وما قصد له الكتاب، فكان رسول الله ﷺ هو المعبر عن كتاب الله الدال على معانيه، شاهده فى ذلك أصحابه، من ارتضاه الله لنبيه واصطفاه له، ونقلوا ذلك عنه، فكانوا هم أعلم الناس برسول الله ﷺ، وبما أخبر عن معنى ما

(١) كتاب الإيمان لابن تيمية ٣٠٦.

أراه الله مِن ذلك بمشاهدتهم ما قصد له الكتاب، فكانوا هم المعبرين عن ذلك بعد رسول الله ﷺ.

وقال جابر بن عبد الله: «ورسول الله ﷺ بين أظهرنا عليه ينزل القرآن -وهو يعرف تأويله- وما عمل به من شيء عملنا به»[(١)].

فقال قوم: بل نستعمل الظاهر وتركوا الاستدلال برسول الله ﷺ، ولم يقبلوا أخبار أصحابه.

وقال ابن عباس للخوارج: «أتيتكم من عند أصحاب رسول الله ﷺ المهاجرين والأنصار ومن عند ابن عم رسول الله ﷺ وصهره، وعليهم نزل القرآن وهو أعلم بتأويله منكم وليس فيكم منهم أحد، وذكر تمام الكتاب»[(٢)].

والإمام أحمد صاحب الكلمة السائرة: «إياك أن تتكلم في مسألة ليس لك فيها إمام»[(٣)].

قول أبي بكر الآجري رحمه الله (ت:٢٦٠):

قال الآجري مبينًا أخلاق العلماء في الجواب على المسائل: «أصله أن الجواب من

---

(١) هذا جزء من حديث جابر الطويل في الحج، رواه مسلم (١٢١٨). وهذا يبين شرف تفسير الصحابة ومكانة أقوالهم وأعمالهم، حيث نص علىٰ أنهم يعملون بحسب ما رأوا النبي ﷺ يعمل.

(٢) طبقات الحنابلة ٢/ ٦٥، وأول ما وقفت علىٰ هذه الرسالة بواسطة كتاب المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد في العقيدة ٢/ ٤٠٤.

(٣) سير أعلام النبلاء ١١/ ٢٩٦.

كتاب أو سنة أو إجماع؛ فإذا أوردت عليه مسألة قد اختلف فيها أهل العلم اجتهد فيها، فما كان أشبه بالكتاب والسنة والإجماع ولم يخرج به من قول الصحابة وقول الفقهاء بعدهم قال به إذا كان موافقا لقول بعض الصحابة، وقول بعض أئمة المسلمين قال به. وإن كان رآه مما يخالف به قول الصحابة وقول فقهاء المسلمين حتى يخرج عن قولهم لم يقل به، واتهم رأيه، ووجب عليه أن يسأل من هو أعلم منه أو مثله حتى ينكشف له الحق، ويسأل مولاه أن يوفقه لإصابة الخير والحق»[١].

قول الإمام ابن جرير الطبري رحمه الله (ت: ٣١٠):

صيانة ابن جرير لقانون التفسير بالمأثور وتحذيره من انتهاكه أكثر من أن يحصر، وأشهر من أن يذكر، ولذا كان بعض المستشرقين يسميه: أبو التفسير بالمأثور.

وقد ذكر ابن جرير هذا القانون الكلي في مواضع من تفسيره، منها ما هو في القسم التأصيلي للتفسير، عنيتُ المقدمة، ومنها ما هو في التطبيق، أي في التفسير نفسه، وسأنقل بعض ذلك.

تأصيل قانون التفسير بالمأثور عند ابن جرير رحمه الله:

قال ابن جرير في المقدمة: «تأويل جميع القرآن على أوجه ثلاثة: أحدها لا سبيل إلى الوصول إليه، وهو الذي استأثر الله بعلمه، وحجب علمه عن جميع خلقه، وهو أوقات ما كان من آجال الأمور الحادثة، التي أخبر الله في كتابه أنها كائنة، مثل: وقت قيام الساعة، ووقت نزول عيسى بن مريم، ووقت طلوع الشمس من مغربها، والنفخ في الصور، وما أشبه ذلك.

---

(١) أخلاق العلماء ٥٤.

والوجه الثاني: ما خص الله بعلم تأويله نبيه ﷺ دون سائر أمته، وهو ما فيه مما بعباده إلى علم تأويله الحاجة، فلا سبيل لهم إلى علم ذلك إلا ببيان الرسول ﷺ لهم تأويله.

والثالث منها: ما كان علمه عند أهل اللسان الذي نزل به القرآن، وذلك علم تأويل عربيته وإعرابه، لا يوصل إلى علم ذلك إلا من قبلهم.

فإذ كان ذلك كذلك، فأحق المفسرين بإصابة الحق -في تأويل القرآن الذي إلى علم تأويله للعباد السبيل- أوضحهم حجة فيما تأول وفسر، مما كان تأويله إلى رسول الله ﷺ دون سائر أمته من أخبار رسول الله ﷺ الثابتة عنه: إما من جهة النقل المستفيض، فيما وجد فيه من ذلك عنه النقل المستفيض، وإما من جهة نقل العدول الأثبات، فيما لم يكن فيه عنه النقل المستفيض، أو من جهة الدلالة المنصوبة على صحته؛ وأصحهم برهانًا -فيما ترجم وبين من ذلك- مما كان مدركًا علمه من جهة اللسان: إمَّا بالشواهد من أشعارهم السائرة، وإما من منطقهم ولغاتهم المستفيضة المعروفة، كائنا من كان ذلك المتأول والمفسر، **بعد أن لا يكون خارجًا تأويله وتفسيره -ما تأول وفسر من ذلك- عن أقوال السلف من الصحابة والأئمة والخلف من التابعين وعلماء الأمة**»[١].

احتراز ابن جرير رحمه الله من انتهاك قانون التفسير بالمأثور:

صان ابن جرير قانون التفسير بالمأثور في كتابه كله، وكان حذرًا من مخالفته حتى لو وجد للمخالفة وجهًا قويًّا من لسان العرب.

---

(١) جامع البيان ١/ ٩٣.

فمثلاً: ذكر ابن جرير أقوال أهل التأويل في بيان قوله تعالى ﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ ﴾ [الإسراء: ١١٠] الآية، ثم قال مرجحًا: «وأولى الأقوال في ذلك بالصحة، ما ذكرنا عن ابن عباس في الخبر الذي رواه أبو جعفر، عن سعيد، عن ابن عباس، لأن ذلك أصح الأسانيد التي روي عن صحابي فيه قول مخرجا، وأشبه الأقوال بما دل عليه ظاهر التنزيل، وذلك أن قوله ﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا ﴾ [الإسراء: ١١٠] عقيب قوله ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُواْ ٱلرَّحْمَٰنَۖ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰۚ﴾ [الإسراء: ١١٠] وعقيب تقريع الكفار بكفرهم بالقرآن، وذلك بعدهم منه ومن الإيمان، فإذا كان ذلك كذلك، فالذي هو أولى وأشبه بقوله ﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا ﴾ [الإسراء: ١١٠] أن يكون من سبب ما هو في سياقه من الكلام، ما لم يأت بمعنى يوجب صرفه عنه، أو يكون على انصرافه عنه دليل يعلم به الانصراف عما هو في سياقه.

فإذا كان ذلك كذلك، فتأويل الكلام: قل ادعوا الله، أو ادعوا الرحمن، أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى، ولا تجهر يا محمد بقراءتك في صلاتك ودعائك فيها ربك ومسألتك إياه، وذكرك فيها، فيؤذيك بجهرك بذلك المشركون، ولا تخافت بها فلا يسمعها أصحابك ﴿وَٱبْتَغِ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ﴾ [الإسراء: ١١٠]ولكن التمس بين الجهر والمخافتة طريقا إلى أن تسمع أصحابك، ولا يسمعه المشركون فيؤذوك.

ولولا أن أقوال أهل التأويل مضت بما ذكرت عنهم من التأويل، وأنا لا نستجيز خلافهم فيما جاء عنهم، لكان وجهًا يحتمله التأويل أن يقال: ولا تجهر بصلاتك التي أمرناك بالمخافتة بها، وهي صلاة النهار لأنها عجماء، لا يجهر بها، ولا تخافت بصلاتك التي أمرناك بالجهر بها، وهي صلاة الليل، فإنها يجهر بها ﴿وَٱبْتَغِ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ﴾ [الإسراء: ١١٠] بأن تجهر بالتي أمرناك بالجهر بها، وتخافت بالتي أمرناك

بالمخافتة بها، لا تجهر بجميعها، ولا تخافت بكلها، فكان ذلك وجها غير بعيد من الصحة، ولكنا لا نرى ذلك صحيحًا لإجماع الحجة من أهل التأويل على خلافه»[(١)].

وكرر القول بعدم جواز مخالفة أهل التأويل في غيرما موضع: وقال: «وغير جائز أن يتجاوز في تأويل القرآن ما قالوه إلى غيره»[(٢)].

بل ربما استدل على ضعف القول المذكور بأنَّ التفسير بالمأثور ورد على خلافه:

كقوله: «وقال جميع هؤلاء الذين حكينا قولهم: جائز أن يكون قول من قال: معنى ذلك: أكاد أخفيها من نفسي، أن يكون أراد: أخفيها من قبلي ومن عندي، وكل هذه الأقوال التي ذكرنا عمن ذكرنا توجيه منهم للكلام إلى غير وجهه المعروف، وغير جائز توجيه معاني كلام الله إلى غير الأغلب عليه من وجوهه عند المخاطبين به، ففي ذلك مع **خلافهم تأويل أهل العلم** فيه شاهد عدل على خطأ ما ذهبوا إليه فيه»[(٣)].

وقال -في موضع آخر- مقاربًا لقول بعض أهل اللغة: «وهذه الأقوال، وإن كانت غير بعيدات المعنى مما تحتمله الآية من التأويل، **فإن تأويل أهل التأويل من علماء سلف الأمة بخلافها، فلذلك لم نستجز صرف تأويل الآية إلى معنى منها**».

فعلق الشيخ محمود شاكر عليه قائلاً: «ليت من تهور من أهل زماننا -فاجترأ على جعل كتاب ربه منبعًا يستقى منه ما يشاء لأهوائه وأهواء أصحاب السلطان - سمع ما

(١) جامع البيان ١٧/ ٥٨٩.
(٢) تفسير الطبري ١٧/ ٤٠١.
(٣) تفسير الطبري ١٨/ ٢٩١.

يقول أبو جعفر فيما تجيزه لغة العرب فكيف بما هو تهجم على كلام ربه بغير علم ولا هدى ولا حجة؟ اللهم إنا نبرأ إليك منهم، ونستعيذ بك أن نضل على آثارهم»[(١)].

وقال ابن جرير في قوله ﴿لَّا تَسْمَعُ فِيهَا لَٰغِيَةً﴾ [الغاشية: ١١]: «وزعم بعض الكوفيين أنَّ معنى ذلك: لا تسمع فيها حالفة على الكذب، ولذلك قيل: لاغية؛ ولهذا الذي قاله مذهب ووجه، لولا أنَّ أهل التأويل من الصحابة والتابعين على خلافه، **وغير جائز لأحد خلافهم فيما كانوا عليه مجمعين**»[(٢)].

وأما إجماع الحجة من أهل التأويل فلا يجيز ابن جرير مخالفته البتة، وقد كرر ذلك في مواضع كثيرة من كتابه[(٣)].

---

(١) تفسير الطبري ٢/ ٢٤٣، وانظر مثلا: ٨/ ٥٧٨.

(٢) تفسير الطبري ٢٤/ ٣٨٦.

(٣) وهي مواطن كثيرة، انظر مثلاً تفسير هذه الآيات ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ قَالُوٓا۟ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ۝١١﴾ [البقرة:١١] وقوله تعالىٰ: ﴿فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحًا جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَا ۚ فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الأعراف:١٩٠] وقد ناقشه الشيخ شاكر مناقشة ضعيفة في هذا الموضع ١٣/ ٣٠٩.

وإجماع الحجة عنده يعني قول الأكثر، فإنه قد يذكر قولين عن السلف ثم يرجح أحدهما لإجماع الحجة من أهل التأويل عليه، انظر مثلاً تفسير قوله ﴿وَأَنۢبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ شَىْءٍ مَّوْزُونٍ﴾ [الحجر:١٩]: ١٧/ ٨١، وكذا تفسير قوله ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلرُّءْيَا ٱلَّتِىٓ أَرَيْنَٰكَ﴾[الإسراء:٦٠]: ١٧/ ٤٨٣.

وصرح بذلك -أو كاد- في تفسير قوله: ﴿وَمِنَ ٱلَّيْلِ فَسَبِّحْهُ وَأَدْبَٰرَ ٱلسُّجُودِ﴾ فإنه قال: «وأولىٰ الأقوال في ذلك بالصحة، قول من قال: هما الركعتان بعد المغرب، لإجماع الحجة من أهل التأويل علىٰ ذلك، ولولا ما ذكرت من إجماعها عليه، لرأيت أن القول في ذلك ما

وبين المنهج في التعامل إذا اختلف تفسير السلف وتفسير أهل العربية، وكنى عنهم: بأهل الغريب.

قال رَحِمَهُ اللَّهُ في بيان معنى دلوك الشمس وأنه الزوال: «وهذا تفسير أهل الغريب أبي عبيدة والأصمعي وأبي عمرو الشيباني وغيرهم. وقد ذكرت في الخبر الذي رويت عن عبد الله بن مسعود، أنه قال حين غربت الشمس: دلكت براح، يعني: براح مكانا، ولست أدري هذا التفسير -أعني قوله: براح مكانا- من كلام مَن هو ممن في الإسناد، أو من كلام عبد الله، فإن يكن من كلام عبد الله فلا شك أنه كان أعلم بذلك من أهل الغريب الذين ذكرت قولهم، وأنَّ الصواب في ذلك قوله دون قولهم، وإن لم يكن من كلام عبد الله، فإن أهل العربية كانوا أعلم بذلك منه»[(١)].

وهذا النص العزيز تستفاد منه أمور: منها تقديم تأويل أهل التأويل على أقوال أهل اللغة، ومنها أنه إذا لم توجد رواية عن أهل التأويل يصار إلى تأويل أهل اللغة، فإن «الدلوك» من النوع الذي تعرفه العرب بلغتها.

وقال في موضع آخر -غير آبه بتأويل أهل العربية لما خالف قول أهل التأويل ولا مجيز التشاغل به-: «وقد زعم بعض أهل العربية أن معنى قوله:﴿ وَأُتُوا۟ بِهِۦ مُتَشَٰبِهًا﴾ [البقرة:٢٥]، أنه متشابه في الفضل، أي كل واحد منه له من الفضل في نحوه مثل الذي للآخر في نحوه.

قاله ابن زيد، لأن الله جل ثناؤه لم يخصص بذلك صلاة دون صلاة، بل عم أدبار الصلوات كلها، فقال: وأدبار السجود، ولم تقم بأنه معني به: دبر صلاة دون صلاة، حجة يجب التسليم لها من خبر ولا عقل» (٢٢/ ٣٨١).

(١) تفسير الطبري ١٧/ ٥١٧.

وليس هذا قولاً نستجيز التشاغل بالدلالة على فساده، لخروجه عن قول جميع علماء أهل التأويل. وحسب قول - بخروجه عن قول جميع أهل العلم - دلالة على خطئه»[(١)].

وقد بين العلاقة بين أهل التأويل وأهل اللغة فقال: «وأما الذين ذكرنا قولهم من أهل العربية، فقد قالوا على مذهب العربية، غير أنهم أغفلوا معنى الكلمة وحملوها على غير وجهها من التأويل. وإنما ينبغي أن يحمل الكلام على وجهه من التأويل، ويلتمس له على ذلك الوجه للإعراب في الصحة مخرج لا على إحالة الكلمة عن معناها ووجهها الصحيح من التأويل»[(٢)]. وهذا هو القسطاس المستقيم والميزان القويم لمن أراده، وهو منهجه الذي سار عليه في عموم تفسيره.

ولقد كان ابن جرير يتتبع أبا عبيدة وأمثاله من أصحاب التفسير اللغوي، الذين لا يعتبرون بأقوال أهل التأويل، ويذكرون ما عنَّ لهم وسنح مما يجوز في اللسان، ويبين خطأهم، ويحذر من اتباعهم.

قال ابن جرير: «وكان بعض من لا علم له بأقوال السلف من أهل التأويل، ممن يفسر القرآن برأيه على مَذهب كلام العرب، يوجه معنى قوله: ﴿ وَفِيهِ يَعۡصِرُونَ ﴿٤٩﴾ ﴾ [يوسف:٤٩] إلى: وفيه ينجون من الجدب والقحط بالغيث، ويزعم أنه من «العَصَر» و«العُصْرَة» التي بمعنى المنجاة، من قول أبي زبيد الطائي:

صاديا يستغيث غير مغاث ... ولقد كان عُصرة المنجود

---

(١) تفسير الطبري ١/ ٣٩٤.

(٢) تفسير الطبري ١٩/ ٤٣٤.

أي المقهور، ومن قول لبيد:

فبات وأسرى القوم آخر ليلهم وما كان وقافاً بغير معصَّر

وذلك تأويل يكفي من الشهادة على خطئه خلافه قول جميع أهل العلم من الصحابة والتابعين»[(١)].

فهذا أبو عبيدة يفسر ثم يستدل بشعر العرب، ولقد يجعل ذلك رائجًا بين الناس؛ مقبولاً عند أهل اللسان، بما أستدل على تفسيره من هذين البيتين، مع أنه في قانون التفسير اللغوي بعيد، لأنه بعيد عن الظاهر المعروف من لسان العرب، وهو لعمري كمن فسر الغريب بأشد غرابة منه، مع أن غيره يقدر أن يفسر على نحو آخر ومعنى آخر ويستدل –كما استدل– بأبيات من الشعر، فيقول مثلاً: بل معنى يعصرون: أي يدركون حاجتهم ويبلغونها، من قولهم: جارية أعصرت أي أدركت وبلغت، وهي: معصر، أي مراهقة، والجمع: معاصر ومعاصير، قال منصور بن مرثد:

جارية بسفوان دارها قد أعصرت أو قد دنا إعصارها[(٢)]

---

(١) تفسير الطبري١٦/ ١٣١، وانظر: مجاز القرآن لأبي عبيدة ١/ ٣١٤.

(٢) لسان العرب ٤/ ٥٧٦، تاج العروس ١٣/ ٦٢. أو يقول قائل: العصر هو العطية، والمعنىٰ: أي يعطون، وذلك لكثرة الخصب الذي يحصل لهم حتىٰ إنهم يعطون الأعطيات، بعد أن كانوا مقلين، ففي كتب اللغة: عصره يعصره أعطاه، عصره يعصره منعه، فهو من الأضداد، وكل ذلك جائز في لسان العرب!.

ولقد كان أبو عبيدة معمر بن المثنىٰ كثير الشذوذ لشدة اعتماده علىٰ اللغة، حتىٰ إنه أحيانا لا يعتبر السياق –وأي دلالة يحتاجها اللغوي كدلالة السياق– مثل تفسيره قوله ﴿ وَأَصْبَحَ فُؤَادُ أُمِّ مُوسَىٰ فَارِغًا﴾ [القصص:١٠] بأنه: فارغ من الحزن، لعلمها أنه لم يغرق، من

ولكن أهل التأويل يعلمون أن المراد غير هذا، ولقد عظمت الرزية في مثل هذا الدخيل حين ترى انتصار المتأخرين له، بما رأوا من استدلاله بهذين البيتين، وتركوا أقوال أهل التأويل، وعلى رأسهم سيد المفسرين: ابن عباس ﵄، الذي كان ينبغي أن يكون قوله -إذا قاله وهو متكئ على أريكته يتحمض مع بعض ذويه- حجة في لسان العرب، فكيف في تفسير كلام الله عز وجل!

وقد اتفق أهل التأويل على أن المراد: العصير المعروف، أي فيه يعصرون الأعناب والثمار وما شابه، وهذا دليل خصب.

قول أبي الحسن الأشعري ﵀ (ت:٣٢٤):

لأبي الحسن الأشعري كلمة في أول كتابه الإبانة يحذر فيها من مسالك أهل الأهواء في تأويل القرآن، المعتمدة على أقوال رؤوسهم، دون اعتبار لقانون التفسير بالمأثور.

قال أبو الحسن: «إنَّ كثيرًا من الزائغين عن الحق -من المعتزلة وأهل القدر- مالت بهم أهواؤهم إلى تقليد رؤسائهم ومَن مضى من أسلافهم، فتأولوا القرآن على آرائهم تأويلا لم ينزل به الله سلطانا، ولا أوضح به برهانا، ولا نقلوه عن رسول رب العالمين، ولا عن السلف المتقدمين».

قولهم: دم فرغ أي لا قود ولا دية، (مجاز القرآن ٢/ ٨٩، تفسير الطبري ١٩/ ٥٢٨) فكأنه لم يقرأ تتمة الآية، وأن الله عز وجل لولا أنه ربط علىٰ قلبها وصبَّرها لكانت أظهرت عليه، فكيف يكون فارغا من الحزن إذن، وهكذا يكون حال التفسير اللغوي حين ينتهك قانون التفسير بالمأثور فإنه يكون من بدع التفاسير.

ثم ضرب مثالا لهذا المسلك في جحودهم أحاديث الرؤية، فقال: «وخالفوا روايات الصحابة رضي الله عنهم عن نبي الله ﷺ في رؤية الله عز وجل بالأبصار، وقد جاءت في ذلك الروايات من الجهات المختلفات، وتواترت بها الآثار وتتابعت بها الأخبار»[(١)].

قول أبي بكر بن الأنباري رحمه الله (ت:٣٢٨):

لابن الأنباري كتاب شهير في الرد على من خالف مصحف عثمان، وفيه مباحث عظيمة، وقد اعتمد عليه صاحب كتاب المباني في نظم المعاني، فمقدمته تلخيص لكتاب الرد، فمما نُقل عنه:

قال ابن الأنباري في شرح حديث: «من قال في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ»: «فسر حديث ابن عباس تفسيرين، أحدهما من قال في مشكل القرآن بما لا يعرف من مذهب الأوائل من الصحابة والتابعين فهو متعرض لسخط الله. والجواب الآخر -وهو أثبت القولين وأصحهما معنى-: من قال في القرآن قولا يعلم أن الحق غيره فليتبوأ مقعده من النار..

وقال في حديث جندب: فحمل بعض أهل العلم هذا الحديث على أن الرأي معني به الهوى، من قال في القرآن قولاً يوافق هواه، لم يأخذه عن أئمة السلف فأصاب فقد أخطأ، لحكمه على القرآن بما لا يعرف أصله، ولا يقف على مذهب أهل الأثر والنقل فيه»[(٢)].

---

(١) الإبانة ص١٤.

(٢) نقله القرطبي في مقدمة تفسيره ١/ ٣٢. والسيوطي في الإتقان ٢٢٩٢.

قال: «وقد كان الأئمة من السلف الماضي يتورعون عن تفسير المشكل من القرآن، فبعض يقدر أن الذي يفسره لا يوافق مراد الله عز وجل فيحجم عن القول. وبعض يشفق من أن يُجعل في التفسير إمامًا يُبنى على مذهبه ويُقتفى طريقه. فلعل متأخرًا أن يفسر حرفًا برأيه ويخطئ فيه ويقول: إمامي في تفسير القرآن بالرأي فلان الإمام من السلف، وعن ابن أبي مليكة قال: سئل أبو بكر الصديق ﵁عن تفسير حرف من القرآن فقال: أي سماء تظلني، وأي أرض تقلني وأين أذهب وكيف أصنع إذا قلت في حرف من كتاب الله بغير ما أراد تبارك وتعالى»[(١)].

والمشكل عنده هو الوجه الذي لا يتوصل إليه إلا بالمأثور[(٢)]. فهذا يقوله ابن الأنباري وهو الذي كان يحفظ مائة وعشرين تفسيرًا بأسانيدها[(٣)].

قول النحاس ﵀ (ت: ٣٣٨):

الإمام أبو جعفر النحاس مكثر من التصنيف في التفسير وعلوم القرآن، وله الكتب الثلاثة: إعراب القرآن، ومعاني القرآن، والناسخ والمنسوخ، وهي من أحسن ما ألف في أبوابها، وكتابه: إعراب القرآن كتاب تفسير فيه إعراب، فلا تهمله.

والنحاس من أشد أصحاب المعاني صيانة لقانون التفسير بالمأثور، وهو يعد الأقوال التي أحدثت بعد أهل التأويل من السلف من الباطل الذي لا يلتفت إليه، هذا وهو من أئمة اللغة التي هي عمود التفسير بالرأي، ومن أصحاب المعاني كما

---

(١) تفسير القرطبي ١/ ٣٤.

(٢) انظر: تفسير القرطبي ٤/ ١٥.

(٣) بغية الوعاة ١/ ٢١٢.

أسلفت، ولكن الرجل كان متبعًا لقانون التفسير بالمأثور محافظًا عليه، ولذا كانت كتبه محررة، كثيرة الصواب.

فمن ذلك، قوله مضعفًا قولاً نقله: «وليس هذا قول أحد من المتقدمين»[(١)].

بل إنَّ النحاس لا يعد خلاف المتأخرين خلافًا إذا جاء على خلاف أهل التأويل من السلف.

قال: «والقول الخامس: أن يكون معنى ﴿وَءَاتُوا۟ حَقَّهُۥ يَوْمَ حَصَادِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٤١] على الندب وهذا القول لا يعرف أحدًا من المتقدمين قاله، وإذا تكلم أحد من المتأخرين في معنى آية من القرآن قد تقدم كلام المتقدمين فيها **فخرج عن قولهم لم يُلتفت إلى قوله ولم يعد خلافًا** فبطل هذا»[(٢)].

وأنكر على الفراء – وهو مَن هو جلالة وعلما- لأنه قال شيئًا لم يقله المتقدمون، فقال: «قال جل وعز ﴿وَٱضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ ٱلرَّهْبِ﴾ [القصص:٣٢]، قال الفراء: الجناح ههنا العصا، ولم يقل هذا أحد من أهل التفسير ولا من المتقدمين علمته»[(٣)].

وقال –في سياق الاحتجاج لقول ورد في تفسير آية-: «والحجة الرابعة: أن تفسير الآية إذا جاء عن صحابي لم يسع أحدا مخالفته ولا سيما إذا كان مع قوله توقيف

(١) إعراب القرآن للنحاس٥/ ١٨٩، وانظر مثله في الناسخ والمنسوخ له ٣٤٩، ومعاني القرآن ١/ ٢٨٨.

(٢) الناسخ والمنسوخ له ٤٢٣.

(٣) معاني القرآن ٥/ ١٧٩.

بسبب نزول الآية»[١].

قول الإمام أبي منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت:٣٧٠):

أبو منصور الأزهري من أئمة اللغة، وفي كتابه تهذيب اللغة تفسير كثير، وقد كان متبعا في التفسير، محافظا على قانون التفسير بالمأثور، ومن صيانته له أنه لا يجيز التفسير بكل وجه يصح في اللغة حتى يرد عن الأئمة، ولو كان يعجبه هذا الوجه، ويتفق مع سياق الآية بنظره.

من ذلك قوله في تفسير قوله تعالى: ﴿وَٱضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ ٱلرَّهْبِ﴾ [القصص:٣٢] «قال مقاتل: الرهب كم مدرعته.

وروى عمرو عن أبيه: يقال لكُمِّ القميص: القن، والردن، والرهب، والخلاف.

وقال ابن الأعرابي: أرْهَب الرجل: إذا أطال رهبه: أي كمه، قال: وأرهب إذا ركب رهبًا، وهو الجمل العالي.

قلت: وأكثر الناس ذهبوا في تفسيره أنه بمعنى الرهبة، ولو وجدتُ إمامًا من السلف يجعل الرهب كُمًّا لذهبتُ إليه؛ لأنه صحيح في العربية، وهو أشبه بسياق الكلام والتفسير، والله أعلم بما أراد»[٢].

قلت: ولم يعتد بقول مقاتل -وإن كان مشهورًا بالتفسير ولا سيما في تلك النواحي- لأنه تفرد بذلك، فهو من قبيل الشاذ.

(١) الناسخ والمنسوخ ٧٧١.

(٢) تهذيب اللغة ٦/ ١٥٦.

قول أبي الليث نصر بن محمد السمرقندي (ت:٣٧٥):

وهو أحد أئمة الحنفية الكبار في سمرقند، وصاحب التفسير المشهور، وهو تفسير متوسط، جمع فيه ما انتهى إليه من علم التفسير، ولخص ذلك بطريقة حسنة.

وقد بيَّن قانون التفسير بالمأثور في مقدمة تفسيره، وقد فصل في هذا القانون في مقدمة تفسيره، وهي مقدمة سقطت من عامة النسخ[١]، وثبتت في نسخة صحيحة مروية بالإسناد عن أبي الليث، وفيها يقول: «القول في تفسير القرآن وبيان ما نُهي عنه»، فذكر بعض الروايات المشهورة مما أوردناه فيما مضى، ثم قال: «وإنما نُهي عن التفسير بالرأي؛ لأنَّ التفسير من أنباء الغيب لا يُدرك علمه باللغة والاستنباط، بل يفرغ[٢] في علم هذا القسم من القرآن إلى الرواية عن الرسول صلى الله عليه وسلم، لأنَّ الله تعالى قال: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ [سورة النحل:٤٤] فلا يقوم أحد من الأمة مقام النبي صلى الله عليه وسلم بتفسير ما وكل الله تفسيره وبيانه إليه».

ثم ذكر الأقسام التي لا يجوز الكلام فيها إلا بالرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهي: المحكم المجمل، والمبهم المسجل، والخبر المرسل غير المفسر، مما أطلع الله تعالى عليه رسوله ووكل بيانه إليه، والمتشابه الذي استأثر بعلمه الله عز وجل لا يُدرك علمها بالاجتهاد، ولا بالتكلف والاستنباط.

---

(١) كذا في الأصل المخطوط، ولو كانت: يفزع، لكانت صحيحة أيضا.

(٢) وقد حققت التفسير على نحو ثلاثين مخطوطة، وأثبت هذه المقدمة في موضعها، والحمد لله.

قال: «فمن تكلف علم هذين القسمين بالرأي فقد تعرض للفتنة، وخاض في الشبهة».

ثم بين أن فوائد القرآن لا تنتهي، وهي نكته، فقال: «وإنَّما وعد الله تعالى أنَّه يُعطي الحكمة -أي: حكمة القرآن وعلمه- من يشاء بلفظ الاستقبال، كما أنه يؤتي ملكه من يشاء، فالأئمة العلماء في كل عصر من بعد الصحابة والتابعين يطَّلعون على فوائد القرآن؛ يؤتيهم الله تعالى ذلك تفضُّلا عليهم منه، فيتكلمون في تأويله، ويستنبطون حكمه إلى يوم الدين».

واستعمل هذا القانون في تفسيره، من ذلك: أنه ذكر الروايات الواردة عن السلف في تفسير آية الميثاق، وهي قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِيٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُواْ بَلَىٰ شَهِدْنَآ ۚ أَن تَقُولُواْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَـٰذَا غَـٰفِلِينَ ۝١٧٢﴾ [الأعراف:١٧٢] ثم أورد بعض الاعتراضات على تفسيرهم، ثم قال: «فلما رويت فيه من الأخبار من طرق شتى لا يجوز رده، ويرجع الطعن إلى أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، ورضي الله تعالى عنهم، ويجب للطاعن أن يطعن في فهم نفسه لا في الصحابة، وهذا كقوله: ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُواْ بِهِۦ فَسَيَقُولُونَ هَـٰذَآ إِفْكٌ قَدِيمٌ ۝١١﴾ [الأحقاف:١١]» [(١)].

ومن ذلك أنه ردَّ على الإمام الشافعي -في سياق المحاجة- تفسيرًا نُسب إليه، وعلل ذلك بأنه قول خارج عن أقوال السلف، فقال في تفسير قوله تعالى: ﴿مَّا جَعَلَ ٱللَّهُ لِرَجُلٍ مِّن قَلْبَيْنِ فِى جَوْفِهِۦ ۚ﴾ [الأحزاب:٤]: «وذُكر عن الشافعي أنه احتج على

(١) تفسير أبي الليث ١/ ٥٦٥.

محمد بن الحسن قال: ﴿مَّا جَعَلَ ٱللَّهُ لِرَجُلٍ مِّن قَلْبَيْنِ﴾ يعني: ما جعل الله لرجل من أبوين في الإسلام، يعني: لا يجوز أن يثبت نسب صبي واحد من أبوين، ولكن هذا التفسير لم يذكر عن أحد من المتقدمين»[1].

قول أبي علي الفارسي رحمه الله (ت: ٣٧٧):

قال أبو علي الفارسي: «واختلف الصحابة في قوله ﴿أَوۡ لَٰمَسۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾ [النساء: ٤٣] على قولين: فحمله حاملون على المس باليد وآخرون على الجماع، ولم يحمله أحد منهم على الأمرين جميعًا فحمله عليهما خروج من إجماعهم وأخذ بقول قد أجمعوا على رفضه»[2].

قول أبي محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني المالكي رحمه الله (ت:٣٨٦):

وهو شيخ المالكية في زمانه، والإمام المشهور بحسن تصانيفه، قال رحمه الله في مقدمة كتابه: النوادر والزيادات: ليس لأحد أن يحدث قولا أو تأويلا لم يسبقه به سلف، وإنه إذا ثبت عن صاحب قول لا يحفظ عن غيره من الصحابة خلاف له ولا وفاق أنه لا يسع خلافه، وقال ذلك معنا الشافعي، وأهل العراق.

قال: فكل قول نقوله وتأويل من مجمل نتأوله فعن سابق قلنا، أو من أصل من الأصول المذكورة استنبطنا»[3].

---

(١) تفسير أبي الليث ٣/ ٤٣. كذا في النسخ القديمة الصحيحة من تفسير أبي الليث: لم يذكر. وفي المطبوع: لم يذعن. وهو خطأ.

(٢) الحجة لأبي علي الفارسي ٣/ ١٦٥.

(٣) النوادر والزيادات علىٰ ما في المدونة من غيرها من الأمهات ١/ ٦.

وانظر كيف نسب هذا إلى الشافعي وأهل العراق كلهم، ولم يستثن.

قول محمد بن الهيصم الكرامي رحمه الله (ت: ٤٠٨):

وهو أحد كبار أئمة الكرامية، عمل على إصلاح مذهبهم وترميمه، وقاربه بعض المقاربة، وله كتاب في إعجاز القرآن.

ومن كلامه مما له تعلق بهذه المسألة أنه [١] نقل تورع الصحابة الكبار كأبي بكر وعمر عن التفسير، ثم أبان عن وجهه –في مبحث نفيس– ثم قال: «فعلىٰ هذه السَّبيل امتنع أبو بكر رضي الله عنه من أنْ يتكلَّم فيما سُئل عنه، وقد علم أنَّ بالسَّائل غِنىً عن سؤاله، إذ ليس ذلك أمراً يحتاج إلىٰ أمتثاله، ولا هو نهيٰ يلزمه اجتنابه، وإنَّما هو ثناءٌ علىٰ الله عز وجل، وأولىٰ به أنْ يترك علىٰ ما أنزله الله تعالىٰ في كتابه.

وكذلك ما رُويَ عن عمر رضي الله عنه في الأبِّ، فقد علِم عمر رضي الله عنه أنَّ الأبَّ ضرب من النبت، وليس يضر الرجل أنْ لا يعرف جميع أنواع النبات بأعيانها، ولن تلحقَه نقيصة، مع ما أنَّه لا ننكر أن يَشذَّ عن الفصيح في اللغة البارع فيها بعضها، مما قد يعرفه من هو دونه في الفصاحة والبراعة.

وأمَّا مَا رُويَ عن عائشة رضي الله عنها فإنَّ ذلك يدلُّ علىٰ أنَّه عليه السلام كان يحتاج –مع ما أنزل عليه من القرآن– إلىٰ تفسير آيات يُعلمهنَّ إياه جبريل عليه السلام، وذلك لِمَا كان جبريل يشاهد من الأحوال ما لم يكن يُشاهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، فكذلك الصحابة رضي الله عنهم قد شاهدتْ أحوالاً لم يُشاهدها مَن بَعدهم فلا ينكر أنْ يَحتاج مَن بَعدهم إلىٰ تفسيرهنَّ. وقلنا: إنَّ رسول الله صلىٰ الله عليه وآله وسلم لم يفسر إلاَّ آيـًا معدودة

(١) نقل كلامه صاحب المباني في نظم المعاني، ولعله دخل كلامه في كلامه.

من قبل أنَّ الذين شاهدوا نزول القرآن نجماً نجماً وعاينوا الحوادث التي نزل فيها وعرفوا المتقدم فيه والمتأخر لم يحتاجوا من بيان أحكامه في بابِ الخصوص والعموم والناسخ والمنسوخ إلىٰ ما يحتاج إليه مَنْ بعدهم ممن لم يشاهدْ تلك الأحوال، لا سِيَّما وهم أرباب اللغة العربية التي نزل بها القرآن، قد نشأوا عليها حتىٰ كانت لهم طباعـًا مُسَلَّمـًا لم ينكت فيه مِراسُ لغةٍ أخرىٰ بفساد، فما الذي كان يحوجهم إلىٰ تفسير ما يُتلىٰ عليهم ممَّا هم بحقيقته عارفون، إلا آيـًا معدودةً قد أُجملتْ فيها أحكام الشريعة بحيث لا يوقف عليه إلاَّ ببيان الرسول ﷺ.

وما الذي يُغنينا عن طلب ما عرفوه لمشاهدة أحوال النزول؛ ولسلامة طباعهم في اللغة العربية بما أمكننا من شدَّة الجَهد لعلَّنا نقفُ مِن ذلك بعد الجَهد علىٰ بعضِ ما كانو يقفون عليه عفواً..

ثم قال: ولستُ أنْكر أن يكون من القرآن ما قد استأثر الله تعالىٰ بعلمه فلم يجعل لنا إلىٰ الوقوف عليه سبيلاً، وذلك فيما لم يلزمنا فيه أمر ولا نهي، وإنما أراد أن يتعبَّدنا بالإيمان به والتسليم له جملةً.

وقد روي عن الربيع بن خُثيم: أنَّ الله أنزل هذا القرآن بعلمه، واستأثر بعلم ما شاء، وأطلعكم علىٰ علم ما شاء منه، فأمَّا الذي استأثر به لنفسه فلستم بنائليه ولا تُسألون عنه، وأمَّا الذي أطلعكم عليه من علمه فالذي تُسألون عنه وتُجزون به، وما كل القرآن تعلمون، ولا كل ما تعلمون تعقلون.

أمَّا الذي استأثر الله تعالىٰ به من القرآن حتىٰ لم يجعل إليه سبيلا لا بتحقيق علم، ولا بتحبير رأي، فبمنزلة ما أخبر من أنَّه خلق آدم بيديه، وما ذكر من مجيئه يوم القيامة، فإنَّه لا يصح تحقيق اليدين له علىٰ ما نعقله من الجارحتين المهيأتين

بهيئةٍ مخصوصة، ولا يصحُّ شيء مما تأوَّله عليه أهل الخلاف مِن معنىٰ القوة والنعمة، وما قيل: أنَّ ذِكر اليدين صلةٌ لا عبرة به لما في ذلك من إبطال التخصيص الذي خُصَّ به آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ، وكذلك لا يجوز تحقيق مجيئه علىٰ ما نعقله من زوال عن مكان إلىٰ مكان، ولكنَّا نؤمن بذلك ونحوه، ونذر تأويل ذلك إلىٰ الله عز وجل.

ومما استأثر الله تعالىٰ بعِلْمه: أوقات ما وعد من الكوائن فأبهم أوقاتها، نحو قيام الساعة، ونزول عيسىٰ، وطلوع الشمس من مغربها، وبمنزلة ما في كل شيء من أمور الشريعة من المصلحة، فإنَّ الكثير من ذلك لا يحققه إلا الله تعالىٰ.

وأمَّا الذي أطلعنا عليه فإنَّ منها أحكاماً عقلية قد سهل في العقل لنا سبيل الوقوف عليها، وكان ما ورد في القرآن زيادة تأكيد لها وتنبيهاً علىٰ اتباع العقل فيها، وتفسير ما جرىٰ هذا المجرىٰ من آيات القرآن لمن أعمل عقله سهلٌ ممكن.

ومنها أحكامٌ شرعيةٌ قد أجملها الله تعالىٰ في القرآن، فلا تفسير إلىٰ شيءٍ منها إلا بما يُنزل الله من بيانه علىٰ لسان الرسول ﷺ، نحو قوله تعالىٰ ﴿ وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ ﴾، وقوله تعالىٰ ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ ﴾ [آل عمران: ٩٧]، وقوله تعالىٰ ﴿ وَءَاتُوا۟ حَقَّهُۥ يَوْمَ حَصَادِهِۦ ﴾ [الأنعام:١٤١]، ونحو ذلك من الأمور المجملة التي لو تُركنا وظاهر القرآن لم يكن يُمكننا الوقوف علىٰ المراد منها، ففسَّرها النَّبي ﷺ بأنْ ذكر أركان الصلاة وشرائطها، ومقادير الزكوات وما تجب هي فيه، وكيفية الحج وحقَّ الله في الحبوب...

وهذا الوجه من التفسير الذي هو بيان المجملات لم يكن ليصحَّ من أحدٍ إلاَّ من رسول الله ﷺ إذ هو السَّفير بين الله وبين عباده، ثم إنَّ سائر العلماء يبيِّنونَ ما يثبتُ عندهم مِن جهته ﷺ.

ووجه آخرٌ من التَّفسير أنْ بيَّنَ الناسخ والمنسوخ مِن أحكام القرآن، وما هو حتمٌ من الأوامر، أو ترغيب أو تأديب، وما هو عام من الأخبار أو خاصٌ، ويقطع علىٰ مراد الله تعالىٰ من كل شيء من ذلك.

وما كان من هذا الوجه فإنَّ أولئك الذين شاهدوا الأحوال وعرفوا سبب نزول الآيات من أصحاب رسول الله ﷺ، ثم الذين بعدَهم ممن كانوا من علم تلك الأحوال بمنزلة من شاهدها لقرب عهدهم بها، واستفاضة أخبارها لديهم، وهم التابعون، ومن كان يجوز لهم تفسير آيات القرآن علىٰ مقتضىٰ ما شاهدوه وعرفوه من أسباب نزولها وأحوال من نزل فيهم.

وليس لمن بعدهم -ممَّن لم يتحققوا تلك الأحوال إلا بأخبار تنقل إليهم علىٰ ألسنة الرواة مما لا يُقطع علىٰ مغيَّبِه باليقين- أن يتعاطوا هذا الوجه من التفسير، وإنَّما عليهم أن يتبعُوا أولئك السابقين، ويتطلبوا مذاهِبهم وأقوالهم في ذلك، فيأخذوا بما أجمعوا عليه أخذاً لا معدِلَ عنه، وينظروا فيما اختلفوا فيه فيتخيروا ما هو أهنأ وأهدىٰ وأوفق بالأصول.

وها هنا وجه آخرٌ هو أوسع مما تقدم ذكره مجالاً، وأيسر حالاً، وهو تحميل اللفظ علىٰ ما يحتمله من مقتضىٰ لغة العرب واستقراء الوجوه الممكنة فيه، وهذا هو التأويل المسوَّغُ لأهل العلم في كل وقتٍ وزمان.

ثم إنَّ هذا المتأول إنْ وجد وراء اللَّفظ دليلاً يقفه علىٰ بعض الوجوه التي احتملها اللفظ من قضاء العقل أو حجة إجماع أو من أمر سنةٍ صار إلىٰ ما يوجبه الدليل، وقطع علىٰ أنَّه الوجه المراد من الآية دون غيره، وإنْ لم يجد دليلا مُوجبًا

لأحد الوجوه اعتبر الوجوه التي احتملها اللفظ علىٰ وجه الامكان من غير قطع علىٰ شيء من مُغيَّب حكمة فاعرفه»[(١)].

قول الأستاذ أبي إسحاق الثعلبي رحمه الله (ت:٤٢٧):

هو شيخ نيسابور وإمامها في الوعظ والتفسير، أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، النيسابوري، تخرج به المفسرون الكبار، كالواحدي وغيره، وله التفسير الكبير المسمى: الكشف والبيان، وعلى تفسيره هذا بنى بعض المفسرين الذين جاؤوا بعده، ومن أشهر من بنى عليه الواحدي والبغوي .

فقد أورد الثعلبي أقاويل أهل التأويل من الصحابة والتابعين في تفسير آية من كتاب الله، ثم نقل بعض تأويلات المتأخرين، ثم عقب بإبطالها فقال: «وهذِه التأويلات التي حكيناها كلها غير قوية ولا مَرْضيَّة، لمخالفتها أقوال القدماء من العلماء الذين يؤخذ عنهم التأويل، وهم قد أخذوا عن الذين شهدوا التنزيل»[(٢)] ثم ذكر بعض الآثار عنهم.

قول حافظ المشرق أبي بكر الخطيب البغدادي رحمه الله (ت:٤٦٣):

قال الخطيب البغدادي رحمه الله: «يجب اتباع ما سنه أئمة السلف من الإجماع والخلاف، وأنه لا يجوز الخروج عنه إذا اختلف الصحابة في مسألة على قولين، وانقرض العصر عليه، لم يجز للتابعين أن يتفقوا على أحد القولين، فإن فعلوا ذلك لم يزل خلاف الصحابة، والدليل عليه أن الصحابة أجمعت على جواز الأخذ بكل

---

(١) انظر: مقدمة تفسير المباني لنظم المعاني (ق٧١-٧٢).
(٢) الكشف والبيان ١٤/ ٥٥.

واحد من القولين، وعلى بطلان ما عدا ذلك، فإذا صار التابعون إلى القول بتحريم أحدهما لم يجز ذلك، وكان خرقا للإجماع، وهذا بمثابة ما لو اختلفت الصحابة في مسألة على قولين، وانقرض العصر عليه؛ فإنه لا يجوز للتابعين إحداث قول ثالث، لأن اختلافهم على قولين إجماع على إبطال كل قول سواهما، كما أن إجماعهم على قول إجماع على إبطال كل قول سواه، فكما لم يجز إحداث قول ثان فيما أجمعوا فيه على قول لم يجز إحداث قول ثالث فيما أجمعوا فيه على قولين» [(١)].

قول حافظ المغرب أبي عمر بن عبد البر رحمه الله (ت:٤٦٣):

كان ابن عبد البر من أكثر شراح الحديث صيانة لقانون التفسير بالمأثور، وذلك فيما يخص سنة النبي ﷺ، وتجد عنده الاعتماد على المأثور والاحتجاج به، وتجد عنده كذلك ضبط قانون التفسير بالرأي، وذلك جلي جدا في كتابه: التمهيد، وقد جمع ذلك كله في شرح حديث النزول، وفي تفسير آي التنزيل يعتد ابن عبد البر بما روي عن أهل التأويل، ويحتج بالمأثور، فما لم يجد فيه عنهم مأثورًا عمد إلى التفسير بمقتضى الظاهر من لسان العرب.

من ذلك قوله –في سياق الرد على الجهمية القائلين بأن الله عز وجل في كل مكان-: «وأما احتجاجهم بقوله عز وجل ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ ۖ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟ ﴾[المجادلة:٧] فلا حجة لهم في ظاهر هذه الآية، لأن علماء الصحابة والتابعين الذين حُملت عنهم التأويل في القرآن قالوا في

(١) الفقيه والمتفقه ١/ ٢٤٧.

تأويل هذه الآية: هو على العرش وعلمه في كل مكان، وما خالفهم في ذلك أحد يحتج بقوله»[(١)]. ثم ذكر بعض المأثور في ذلك، وهو بهذا لا يجيز مخالفتهم، ولا يعتد بالأقوال التي طرأت بعدهم.

ثم أرشد ابن عبد البر إلى أمهات الدواوين الجامعة للمأثور فقال: «ومن أراد أن يقف على أقاويل العلماء في ذلك فلينظر في تفسير بقي بن مخلد ومحمد بن جرير وليقف على ما ذكرا من ذاك ففيما ذكرا منه كفاية»[(٢)].

وسيأتي في المبحث الذي يليه كيف صان قانون التفسير بالمأثور عن الشذوذ.

قول الواحدي المفسر رحمه الله (ت:٤٦٨):

وهو الإمام الجليل: أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي، فقيه أديب محدث مفسر، شاعر إخباري، تخرج في التفسير على الأستاذ أبي إسحاق الثعلبي وغيره، وله في التفسير ثلاثة كتب: مختصر ومتوسط ومطول، سماها: الوجيز والوسيط والبسيط، فالأول في القول الواحد، والثاني في القولين والثلاثة، والأخير مطول، من أحسن ما صنف في خراسان.

قال الواحدي: «ولما كان كلام الله تعالى أشرف المعلومات، كان العلم بتفسيره وأسباب تنزيله ومعانيه وتأويله، أشرف العلوم، ومن شرف هذا العلم وعزته في نفسه أنه لا يجوز القول فيه بالعقل والتدبر، والرأي والتفكر، دون السماع والأخذ

(١) التمهيد ٧/ ١٣٩.

(٢) التمهيد ٧/ ١٥٣.

عمن شاهدوا التنزيل بالرواية والنقل، والنبي صلى الله عليه وسلم فمن بعده من الصحابة والتابعين قد شددوا في هذا حتى جعلوا المصيب فيه برأيه مخطئا»[(١)].

ثم ذكر الروايات في ذلك، ثم قال: «وكل علم سوى الكتاب والسنة وما يستند إليهما فهو باطل، ومن تحلى من العلماء بغيرهما فهو عاطل عن الآيات الواضحة الباهرة والسنن المأثورة الزاهرة، على هذا درج الأولون، والسلف الصالحون»[(٢)].

قول أبي حامد الغزالي رحمه الله (ت: ٥٠٥):

عدَّ أبو حامد الغزالي التفسير بقوة اللغة دون اعتبار المأثور من أصناف الرأي المذموم، وبين أسباب قضاء المأثور على الرأي، فقال في بيان أحد وجهي التفسير بالرأي الفاسد: «والوجه الثاني: أن يتسارع إلى تفسير القرآن بظاهر العربية، من غير استظهار بالسماع والنقل، فيما يتعلق بغرائب القرآن وما فيه من الألفاظ المبهمة والمبدلة وما فيه من الاختصار والحذف والإضمار والتقديم والتأخير، فمن لم يحكم بظاهر التفسير وبادر إلى استنباط المعاني بمجرد فهم العربية كثر غلطه ودخل في زمرة من يفسر بالرأي.

فالنقل والسماع لا بد منه في ظاهر التفسير أولاً ليتقي به مواضع الغلط، ثم بعد ذلك يتسع التفهم والاستنباط والغرائب التي لا تفهم إلا بالسماع كثيرة، ونحن نرمز إلى جمل منها ليستدل بها على أمثالها ويعلم أنه لا يجوز التهاون بحفظ التفسير الظاهر أولا ولا مطمع في الوصول إلى الباطن قبل إحكام الظاهر.

(١) مقدمة تفسيره الوسيط ١/ ٤٧.

(٢) مقدمة تفسيره الوسيط ١/ ٤٩.

ومن ادعى فهم أسرار القرآن ولم يحكم التفسير الظاهر فهو كمن يدعي البلوغ إلى صدر البيت قبل مجاوزة الباب، أو يدعي فهم مقاصد الأتراك من كلامهم وهو لا يفهم لغة الترك، فإن ظاهر التفسير يجري مجرى تعليم اللغة التي لا بد منها للفهم.

قال: وما لا بد فيه من السماع فنون كثيرة». ثم أطال القول فيها [(١)].

ومع تقريره هذا على الصواب إلا أنه سبق له القول بأن الاقتصار على الظاهر المروي عن السلف من الحجب الأربعة المانعة عن فهم القرآن، في إشارة منه إلى تطلب تفسير الصوفية، المعروف بالتفسير الإشاري، وهذه الحجب عنده هي:

١-أن يكون الهم منصرفا إلى تحقيق الحروف بإخراجها من مخارجها دون اعتناء بالتأويل.

٢- أن يكون مقلدًا لمذهب سمعه بالتقليد وجمد عليه وثبت في نفسه التعصب له بمجرد الاتباع للمسموع من غير وصول إليه ببصيرة ومشاهدة.

٣-أن يكون مصرًا على ذنب أو متصفا بكبر أو مبتلى في الجملة بهوى في الدنيا مطاع، فإن ذلك سبب ظلمة القلب وصدئه.

٤-أن يكون قد قرأ تفسيرًا ظاهرًا واعتقد أنه لا معنى لكلمات القرآن إلا ما تناوله النقل عن ابن عباس ومجاهد وغيرهما، وأن ما وراء ذلك تفسير بالرأي، وأن من فسر القرآن برأيه فقد تبوأ مقعده من النار فهذا أيضا من الحجب العظيمة[(١)].

(١) إحياء علوم الدين ١/ ٢٩٣.

وهذا التفسير الإشاري من القدر الزائد عن التفسير، ومراد الغزالي إعمال العقول بالاستنباط والتدبر، واستخراج الإشارات، وقد ذكرنا هذا بضوابطه.

قول محي السنة البغوي رحمه الله (ت: ٥١٦):

قال في شرح حديث «لكل حرف حد ولكل حد مطلع»: «لكل حرف حد في التلاوة ينتهي إليه، فلا يجاوز، وكذلك في التفسير، ففي التلاوة لا يجاوز المصحف الذي هو الإمام، وفي التفسير لا يجاوز المسموع»[(٢)].

إلا أن البغوي يفرق بين التفسير والتأويل، فالتفسير ينتهى فيه إلى المسموع، والتأويل باب قد يفتحه الله عز وجل على المتدبر والمتأمل فيقف فيه على ما لم يسبق إليه، وهو الاستنباط واستخراج نكت القرآن وهداياته.

قول أبي الحسن محمد بن عبد الملك الكرجي الشافعي رحمه الله (ت:٥٣٢):

للكرجي كتاب في الاعتقاد سماه: «الفصول في الأصول عن الأئمة الفحول إلزامًا لذوي البدع والفضول» نقل فيه عقائد الأئمة الكبار كالأئمة الأربعة والسفاينين وابن المبارك والأوزاعي والليث وابن راهويه والبخاري والرازيين.

ومما ورد في هذا الكتاب: «فإن قيل: قد منعتم التأويل، وعددتموه من الأباطيل، فما قولكم في تأويل السلف؟ وما وجهه؟ نحو مما يُروى عن ابن عباس

---

(١) إحياء علوم الدين ١/ ٢٨٥. ولا يخفىٰ أن الغزالي هو صاحب كتاب قانون التأويل، وهو منشور ضمن رسائله المطبوعة، ويغلب علىٰ الظن أن تلميذه ابن العربي أخذ العنوان لكتابه الكبير قانون التأويل من الغزالي، والله أعلم.

(٢) شرح السنة ١/ ٢٦٥.

في معنى ﴿ٱسۡتَوَىٰ﴾ [الأعراف:٥٤]: استقر؟ وما رويتم عن سفيان في قوله: ﴿وَهُوَ مَعَكُمۡ أَيۡنَ مَا كُنتُمۡۚ﴾ [الحديد:٤] قال: بعلمه.

الجواب: قلنا لعلتين لا ثالث لهما، على أن الجواب عن السؤال أن يقال: إن كان السلف صحابيًّا فتأويله مقبول متبع، لأنه شاهد الوحي والتنزيل، وعرف التفسير والتأويل، وابن عباس من علماء الصحابة، وكانوا يرجعون إليه في علم التأويل وكان يقول: أنا من الراسخين في العلم، إذ كان بين يدي رسول الله ﷺ وبين ظهراني الأئمة الأربعة –يعني الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم– وسائر المشايخ من الصحابة رضي الله عنهم أجمعين يدأب ليلاً ونهاراً في البحث والتسآل عن النساء والرجال الذين عرفوا تأويل ما لم يعرفه في صغره، وشاهدوا تنزيل ما لم يشاهده في حاله من كبره–... وإذا تقرر أن تأويل الصحابة مقبول فتأويل ابن عباس أولى بالاتباع والقبول، فإنه البحر العباب، وبالتأويل أعلم الأصحاب، فإذا صح عنه تأويل الاستواء بالاستقرار؛ وضعنا له الحد بالإيمان والتصديق، وعرفنا من الاستقرار ما عرفناه من الاستواء، وقلنا إنه ليس باستقرار يتعقب تعباً واضطراباً، بل هو كيف شاء وكما يشاء، والكيف فيه مجهول والإيمان به واجب، كما نقول في الاستواء سواء، فأما إذا لم يكن السلف صحابيًّا نظرنا في تأويله: فإن تابعه عليه الأئمة المشهورون من نقله الحديث والسنة؛ ووافقه الثقاة الأثبات تابعناه وقبلناه ووافقناه، فإنه وإن لم يكن إجماعاً حقيقة إلا أن فيه مشابهة الإجماع، إذ هو سبيل المؤمنين، وتوافق المتفقين الذين لا يجتمعون على الضلالة، ولأن الأئمة لو لم يعلموا أن ذلك عن الرسول والصحابة لم يتابعوه عليه.

فأما تأويل من لم يتابعه عليه الأئمة فغير مقبول، وإن صدر ذلك التأويل عن إمام معروف غير مجهول، –فذكر مسألة مشهورة عن إمام الأئمة ابن خزيمة في

شرح حديث تفرد بها- ثم قال: وكذلك في تأويل الشيخ أبي أحمد محمد بن علي الفقيه الكرجي الإمام المعروف بالقصاب للآيات والأخبار الواردة في إحساس الميت بالعذاب، وإطنابه في كتابه المعروف بـ «نكت القرآن»، وذهابه إلى أن الميت بعد السؤال لا يحس طول لبثه في البرزخ ولا بالعذاب، فنقول هذا تأويل تفرد به ولم يتابعه الأئمة عليه، والقول ما ذهب إليه الجمهور..

قال: وأما قول سفيان في قوله تعالى ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد:٤] أنه علمه وكذلك قوله: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ ﴿١٦﴾﴾ [سورة ق:١٦] أنه علمه فاعلم أن هذا في الحقيقة ليس بتأويل بل هو المفهوم من خطاب الأعلى مع الأدنى،.. فذكر وجهه من اللغة- ثم قال: ثم إن قلنا إن قول سفيان في الآية تأويل فهو تأويل يروى عن ابن عباس وتأويل الصحابة مقبول لما ذكرناه، وإن كان تأويل سفيان إلا أنه تابعه عليه الأئمة على ما رويناه عن مالك وسفيان بن عيينة وكذلك عن الشافعي وأحمد وغيرهم، فإن قولهم: إن الله على عرشه بائن من خلقه وعلمه محيط بكل مكان؛ موافقة منهم لما قاله سفيان، وقد ذكرنا أن التأويل إذا تابع عليه الأئمة فهو مقبول.

فإن قيل: فهلا جوزتم التأويل على الإطلاق اعتباراً بتأويل السلف، قلنا: معاذ الله أن يجوز ذلك، إذ ليس الأصول تتلقى من الرأي حتى يقاس عليه، ويقال لما جاز للسلف التأويل جاز للخلف، فإنا قد بينا أن تأويل السلف إن صدر من

الصحابة فهو مقبول لأنهم سمعوه من الرسول وإن صدر من غيرهم وتابعهم عليه الأئمة قبلناه، وإن تفرد نبذناه وأعرضنا عنه إعراضنا عن تأويل الخلف»[(١)].

قول عز الدين بن عبد السلام رحمه الله (ت: ٦٦٠):

كان العز ينكر على من استرسل بالرأي ولم يلتفت إلى المأثور، حتى إنه طالب بإخراج أحد المفسرين من بلده الذي هو فيه لما ألف تفسيرًا أوغل فيه بذكر الرأي وأعرض عن ذكر أقوال أهل التأويل، بالرغم من منزلة هذا المفسر وتمكنه من أصول التفسير، ووضعه لقوانين في التأويل، إلا أن كل قانون لا يَبني على قانون التفسير بالمأثور ويرصص فهو أبتر.

قال شهاب الدين المقري في ترجمة الشيخ المفسر أبي الحسن علي بن أحمد الحَرالِّي الأندلسي ثم الحموي: «هو إمام ورع صالح زاهد، كان بقية السلف، وقدوة الخلف، وقد زهد في الدُّنيا وتخلّى عنها»[(٢)].

---

(١) بيان تلبيس الجهمية ٦/ ٤٠٩، جواب الاعتراضات المصرية ١٧٠، القطوف المجموعة من كتاب الفصول ٢٢١.

(٢) نفح الطيب ٢/ ١٨٨.

قال الذهبي: «مالَ إلىٰ النظريات وعلمِ الكلام. وأقامَ بحَماة، وبها مات. وله تفسيرٌ فِيه أشياءُ عجيبةُ الأسلوب. ولَمْ أتحقَّقْ بَعْدُ ما كَانَ ينطوي عَلَيْهِ من العقدِ. غيرَ أَنَّهُ تكلَّمَ فِي علم الحروف والأعداد وزَعَم أَنَّهُ استخرجَ علمَ وقتِ خروج الدَّجّال، ووقتِ طلوعِ الشمس من مَغْربها، ويأجوج ومأجوج. وتكَلَّم ووَعَظَ بحماةَ. وصَّنف فِي المنطقِ، وفي الأسماءِ الحُسنىٰ، وغير ذَلِكَ. وله عبارةٌ حلوة إلىٰ الغاية وفصاحةٌ وبيان. ورأيتُ شيخنا المجدَ التونسي يتَغالىٰ

وكان أولاً في بجايَة ثم نفيَ منها بأمر أبي زكريا الحفصي، قال الغبريني: «لقيَ بالمشرق الإمام أبوعبد الله محمد القرطبي إمام الحرم الشريف، قال ﷺ: تعلمنا عليه الفاتحة في نحو من ستة أشهر. وكان يلقي -أي القرطبي- في التفسير قوانين تتنزل في علم التفسير منزلة أصول الفقه من الأحكام، إلى أن من الله ببركات ومواهب لا تحصى، مما لا عين رأته ولا أذن سمعته ولا خطر على قلب بشر، وعلى أحكام تلك القوانين، وضع هو -أي الحرالي ﷺ-، الكتاب المسمى: مفتاح الباب المقفل على فهم القرآن المنزل..»[1].

قال: وأما علم التفسير، فكان يورد الآي ويناسقها نسقا بديعًا، ويتكلم فيها بما لم يسبق إليه، وله تفسير على كتاب الله تعالى، سلك فيه سبيل التحرير، وتكلم عليه لفظة لفظة وحرفا حرفا.

في تفسيره، ورأيتُ غيرَ واحدٍ مُعَظِّمًا لَهُ، وجماعةً يتكلمونَ فِي عقيدتِه» (تاريخ الإسلام ١٤/ ٢٤٥، وانظر: سير أعلام النبلاء ٢٣/ ٤٧، لسان الميزان ٥/ ٤٩٧).

والحرالي: ممن انتهك قانون التفسير بالمأثور وسلك مسلك القانون الإشاري، ولذا فإنه أتىٰ بأشياء لا يحتملها لسان العرب، وهذا ضرب من المخالفة يزيد عن الذي نحن بصدده، وقد رام شهاب الدين المقري تقوية أمره، والحط علىٰ الذهبي في كلمته تلك، ثم قال: «وظاهر كلام الغبريني أن تفسير الشيخ الحرالي كامل، وقال بعض: إنّه لم يكمل، وهو تفسير حسن، وعليه نسج البقاعيّ مناسباته، وذكر أن الذي وقف عليه منه من أوّل القرآن إلىٰ قوله في سورة آل عمران [٣٧] ﴿كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِندَهَا رِزْقًا﴾ (نفح الطيب ٢/ ١٩٠). وانظر عنه: تراث أبي الحسن الحرالي في التفسير تأليف محمادي بن عبدالسلام الخياطي.

(١) انظر: تراث أبي الحسن الحرالي المراكشي في التفسير ١٠، ٢٧-٢٨.

وكان وقوع الكلام بينه وبين الشيخ عز الدين ابن عبد السلام -إمام الديار المصرية في زمانه- على التفسير، وطلب أن يقف على شيء منه، ولما وقف عليه قال: أين قول مجاهد؟ أين قول قتادة؟ أين قول ابن عباس؟ وأكثر القول في هذا المعنى، ثم قال: يخرج من بلادنا..

قال الغبريني: والشيخ رحمه الله سلك في تفسيره مسلك البيان والإيضاح، على نحو ما يقتضيه علم العربية وعلم تنقيح المعقول، وما يبقى وراء هذا، سوى علم الأسباب التي عند النزول، وعند الحاجة إليها لابد من ذكرها»[1].

فانظر إلى إنكار العز عليه، ثم بماذا تلمس الغبريني العذر له..

قول أبي عبد الله القرطبي المفسر رحمه الله (ت:٦٧١):

القرطبي من أئمة المفسرين، وكتابه الجامع لأحكام القرآن من أحسن كتب التفسير، وقد جهد على صيانة قانون التفسير بالمأثور، ومن رعايته له أنه عد التفسير بالرأي المذموم هو ما انتهك فيه صاحبه قانون التفسير بالمأثور، فقال في بيان معنى حديث جندب وابن عباس في التفسير بالرأي: «النهي يحمل على أحد وجهين:

أحدهما: أن يكون له في الشيء رأي، وإليه ميل من طبعه وهواه، فيتأول القرآن على وفق رأيه وهواه، ليحتج على تصحيح غرضه، ولو لم يكن له ذلك الرأي والهوى لكان لا يلوح له من القرآن ذلك المعنى. وهذا النوع يكون تارة مع العلم...، وتارة يكون مع الجهل..

---

(١) عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية ١٤٦، وعنه المقري في نفح الطيب ٢/ ١٨٨.

الوجه الثاني: أن يتسارع إلى تفسير القرآن بظاهر العربية، من غير استظهار بالسماع والنقل فيما يتعلق بغرائب القرآن وما فيه من الألفاظ المبهمة والمبدلة، وما فيه من الاختصار والحذف والإضمار والتقديم والتأخير، فمن لم يحكم ظاهر التفسير وبادر إلى استنباط المعاني بمجرد فهم العربية كثر غلطه، ودخل في زمرة من فسر القرآن بالرأي، والنقل والسماع لا بدله منه في ظاهر التفسير أولاً ليتقي به مواضع الغلط، ثم بعد ذلك يتسع الفهم والاستنباط، والغرائب التي لا تفهم إلا بالسماع كثيرة، ولا مطمع في الوصل إلى الباطن قبل إحكام الظاهر، ألا ترى أن قوله تعالى: ﴿وَءَاتَيْنَا ثَمُودَ ٱلنَّاقَةَ مُبْصِرَةً فَظَلَمُوا۟ بِهَا﴾ [الإسراء:٥٩]، معناه آية مبصرة فظلموا أنفسهم بقتلها، فالناظر إلى ظاهر العربية يظن أن المراد به أنَّ الناقة كانت مبصرة، ولا يدري بماذا ظلموا، وأنهم ظلموا غيرهم وأنفسهم، فهذا من الحذف والإضمار، وأمثال هذا في القرآن كثير، وما عدا هذين الوجهين فلا يتطرق النهي إليه»[1].

قول ابن تيمية رحمه الله (ت:٧٢٩):

شدَّد ابن تيمية على وجوب صيانة قانون التفسير بالمأثور في غير ما موضع من كتبه، واستعمله في نقض مذاهب بعض المتكلمين في تفسير بعض آيات القرآن الكريم، وتتبع ذلك من كتبه -تنظيرًا وتطبيقًا- يطول، وهذه بعض الإشارات من كلامه.

قال ابن تيمية -مبيِّنًا مَن أجاز انتهاك قانون التفسير بالمأثور، كاشفًا عن مفاسد هذا القول-: «إنَّ السلف كان اعتصامهم بالقرآن والإيمان، فلما حدث في الأمة ما

---

(١) تفسير القرطبي ١/ ٣٤. وهي عبارة قريبة من عبارة الغزالي التي نقلناها آنفا من إحياء علوم الدين ١/ ٢٩١.

حدث من التفرق والاختلاف صار أهل التفرق والاختلاف شيعا، صار هؤلاء عمدتهم في الباطن ليست على القرآن والإيمان ولكن على أصول ابتدعها شيوخهم، عليها يعتمدون في التوحيد والصفات والقدر والإيمان بالرسول وغير ذلك، ثم ما ظنوا أنه يوافقها من القرآن احتجوا به وما خالفها تأولوه؛ فلهذا تجدهم إذا احتجوا بالقرآن والحديث لم يعتنوا بتحرير دلالتهما، ولم يستقصوا ما في القرآن من ذلك المعنى، إذ كان اعتمادهم في نفس الأمر على غير ذلك، والآيات التي تخالفهم يشرعون في تأويلها شروع من قصد ردها كيف أمكن، ليس مقصوده أن يفهم مراد الرسول؛ بل أن يدفع منازعه عن الاحتجاج بها.

ولهذا قال كثير منهم - كأبي الحسين البصري (ت:٤٣٦) ومن تبعه كالرازي (ت:٦٠٦)، والآمدي (ت:٦٣١)[١]، وابن الحاجب (ت:٦٤٦) -: إن الأمة إذا اختلفت في تأويل الآية على قولين جاز لمن بعدهم إحداث قول ثالث بخلاف ما إذا اختلفوا في الأحكام على قولين.

فجوزوا أن تكون الأمة مجتمعة على الضلال في تفسير القرآن والحديث، وأن يكون الله أنزل الآية وأراد بها معنى لم يفهمه الصحابة والتابعون، ولكن قالوا: إن الله أراد معنى آخر، وهم لو تصوروا هذه المقالة لم يقولوا هذا، فإن أصلهم أن الأمة لا تجتمع على ضلالة ولا يقولون قولين كلاهما خطأ، والصواب قول ثالث لم يقولوه، لكن قد اعتادوا أن يتأولوا ما خالفهم، والتأويل عندهم مقصوده: بيان احتمال في لفظ الآية بجواز أن يراد ذلك المعنى بذلك اللفظ ولم يستشعروا أن المتأول هو مبين لمراد الآية مخبر عن الله تعالى أنه أراد هذا المعنى إذا حملها على معنى.

---

(١) انظر كلامه في الإحكام في أصول الأحكام ١/ ٢٧٣.

وكذلك إذا قالوا: يجوز أن يراد بها هذا المعنى والأمة قبلهم لم يقولوا أريد بها إلا هذا أو هذا؛ فقد جوزوا أن يكون ما أراده الله لم يخبر به الأمة، وأخبرت أن مراده غير ما أراده، لكن الذي قاله هؤلاء يتمشى إذا كان التأويل أنه يجوز أن يراد هذا المعنى من غير حكم بأنَّه مراد، وتكون الأمة قبلهم كلها كانت جاهلة بمراد الله، ضالة عن معرفته، وانقرض عصر الصحابة والتابعين وهم لم يعلموا معنى الآية.

ولكن طائفة قالت: يجوز أن يريد هذا المعنى، وطائفة قالت: يجوز أن يريد هذا المعنى وليس فيهم من علم المراد، فجاء الثالث وقال: هاهنا معنى يجوز أن يكون هو المراد، فإذا كانت الأمة من الجهل بمعاني القرآن والضلال عن مراد الرب بهذه الحال توجه ما قالوه»[1].

وكرر هذا المعنى في أكثر من موضع، مثل قوله: «من نظر إلى ما يحتمله اللفظ من المعاني مما يصلح أن يريده مَن ينشئ الخطاب بذلك اللفظ ففسر كلام الله وكلام رسوله به؛ كان في إفكه وضلاله -بل في كفره ونفاقه- أعظم من أولئك -يعني المحرفين- لأن الفرق بين كلام الله ورسوله وما يقصده الله ورسوله بالخطاب من معاني أسمائه وصفاته وبين الأعراب ونحوهم وما يقصدونه في خطابهم من وصف الإبل والشاء والمنازل والمياه والقبائل أعظم من الفرق بين كلام الفقهاء وكلام الأطباء، وبهذا تبين أن ما يذكره طائفة من الناس -مثل هذا المؤسس: يعني الرازي، وأمثاله في أصول الفقه-: أن الأمة إذا اختلفت في تأويل الآية على قولين كان لمن بعدهم إحداث تأويل آخر بخلاف الأحكام قول باطل، فإن تأويل الأمة للقرآن والحديث: هو إخبارهم بأنَّ هذا هو مراد الله تعالى منه قطعاً أو ظاهرًا، فاتفاقهم في

(١) مجموع الفتاوى ١٣/ ٦٠.

ذلك على قول أو قولين هو كاتفاقهم في الأحكام على قول أو قولين، ولو قدر أنه أريد بالتأويل تجويز الإرادة؛ مثل أن تقول طائفة: يجوز أن يكون هذا هو المراد، وتقول طائفة أخرى: يجوز أن يكون هذا هو المراد، كانوا متفقين على أنهم لم يعلموا لله مرادًا غير ذينك الوجهين؛ فلا يجوز أن يكون مَن بعدهم هو العالم بمراد الله تعالى دونهم، ولهذا كانت هذه المعاني التي يفسرون بها كلام الله تعالى ورسوله ﷺ ويتأولونها عليها يعلم في كثير منها أو أكثرها بالضرورة أن الله تعالى ورسوله ﷺ لم يريدا تلك المعاني»[(١)].

وكلام ابن تيمية على هذا النحو كثير كما أسلفت، وقد يجعل علامة أهل البدع والتفسير الباطل مخالفة تفسير السلف، كقوله: «ونحن نعلم أنَّ القرآن قرأه الصحابة والتابعون وتابعوهم، وأنهم كانوا أعلم بتفسيره ومعانيه، كما أنهم أعلم بالحق الذي بعث الله به رسوله ﷺ، **فمن خالف قولهم وفسر القرآن بخلاف تفسيرهم فقد أخطأ في الدليل والمدلول جميعًا**، ومعلوم أنّ كل من خالف قولهم له شبهة يذكرها إما عقلية وإما سمعية...

والمقصود هنا: التنبيه على مثار الاختلاف في التفسير، وأنَّ من أعظم أسبابه البدع الباطلة التي دعت أهلها إلى أنْ حرفوا الكلم عن مواضعه وفسروا كلام الله ورسوله ﷺ بغير ما أريد به، وتأولوه على غير تأويله، فمن أصول العلم بذلك أنْ يعلم الإنسان القول الذي خالفوه وأنه الحق، **وأن يعرف أن تفسير السلف يخالف تفسيرهم**، وأن يعرف أن تفسيرهم محدث مبتدع»[(٢)].

---

(١) بيان تلبيس الجهمية ٦/ ٢٩١.

(٢) مقدمة في أصول التفسير ص٣٩، مجموع الفتاوى ١٣/ ٣٦٢.

وقال: «وهؤلاء لا يقصدون بتأويل كلام المتكلم معرفة مراده، بل يقصدون بيان ما يحمله اللفظ كيف أمكن ليحمل عليه، وإن لم يعلم ولا يظن أنه أراده، بل قد يعلم قطعاً أنه لم يرده، ولهذا قالوا: إذا اختلف الصحابة على قولين جاز لمن بعدهم إحداث تأويل ثالث، بخلاف الأحكام، فإنهم لا يجوزون إذا اختلفوا على قولين إحداث ثالث، لأن اتفاق الأمة على قولين إجماع على فساد ما عداهما، وهذا بعينه وارد في التأويل، فإنه إذا قالت طائفة: معنى الآية المراد كذا، وقالت طائفة: معناها كذا، فمن قال: معناها ليس واحدا منهما بل أمر ثالث فقد خالف إجماعهم، وقال إن الطائفتين مخطئون، فإن قيل هؤلاء لا يقولون أريد بل يقولون يجوز أن يكون المراد، قيل: كلام الصحابة لم يكن بالاحتمال والتجويز، وبتقدير أن يكون كذلك فالاحتمالات إن كان أحدهما مراداً فلم يجمع على ضلال، وإن كان المراد هو الاحتمال الثالث المحدث بعدهم فلم يكن فيهما من عرف مراد الله تعالى، بل الطائفتان جوزت أن تريد غير ما أراد الله تعالى وما أراده لم يجوزه، وهذا من أعظم الضلال»[(١)].

وقال في المقدمة المشهورة في أصول التفسير -**مقررًا أن العدول عن أقوال السلف في التفسير من أسباب الخطأ في التفسير ومظنة الوقوع في البدعة**-: «فإنَّ الصحابة والتابعين والأئمة إذا كان لهم في تفسير الآية قول، وجاء قوم فسروا الآية بقول آخر لأجل مذهب اعتقدوه، وذلك المذهب ليس من مذاهب الصحابة والتابعين لهم بإحسان صاروا مشاركين للمعتزلة وغيرهم من أهل البدع في مثل هذا.

(١) بيان تلبيس الجهمية ٨/ ٢٥١.

وفي الجملة: من عدل عن مذاهب الصحابة والتابعين وتفسيرهم إلى ما يخالف ذلك كان مخطئًا في ذلك، بل مبتدعًا، وإن كان مجتهدًا مغفورًا له خطؤه»[(١)].

وحذر من أنَّ مخالفة قانون التفسير بالمأثور تفتح باب الزندقة، وقد تودي بالإنسان إلى الافتراء على الله، وأنه لا يجوز الخلط بين التفسير والقدر الزائد عليه، فقال: «فكل معنى يخالف الكتاب والسنة فهو باطل وحجته داحضة، وكل ما وافق الكتاب والسنة والمراد بالخطاب غيره إذا فسر به الخطاب فهو خطأ، وإن ذكر على سبيل الإشارة والاعتبار والقياس فقد يكون حقًّا وقد يكون باطلاً.

وقد تبين بذلك أنَّ من فسَّر القرآن أو الحديث وتأوله على غير التفسير المعروف عن الصحابة والتابعين فهو مفتر على الله ملحد في آيات الله محرف للكلم عن مواضعه، وهذا فتح لباب الزندقة والإلحاد وهو معلوم البطلان بالاضطرار من دين الإسلام»[(٢)].

ومِنْ تبيينه فضل قانون التفسير بالمأثور، ووجوب اتباعه قوله: «فمن اتبع السابقين الأولين كان منهم وهم خير الناس بعد الأنبياء، فإن أمة محمد خير أمة أخرجت للناس، وأولئك خير أمة محمد، كما ثبت في الصحاح من غير وجه أن النبي ﷺ قال: «خير القرون القرن الذي بعثت فيهم ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم» ولهذا كان معرفة أقوالهم في العلم والدين وأعمالهم خيرا وأنفع من معرفة أقوال

---

(١) مقدمة في أصول التفسير ص٣٩، مجموع الفتاوىٰ ١٣/ ٣٦١، وانظر مثالا علىٰ خطأ التفسير لمخالفته تفسير السلف عنده في الفتاوىٰ ٢/ ٢٨، في تفسير قوله ﴿ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص: ٨٨].

(٢) مجموع الفتاوىٰ ١٣/ ٢٤٣.

المتأخرين وأعمالهم في جميع علوم الدين وأعماله، كالتفسير وأصول الدين وفروعه والزهد والعبادة والأخلاق والجهاد وغير ذلك.

فإنهم أفضل ممن بعدهم كما دل عليه الكتاب والسنة فالاقتداء بهم خير من الاقتداء بمن بعدهم ومعرفة إجماعهم ونزاعهم في العلم والدين خير وأنفع من معرفة ما يذكر من إجماع غيرهم ونزاعهم.

وذلك أنَّ إجماعهم لا يكون إلاَّ معصومًا، **وإذا تنازعوا فالحق لا يخرج عنهم فيمكن طلب الحق في بعض أقاويلهم** ولا يحكم بخطأ قول من أقوالهم حتى يعرف دلالة الكتاب والسنة على خلافه قال تعالى: ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْۖ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ﴾ [النساء: ٥٩] الآية»[1].

وبيّن أن أهم ما يعرف به بطلان الأقوال الباطلة في التفسير: انتهاك قانون التفسير بالمأثور، فقال: «﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ زُلْفَةً سِيٓـَٔتْ وُجُوهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَقِيلَ هَٰذَا ٱلَّذِي كُنتُم بِهِۦ تَدَّعُونَ ﴾ [الملك: ٢٧] فإن ضمير المفعول في رأوه عائد إلى الوعد والمراد به الموعود، أي: فلما رأوا ما وُعدوا سيئت وجوه الذين كفروا، ومن قال إنَّ الضمير عائد هنا إلى الله فقوله ضعيف.

وفساد قول الذين يجعلون المراد: لقاء الجزاء دون لقاء الله معلوم بالاضطرار بعد تدبر الكتاب والسنة، يظهر فساده من وجوه: أحدها: أنه خلاف التفاسير المأثورة عن الصحابة والتابعين..»[2].

---

(١) مجموع الفتاوى ١٣/ ٢٤.

(٢) مجموع الفتاوى ٦/ ٤٧١.

وذكر –ما سنذكره لاحقا– من أن فوائد التفسير بالمأثور: صيانة العقيدة، ولذا فإن المعتزلة والرافضة وأهل الأهواء لا يجدون بدا من انتهاكه كي يروجوا عقائدهم الفاسدة.

قال ﵀: «وقد عدلت المرجئة في هذا الأصل عن بيان الكتاب والسنة وأقوال الصحابة والتابعين لهم بإحسان، واعتمدوا على رأيهم وعلى ما تأولوه بفهمهم اللغة، وهذه طريقة أهل البدع؛ ولهذا كان الإمام أحمد يقول: أكثر ما يخطئ الناس من جهة التأويل والقياس.

ولهذا تجد المعتزلة والمرجئة والرافضة وغيرهم من أهل البدع يفسرون القرآن برأيهم ومعقولهم وما تأولوه من اللغة؛ ولهذا تجدهم لا يعتمدون على أحاديث النبي ﷺ والصحابة والتابعين وأئمة المسلمين؛ فلا يعتمدون لا على السنة ولا على إجماع السلف وآثارهم؛ وإنما يعتمدون على العقل واللغة وتجدهم لا يعتمدون على كتب التفسير المأثورة والحديث وآثار السلف، وإنما يعتمدون على كتب الأدب وكتب الكلام التي وضعتها رؤوسهم، وهذه طريقة الملاحدة أيضا: إنما يأخذون ما في كتب الفلسفة وكتب الأدب واللغة، وأما كتب القرآن والحديث والآثار فلا يلتفتون إليها.

هؤلاء –أي الفلاسفة– يعرضون عن نصوص الأنبياء إذ هي عندهم لا تفيد العلم، وأولئك –أي أهل الأهواء– يتأولون القرآن برأيهم وفهمهم بلا آثار عن النبي ﷺ وأصحابه، وقد ذكرنا كلام أحمد وغيره في إنكار هذا وجعله طريقة أهل البدع»[(١)].

---

(١) مجموع الفتاوى٧/ ١١٩.

وحذر من الاعتماد الكلي على التفسير اللغوي دون اعتبار التفسير المأثور، وعلى تأويل من قصده المغالبة بأي وجه، فقال: «وأما تفسيره بمجرد ما يحتمله اللفظ المجرد عن سائر ما يبين معناه فهذا منشأ الغلط من الغالطين؛ لا سيما كثير ممن يتكلم فيه بالاحتمالات اللغوية، فإنَّ هؤلاء أكثر غلطًا من المفسرين المشهورين؛ فإنهم لا يقصدون معرفة معناه كما يقصد ذلك المفسرون، وأعظم غلطًا من هؤلاء وهؤلاء من لا يكون قصده معرفة مراد الله؛ بل قصده تأويل الآية بما يدفع خصمه عن الاحتجاج بها، وهؤلاء يقعون في أنواع من التحريف ولهذا جوز من جوز منهم أن تتأول الآية بخلاف تأويل السلف، وقالوا: إذا اختلف الناس في تأويل الآية على قولين جاز لمن بعدهم إحداث قول ثالث؛ بخلاف ما إذا اختلفوا في الأحكام على قولين، وهذا خطأ فإنهم إذا أجمعوا على أن المراد بالآية إما هذا وإما هذا كان القول بأن المراد غير هذين القولين خلافا لإجماعهم؛ ولكن هذه طريق من يقصد الدفع لا يقصد معرفة المراد، وإلا فكيف يجوز أن تضل الأمة عن فهم القرآن ويفهمون منه كلهم غير المراد ويأتي متأخرون يفهمون المراد فهذا هذا»[(١)].

وقرر في غير موضع أن لا سبيل لإصابة طريق النبوة إلا بقانون التفسير بالمأثور، من ذلك قوله: «فالعلم المشروع والنسك المشروع مأخوذ عن أصحاب رسول الله ﷺ، وأمَّا ما جاء عمن بعدهم فلا ينبغي أن يجعل أصلاً وإن كان صاحبه معذورا بل مأجورا لاجتهاد أو تقليد، فمن بنى الكلام في العلم: الأصول والفروع على الكتاب والسنة والآثار المأثورة عن السابقين فقد أصاب طريق النبوة، وكذلك من بنى الإرادة والعبادة والعمل والسماع المتعلق بأصول الأعمال وفروعها من الأحوال

(١) مجموع الفتاوىٰ ١٥/ ٩٥.

القلبية والأعمال البدنية على الإيمان والسنة والهدي الذي كان عليه محمد ﷺ وأصحابه فقد أصاب طريق النبوة، وهذه طريق أئمة الهدى.

تجد الإمام أحمد إذا ذكر أصول السنة قال: هي التمسك بما كان عليه أصحاب رسول الله ﷺ، وكَتب كُتب التفسير المأثور عن النبي ﷺ والصحابة والتابعين، وكتب الحديث والآثار المأثورة عن النبي ﷺ والصحابة والتابعين. وعلى ذلك يعتمد في أصوله العلمية وفروعه حتى قال في رسالته إلى خليفة وقته المتوكل: لا أحب الكلام في شيء من ذلك إلا ما كان في كتاب الله أو في حديث عن رسول الله ﷺ أو الصحابة أو التابعين، فأما غير ذلك فالكلام فيه غير محمود»[1].

وبين وجه الاحتجاج بالمأثور، فقال: «فقولنا بتفسير الصحابة والتابعين لعلمنا بأنهم بلغوا عن الرسول ﷺ ما لم يصل إلينا إلا بطريقهم وأنهم علموا معنى ما أنزل الله على رسوله تلقيا عن الرسول فيمتنع أن نكون نحن مصيبين في فهم القرآن وهم مخطئون وهذا يعلم بطلانه ضرورة عادة وشرعا»[2].

وستأتي تعليقة له مفيدة عند ذكر التفسير الإشاري والعلمي.

قول ابن القيم رحمه الله (ت:٧٥١):

بيَّن ابن القيم فضل فتاوى السلف من وجوه كثيرة، ثم عقد فصلاً لحجية أقوال الصحابة في التفسير، وفصَّل فيه بعض التفصيل، وقال: «ما تقولون في أقوالهم في تفسير القرآن؟ هل هي حجة يجب المصير إليها؟

---

(١) مجموع الفتاوىٰ ١٠/ ٣٦٤.

(٢) بغية المرتاد ٣٣٢.

قيل: لا ريب أن أقوالهم في التفسير أصوب من أقوال من بعدهم، وقد ذهب بعض أهل العلم إلى أن تفسيرهم في حكم المرفوع... -فذكر كلام الحاكم النيسابوري- ثم قال: وله وجه آخر، وهو أن يكون في حكم المرفوع بمعنى أن رسول الله ﷺ بين لهم معاني القرآن وفسره لهم، كما وصفه تعالى بقوله: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤] فبين لهم القرآن بيانًا شافيًا كافيًا، وكان إذا أشكل على أحد منهم معنى سأله عنه فأوضحه له، كما سأله الصديق عن قوله تعالى ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ [النساء: ١٢٣] فبين له المراد، وكما سأله الصحابة عن قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَـٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢] فبين لهم معناها، وكما سألته أم سلمة عن قوله تعالى ﴿فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾ [الانشقاق: ٨] فبين لها أنه العرض، وكما سأله عمر عن الكلالة فأحاله على آية الصيف التي في آخر السورة، وهذا كثير جدًّا، فإذا نقلوا لنا تفسير القرآن فتارة ينقلونه عنه بلفظه، وتارة بمعناه، فيكون ما فسروا بألفاظهم من باب الرواية بالمعنى، كما يروون عنه السنة تارة بلفظها، وتارة بمعناها، وهذا أحسن الوجهين، والله أعلم.

فإن قيل: فنحن نجد لبعضهم أقوالاً في التفسير تخالف الأحاديث المرفوعة الصحاح، وهذا كثير، كما فسر ابن مسعود الدخان بأنه الأثر الذي حصل عن الجوع الشديد والقحط، وقد صح عن النبي ﷺ أنه دخان يأتي قبل يوم القيامة يكون من أشراط الساعة مع الدابة والدجال وطلوع الشمس من مغربها.

وفسر عمر بن الخطاب قوله تعالى ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنتُم مِّن وُجْدِكُمْ وَلَا﴾ [الطلاق: ٦] بأنها للبائنة والرجعية، حتى قال: لا ندع كتاب ربنا لقول امرأة، مع أن السنة الصحيحة في البائن تخالف هذا التفسير.

وفسر علي بن أبي طالب ﷺ قوله تعالى ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤] أنها عامة في الحامل والحائل، فقال: تعتد أبعد الأجلين والسنة الصحيحة بخلافه.

وفسَّر ابن مسعود قوله تعالى ﴿وَأُمَّهَٰتُ نِسَآئِكُمْ وَرَبَٰٓئِبُكُمُ ٱلَّٰتِي فِي حُجُورِكُم مِّن نِّسَآئِكُمُ ٱلَّٰتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ﴾ [النساء: ٢٣] بأن الصفة لنسائكم الأولى والثانية؛ فلا تحرم أم المرأة حتى يدخل بها، والصحيح خلاف قوله، وأن أم المرأة تحرم بمجرد العقد على ابنتها، والصفة راجعة إلى قوله: ﴿وَرَبَٰٓئِبُكُمُ ٱلَّٰتِي فِي حُجُورِكُم مِّن نِّسَآئِكُمُ ٱلَّٰتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ ﴾ [النساء: ٢٣] وهو قول جمهور الصحابة.

وفسَّر ابن عباس السجل بأنه كاتب النبي ﷺ يسمى السجل[(١)]، وذلك وهم وإنما السجل الصحيفة المكتوبة، واللام مثلها في قوله تعالى ﴿وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ ﴾ [الصافات: ١٠٣]..

وهذا كثير جدًّا، فكيف يكون تفسير الصحابي حجة في حكم المرفوع؟

قيل: الكلام في تفسيره كالكلام في فتواه سواء، وصورة المسألة هنا كصورتها هناك سواء بسواء، وصورتها أن لا يكون في المسألة نص يخالفه، ويقول في الآية قولاً

(١) الرواية بذلك عن ابن عباس منكرة لا تصح، فقد رواه يزيد بن كعب العوذي عن عمرو بن مالك النكري عن أبي الجوزاء عن ابن عباس به، قال الذهبي: «يزيد بن كعب العوذي، راوي حديث: إنَّ السجل كتب الوحي للنبي ﷺ، أخرجه النسائي، وأبو داود. لا يدري من ذا أصلا، رواه عن عمرو بن مالك النكري» (ميزان الاعتدال ٤/ ٤٣٨).
انظر سنن أبي داود (٢٩٣٥)، وتفسير ابن جرير ١٨/ ٥٤٣.

لا يخالفه فيه أحد من الصحابة، سواء علم لاشتهاره أو لم يعلم، وما ذكر من هذه الأمثلة فقد فُقِدَ فيه الأمران، وهو نظير ما روي عن بعضهم من الفتاوى التي تخالف النص وهم مختلفون فيها سواء.

فإن قيل: لو كان قوله حجة بنفسه لما أخطأ، ولكان معصومًا لتقوم الحجة بقوله، فإذا كان يفتي بالصواب تارة وبغيره أخرى، وكذلك تفسيره فمن أين لكم أن هذه الفتوى المعينة والتفسير المعين من قسم الصواب؟ إذ صورة المسألة أنه لم يقم على المسألة دليل غير قوله، وقوله ينقسم، فما الدليل على أن هذا القول المعين من أحد القسمين ولا بدّ؟ قيل: الأدلة المتقدمة تدل على انحصار الصواب في قوله في الصورة المفروضة الواقعة، وهو أن من الممتنع أن يقولوا في كتاب الله الخطأ المحض ويمسك الباقون عن الصواب فلا يتكلمون به، وهذه الصورة المذكورة وأمثالها قد تكلم فيها غيرهم بالصواب، والمحظور إنما هو خلو عصرهم عن ناطق بالصواب واشتماله على ناطق بغيره فقط؛ فهذا هو المحال.

وبهذا خرج الجواب عن قولكم: لو كان قول الواحد منهم حجة لما جاز عليه الخطأ، فإن قوله لم يكن بمجرده حجة، بل بما انضاف إليه مما تقدم ذكره من القرائن..ثم تكلم على تفسير التابعي»[1].

ومما ورد في «مختصر الصواعق المرسلة»: في بيان بطلان وجه من تأوَّل لفظة الاستواء الواردة في حق الباري سبحانه وتعالى: «الوجه الخامس: أن هذا تفسير لكلام الله بالرأي المجرد الذي لم يذهب إليه صاحب ولا تابع، ولا قاله إمام من أئمة

(١) إعلام الموقعين ٤/ ١١٧.

المسلمين، ولا أحد من أهل التفسير الذين يحكون أقوال السلف، وقد قال النبي ﷺ: «من قال في القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار».

الوجه السادس: أن إحداث القول في تفسير كتاب الله الذي كان السلف والأئمة على خلافه يستلزم أحد أمرين: إما أن يكون خطأ في نفسه، أو تكون أقوال السلف المخالفة له خطأ، ولا يشك عاقل أنه أولى بالغلط والخطأ من قول السلف»(١).

وقال كذلك: «الصحابة قد سمعوا من النبي ﷺ من الأحاديث الكثيرة، ورأوا منه من الأحوال المشاهدة، وعلموا بقلوبهم من مقاصده ودعوته ما يوجب فهم ما أراد بكلامه ما يتعذر على من بعدهم مساواتهم فيه، فليس من سمع وعلم ورأى حال المتكلم، كمن كان غائبًا لم ير ولم يسمع، أو سمع وعلم بواسطة أو وسائط كثيرة، وإذا كان للصحابة من ذلك ما ليس لمن بعدهم كان الرجوع إليهم في ذلك دون غيرهم متعينًا قطعًا.

ولهذا قال الإمام أحمد: أصول السنة عندنا التمسك بما كان عليه أصحاب رسول الله ﷺ ولهذا كان اعتقاد الفرقة الناجية هو ما كان عليه رسول الله ﷺ وأصحابه، كما شهد لهم رسول الله ﷺ بذلك في قوله: «من كان على مثل ما أنا عليه وأصحابي» فثبت بهذه الوجوه القاطعة عند أهل البصائر، وإن كانت دون الظنية عند عمى القلوب أن الرجوع إليهم في تفسير القرآن الذي هو تأويله الصحيح المبين لمراد

(١) انظر: مختصر الصواعق المرسلة للشيخ شمس الدين محمد بن محمد البعلي، المعروف بابن الموصلي (ت:٧٧٤) ص ٣٧٣، اختصر به كتاب الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة لابن القيم الجوزية.

الله هو الطريق المستقيم، ولهذا نص الإمام أحمد على أنه يرجع إلى الواحد من الصحابة في تفسير القرآن إذا لم يخالفه غيره منهم، ثم من أصحابه من يقول: هذا قول واحد، وإن كان في الرجوع في الفتيا والأحكام إليه روايتان، ومنهم من يقول: الخلاف في الموضعين واحد، وطائفة من أهل الحديث يجعلون تفسيره في حكم الحديث المرفوع...

ثم من المعلوم أنَّ التابعين بإحسان أخذوا ذلك عن الصحابة وتلقوه منهم ولم يعدلوا عما بلغهم إياه الصحابة، فإذا كان ذلك يوجب الرجوع إلى الصحابة والتابعين، فكيف بالأحاديث الصحيحة الثابتة عن رسول الله ﷺ.

وأما الطريق الثاني فمن وجوه:

أحدها: أن من لم يرجع إلى الصحابة والتابعين في نقل معاني القرآن كما يرجع إليهم في نقل حروفه، وإلى لغتهم وعادتهم في خطابهم، فلا بد أن يرجع في ذلك إلى لغة مأخوذة من غيرهم؛ لأن فهم الكلام موقوف على معرفة اللغة، وهاهنا خمس درجات.

الدرجة الأولى: أن يباشر عربا غيرهم فيسمع لغتهم ويعرف مقاصدهم ويقيس معاني ألفاظ القرآن على معاني تلك الألفاظ، وهذا إنما يستقيم إذا سلم اللفظ في الموضعين من احتمال المعاني المختلفة، وأن يكون المراد من أحد المتكلمين به مثل المراد به من المتكلم الآخر، وغايته فيه القياس، وهو موقوف على اتحاد المعنيين في الكلامين.

ومن المعلوم أنَّ جنس ما دل عليه القرآن ليس من جنس ما يتخاطب به الناس وإن كان بينهما قدر مشترك، فإن الرسول جاءهم بمعان غيبية لم يكونوا يعرفونها، وأمرهم بأفعال لم يكونوا يعرفونها، فإذا عبر عنها بلغتهم كان بين معناه وبين معاني

تلك الألفاظ قدر مشترك، ولم تكن مساوية بها، بل تلك الزيادة التي هي من خصائص النبوة لا تعرف إلا منه، ولهذا يسمي كثير من الناس هذه الألفاظ حقائق عقلية شرعية باعتبار تلك الخصائص داخلة في مسماها، وهي لا تعلم إلا بالشرع، وبعضهم يجعلها مجازات لغوية لأجل تلك العلاقة التي بين تلك الخصائص وبين المعاني اللغوية، وبعضهم يجعلها متواطئة باعتبار القدر المشترك بينهما، وإن كان الشرع خصصها ببعض محالها، كما يقع التخصيص لغة وعرفا فالتخصيص يكون لغويا تارة وعرفيا تارة، فهي لم تنقل عن معانيها اللغوية بالكلية، ولم تبق على ما هي عليه من أصل الوضع، بل خصت تخصيصًا شرعيًا ببعض مواردها، كما خص بعض الألفاظ تخصيصا عرفيا ببعض موارده، ولا يسمى مثل هذا نقلا ولا اشتراكا ولا مجازا، وإن سمي بذلك، فليس الشأن في التسمية وبعود النزاع لفظيا.

الدرجة الثانية: أن يسمع اللغة ممن نقل الألفاظ عن العرب نظما ونثرا وكل ما يعتري نقل الحديث من الآفات فهو هنا أكثر، وهذا أمر معلوم لمن كان خبيرا بالواقع فيرد على نقل اللغة ومعرفة مراد المتكلم من ألفاظها أكثر مما يرد على نقل الحديث ومعرفة مراد الرسول به؛ لأن الهمم والدواعي توفرت على نقل كلام الله سبحانه ورسوله وفهم معانيه ما لم تتوفر على كلام غيره وفهم معانيه، مع تكفل الله سبحانه بحفظه وبيانه.

الدرجة الثالثة: أن يسمع اللغة بمن سمع الألفاظ وذكر أنه فهم معناها من العرب كالأصمعي وابن الأعرابي وأبي عمرو بن العلاء ونحوهم ممن سمع من الأعراب، ومن هذا الباب كتب اللغة التي يذكرون فيها معاني كلام العرب، ومعلوم أن هذا يرد عليه أكثر مما يرد على من سمع الكلام النبوي من صاحبه وقال إنه فهم معناه وبينه لنا بعبارته.

الدرجة الرابعة: أن ينقل إليه كلام هؤلاء الذين ذكروا أنهم سمعوا كلام العرب، ومن المعلوم أنه يرد على هذا من الأسئلة أكثر مما يرد على نقل الحديث ومعناه.

الدرجة الخامسة: أن اللغة بقياس نحوي أو تصرفي قد يدخله تخصيص لمعارض راجح، وقد يكون فيه فرق لم يتفطن له واضع القياس القانوني، ومعلوم أن الذي يرد على هذا أكثر من الذي يرد على من ذكر قبله(١).

وإذا كان الأمر كذلك: فمن لم يأخذ معاني الكتاب والسنة من الصحابة والتابعين ومن أخذ عنهم لم يكن له طريق أصلا إلا ما ذكرناه من هذه الطرق التي يرد عليها أضعاف ما يرد على هذه الطريق، ولا يجوز ترجيح تلك الطرق عليها فيلزمه أحد أمرين: إما أن يستبدل الذي هو أدنى بالذي هو خير، ويعدل عن الطريق التي فيها من العلوم اليقينية والأمور الإيمانية ما لا يوجد في غيرها، إلى ما هو دونها في ذلك كله، بل يستبدل باليقين شكا، وبالظن الراجح وهما، والإيمان كفرا، وبالهدى ضلالا، وبالعلم جهالة، وبالبيان عيا، وبالعدل ظلما، وبالصدق كذبا، ويحمل كلام الله ورسوله على مجازه تحريفا للتكلم عن مواضعه، ويسميه تأويلاً لتقبله النفوس الجاهلة بحقائق الإيمان والقرآن، وإما أن يعرض عن ذلك كله، ولا يجعل للقرآن مفهوما، وقد أنزله تعالى بيانا وهدى وشفاء لما في الصدور.

قال تعالى في أصحاب الطريقين: ﴿ ۞ أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُوا۟ لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَـٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُۥ مِنۢ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿٧٥﴾

(١) لا يخفىٰ أن هذه الدرجات مستفادة من كتاب ابن تيمية: جواب الاعتراضات المصرية علىٰ الفتوىٰ الحموية، وقد لخصناها فيما مضىٰ.

﴾ [البقرة: ٧٥] ثم قال في أهل الطريق الثاني: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِيَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ ﴿٧٨﴾﴾ [البقرة: ٧٨] ثم قال في المصنفين ما لا يعلم أن الرسول قاله وجاء به يعلم أن الرسول جاء بخلافه: ﴿فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ ٱلْكِتَٰبَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَٰذَا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٧٩] الآية.

فهذه الطريق المذمومة التي سلكها علماء اليهود، وقد سلكها أشباههم من هذه الأمة تحقيقا لقول الصادق المصدوق: «لتأخذن أمتي مأخذ الأمم قبلها شبرا بشبر وذراعا بذراع»، وفي لفظ آخر: «لتركبن سنن من كان قبلكم حذو القذة بالقذة»[١] وكثير من هؤلاء الأشباه يحرفون كلام الله ويكتمونه، لئلا يحتج به عليهم في خلاف أهوائهم، فتارة يغل كتب الآثار التي فيها كلام رسول الله ﷺ وكلام أصحابه والتابعين وأئمة السنة ويمنع من إظهارها، وربما أعدمها، وربما عاقب من كتبها أو وجدها عنده كما شاهدناه منهم عيانا، وكثير من هؤلاء يمنع من تبليغ الأحاديث النبوية وتفسير القرآن بالآثار والأخبار، حتى إذا جاءت تفاسير الجهمية والمعتزلة ونحوهم بالغ في مدحها وقال: إن التحقيق فيها، ما لم يمكنهم منعه من الكتاب والسنة وكتمانه سطوا عليه بالتحريف وتأولوه على غير تأويله، ثم يعتمدون على آثار موضوعة مكذوبة على رسول الله ﷺ وأصحابه موافقة لأهوائهم وبدعهم، فيقولون هذا من عند الله، ويحتجون به ويضعون قواعد ابتدعوها وآراء اخترعوها، ويسمونها أصل الدين وهي أضر شيء على الدين»[٢].

(١) رواه البخاري (٣٤٥٦)، ومسلم (٢٦٦٩).

(٢) مختصر الصواعق المرسلة ٥٤٣.

قول ابن عبد الهادي رحمه الله (ت: ٧٤٤):

قال شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي في سياق رده على مَن تأوَّل قوله تعالى ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ فَٱسْتَغْفَرُواْ ٱللَّهَ وَٱسْتَغْفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ لَوَجَدُواْ ٱللَّهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا﴾[النساء:٦٤] بأنَّ المراد إتيان قبره بعد وفاته، وقال: «يتبين الأمران بفهم الآية، وما أريد بها وسيقت له وما فهمه منها أعلم الأمة بالقرآن ومعانيه، وهم سلف الأمة ومَن سلك سبيلهم، ولم يفهم منها أحد من السلف والخلف إلا المجيء إليه في حياته ليستغفر لهم، وقد ذمَّ تعالى من تخلف عن هذا المجيء إذا ظلم نفسه وأخبر أنه من المنافقين فقال تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْاْ يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ ٱللَّهِ لَوَّوْاْ رُءُوسَهُمْ وَرَأَيْتَهُمْ يَصُدُّونَ وَهُم مُّسْتَكْبِرُونَ ﴾ [المنافقون: ٥]..

وهذه كانت عادة الصحابة معه ﷺ أن أحدهم متى صدر منه ما يقتضي التوبة جاء إليه فقال: يا رسول الله فعلت كذا وكذا فاستغفر لي، وكان هذا فرقا بينهم وبين المنافقين.

فلما استأثر الله عز وجل بنبيه ﷺ ونقله من بين أظهرهم إلى دار كرامته لم يكن أحد منهم قط يأتي إلى قبره ويقول يا رسول الله فعلت كذا وكذا فاستغفر لي.

ثم قال: وكيف أغفل هذا الأمر أئمة الإسلام وهداة الأنام من أهل الحديث والفقه والتفسير ومَن لهم لسان صدق في الأمة فلم يدعوا إليه، ولم يحضوا عليه، ولم يرشدوا إليه، ولم يفعله أحد منهم البتة، بل المنقول الثابت عنهم ما قد عرف مما يسود الغلاة فيما يكرهه وينهي عنه من الغلو والشرك الجفاة عما يحبه ويأمر به من التوحيد والعبودية..

وهذا يبين أن هذا التأويل الذي تأول عليه المعترض هذه الآية تأويل باطل قطعًا، ولو كان حقًّا لسبقونا إليه علمًا وعملاً وإرشادًا ونصيحة.

ولا يجوز إحداث تأويل في آية أو سنة لم يكن على عهد السلف ولا عرفوه ولا بينوه للأمة، فإنَّ هذا يتضمن:

أنهم جهلوا الحق في هذا وضلوا عنه، واهتدى إليه هذا المعترض المستأخر، فكيف إذا كان التأويل يخالف تأويلهم ويناقضه»[(١)].

قول الذهبي رحمه الله (ت:٧٤٨):

ذكر الذهبي بعض الآيات الواردة في بعض صفات الباري ثم قال: «فإن أحببت يا عبد الله الإنصاف فقف مع نصوص القرآن والسنن، ثم انظر ما قاله الصحابة والتابعون وأئمة التفسير في هذه الآيات، وما حكوه من مذاهب السلف، فإما أن تنطق بعلم وإما أن تسكت بحلم، ودع المراء والجدال فإن المراء في القرآن كفر كما نطق بذلك الحديث الصحيح»[(٢)].

وبين الذهبي كثرة التفسير المأثور ووفرته وقال: «قد فسر علماء السلف المهم من الألفاظ وغير المهم، وما أبقوا ممكنًا»[(٣)].

---

(١) الصارم المنكي في الرد علىٰ السبكي ٣١٧-٣١٨ بتصرف.

(٢) العلو للعلي الغفار ١١.

(٣) سير أعلام النبلاء ١٠/ ٥٠٦.

قول الشاطبي رحمه الله (ت:٧٩٠):

قال الشيخ إبراهيم بن موسى الشاطبي: «لا ينبغي في الاستنباط من القرآن الاقتصار عليه دون النظر في شرحه وبيانه وهو السنة، لأنه إذا كان كُليًّا وفيه أمور جملية كما في شأن الصلاة والزكاة والحج والصوم ونحوها؛ فلا محيص عن النظر في بيانه، وبعد ذلك ينظر في تفسير السلف الصالح له إن أعوزته السنة، فإنهم أعرف به من غيرهم، وإلا فمطلق الفهم العربي لمن حصله يكفي فيما أعوز من ذلك»[1].

وقال محتجًا على قول ضعيف: «والدليل على ذلك أنه لم ينقل عن السلف الصالح من الصحابة والتابعين تفسير للقرآن يماثله أو يقاربه، ولو كان عندهم معروفًا لنقل، لأنهم كانوا أحرى بفهم ظاهر القرآن وباطنه باتفاق الأئمة، ولا يأتي آخر هذه الأمة بأهدى مما كان عليه أولها، ولا هم أعرف بالشريعة منهم»[2].

وبين أن فهم النص على غير فهم السلف خطأ، وقال: «وما توهمه المتأخرون من أنه دليل على ما زعموا ليس بدليل عليه ألبتة؛ إذ لو كان دليلاً عليه لم يعزب عن فهم الصحابة والتابعين ثم يفهمه هؤلاء، فعمل الأولين كيف كان مصادم لمقتضى هذا المفهوم ومعارض له، ولو كان ترك العمل فما عمل به المتأخرون من هذا القسم مخالف لإجماع الأولين، وكل مَن خالف الإجماع فهو مخطئ، وأمة محمد ﷺ لا تجتمع على ضلالة، فما كانوا عليه من فعل أو ترك؛ فهو السنة والأمر المعتبر، وهو الهدى،

(١) الموافقات ٤/ ١٨٣.

(٢) الموافقات ٤/ ٢٤٨.

وليس ثم إلا صواب أو خطأ، فكل من خالف السلف الأولين فهو على خطأ، وهذا كاف» [١].

وبيَّن أن أصحاب الفرق الضالة يمكنهم أن يحرفوا معاني القرآن لتوافق أهواءهم، متى ما انتهكوا قانون التفسير بالمأثور.

قال الشاطبي: «ظواهر الأدلة إذا **اعتُبرت من غير اعتماد على الأولين** فيها مؤدية إلى التعارض والاختلاف وهو مشاهد معنى، ولأن تعارض الظواهر كثير مع القطع بأن الشريعة لا اختلاف فيها.

ولذلك لا تجد فرقة من الفرق الضالة ولا أحدًا من المختلفين في الأحكام -لا الفروعية ولا الأصولية- يعجز عن الاستدلال على مذهبه بظواهر من الأدلة، وقد مر من ذلك أمثلة، بل قد شاهدنا ورأينا من الفُسَّاق من يستدل على مسائل الفسق بأدلة ينسبها إلى الشريعة المنزهة، وفي كتب التواريخ والأخبار من ذلك أطراف ما أشنعها في الافتئات على الشريعة، وانظر في مسألة التداوي من الخمار في «درة الغواص»[٢] للحريري وأشباهها، بل قد استدل بعض النصارى على صحة ما هم عليه الآن بالقرآن، ثم تحيل فاستدل على أنهم مع ذلك كالمسلمين في التوحيد، وتعالى عما يقولون علوا كبيرا، فلهذا كله يجب على كل ناظر في الدليل الشرعي مراعاة ما فهم منه الأولون، وما كانوا عليه في العمل به؛ فهو أحرى بالصواب، وأقوم في العلم والعمل» [٣].

(١) الموافقات ٣/ ٢٨١.

(٢) انظر: درة الغواص ١٤٣.

(٣) الموافقات ٣/ ٢٨٩.

ونعى على بعض المتأويلين الذي حكى بعض أقوالهم البعيدة أن تلك الأقوال لم تخطر على بال السلف أصلا، فقال: «وكثير من فرق الاعتقادات تعلق بظواهر من الكتاب والسنة في تصحيح ما ذهبوا إليه؛ مما لم يجر له ذكر ولا وقع ببال أحد من السلف الأولين، وحاش لله من ذلك.

ومنه أيضا استدلال من أجاز قراءة القرآن بالإدارة، وذكر الله برفع الأصوات وبهيئة الاجتماع بقوله عليه الصلاة والسلام: «ما اجتمع قوم يتلون كتاب الله ويتدارسونه فيما بينهم» الحديث، والحديث الآخر: «ما اجتمع قوم يذكرون الله»[(١)] إلخ، وبسائر ما جاء في فضل مجالس الذكر.

وكذلك استدلال من استدل على جواز دعاء المؤذنين بالليل بقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَطْرُدِ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِيِّ ﴾ الآية [الأنعام: ٥٢]، وقوله: ﴿ٱدْعُواْ رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾ [الأعراف: ٥٥].

وبجهر قوام الليل بالقرآن، واستدلالهم على الرقص في المساجد وغيرها بحديث لعب الحبشة في المسجد بالدرق والحراب، وقوله عليه الصلاة والسلام لهم: «دونكم يا بني أرفدة»[(٢)].

واستدلال كل من اخترع بدعة أو استحسن محدثة لم تكن في السلف الصالح، بأن السلف اخترعوا أشياء لم تكن في زمان رسول الله ﷺ ككتب المصحف، وتصنيف الكتب، وتدوين الدواوين، وتضمين الصناع، وسائر ما ذكر الأصوليون

---

(١) رواه أحمد في المسند (٩٧٧٢) (١١٨٩٢)، وابن ماجه (٣٧٩١).

(٢) رواه البخاري (٩٤٩)، ومسلم (٨٩٢).

في أصل المصالح المرسلة، فخلطوا وغلطوا، واتبعوا ما تشابه من الشريعة ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويلها، وهو كله خطأ على الدين، واتباع لسبيل الملحدين؛ فإن هؤلاء الذين أدركوا هذه المدارك، وعبروا على هذه المسالك؛ إما أن يكونوا قد أدركوا من فهم الشريعة ما لم يفهمه الأولون، وحادوا عن فهمها وهذا الأخير هو الصواب إذ المتقدمون من السلف الصالح هم كانوا على الصراط المستقيم، ولم يفهموا من الأدلة المذكورة وما أشبهها إلا ما كانوا عليه، وهذه المحدثات لم تكن فيهم، ولا عملوا بها؛ فدل على أن تلك الأدلة لم تتضمن هذه المعاني المخترعة بحال، وصار عملهم بخلاف ذلك دليلا إجماعيا على أن هؤلاء في استدلالاتهم وعملهم مخطئون ومخالفون للسنة.

فيقال لمن استدل بأمثال ذلك: هل وجد هذا المعنى الذي استنبطت في عمل الأولين أو لم يوجد؟ فإن زعم أنه لم يوجد -ولا بد من ذلك- فيقال له: أفكانوا غافلين عما تنبهت له أو جاهلين به، أم لا؟ ولا يسعه أن يقول بهذا؛ لأنه فتح لباب الفضيحة على نفسه، وخرق للإجماع، وإن قال: إنهم كانوا عارفين بمآخذ هذه الأدلة، كما كانوا عارفين بمآخذ غيرها؛ قيل له: فما الذي حال بينهم وبين العمل بمقتضاها على زعمك حتى خالفوها إلى غيرها؟ ما ذاك إلا لأنهم اجتمعوا فيها على الخطأ دونك أيها المتقول، والبرهان الشرعي والعادي دال على عكس القضية، فكل ما جاء مخالفا لما عليه السلف الصلاح؛ فهو الضلال بعينه...»[(١)].

(١) الموافقات ٣/ ٢٨٤.

قول ابن رجب رحمه الله (ت:٧٩٥):

قال الحافظ ابن رجب: «وفي زماننا يتعين كتابة كلام أئمة السلف المقتدى بهم إلى زمن الشافعي وأحمد وإسحاق وأبي عبيد، وليكن الإنسان على حذر مما حدث بعدهم، فإنه حدث بعدهم حوادث كثيرة، وحدث من انتسب إلى متابعة السنة والحديث من الظاهرية ونحوهم وهو أشد مخالفة لها، لشذوذه عن الأئمة وانفراده عنهم بفهم يفهمه أو يأخذ مالم يأخذ به الأئمة من قبله، فأما الدخول مع ذلك في كلام المتكلمين أو الفلاسفة فشر محض، وقلَّ من دخل في شيء من ذلك إلاَّ وتلطخ ببعض أوضارهم، كما قال أحمد: لا يخلو من نظر في الكلام من أن يتجهم، وكان هو وغيره من أئمة السلف يحذرون من أهل الكلام وإن ذبوا عن السنة.

وأما ما يوجد في كلام من أحب الكلام المحدث واتبع أهله من ذمَّ من لا يتوسع في الخصومات والجدال ونسبته إلى الجهل أو إلى الحشو أو إلى أنه غير عارف بالله َأو غير عارف بدينه فكل ذلك من خطوات الشيطان نعوذ بالله َمنه»[(١)].

قلت: ولابن رجب منهج عملي تطبيقي في شرح السنة بأقوال السلف، وذلك في شرح صحيح البخاري المسمى: فتح الباري.

وقال رحمه الله معقبًا على ما روي عن السلف من النهي عن التفسير بالرأي: «اعلم أنه قد جاء عن السلف آثار كثيرة فيها تشديد عظيم عن الكلام في تفسير القرآن،

---

(١) فضل علم السلف علىٰ الخلف ص ٨. ولذا كانوا يبينون التفاسير التي علىٰ هذه الطريقة ويذمونها بذلك، كقول ابن تغري بردىٰ عن أحدهم: «وله ديوان خطب، وتفسير حديث الإسراء في مجلد علىٰ طريقة المتكلمين لا علىٰ طريقة السلف» (المنهل الصافي ٢/ ١٨٦).

ونهي عنه، وهو محمول على الكلام فيه بغير علم ولا رواية عمن سلف، فأما الكلام فيه بالعلم والرواية عمن سلف فكلهم كانوا يفعلون ذلك، ولم يخالف في هذا أحد من علماء المسلمين»[(١)].

ولابن رجب كتاب عظيم بناه على هذا، وهو كتاب: الاستغناء بالقرآن في تحصيل العلم والإيمان، ولا أعلمه إلا من تراثه المفقود، إلا أن الحافظ يوسف بن عبد الهادي هذبه ورتبه وأسنده في كتاب سماه: هداية الإنسان إلى الاستغناء بالقرآن، وقد وصلنا كاملا والحمد لله، كما اختصر الاستغناء محمد بن عمر بحرق الحضرمي في كتاب صغير سماه: ذخيرة الإخوان المختصر من كتاب الاستغناء بالقرآن.

ومن كلام الحافظ ابن رجب في الاستغناء: «وقد ورد النهي عن الاشتغال بغير القرآن على وجهين، أحدهما: أن يشتغل عن القرآن بالسنة وغيرها من العلوم الشرعية حتى ينسى القرآن، أو يترك تدبره وتفهمه والوقوف على معانيه وما تضمنه من العلوم والحكم، فهذا أمر مذموم.

كما أن الاشتغال بالقرآن والوقوف مع تفسيره بالرأي والإعراض عن السنة وتفسير الصحابة وسلف الأمة مذموم.

قال: والمحمود هو الاهتمام بالقرآن والوقوف على معانيه وأسراره ويطلب ذلك من الحديث والآثار، وهذا سبيل علماء الصحابة من المهاجرين والأنصار، ومن حذا حذوهم من سلف الأمة والأئمة الكبار»[(٢)].

---

(١) هداية الإنسان رقم(٣٩٠).

(٢) هداية الإنسان ١٧٩.

وقال –مبيِّنًا شرف التفسير المأثور وأنه يحفظ من الشذوذ ولا سيما في العقائد، وذلك في تعليقه على قول إبراهيم: كانوا يكرهون أن يعلموا أولادهم القرآن حتى يعقلوا –: «وسبب تقديم تعلم الإيمان على القرآن: أنَّ أصول الإيمان القولية والإعتقادية والعملية قد بينها النبي ﷺ لأمته، بيانًا شافيًا، وصارت مستقرة عند أصحابه، متداولة بينهم في مخاطبتهم ومحاوراتهم، فمن تلقاها عنهم ثم قرأ القرآن نزَّل القرآن على ما تلقاه من جهة الرسول من الإيمان، فتطابق عنده الإيمان والقرآن، ومن قرأ القرآن قبل أن يتعلم الإيمان المتلقي من الرسول فربما حمل القرآن على مايخالف ماقرره النبي ﷺ من أصول الإيمان، كما هي حالة أهل البدع القولية والعملية في الاعتقادات، والأعمال الظاهرة والباطنة، فيحملون القرآن على غير محامله، ويحرفون الكلم عن مواضعه، ولهذا وصف النبي ﷺ الخوارج بأنهم قومٌ أحداث الأسنان، سفهاء الأحلام، يقرؤون القرآن لايجاوز تراقيهم، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية، وكان أصل بدعتهم وضلالتهم أنهم تأولوا القرآن على غير تأويله، بما يخالف ما أصله النبي صلى الله عليه وسلم لأصحابه من الإيمان، فلو أنهم تلقوا عن الصحابة الإيمان الذي تلقوه عن نبيهم ﷺ ونزلوا عليه القرآن لاهتدوا، ولكن تركوا تلقي ذلك عن الصحابة، وتأولوا القرآن برأيهم، فضلوا وأضلوا، ولهذا قال لهم ابن عباس لما جاءهم ليناظرهم: جئتكم من عند أصحاب رسول الله ﷺ وعليهم نزل الوحي، وهم أعلم بتأويله»[1].

(١) هداية الإنسان ٢٢١.

قول البلقيني رحمه الله (ت:٨٠٥) والسيوطي رحمه الله (ت:٩٠٢):

قال الحافظ البلقيني: «وعلم التفسير إنما هو يتلقى من الأخبار، ويسلك فيه مسالك الآثار».

وقد سبق ذكر ذلك، وتذييل السيوطي بنقل الإجماع على ذلك بقوله: «كيف وانحصار التفسير في السماع كلمة إجماع، والنهي عن القول في القرآن بالرأي ملأ الأسماع»[(١)].

وقال السيوطي: «ثم صار كلُّ من يسنح له قول يورده، ومن يخطر بباله شيء يعتمده، ثم يَنقل ذلك عنه من يجيء بعده ظانًا أنَّ له أصلاً، غير ملتفت إلى تحرير ما ورد عن السلف الصالح، ومن يرجع إليهم في التفسير، حتى رأيتُ من حكى في تفسير قوله تعالى: ﴿غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾[الفاتحة:٧] نحو عشرة أقوال، وتفسيرها باليهود والنصارى هو الوارد عن النبي ﷺ وجميع الصحابة والتابعين وأتباعهم، حتى قال ابن أبي حاتم: لا أعلم في ذلك اختلافا بين المفسرين»[(٢)].

وقال في موضع آخر واصفًا كتابه «ترجمان القرآن»: «وهو الوارد بالإسناد المتصل عن رسول الله ﷺ وأصحابه الذين شاهدوه وتلقوا منه الوحي والتنزيل، وسمعوا منه التفسير والتأويل، وقد تم ولله الحمد في خمس مجلدات، وهو مستوعب لغالب آيات القرآن من غير أن أذكر فيه شيئًا عن التابعين ولا من بعدهم، **وهذا**

---

(١) حاشية علىٰ تفسير البيضاوي: نواهد الأبكار ١/ ٧.
(٢) الإتقان ٤/ ٢٤٣.

لعمري هو التفسير، فإنَّ الكلام في معاني القرآن ممن لم ينزل عليه ولا سمع من المنزل إليه إنما هو رأي محض، فإن كان موافقا للقواعد فهو التأويل، وإن خرج عنها وأخطأ المراد فتحريف وتبديل...

فإذن الواجب الاقتصار في التفسير على ما ورد عن النبي ﷺ وأصحابه، فإن في ذلك كفاية ومقنعا، ومن زعم أنه يأتي بأحسن مما أتوا فإنه متهم في دينه، مخدوع في عقله، نعم يبقى النظر في الترجيح إذا اختلفت الرواية عن الصحابة، وذلك غير ممتنع على المتأهل لذلك، **أما إحداث قول زائد على ما ورد عنهم فلا، ولا كرامة»**[(١)].

فإن قيل ما دور المفسرين بعد ذلك، فقد أجاب السيوطي على ذلك في تتمة كلامه ذلك فقال: «ولما كان هذا التفسير المشار إليه نقلاً محضًا ليس فيه إعراب ولا سر بياني، ولا نكتة بديعة، ولا استنباط حكم إلا نادرًا، أردفته بكتب في ذلك لتكون كالتتمة له ويحصل بها تمام ما يراد من كتب التفسير..»[(٢)].

قول الحافظ يوسف بن حسن بن عبد الهادي الدمشقي رحمه الله (ت:٩٠٩):

كرر الحافظ ابن عبد الهادي هذا القانون في غير موضع من تهذيبه لكتاب الحافظ ابن رجب: الاستغناء بالقرآن، وكثير من الكلام يحتمل أنه له أو لابن رجب، فإنه لا يميز كلامه من كلامه، إلا في موضع واحد فإنه عقب على رواية بقوله: قلت: وقد صنف خلق من أعيان المتأخرين التفاسير، فمن أعظمها تفسير البغوي وتفسير ابن كثير.. إلى أن قال: اعلم أن أحسن التفاسير وأسندها ما كان من كتاب الله عز وجل

---

(١) قطف الأزهار ١/ ٩٠-٩١.

(٢) قطف الأزهار ١/ ٩١.

ثم ما كان عن النبي ﷺ، ثم ما كان عن أصحاب النبي ﷺ، لاسيما ابن عباس، فإنه ترجمان القرآن، وقد دعا له النبي ﷺ، ثم ما كان عن أكابر الصحابة، ثم ما كان عن التابعين، فإنهم تلقوا ذلك عن الصحابة، وأما تفسير القرآن فنأبى ذلك، ونأبى تفسيره بمجرد الرأي، ولا يجوز فيه مخالفة ما فسره النبي ﷺ، وأما ما فسره الصحابة فيجوز لصحابي مخالفة صحابي آخر، ولا يجوز لغيره، ويجوز الاستنباط منه والعمل بمفهومه وخاصه وعامه وناسخه ومنسوخه والاحتجاج بلفظه على النحو واللغة وغير ذلك»[1].

وفي هذه النقول كفاية لتوضيح ما ذكرناه، والله الموفق، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

ونذكر الآن بعض أقوال أئمة اللغة، ليعلم أن هذا القانون من معتقداتهم، وإن خالفه بعضهم في التطبيق.

(١) هداية الإنسان ٢١٦.

• تورع علماء اللغة الأقدمين عن تفسير كلام رب العالمين:

اللغة مصدر أصيل من مصادر التفسير، إلا أنه محكوم بالتفسير بالمأثور، ولذا كان أئمة اللغة يتورعون عن تفسير القرآن خشية أن يكون فيه انتهاك لقانون التفسير بالمأثور، فالتفسير هو الرواية عن الله.

لذا كان من منهجهم تفسير الغريب من لسان العرب، فإذا سئلوا عن الغريب نفسه لكن في القرآن أو في السنة وقفوا ولم يقدموا.

قول ابن دريد رحمه الله (ت:٣٢١):

قال ابن دريد: «قالت القرشية: نحن بنات طارق نمشي على النمارق، أي: بنات السيد المضيء الظاهر المكشوف كضوء النجم، وقد أقسم الله عز وجل بالطارق، **ولا أقدم على القول فيه**»[(١)].

وقال: «وفي التنزيل ذكر اللوح وهو قوله عز وجل: ﴿فِي لَوۡحٖ مَّحۡفُوظِۭ﴾ [البروج: ٢٢] فهذا ما لا نقف على كنه صفته ولا نستجيز الكلام فيه إلا التسليم للقرآن واللغة، والألواح في قصة موسى عليه السلام ولا أقدم على القول فيه، والله أعلم ما هي»[(٢)].

---

(١) الجمهرة ٢/ ٧٥٦.

(٢) الجمهرة ١/ ٥٧١.

وقال: «حطط: لم يجئ فيه إلاَّ ما جاء في التنزيل من قوله جل وعز: ﴿وَقُولُواْ حِطَّةٌ﴾ [البقرة: ٥٨] ولا أقدم على تفسيره»[١].

وقال: «والأعراف في التنزيل لا أقدم على تفسيره للاختلاف فيه»[٢].

وقال: «وفي التنزيل: والنازعات غرقا، ولا أقدم على تفسيره، إلا أن أبا عبيدة ذكر أنها النجوم تنزع، أي تطلع، والله أعلم»[٣].

ونحو ذلك كثير في كتب أولئك الأعلام.

نقل السيوطي رحمه الله:

قال السيوطي رحمه الله: «فصلٌ، وليتثبت كل التثبت في تفسير غريب وقع في القرآن أو في الحديث، قال المبرد في الكامل: كان الأصمعي لا يفسر شعرا يوافق تفسيره شيئا من القرآن[٤].

وقال ابن دريد في الجمهرة: قال أبو حاتم: سألت الأصمعي عن الصرف والعدل فلم يتكلم فيه.

---

(١) الجمهرة ١/ ٥٥٢.

(٢) الجمهرة ٢/ ٧٦٦.

(٣) الجمهرة ٢/ ٨١٨.

(٤) انظر الكامل ٣/ ٢٨، ٤/ ٥٨، وقال في الموضع الثاني: وكان الأصمعي لا يفسر من الشعر ما فيه ذكر الأنواء، بل كان لا يسمع ما كان فيه هجاء أو كان فيه ذكر النجوم، ولا يفسر ما وافق تفسيره بعض ما في القرآن إلا ساهيا. فيما يذكر أصحابه عنه. ويروىٰ أنه سئل عن غير شيء من ذلك فأباه وزجر السائل.

قال ابن دريد: سألت عنه عبد الرحمن فقال الصرف: الاحتيال والتكلف، والعدل: الفدى والمثل، فلم أدر ممن سمعه –قلت: انظر كيف ظن به أنه سمعه لاقتصار التفسير عندهم على المأثور-.

قال ابن دريد: وقال أبو حاتم: قلت للأصمعي: الربة: الجماعة من الناس، فلم يقل فيه شيئا، وأوهمني أنه تركه لأن في القرآن ﴿رِبِّيُّونَ﴾ [آل عمران: ١٤٦]أي جماعة منسوبة إلى الرب ولم يذكر الأصمعي في الأساطير شيئا.

قال في الجمهرة: في باب ما اتفق عليه أبو زيد وأبو عبيدة[1]: وكان الأصمعي يشدد فيه ولا يجيز أكثره مما تكلمت به العرب من فعلت وأفعلت، وطعن في الأبيات التي قالتها العرب واستشهد على ذلك.

إلى أن قال: وسرى وأسرى، ولم يتكلم فيه الأصمعي لأنه في القرآن، وقد قرىء: فأسر بأهلك، وفاسر بأهلك.

قال: وكذلك لم يتكلم في عصفت وأعصفت، لأن في القرآن ﴿رِيحٌ عَاصِفٌ﴾ [يونس: ٢٢]، ولم يتكلم في نشر الله الميت وأنشره، ولا في سحته وأسحته، لأنه قرىء ﴿فَيُسْحِتَكُم﴾ [طه: ٦١]، ولا في رفث وأرفث، ولا في جلوا عن الدار وأجلوا، ولا في سلك الطريق وأسلكه، لأن في القرآن ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ﴾ [المدثر: ٤٢] ولا في ينعت الثمرة وأينعت، لأنه قريء ينعه ويانعه، ولا في نكرته وأنكرته، لأن في التنزيل ﴿نَكِرَهُمْ﴾ [هود: ٧٠] و﴿قَوْمٌ مُّنكَرُونَ﴾ [الحجر: ٦٢] ولا في خلد إلى الأرض

---

(١) الجمهرة ٣/ ١٢٥٧.

وأخلد، ولا في كننت الحديث وأكننته، لأن في التنزيل ﴿بَيْضٌ مَّكْنُونٌ ﴾ [الصافات: ٤٩].

وما تكن صدورهم، ولا في وعيت العلم وأوعيته، لأن فيه: جمع فأوعى، ولا في وحى وأوحى.

قال في الجمهرة: الذي سمعت أن معنى الخليل الذي أصفى المودة وأصحها، ولا أزيد فيها شيئا، قال: لأنها في القرآن يعني قوله تعالى: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا ﴾ [النساء: ١٢٥]وقال: الإد من الأمر: الفظيع العظيم، وفي التنزيل ﴿لَّقَدْ جِئْتُمْ شَيْـًٔا إِدًّا ﴾ [مريم: ٨٩]، والله أعلم بكتابه[١].

وقال: تله: إذا صرعه، وكذلك فسر في التنزيل والله أعلم بكتابه[٢].

وقال: زعم قوم من أهل اللغة أن اللات التي كانت تعبد في الجاهلية صخرة كان عندها رجل يلث السويق للحاج، فلما مات عبدت ولا أدري ما صحة ذلك، ولو كان ذلك كذلك لقالوا: اللات بتثقيل التاء لأنها تاءان، وقد قرىء ﴿ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ ﴾ [النجم: ١٩] بالتخفيف والتشديد، والله أعلم، ولم يجيء في الشعر اللات إلا بالتخفيف..

وقد سموا في الجاهلية زيد اللات بالتخفيف لا غير، فإن حملت هذه الكلمة على الاشتقاق لم أحب أن أتكلم فيها[٣].

(١) الجمهرة ١/ ٥٥.

(٢) الجمهرة ١/ ٨٠.

(٣) الجمهرة ١/ ٨٠.

وقال: قد جاء في التنزيل ﴿حُسۡبَانٗا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [الكهف: ٤٠] قال أبو عبيدة: عذابا ولا أدري ما أقول في هذا.

وقال: والأثام لا أحب أن أتكلم فيه، لأن المفسرين يقولون في قوله تعالى: ﴿يَلۡقَ أَثَامٗا ﴾ [الفرقان: ٦٨] هو واد في جهنم»[١].

-قلت: فانظر كيف امتنع عن الأخذ بقوة اللغة المجردة لما خالفت قانون التفسير بالمأثور-[٢].

قول الزجاج رحمه الله (ت:٣١١):

قال الزجاج في تفسير قوله تعالى ﴿وَٱلۡوَزۡنُ يَوۡمَئِذٍ ٱلۡحَقُّۚ فَمَن ثَقُلَتۡ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ ٨﴾ [الأعراف:٨]: «اختلف الناس في ذكر الميزان في القيامة، وجاء في بعض التفسير أنه ميزان له كفتان، وأن الميزان أنزل إلى الدنيا ليتعامل الناس بالعدل وتوزن به الأعمال، وقال بعضهم: الميزان العدل، وذهب إلى قولك هذا في وزن هذا، وإن لم يكن مما يوزن، وتأويله أنه قد قام في النفس مساويا لغيره كما يقوم الوزن في مرآة العين.

وقال بعضهم: الميزان الكتاب الذي فيه أعمال الخلق، وهذا كله في باب اللغة والاحتجاج سائغ، **إلا أن الأولى من هذا أن يتبع ما جاء بالأسانيد الصحاح، فإن جاء**

---

(١) الجمهرة ٢/ ١٠٣٦.

(٢) الفصل منقول من المزهر للسيوطي ٢/ ٢٧٨.

في الخبر أنه ميزان له كفتان، من حيث ينقل أهل الثقة، فينبغي أن يقبل ذلك، وقد روي عن جرير عن الضحاك أن: الميزان العدل، والله أعلم بحقيقة ذلك»(١).

قال القرطبي – بعد أن نقل قوله – قال القشيري: «وقد أحسن فيما قال، إذ لو حمل الميزان على هذا فليحمل الصراط على الدين الحق، والجنة والنار على ما يرد على الأرواح دون الأجساد، والشياطين والجن على الأخلاق المذمومة، والملائكة على القوى المحمودة، وقد أجمعت الأمة في الصدر الأول على الأخذ بهذه الظواهر من غير تأويل، وإذا أجمعوا على منع التأويل وجب الأخذ بالظاهر، وصارت هذه الظواهر نصوصا»(٢).

وقرر الزجاج –وهو من أئمة المفسرين باللغة– أن أهل اللغة لا يستقلون بالتفسير، وقال في بيان معنى «التفث» الوارد في قوله عز وجل: ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ﴾ [الحج:٢٩]: والتفث في التفسير جاء، وأهل اللغة لا يعرفون إلا من التفسير، قالوا التفث الأخذ من الشارب وتقليم الأظافر ونتف الإبِطِ وحَلقُ العَانة والأخْذُ مِنَ الشعَرِ، كأنَّه الخروج منى الإحرام إلى الإحلال»(٣).

وما أكثر ما يعبر عن قول أهل التأويل بقوله: جاء في التفسير...، فيسوق القول، أو يبني عليه وجها في الإعراب(٤).

---

(١) معاني القرآن للزجاج ٣/ ٣١٩.

(٢) الجامع لأحكام القرآن ٧/ ١٦٥.

(٣) معاني القرآن للزجاج ٣/ ٤٢٤.

(٤) انظر مثلا: ١/ ٢٣٨، وهذا موطن بحث يستحق أن يفرد عند الزجاج، وهو: أثر التفسير على الإعراب عنده. ويفرق الزجاج بين قول أهل اللغة وقول أهل التفسير، مثل قوله: هذا جميع

قول ابن سيده رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٤٥٨):

جاء عن ابن سيده نحو ما سبق عن الزجاج في تفسير الميزان، حيث قال: «وهذا كله في باب اللغة والاحتجاج سائغ إلا أن الأولى أن يتبع ما جاء بالأسانيد الصحاح، فإن جاء في الخبر أنه ميزان له كفتان، من حيث ينقل أهل الثقة، فينبغي أن يقبل ذلك»[(١)].

كذا نسبه إليه صاحب اللسان، وقد يكون من قوله تابع فيه الزجاج وأقره عليه، لكن ابن سيده ممن يصون قانون التفسير بالمأثور ويعبر عنه بقوله: في التفسير، من ذلك قوله: «قوله جلَّ وعز: ﴿ وَأَفْـِٔدَتُهُمْ هَوَآءٌ ﴿٤٣﴾ ﴾ [إبراهيم:٤٣] جاء في التفسير أنها منخرقة لا تعي شيئا، وكل فارغ فهو هواء ومنه قيل للجبان هواء: أي أنه خال لا فؤاد له»[(٢)].

وهذا الذي ذكره هو المروي في المأثور[(٣)].

وقال ابن سيده في القدوس: «رويت القدوس بفتح القاف وجاء في التفسير أنه المبارك ومن ذلك أرض مقدسةٌ مباركة»[(٤)].

ما انتهىٰ إلينا من قول أهل اللغة والنحويين في معنىٰ (الم) وجميع ما انتهىٰ إلينا من أهل العلم بالتفسير (معاني القرآن ١/ ٥٧، وانظر: ١/ ٣٢٢، ١/ ٣٣٩).

(١) لسان العرب ١٣/ ٤٧٧.

(٢) المخصص ٤/ ٤٣٣.

(٣) تفسير الطبري ١٧/ ٣٣.

(٤) المخصص ٥/ ٤٣٣.

وكل الفصل الذي فسَّر فيه أسماء الله عز وجل جاء بمثل هذه العبارات التي يريد بها المأثور عن أهل التأويل[١].



(١) المخصص ٥/ ٢٢٩.

• المبحث الثالث: أمثلة تبين العلاقة بين التفسير بالمأثور والتفسير بالرأي.

وهذا المبحث كالتطبيق لما ذكر في هذا الفصل، فنذكر نماذج نبين من خلالها العلاقة بين التفسير بالمأثور والتفسير بالرأي، وكيف انتهك بعض المفسرين قانون التفسير بالمأثور، وما ترتب على ذلك.

فأعظم ما يكون انتهاك قانون التفسير بالمأثور خطرًا إذا كانت الآية في صفات الله عز وجل، حيث يعملون قانون التأويل الذي وضعوه، وسموه «القانون الكلي»[(١)]، وهذه بعض الأمثلة:

المثال الأول: في تفسير قوله تعالى ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤]، وقوله ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾ [طه: ٥].

فإنَّ التفسير بالمأثور ورد على معان:

فعن أبي العالية الرياحي والحسن البصري والربيع بن أنس قالوا: استوى ارتفع[(٢)]. وعن مجاهد قال: استوى علا على العرش[(٣)].

وقال مقاتل بن سليمان والكلبي: استقر[(٤)].

---

(١) مفاتيح الغيب ٢/ ٣٦١.

(٢) تفسير ابن أبي حاتم ٦/ ١٩٢٥.

(٣) عزاه السيوطي في الدر المنثور للفريابي.

(٤) تفسير مقاتل ٣/ ٢٠. تنوير المقباس ص ٣٠٤.

فالمحافظون على قانون التفسير بالمأثور لا يخرجون عن المروي عن السلف، ولا يعولون على الكلبي ومقاتل لما فيهما من الضعف.

وابن جرير جمع بين هذه الأقوال إذ لا تعارض بينها فقال: «علا عليهن وارتفع[(١)]..».

وقال البغوي: «قال الكلبي ومقاتل: استقر، وقال أبو عبيدة: صعد، وأولت المعتزلة الاستواء بالاستيلاء، وأما أهل السنة فيقولون: الاستواء على العرش صفة لله تعالى، بلا كيف، يجب على الرجل الإيمان به، ويكل العلم فيه إلى الله عز وجل»[(٢)].

وقال الإمام مكي بن أبي طالب المقرئ: «﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] أي على عرشه ارتفع وعلا، قال أبو عبيدة: استوى علا، وقال غيره: استقر، وقيل: معناه استولى، وأحسن الأقوال في هذه: علا»، ثم ذكر أثر مالك المشهور[(٣)].

فعن عبد الله بن وهب، قال: كنا عند مالك بن أنس، فدخل رجل، فقال: يا أبا عبد الله، ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ كيف استواؤه؟ فأطرق مالك، وأخذته الرحضاء، ثم رفع رأسه، فقال: الرحمن على العرش استوى كما وصف نفسه، ولا يقال له: كيف، وكيف عنه مرفوع، وأنت رجل سوء صاحب بدعة، أخرجوه، قال: فأخرج الرجل[(٤)].

---

(١) جامع البيان ١/ ٤٥٧.

(٢) تفسير البغوي ٣/ ٢٣٥. وانظر: التمهيد لابن عبد البر ٧/ ١٣٠.

(٣) الهداية ٣/ ٢٨. وانظر أقوال السلف في الاستواء في بيان تلبيس الجهمية ٨/ ٣٠٣.

(٤) رواه البيهقي في الأسماء والصفات (٨٦٦).

وقال سفيان بن عيينة: كل ما وصف الله من نفسه في كتابه فتفسيره: تلاوته، والسكوت عليه. وفي لفظ: فتفسيره قراءته، ليس لأحد أن يفسره إلا الله تعالى، ورسله صلوات الله عليهم[(١)].

مراده بالتفسير التكييف، على نحو ما ورد عن مالك، رحمهم الله تعالى.

فهذه الآية فيها شيء من النوع الذي لا يعلم معناه إلا الله، وفيها شيء من النوع الثالث: الذي تعرفه العرب بألسنتها.

فأما الأول: وهو ما لا يعلمه إلا الله، فكيفية هذه الصفة، فإنَّ ذلك من المتشابه الذي استأثر الله بعلمه، ولذا انتهى السلف إلى المأثور فقالوا: لا كيف، فالتزموا بقانون المأثور، ووقفوا عند الرواية.

وأما الآخر: فهو معنى الاستواء، فإنه معروف في لسان العرب، ولذا فقد تكلموا فيه، وجاء به المأثور مؤيدا للسان العرب.

قال الحافظ ابن عبد البر: «والاستواء معلوم في اللغة ومفهوم، وهو العلو والارتفاع على الشيء والاستقرار والتمكن فيه..، قال: والاستواء الاستقرار في العلو وبهذا خاطبنا الله عز وجل وقال: ﴿ لِتَسْتَوُۥا عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ ثُمَّ تَذْكُرُوا۟ نِعْمَةَ رَبِّكُمْ إِذَا ٱسْتَوَيْتُمْ عَلَيْهِ ﴾ [الزخرف:١٣]، وقال ﴿ وَٱسْتَوَتْ عَلَى ٱلْجُودِىِّ﴾ [هود:٤٤]، وقال ﴿ فَإِذَا ٱسْتَوَيْتَ أَنتَ وَمَن مَّعَكَ عَلَى ٱلْفُلْكِ ﴾ [المؤمنون:٢٨]»[(٢)].

(١) رواه البيهقي في الأسماء والصفات (٨٦٩).
(٢) التمهيد ٧/ ١٣١.

وقال الحافظ ابن كثير: «وأما قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ﴾ [الأعراف: ٥٤] فللناس في هذا المقام مقالات كثيرة جدا، ليس هذا موضع بسطها، وإنما يسلك في هذا المقام مذهب السلف الصالح: مالك، والأوزاعي، والثوري، والليث بن سعد، والشافعي، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه وغيرهم، من أئمة المسلمين قديمًا وحديثًا، وهو إمرارها كما جاءت من غير تكييف ولا تشبيه ولا تعطيل، والظاهر المتبادر إلى أذهان المشبهين منفي عن الله، فإن الله لا يشبهه شيء من خلقه، و﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] بل الأمر كما قال الأئمة - منهم نعيم بن حماد الخزاعي شيخ البخاري -: من شبه الله بخلقه فقد كفر، ومن جحد ما وصف الله به نفسه فقد كفر، وليس فيما وصف الله به نفسه ولا رسوله تشبيه، فمن أثبت لله تعالى ما وردت به الآيات الصريحة والأخبار الصحيحة، على الوجه الذي يليق بجلال الله تعالى، ونفى عن الله تعالى النقائص، فقد سلك سبيل الهدى»[(١)].

وقال القرطبي بعد أن ذكر مذهب المتكلمين: «وقد كان السلف الأول رضي الله عنهم لا يقولون بنفي الجهة ولا ينطقون بذلك، بل نطقوا هم والكافة بإثباتها لله تعالى كما نطق كتابه وأخبرت رسله، ولم ينكر أحد من السلف الصالح أنه استوى على عرشه حقيقة، وخص العرش بذلك لأنه أعظم مخلوقاته، وإنما جهلوا كيفية الاستواء فإنه لا تعلم حقيقته، قال مالك رحمه الله: الاستواء معلوم- يعني في اللغة- والكيف مجهول، والسؤال عن هذا بدعة، وكذا قالت أم سلمة رضي الله عنها. وهذا القدر كاف، ومن أراد

---

(١) تفسير ابن كثير ٣/ ٤٢٧.

زيادة عليه فليقف عليه في موضعه من كتب العلماء، والاستواء في كلام العرب هو العلو والاستقرار»[(١)].

وقال ابن جزي الكلبي المالكي: «استوى على العرش حيث وقع حمله قوم على ظاهره منهم ابن أبي زيد وغيره، وتأوله قوم بمعنى: قصد كقوله: ثم استوى إلى السماء، ولو كان كذلك لقال: ثم استوى إلى العرش، وتأولها الأشعرية أن معنى استوى استولى بالملك والقدرة، والقول الحق: الإيمان به من غير تكييف، فإن السلامة في التسليم، ولله در مالك بن أنس في قوله للذي سأله عن ذلك: الاستواء معلوم والكيفية مجهولة والسؤال عن هذا بدعة، وقد روي مثل قول مالك عن أبي حنيفة، وجعفر الصادق، والحسن البصري..»[(٢)].

وقد عابهم من جهل قانون التفسير بالمأثور، وهم المعتزلة، فسموا أهل السنة: «البلكفة»، نظرا لأنهم يقولون: بلا كيف، فانظر كيف يعيب أهل البدعة على أهل السنة الالتزام بالأثر والرواية، والانتهاء إلى ما انتهى إليه الشرع، ورأس هؤلاء العائبين هو الزمخشري –عفا الله عنه–، فإنَّ الرجل أصلاً على مذهب المعتزلة، ومن أشد المتهكين لقانون التفسير بالمأثور، المقدمين الرأي الفاسد عليه، فقد قال في تفسير قوله: ﴿وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ﴾ [الأعراف: ١٤٣]: «وتكليمه: أن يخلق الكلام منطوقًا به في

---

(١) الجامع لأحكام القرآن ٧/ ٢٢٠، ولم يقنع القرطبي بهذه الكفاية بل عمد إلىٰ تأويل ما ذكره هو من مذهب السلف فختم عبارته بقوله: «قلت: فعلو الله تعالىٰ وارتفاعه عبارة عن علو مجده وصفاته وملكوته، أي ليس فوقه فيما يجب له من معاني الجلال أحد، ولا معه من يكون العلو مشتركا بينه وبينه، لكنه العلي بالإطلاق سبحانه».

(٢) التسهيل لابن جزي ١/ ٢٩٠.

بعض الأجرام كما خلقه مخطوطا في اللوح.. إلى أن قال: فلما أفاق من صعقته قال: سبحانك، أنزهك مما لا يجوز عليك من الرؤية وغيرها، تبت إليك من طلب الرؤية، وأنا أول المؤمنين بأنك لست بمرئى[١] ولا مدرك بشيء من الحواس.

فإن قلت: فإن كان طلب الرؤية للغرض الذي ذكرته، فمم تاب؟ قلت: من إجرائه تلك المقالة العظيمة، وإن كان لغرض صحيح على لسانه، من غير إذن فيه من الله تعالى، فانظر إلى إعظام الله تعالى أمر الرؤية في هذه الآية، وكيف أرجف الجبل بطالبيها وجعله دكا، وكيف أصعقهم ولم يخل كليمه من نفيان ذلك مبالغة في إعظام الأمر، وكيف سبح ربه ملتجئا إليه، وتاب من إجراء تلك الكلمة على لسانه وقال أنا أول المؤمنين، ثم تعجب من المتسمين بالإسلام -المتسمين بأهل السنة والجماعة- كيف اتخذوا هذه العظيمة مذهبًا، ولا يغرنك تسترهم «بالبلكفة»، فإنه من منصوبات أشياخهم، والقول ما قال بعض العدلية فيهم:

لجماعة سموا هواهم سنة ... وجماعة حُمر لعمري موكفه
قد شبهوه بخلقه وتخوفوا ... شنع الورى فتستروا بالبلكفه»[٢]

وليس بعيدًا عنه ما قاله الرازي في تفسير قوله تعالى ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ﴾ [الشورى: ١١] حيث رمى أهل التوحيد بالشرك، وعاب على إمام الأئمة تأليفه كتاب التوحيد[٣].

---

(١) ترك الزمخشري المنصوص عنه في التفسير المأثور من أن المنزه عنه: الرؤية في الدنيا، كما روي ذلك عن ابن عباس، رواه ابن جرير في تفسيره (١٣/ ١٠٣).

(٢) الكشاف ٢/ ١٥٦.

(٣) مفاتيح الغيب ٢٧/ ٥٨٢.

والمنتهكون لقانون التفسير **بالمأثور** لهم عدة تأويلات في هذه الآية:

منها: تأويل استوى باستولى[(١)]. ولشناعة لازمه كرهه كثير من المتأوِّلين.

ومنها: تقدير محذوف، من نحو ما قال البيضاوي: «ثم استوى على العرش استوى أمره».

ومنها: حمل الآية على التمثيل والتخييل.

من نحو قول ابن عاشور: «هو تمثيل شأن تصرفه تعالى بتدبير العوالم، ولذلك نجده بهذا التركيب في الآيات السبع واقعا عقب ذكر خلق السماوات والأرض، فالمعنى حينئذ: خلقها ثم هو يدبر أمورها تدبير الملك أمور مملكته مستويا على عرشه... ولذلك أيضا عقب هذا التركيب في مواقعه كلها بما فيه معنى التصرف كقوله هنا يغشي الليل النهار..

قال: وكمال هذا التمثيل يقتضي أن يكون كل جزء من أجزاء الهيئة الممثلة مشبها بجزء من أجزاء الهيئة الممثل بها، فيقتضي أن يكون ثمة موجود من أجزاء الهيئة الممثلة مشابها لعرش الملك في العظمة، وكونه مصدر التدبير والتصرف الإلهي يفيض على العوالم قوى تدبيرها..

قال: والعرش حقيقته الكرسي المرتفع الذي يجلس عليه الملك، قال تعالى: ﴿وَلَهَا عَرۡشٌ عَظِيمٌ ﴾ [النمل: ٢٣]وقال: ﴿وَرَفَعَ أَبَوَيۡهِ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ﴾ [يوسف: ١٠٠]، وهو في هذه الآية ونظائرها مستعمل جزءا من التشبيه المركب، ومن بداعة هذا التشبيه أن

(١) تفسير البيضاوي مثلا٣/ ١٥.

كان كل جزء من أجزاء الهيئة المشبهة مماثلا لجزء من أجزاء الهيئة المشبه بها، وذلك أكمل التمثيل في البلاغة العربية، كما قدمته آنفًا.

وإذ قد كان هذا التمثيل مقصودًا لتقريب شأن من شؤون عظمة ملك الله بحال هيئة من الهيئات المتعارفة، ناسب أن يشتمل على ما هو شعار أعظم المدبرين للأمور المتعارفة أعني الملوك، وذلك شعار العرش الذي من حوله تصدر تصرفات الملك، فإن تدبير الله لمخلوقاته بأمر التكوين يكون صدوره بواسطة الملائكة»[١].

فإن قيل: لم لا نعد الإقرار بالمعنى ثم تأويله من جنس القدر الزائد على التفسير؟

فالجواب: إن القدر الزائد على التفسير يجب ألا يعود على المعنى بالإبطال والإلغاء[٢]، وإنما هو من قبيل استنباط الأسرار، واكتشاف الحِكم، ومعرفة بلاغة الآيات، ونحو ذلك.

---

(١) التحرير والتنوير ٨/ ١٦٤..

(٢) من المفيد أن تنظر في الفصل الثالث عشر من كتاب الصواعق المرسلة في الرد علىٰ الجهمية والمعطلة لابن القيم ١/ ٣٤٠، وهو بعنوان: أن التأويل يعود علىٰ المقصود من وضع اللغات بالإبطال..ثم الفصل السادس عشر: وهو في بيان ما يقبل التأويل من الكلام وما لا يقبله (١/ ٣٨٢)، وفي هذا الكتاب فصول مهمة ينبغي علىٰ طالب التفسير النظر فيها، فإن بعض الطلبة يستغني عن مطالعته باعتبار أنه في من كتب العقائد التي ترد علىٰ الجهمية إلا أن فيه فوائد وقواعد يحتاجها المشتغل بتفسير نصوص الوحي.

والعجب من ابن القيم في كتابه: اجتماع الجيوش الإسلامية فإنه ذكر من أثبت صفة الاستواء علىٰ قانون التفسير بالمأثور، ونقل فيه أقوال السلف من المفسرين، ثم المتأخرين، ثم المتكلمين، حتىٰ ختم بالشعراء..فرحمه الله ورضي عنه.

فمن القدر الزائد على التفسير في هذه الآية قول بعضهم: إن قوله ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِۖ﴾ [الأعراف: ٥٤] يتضمن الرد على اليهود القائلين إن الله عز وجل استراح في اليوم السابع..

ومن القدر الزائد على التفسير ما ذكره الرازي في تفسيره، حيث قال: «المسألة الرابعة: في هذه الآية بشارة عظيمة للعقلاء لأنه قال: إن ربكم الله الذي خلق السماوات والأرض، والمعنى: أن الذي يربيكم ويصلح شأنكم ويوصل إليكم الخيرات، ويدفع عنكم المكروهات، هو الذي بلغ كمال قدرته وعلمه وحكمته ورحمته إلى حيث خلق هذه الأشياء العظيمة، وأودع فيها أصناف المنافع وأنواع الخيرات ومن كان له مرب موصوف بهذه الحكمة والقدرة والرحمة فكيف يليق أن يرجع إلى غيره في طلب الخيرات، أو يعول على غيره في تحصيل السعادات؟

قال: ثم في الآية دقيقة أخرى، فإنه لم يقل: أنتم عبيده بل قال: هو ربكم، ودقيقة أخرى وهي أنه تعالى لما نسب نفسه إلينا سمى نفسه في هذه الحالة بالرب، وهو مشعر بالتربية وكثرة الفضل والإحسان، فكأنه يقول من كان له مرب مع كثرة هذه الرحمة والفضل فكيف يليق به أن يشتغل بعبادة غيره؟»[(١)].

ومما يحذر من الدخيل في هذا الباب: الخبر المصنوع.

وهو ما يرويه عبد الله بن واقد الواسطي، عن إبرهيم بن عبد الصمد، عن عبد الوهاب بن مجاهد، عن أبيه، عن ابن عباس: في قوله تعالى ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ﴾ [طه: ٥] على جميع بريته فلا يخلو منه مكان.

---

(١) مفاتيح الغيب ١٤/ ٢٥٨.

قال ابن عبد البر: «فالجواب عن هذا: أنَّ هذا حديث منكر عن ابن عباس ونقلته مجهولون ضعفاء، فأما عبد الله بن داود الواسطي وعبد الوهاب بن مجاهد فضعيفان، وإبرهيم بن عبد الصمد مجهول لا يعرف، وهم لا يقبلون أخبار الآحاد العدول فكيف يسوغ لهم الاحتجاج بمثل هذا من الحديث لو عقلوا وأنصفوا»[1].

المثال الثاني: في تفسير قوله تعالى ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝٧﴾ [الفاتحة:٧].

فقد وردت السنة بأن المغضوب عليهم هم اليهود، والضالون هم النصارى[2]، وبذلك جاء المأثور عن السلف الصالح، بل قال ابن أبي حاتم في تفسيره: «لا أعلم بين المفسرين في هذا اختلافًا»[3].

فمن انتهاك قانون التفسير بالمأثور صرف ذلك إلى معنى آخر، وأن المراد جنس المغضوب عليهم وجنس الضالين، مع أن هذا التفسير النبوي يصير الآية من باب العام الذي أريد به الخصوص.

والعجب من الزمخشري أنه لما ذكر المأثور في ذلك صدره بـ: قيل، فقال: «وقيل المغضوب عليهم هم اليهود لقوله عز وجل: ﴿مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ﴾ [المائدة:٦٠]، والضالون هم النصارى لقوله تعالى: ﴿قَدْ ضَلُّواْ مِن قَبْلُ﴾ [المائدة:٧٧]»[1].

---

(١) التمهيد ٧/ ١٣٢. وينظر بعض الأمثلة على الخبر المصنوع ما ذكره شيخ الإسلام في كتاب بيان تلبيس الجهمية ٦/ ٢٢١، حول حديث: خذ بقدمي.

(٢) رواه عدي بن حاتم عن النبي ﷺ، انظر: مسند أحمد (١٩٣٨١)، وسنن الترمذي (٢٩٥٣)، وتفسير الطبري (١٩٤).

(٣) تفسير ابن أبي حاتم (١/ ٣١).

ويشتد عجبك من الرازي لإشعاره بضعف هذا القول، فقال -بعد أن حكاه مصدرا إياه بقوله وقيل-: «هذا ضعيف، لأنَّ منكري الصانع والمشركين أخبث دينًا من اليهود والنصارى، فكان الاحتراز عن دينهم أولى، بل الأولى: أنْ يحمل المغضوب عليهم على كل من أخطأ في الأعمال الظاهرة وهم الفساق، ويحمل الضالون على كل من أخطأ في الاعتقاد، لأنَّ اللفظ عام والتقييد خلاف الأصل، ويحتمل أن يقال: المغضوب عليهم هم الكفار، والضالون هم المنافقون، وذلك لأنه تعالى بدأ بذكر المؤمنين والثناء عليهم في خمس آيات من أول البقرة، ثم أتبعه بذكر الكفار وهو قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [البقرة:٦] ثم أتبعه بذكر المنافقين وهو قوله: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا﴾ [البقرة:٨] فكذا هاهنا بدأ بذكر المؤمنين وهو قوله: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ ثم أتبعه بذكر الكفار وهو قوله: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ ثم أتبعه بذكر المنافقين وهو قوله: ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾»[٢].

فانظر إلى تمحله في تضعيف ما ثبت عن النبي ﷺ وأطبق عليه المفسرون، ثم انظر إلى ابن عاشور كيف تابعهما – وكيف لا وهما من أهم مصادره– فقال: «والمراد من المغضوب عليهم والضالين جنسا فرق الكفر، فالمغضوب عليهم جنس للفرق التي تعمدت ذلك واستحقت بالديانة عن عمد وعن تأويل بعيد جدا تحمل عليه غلبة الهوى، فهؤلاء سلكوا من الصراط الذي خط لهم مسالك غير مستقيمة فاستحقوا الغضب، لأنهم أخطأوا عن غير معذرة، إذ ما حملهم على الخطأ إلا إيثار حظوظ الدنيا.

---

(١) الكشاف ١/ ١٧.

(٢) مفاتيح الغيب ١/ ٢٢٣.

والضالون جنس للفرق الذين حرفوا الديانات الحق عن عمد وعن سوء فهم وكلا الفريقين مذموم معاقب لأن الخلق مأمورون باتباع سبيل الحق وبذل الجهد إلى إصابته والحذر من مخالفة مقاصده»[١].

ثم عرج على الحديث المروي في ذلك، وحمله على أنه مثال فحسب، وهذا ما لم يفهمه السلف من هذه الأحاديث، ولذا أطبقوا على هذا التفسير دون سواه.

ولقد أثر هذا المسلك في تفسير هذه الآية على ترجمات القرآن الكريم إلى اللغات الأخرى، فبدلاً من أن يترجموا المغضوب عليهم: اليهود، والضالين: النصارى، ترجموها إلى نحو ما قال الشيخ ابن عاشور.

المثال الثالث: في تفسير قوله تعالى: ﴿فَٱقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ﴾[البقرة:٥٤].

اتفقت كلمة أهل التأويل على أنَّ المراد بالقتل إزهاق الروح، روي ذلك عن ابن عباس وسعيد بن جبير وأبي عبد الرحمن، وأطبقت كلمة المفسرين عليه[٢].

فمن انتهاك قانون التفسير بالمأثور حمل معنى القتل على المجاز البعيد، وأنَّ المراد: انهكوا أنفسكم بالعبادة والتضرع والابتهال، قال أبو منصور الماتريدي: «لولا اجتماع أَهل التأْويل والتفسير على صرف ما أمر اللهَّ -جل وعزَّ- إياهم بقتل أنفسهم على حقيقته، وإلا لم نكن نصرف الأَمر بقتل أَنفسهم على حقيقة القتل؛ وذلك لأَن الأَمر بالقتل كان بعد التوبة، ورجوعهم إلى عبادة اللهَّ، والطاعة له، والخضوع دليله قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلَمَّا سُقِطَ فِىٓ أَيْدِيهِمْ وَرَأَوْاْ أَنَّهُمْ قَدْ ضَلُّواْ قَالُواْ لَئِن لَّمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا

(١) التحرير والتنوير ١/ ١٩٩.

(٢) جامع البيان ٢/ ٧٢.

﴿وَيَغۡفِرۡ لَنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلۡخَٰسِرِينَ ١٤٩﴾ [الأعراف:١٤٩] ظهر بهذا: أنهم تابوا قبل أن يؤمروا بالقتل.

وقد شرع على ألسن الرسل: قتال الكفرة حتى يسلموا؛ فلا يجوز ذلك إِنْ أسلموا، فيحصل الإرسال للقتل خاصة، لا للدِّين، والله أعلم.

ولأَنَّ القتل هو عقوبة الكفر، لا عقوبة الإسلام، وخاصة قتل استئصال، على ما روي في الخبر: أَنْ قُتل سبعون أَلفًا في يوم واحد، وذلك استئصال وإهلاك، ولم يهلك الله قومًا إلا في حال الكفر والعناد؛ إذ الإسلام سبب درء القتل وإسقاطه؛ لأَن من يقتل لكفره إذا أَسلم سقط القتل عنه وزال، وكذلك إذا أَسلم وتاب ومات عليه، لم يعاقب في الآخرة لكفره في الدنيا.

فعلى ذلك: يجب ألا يعاقب هَؤُلَاءِ في الدنيا -بالقتل- بعد التوبة والرجوع إلى عبادة الله وطاعته، ويصرف الأَمر بالقتل، إلى إجهاد أَنفسهم بالعبادة لله، والطاعة له، واحتمال الشدائد والمشقة؛ لتفريطهم في عصيان ربهم، باتخاذهم العجل. إلهًا، وبعبادتهم إياه دون الله، وذلك جار في الناس، يقال: فلان يقتل نفسه في كذا، لا يعنون حقيقة القتل، ولكن: إجهاده نفسه في ذلك، وإتعابه إياها، واحتمال الشدائد والمشقة فيه، فعلى ذلك، يصرف الأَمر بقتل أَنفسهم إلى ما ذكر، بالمعنى الذي وصفنا»[1].

وقد ذكر القرطبي هذا القول وردَّه فقال: «لما قال لهم: فتوبوا إلى بارئكم قالوا: كيف؟ قال: فاقتلوا أنفسكم، قال أرباب الخواطر: ذللوها بالطاعات وكفوها عن الشهوات...

(١) تأويلات أهل السنة ١/ ٤٦٣.

والصحيح أنه قتل على الحقيقة هنا، والقتل: إماتة الحركة»[١].

المثال الرابع: في تفسير قوله تعالى ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَسَوَّىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ ۚ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٩].

فقد اتفق السلف على أنَّ المراد بقوله سواهن سبع سماوات أي بعضهن فوق بعض، وسبع أرضين أي بعضهن تحت بعض، وزاد بعضهم أن بين كل سماء والتي فوقها مسيرة خمسمائة سنة، وقد أخرج هذه الروايات عنهم ابن جرير وابن أبي حاتم وغيرهما من المفسرين[٢].

قال ابن جرير: «فمعنى الكلام إذا: هو الذي أنعم عليكم، فخلق لكم ما في الأرض جميعا وسخره لكم تفضلا منه بذلك عليكم، ليكون لكم بلاغًا في دنياكم ومتاعا إلى موافاة آجالكم، ودليلا لكم على وحدانية ربكم، ثم علا إلى السموات السبع وهي دخان، فسواهن وحبكهن، وأجرى في بعضهن شمسه وقمره ونجومه، وقدر في كل واحدة منهن ما قدر من خلقه».

فمن انتهاك قانون التفسير بالمأثور: تفسير السماوات السبع بالأفلاك، ثم تجويز أن تكون هذه الأفلاك أكثر من سبع، إذ أن تخصيص العدد بالذكر لا يدل على نفي الزائد، كذا قال الرازي[٣].

(١) الجامع لأحكام القرآن ١/ ٤٠١.
(٢) انظر تفسير الطبري١/ ٤٣٥، تفسير ابن ابي حاتم ١/ ٧٥.
(٣) مفاتيح الغيب ٢/ ٣٨٣.

أو تفسير السماوات السبع: بالكواكب السيارة. كما عليه ابن عاشور.

وقال: «وقد عد الله تعالى في هذه الآية وغيرها السماوات سبعًا وهو أعلم بها وبالمراد منها، إلا أن الظاهر الذي دلت عليه القواعد العلمية أن المراد من السماوات الأجرام العلوية العظيمة وهي الكواكب السيارة المنتظمة مع الأرض في النظام الشمسي ويدل لذلك أمور:

أحدها: أنَّ السماوات ذُكرت في غالب مواضع القرآن مع ذكر الأرض، وذكر خلقها هنا مع ذكر خلق الأرض، فدلَّ على أنها عوالم كالعالم الأرضي وهذا ثابت للسيارات.

ثانيها: أنها ذكرت مع الأرض من حيث إنها أدلة على بديع صنع الله تعالى، فناسب أن يكون تفسيرها تلك الأجرام المشاهدة للناس المعروفة للأمم، الدال نظام سيرها وباهر نورها على عظمة خالقها.

ثالثها: أنها وصفت بالسبع، وقد كان علماء الهيئة يعرفون السيارات السبع من عهد الكلدان، وتعاقب علماء الهيئة من ذلك العهد إلى العهد الذي نزل فيه القرآن فما اختلفوا في أنها سبع.

رابعها: أنَّ هاته السيارات هي الكواكب المنضبط سيرها بنظام مرتبط مع نظام سير الشمس والأرض، ولذلك يعبر عنها علماء الهيئة المتأخرون بالنظام الشمسي فناسب أن تكون هي التي قرن خلقها بخلق الأرض.

قال: وبعضهم يفسر السماوات بالأفلاك وهو تفسير لا يصح لأن الأفلاك هي الطرق التي تسلكها الكواكب السيارة في الفضاء، وهي خطوط فرضية لا ذوات لها في الخارج»[(١)].

فهذا -من الرازي وابن عاشور- انتهاك لقانون التفسير بالمأثور.

ومثال للقدر الزائد عن التفسير في هذه الآية:

المسألة التي يذكرها بعض المفسرين وهي: هل الأصل في الأشياء الإباحة، أخذًا من قوله تعالى ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٢٩]الآية.

المثال الخامس: في تفسير قوله تعالى ﴿قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْعَٰبِدِينَ﴾ [الزخرف: ٨١].

قال ابن الجوزي: «في «إن» قولان أحدهما: أنها بمعنى الشرط، والمعنى: إن كان له ولد في قولكم وعلى زعمكم، فعلى هذا في قوله: ﴿فَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْعَٰبِدِينَ﴾ [الزخرف: ٨١] أربعة أقوال:

أحدها: فأنا أول الجاحدين، رواه ابن أبي طلحة عن ابن عباس، وفي رواية أخرى عن ابن عباس: أن أعرابيين اختصما إليه، فقال أحدهما: إن هذا كانت لي في يده أرض، فعبدنيها، فقال ابن عباس: الله أكبر، فأنا أول العابدين الجاحدين أن لله ولدًا.

والثاني: فأنا أول من عبد الله مخالفًا لقولكم، هذا قول مجاهد..

---

(١) التحرير والتنوير ١/ ٣٨٦.

والثالث: فأنا أول الآنفين لله مما قلتم، قاله ابن السائب، وأبو عبيدة.

قال ابن قتيبة: يقال: عبدت من كذا، أعبد عبدا، فأنا عبد وعابد، قال الفرزدق: وأعبد أن تهجى تميم بدارم... أي: آنف...

والرابع: أن معنى الآية: كما أني لست أول عابد لله، فكذلك ليس له ولد وهذا كما تقول: إن كنت كاتبا فأنا حاسب، أي: لست كاتبا ولا أنا حاسب، حكى هذا القول الواحدي عن سفيان بن عيينة.

والقول الثاني: أن «إن» بمعنى «ما»، قاله الحسن، ومجاهد، وقتادة، وابن زيد فيكون المعنى: ما كان للرحمن ولد، فأنا أول من عبد الله على يقين أنه لا ولد له»[1].

أما التفسير بالمأثور فجاء أن العابدين بمعنى: الجاحدين، أو الشاهدين، أو العابدين له..

وأما القول بأن معنى العابدين الآنفين، وهو الذي ذكره ابن الجوزي، فهو قول أهل المعاني، والمعنى عليه: فأنا أول الآنفين من عبادته.

وهذا القول يذكره المفسرون وأصحاب المعاني كالزجاج وغيره[2]، ويصدرونه بقيل.

قال الشوكاني: «وقيل معنى العابدين: «الآنفين من العبادة، وهو تكلف لا ملجئ إليه، ولكنه قرأ أبو عبد الرحمن اليماني «العبدين» بغير ألف، يقال عبد يعبد

(١) زاد المسير ٤/ ٨٥.

(٢) معاني القرآن للزجاج ٤/ ٤٢٠، تفسير الثعلبي ٨/ ٣٤٥.

عبدا بالتحريك: إذا أنف وغضب فهو عبد، والاسم العبدة مثل الأنفة، ولعل الحامل لمن قرأ هذه القراءة الشاذة البعيدة هو استبعاد معنى فأنا أول العابدين وليس بمستبعد ولا مستنكر. وقد حكى الجوهري عن أبي عمرو في قوله: فأنا أول العابدين أنه من الأنف والغضب. وحكاه الماردي عن الكسائي والقتبي، وبه قال الفراء: وكذا قال ابن الأعرابي: إن معنى العابدين الغضاب الآنفين، وقال أبو عبيدة: معناه الجاحدين، وحكى: عبدني حقي، أي جحدني، وقد أنشدوا على هذا المعنى الذي قالوه قول الفرزدق..فذكره.

قال: ولا شك أن عبد وأعبد بمعنى أنف أو غضب ثابت في لغة العرب وكفى بنقل هؤلاء الأئمة حجة، ولكن جعل ما في القرآن من هذا من التكلف الذي لا ملجئ إليه ومن التعسف الواضح.

وقد رد ابن عرفة ما قالوه فقال: إنما يقال عبد يعبد فهو عبد، وقل ما يقال عابد والقرآن لا يأتي بالقليل من اللغة ولا الشاذ»[(١)].

المثال السادس: في تفسير قوله تعالى ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨].

فعن عن ابن عباس أنه قال: «﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨]: ما تركنا شيئا إلا قد كتبناه في أم الكتاب».

وقد روي كذلك عن غيره من أهل التأويل أنَّ الكتاب المراد هو أم الكتاب، أي اللوح المحفوظ[(١)].

---

(١) فتح القدير ٤/ ٦٤٨.

وعضده ابن كثير بتفسير القرآن بالقرآن، وقال: «وقوله: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨] أي: الجميع علمهم عند الله، ولا ينسى واحدا من جميعها من رزقه وتدبيره، سواء كان بريا أو بحريا، كما قال: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا كُلٌّ فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ [هود: ٦]»[٢].

لكن جاء التفسير عن بعضهم: أن الكتاب هو القرآن، ومع أن السياق يحتمله إلا أنه مخالف للمأثور، فهو مطروح.

قال النحاس: «ما فرطنا في الكتاب من شيء أي ما تركنا شيئا من أمر الدين إلا وقد دللنا عليه في القرآن إمَّا دلالة مبينة مشروحة وإما مجملة»[٣].

وقال ابن عطية: «الكتاب القرآن وهو الذي يقتضيه نظام المعنى في هذه الآيات، وقيل اللوح المحفوظ، ومن شيء على هذا القول عام في جميع الأشياء، وعلى القول بأنه قرآن خاص في الأشياء التي فيها منافع للمخاطبين وطرائق هدايتهم»[٤].

قال الرازي مرجحًا أنه القرآن: «وهذا أظهر لأن الألف واللام إذا دخلا على الاسم المفرد انصرف إلى المعهود السابق، والمعهود السابق من الكتاب عند المسلمين هو القرآن، فوجب أن يكون المراد من الكتاب في هذه الآية القرآن»[٥].

---

(١) تفسير الطبري ١١/ ٣٤٥، تفسير الثعلبي ١٢/ ٧٢، معالم التنزيل ٣/ ١٤٢، الدر المنثور ٣/ ٢٦٧.

(٢) تفسير ابن كثير ٣/ ٢٥٤.

(٣) إعراب القرآن للنحاس ٢/ ١٠.

(٤) تفسير ابن عطية ٢/ ٢٩٠.

(٥) مفاتيح الغيب ١٢/ ٥٢٦.

ثم بنى بعضهم على هذا القول إشكالاً، فقال: «إن قال قائل: نرى كثيرًا من الأحكام ليست في الكتاب، فما معنى قوله ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨]؟ قيل: ما من شيء إلا وأصله في الكتاب، وقيل: ما قاله الرسول، فإنما قاله من الكتاب لأنه قد قال في خبر معروف: «أوتيت القرآن ومثله».. وقيل: معناه: ما فرطنا في الكتاب من شيء تقع الحاجة إليه»[(١)]، وقد أجاب عنه الرازي بشيء من التعقيد.

والعجب من الألوسي حيث لم يذكر في تفسيره إلا هذا القول [(٢)]، وحسبك أن الزمخشري –الموغل في الرأي– لم ينقل هذا القول، وجرى على المأثور: «وقال: ما فرطنا ما تركنا وما أغفلنا في الكتاب في اللوح المحفوظ من شيء من ذلك لم نكتبه ولم نثبت ما وجب أن يثبت مما يختص به»[(٣)].

وقد بنى بعض الظاهرية على هذا القول المرجوح أن القرآن تضمن الأحكام التكليفية كلها[(٤)]، ومن ثم أبطل ابن حزم القياس مستدلا بهذه الآية.

وقال: «ولا يحل القول بالقياس في الدين ولا بالرأي، لأنَّ أمر الله تعالى عند التنازع بالرد إلى كتابه وإلى رسوله ﷺ قد صح، فمن رد إلى قياس وإلى تعليل يدعيه أو إلى رأي فقد خالف أمر الله تعالى المعلق بالإيمان، ورد إلى غير من أمر الله تعالى بالرد إليه، وفي هذا ما فيه، قال: وقول الله تعالى: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن

---

(١) تفسير السمعاني ٢/ ١٠٢.

(٢) روح المعاني ٤/ ١٣٧.

(٣) الكشاف ٢/ ٢١.

(٤) البحر المحيط ٤/ ٥٠٣.

شَيۡءٖ﴾[الأنعام: ٣٨] وقوله تعالى: ﴿تِبۡيَٰنٗا لِّكُلِّ شَيۡءٖ﴾ [النحل: ٨٩] وقوله تعالى ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيۡهِمۡ﴾[النحل: ٤٤] قوله تعالى: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ﴾[المائدة: ٣] إبطال للقياس وللرأي؛ لأنه لا يختلف أهل القياس والرأي أنه لا يجوز استعمالهما ما دام يوجد نص، وقد شهد الله تعالى بأن النص لم يفرط فيه شيئا»[1].

المثال السابع: في تفسير قوله تعالى ﴿جَنَاحَكَ مِنَ ٱلرَّهۡبِ﴾ [القصص: ٣٢].

جاء التفسير عن السلف أنَّ الرهب هو الخوف والفرق، وبعض السلف كابن زيد بن أسلم نظَّرها بقوله تعالى ﴿وَيَدۡعُونَنَا رَغَبٗا وَرَهَبٗا﴾ [الأنبياء: ٩٠][2]، ويعد ابن زيد من أكثر مفسري السلف تفسيرًا للقرآن بالقرآن.

وجاء أن الرهب هو الكم بلغة حمير، قال القرطبي: «وقال بعض أهل المعاني: الرهب الكم بلغة حمير وبني حنيفة»[3].

فإن كان صحيحًا في لسان العرب لم يجز التفسير به، لأنه مخالف لإجماع السلف من أهل التأويل.

وقد عدَّ الزمخشري تفسير الرهب بالكم من «بدع التفاسير»، وقال: «ومن بدع التفاسير: أن الرهب الكم بلغة حمير، وأنهم يقولون: أعطني مما في رهبك، وليت شعري كيف صحته في اللغة؟ وهل سمع من الأثبات الثقات الذين ترتضي عربيتهم؟ ثم ليت شعري كيف موقعه في الآية؟ وكيف تطبيقه المفصل كسائر كلمات

(١) المحلىٰ لابن حزم ١/ ٧٨، وقد كرر الاستدلال بالآية الكريمة علىٰ ذلك في غير موضع.

(٢) تفسير الطبري ١٩/ ٥٧٥.

(٣) تفسير القرطبي ١٣/ ٢٨٤.

التنزيل؟ على أن موسى عليه السلام ما كان عليه ليلة المناجاة إلا زرمانقة من صوف لا كمى لها»[١].

وقد استغرب الزمخشري إيغال بعض المفسرين في المعنى اللغوي دون اعتبار للوارد في هذا الباب، وعد كلامهم هذا من بدع التفاسير [٢]، هذا مع أنهم يصنفونه من كتب الرأي.

ومع أن بعضها قد يحتمله اللسان العربي، كقولهم في قوله تعالى ﴿وَهُمْ أُلُوفٌ﴾[البقرة: ٢٤٣] أي متآلفون، جمع آلف كقاعد وقعود[٣]! إلا أن قانون التفسير بالمأثور لم يدل عليها.

المثال الثامن: في تفسير قوله تعالى ﴿وَيُدْخِلُهُمُ ٱلْجَنَّةَ عَرَّفَهَا لَهُمْ﴾[محمد: ٦].

فقد جاء عن أهل التأويل أن أهل الجنة أهدى إلى منازلهم في الجنة من بيوتهم في الدنيا، وهذا يدل أن معنى: عرفها، أي دلهم عليها، وأخبرهم بها. ففي صحيح البخاري: من حديث أبي المتوكل الناجي، أن أبا سعيد الخدري رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «يخلص المؤمنون من النار، فيحبسون على قنطرة بين الجنة والنار، فيقص لبعضهم من بعض مظالم كانت بينهم في الدنيا، حتى إذا هذبوا ونقوا أذن لهم في دخول الجنة، فوالذي نفس محمد بيده، لأحدهم أهدى بمنزله في الجنة منه بمنزله كان في الدنيا»[٤].

---

(١) الكشاف ٣/ ٤٠٩.

(٢) وذلك في نحو ١٩ موضعا في تفسيره.

(٣) الكشاف ١/ ٣١٨.

(٤) صحيح البخاري (٦٥٣٥).

وقال مجاهد: «يمشي أهلها إلى بيوتهم ومساكنهم، وما قسم الله عز وجل لهم فيها لا يخطئون شيئا منها كأنهم ساكنوها منذ خلقوا، لا يستدلون عليها أحدا»[١].

وذكر ابن أبي حاتم: «عن محمد بن كعب قال: يعرفون بيوتهم إذا دخلوا الجنة، كما تعرفون بيوتكم إذا انصرفتم من الجمعة.

وقال مقاتل بن حيان: بلغنا أن الملك الذي كان وكل بحفظ عمله في الدنيا يمشي بين يديه في الجنة، ويتبعه ابن آدم حتى يأتي أقصى منزل هو له، فيعرفه كل شيء أعطاه الله في الجنة، فإذا انتهى إلى أقصى منزله في الجنة دخل إلى منزله وأزواجه، وانصرف الملك عنه»[٢].

قال ابن جرير: «ويُدخلهم الله جنته عرَّفها، يقول: عرَّفها وبيَّنها لهم، حتى إن الرجل ليأتي منزله منها إذا دخلها كما كان يأتي منزله في الدنيا، لا يشكل عليه ذلك»[٣].

ولا يعرف غير هذا عن أهل التأويل، وهو الذي ذكره الطبري وابن أبي حاتم والسيوطي في الدر المنثور.

لكن قال بعض أهل اللغة: التعريف هو التطيب، من قولهم: طعام معرف أي مطيب. ولعمري هل التطييب في الجنة خاص بمنازلهم، وهي التي بنيت من مسك وكافور!

---

(١) تفسير مجاهد ٦٠٤. وجامع البيان للطبري ٢٢/ ١٦٠.

(٢) نقله ابن كثير في التفسير ٧/ ٣١٠.

(٣) جامع البيان ٢٢/ ١٦٠.

ولا تغتر بأن ابن الجوزي حين ذكر هذا القول منسوبا لابن عباس من رواية عطاء، فإن هذه الآفة عند ابن الجوزي جاءت من حذف الأسانيد[١]، ولم نقف على رواية عطاء هذه في مظانها، وكثيرًا ما ينسب ابن الجوزي الأقوال إلى ابن عباس، وتكون من تفسير الكلبي[٢].

وممن ذكر القولين الزمخشري، وزاد ثالثا مما تحتمله اللغة، وقال: «عرفها لهم: أعلمها لهم وبينها بما يعلم به كل أحد منزلته ودرجته من الجنة. قال مجاهد: يهتدى أهل الجنة إلى مساكنهم منها لا يخطئون، كأنهم كانوا سكانها منذ خلقوا لا يستدلون عليها. وعن مقاتل: إن الملك الذي وكل بحفظ عمله في الدنيا يمشى بين يديه فيعرفه كل شيء أعطاه الله. أو طيبها لهم، من العرف: وهو طيب الرائحة. وفي كلام بعضهم: عزفٌ كنَوح القَماری، وعرف كفَوح القَماری[٣].

أو حددها لهم، فجنة كل أحد محدودة مفرزة عن غيرها، من: عرف الدار وأرفها، والعرف والأرف، الحدود»[٤].

ومن هذا القبيل ما ذكره الماوردي من «أنه يحتمل: أنه عرف أهل السماء أنها لهم إظهاراً لكرامتهم فيها»[٥].

(١) زاد المسير ٤/ ١١٧.

(٢) كما في تفسير الحروف المقطعة أول سورة البقرة.

(٣) القماري الأولىٰ الطير المعروف، والثانية بلدة بالهند يجلب منها العود (تاج العروس ١٣/ ٤٦٨).

(٤) الكشاف ٤/ ٣١٨.

(٥) النكت والعيون ٥/ ٢٩٥.

المثال التاسع: في تفسير قوله تعالى ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾[الرحمن: ١٣].

جاء التفسير عن السلف أن التثنية للجن والإنس، ولا يكاد يعرف عنهم غيره، ولشهرته قال به جلُّ أصحاب المعاني من أهل اللغة كأبي عبيدة والزجاج، وذلك لأنه سبق ذكر لهما، وهو في قوله ﴿وَٱلْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ﴾ [الرحمن: ١٠]، فالأنام يشمل الجن والإنس[١].

ويحتج للمأثور بما قال الزمخشري: «والخطاب في ربكما تكذبان للثقلين بدلالة الأنام عليهما، وقوله ﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ ۝٣١﴾ »[٢].

فمن انتهاك قانون التفسير بالمأثور أن تذكر الفرضيات المحتملة في عود هذا الضمير مما لم يرد به المأثور، من ذلك: أن الفراء جعل عود الضمير محتملا أمرين، فقال: «وقوله: ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ وإنما ذكر في أول الكلام: الإنسان ففي ذلك وجهان: أحدهما: أن العرب تخاطب الواحد بفعل الاثنين، فيقال: ارحلاها، ازجراها يا غلام. والوجه الآخر: أن الذكر أريد في الإنسان والجان، فجرى لهما من أول السورة إلى آخرها»[٣].

فبدأ الفراء بقول تحتمله اللغة فجعله أولا، وأخر المأثور، ثم جاء من زاد في الفرضيات، فذكر الرازي من ضمن ما ذكر أنه يعود للذكر والأنثى[٤].

---

(١) مجاز القرآن ٢/ ٢٤٣، معاني الزجاج ٥/ ٩٧، إعراب القرآن للنحاس ٤/ ٢٠٥.
(٢) الكشاف ٤/ ٤٤٥.
(٣) معاني القرآن ٣/ ١١٤.
(٤) مفاتيح الغيب ٢٩/ ٣٤٦.

وأما الشيخ الطاهر بن عاشور فإنه قدم معنى لغويًا تحتمله الآية، ولم يعتبر بالمأثور، بل رده وتمحل في ذلك.

فقال: «وضمير المثنى في ربكما تكذبان خطاب لفريقين من المخاطبين بالقرآن، والوجه عندي أنه خطاب للمؤمنين والكافرين الذين ينقسم إليهما جنس الإنسان المذكور في قوله: ﴿خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ ﴾ [الرحمن: ٣] وهم المخاطبون بقوله: ﴿أَلَّا تَطۡغَوۡاْ فِي ٱلۡمِيزَانِ ﴾ [الرحمن: ٨] الآية والمنقسم إليهما الأنام المتقدم ذكره، أي أن نعم الله على الناس لا يجحدها كافر بله المؤمن، وكل فريق يتوجه إليه الاستفهام بالمعنى الذي يناسب حاله...

وقال جمهور المفسرين: هو خطاب للإنس والجن، وهذا بعيد لأن القرآن نزل لخطاب الناس ووعظهم ولم يأت لخطاب الجن، فلا يتعرض القرآن لخطابهم، وما ورد في القرآن من وقوع اهتداء نفر من الجن بالقرآن في سورة الأحقاف وفي سورة الجن يحمل على أن الله كلف الجن باتباع ما يتبين لهم في إدراكهم، وقد يكلف الله أصنافا بما هم أهل له دون غيرهم، كما كلف أهل العلم بالنظر في العقائد وكما كلفهم بالاجتهاد في الفروع ولم يكلف العامة بذلك، فما جاء في القرآن من ذكر الجن فهو في سياق الحكاية عن تصرفات الله فيهم وليس لتوجيه العمل بالشريعة..»[1]. إلى آخر ما قاله، مما لا اعتداد به، فإن إجماع السلف من أهل التأويل على هذا الذي رده، وكفى بذلك حجة.

(١) التحرير والتنوير ٢٧/ ٢٤٣.

والشيخ ابن عاشور يتلطف بانتهاك قانون التفسير بالمأثور على خلاف المتأخرين من أصحاب المدرسة العقلية، ويغلف ذلك بعبارة حسنة، قد تمر على كثير من الناس، فحاله في ذلك كحال الزمخشري في تلطفه في إيراد اعتزالياته.

المثال العاشر: قوله تعالى ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا﴾ [الأعراف: ١٨٩] الآية.

قال جمهور أهل التأويل من السلف أن المراد بالنفس الواحدة آدم، والزوج حواء، فلا يعلم عنهم خلاف ذلك، ثم ترتب على ذلك إشكال وهو وقوع الشرك منهما، وتأولوه على أوجه بعضها حسن.

فمن انتهاك قانون تفسير: أن يقال إن المراد بالنفس الواحدة هنا هو قصي، جد النبي ﷺ، أو غيره من المشركين، وهذا القول حكاه غير واحد.

قال الزمخشري: «ووجه آخر وهو أن يكون الخطاب لقريش الذين كانوا في عهد رسول الله ﷺ، وهم آل قصى ألا ترى إلى قوله في قصة أم معبد:

فيا لقصى ما زوى الله عنكم ... به من فخار لا يبارى وسؤدد

ويراد: هو الذي خلقكم من نفس قصى، وجعل من جنسها زوجها عربية قرشية ليسكن إليها، فلما آتاهما ما طلبا من الولد الصالح السوي جعلا له شركاء فيما آتاهما، حيث سميا أولادهما الأربعة بعبد مناف وعبد العزى وعبد قصى وعبد الدار، وجعل

الضمير في يشركون لهما ولأعقابهما الذين اقتدوا بهما في الشرك، وهذا تفسير حسن لا إشكال فيه»[(١)].

قلت: بل فيه كل الإشكال، فإنه مخالف لإجماع أهل التأويل، والتماس المخرج للمشكل لا يبرر انتهاك قانون التفسير بالمأثور.

وقد بنى عليه ابن جماعة تعليل الاختلاف بين قوله تعالى ﴿وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا﴾ [النساء: ١] وقوله ﴿وَجَعَلَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا﴾ [الأعراف: ١٨٩]: «أن آية النساء في آدم وحواء عليهما السلام لأنها خلقت منه، وآية الأعراف، قيل: في قصي، أو غيره من المشركين ولم تخلق زوجته منه»[(٢)]. وتبعه ابن عرفة في تفسيره[(٣)].

ويظن أنَّ الزمخشري تبع في ذلك ابن كيسان -وهو على نحلته- فإنه قال: «هم الكفار سموا أولادهم عبد العزى وعبد اللات وعبد مناة ونحوه»[(٤)].

فلعل ابن كيسان أراد بذلك تأويل قوله: ﴿فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشۡرِكُونَ﴾ أي أن عود الضمير هنا للمشركين من العرب، فهذا متجه، وهو قول جاء به التفسير بالمأثور، ورجحه الطبري والزمخشري، ولم يرد ابن كيسان بذلك تفسير النفس الواحدة.

(١) الكشاف ٢/ ١٨٨.
(٢) كشف المعاني في المتشابه والمثاني ١٣٦.
(٣) تفسير ابن عرفة ٢/ ٢٧١.
(٤) تفسير البغوي ٣/ ٣١٤.

وانظر صيانة البغوي للتفسير بالمأثور لما شذ عكرمة وخالف الجماهير، فإنه قال: «خاطب كل واحد من الخلق بقوله خلقكم أي خلق كل واحد من أبيه وجعل منها زوجها، أي: جعل من جنسها زوجها، قال البغوي: وهذا قول حسن، لولا قول السلف مثل عبد الله بن عباس رضي الله عنهما ومجاهد وسعيد بن المسيب وجماعة المفسرين أنه في آدم وحواء»[١].

المثال الحادي عشر: في تفسير قوله تعالى ﴿وَأَنتَ حِلٌّ بِهَٰذَا ٱلْبَلَدِ ۝٢﴾ [البلد:٢].

فقد جاء التفسير المأثور أن حل بمعنى: أن الله أحلها له ساعة ولم يحلها لأحد بعده، توارد على ذلك التفسير المأثور.

وقال ابن جرير -ناظما أقوال أهل التأويل كلها-: «يقول جلَّ ثناؤه لنبيه محمد ﷺ: وأنت يا محمد حِلٌّ بهذا البلد، يعني بمكة؛ يقول: أنت به حلال تصنع فيه من قَتْلِ من أردت قتلَه، وأَسْرِ من أردت أسره، مُطْلَقٌ ذلك لك؛ يقال منه: هو حِلٌّ، وهو حلال، وهو حِرْم، وهو حرام، وهو مُحلّ، وهو محرم، وأحللنا، وأحرمنا، وبنحو الذي قلنا في ذلك قال أهل التأويل»[٢].

ويعتضد ذلك بحديث سعيد بن أبي سعيد، عن أبي شريح، أنه قال لعمرو بن سعيد - وهو يبعث البعوث إلى مكة -: ائذن لي أيها الأمير، أحدثك قولاً قام به النبي ﷺ الغد من يوم الفتح، سمعته أذناي ووعاه قلبي، وأبصرته عيناي حين تكلم به:

---

(١) تفسير البغوي ٣/ ٣١٤.

(٢) تفسير الطبري ٢٤/ ٤٣١.

حمد الله وأثنى عليه، ثم قال: «إنَّ مكة حرمها الله، ولم يحرمها الناس، فلا يحل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسفك بها دمًا، ولا يعضد بها شجرة، فإن أحد ترخص لقتال رسول الله ﷺ فيها، فقولوا: إن الله قد أذن لرسوله ولم يأذن لكم، وإنما أذن لي فيها ساعة من نهار، ثم عادت حرمتها اليوم كحرمتها بالأمس، وليبلغ الشاهد الغائب»[1].

ورجح أبو حيان أن حل بمعنى مقيم، وقال في دفع إشكال يرد عليه -وهو كون الآية مكية وما يتبع ذلك-: «لم نحمل وأنت حل على أنه يحل لك ما تصنع في مكة من الأسر والقتل في وقت نزولها بمكة فتنافيا، بل حملناه على أنه مقيم بها خاصة، وهو وقت النزول كان مقيما بها ضرورة»[2].

المثال الثاني عشر: في تفسير قوله تعالى ﴿ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾ [القيامة:٢٣].

فالمأثور جاء بأن معنى ناظرة: أي تنظر إلى وجه ربها جل جلاله، وعلى هذا جل أهل التأويل، وشذ بعضهم فقال: تنتظر نعم الله عليها.

وأعلى ما ورد في ذلك حديث ابن عمر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إن أدنى أهل الجنة منزلة، لمن ينظر في ملكه ألفي سنة، قال: وإن أفضلهم منزلة لمن ينظر في

(١) متفق عليه، رواه البخاري (١٠٤)، ومسلم (١٣٥٤).

(٢) البحر المحيط ١٠/ ٤٨٠. قال ذلك رادًا علىٰ الزمخشري ما ذكره في تفسيرها مما يوافق المأثور، وهذا العجب، أن يلتزم المعتزلي بقانون التفسير بالمأثور، ويخالفه السني، واعتراض أبي حيان علىٰ الزمخشري لا يتجه بشهادة صاحبه السمين الحلبي (الدر المصون ١١/ ٦).

وجه الله كل يوم مرتين، قال: ثم تلا ﴿ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾ قال: بالبياض والصفاء، قال: ﴿ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾ قال: تنظر كل يوم في وجه الله عز وجل»[(١)].

قال ابن كثير: «أي: تراه عيانا، كما رواه البخاري رحمه الله في صحيحه: «إنكم سترون ربكم عيانا»، وقد ثبتت رؤية المؤمنين لله عز وجل في الدار الآخرة في الأحاديث الصحاح، من طرق متواترة عند أئمة الحديث، لا يمكن دفعها ولا منعها، فذكر بعض هذه الأحاديث»، ثم قال: «وهذا بحمد الله مجمع عليه بين الصحابة والتابعين وسلف هذه الأمة، كما هو متفق عليه بين أئمة الإسلام، وهداة الأنام، ومن تأول ذلك بأنَّ المراد بـ «إلى» مفرد الآلاء، وهي النعم، كما قال الثوري، عن منصور، عن مجاهد: ﴿ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾ فقال: تنتظر الثواب من ربها، رواه ابن جرير من غير وجه عن مجاهد. وكذا قال أبو صالح أيضا، فقد أبعد هذا القائل النجعة، وأبطل فيما ذهب إليه، وأين هو من قوله تعالى: ﴿ كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ﴾ [المطففين: ١٥]، قال الشافعي رحمه الله: ما حجب الفجار إلا وقد علم أن الأبرار يرونه عز وجل. ثم قد تواترت الأخبار عن رسول الله ﷺ بما دل عليه سياق الآية الكريمة»[(٢)].

وقال الزمخشري: «أي: تنظر إلى ربها خاصة لا تنظر إلى غيره، وهذا معنى تقديم المفعول. ألا ترى إلى قوله ﴿ إِلَىٰ رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ ٱلْمُسْتَقَرُّ ۝١٢ ﴾ [القيامة:٢٣] ﴿ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلْأُمُورُ ۝٥٣ ﴾ [الشورى:٥٣] كيف دلَّ فيها التقديم على معنى الاختصاص، ومعلوم أنهم ينظرون إلى أشياء لا يحيط بها الحصر ولا تدخل تحت العدد في محشر

(١) رواه ابن جرير في التفسير ٢٤/ ٧٣.

(٢) تفسير ابن كثير ٨/ ٢٨٠.

يجتمع فيه الخلائق كلهم، فإنّ المؤمنين نظارة ذلك اليوم لأنهم الآمنون الذين لا خوف عليهم ولا هم يحزنون، فاختصاصه بنظرهم إليه لو كان منظورا إليه: محال، فوجب حمله على معنى يصح معه الاختصاص، والذي يصح معه أن يكون من قول الناس: أنا إلى فلان ناظر ما يصنع بي، تريد معنى التوقع والرجاء. ومنه قول القائل:

وإذا نظرت إليك من ملك والبحر دونك زدتني نعما

وسمعت سروية مستجدية بمكة وقت الظهر حين يغلق الناس أبوابهم، ويأوون إلى مقائلهم. تقول: عُيينتى نويظرة إلى الله وإليكم، والمعنى: أنهم لا يتوقعون النعمة والكرامة إلا من ربهم، كما كانوا في الدنيا لا يخشون ولا يرجون إلا إياه»[(١)].

فواعجبًا له يترك قول النبي ﷺ وقول أصحابه لقول سروية مستجدية، وهو لو وجد مركبا دون ذلك لانتهاك قانون التفسير بالمأثور في هذا الموضع لما تورع عن ركوبه، وقد اشتد نكير ابن المنير عليه لأجل ذلك، وقال: «ما أقصر لسانه عند هذه الآية، فكم له يدندن ويطبل في جحد الرؤية ويشقق القباء ويكثر ويتعمق، فلما فغرت هذه الآية فاه صنع في مصادمتها بالاستدلال، على أنه لو كان المراد الرؤية لما انحصرت بتقديم المفعول، لأنها حينئذ غير منحصرة على تقدير رؤية الله تعالى، وما يعلم أن المتمتع برؤية جمال وجه الله تعالى لا يصرف عنه طرفه، ولا يؤثر عليه غيره، ولا يعدل به عز وعلا منظورًا سواه، وحقيق له أن يحصر رؤيته إلى من ليس كمثله شيء، ونحن نشاهد العاشق في الدنيا إذا أظفرته برؤية محبوبه لم يصرف عنه لحظه، ولم يؤثر عليه، فكيف بالمحب لله عز وجل إذا أحظاه النظر إلى وجهه الكريم، نسأل الله

(١) الكشاف ٤/ ٦٦٢.

العظيم أن لا يصرف عنا وجهه، وأن يعيذنا عن مزالق البدعة ومزلات الشبهة، وهو حسبنا ونعم الوكيل»[١].

ومما يلحظ في هذا المثال أن العلماء في إعمالهم قانون التفسير بالمأثور تنكبوا أحد أوجه الضعف فيه، وهي الشذوذ، فلم يلتفتوا إلى شذوذ مجاهد فيه، وقد أحسن ابن عبد البر في استعمال قانون التفسير بالمأثور لما قال: «لم ندَّع الإجماع في هذه المسألة، ولو كانت إجماعًا ما احتجنا فيها إلى قول، ولكن قول مجاهد هذا مردود بالسنة الثابتة عن النبي ﷺ، وأقاويل الصحابة، وجمهور السلف، وهو قول عند أهل السنة مهجور، والذي عليه جماعتهم ما ثبت في ذلك عن نبيهم ﷺ ، وليس من العلماء أحد إلا وهو يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله ﷺ ، ومجاهد -وإن كان أحد المقدمين في العلم بتأويل القرآن- فإن له قولين في تأويل آيتين هما مهجوران عند العلماء، مرغوب عنهما، أحدهما هذا، والآخر قوله في قول الله عز وجل ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا ٧٩﴾ [الإسراء:٧٩] .. قال: يوسع له على العرش فيجلسه معه، وهذا قول مخالف للجماعة من الصحابة ومن بعدهم، والذي عليه العلماء في تأويل هذه الآية: أن المقام المحمود هو الشفاعة»[٢].

ورحم الله ابن جرير لقد ابتُلِيَ لأجل صيانته قانون التفسر بالمأثور، فحصلت له المحنة الشهيرة التي توفي عقبها، وذلك لإنكاره تفسير مجاهد هذا، لأنه شاذٌّ[٣].

(١) حاشية الكشاف ٤/ ٦٦٢.

(٢) التمهيد ٧/ ١٥٨.

(٣) انظر قصة المحنة في معجم الأدباء ٦/ ٢٤٥٠.

وأما الأمثلة على انتهاك قانون التفسير بالمأثور لأجل الخبر المصنوع والشذوذ قد ذكرنا طرفًا كبيرًا منه في كتابنا عن «الحافظ أبي القاسم الحسكاني» حيث كان كتابه: شواهد التنزيل مصدرًا من مصادر الخبر المصنوع في التفسير، ومن أمثلته براهين كتاب: منهاج الكرامة، للرافضي الحلي، وقد نقضه عليه شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه المشهور: منهاج السنة النبوية.



• الوقف وقانون التفسير بالمأثور:

اعتبار قانون التفسير بالمأثور لا يقتصر على المعنى بل يتعداه إلى الوقف، وهذا جلي، لارتباط الوقف بالمعنى ارتباطًا وثيقًا.

فما احتمله قانون التفسير بالمأثور جاز الوقف عليه وما لم يحتمله فيقبح.

ولذا كان المؤلفون في علم الوقف يحتجون على الوقف بالمأثور، كما قال الداني في قوله تعالى ﴿كَانُوا۟ قَلِيلًا مِّنَ ٱلَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ﴾ [الذاريات: ١٧]: «قال يعقوب: ﴿كَانُوا۟ قَلِيلًا﴾ تام. وهو قول الضحاك، والمعنى: كان عددهم قليلاً. وقال الضحاك: كانوا قليلا من الناس.

والآية دالة على قلة نومهم لا على قلة عددهم، والمعنى: كان هجوعهم أي نومهم قليلا، وبذلك جاء التفسير، حدثنا محمد بن عبد الله قال: حدثنا أبي قال: حدثنا علي قال: حدثنا أبو داود قال: حدثنا ابن سلام في قوله ﴿كَانُوا۟ قَلِيلًا مِّنَ ٱلَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ﴾ [الذاريات: ١٧] قال: تفسير الحسن يقول: كانوا لا ينامون إلا قليلاً»[(١)].

قلت: جماهير المفسرين على خلاف الضحاك، ولم يوافقه أحد فكان قوله من قبيل الشاذ[(٢)].

قال القرطبي: روي عن يعقوب الحضرمي أنه قال: «اختلفوا في تفسير هذه الآية فقال بعضهم: ﴿كَانُوا۟ قَلِيلًا﴾ معناه: كان عددهم يسيرًا، ثم ابتدأ فقال: ﴿مِّنَ ٱلَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ﴾ على معنى من الليل يهجعون.

---

(١) المكتفىٰ في الوقف والابتدا ٢٠٤.

(٢) انظر الروايات في جامع البيان ٢٢/ ٤١١.

قال ابن الأنباري: وهذا فاسد، لأن الآية إنما تدل على قلة نومهم لا على قلة عددهم، وبعد فلو ابتدأنا ﴿مِّنَ ٱلَّيۡلِ مَا يَهۡجَعُونَ﴾ على معنى من الليل يهجعون لم يكن في هذا مدح لهم – وذلك على اعتبار ما صلة- لأن الناس كلهم يهجعون من الليل إلا أن تكون ﴿مَا﴾ جحدا.

قلت: وعلى ما تأوله بعض الناس- وهو قول الضحاك- من أن عددهم كان يسيرًا يكون الكلام متصلا بما قبل من قوله: ﴿إِنَّهُمۡ كَانُواْ قَبۡلَ ذَٰلِكَ مُحۡسِنِينَ﴾ [الذاريات: ١٦] أي كان المحسنون قليلا، ثم استأنف فقال: ﴿مِّنَ ٱلَّيۡلِ مَا يَهۡجَعُونَ﴾ [الذاريات: ١٧] وعلى التأويل الأول والثاني يكون ﴿كَانُواْ قَلِيلٗا مِّنَ ٱلَّيۡلِ﴾ [الذاريات: ١٧]خطابا مستأنفا بعد تمام ما تقدمه ويكون الوقف على ﴿مَا يَهۡجَعُونَ﴾ [الذاريات: ١٧]»[1].

هذا وقد تكرر عند الداني في «المكتفى» ربط الوقف بالتفسير بالمأثور والترجيح في اختلافهم فيه على ما جاء في التفسير، ولولا خشية الإطالة لذكرنا ذلك بالتفصيل، ولكن هذه إشارة إلى بعض الآيات التي ارتبط فيها الوقف بقانون التفسير بالمأثور:

-الوقف على نفسي في قوله ﴿لَآ أَمۡلِكُ إِلَّا نَفۡسِي﴾ [المائدة: ٢٥] ثم يبتدئ ﴿وَأَخِي﴾ [المائدة: ٢٥][2].

---

(١) الجامع لأحكام القرآن ١٧/ ٣٦. وانظر تتمة المبحث في الدر المصون للسمين ١٠/ ٢٤.

(٢) المكتفىٰ ٥٩.

قال الداني: وقال أحمد بن موسىٰ اللؤلؤي: ﴿إِلَّا نَفۡسِي﴾ تام. ثم تبتدئ ﴿وَأَخِي﴾ بتأويل: وأخي لا يملك إلا نفسه. وقد جاء التفسير بما قال، حدثنا محمد بن عبد الله قال: حدثنا أبي قال: حدثنا علي بن الحسن قال: حدثنا أحمد بن موسىٰ قال: حدثنا يحيىٰ بن

-الوقف على ﴿فِي ٱلدُّنۡيَا حَسَنَةٗ﴾ [النحل: ٤١] ثم يبتدئ ﴿وَلَأَجۡرُ ٱلۡأٓخِرَةِ أَكۡبَرُۚ﴾ [النحل: ٤١][١].

-الوقف على ﴿وَلَهَا عَرۡشٌ﴾ [النمل: ٢٣] ثم يبتدئ ﴿عَظِيمٞ﴾ [النمل: ٢٣][٢].

-الوقف على ﴿فَتَوَلَّ عَنۡهُمۡۘ﴾ [القمر: ٦] ثم يبتدئ ﴿يَوۡمَ يَدۡعُ ٱلدَّاعِ﴾ [القمر: ٦][٣].

-الوقف على قوله ﴿بَيۡنَ أَيۡدِيهِمۡ﴾ [الحديد: ١٢] ثم يبتدئ ﴿وَبِأَيۡمَٰنِهِم﴾ [الحديد: ١٢][٤].

-الوقف على ﴿بِمَا كَسَبَتۡ رَهِينَةٌ﴾ [المدثر: ٣٨] ثم يبتدئ ﴿إِلَّآ أَصۡحَٰبَ ٱلۡيَمِينِ﴾ [المدثر: ٣٩][٥].

فهذه أمثلة من المكتفى للداني، لينظر طالب العلم في المذهبين اللذين ذكرهما الداني، وكيف رجح بينهما بإعمال قانون التفسير بالمأثور.

سلام قال: قال الكلبي في قوله ﴿لَآ أَمۡلِكُ إِلَّا نَفۡسِي وَأَخِيۖ﴾ أي: وأخي لا يملك إلا نفسه. قال أبو عمرو: والوجه أن يكون الوقف علىٰ ﴿وَأَخِيۖ﴾ وهو كاف. فينسق علىٰ قوله ﴿إِلَّا نَفۡسِي﴾ أو علىٰ ما في قوله ﴿لَآ أَمۡلِكُ﴾. والتقدير: لا أملك أنا وأخي إلا أنفسنا. وأكثر أهل التأويل علىٰ ذلك.

(١) المكتفىٰ ١١٧.

(٢) المكتفىٰ ١٥٣.

(٣) المكتفىٰ ٢٠٧.

(٤) المكتفىٰ ٢١٩.

(٥) المكتفىٰ ٢٢٦.

وهذان مثالان يحتاجهما القراء:

الأول: قال الله عز وجل: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ فِى غَمَرَٰتِ ٱلْمَوْتِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَاسِطُوٓاْ أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوٓاْ أَنفُسَكُمُ ٱلْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ ٱلْهُونِ بِمَا كُنتُمْ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ وَكُنتُمْ عَنْ ءَايَٰتِهِۦ تَسْتَكْبِرُونَ﴾ [الأنعام: ٩٣]. فإن قوله: أخرجوا أنفسكم من قول الملائكة كما دلَّ عليه التفسير بالمأثور، فيقبح الوقف على أيديهم، لأن قوله: أخرجوا أنفسكم مِن صلة قول الملائكة إلى آخر الآية.

الثاني: قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَٰنَ رَبِّهِۦ﴾ [يوسف: ٢٤].

فقد دلَّ التفسير بالمأثور على أنَّ الوقف على قوله: وهمَّ بها، وأن الهم وقع منه عليه السلام، وأقوالهم مستوعبة في مصادر التفسير بالمأثور.

ويمتنع الوقف على ﴿هَمَّتْ بِهِۦ﴾ [يوسف: ٢٤]، ثم يقرأ واصلا ﴿وَهَمَّ بِهَا لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَٰنَ رَبِّهِۦ﴾ [يوسف: ٢٤]، لغرض نفي الهم عن يوسف، من باب قولهم: لولا الكلب لأكل الذئب الشاة، فامتنع أكل الشاة لوجود الكلب، فيكون مراده من ذلك نفي الهم عن يوسف، وهذا خلاف إجماع أهل التأويل.

قال ابن جرير: «وأما آخرون ممن خالف أقوال السلف وتأولوا القرآن بآرائهم، فإنهم قالوا في ذلك أقوالاً مختلفة.

فقال بعضهم: معناه ولقد همت المرأة بيوسف، وهم بها يوسف أن يضربها أو ينالها بمكروه لهمها به مما أرادته من المكروه، لولا أن يوسف رأى برهان ربه، وكفه ذلك عما هم به من أذاها، لا أنها ارتدعت من قبل نفسها.

قالوا: والشاهد على صحة ذلك قوله: ﴿كَذَٰلِكَ لِنَصۡرِفَ عَنۡهُ ٱلسُّوٓءَ وَٱلۡفَحۡشَآءَ﴾ [يوسف: ٢٤] قالوا: فالسوء هو ما كان هم به من أذاها، وهو غير الفحشاء.

وقال آخرون منهم: معنى الكلام: ولقد همت به، فتناهى الخبر عنها، ثم ابتدئ الخبر عن يوسف، فقيل: وهم بها يوسف لولا أن رأى برهان ربه، كأنهم وجهوا معنى الكلام إلى أن يوسف لم يهم بها، وأن الله إنما أخبر أن يوسف لولا رؤيته برهان ربه لهم بها، ولكنه رأى برهان ربه فلم يهم بها، كما قيل: ﴿وَلَوۡلَا فَضۡلُ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ وَرَحۡمَتُهُۥ لَٱتَّبَعۡتُمُ ٱلشَّيۡطَٰنَ إِلَّا قَلِيلٗا﴾ [النساء: ٨٣].

قال: ويفسد هذين القولين: أنَّ العرب لا تقدم جواب لولا قبلها، لا تقول: لقد قمت لولا زيد، وهي تريد: لولا زيد لقد قمت، هذا مع خلافهما جميع أهل العلم بتأويل القرآن، الذين عنهم يؤخذ تأويله»[(١)].

وأما ما وقع في المرشد ومختصراته من أنَّ الوقف على همت به كاف فذلك خروج عن قانون التفسير بالمأثور، واتباع للأقوال المحدثة.

قال: «إن وقف عند قوله ﴿وَلَقَدۡ هَمَّتۡ بِهِۦ﴾ [يوسف: ٢٤]، ثم يبتدئ ﴿وَهَمَّ بِهَا﴾ [يوسف: ٢٤] ليفرق بين ما كان منها وما كان منه كان صالحا ليعلم أن المرأة همت على صفة، ويوسف على صفة أخرى»[(٢)].

وأما كيف يقع الهم من الأنبياء ففي كتب التفسير البيان عن ذلك.

---

(١) تفسير ابن جرير ١٦/ ٣٩.

(٢) المقصد لتلخيص ما في المرشد ٣٩١.

هذا وقد أساء الرازي الأدب مع الصحابة والتابعين في هذا الموضع زاعمًا أنه يريد إبراء جانب يوسف عَلَيْهِ السَّلَامُ من «الفضيحة» التي توهمها.

فإن قيل: إن الحجة التي لأجلها رد ابن جرير قول من قال بأن الهم لم يقع أصلا ضعيفة، وهي أن جواب لولا لا يجوز أن يتقدم عليها منقوضة بتجويز بعض علماء العربية ذلك، ونظير ذلك قوله تعالى: ﴿إِن كَادَتْ لَتُبْدِى بِهِۦ لَوْلَآ أَن رَّبَطْنَا عَلَىٰ قَلْبِهَا﴾ [القصص: ١٠] فما قبل لولا دليل الجواب، أي: لولا أن ربطنا على قلبها لكادت تبدي به، وإلى جواز التقديم المذكور ذهب الكوفيون، ومن أعلام البصريين: أبو العباس المبرد، وأبو زيد الأنصاري، واختاره الشيخ أبو حيان في تفسيره، وقواه الشنقيطي كذلك؟

فالجواب: أنه على فرض صحة ذلك فإن السلف أجمعوا على خلافه، فلم يجز المصير إليه، والله أعلم.

❁ ❁ ❁

• التفسير الإشاري والعلمي وقانون التفسير بالمأثور:

اقترن التفسير الإشاري بالصوفية، وهو: تأويل القرآن على الباطن، باعتبار أن للقرآن ظاهرًا وباطنًا، فالظاهر هو الذي يتكلم عليه المفسرون، والباطن هو إشارة خفية تظهر لأرباب السلوك والتصوف، تخفى على الناس.

ولا تنتظم هذه الإشارات تحت قانون ضابط، بل هي وجديات يزعمون تلقيها -في الغالب- بالفيض، وقد ألفت فيه مؤلفات، من أشهرها تفسير أبي عبد الرحمن السلمي(ت:٤١٢)، المسمى: حقائق التفسير.

والغالب على من تكلم على هذه الطريقة أنه يريد تفسير الآية بما قال، فلا يحمل كلامهم حينئذ على القدر الزائد على التفسير، وقد صور القرطبي تكلف هؤلاء في الاستدلال على ما يجدونه في أنفسهم من معانٍ وإشارات، فقال: «وتارة يكون له غرض صحيح فيطلب له دليلا من القرآن ويستدل عليه بما يعلم أنه ما أريد به كمن يدعو إلى مجاهدة القلب القاسي فيقول قال الله تعالى: ﴿ٱذۡهَبۡ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ إِنَّهُۥ طَغَىٰ ﴾ [طه: ٢٤] ويشير إلى قلبه ويومئ إلى أنه المراد بفرعون؛ وهذا الجنس قد يستعمله بعض الوعاظ في المقاصد الصحيحة تحسينا للكلام وترغيبا للمستمع وهو ممنوع لأنه قياس في اللغة، وذلك غير جائز.

وقد تستعمله الباطنية في المقاصد الفاسدة لتغرير الناس ودعوتهم إلى مذاهبهم الباطلة، فينزلون القرآن على وفق رأيهم ومذهبهم على أمور يعلمون قطعا أنها غير مرادة فهذه الفنون أحد وجهي المنع من التفسير بالرأي»[١].

---

(١) الجامع لأحكام القرآن ١/ ٣٣. وانظر: إتحاف السادة المتقين ٤/ ٥٦٦.

هذا، وقد جعل ابن تيمية المحكي عن أهل الإشارة والباطن على نوعين:

الأول: أن يكون المعنىٰ المذكور باطلاً؛ لكونه مخالفا لما علم فهذا هو في نفسه باطل فلا يكون الدليل عليه إلا باطلا؛ لأن الباطل لا يكون عليه دليل يقتضي أنه حق، ويوجد هذا النوع في تفاسير القرامطة والفلاسفة.

الثاني: ما كان في نفسه حقًّا لكن يستدلون عليه من القرآن والحديث بألفاظ لم يرد بها ذلك فهذا الذي يسمونه إشارات، و«حقائق التفسير» لأبي عبد الرحمن فيه من هذا الباب شيء كثير.

وهذا النوع يشتبه كثيرًا علىٰ بعض الناس فإن المعنىٰ يكون صحيحًا لدلالة الكتاب والسنة عليه ولكن الشأن في كون اللفظ الذي يذكرونه دلَّ عليه.

قال: «وهذان قسمان:

أحدهما: أن يقال: إن ذلك المعنىٰ مراد باللفظ فهذا افتراء علىٰ الله؛ فمن قال: المراد بقوله: ﴿تَذْبَحُواْ بَقَرَةً﴾ [البقرة:٦٧] هي النفس وبقوله ﴿ٱذْهَبْ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُۥ طَغَىٰ ۝٢٤﴾ [طه:٢٤] هو القلب ﴿وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ﴾ [الفتح:٢٩] أبو بكر ﴿أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ﴾ عمر ﴿رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ﴾ عثمان ﴿تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا﴾ علي؛ فقد كذب علىٰ الله إما متعمدًا وإما مخطئًا.

والقسم الثاني: أن يجعل ذلك من باب الاعتبار والقياس لا من باب دلالة اللفظ، فهذا من نوع القياس؛ فالذي تسميه الفقهاء قياسًا هو الذي تسميه الصوفية إشارة، وهذا ينقسم إلىٰ صحيح وباطل، كانقسام القياس إلىٰ ذلك فمن سمع قول الله تعالىٰ: ﴿لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ ۝٧٩﴾ [الواقعة:٧٩] وقال: إنه اللوح المحفوظ أو المصحف؛ فقال: كما أن اللوح المحفوظ الذي كتب فيه

حروف القرآن لا يمسه إلا بدن طاهر فمعاني القرآن لا يذوقها إلا القلوب الطاهرة -وهي قلوب المتقين- كان هذا معنىٰ صحيحا واعتبارًا صحيحًا، ولهذا يروىٰ هذا عن طائفة من السلف.

قال تعالىٰ: ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ٢﴾ [البقرة:٢] وقال: ﴿هَٰذَا بَيَانٞ لِّلنَّاسِ وَهُدٗى وَمَوۡعِظَةٞ لِّلۡمُتَّقِينَ ١٣٨﴾ [آل عمران:١٣٨] وقال: ﴿يَهۡدِي بِهِ ٱللَّهُ مَنِ ٱتَّبَعَ رِضۡوَٰنَهُۥ سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ﴾ [المائدة:١٦] وأمثال ذلك.

وكذلك من قال: «لا تدخل الملائكة بيتًا فيه كلب ولا جنب» فاعتبر بذلك أن القلب لا يدخله حقائق الإيمان إذا كان فيه ما ينجسه من الكبر والحسد فقد أصاب قال تعالىٰ: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَمۡ يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمۡۚ﴾ [المائدة:٤١] وقال تعالىٰ: ﴿سَأَصۡرِفُ عَنۡ ءَايَٰتِيَ ٱلَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِ بِغَيۡرِ ٱلۡحَقِّ وَإِن يَرَوۡاْ كُلَّ ءَايَةٖ لَّا يُؤۡمِنُواْ بِهَا وَإِن يَرَوۡاْ سَبِيلَ ٱلرُّشۡدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلٗا وَإِن يَرَوۡاْ سَبِيلَ ٱلۡغَيِّ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلٗاۚ﴾ [الأعراف:١٤٦] وأمثال ذلك.

وكتاب «حقائق التفسير» لأبي عبد الرحمن السلمي يتضمن ثلاثة أنواع:

أحدها: نقول ضعيفة عمن نقلت عنه، مثل أكثر ما نقله عن جعفر الصادق، فإن أكثره باطل عنه، وعامتها فيه من موقوف أبي عبد الرحمن، وقد تكلم أهل المعرفة في نفس رواية أبي عبد الرحمن، حتىٰ كان البيهقي إذا حدث عنه يقول: حدثنا من أصل سماعه.

والثاني: أن يكون المنقول صحيحا لكن الناقل أخطأ فيما قال.

والثالث: نقول صحيحة عن قائل مصيب.

فكل معنىٰ يخالف الكتاب والسنة فهو باطل وحجته داحضة وكل ما وافق الكتاب والسنة والمراد بالخطاب غيره إذا فسر به الخطاب فهو خطأ وإن ذكر علىٰ سبيل الإشارة والاعتبار والقياس فقد يكون حقا وقد يكون باطلا.

وقد تبين بذلك أن من فسر القرآن أو الحديث وتأوله علىٰ غير التفسير المعروف عن الصحابة والتابعين فهو مفتر علىٰ الله ملحد في آيات الله محرف للكلم عن مواضعه وهذا فتح لباب الزندقة والإلحاد وهو معلوم البطلان بالاضطرار من دين الإسلام»[١].

فقد نبه الشيخ أن الصحيح من هذه الإشارات مروي عن أهل التأويل، ثم ختم جوابه عن التفسير الإشاري بضرورة صيانة قانون التفسير بالمأثور، إذ أن التفسير الإشاري خاضع له.

وما يقال عن التفسير الإشاري يقال كذلك عن التفسير العلمي، **فمن** مناهج التفسير التي انتشرت عند المتأخرين -وأولع بها العوام- التفسير العلمي، وهو تفسير بعض آيات القرآن وفق الحقائق العلمية المكتشفة مؤخرا، فما نتج عن هذا التفسير من دلائل المطابقة بين القرآن والسنة من جهة والحقيقة العلمية من جهة أخرى يسمى: بالإعجاز العلمي.

وربما لم يفرق بعض الناس بين التفسير العلمي والإعجاز العلمي، والأمر هين.

والناس في التفسير العلمي طرفان ووسط، إلا أن قانون التفسير بالمأثور يضبط التفسير العلمي ويسدده، فما وافقه فهو من الحسن المقبول، وما لا فلا.

(١) رسالة في الظاهر والباطن ضمن مجموع الفتاوىٰ ١٣/ ٢٤٣.

وذلك أنَّ التفسير العلمي غالبًا ما يكون من القدر الزائد على التفسير، فما سيق في هذا المساق قُبل بشرطين:

الأول: أن يحتمله اللفظ ويدل عليه.

الثاني: أن يكون الحمل على الحقائق العلمية الثابتة، وليس النظريات المحتملة.

ثم هو بعد ذلك من متممات الإعجاز لا من أصوله في الغالب.

قال الشيخ أبو إسحاق الشاطبي: «ما تقرر من أُمِّية الشريعة، وأنها جارية على مذاهب أهلها -وهم العرب- ينبني عليه قواعد:

منها: أنَّ كثيرًا من الناس تجاوزوا في الدعوى على القرآن الحد، فأضافوا إليه كل علم يُذكر للمتقدمين أو المتأخرين، من علوم الطبيعيات، والتعاليم، والمنطق، وعلم الحروف، وجميع ما نظر فيه الناظرون من هذه الفنون وأشباهها، وهذا إذا عرضناه على ما تقدم لم يصح، وإلى هذا، فإن السلف الصالح من الصحابة والتابعين ومن يليهم كانوا أعرف بالقرآن وبعلومه وما أودع فيه، ولم يبلغنا أنه تكلم أحد منهم في شيء من هذا المُدَّعى، سوى ما تقدم - أي العلوم التي كانوا يعرفونها وقت النزول- وما ثبت فيه من أحكام التكاليف، وأحكام الآخرة، وما يلي ذلك، ولو كان لهم في ذلك خوض ونظر، لبلغنا منه ما يدلنا على أصل المسألة، إلا أن ذلك لم يكن، فدل على أنه غير موجود عندهم، وذلك دليل على أن القرآن لم يقصد فيه تقرير لشيء مما زعموا، نعم، تضمن علومًا هي من جنس علوم العرب، أو ما ينبني على معهودها مما يتعجب منه أولو الألباب، ولا تبلغه إدراكات العقول الراجحة دون الاهتداء بإعلامه والاستنارة بنوره، أمَّا أن فيه ما ليس من ذلك، فلا.

وربما استدلوا على دعواهم بقوله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَيْءٍ ﴾ [النحل: ٨٩]، وقوله: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِى ٱلْكِتَٰبِ مِن شَيْءٍ﴾[الأنعام:٣٨] ونحو ذلك، وبفواتح السور وهي مما لم يعهد عند العرب، وبما نقل عن الناس فيها، وربما حكي من ذلك عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه وغيره أشياء.

فأمَّا الآيات، فالمراد بها عند المفسرين ما يتعلق بحال التكليف والتعبد، أو المراد بالكتاب في قوله: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِى ٱلْكِتَٰبِ مِن شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨] اللوح المحفوظ، ولم يذكروا فيها ما يقتضي تضمنه لجميع العلوم النقلية والعقلية.

وأمَّا فواتح السور، فقد تكلم الناس فيها بما يقتضي أن للعرب بها عهدا، كعدد الجمَّل الذي تعرفوه من أهل الكتاب، حسبما ذكره أصحاب السير، أو هي من المتشابهات التي لا يعلم تأويلها إلا الله تعالى، وغير ذلك، **وأما تفسيرها بما لا عهد به فلا يكون**، ولم يدعه أحد ممن تقدم، فلا دليل فيها على ما ادعوا، وما ينقل عن علي أو غيره في هذا لا يثبت؛ فليس بجائز أنْ يضاف إلى القرآن ما لا يقتضيه، كما أنه لا يصح أن ينكر منه ما يقتضيه، ويجب الاقتصار في الاستعانة على فهمه على كل ما يضاف علمه إلى العرب خاصة، فبه يُوصل إلى علم ما أودع من الأحكام الشرعية، **فمن طلبه بغيره ما هو أداة له ضلَّ عن فهمه، وتقوَّل على الله ورسوله فيه**»[1].

ونختم هذا الفصل بنقل عن ابن القيم رحمه الله، لخص فيه المراد، فقال: «وتفسير النَّاس يدور على ثلاثة أصول: تفسيرٌ على اللفظ؛ وهو الذي ينحو إليه المتأخرون، وتفسيرٌ على المعنى؛ وهو الذي يذكره السلف، وتفسيرٌ على الإشارة

(١) الموافقات ٢/ ١٢٧.

والقياس؛ وهو الذي ينحو إليه كثيرٌ من الصوفية وغيرهم، وهذا لا بأس به بأربعة شرائط: أن لا يناقض معنى الآية، وأن يكون معنىً صحيحًا في نفسه، وأن يكون في اللفظ إشعارٌ به، وأن يكون بينه وبين معنى الآية ارتباطٌ وتلازُمٌ، فإذا اجتمعت هذه الأمور الأربعة كان استنباطًا حسنًا»[(١)].

وهذا الذي ذكره الشيخ هو معنى ما قدمناه، وقد كُتبت في التفسير الإشاري والتفسير العلمي بحوث كثيرة، وهي قريبة المتناول لمن أرادها.



(١) التبيان في أيمان القرآن، ص ١٢٤.

الفصل السادس: العلاقة بين التدبر وقانون التفسير بالمأثور

وهذا الفصل من المهمات، فقد اتُّخذ مركُب التدبر - في هذا الزمان- معبرًا للوصول إلى ما لم يدل عليه كتاب الله، وصار مدخلاً لمن أراد انتهاك قانون التفسير، ويخشى أنْ يصير التدبر -مع مرور الأيام- منهجًا من مناهج التفسير من شدة مبالغة الناس فيه، وتجرئهم عليه، بل وحث بعض الفضلاء عليه، من غير تحديد لماهيته، ولا بيان لضوابطه، وهو في ذلك يشبه في النشوء التفسير الإشاري، فإن بدايته كانت في هيئة خواطر وجدانية، ومعارف ذوقية، وتلميحات صوفية، ثم اشتد حتى صار منهجًا للتفسير متبوعًا، واستوى حتى صار مركبًا للمحرفين ذلولاً، وأُلفت فيه المؤلفات، وانتصب له أهلون، ولذا لا بد لنا من أن نبين حقيقة التدبر وعلاقته بقانون التفسير بالمأثور.

تعريف التدبر:

أصل مادة «دبر» في لسان العرب يرجع إلى شيء واحد، وهو: آخر الشيء وخلفه، فهو عندهم نقيض القُبل.

قال ابن فارس: «معظم الباب أن الدُّبر خلاف القُبل...، ودابرة الطائر: الإصبع التي في مؤخر رجله. وتقول: جعلتُ قوله دبر أذني، أي أغضيت عنه وتصاممت، ودَبَر النهار وأدبر وذلك إذا جاء آخره، وهو دبره. ودبرت الحديث عن فلان، إذا حدثت به عنه، وهو من الباب؛ لأن الآخر المحدث يدبر الأول يجيء خلفه...، وفي الحديث: لا تدابروا، وهو من الباب، وذلك أن يترك كل واحد منهما الإقبال على صاحبه بوجهه.

والتدبير: أن يدبر الإنسان أمره، وذلك أنه ينظر إلى ما تصير عاقبته وآخره، وهو دبره»[١]. وقال الراغب: «التدبير التفكر في دبر الأمور»[٢].

قال في شرح القاموس: «والتدبير: النظر في عاقبة الأمر: أي إلى ما يؤول إليه عاقبته، كالتدبُّر.

وقيل: التدبر التفكر أي تحصيل المعرفتين لتحصيل معرفة ثالثة، ويقال: عرف الأمر تدبرا، أي بأخرة. قال جرير:

ولا تتقون الشر حتى يصيبكم ... ولا تعرفون الأمر إلا تدبرا

وقال أكثم بن صيفي لبنيه: «يا بَنيَّ، لا تتدبروا أعجاز أمور قد ولت صدورها»[٣].

ثم قال: «وفي الكتاب العزيز ﴿أَفَلَمْ يَدَّبَّرُوا۟ ٱلْقَوْلَ﴾ [المؤمنون: ٦٨] أي ألم يتفهموا ما خوطبوا به في القرآن، وكذلك قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ﴾ [النساء: ٨٢] أي: أفلا يتفكرون فيعتبروا، فالتدبر هو التفكر والتفهم»[٤].

آيات التدبر في القرآن الكريم ومعانيها:

ورد التدبر في القرآن الكريم في أربعة مواضع لا خامس لها:

---

(١) معجم مقاييس اللغة ٢/ ٢٦٧.

(٢) مفردات ألفاظ القرآن ١/ ٣٠٨. وفاته تعريف التدبر، وذكر آياته.

(٣) تاج العروس ١١/ ٢٦٥.

(٤) تاج العروس ١١/ ٢٦٦.

الأول: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء:٨٢].

الثاني: ﴿أَفَلَمْ يَدَّبَّرُوا۟ ٱلْقَوْلَ﴾ [المؤمنون: ٦٨].

الثالث: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓا۟ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٢٩﴾﴾ [ص:٢٩].

الرابع: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ ﴿٢٤﴾﴾ [ص٢٤].

وتتفق الآيات الثلاث التي فاتحتها «أفلا» وَ «أفلم» على أنَّ المخاطب بها غير المؤمنين، فأنكر الله على المخاطبين ترك التدبر، وهؤلاء كانوا في عهده ﷺ، وهم قوم من أهل اللسان، يفهمون المعاني ويدركون المراد بمجرد السماع، فطلب منهم التدبر والتفكر والتبصر؛ لأن التدبر ممكن الوقوع منهم، بل هو مطلوب منهم، فقد كان «التدبر فعلهم»[(١)].

فآية النساء جاءت تعقيبًا على قول المنافقين الذي حكاه الله بقوله: ﴿وَيَقُولُونَ طَاعَةٌ فَإِذَا بَرَزُوا۟ مِنْ عِندِكَ بَيَّتَ طَآئِفَةٌ مِّنْهُمْ غَيْرَ ٱلَّذِى تَقُولُ ۖ وَٱللَّهُ يَكْتُبُ مَا يُبَيِّتُونَ ۖ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلًا ﴿٨١﴾﴾ فهي خطاب لهم[(٢)].

فطولبوا بالتدبر والنظر لمعرفة صحة الآيات التي جاءهم بها النبي ﷺ، قال الطبري معللاً ذلك: «فيعلموا حجة الله عليهم في طاعتك واتباع أمرك، وأن الذي

(١) تنزيه القرآن من المطاعن للقاضي عبدالجبار ٣٩٠.

(٢) معاني القرآن للزجاج ٢/ ٨٢. وهذا إجماع فإن المؤمن أصلاً لا يكون مؤمنًا حتىٰ يعتقد سلامة القرآن من التناقض والاختلاف.

أتيتهم به من التنزيل من عند ربهم، لاتساق معانيه، وائتلاف أحكامه، وتأييد بعضه بعضا بالتصديق، وشهادة بعضه لبعض بالتحقيق، فإن ذلك لو كان من عند غير الله لاختلفت أحكامه، وتناقضت معانيه، وأبان بعضه عن فساد بعض»[(١)].

وقد لمح الشيخ ابن عاشور إلى هذا المعنى الذي من أجله طولبوا بالتدبر فقال: «يتدبرون القرآن يتأملون دلالته، وذلك يحتمل معنيين:

أحدهما: أن يتأملوا دلالة تفاصيل آياته على مقاصده التي أرشد إليها المسلمين، أي: تدبر تفاصيله.

وثانيهما: أن يتأملوا دلالة جملة القرآن ببلاغته على أنه من عند الله، وأن الذي جاء به صادق. وسياق هذه الآيات يرجح حمل التدبر هنا على المعنى الأول، أي: لو تأملوا وتدبروا هدي القرآن لحصل لهم خير عظيم، ولما بقوا على فتنتهم التي هي سبب إضمارهم الكفر مع إظهارهم الإسلام. وكلا المعنيين صالح بحالهم، إلا أن المعنى الأول أشد ارتباطًا بما حكي عنهم من أحوالهم»[(٢)].

وسبقه إلى هذا المعنى -المطالب بإدراك مقاصد القرآن- الشاطبي، فإنه قال عند الكلام على الباطن والظاهر: «التدبر إنما يكون لمن التفت إلى المقاصد، وذلك ظاهر في أنهم أعرضوا عن مقاصد القرآن؛ فلم يحصل منهم تدبر»[(٣)].

(١) جامع البيان ٨/ ٥٦٧.
(٢) التحرير والتنوير ٥/ ١٣٨.
(٣) الموافقات ٤/ ٢١٠.

ولذا يصح أن نُعرف التدبر في هذه الآيات الثلاث بأنه: «إعمال النظر العقلي في دلالات الدلائل على ما نصبت له»[١].

ولا شك أن هذا التدبر -الذي طولب به هؤلاء- إنما يقع بعد وصول الحجة وتفهمها.

وأما الآية الرابعة -وهي آية سورة ص- فالله عز وجل بين الحكمة التي من أجلها أنزل الكتاب، وهي التدبر، فقال: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓا۟ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٢٩﴾﴾ والآيات قبلها داعية للتفكر في الآيات الكونية، وهي قوله: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَٰطِلًا ۚ ذَٰلِكَ ظَنُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ۚ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنَ ٱلنَّارِ ﴿٢٧﴾ أَمْ نَجْعَلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ كَٱلْمُفْسِدِينَ فِى ٱلْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ ٱلْمُتَّقِينَ كَٱلْفُجَّارِ ﴿٢٨﴾﴾ ثم قال: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓا۟ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٢٩﴾﴾.

فلما حثهم على تدبر الآيات الكونية دعاهم لتدبر آياته الشرعية المنزلة في القرآن الكريم.

فالخطاب كذلك لغير المؤمنين وهم الكفار، هذا على قراءة الجمهور، وأما على قراءة أبي جعفر فإنه قرأ ﴿لِتَدَبروا﴾ -بتاء الخطاء وفتح الدال من غير تشديد[٢] - فالمخاطبون مدعون للتدبر، وهؤلاء منهم المؤمنون والكافرون، إلا أن قانون تفسير

---

(١) التحرير والتنوير ١٨/ ٨٧.

(٢) النشر ٢/ ٣٦١.

القرآن بقراءاته يقضي بحمل القراءات بعضها على بعض، فتحمل الآية على العموم وأن المدعو للتدبر هنا هم المسلمون والكافرون على حد سواء.

والتدبر في هذه الآية على نحو التدبر في الآيات السابقة: إعمال العقل لإدراك الآيات الكونية والشرعية.

فنخلص إلى أن التدبر الوارد في القرآن، هو: «إعمال العقل في استخلاص الدلائل الشرعية والكونية».

فالشرعية: نريد بها دلائل آيات الكتاب الحكيم.

والكونية: نريد بها دلائل الخلق.

وهذه العملية العقلية لا يمكن لكل أحد أن يقوم بها، بل لا بد أن يسبقها معرفة معاني الألفاظ –وهو التفسير– فلو اتفق أنَّ أعجميًا يعرف قراءة الخط العربي ولا يعرف معناه لم يتصور منه التدبر، بخلاف العارف بمعاني ما يقرأ، ولذا أمر الله عز وجل بتبليغ القرآن لمن نزل عليهم من العرب، وقال لنبيه ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُۥ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْلَمُونَ ۝٦﴾ [التوبة:٦] فجعل الغاية إسماعه كلام الله، لأن هؤلاء الذين نزل عليهم القرآن كانوا يعرفون معانيه ويدركون إعجازه بالطبع.

ولذا عدَّ الغزالي التدبر مرحلة متقدمة تحصل بعد فهم أصل الكلام، ويترتب عليها الفهم، وقال: «أعمال الباطن في التلاوة وهي عشرة، فهم أصل الكلام، ثم التعظيم، ثم حضور القلب، ثم التدبر، ثم التفهم...»[(١)].

❁ ❁ ❁

(١) إحياء علوم الدين ١/ ٢٨٠.

• علاقة التدبر بالتفسير:

نخلص مما سبق إلى أن التدبر هو: عمل العقل لا العين، -أو كما وصفها ابن العربي: «قراءة القلب»[١] -، وهذه القراءة الفكرية القلبية يحتاجها المفسر كثيرا للربط بين التفسير والتأويل، التفسير الذي هو بيان المعنى، والتأويل الذي هو بيان ما يرجع إليه نفس الأمر، من حيث كشف وجه الدلالة التي نصبت من أجلها.

فصار التدبر من وسائل التفسير المفضية إليه -من وجه- وعلى هذا جاء قول النحاس: «ودلَّ بهذا على أنه يجب التدبر للقرآن ليعرف معناه»[٢].

وقال الزركشي: «أصل الوقوف على معاني القرآن التدبر والتفكر»[٣].

وقال ابن عاشور: «وإنك لتمر بالآية الواحدة فتتأملها وتتدبرها فتنهال عليك معان كثيرة يسمح بها التركيب على اختلاف الاعتبارات في أساليب الاستعمال العربي»[٤].

وعده الراغب: صورة فعل التفسير، لأنه ينتج عنه، فقال: صورة فعله إظهار خفيات ما أودعه منزله من أسراره ﴿لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ ۝٢٩﴾

---

(١) من كلام ابن العربي في أحكام القرآن ٢/ ٣٦٧.

(٢) إعراب القرآن ١/ ٢٢٨.

(٣) البرهان في علوم القرآن ٢/ ١٨٠.

(٤) التحرير والتنوير ١/ ٩٧. إلا أن ابن عاشور علىٰ أصله الذي بنىٰ عليه في انتهاك قانون التفسير بالماثور حيث ذكر هذه الجملة في المقدمة التاسعة التي عنون عليها: المعاني التي تتحملها جمل القرآن تعتبر مرادة بها (١/ ٩٣).

وهذا هو التذكر الذي رجانا تعالى إدراكه بفعل الصالحات»[(١)].

وقال أبو محمد العاصمي في مقدمة كتاب المباني لنظم المعاني: «قال الله سبحانه ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ إِلَيۡكَ مُبَٰرَكٞ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾ [ص:٢٩] وأصل التدبُّر من الدُّبُر، ودُبر كل شيء عاقبتُه، فمتدبِّر القول: هو الذي يتَّبع ما يؤدِّي إليه من العاقبة والغرض المقصود منه، وهذا هو التأوُّل نفسه، وذلك أنَّ التَّأوَّلَ تفعُّل من المآل، وهو أنْ يتتبَّع المتأوِّلُ ما يؤول إليه القول من غرض ما يؤدِّيه من معنى.

وقوله تعالى ﴿وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾ بعثٌ على إعمال الألباب فيه، وليس ذلك إلاَّ بتتبُّع معانيه، ولو قد أراد حفظ اللفظ والوقوف على ظاهره لكان ذكر الآذان وما هي نعته يُغني عن الألباب، ولكان الاستماع يغني عن التدبر»[(٢)].

ويحتاج المفسر إلى التدبر عند اشتباه أوجه الدلائل، وتداخل المصادر، فيتدبر ذلك كله للوصول لمراد الله تعالى. فالتدبر بذلك من أدوات التفسير.

فمثلاً: قال الباقلاني: «وربما ورد اللفظ المشترك بين أمور مختلفة والمراد أحدها، وإن كان الظاهر لا ينبئ عنه فلذلك أمر الله سبحانه بالتدبر والاعتبار والاستبصار، وجعل أهل العلم درجات، وفضلهم على ذوي الجهل والنقص»[(٣)].

ومن وجه آخر صار التدبر نتيجة للتفسير من حيث إنه ينتج بعد معرفة التفسير معرفة حقائق الآيات، والعبرة التي من أجلها سيقت.

---

(١) مقدمة تفسير الراغب ٩١.

(٢) المباني لنظم المعاني ٢/ ٦، بتحقيقي.

(٣) الانتصار للقرآن ٢/ ٦٩٠. وانظر مثالا آخر مناهل العرفان ٢/ ١٣.

وعلى هذا يحمل بعض عبارات المفسرين، كقول الزمخشري: «وكم من آية أنزلت في شأن الكافرين وفيها أوفر نصيب للمؤمنين، تدبرًا لها واعتبارًا بموردها»[(١)].

ولكن هل يعني هذا أنَّ التدبر مقصورٌ على أهل العلم بالتفسير؟

الجواب: إن التدبر مرتبط بمراتب ألفاظ القرآن الكريم من حيث احتياجها إلى التفسير، وهي أربعة مراتب -كما سبق وأن ذكرنا ذلك مرارا- ومن هذه المراتب ما لا يعذر ذو لسان عربي بجهله، وتدبر هذا القسم مرتبط بتفسيره، وهكذا في باقي الأقسام. وعليه: فمن القرآن ما يكون تدبره موقوفًا على أهل العلم به، إذ كيف يمكن لأحد أن يتدبر ما لا يعرف معناه، ومنه كذلك ما يمكن تدبره للعامي.

مراحل التدبر:

محصل ما ذكره العلماء عن التدبر يدل أنه على مرحلتين:

الأولى: التدبر ضمن عملية التفسير التي لا يستغني عنها المفسر، فهو «يفضي إلى إدراك المطلوب»[(٢)]. فيصير المفسر بالتدبر عالمًا بتفسير الآية، فقيهًا بأحكامها، قال الكرماني: «والفقه علم يحصل بالتدبر والتأمل والتفكر ولهذا لا يوصف به الله سبحانه وتعالى»[(٣)].

وهذا التدبر لا يقوم به إلا العلماء الكاملون، ذوو الألباب والفهوم، ولذا خصهم الله عز وجل في نحو قوله ﴿ وَلِيَذَّكَّرَ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٥٢﴾ ﴾ [إبراهيم:٥٢]، قال

(١) الكشاف ٣/ ٣٠٢.

(٢) درة التنزيل وغرة التأويل ٢/ ٨١٣.

(٣) أسرار التكرار ١١١.

الفيروز أبادي: «خص أولى الألباب بالذكر لأن المراد في الآية التذكر، والتدبر، والتفكر في القرآن، وانما يتأتى ذلك منهم، مثله في البقرة [٢٦٩]: ﴿ وَمَن يُؤْتَ ٱلْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ يريد فهم معانى القرآن، ثم ختم الآية بقوله: ﴿ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾ ومثلها في آل عمران [٧]: ﴿ هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ ﴾ وذكر فيه المحكمات والمتشابهات، وختمها بقوله: ﴿وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾، ولا رابع لها في القرآن»[(١)].

وهذا التدبر هو الذي عناه القشيري حين عرفه بقوله: «إشارة المعاني بغوص الأفكار، واستخراج جواهر المعاني بدقائق الاستنباط»[(٢)]. وأنى لهذا أن يقوم به كل أحد!

ومما يدل على ذلك أنَّ كثيرا من المفسرين جعلوا التدبر أصلاً لصحة أخذ التفسير من بعض مآخذه، منها: لسان العرب.

قال القرطبي: «ودلت هذه الآية وقوله تعالى: ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ ﴿٢٤﴾ ﴾ على وجوب التدبر في القرآن ليعرف معناه، فكان في هذا رد على فساد قول من قال: لا يؤخذ من تفسيره إلا ما ثبت عن النبي ﷺ، ومنع أن يتأول على ما يسوغه لسان العرب»[(٣)].

---

(١) بصائر ذوي التمييز ١/ ٢٧١.

(٢) تفسير القشيري لطائف الإشارات ١/ ٣٥٠.

(٣) الجامع لأحكام القرآن ٥/ ٢٩٠، وانظر: إعراب القرآن للنحاس ١/ ٢٢٨.

وهل كل أحد يستطيع تأويله على ما يسوغ من لسان العرب! فهذا التدبر لا يقوم به إلا العلماء، وهو من أدوات التفسير.

الثانية: التدبر بعد معرفة معاني القرآن الظاهرة -أي التفسير- فإذا ظهرت المعاني استفاد العبد من القراءة ومن التفسير، كقول الزمخشري: «معنى تدبر القرآن: تأمل معانيه وتبصر ما فيه»[(١)].

فمن علم معنى شيء من آي الذكر الحكيم -علمًا صحيحًا- استطاع تدبره، ومعرفة الغاية والحكم من تنزيله، واستنبط هداياته.

ويتحقق بهذا التدبر المرجو من قراءة القرآن، كما قال وهيب بن الورد: «نظرنا في هذا الحديث فلم نجد شيئًا أرق لهذه القلوب ولا أشد استجلابًا للحق من قراءة القرآن لمن تدبره»[(٢)]. قال ابن عرفة: «ظاهره أنه قد ينظر في معانيه، وقد لا ينظر، وهو عندي لازم؛ لأن كل عاقل لا يفعل أمرا حتى يتأمل عاقبته وهو العلة الغائية ولذلك قال الحكماء: أول الفكرة آخر العمل»[(٣)].

فهذا شيء يكون بعد معرفة المعاني، إما بعد مطالعة في كتب التفسير أو أن تكون الآية مما لا تحتاج إلى تفسير.

فهذه معاني التدبر عندهم، ولأنه لا يكون إلا بتفسير فقد يستغنى بأحدهما عن الآخر في الذكر.

---

(١) الكشاف ١/ ٥٤٠.

(٢) حلية الأولياء ٨/ ١٤٢.

(٣) تفسير ابن عرفة ٢/ ٤١.

تأمَّل في قول شيخ الإسلام أبي جعفر بن جرير الطبري رحمه الله حين قال -معقبًا على الأثر المشهور أن ابن عباس ولي الموسم ففسر سورة النور على المنبر، فلو سمعته الروم لأسلمت-: «وفي حث الله عز وجل عباده على الاعتبار بها في آي القرآن من المواعظ والبينات- بقوله جل ذكره لنبيه ﷺ: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ إِلَيۡكَ مُبَٰرَكٞ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾ [ص:٢٩] وقوله: ﴿وَلَقَدۡ ضَرَبۡنَا لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانِ مِن كُلِّ مَثَلٖ لَّعَلَّهُمۡ يَتَذَكَّرُونَ ٢٧ قُرۡءَانًا عَرَبِيًّا غَيۡرَ ذِي عِوَجٖ لَّعَلَّهُمۡ يَتَّقُونَ ٢٨﴾ [الزمر: ٢٧، ٢٨] وما أشبه ذلك من آي القرآن، التي أمر الله عباده وحثهم فيها على الاعتبار بأمثال آي القرآن، والاتعاظ بمواعظه- ما يدل على **أن عليهم معرفة تأويل ما لم يحجب عنهم تأويله من آيه، لأنه محال أن يقال لمن لا يفهم ما يقال له ولا يعقل تأويله: اعتبر بما لا فهم لك به ولا معرفة من القيل والبيان والكلام- إلا على معنى الأمر بأن يفهمه ويفقهه، ثم يتدبره ويعتبر به؛ فأما قبل ذلك، فمستحيل أمره بتدبره وهو بمعناه جاهل**. كما محال أن يقال لبعض أصناف الأمم الذين لا يعقلون كلام العرب ولا يفهمونه، لو أنشد قصيدة شعر من أشعار بعض العرب ذات أمثال ومواعظ وحكم: اعتبر بما فيها من الأمثال، وادكر بما فيها من المواعظ- إلا بمعنى الأمر لها بفهم كلام العرب ومعرفته، ثم الاعتبار بما نبهها عليه ما فيها من الحكم، فأما وهي جاهلة بمعاني ما فيها من الكلام والمنطق، فمحال أمرها بما دلت عليه معاني ما حوته من الأمثال والعبر؛ بل سواء أمرها بذلك وأمر بعض البهائم به، إلا بعد العلم بمعاني المنطق والبيان الذي فيها؛ فكذلك ما في آي كتاب الله من العبر والحكم والأمثال والمواعظ، لا يجوز أن يقال: اعتبر بها، إلا لمن كان بمعاني بيانه عالما، وبكلام العرب عارفا؛ وإلا بمعنى الأمر -لمن كان بذلك منه جاهلا- أن يعلم معاني كلام العرب، ثم يتدبره بعد، ويتعظ بحكمه وصنوف عبره.

فإذ كان ذلك كذلك -وكان الله جل ثناؤه قد أمر عباده بتدبره وحثهم على الاعتبار بأمثاله- كان معلوما أنه لم يأمر بذلك من كان بما يدل عليه آيه جاهلا.

وإذ لم يجز أن يأمرهم بذلك إلا وهم بما يدلهم عليه عالمون، صح أنهم -بتأويل ما لم يحجب عنهم علمه من آيه الذي استأثر الله بعلمه منه دون خلقه، الذي قد قدمنا صفته آنفا- عارفون. وإذ صح ذلك فسد قول من أنكر تفسير المفسرين -من كتاب الله وتنزيله- ما لم يحجب عن خلقه تأويله»[(١)].

فانظر كيف استهل الحديث عن التدبر وختمه بالتفسير، وما ذاك إلا لأنهما واحد عنده، وهما كذلك، ولذا فإنك لو بحثت في تاريخ الأمة وتراثها عبر الأجيال لن تجد كتابا واحدا باسم التدبر -كما سطره المعاصرون وبالغوا فيه- ذلك لأنهم كانوا يستغنون بالتفسير عن التدبر، فهل كان الأولون مخلين بأمر الله إيانا بالتدبر!.

إطلاقات أخرى للتدبر:

قد تجد إطلاقات أخرى للتدبر في غير باب التفسير، لكنها لا تخرج عن حقيقة ما ذكرناه، من ذلك: ما يذكر عن التدبر في التلاوة والأداء.

قال أبو عبيد: «باب ما يستحب لقارئ القرآن من الترسل في قراءته والترتيل والتدبر»[(٢)].

وقال النووي: «فإذا شرع في القراءة فليكن شأنه الخشوع والتدبر عند القراءة

---

(١) جامع البيان ١/ ٨٣-٨٤.

(٢) فضائل القرآن ١٥٦.

والدلائل عليه أكثر من أن تحصر وأشهر وأظهر من أن تذكر فهو المقصود المطلوب وبه تنشرح الصدور وتستنير القلوب»[(١)].

وعُدت قراءة القرآن بالتدبر رأس الأسباب الجالبة للمحبة[(٢)].

فهذا التدبر بمعنى الإقبال والتركيز والاهتمام، واستحضار ما يمكنه من المعاني التي يعرفها، حتى يعلم كيف يقرأ وأين يقف وكيف يبتدئ.

ومن هذه الإطلاقات: اطلاق التدبر على العمل والاتباع، ذلك لأن العمل من مقتضيات العلم وثمراته.

وممن فسره بذلك الحسن البصري، فقد حمل التدبر على الاتباع.

قال الحسن: «تعلَّم هذا القرآن عبيد وصبيان لم يأتوه من قبل وجهه، لا يدرون ما تأويله، قال الله تعالى ﴿ كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ إِلَيۡكَ مُبَٰرَكٞ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ ﴾ [ص: ٢٩] وما تدبر آياته إلا اتباعه بعلمه، وإن أولى الناس بهذا القرآن من اتبعه، وإن لم يكن يقرؤه، ثم يقول أحدكم: تعال يا فلان أقارئك، متى كانت القراء تفعل هذا؟ ما هؤلاء بالقراء ولا الحكماء ولا الحلماء، لا أكثر الله في الناس أمثالهم»[(٣)].

قال ابن عبد الهادي: «وهذا يدل على أن تعلم العلم والإيمان مقدم على حفظ القرآن المجرد عن ذلك، وأن تعلم القرآن تعم معانيه، وكلما تعلم شيئا منه تعلم

(١) التبيان في آداب حملة القرآن ٨٢.

(٢) وهي عشر ذكرها الفيروز أبادي في بصائر ذوي التمييز ٢/ ٤٢١.

(٣) رواه أبو عبيد في فضائل القرآن ٢١٣.

معانيه معه، وإذا تعلم وفقه كان بعد ذلك حفظ القرآن»[١].

وذكر ابن رجب الحنبلي خبر ابن مسعود أنه قال لإنسان: «إنك في زمان كثير فقهاؤه، قليل قراؤه، تحفظ فيه حدود القرآن، وتضيع حروفه، قليل من يسأل، كثير من يعطي، يطيلون فيه الصلاة، ويقصرون الخطبة، يبدون أعمالهم قبل أهوائهم، وسيأتي على الناس زمان قليل فقهاؤه، كثير قراؤه، يحفظ فيه حروف القرآن وتضيع حدوده، كثير من يسأل، قليل من يعطي، يطيلون فيه الخطبة، ويقصرون الصلاة، يبدون فيه أهواءهم قبل أعمالهم»[٢].

ثم قال –هو أو ابن عبد الهادي– ما محصله: «بين ابن مسعود أن ذلك الزمان كان تحفظ فيه حدود القرآن، فإن اهتمامهم بتدبر القرآن ومعرفة معانيه والعمل به أشد من اهتمامهم بحفظ ألفاظه ولذلك كثر فقهاؤه»[٣].

مثال لكيفية التدبر:

نختم هذا الفصل بذكر مثال للتدبر كي يعرف ويميز.

قال ابن تيمية رحمه الله: «ورأس الأمر وعموده في ذلك إنما هو دوام التفكر وتدبر آيات الله حيث تستولي على الفكر وتشغل القلب فإذا صارت معاني القرآن مكان الخواطر من قلبه وجلس على كرسيه، وصار له التصرف، وصار هو الأمير المطاع أمره، فحينئذ يستقيم له سيره ويتضح له الطريق وتراه ساكنا وهو يباري الريح»[٤].

---

(١) هداية الإنسان٢٢٣.

(٢) رواه مالك في الموطأ (٨٨) ومن طريقه المستغفري في فضائل القرآن (٢٦٨).

(٣) هداية الإنسان ٢٢٣.

(٤) الرسالة التبوكية ٦٢.

ثم قال: «فإن قلت: إنك قد أشرت إلى مقام عظيم فافتح لي بابه، واكشف لي حجابه، وكيف تدبر القرآن وتفهمه والإشراف على عجائبه وكنوزه؟ وهذه تفاسير الأئمة بأيدينا، فهل في البيان غير ما ذكروه؟

قلت: سأضرب لك أمثالاً تحتذي عليها وتجعلها إماماً لك في هذا المقصد، قال الله تعالى: ﴿هَلۡ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ضَيۡفِ إِبۡرَٰهِيمَ ٱلۡمُكۡرَمِينَ ۝٢٤ إِذۡ دَخَلُواْ عَلَيۡهِ فَقَالُواْ سَلَٰمٗاۖ قَالَ سَلَٰمٞ قَوۡمٞ مُّنكَرُونَ ۝٢٥ فَرَاغَ إِلَىٰٓ أَهۡلِهِۦ فَجَآءَ بِعِجۡلٖ سَمِينٖ ۝٢٦ فَقَرَّبَهُۥٓ إِلَيۡهِمۡ قَالَ أَلَا تَأۡكُلُونَ ۝٢٧ فَأَوۡجَسَ مِنۡهُمۡ خِيفَةٗۖ قَالُواْ لَا تَخَفۡۖ وَبَشَّرُوهُ بِغُلَٰمٍ عَلِيمٖ ۝٢٨ فَأَقۡبَلَتِ ٱمۡرَأَتُهُۥ فِي صَرَّةٖ فَصَكَّتۡ وَجۡهَهَا وَقَالَتۡ عَجُوزٌ عَقِيمٞ ۝٢٩ قَالُواْ كَذَٰلِكِ قَالَ رَبُّكِۖ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلۡحَكِيمُ ٱلۡعَلِيمُ﴾ [الذاريات:٢٤-٣٠] فعهدي بك إذا قرأت هذه الآية وتطلعت إلى معناها وتدبرتها فإنما تطلع منها على أنَّ الملائكة أتوا إبراهيم في صورة الأضياف، يأكلون ويشربون وبشروه بغلام عليم، وإنما امرأته عجبت من ذلك فأخبرتها الملائكة أن الله قال ذلك. ولم يتجاوز تدبرك غير ذلك.

فاسمع الآن بعض ما في هذه الآيات من أنواع الأسرار، وكم قد تضمنت من الثناء على إبراهيم، وكيف جمعت الضيافة وحقوقها، وما تضمنت من الرد على أهل الباطل من الفلاسفة والمعطلة، وكيف تضمنت عَلَماً عظيماً من أعلام النبوة، وكيف تضمنت جميع صفات الكمال التي ردها إلى العلم والحكمة، وكيف تضمنت الأخبار عن عدل الرب وانتقامه من الأمم المكذبة، وتضمنت ذكر الإسلام والإيمان والفرق بينهما، وتضمنت بقاء آيات الرب الدالة على توحيده وصدق رسله وعلى اليوم الآخر، وتضمنت أنه لا ينتفع بهذا كله إلا من في قلبه خوف من عذاب الآخرة وهم المؤمنون بها، وأما من لا يخاف الآخرة ولا يؤمن بها فلا ينتفع بتلك الآيات.

فاسمع الآن بعض تفاصيل هذه الجملة:

قال الله تعالى: ﴿ هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ ﴿٢٤﴾ ﴾ افتتح سبحانه القصة بصيغة موضوعة للاستفهام، وليس المراد بها حقيقة الاستفهام، ولهذا قال بعض الناس: إن (هل) في مثل هذا الموضع بمعنى (قد) التي تقتضي التحقيق. ولكن في ورود الكلام في مثل هذا بصيغة الاستفهام سر لطيف، ومعنى بديع، فإن المتكلم إذا أراد أن يخبر المخاطب بأمر عجيب ينبغي الاعتناء به وإحضار الذهن له؛ صدَّرَ له الكلام بأداة الاستفهام لتنبيه سمعه وذهنه للمخبَرَ به، فتارة يصدره بألا، وتارة يصدره بهل، فقول: هل علمت ما كان من كيت وكيت؟ إما مذكرا به، وإما واعظاً له مخوفا، وإما منبها على عظمه ما يخبر به، وإما مقرراً له، فقوله تعالى: ﴿ هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ مُوسَىٰ ﴿١٥﴾ ﴾ [النازعات:١٥] و﴿ وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَصْمِ ﴾ [ص:٢١] و﴿ هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ ﴿١﴾ ﴾ [الغاشية:١] و﴿ هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ ﴿٢٤﴾ ﴾ متضمن لتعظيم هذه القصص والتنبيه على تدبرها ومعرفتها ما تضمنته.

ففيه أمر آخر: وهو التنبيه على أن إتيان هذا إليك علم من أعلام النبوة، فإنه من الغيب الذي لا تعمله أنت ولا قومك، فهل أتاك من غير إعلامنا وإرسالنا وتعريفنا؟ أم لم يأتك إلا من قِبَلنا؟

فانظر ظهور هذا الكلام بصيغة الاستفهام، وتأمل عظم موقعه من جميع موارده، يشهد أنه من الفصاحة في ذروتها العليا.

وقوله ﴿ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ ﴿٢٤﴾ ﴾ متضمن لثنائه على خليله إبراهيم فإن في المكرمين قولين.

أحدهما: إكرام إبراهيم لهم ففيه مدح إبراهيم بإكرام الضيف.

والثاني: انهم مكرمون عند الله كقوله تعالى: ﴿ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴾ [الأنبياء:٢٦] وهو متضمن أيضاً لتعظيم خليله ومدحه، إذ جعل ملائكته المكرمين أضيافاً له، فعلى كلا التقديرين فيه مدح لإبراهيم.

وقوله: ﴿ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ ﴾ متضمن بمدح آخر لإبراهيم حيث رد عليهم السلام أحسن مما حيوه به، فإن تحيتهم باسم منصوب متضمن لجملة فعلية تقديره: سلمنا عليك سلاماً، وتحية إبراهيم لهم باسم مرفوع متضمن لجملة اسمية تقديره: سلام دائم أو ثابت أو مستقر عليكم، ولا ريب أنَّ الجملة الاسمية تقتضي الثبوت واللزوم والفعلية تقتضي التجدد والحدوث فكانت تحية إبراهيم أكمل وأحسن.

ثم قال ﴿ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ ﴾ وفي هذا من حسن مخاطبة الضيف والتذمم منه وجهان في المدح، إحداهما: أنه حذف المبتدأ، والتقدير: أنتم قوم منكرون، فتذمم منهم ولم يواجههم بهذا الخطاب لما فيه من الاستيحاش، وكان النبي ﷺ لا يواجه أحدا بما يكرهه بل يقول: «وما بال أقوام يقولون كذا ويفعلون كذا»[1].

الثاني: قوله ﴿ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ ﴾ فحذف فاعل الإنكار وهو الذي كان أنكرهم، كما قال في موضع آخر ﴿ نَكِرَهُمْ ﴾ [هود: ٧٠] ولا ريب أن قوله ﴿مُّنكَرُونَ ﴾ ألطف من أن يقول أنكرتكم.

وقوله ﴿ فَرَاغَ إِلَىٰ أَهْلِهِ فَجَاءَ بِعِجْلٍ سَمِينٍ ۝٢٦ فَقَرَّبَهُ إِلَيْهِمْ قَالَ أَلَا تَأْكُلُونَ ﴾ متضمن وجوها من المدح وآداب الضيافة وإكرام الضيف، منها قوله: ﴿ فَرَاغَ إِلَىٰ

(١) روى ذلك البخاري ومسلم في غير ما مناسبة، انظر: صحيح البخاري (٤٥٦)، ومسلم (١٤٠١).

﴿أَهْلِهِۦ﴾ والروغان الذهاب بسرعة واختفاء وهو يتضمن المبادرة إلى إكرام الضيف، والاختفاء يتضمن ترك تخجيله وألا يعرض للحياء، وهذا بخلاف من يتثاقل ويتبارد على ضيفه ثم يبرز بمرأى منه ويحل صرة النفقة ويزن ما يأخذ، ويتناول الإناء بمرأى منه ونحو ذلك مما يتضمن تخجيل الضيف وحياءه فلفظة: «راغ» تنفي هذين الأمرين.

وفي قوله تعالى: ﴿ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ﴾ مدح آخر لما فيه من الإشعار أن كرامة الضيف معدة حاصلة عند أهله، وأنه لا يحتاج أن يستقرض من جيرانه، ولا يذهب إلى غير أهله إذ قرى الضيف حاصل عندهم.

وقوله: ﴿فَجَآءَ بِعِجۡلٖ سَمِينٖ ﴾يتضمن ثلاثة أنواع من المدح:

أحدها: خدمة ضيفه بنفسه فإنه لم يرسل به وإنما جاء به بنفسه.

الثاني: أنه جاءهم بحيوان تام لم يأتهم ببعضه؛ ليتخيروا من أطيب لحمه ما شاءوا.

الثالث: أنه سمين ليس بمهزول، وهذا من نفائس الأموال، ولد البقر السمين فإنهم يعجبون به، فمن كرمه هان عليه ذبحه وإحضاره.

وقوله ﴿إِلَيۡهِمۡ ﴾ متضمن المدح وآداباً أخرى وهو إحضار الطعام إلى بين يدي الضيف، بخلاف من يهيئ الطعام في موضع ثم يقيم ضيفه فيورده عليه.

وقوله ﴿أَلَا تَأۡكُلُونَ ﴾فيه مدح وآداب أخر، فإنه عرض عليهم الأكل بقوله: ﴿أَلَا تَأۡكُلُونَ ﴾ وهذه صيغة عرض مؤذنة بالتلطف بخلاف من يقول: ضعوا أيديكم في الطعام، كلوا، تقدموا، ونحو هذا.

وقوله: ﴿ فَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً ﴾ لأنه لما رآهم لا يأكلون من طعامه أضمر منهم خوفاً أن يكون معهم شر، فإنَّ الضيف إذا أكل من طعام رب المنزل اطمأن إليه وأنس به، فلما علموا منه ذلك قالوا: ﴿ قَالُواْ لَا تَخَفْ وَبَشَّرُوهُ بِغُلَامٍ عَلِيمٍ ﴾ وهذا الغلام إسحق لا إسماعيل، لأنَّ امرأته عجبت من ذلك فقالت: عجوز عقيم، لا يولد لمثلي، فأنى لي بالولد؟ وأما إسماعيل فإنه من سريته هاجر وكان بكره وأول ولده، وقد بين سبحانه هذا في سورة هود في قوله تعالى: ﴿ فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِن وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ ﴿٧١﴾ ﴾ [هود: ٧١] وهذه هي القصة نفسها.

وقوله تعالى: ﴿ فَأَقْبَلَتِ ٱمْرَأَتُهُۥ فِى صَرَّةٍ فَصَكَّتْ وَجْهَهَا وَقَالَتْ عَجُوزٌ عَقِيمٌ ﴾ فيه بيان ضعف عقل المرأة وعدم ثباتها، إذ بادرت إلى الندبة فصكت الوجه عند هذا الإخبار.

وقوله: ﴿عَجُوزٌ عَقِيمٌ ﴾ فيه حسن أدب المرأة عند خطاب الرجال واقتصارها من الكلام على ما يتأدى به الحاجة، فإنها حذفت المبتدأ ولم تقل أنا عجوز عقيم، واقتصرت على ذكر السبب الدال على عدم الولادة لم تذكر غيره، وأما في سورة هود فذكرت السبب المانع منها ومن إبراهيم وصرحت بالعجب.

وقوله تعالى ﴿ قَالُواْ كَذَٰلِكِ قَالَ رَبُّكِ ﴾ متضمن لاثبات صفة القول له، وقوله ﴿ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْعَلِيمُ ﴾ متضمن لإثبات صفة الحكمة والعلم اللذين هما مصدر الخلق والأمر، فجميع ما خلقه سبحانه صادر عن علمه وحكمته، وكذلك أمره وشرعه مصدره عن علمه وحكمته.

والعلم والحكمة متضمنان لجميع صفات الكمال، فالعلم يتضمن الحياة ولوازم كمالها من القيومية والقدرة والبقاء والسمع والبصر وسائر الصفات التي يستلزمها العلم التام، والحكمة تتضمن كمال الإرادة والعدل والرحمة والإحسان والجود والبر،

ووضع الأشياء في مواضعها على أحسن وجوهها، ويتضمن إرسال وإثبات الثواب والعقاب.

كل هذا العلم من اسمه الحكيم كما هي طريقة القرآن في الاستدلال على هذه المطالب العظيمة بصفة الحكمة، والإنكار على من يزعم أنه خلق الخلق عبثًا وسُدى وباطلاً فحينئذ صفة حكمته تتضمن الشرع والقدر والثواب والعقاب، ولهذا كان أصح القولين أنَّ المعاد يعلم بالعقل وأنَّ السمع ورد بتفصيل ما يدل العقل على إثباته، ومن تأمل طريقة القرآن وجدها دالة على ذلك، وأنه سبحانه يضرب لهم الأمثال المعقولة التي تدل على إمكان المعاد تارة ووقوعه أخرى، فيذكر أدلة القدرة الدالة على إمكان المعاد وأدلة الحكمة المستلزمة لوقوعه.

ومن تأمل أدلة المعاد في القرآن وجدها كذلك مغنية -بحمد الله- عن غيرها، كافية شافية موصلة إلى المطلوب بسرعة، متضمنة للجواب عن الشبه العارضة لكثير من الناس..

والمقصود: أنَّ صدور الخلق والأمر عن علم الرب وحكمته.

واختصت هذه القصة بذكر هذين الإسمين لاقتضائهما لتعجب النفوس من تولد مولود بين أبوين لا يولد لمثلهما عادة، وخفاء العلم بسبب هذا الإيلاد وكون الحكمة اقتضت جريان هذه الولادة على غير العادة المعروفة؛ فذكر في الآية اسم العلم والحكمة المتضمن لعلمه سبحانه بسبب هذا الخلق وغايته وحكمته في وضعه موضعه من غير إخلال بموجب الحكمة.

ثم ذكر سبحانه وتعالى قصة الملائكة في إرسالهم لهلاك قوم لوط، وإرسال الحجارة المسومة عليهم، وفي هذا ما يتضمن تصديق رسله وإهلاك المكذبين لهم

والدلالة على المعاد والثواب والعقاب لوقوعه عياناً في هذا العالم، وهذا من أعظم الأدلة الدالة على صدق رسله لصحة ما أخبروا به عن ربهم.

ثم قال تعالى: ﴿ فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۝٣٥ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ۝٣٦ ﴾ ففرق بين الإسلام والإيمان هنا لسر اقتضاه الكلام، فإن الإخراج هنا عبارة عن النجاة، فهو إخراج نجاة من العذاب ولا ريب إن هذا مختص بالمؤمنين المتبعين للرسل ظاهرًا وباطناً.

وقوله تعالى: ﴿ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴾ لما كان الموجودون من المخرجين أوقع اسم الإسلام عليهم لأنَّ امرأة لوط كانت من أهل هذا البيت وهي مسلمة في الظاهر، فكانت في البيت الموجودين لا في القوم الناجيين، وقد أخبر سبحانه عن خيانة امرأة لوط، وخيانتها أنها كانت تدل قومها على أضيافه وقلبها معهم، وليست خيانة فاحشة فكانت من أهل البيت المسلمين ظاهراً وليست من المؤمنين الناجيين.

ومن وضع دلالة القرآن وألفاظه مواضعها تبين له من أسراره وحكمة ما يبهر العقول ويعلم أنه تنزيل من حكيم حميد، وبهذا خرج الجواب عن السؤال المشهور وهو: أن الإسلام أعم من الإيمان فكيف استثناء الأعم من الأخص، وقاعدة الاستثناء تقتضي العكس، وتبين أن المسلمين المستثنين مما وقع عليه فعل الوجود، والمؤمنين غير مستثنين منه بل هم المخرجون الناجون.

وقوله تعالى: ﴿ وَتَرَكْنَا فِيهَآ ءَايَةً لِّلَّذِينَ يَخَافُونَ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ﴾ فيه دليل على أن آيات الله سبحانه وعجائبه التي فعلها في هذا العالم وأبقى آثارها دالة عليه وعلى صدق رسله إنما ينتفع بها من يؤمن بالمعاد ويخشى عذاب الله تعالى، كما قال الله تعالى في موضع آخر ﴿ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لِّمَنْ خَافَ عَذَابَ ٱلْءَاخِرَةِ﴾ [هود: ١٠٣]، وقال

تعالى: ﴿ سَيَذَّكَّرُ مَن يَخْشَىٰ ۝ ﴾ [الأعلى: ١٠] فإنَّ من لا يؤمن بالآخرة غايته أن يقول: هؤلاء قوم أصابهم الدهر كما أصاب غيرهم، ولا زال الدهر فيه الشقاوة والسعادة، وأما من آمن بالآخرة وأشفق منها فهو الذي ينتفع بالآيات والمواعظ.

والمقصود بهذا إنما هو التنبيه والتمثيل على تفاوت الأفهام في معرفة القرآن واستنباط أسراره وآثار كنوزه ويعتبر بهذا غيره، والفضل بيد الله يؤتيه من يشاء»[(١)].

ونُلاحظ على هذا المثال الذي ذكره الشيخ أن كثيرا منه مما هو من القدر الزائد على التفسير، مما يسمى بنكت القرآن، أو لطائف التفسير، ونحو ذلك، وأن استنباطه لا يتأتى من كل أحد، ولا يمكن ابتداءً إلا بعد معرفة معنى الآيات، والاستعانة بأدوات المفسر من المصادر والعلوم التي يحتاجها، وإنك على ذلك ستجد لبعض ما ذكر إشارات في التفسير المأثور.

وتجد أنه بنى تدبره لهذه الآيات على ما وقف عليه من معان شريفة، كذكره الخلاف في معنى ﴿ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ ۝ ﴾ ونحو ذلك، فضلا عن كلامه على قواعد النحو واللغة، وتقديمه الجملة الإسمية على الفعلية في الدلالة على ثبوت السلام، والكلام على العقائد، وهذا استعمال لمصادر التفسير، لا يمكن لكل أحد، والله الموفق.



---

(١) الرسالة التبوكية ٦٣- ٧٢.

الفصل السابع: الصدر الأول من المفسرين من الصحابة والتابعين وأتباعهم

نتناول في هذا الفصل والذي يليه مصادر التفسير بالمأثور، لكن لما كان المأثور روايات -ودواوين جامعة لهذه الرويات- فقد فرقنا مصادر التفسير المأثور إلى فصلين، نتناول في الأول رجال التفسير المأثور، الذين هم أصحابه وأربابه، ونتناول في الثاني الكتب الجامعة للتفسير المأثور.

ولأنَّ رجال التفسير على ثلاث طبقات فقد جعلت هذا الفصل في ثلاثة مباحث متداخلة.

• تمهيد بين يدي هذه المباحث:

المفسرون الذين ينسب لهم المأثور -بعد النبي ﷺ- على ثلاث طبقات: طبقة الصحابة ثم طبقة التابعين ثم طبقة الأتباع. وهؤلاء هم المفسرون الحقيقيون، لأنهم قالوا التفسير من أنفسهم، فنسبت إليهم أقوال في التفسير، ومن جاء بعدهم فإنما يعتمد عليهم، ويرجح بين أقوالهم، ولذا أكثر ما يقال فيهم: أصحاب ترجيحات.

بل عدَّ أبو الليث السمرقندي هذه الطبقة من المفسرين على سبيل الحكاية[1].

قال السيوطي في مقدمة كتابه «طبقات المفسرين»: «اعلم أنَّ المفسرين أنواع، الأول: المفسرون من السلف والصحابة والتابعين وأتباع التابعين.

(١) بحر العلوم ١/ ١٢.

الثاني: المفسرون من المحدثين، وهم الذين صنفوا التفاسير مسندةً مورداً فيها أقوال الصحابة والتابعين بالإسناد..

الثالث: بقية المفسرين من علماء أهل السنة، الذين ضموا إلى التفسير التأويل والكلام على معاني القرآن، وأحكامه، وإعرابه وغير ذلك، وهو الذي الاعتناء به في هذا الزمان أكثر.

الرابع: من صنف تفسيراً من المبتدعة، كالمعتزلة والشيعة وأضرابهم.

والذي يستحق أن يسمى من هؤلاء، القسم الأول، ثم الثاني، على أن الأكثر في هذا القسم نقلة، وأما الثالث فمؤولة، ولهذا يسمون كتبهم غالباً بالتأويل»[١].



(١) طبقات المفسرين ص٢١.

المبحث الأول: المفسرون من الصحابة

في المفسرين من الصحابة دراسات معاصرة، منها: «المفسرون من الصحابة جمعًا ودراسة وصفية» إعداد عبد الرحمن المشد، وكتاب «تفسير الصحابة دراسة تطبيقية مقارنة» إعداد زهرة الجريوي، هذا فضلاً عن جمع مروياتهم على انفراد، أو على الاجتماع كما في «موسوعة التفسير بالمأثور».

وسنذكر في هذا المبحث جملاً مفيدة في قانون التفسير بالمأثور.

اعلم أنَّ الله عز وجل قد هيَّأ للعلوم الإسلامية والمعارف الشرعية رجالات حفظوا هذه العلوم ثم نقلوها لنا، وهؤلاء هم الذين دار عليهم إسناد القراءات والتفسير والحديث، وقد كان من منهجِ مَن سلف حصر هؤلاء الرجال ثم تتبع مروياتهم، وذلك من نحو قول ابن المديني: «نظرت فإذا الإسناد يدور على ستة، فلأهل المدينة: ابن شهاب وهو محمد بن مسلم بن عبد الله بن شهاب، ويكنى أبا بكر مات سنة أربع وعشرين ومائة، ولأهل مكة: عمرو بن دينار مولى جمح ويكنى أبا محمد مات سنة ست وعشرين ومائة..»[1] إلى أخر ما قال، فهذا في الحديث.

ومن نحو قول أبي عبيد القاسم بن سلام في كتاب القراءات: «هذه تسمية أهل القرآن من السلف على منازلهم، وتسميتهم وآرائهم: فمما نبدأ بذكره في كتابنا سيد المرسلين، وإمام المتقين محمد رسول الله ﷺ الذي نزل عليه القرآن، ثم المهاجرون، والأنصار، وغيرهم من أصحاب رسول الله ﷺ من حُفظ عنه منهم في القراءة شيء، وإن كان ذلك حرفاً واحداً فما فوقه قال: فمن المهاجرين: أبو بكر الصديق، وعمر بن

(١) العلل لابن المديني ٣٦.

الخطاب، وعثمان بن عفان، وعلي بن أبي طالب، وطلحة بن عبيد الله، وسعد بن أبي وقاص، وعبد الله بن مسعود، وسالم مولى أبي حذيفة، وحذيفة بن اليمان..»[(١)]. إلى آخر ما قال.

وهكذا يمكن أن نقول في التفسير بالنسبة للصحابة والتابعين وأتباعهم، حتى زمن التدوين.

فالذين روي عنهم التفسير من الصحابة جماعة يتفاوتون كثرة وقلة، وقد أحصى عبد الرحمن المشد -في دراسته عن المفسرين من الصحابة- عدَّتهم فبلغت: مائة كاملة[(٢)].لكن جلهم مقل، ليس له إلا الحرف بعد الحرف.

وقد رام المفسرون حصر رجال التفسير من الصحابة، ولا سيما المكثرين، فاتفقوا على بعض واختلفوا في بعض، وهذه بعض النقولات عنهم:

قال أبو حيان: «المنقول عنه الكلام في تفسير القرآن من الصحابة جماعة، منهم علي بن أبي طالب، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن مسعود، وأبي بن كعب، وزيد بن ثابت، وعبد الله بن عمرو بن العاص، فهؤلاء مشاهير من أخذ عنه التفسير من الصحابة ﭫ، وقد نقل عن غير هؤلاء غير ما شيء من التفسير»[(٣)].

---

(١) انظر: جمال القراء ٥٠٢، إبراز المعاني ١/ ٣. وللعبد الفقير كتاب بعنوان: الرجال الذين دار عليهم إسناد القراءات والحديث، وقد دفعته منذ فترة طويلة إلىٰ مكتبة المعارف ولم يصدر بعد، يسر الله طباعته.

(٢) انظر: المفسرون من الصحابة ١/ ٧٢٧.

(٣) البحر المحيط ١/ ٢٥.

وقال السيوطي: «اشتهر بالتفسير من الصحابة عشرة: الخلفاء الأربعة، وابن مسعود، وابن عباس، وأبي بن كعب، وزيد بن ثابت، وأبو موسى الأشعري، وعبد الله بن الزبير.

أما الخلفاء فأكثر من رُوي عنه منهم علي بن أبي طالب، والرواية عن الثلاثة نزرة جدًّا، وكان السبب في ذلك تقدم وفاتهم كما أن ذلك هو السبب في قلة رواية أبي بكر ﵁للحديث، ولا أحفظ عن أبي بكر ﵁في التفسير إلا آثارًا قليلةً جدًا لا تكاد تجاوز العشرة»[١].

وذكر الأدنوي العشرة المفسرين من الصحابة، وهم: ابن عباس، وابن مسعود، وابن عمر، وابن الزبير، وابن عمرو، وأبي، وزيد، وأبو هريرة، وأنس، وجابر[٢].

إلا أن ذلك مبني على التقريب والحسبان، فإنَّ الدراسات المعاصرة المعتمدة على الإحصاء الدقيق أثبتت غير ذلك، وهذا عرض لأهم ما وقفت عليه منها:

١-في إحصائيات الدكتور محمد الخضيري حول تفسير ابن جرير ذكر أن أكثر الصحابة رواية هو عبد الله بن عباس، حيث روي عنه أكثر من نصف المنقول عن الصحابة، حيث بلغت مجموع رواياته (٥٩٠٠) رواية[٣]، ثم ابن مسعود بـ(٩٨٦) رواية، ثم علي بـ(٤٧٠) رواية. وأن مجموع روايات الصحابة كلهم (٩٠٠٦) رواية، وأن عشرة منهم شكلوا جلَّ هذه الروايات، بنسبة ٩٣٪ حيث بلغت رواياتهم

(١) الإتقان ٤/ ٢٣٣.

(٢) طبقات المفسرين ٣-٩.

(٣) وفي موضع آخر ذكر أن مجموع رواياته (٥٨٨٣)، التفسير بالمأثور علىٰ مر العصور ص٢٣.

(٨٣٢٢) وهم: ابن عباس، وابن مسعود، وعلي، وعائشة، وأنس، وأبو هريرة، وأبي[(١)].

٢-وقد أحصت د. زهرة الجريوي في رسالتها المكثرين من التفسير، فكانوا ستة، وهم: ابن عباس، فابن مسعود، فعلي، فابن عمر، فعمر، فعائشة[(٢)]، ثم طبقة تلي هؤلاء الستة، وهم المتوسطون، وعدتهم ستة كذلك، وهم: أنس، فأبو هريرة، فأبي، فابن عمرو، فجابر، فالبراء[(٣)]، ثم طبقة تلي هؤلاء وهم المقلون، وعدتهم: عشرة، وهم: حذيفة، فزيد، فالأشعري، فالخدري، فالصديق، فسلمان، فسعد، فابن الزبير، فأبو الدرداء، فعثمان[(٤)].

وهذه عدة ما أحصت لهم[(٥)]:

الترتيب	الاسم	العدد
١	عبد الله بن عباس	٥٨٨٧
٢	عبد الله بن مسعود	٩٧٥
٣	علي بن أبي طالب	٤٤٦

(١) التفسير بالمأثور على مر العصور ص٢٢.
(٢) تفسير الصحابة ٦٥.
(٣) تفسير الصحابة ٢٣٨.
(٤) تفسير الصحابة ٢٨٧.
(٥) تفسير الصحابة ٧٥٧.

٤	عبد الله بن عمر	٢٨٨
٥	عمر بن الخطاب	٢٢٧
٦	عائشة	١٧٨
٧	أنس بن مالك	١١٢
٨	أبو هريرة	١٠٦
٩	أبي بن كعب	١٠٣[1]
١٠	عبد الله بن عمرو	٧٤
١١	جابر بن عبد الله	٧٢
١٢	البراء بن عازب	٦١
١٣	حذيفة بن اليمان	٥٣
١٤	زيد بن ثابت	٤٩
١٥	أبو موسى الأشعري	٤٣

(١) اختلف العدد بين كتاب الجريوي والموسوعة، ففي الموسوعة: عمر (١٠٦)، أبي (١٠٥)، عائشة (١٢٤)، أبو هريرة (١٧٢)، (١/ ٣٨٢).

١٦	أبو سعيد الخدري	٤٢
١٧	أبو بكر الصديق	٣٧
١٨	سلمان الفارسي	٣٤
١٩	سعد بن أبي وقاص	٣٣
٢٠	عبد الله بن الزبير	٢٩
٢١	أبو الدرداء	٢٤
٢٢	عثمان بن عفان	٢٢

٣-في حين إن العشرة المكثرين من التفسير بحسب إحصائيات موسوعة التفسير بالمأثور هم على النحو التالي[١]:

الترتيب	الاسم	العدد
١	عبد الله بن عباس	٨٩٩٢
٢	عبد الله بن مسعود	٧٦١

(١) موسوعة التفسير بالمأثور ١/ ٣٩٥. وهي إحصائية تعتمد على التفسير الاجتهادي بخلاف إحصائية د. زهرة فهي تعتمد على المروي عنهم.

٣	علي بن أبي طالب	٤٤٨
٤	عبد الله بن عمر	٢٨٩
٥	أبو هريرة	١٧٢
٦	عائشة بنت الصديق	١٢٤
٧	عمر بن الخطاب	١٠٦
٨	أبي بن كعب	١٠٥
٩	عبد الله بن عمرو بن العاص	٩٥
١٠	أنس بن مالك	٩٣

وتتفق هذه الاحصائيات على أن العشرة المكثرين من التفسير هم:

ابن عباس، وابن مسعود، وعلي، وابن عمر، وعمر، وعائشة، وأنس، وأبو هريرة، وأبي، ابن عمرو، وفيهم يقول الناظم:

وأكثر من يروى له التفسيرُ ... عشْرة وكلُّهـمْ نحريرُ

البحرُ، فابنُ أمٍّ عبدِ، ... حيدرةٌ، من بعدهم في العدِّ

وعمر الفاروق ذو الرشاد ... من بعد عبد الله ذي السداد

وأمُّـنا عائشة الـزكية   وخادمٌ لسيـد البـرية

وحافظ الصحابة النبيل   ثم أبيٌّ سيدٌ جليل

ونجلُ عمروٍ عابدُ الإله   وكلهمْ في العلم ذُو تَناهي

وهذا تعريف بالثلاثة الذي تجاوزت الروايات عنهم ٤٠٠ رواية، وبيان لمنزلتهم في التفسير، وذكر أهم أسانيد التفسير إليهم.



الأول: عبد اللّه بن عباس بن عبد المطلب

هو «حبر الأمة، وفقيه العصر، وإمام التفسير، أبو العباس عبد الله، ابن عم رسول الله ﷺ العباس بن عبد المطلب.. مولده: بشعب بني هاشم، قبل عام الهجرة بثلاث سنين، صحب النبي ﷺ نحوًا من ثلاثين شهرًا، وحدث عنه بجملة صالحة»[(١)].

وقد كان يُسمى البحر لسعة علمه، قال مجاهد: «كان ابن عباس رضي الله عنه يُسمى البحر من كثرة علمه»[(٢)].

وكان يسمى كذلك الحبر أو حبر القرآن، فالحبر العالم، قال ابن الأثير: «سُميت سورة المائدة سورة الأحبار» لقوله تعالى فيها ﴿يَحْكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسْلَمُوا۟ لِلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلرَّبَّـٰنِيُّونَ وَٱلْأَحْبَارُ﴾[المائدة:٤٤] وهم العلماء، جمع حَبر وحِبر بالفتح والكسر، وكان يقال لابن عباس رضي الله عنه: الحبر والبحر لعلمه وسعته»[(٣)].

وممن سماه الحَبر: ابن الحنفية والقاسم بن محمد وغيرهم[(٤)].

---

(١) سير أعلام النبلاء ٣/ ٣٣٢.

(٢) حلية الأولياء ١/ ٣١٦.

(٣) النهاية في غريب الحديث ١/ ٣٢٨.

(٤) حلية الأولياء ١/ ٣١٦، الاستيعاب ٣/ ٩٣٦.

قال الحافظ في الإصابة (٤/ ١٢٢): وكان يقال له: حبر العرب. ويقال: إن الّذي لقبه بذلك جرجير ملك المغرب، وكان قد غزا مع عبد الله بن أبي سرح إفريقية، فتكلم مع جرجير فقال له: ما ينبغي إلا أن تكون حبر العرب. ذكر ذلك ابن دريد في الأخبار المنثورة له.

وكان يُسمى ترجمان القرآن كذلك، سماه به ابن مسعود[١]، والترجمان -بالضم والفتح في التاء-: هو الذي يترجم الكلام، أي ينقله من لغة إلى لغة أخرى. والجمع التراجم، والتاء والنون زائدتان[٢].

وكل هذه الألقاب تدل على رسوخ قدمه في التفسير وتقدمه في العلوم.

- **أسباب نبوغ ابن عباس في التفسير:**

كان لنبوغ ابن عباس في التفسير -بل ولتقدمه في سائر العلوم- أسباب:

١ -منها: دعاء النبي ﷺ، وقد جاء ذلك مرويًا من طرق بألفاظ متقاربة.

فعن عكرمة، عن ابن عباس قال: ضمني رسول الله ﷺ إلى صدره وقال: «اللهم علمه الكتاب»، وفي لفظ في البخاري: «اللهم علمه الحكمة»[٣] زاد في رواية: «وتأويل الكتاب»[٤].وفي رواية: «اللهم علمه تأويل القرآن»[٥]. وفي رواية أخرى: «اللهم فقهه في الدين، وعلمه التأويل»[٦].

---

(١) المعرفة والتاريخ ١ / ٤٩٥، وطبقات ابن سعد ٢/ ٣٦٦، تفسير الطبري ١/ ٩٠.
(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر ١/ ١٨٦.
(٣) رواه البخاري في صحيحه (٧٥).
(٤) رواه ابن ماجه (١٦٦) بإسناد الصحيح.
(٥) رواه الحاكم في المستدرك (٣/ ٦١٨) لكن في إسناده شبيب بن بشر، لين الحديث.
(٦) رواه أحمد في المسند (٢٣٩٧)، بإسناد جيد.

فكل هذه الدعوات خصَّ النبي ﷺ بها ابن عمه ابن عباس، وفي ذلك آية باهرة، ومعجزة ظاهرة، فقد استجاب الله عز وجل دعوة نبيه فكان ابن عباس أكثر من أُثر عنه التفسير من الصحابة، ثم كان بعد ذلك مشاركًا في سائر العلوم.

وقد بيّن في بعض الروايات موطنا من المواطن التي دعا فيها النبي ﷺ له، وأن ذلك كان بعد أن وضع ابن عباس للنبي ﷺ وضوءًا[1].

٢-ومنها: الذكاء الفطري الذي حباه الله له، فقد كان «كامل العقل، ذكي النفس، من رجال الكمال»[2].

وقد كان ذلك يظهر في أمرين، الفصاحة والنباهة، فكان إذا أدلى بحجة أتى بها جلية ظاهرة، قوية مدعمة.

ومما يذكر في سيرته من قوة بيانه، وإدلائه بحجته، ما روي عن حسان أنه قال: «كانت لنا عند عثمان -أو غيره من الأمراء- حاجة فطلبناها إليه؛ جماعة من الصحابة، منهم ابن عباس، وكانت حاجة صعبة شديدة، فاعتلَّ علينا، فراجعوه إلى أن عذروه وقاموا إلا ابن عباس، فلم يزل يراجعه بكلام جامع حتى سدّ عليه كلّ حاجة، فلم ير بدّا من أن يقضي حاجتنا، فخرجنا من عنده وأنا آخذ بيد ابن عباس، فمررنا على أولئك الذين كانوا عذروا وضعفوا، فقلت: كان عبد الله أولاكم به، قالوا: أجل، فقلت أمدحه:

---

(١) صحيح البخاري (١٤٣). وانظر سير أعلام النبلاء ٣/ ٣٣٨.
وقد أفاض الحافظ في الإصابة ٤/ ١٢٤ في ذكر طرق هذا الحديث وألفاظه.

(٢) صحيح البخاري (٣٧٥٦).

إذا ما ابن عباس بدا لك وجهه	رأيت له في كل مجمعه فضلا
إذا قال لم يترك مقالا لقائل	بملتقطات لا ترى بينها فصلا
كفى وشفى ما في الصُّدور ولم يدع	لذي إربة في القول جدًّا ولا هزلا
سموت إلى العليا بغير مشقّة	فنلت ذراها لا دنيّا ولا وغلا»[(١)]

٣-ومنها حرصه على طلب العلم في المدة النبوية المباركة، فقد جاء عنه أنه قال: «جمعت المحكم في عهد رسول الله ﷺ»، قيل له: وما المحكم؟ قال: «المفصل»[(٢)].

هذا مع أنه كان قد ناهز الاحتلام آنذاك، ولا يقال إنه قدر يسير يستطيع الغلمان في أي زمان حفظه، بل قد سمعنا أن بعض من هو أصغر من ذلك بكثير قد حفظ القرآن كاملاً، لأنَّ الفرق هو في المنهج، فإن منهج حفظ الصحابة يختلف عن منهجنا، فإنهم كانوا إذا أخذوا عشر آيات لم يتجاوزوهنَّ حتى يتعلموا ما فيهنَّ من العلم والعمل، فيقيموا في حفظهم الحروف والحدود معًا، وليس كحفظ أبناء زماننا الذي غايته إقامة الحروف، دون التعريج على معرفة الحدود، فهذا هو الفرق، والله أعلم.

٤-ومنها: نشأته في بيت النبوة، فهو ابن عم النبي ﷺ، وخالته ميمونة زوج النبي ﷺ، فربما بات عند النبي في بيت خالته.

فعن كريب، مولى ابن عباس: عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما: أنه بات عند ميمونة أم المؤمنين رضي الله عنها - وهي خالته - قال: فاضطجعت على عرض الوسادة، «واضطجع

(١) انظر: الإصابة ٤/ ١٢٣.

(٢) رواه البخاري في الصحيح (٥٠٦٣).

رسول الله ﷺ وأهله في طولها، فنام رسول الله ﷺ حتى انتصف الليل - أو قبله بقليل، أو بعده بقليل - ثم استيقظ رسول الله ﷺ، فجلس، فمسح النوم عن وجهه بيده، ثم قرأ العشر آيات خواتيم سورة آل عمران، ثم قام إلى شن معلقة، فتوضأ منها، فأحسن وضوءه، ثم قام يصلي» قال عبد الله بن عباس رضي الله عنهما: فقمت فصنعت مثل ما صنع، ثم ذهبت، فقمت إلى جنبه، «فوضع رسول الله ﷺ يده اليمنى على رأسي، وأخذ بأذني اليمنى يفتلها بيده، فصلى ركعتين، ثم ركعتين، ثم ركعتين، ثم ركعتين، ثم ركعتين، ثم ركعتين، ثم أوتر، ثم اضطجع حتى جاءه المؤذن، فقام، فصلى ركعتين خفيفتين، ثم خرج، فصلى الصبح»[(١)].

٥-ومنها: ملازمته كبار الصحابة بعد وفاة النبي ﷺ، جاء عنه أنه قال: «لما قُبض رسول الله ﷺ قلت لرجل من الأنصار: هلم فلنسأل أصحاب رسول الله ﷺ فإنهم اليوم كثير، فقال: واعجبًا لك يا ابن عباس، أترى الناس يفتقرون إليك وفي الناس من أصحاب رسول الله ﷺ من فيهم، قال: فتركت ذاك وأقبلت أسأل أصحاب رسول الله ﷺ، وإن كان يبلغني الحديث عن الرجل فآتي بابه وهو قائل فأتوسد ردائي على بابه يسفي الريح عليَّ من التراب، فيخرج فيراني، فيقول: يا ابن عم رسول الله ﷺ ما جاء بك؟ هلا أرسلت إلي فآتيك؟، فأقول: لا، أنا أحق أن آتيك، قال: فأسأله عن الحديث، فعاش هذا الرجل الأنصاري حتى رآني وقد اجتمع الناس حولي يسألوني، فيقول: هذا الفتى كان أعقل مني»[(٢)].

---

(١) رواه البخاري في الصحيح (١١٩٨).

(٢) رواه الحاكم في المستدرك (١/ ١٨٨) وقال: على شرط البخاري، وأقره الذهبي.

وجاء عنه أنه قال: «وجدت عامة علم رسول الله ﷺ عند هذا الحي من الأنصار، إن كنت لآتي الرجل منهم، فيقال: هو نائم؛ فلو شئت أن يوقظ لي، فأدعه حتى يخرج لأستطيب بذلك قلبه»[(١)].

وعن طاووس، عن ابن عباس، قال: «إن كنت لأسأل عن الأمر الواحد ثلاثين من أصحاب النبي ﷺ»[(٢)].

٦-ومنها: سعة علمه بلسان العرب ولغاتها، ولا أدل على ذلك من «سؤالات نافع بن الأزرق» له، فإنها سؤالات ارتجل جوابها دلت على تبحره بلسان العرب وأشعارها، وملخص القصة أن نافع بن الأزرق ونجدة بن عويمر خرجا في نفر من رؤوس الخوارج ليطلبوا العلم ويطلبونه، حتى قدموا مكة، فإذا هم بعبد الله بن عباس قاعدا قريبا من زمزم، وعليه رداء أحمر وقميص، وإذا ناس قيام يسألونه عن التفسير يقولون: يا ابن عباس، ما تقول في كذا وكذا؟ فيقول: هو كذا أو كذا، فقال له نافع بن الأزرق: ما أجرأك يا ابن عباس على ما تجريه منذ اليوم، فقال له ابن العباس: ثكلتك أمك يا نافع وعدمتك، ألا أخبرك من هو أجرأ مني؟ قال: من هو يا ابن عباس؟ قال: رجل تكلم بما ليس له به علم، ورجل كتم علما عنده، قال: صدقت يا ابن عباس، أتيتك لأسألك، قال: هات يا ابن الأزرق فسل، قال: أخبرني عن قول الله عز وجل: ﴿يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شُوَاظٌ مِّن نَّارٍ﴾ [الرحمن: ٣٥] ما الشواظ؟ قال: اللهب الذي لا دخان فيه، قال: وهل كانت العرب تعرف ذلك قبل أن ينزل الكتاب على محمد ﷺ؟ قال: نعم، أما سمعت قول أمية بن أبي الصلت:

---

(١) سير أعلام النبلاء ٣/ ٣٤٤.

(٢) قال الذهبي: إسناده صحيح (سير أعلام النبلاء ٣/ ٣٤٤).

يمانيًا يظلُّ يشبُّ كيرًا وينفخ دائبًا لهب الشواظ [١]

ثم مضى في أسئلة كثيرة على هذا النحو، يسأله نافع فيجيبه، ثم يقول له نافع: هل تعرف العرب ذلك في أشعارها، فيقول له ابن عباس: نعم، ثم ينشده شاهدا على ما ذكر[٢].

٧-ومنها: جمعه القراءات المختلفة.

فقد قرأ على جلة الصحابة بحروفهم المختلفة، أخذ عن الخلفاء الراشدين وأبي بن كعب وعبد الله بن مسعود وزيد وغيرهم.

روى ابن أبي داود عن أبي روق، عن إبراهيم التيمي، عن ابن عباس قال: قراءتي قراءة زيد، وأنا آخذ ببضعة عشر حرفًا من قراءة ابن مسعود، هذا أحدها ﴿من بقلها وقثائها وثومها وعدسها وبصلها﴾[٣].

ولم تكن معرفته بالقراءة مجردة عن معرفة المعنى، بل كان يخبر بالقراءات وبتوجيهها، ومعرفة توجيه القراءة فرع زائد عن التفسير، إذ في التوجيه بيان المعنى

---

(١) معجم الطبراني الكبير (١٠٥٩٧).

(٢) وأصل القصة مشهور عن ابن عباس، وقد روىٰ الطبراني في المعجم الكبير (١٠٥٩٧) هذه السؤالات من طريق جويبر عن الضحاك، وهذا إسناد واهٍ، ورواها ابن الأنباري في إيضاح الوقف والابتداء (١/ ٧٧) وفي إسناده محمد بن زياد اليشكري، وهو متهم، بل قال أحمد: كذاب خبيث (ميزان الاعتدال ٣/ ٥٥٢)، ورواها السيوطي في الاتقان (٢/ ٦٨) وفي إسناده عيسىٰ بن دأب منكر الحديث، بل اتهم بوضع الأحاديث (تاريخ الإسلام ٤/ ٧٠٤).

(٣) المصاحف لابن أبي داود ١٦٨. وقد رواه في ذيل تاريخ بغداد فقال فيه: عن الضحاك عن ابن عباس (الدر المنثور ١/ ١٧٧).

وزيادة بيان الوجه من لسان العرب وغيره.

روي أن نافع بن الأزرق قال لابن عباس: أخبرني عن قوله عز وجل ﴿وَفُومِهَا﴾ [البقرة:٦١] قال: الفوم الحنطة.

قال: وهل تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم، أما سمعت أبا محجن الثقفي وهو يقول:

قد كنت أحسبني كأغنى واحد قدم المدينة عن زراعة فوم

قال: يا ابن الأزرق، ومن قرأها على قراءة ابن مسعود فهو المنتن، قال أمية ابن أبي الصلت:

كانت منازلهم إذ ذاك ظاهرة فيها الفراديس والفومات والبصل

وقال أمية بن الصلت أيضا:

أنفي الدياس من الفوم الصحيح كما أنفي من الأرض صوب الوابل البرد[1]

فهذه الأسباب –وغيرها– جعلته مقدَّمًا في العلوم ولا سيما علم القرآن، **حتى إنه كان يُبهر عمر بمعرفته في القرآن:**

فقد روى يزيد بن الأصم عن ابن عباس، أنه قال: «قدم على عمر رجل، فجعل عمر يسأله عن الناس، فقال: يا أمير المؤمنين، قد قرأ منهم القرآن كذا وكذا، فقال ابن عباس: فقلت: والله ما أحب أن يتسارعوا يومهم هذا في القرآن هذه المسارعة، قال:

(١) الدر المنثور ١/ ١٧٧.

فزبرني عمر ثم قال: «مه» قال: فانطلقت إلى أهلي مكتئبا حزينا، فقلت: قد كنت نزلت من هذا الرجل منزلة، فلا أراني إلا قد سقطت من نفسه، قال: فرجعت إلى منزلي، فاضطجعت على فراشي حتى عادني نسوة أهلي وما بي وجع، وما هو إلا الذي تقبلني به عمر، قال: فبينا أنا على ذلك أتاني رجل فقال: أجب أمير المؤمنين، قال: خرجت فإذا هو قائم ينتظرني، قال: فأخذ بيدي ثم خلا بي، فقال: «ما الذي كرهتَ مما قال الرجل آنفًا؟»، قال: فقلت: يا أمير المؤمنين، إن كنت أسأت، فإني أستغفر الله وأتوب إليه، وأنزل حيث أحببت، قال: «لتحدثني بالذي كرهت مما قال الرجل»، فقلت: يا أمير المؤمنين متى ما تسارعوا هذه المسارعة يحيفوا، ومتى ما يحيفوا[(١)] يختصموا، ومتى ما يختصموا يختلفوا، ومتى ما يختلفوا يقتتلوا، فقال عمر: «لله أبوك، لقد كنت أكاتمها الناس حتى جئت بها»[(٢)].

وروى ابن زيد –معضلاً– قال: كان عمر بن الخطاب ﷺإذا صلى السُّبْحة وفرغ، دخل مربدًا له، فأرسل إلى فتيان قد قرأوا القرآن، منهم ابن عباس وابن أخي عيينة، قال: فيأتون فيقرأون القرآن ويتدارسونه، فإذا كانت القائلة انصرف. قال فمرُّوا بهذه الآية:﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُ ٱتَّقِ ٱللَّهَ أَخَذَتْهُ ٱلْعِزَّةُ بِٱلْإِثْمِ ۚ فَحَسْبُهُۥ جَهَنَّمُ ۚ وَلَبِئْسَ ٱلْمِهَادُ ۝٢٠٦ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْرِى نَفْسَهُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ رَءُوفٌۢ بِٱلْعِبَادِ ۝٢٠٧ ﴾ [البقرة: ٢٠٦-٢٠٦] قال ابن زيد: وهؤلاء المجاهدون في سبيل الله– فقال ابن عباس لبعض من كان إلى جنبه: اقتتل الرجلان؟ فسمع عمر ما

(١) كذا في جامع معمر بن راشد: يحيفوا، من الحيف، والحيف الظلم، وفي بعض المصادر –كسير أعلام النبلاء–: يحتقوا..من الاحتقاق، أي ادعاء أن الحق معه. وكلا المعنيين محتمل، والله أعلم.

(٢) جامع معمر بن راشد (٢٠٣٦٨).

قال، فقال: وأي شيء قلت؟ قال: لا شيء يا أمير المؤمنين، قال: ماذا قلت؟ اقتَتل الرجلان؟ قال فلما رأى ذلك ابن عباس قال: أرى ههنا مَنْ إذا أُمِر بتقوى الله أخذته العزة بالإثم، وأرى من يَشري نفسه ابتغاءَ مرضاة الله، يقوم هذا فيأمر هذا بتقوى الله، فإذا لم يقبل وأخذته العزة بالإثم، قال هذا: وأنا أشتري نفسي فقاتله، فاقتتل الرجلان، فقال عمر: لله بلادك يا بن عباس»(١).

ومما اشتهر من شأنه مع عمر: إدخال عمر إياه مجلسَ الشورى مع البدريين.

فروى سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال: «كان عمر يدخلني مع أشياخ بدر، فقال بعضهم: لم تدخل هذا الفتى معنا، ولنا أبناء مثله؟ فقال: إنه ممن قد علمتم، قال: فدعاهم ذات يوم، ودعاني معهم، وما رأيته دعاني يومئذ إلا ليريهم مني، فقال: ما تقولون: ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ ۝١﴾[النصر: ١] حتى ختم السورة؟ فقال بعضهم: أمرنا أن نحمد الله تعالى ونستغفره إذا جاء نصر الله وفتح علينا، وقال بعضهم: لا ندري، ولم يقل بعضهم شيئًا، فقال لي: يا ابن عباس، كذاك تقول؟ قلت: لا، قال: فما تقول؟ قلت: هو أجل رسول الله ﷺ، أعلمه الله: ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ ۝١﴾ فتح مكة - فذاك علامة أجلك، ﴿فَسَبِّحۡ بِحَمۡدِ رَبِّكَ وَٱسۡتَغۡفِرۡهُۚ إِنَّهُۥ كَانَ تَوَّابَۢا ۝٣﴾ فقال عمر: ما أعلم منها إلا ما تعلم»(٢).

ولما أشكلت على بعض الصحابة آية من كتاب الله استحل بها شرب الخمر، ندبه عمر للجواب عنها.

---

(١) تفسير الطبري ٤/ ٢٤٥.

(٢) رواه البخاري (٤٢٩٤).

قال ابن عباس: «إنَّ الشُّرَّاب كانوا يضربون في عهد رسول الله ﷺ بالأيدي والنعال والعصيِّ، حتى توفي رسول الله ﷺ، وكانوا في خلافة أبي بكر أكثر منهم في عهد رسول الله ﷺ، فقال أبو بكر: لو فرضنا لهم حدًّا فتوخى نحو ما كانوا يضربون في عهد رسول الله ﷺ، فكان أبو بكر يجلدهم أربعين حتى توفي، ثم كان عمر بعد فجلدهم كذلك أربعين، حتى أُتِيَ برجل من المهاجرين الأولين قد شرب فأمر به أن يجلد، فقال: لم تجلدني؟ بيني وبينك كتاب الله، قال عمر: وأي كتاب الله تجد أن لا أجلدك؟ قال له: إن الله يقول في كتابه: ﴿لَيْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوٓا۟ إِذَا مَا ٱتَّقَوا۟ وَّءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ثُمَّ ٱتَّقَوا۟ وَّءَامَنُوا۟ ثُمَّ ٱتَّقَوا۟ وَّأَحْسَنُوا۟ۗ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ ۝٩٣﴾ [المائدة: ٩٣] فأنا من الذين آمنوا وعملوا الصالحات، ثم اتقوا وآمنوا، ثم اتقوا وأحسنوا، شهدتُ مع رسول الله ﷺ بدرًا وأُحدًا والخندق والمشاهد، فقال عمر: ألا تردون عليه ما يقول؟

-وفي رواية: فقال: للقوم أجيبوا الرجل فسكتوا، فقال لابن عباس: أجبه-.

فقال ابن عباس: إنَّ هؤلاء الآيات أنزلن عذرًا للماضين وحجة على الباقين، فعذر الماضين بأنهم لقوا الله قبل أن تحرم عليهم الخمر وحجة على الباقين؛ لأن الله يقول: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِنَّمَا ٱلْخَمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ وَٱلْأَنصَابُ وَٱلْأَزْلَٰمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَٰنِ فَٱجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ۝٩٠﴾ [المائدة: ٩٠] ثم قرأ أيضًا الآية الأخرى: فإن كان من الذين آمنوا وعملوا الصالحات، ثم اتقوا وآمنوا، ثم اتقوا وأحسنوا؛ فإنَّ الله قد نهاه أن يشرب الخمر، فقال عمر: صدقت فما ترون؟ فقال علي: إنه إذا شرب

سكر وإذا سكر هذي وإذا هذي افترى وعلى المفتري ثمانون جلدة، فأمر عمر فجُلد ثمانين»[(١)].

ومن طريق الواقدي-وهو إخباري علامة متروك-: أن عمر بن الخطاب دخل على ابن عباس يعوده وهو يحم فقال عمر: «أخل بنا مرضك، فالله المستعان»[(٢)].

وكان ابن عباس مبهرًا في مجلس عمر، بل هو من محاسن هذا المجلس وأركانه، ولا يدري الناس مم يتعجبون، من صغر سنه أم من حسن بيانه.

فروى ابن عائشة، عن أبيه قال: «نظر الحطيئة إلى ابن عباس في مجلس عمر، وقد فرع من كلامه، فقال: من هذا الذي نزل عن القوم بسنه، وعلاهم في قوله؟ قالوا: هذا ابن عباس، هذا ابن عم رسول الله ﷺ، فأنشأ يقول:

إنّي وجدت بيان المرء نافلة ... تُهدى له ووجدت العيَّ كالصَّمم

المرء يبلى ويبقى الكلم سائره ... وقد يلام الفتى يوما ولم يلم[(٣)]

---

(١) رواه النسائي في السنن الكبرىٰ (٥٢٦٩)، والحاكم في المستدرك ٤/ ٤١٧، وقال الحاكم: صحيح الإسناد وأقره الذهبي.

وفي إسناده يحيىٰ بن فليح الخزاعي أبو المغيرة، قال ابن حزم: مجهول، وقال مرة: ليس بالقوي (لسان الميزان ٨/ ٤٧١).

(٢) طبقات ابن سعد ٢/ ٣٧١.

(٣) الجليس الصالح للمعافى ص٦٧١، وهي من فوائد الحافظ في الإصابة ٤/ ١٣٠.

قال المعافىٰ: وقوله: سائره، يعني أنه يبقىٰ سائر الكلام يريد الحكم السائرة من الكلم، يقال: قول سائر ومثل سائر، وقوله: سائره، بدل من الكلم تابع له في إعرابه كقولك يعجبني القول بليغه.

واشتهر عن علي بن أبي طالب قوله: إن ابن عباس ينظر للغيب من ستر رقيق[١]، ولكنه قال ذلك في سياق النظر في شؤون السياسة لا تفسير القرآن[٢].

ونظرًا لشهرته بالتفسير والعلم فقد كان الصحابة يخصونه بالسؤال عن القرآن:

فعن سعيد بن جبير، أنَّ معاوية كتب إلى ابن عباس يسأله عن ثلاثة أشياء، وقال: إن هرقل كتب إلى معاوية يسأله عنهن، فقال معاوية: فمن لهذا؟ قيل: ابن عباس، فكتب إلى ابن عباس يسأله عن المجرة، وعن القوس، وعن مكان من الأرض طلعت فيه الشمس لم تطلع قبل ذلك اليوم ولا بعده، فقال ابن عباس: «أما المجرة فباب السماء الذي تنشق منه، وأما القوس فأمان لأهل الأرض من الغرق، وأما المكان الذي طلعت عليه الشمس لم تطلع قبل ذلك اليوم ولا بعده فالمكان الذي انفرج من البحر لبني إسرائيل»[٣].

وعن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، «أنَّ رجلاً أتاه يسأله عن: ﴿أَنَّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ كَانَتَا رَتۡقٗا فَفَتَقۡنَٰهُمَاۖ﴾ [الأنبياء: ٣٠]، قال: اذهب إلى ذلك الشيخ فاسأله، ثم تعال فأخبرني ما قال، فذهب إلى ابن عباس فسأله، فقال ابن عباس: «كانت السماوات رتقا لا تمطر، وكانت الأرض رتقا لا تنبت، ففتق هذه بالمطر، وفتق هذه بالنبات» فرجع الرجل إلى ابن عمر فأخبره، فقال: إنَّ ابن عباس قد أُوتيَ علما،

(١) تاريخ الإسلام ٣/ ١٦٣. الإصابة ٤/ ١٢٦، وإسناده ضعيف.

(٢) كما ظن ذلك الشيخ الذهبي في التفسير والمفسرون ١/ ٥١.

(٣) رواه أبو نعيم في حلية الأولياء ١/ ٣٢٠ بإسناد صحيح.

صدق هكذا كانتا، ثم قال ابن عمر: قد كنتُ أقول: ما يعجبني جرأة ابن عباس على تفسير القرآن، فالآن قد علمت أنه قد أوتي علما»[١].

وسئل ابن عمر مرة عن مسألة فقال للسائلة: «ائتي ابن عباس فإنه أعلم الناس بما أنزل الله عزَّ وجل على محمد ﷺ»[٢].

وعن ابن مسعود قال: «لو أدرك ابن عباس أسناننا ما عاشره منا رجل، وكان يقول: نعم ترجمان القرآن ابن عباس»[٣].

ومن شيوخ ابن عباس: زيد بن ثابت الأنصاري.

وفي صحيح مسلم: عن طاوس قال: كنت مع ابن عباس إذ قال زيد بن ثابت: «تفتي أن تصدر الحائض، قبل أن يكون آخر عهدها بالبيت». قال له ابن عباس: «إما لا، فسل فلانة الأنصارية، هل أمرها بذلك رسول الله ﷺ؟ قال: فرجع زيد بن ثابت إلى ابن عباس يضحك وهو يقول: ما أراك إلا قد صدقت»[٤].

وقال ابن عباس: «لقد علم المحفوظون من أصحاب محمد ﷺ أن زيد بن ثابت من الراسخين في العلم»[٥].

---

(١) رواه أبو نعيم في حلية الأولياء ١/ ٣٢٠ بإسناد صحيح.
(٢) تاريخ دمشق ٧٣/ ١٨٩.
(٣) المعرفة والتاريخ ١ / ٤٩٥، وطبقات ابن سعد ٢/ ٣٦٦، بإسناد صحيح. وانظر: الإصابة ٤/ ١٢٦.
(٤) صحيح مسلم (١٣٢٨).
(٥) تاريخ دمشق ١٩/ ٣٢٢، سير أعلام النبلاء ٢/ ٤٣٧.

وروى الحاكم من طريق محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن ابن عباس، أنه أخذ بركاب زيد بن ثابت، فقال له: تنح يا ابن عم رسول الله ﷺ، فقال: «إنا هكذا نفعل بكبرائنا وعلمائنا»[1].

وروى حماد بن سلمة عن عمار بن أبي عمار: «أنَّ زيد بن ثابت ركب يومًا فأخذ ابن عباس بركابه، فقال: تنح يا ابن عم رسول الله، فقال: هكذا أمرنا أن نفعل بعلمائنا وكبرائنا، فقال زيد: أرني يدك فأخرج يده فقبلها، فقال: هكذا أمرنا أن نفعل بأهل بيت نبينا»[2].

فلما توفي زيد رجوا أن يحل ابن عباس مكانه، فعن يحيى بن سعيد، قال: قال أبو هريرة حين مات زيد بن ثابت: «اليوم مات حبر هذه الأمة، وعسى الله أن يجعل في ابن عباس منه خلفا».

ولما حُصر عثمان -سنة ٣٥ - أرسله على الحج، ففسر في بعض خطبه القرآن، قال أبو وائل: «قرأ ابن عباس سورة النور، ثم جعل يفسرها، فقال رجل: لو سمعت هذا الديلم لأسلمت»[3].

وفي بعض الطرق: «أنه فسر سورة البقرة»[4].

(١) المستدرك للحاكم ٣/ ٤٧٨، وقال: صحيح الإسناد علىٰ شرط مسلم ولم يخرجاه.
(٢) رواه ابن عساكر في تاريخ دمشق ١٩/ ٣٢٦.
(٣) المعرفة والتاريخ ١ / ٤٩٤.
(٤) رواه أبو نعيم في حلية الأولياء ١ / ٣٢٤.

وعن الحسن البصري قال: «كان ابن عباس من الإسلام بمنزل، وكان من القرآن بمنزل، وكان يقوم على منبرنا هذا، فيقرأ البقرة وآل عمران، فيفسرهما آية آية، وكان عمر ﷺإذا ذكره، قال: «ذلك فتى الكهول، له لسان سؤول، وقلب عقول. كان يقوم على منبرنا هذا - أحسبه قال: عشية عرفة - فيقرأ سورة البقرة وسورة آل عمران، ثم يفسرهما آية آية، وكان مِثجةً نَجَدًا غَرْبًا»[(١)].

• براءة ابن عباس من الإسرائيليات:

نسب بعض الناس إلى ابن عباس ﷺأنه كان يسأل بني إسرائيل عن تفسير القرآن، وطار بذلك المستشرق الحاقد جولدزيهر، فاتهمه بالأخذ عن أهل الكتاب والاستفادة منهم، وكرر صداه: أحمد أمين، وأجاب الشيخ محمد حسين الذهبي عن ذلك بأن سؤال ابن عباس للأحبار كان في حدود ما يتشابه فيه القرآن والكتب السابقة من أخبار[(٢)].

وبنى عليه بعض الناس مسألة: وهي أنَّ تفسيره مما لا مجال للرأي فيه ليس له حكم المرفوع، لاحتمال أن يكون ذلك من قبيل ما أخذه من بني إسرائيل.

والحق في هذه المسألة ما سبق وقررناه من أن الإسرائيليات لم تكن عند الصحابة وجل التابعين مصدرًا من مصادر التفسير، وأن ابن عباس لم يكن يأخذ من بني إسرائيل والدليل على ذلك أمور:

---

(١) المعجم الكبير للطبراني (١٠٦٢٠)، وحلية الأولياء لأبي نعيم ١/ ٣١٨.

(٢) التفسير والمفسرون ١/ ٥٤.

الأول: أنه كان ينهى عن مساءلة بني إسرائيل، وعن تطلب الإسرائيليات، ثبت عنه أنه قال: «يا معشر المسلمين، كيف تسألون أهل الكتاب، وكتابكم الذي أنزل على نبيه ﷺ أحدث الأخبار بالله، تقرؤونه لم يشب، وقد حدثكم الله أن أهل الكتاب بدلوا ما كتب الله وغيروا بأيديهم الكتاب، فقالوا: هو من عند الله ليشتروا به ثمنا قليلا، أفلا ينهاكم ما جاءكم من العلم عن مساءلتهم، ولا والله ما رأينا منهم رجلا قط يسألكم عن الذي أنزل عليكم»[(١)].

ونحن نجل ابن عباس أن يخالف إلى ما ينهى عنه.

الثاني: أن ابن عباس لا تعرف له صحبة للأحبار، لا في مقتبل عمره ووقت الطلب، ولا في إبان مشيخته وشهرته بالتفسير، فقد طلب العلم بالمدينة، ولم يكن فيها أحد من اليهود والنصارى، إلا قلة ممن أسلم، كعبد الله بن سلام، وقد كان عبد الله بن سلام يمنعه الدين والعلم والورع من أن يحدث عن بني إسرائيل ويترك القرآن والسنة، ومع ذلك فلم نجد له كبير رواية عنه، ثم لما كان مع علي بن أبي طالب في العراق لم تعرف له صحبة لليهود والنصارى، بل إن أقطاب رواية الإسرائيليات في التفسير إما أنهم من طبقة تلاميذه ودون، وإما إنه لم يجتمع معهم في مصر، فمن طبقة تلاميذه ودون: محمد بن كعب ووهب بن منبه، وممن لم يجتمع بهم –إلا قليلاً– لاختلاف المصر: كعب الأحبار.

وقد يكون اجتمع به أو بغيره من الأحبار، إلا أن رواية الإسرائيليات في التفسير –ونسبتها إلى مفسر كابن عباس– لا يمكن أن تجتمع للراوي في لقاء عابر، أو مطالعة

---

(١) رواه البخاري في الصحيح (٢٦٨٥).

قصيرة، بل تحتاج إلى تلمذة طويلة، وقراءات كثيرة.

الثالث: قد يستدل بعضهم بأن ابن عباس وردت عنه روايات من قبيل الأخبار التي تروى في الإسرائيليات، فهذا ليس بكاف لعده من الآخذين عن الأحبار، إذ قد يكون سمعه من النبي ﷺ أو من شيوخه من الصحابة كأبي بن كعب، وليس بالضرورة أن يضيف ذلك للنبي في كل حال، فإن المفسر قد يجيب السائل عن التفسير دون أن ينسب التفسير للنبي ﷺ.

ومن تأمل في الخبر الطويل الذي رواه ابن عباس في قصة إسماعيل ووالديه عليهم السلام وكيف أن ابن عباس طوى ذكر النبي ﷺ فيه إلا في ألفاظ معدودة وجد مصداق ما نقول، ولولا هذه الألفاظ المعدودة لربما كنا وجدنا من يعدُّ هذا الخبر من قبيل الإسرائيليات، ثم لا يحتج به، ويستدل على ذلك أيضا بورود نحو هذه القصة في التوراة.

وكذا نقول في حديث موسى والخضر عليهم السلام.

الرابع: قال ابن تيمية معقبًا على قول ابن مسعود رضي الله عنه: «بكروا في الغدو في الدنيا إلى الجمعات؛ فإنَّ الله يبرز لأهل الجنة في كل يوم جمعة على كثيب من كافور أبيض، فيكون الناس منه في الدنو كغدوهم في الدنيا إلى الجمعة»: «وهذا الذي أخبر به ابن مسعود أمرٌ لا يعرفه إلا نبي أو من أخذه عن نبي، فيعلم بذلك أنَّ ابن مسعود أخذه عن النبي ﷺ، ولا يجوز أن يكون أخذه عن أهل الكتاب لوجوه:

أحدها: أنَّ الصحابة قد نهوا عن تصديق أهل الكتاب فيما يخبرونهم به، فمن المحال أن يحدث ابن مسعود رضي الله عنه بما أخبر به اليهود على سبيل التعليم ويبني عليه حكما.

الثاني: أنَّ ابن مسعود ﵁ خصوصًا كان من أشد الصحابة ﵃ إنكارًا لمن يأخذ من أحاديث أهل الكتاب.

الثالث: أنَّ الجمعة لم تشرع إلا لنا، والتبكير فيها ليس إلا في شريعتنا، فيبعد مثل أخذ هذا عن الأنبياء المتقدمين ويبعد أن اليهودي يحدث بمثل هذه الفضيلة لهذه الأمة، وهم الموصوفون بكتمان العلم والبخل به وحسد هذه الأمة»[(١)].

ولعمري إن كان ابن مسعود من أشد الناس نهيًا عن الأخذ عن أهل الكتاب، فكيف بابن عباس صاحب تلك الخطبة العصماء في النهي عن ذلك، كما نقلناها آنفًا من صحيح البخاري.

الخامس: أن علم ابن عباس في التفسير نقلي، فقد أتاه رجل فقال: كيف ترى أصلحك الله، فقال: «إني أخاف أن أتكلم برأيي فتزل قدم بعد ثبوتها»[(٢)].

واستدل به ابن عبد الهادي -وبأمثاله من الروايات- على أن جل تفاسير الصحابة توقيفية عن الله ورسوله.

ولا يعني هذا أن ابن عباس لا يجتهد، ولكنه كان يبني على الأصول، وقد بين عبيد الله بن أبي يزيد منهج ابن عباس في ذلك فقال: «كان ابن عباس ﵄ إذا سئل عن الأمر فكان في القرآن، أخبر به، وإن لم يكن في القرآن وكان عن رسول الله ﷺ

(١) مجموع الفتاوىٰ ٦/ ٤٠٥.

(٢) هداية الإنسان ص٢٥٩.

أخبر به، فإن لم يكن، فعن أبي بكر وعمر ﭭ فإن لم يكن، قال فيه برأيه»[١]. وفي رواية: «اجتهد رأيه»[٢].

السادس: أن ابن عباس كان يمنع من رواية الإسرائيليات حتى لو وافقت كتابنا، وقال: «لا حاجة بنا إلى ذلك»[٣].

السابع: أن ابن عباس لم يخرج في التفسير عن حد الاستئناس بالاسرائيليات إن وجدت، على قاعدة: تروى للاعتضاد لا للاعتماد، فهو قد يقبلها ليعضد بها العلم النقلي الذي عنده.

وتأمل في هذه الرواية لما اختلف ابن عباس ومعاوية في العين التي تغرب بها الشمس، وكيف أرسلا إلى كعب الأحبار، ولم يجعل ابن عباس – ولا المسلمون- قول كعب الأحبار دليلا، وإنما استأنس به ابن عباس، لموافقته ما عنده، ولم يرجع بقية المسلمين كمعاوية وعمرو بن العاص عن قراءتهم لأجل قوله.

عن عثمان بن حاضر، قال: سمعت عبد الله بن عباس يقول: قرأ معاوية هذه الآية، فقال: «عَيْنٌ حامِيَةٌ» فقال ابن عباس: إنها عين حمئة، قال: فجعلا كعبا بينهما، قال: فأرسلا إلى كعب الأحبار، فسألاه، فقال كعب: أما الشمس فإنها تغيب في ثأط، فكانت على ما قال ابن عباس، والثأط: الطين[٤].

---

(١) سنن الدارمي (١٦٨).

(٢) طبقات ابن سعد ٢/ ٣٦٦، وقد نبه علىٰ هذه الفائدة النفيسة في تلخيص منهج ابن عباس العلمي الحافظ في الإصابة (٤/ ١٢٩) ومنه استفدت.

(٣) فتح المغيث ١/ ١٦٥.

(٤) تفسير الطبري ١٢/ ٢٥٧.

وعليه: فكل ما ورد عن ابن عباس مما لا مجال للرأي فيه، وكذا ما ورد عنه من أخبار الأمم السابقة فإنه محمول على الرفع، حتى يثبت العكس، وأنه أخذه بعينه عن بني إسرائيل، والله أعلم.

هذا، وقد عَمِيَ ابن عباس في آخر عمره، وسكن الطائف، فكان يقول:

إن يأخذ الله من عيني نورهما ... ففي لساني وقلبي منهما نور

قلبي ذكي وعقلي غير ذي دخل ... وفي فمي صارم كالسيف مأثور[1]

ثم إنه في الطائف أذن لأصحابه بالكتابة عنه والقراءة عليه، ومن هنا نشأت النسخ التفسيرية.

فعن عكرمة، قال: «كان ابن عباس في العلم بحرًا ينشق له الأمر من الأمور، فلما عمي، أتاه الناس من أهل الطائف ومعهم علم من علمه -أو قال: كتب من كتبه- فجعلوا يستقرؤونه، وجعل يقدم ويؤخر، فلما رأى ذلك، قال: إني قد تَلِهتُ من مصيبتي هذه، فمن كان عنده علم من علمي فليقرأ علي، فإن إقراري له كقراءتي عليه. قال: فقرؤوا عليه»[2].

فمن هذا الوجه يصح أن يقال: إنَّ ابن عباس أول من أملى التفسير، وإن أصحابه وتلاميذه أول من ألف التفسير وجمعه.

---

(١) الاستيعاب لابن عبد البر ٢/ ٩٣٨.

(٢) سير أعلام النبلاء ٣/ ٣٥٥، وتلهت بمعنىٰ: تحيرت.

وقد سمي في بعض الروايات من تلاميذه الذين كانوا يكتبون: مجاهد، فروى ابن جرير: عن ابن أبي مليكة قال: «رأيت مجاهدا يسأل ابن عباس عن تفسير القرآن، ومعه ألواحه، فيقول له ابن عباس: اكتب، قال: حتى سأله عن التفسير كله»(١).

توفي ابن عباس في الطائف سنة ٦٨ أو ٦٧، عن نحو إحدى وسبعين سنة(٢).

وحصلت له عند وفاته كرامة متواترة: قال بعض من حضر جنازته: مات ابن عباس بالطائف، فجاء طائر لم ير على خلقته، فدخل نعشه، ثم لم ير خارجا منه، فلما دفن، تُليت هذه الآية على شفير القبر، لا يدرى من تلاها: ﴿يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفۡسُ ٱلۡمُطۡمَئِنَّةُ ٢٧ ٱرۡجِعِيٓ إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةٗ مَّرۡضِيَّةٗ ٢٨﴾[الفجر: ٢٧](٣).

قال الذهبي: «ومناقب ابن عباس غزيرة، وسعة علمه إليه المنتهى، ولم يكن على وجه الأرض في زمانه أحد أعلم منه»(٤).



(١) تفسير الطبري ١/ ٩٠.

(٢) الاستيعاب ٣/ ٩٣٤.

(٣) سير أعلام النبلاء ٣/ ٣٥٨، قال الذهبي: هذه قضية متواترة.

(٤) معرفة القراء الكبار ١/ ٤٦.

الثاني: عبد الله بن مسعود الهذلي

هو «الإمام الحبر، فقيه الأمة، أبو عبد الرحمن الهذلي، المكي، المهاجري، البدري، حليف بني زهرة، كان من السابقين الأولين، ومن النجباء العالمين، شهد بدرًا، وهاجر الهجرتين، وكان يوم اليرموك على النفل، ومناقبه غزيرة، روى علمًا كثيرًا»(١).

وكانت لابن مسعود مع القرآن خصوصية، تجلت في كثير من معالم حياته، فقد جاء في الحديث أنه أسلم لما احتلب الرسول ﷺ من شاة له لم ينز عليها الفحل، فأعجب ابن مسعود ذلك، وقال للنبي ﷺ: علمني من هذا القول! -وهذا القول لم يكن إلاَّ بعض آيات من القرآن والدعاء- فقال له النبي ﷺ: «يرحمك الله إنك غلام مُعلَّم»، وفي تكملة هذه القصة يقول ابن مسعود: «فلقد أخذتُ من فيه ﷺ سبعين سورة ما نازعني فيها بشر»(٢).

ولئن كان إسلامه لِما سمع من آيات القرآن والذكر فإنَّ رحلته مع القرآن استمرت طيلة صحبته للنبي ﷺ، بل كان سببًا في نزول بعض الآيات، فعن سعد بن أبي وقاص ﵁ قال: «فيَّ نزلت: ﴿وَلَا تَطْرُدِ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ ۖ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِم مِّن شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[الأنعام: ٥٢] قال: نزلت في ستة: أنا وابن مسعود منهم، وكان المشركون قالوا له: تدني هؤلاء، وفي لفظ: «كنا مع النبي ﷺ ستة نفر، فقال المشركون للنبي ﷺ: اطرد هؤلاء لا يجترئون علينا. قال وكنت أنا وابن مسعود، ورجل من هذيل، وبلال، ورجلان لست أسميهما، فوقع في نفس رسول

(١) سير أعلام النبلاء ١/ ٤٦١.

(٢) رواه أبو نعيم في حلية الأولياء ١/ ١٢٥. بإسناد حسن.

الله ﷺ ما شاء الله أن يقع فحدث نفسه فأنزل الله عز وجل: ولا تطرد الذين يدعون ربهم بالغداة والعشي يريدون وجهه»[١].

وقد تأول فيه النبي ﷺ بعض الآيات.

فعن علقمة، عن عبد الله، قال: لما نزلت هذه الآية ﴿لَيْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوٓا۟ إِذَا مَا ٱتَّقَوا۟ وَّءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ثُمَّ ٱتَّقَوا۟ وَّءَامَنُوا۟ ثُمَّ ٱتَّقَوا۟ وَّأَحْسَنُوا۟ ۗ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٩٣﴾﴾ [المائدة: ٩٣]، قال لي رسول الله ﷺ: «قيل لي أنت منهم»[٢].

واختص من بين أصحاب النبي ﷺ بأوليات قرآنية:

١-منها: أنه أول من جهر بالقرآن بمكة بعد رسول الله ﷺ[٣].

٢-ومنها: أنه أول من قرأ آية عن ظهر قلبه، قال ذلك أبو بكر بن عياش عن عاصم عن زر[٤].

وقال الذهبي: «هذا مؤول، فقد صلى قبل عبد الله جماعة بالقرآن»[٥].

---

(١) رواه مسلم في الصحيح (٢٤١٣).

(٢) رواه مسلم في الصحيح (٢٤٥٩).

(٣) كذا قال عروة بن الزبير بإسناد صحيح عنه (انظر: سيرة ابن هشام ١/ ٣١٤، وسير أعلام النبلاء ١/ ٤٦٦).

(٤) سير أعلام النبلاء ١/ ٤٦٦.

(٥) سير أعلام النبلاء ١/ ٤٦٧.

والظاهر أنَّ زر بن حبيش روى هذا عن عبد الله، وأنه يريد أول من قرأ آية عن ظهر قلب بين المشركين لا في الصلاة، والله أعلم.

٣-ومنها: أنه أول من سمَّى النبيُّ ﷺ من قراء أصحابه، فعن مسروق، قال: ذُكر عبد الله عند عبد الله بن عمرو فقال: ذاك رجل لا أزال أحبه، بعد ما سمعت رسول الله ﷺ يقول: «استقرئوا القرآن من أربعة، من عبد الله بن مسعود فبدأ به، وسالم، مولى أبي حذيفة، وأبي بن كعب، ومعاذ بن جبل»(١).

٤-ومنها: أن النبي ﷺ أثنى على قراءته -أي على طريقته- وقال ﷺ: «من سرّه أن يقرأ القرآن غضًّا كما نزل فليقرأ على قراءة ابن أمِّ عبد»(٢). فهو متفرد بهذا الثناء من النبي ﷺ.

وذلك لأنه أخذ القرآن من النبي ﷺ ولازمه حتى العرضة الأخيرة.

فعن أبي ظبيان، عن ابن عباس، قال: «أي القراءتين تعدون أول؟ قالوا: قراءة عبد الله، قال: لا، بل هي الآخرة، كان يعرض القرآن على رسول الله ﷺ في كل عام مرة، فلما كان العام الذي قبض فيه، عرض عليه مرتين، فشهده عبد الله، فعلم ما نسخ منه وما بدل»(٣).

ولم تكن هذه الخصوصية مجهولة عند أصحاب النبي ﷺ، بل كانوا يعرفون مكانة ابن مسعود، ويقدمونه في علوم القرآن.

---

(١) رواه البخاري (٣٧٥٨)، ومسلم (٢٤٦٤).

(٢) رواه أحمد (٣٥) وابن ماجه (١٣٨) بإسناد حسن.

(٣) رواه أحمد (٣٤٢٢).

فهذا عمر بن الخطاب: «جاءه رجل فقال: إني جئتك من عند رجل يمل المصحف عن ظهر قلب، ففزع عمر وغضب، وقال: ويحك انظر ما تقول، قال: ما جئتك إلا بالحق، قال: من هو؟ قال: عبد الله بن مسعود، قال: ما أعلم أحدًا أحق بذلك منه، وسأحدثك عن عبد الله إنا سمرنا ليلة في بيت عند أبي بكر في بعض ما يكون من حاجة النبي ﷺ، ثم خرجنا ورسول الله ﷺ يمشي بيني وبين أبي بكر، فلما انتهينا إلى المسجد إذا رجل يقرأ، فقام النبي ﷺ يستمع إليه، فقلت: يا رسول الله أعتمت، فغمزني بيده: اسكت، قال: فقرأ وركع وسجد وجلس يدعو ويستغفر، فقال النبي ﷺ: «سل تعطه» ثم قال: «من سره أن يقرأ القرآن رطبا كما أنزل فليقرأ قراءة ابن أم عبد»، فعلمت أنا وصاحبي أنه عبد الله، فلما أصبحت غدوت إليه لأبشره فقال: سبقك بها أبو بكر، وما سابقته إلى خير قط إلا سبقني إليه»[(١)].

واشتهر عن عمر أنه قال فيه: «كُنَيْفٌ ملئ علما»[(٢)].

وهذا علي بن أبي طالب: سئل عن ابن مسعود، فقال: «قرأ القرآن، ثم وقف عنده، وكفي به»، زاد في رواية: «وعلم السنة»[(٣)]، وفي رواية: «علم الكتاب والسنة ثم انتهى، وكفى بذلك علما»![(٤)].

---

(١) رواه الطبراني في المعجم الكبير (٨٤٢٠)، وأبو نعيم في حلية الأولياء ١/ ١٢٤. بإسناد صحيح عن علقمة. وبين البيهقي أن علقمة أخذه بواسطة ولم يسمعه من عمر (السنن الكبير للبيهقي ١/ ٤٥٣).

(٢) حلية الأولياء ١/ ١٢٩. بإسناد صحيح.

(٣) حلية الأولياء ١/ ١٢٩.

(٤) المستدرك ٣/ ٣١٨، وصححه الحاكم والذهبي، وحلية الأولياء١/ ١٢٩.

وهذا أبو موسى الأشعري: جمع في داره نفرًا فيهم ابن مسعود، وكان هو المقدم فيهم، قال أبو الأحوص: «كنا في دار أبي موسى مع نفر من أصحاب عبد الله، وهم ينظرون في مصحف، فقام عبد الله، فقال أبو مسعود: ما أعلم رسول الله ﷺ ترك بعده أعلم بما أنزل الله من هذا القائم، فقال أبو موسى: أما لئن قلت ذاك، لقد كان يشهد إذا غبنا، ويؤذن له إذا حجبنا»(١).

ولك أن تتوهم كيف كانت مجالستهم لابن مسعود، وماذا كان يثوِّر عليهم من علوم القرآن، حتى إن أبا موسى كان يقول: «مجلس كنت أجالسه ابن مسعود، أوثق في نفسي من عمل سنة !»(٢).

وليست الشهادة بعلم ابن مسعود في القرآن مقصورة على هؤلاء الجلة من الصحابة -وحسبك بهم- بل الصحابة كلهم كانوا يعلمون مقدار علمه فيه، فعن شقيق بن سلمة، عن ابن مسعود، أنه قال: «لقد قرأت على رسول الله ﷺ بضعًا وسبعين سورة، ولقد علم أصحاب رسول الله ﷺ، أني أعلمهم بكتاب الله، ولو أعلم أن أحدا أعلم مني لرحلت إليه» قال شقيق: فجلست في حلق أصحاب محمد ﷺ، فما سمعت أحدًا يرد ذلك عليه، ولا يعيبه(٣).

وقيل لحذيفة: حدثنا بأقرب الناس من رسول الله ﷺ هديًا ودلاًّ فنأخذ عنه ونسمع منه؟ قال: «كان أقرب الناس هديًا ودلاًّ وسمتًا برسول الله ﷺ ابن مسعود

---

(١) رواه مسلم في الصحيح (٢٤٦١).

(٢) المعرفة والتاريخ للفسوي ٢/ ٥٤٥.

(٣) رواه مسلم في الصحيح (٢٤٦٢).

حتى يتوارى منَّا في بيته، ولقد علم المحفوظون من أصحاب رسول الله ﷺ أن ابن أم عبد هو من أقربهم إلى الله زلفى»[١].

ولا يُعترض على مكانة عبد الله بن مسعود بأن عثمان لم يستعمله على كتابة المصاحف، واستعمل زيد بن ثابت، فإن ذلك كان لأسباب، منها غيبة ابن مسعود في العراق، ورغبة عثمان بالاستعجال في هذا الأمر قبل أن يستفحل شره.

قال الذهبي: «شقَّ على ابن مسعود، لكون عثمان ما قدمه على كتابة المصحف، وقدم في ذلك من يصلح أن يكون ولده، وإنما عدل عنه عثمان لغيبته عنه بالكوفة، ولأن زيدا كان يكتب الوحي لرسول الله -ﷺ- فهو إمام في الرسم، وابن مسعود فإمام في الأداء، ثم إنَّ زيدًا هو الذي ندبه الصديق لكتابة المصحف وجمع القرآن، فهلا عتب على أبي بكر؟ وقد ورد أن ابن مسعود رضي وتابع عثمان ولله الحمد»[٢].

توفي عبد الله في المدينة سنة ٣٢ عن بضع وستين سنة، وقيل سنة ٣٣ عن ثلاث وستين سنة[٣].

❁ ❁ ❁

(١) رواه أحمد (٢٣٣٠٨)، والبخاري (٣٧٦٢) والترمذي (٣٨٠٧) واللفظ له.

(٢) سير أعلام النبلاء ١/ ٤٨٨.

(٣) سير أعلام النبلاء ١/ ٤٩٩.

الثالث: علي بن أبي طالب

هو علي بن أبي طالب بن عبد المطلب، ابن عم رسول الله ﷺ، وصهره على ابنته فاطمة، وأبو السبطين، ورابع الخلفاء الراشدين.

مناقبه كثيرة جدا، وقد أُفردتْ سيرتُه ومناقبه في مجلدات.

قال الحافظ: «ومناقبة كثيرة حتى قال الإمام أحمد: لم ينقل لأحد من الصحابة ما نقل لعلي.

وقال غيره: وكان سبب ذلك بغض بني أمية له، فكان كلُّ من كان عنده علم من شيء من مناقبه من الصحابة يثبته، وكلما أرادوا إخماده وهدّدوا من حدث بمناقبه لا يزداد إلا انتشارا، وقد ولَّد له الرافضة مناقب موضوعة هو غنيّ عنها، وتتبّع النسائي ما خص به من دون الصحابة، فجمع من ذلك شيئا كثيرا بأسانيد أكثرها جياد، روى عن النبيِّ ﷺ كثيرًا»[١].

وكان علي يقول: «والله ما نزلت آية إلا وقد علمت فيم أنزلت وأين أنزلت، إنَّ ربي وهب لي قلبًا عقولاً ولسانًا سؤولاً»[٢].

وفي رواية: «كان يقول: سلوني سلوني، وسلوني عن كتاب اللهَّ تعالى، فو اللهَّ ما من آية إلا وأنا أعلم أنزلت بليل أو نهار أم في سهل أم في جبل»[٣].

---

(١) الإصابة ٤/ ٤٦٥. وما ذكره من أن سبب ذلك بغض بني أمية فيه نظر، ليس هذا محله.

(٢) حلية الأولياء ١/ ٦٧.

(٣) الاستيعاب ٣/ ١١٠٧، الإصابة ٤/ ٤٦٧.

وهذا كان من منهجه في نشر العلم، يقول: سلوني سلوني، كي يثور العلوم، ويصحح الفهوم، ولشهرة هذا عنه قال سعيد بن المسيب: «ما كان أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ يقول: سلوني غير علي بن طالب رضى الله تعالى عنه»(١).

ولسعة علمه كان عمر يتعوَّذ من معضلة ليس لها أبو حسن(٢).

وقال ابن مسعود: «إنَّ القرآن أنزل على سبعة أحرف ما منها حرف إلا وله ظهر وبطن، وإن علي بن أبي طالب عنده منه الظاهر والباطن»(٣).

وكان ابن عباس يرجع إلى قول علي في التفسير:

فروى الطبري عن ابن عباس قال: «بينما أنا في الحجر جالس، أتاني رجل يسأل عن ﴿وَٱلْعَٰدِيَٰتِ ضَبْحًا ۝١﴾ فقلت له: الخيل حين تغير في سبيل الله ثم تأوي إلى الليل، فيصنعون طعامهم، ويورون نارهم، فانفتل عني، فذهب إلى علي بن أبي طالب رضى الله عنه وهو تحت سقاية زمزم، فسأله عن ﴿وَٱلْعَٰدِيَٰتِ ضَبْحًا ۝١﴾ فقال: سألت عنها أحدًا قبلي؟ قال: نعم، سألت عنها ابن عباس، فقال: الخيل حين تغير في سبيل الله، قال: اذهب فادعه لي فلما وقفت على رأسه قال: تفتي الناس بما لا علم لك به، والله لكانت أول غزوة في الإسلام لبدر، وما كان معنا إلاَّ فرسان: فرس للزبير، وفرس للمقداد فكيف تكون العاديات ضبحا! إنما العاديات ضبحًا من عرفة إلى مزدلفة إلى منى، قال ابن عباس: فنزعت عن قولي، ورجعت إلى الذي قال

(١) الاستيعاب ٣/ ١١٠٣.
(٢) الاستيعاب ٣/ ١١٠٣، الإصابة ٤/ ٤٦٧.
(٣) حلية الأولياء ١/ ٦٥.

علي»[١].

وقال سعيد بن جبير: «كان ابن عباس يقول: إذا جاءنا الثبت عن علي لم نعدل به»[٢].

وأما ما نقله ابن جزي في مقدمة تفسيره: «وأكثرهم كلامًا في التفسير ابن عباس، وكان علي بن أبي طالب ﷺ يثني على تفسير ابن عباس، ويقول: كأنما ينظر إلى الغيب من ستر رقيق. وقال ابن عباس: ما عندي من تفسير القرآن فهو عن عليِّ بن أبي طالب»[٣].

فقد بينا أن قول علي هذا كان في شؤون السياسة لا التفسير، وأما قول ابن عباس هذا فلم نجده مسندًا، وهو – لو صح- مؤول على أنه استفاد منه كثيرا، على أن الروايات تدل على أن ابن عباس أكثر تتبعًا لأبي بكر وعمر، وقد نقلنا ذلك في ترجمته.

قال الحافظ: «وكان قتل علي في ليلة السابع عشر من شهر رمضان سنة أربعين من الهجرة، ومدة خلافته خمس سنين إلا ثلاثة أشهر ونصف شهر، لأنه بويع بعد قتل عثمان في ذي الحجة سنة خمس وثلاثين»[٤].

---

(١) تفسير الطبري ٢٤/ ٥٥٩.

وفي إسناده أبو معاوية البجلي، مترجم في ميزان الاعتدال (٤/ ٥٧٥) وقال: فيه جهالة أهـ.

وقد فرقوا بينه وبين عمار بن معاوية الدهني، وقيل إنهما واحد، والله أعلم.

(٢) الإصابة ٤/ ٤٦٧.

(٣) التسهيل لابن جزي ١/ ٢٠.

(٤) الإصابة ٤/ ٤٦٨.

المبحث الثاني: المفسرون من التابعين

الدراسات عن التابعين أكثر من الدراسات عن الصحابة، وذلك لكثرة المفسرين منهم، وكثرة المروي عنهم، وتفرقهم في أمصار المسلمين، إلا أن التفسير - مثله مثل سائر العلوم- إنما خرج -في طبقة الصحابة والتابعين- من الأمصار ذوات الآثار، وهي خمسة أمصار: مكة، والمدينة، والكوفة، والبصرة، والشام، وباقي أمصار المسلمين تبع لهذه الخمسة.

فمن الدراسات المعاصرة عن المفسرين من التابعين عامة: تفسير التابعين عرض ودراسة مقارنة، تأليف د. محمد بن عبد الله الخضيري، لكنه ترك ذكر تابعيي الشام فدرستهم الباحثة: وسام بنت سليمان العويد في رسالة بعنوان: تفسير التابعين في بلاد الشام جمعا ودراسة.

وأما أعيانهم فلا يكاد يخلو تابعي من دراسة ترجمته وجمعتْ رواياته، وبينت مقدار المروي عنه.

هذا، وقد سلك العلماء مسلكين في تصنيف المفسرين من التابعين: فمن العلماء من صنفهم على الأمصار، كابن تيمية في رسالته في أصول التفسير، ومنهم من صنفهم بحسب الثقة والعدالة، فجعلهم قسمين: ثقات وضعفاء، كابن حجر في أول العجاب.

وسنجمع بين الطريقتين فنذكرهم في أمصارهم التي كانوا فيها، مقدمين الثقات منهم.

إلا أن العشرة المكثرين منهم هم:

١-قتادة بن دعامة وعدة مروياته (٥٧٢٦).

٢-ثم مجاهد وعدة مروياته (٤٧٤٤).

٣-ثم الحسن البصري وعدة مروياته (٣٢٧٢).

٤-ثم السدي الكبير وعدة مروياته (٣١٧٨).

٥-ثم الضحاك بن مزاحم وعدة مروياته (٢١٤٣).

٦-ثم سعيد بن جبير وعدة مروياته (١٧٣٥).

٧-ثم عكرمة مولى ابن عباس وعدة مروياته (١٣٨٢).

٨-ثم الربيع بن أنس وعدة مروياته (٨٧٨).

٩-ثم أبو العالية رفيع بن مهران الرياحي وعدة مروياته (٥٨٩).

١٠-ثم عطاء بن أبي رباح وعدة مروياته (٤٨١).

وذلك بحسب إحصائية موسوعة التفسير بالمأثور[١].

(١) المجلد الأول ص٤٢٥.

• المفسرون من التابعين في مكة شرفها الله:

وهؤلاء هم أصحاب عبد الله بن عباس، أخذوا عنه وعن ابن الزبير، وابن العاص، وعمَّن كان في مكة من جلة الصحابة.

وكل تلاميذ عبد الله بن عباس من المفسرين ثقات، ورؤوسهم ستة، قال يحيى القطان: «أصحاب ابن عباس ستة: مجاهد، وطاووس، وعطاء، وسعيد، وعكرمة، وجابر بن زيد»[1].

وهم الذين قال فيهم حبيب بن أبي ثابت: «اجتمع عندي خمسة لا يجتمع مثلهم أبدًا: عطاء، وطاووس، ومجاهد، وسعيد بن جبير، وعكرمة»[2].

وقال أيوب: «اجتمع حفاظ ابن عباس، منهم: سعيد بن جبير، وعطاء، وطاووس على عكرمة»[3].

وهذا تعريف بهؤلاء الأعلام، وبأشهر أسانيدهم في التفسير، وبمعرفة أسانيدهم تعرف الأسانيد إلى ابن عباس في التفسير، وما بقي من أسانيد ابن عباس مما يرويه غيرهم فإنني سأذكره بعد ذكرهم.

---

(١) سير أعلام النبلاء ٥/ ١٨.
(٢) سير أعلام النبلاء ٥/ ١٨.
(٣) سير أعلام النبلاء ٥/ ١٧.

• مجاهد بن جبر (ت:١٠١ أو بعدها):

«الإمام شيخ القراء والمفسرين، أبو الحجاج المكي، الأسود، مولى السائب بن أبي السائب المخزومي، ويقال: مولى عبد الله بن السائب القارئ، ويقال: مولى قيس بن الحارث المخزومي، روى عن: ابن عباس فأكثر وأطاب، وعنه أخذ القرآن، والتفسير، والفقه»[(١)].

روى الفضل بن ميمون، سمعت مجاهدًا يقول: «عرضت القرآن على ابن عباس ثلاثين مرة» فهذا الخبر منكر، وقد روى ابن إسحاق، عن أبان بن صالح، عن مجاهد، قال: «عرضت القرآن ثلاث عرضات على ابن عباس، أقفه عند كل آية، أسأله: فيم نزلت؟ وكيف كانت؟» فهذا الخبر أشبه بالصواب[(٢)].

وقال ابن أبي مليكة: «رأيت مجاهدًا يسأل ابن عباس عن تفسير القرآن، ومعه ألواحه، فيقول له ابن عباس: اكتب، قال: حتى سأله عن التفسير كله»[(٣)].

وقد تفرغ مجاهد للتفسير، واشتغل بعلوم القرآن، حتى إنه كان يقول: «استفرغ علمي القرآن»[(٤)].

وتطلب القراءات والمصاحف، ولا سيما قراءة ابن مسعود، قال الأعمش: قال

(١) سير أعلام النبلاء ٤/ ٤٥٠.
(٢) تفسير الطبري ١/ ٩٠، سير أعلام النبلاء ٤/ ٤٥٠، والفضل بن ميمون منكر الحديث، والصحيح الرواية الثانية.
(٣) تفسير الطبري ١/ ٩٠.
(٤) سير أعلام النبلاء ٤/ ٤٥٢.

مجاهد: «لو كنت قرأت قراءة ابن مسعود، لم أحتج أن أسأل ابن عباس عن كثير من القرآن مما سألت»[(١)].

وروى أبو الليث السمرقندي عن أبي حفص، عن ابن مجاهد أنه قال: «قال رجل لأبي -يعني مجاهد بن جبر-: أنت الذي تفسر القرآن برأيك؟ فبكى أبي ثم قال: إني إذا لجريء، لقد حملت التفسير عن بضعة عشر رجلاً من أصحاب النبي ﷺ رضي الله عنهم»[(٢)].

قال سفيان الثوري: «خذوا التفسير من أربعة: مجاهد، وسعيد بن جبير، وعكرمة، والضحاك». وقال خصيف: «كان مجاهد أعلمهم بالتفسير». وقال قتادة: «أعلم من بقي بالتفسير مجاهد، وفي رواية: أعلم من بقي بالقرآن»[(٣)].

وقال الثوري: «إذا جاءك التفسير عن مجاهد فحسبك به»[(٤)].

لكن أُخذ عليه مساءلة أهل الكتاب، ولذا فربما روى الإسرائيليات، قال أبو بكر بن عياش: «قلتُ للأعمش: ما بالهم يتقون تفسير مجاهد؟ قال: كانوا يرون أنه يسأل أهل الكتاب»[(٥)].

وقال الذهبي: «ولمجاهد أقوال وغرائب في العلم والتفسير تستنكر، وبلغنا: أنه

(١) سير أعلام النبلاء ٤/ ٤٥٤.

(٢) بحر العلوم ١/ ١٢.

(٣) سير أعلام النبلاء ٤/ ٤٥٢.

(٤) تفسير الطبري ١/ ٩١.

(٥) سير أعلام النبلاء ٤/ ٤٥١.

ذهب إلى بابل، وطلب من متوليها أن يوقفه على هاروت وماروت، قال: فبعث معي يهوديًا، حتى أتينا تنورًا في الأرض، فكشف لنا عنهما، فإذا بهما معلقان منكسان، فقلت: آمنت بالذي خلقكما، فاضّطَربا، فغشي عليَّ وعلى اليهودي، ثم أفقنا بعد حين، فلامني اليهودي، وقال: كدت أن تهلكنا»[(١)].

قلت: ومع هذا فهو حافظ ثقة، يميز بين الإسرائيليات، وبين ما روى عن معلمه ابن عباس، وبين ما يقول من تلقاء نفسه. وقد مرَّ أن مجاهدا كان يكتب التفسير عن ابن عباس، وما عابوا عليه إلا قولين شذ فيهما، مر ذكرهما في المثال الثاني عشر.

أسانيد مجاهد في التفسير:

١ -طريق عبد الله بن أبي نَجيح المفسر (ت:١٣١)[(٢)]، عن مجاهد.

قال ابن حجر: «والذين اشتهر عنهم القول في ذلك من التابعين أصحاب ابن عباس، وفيهم ثقات وضعفاء، فمن الثقات: مجاهد بن جبر، ويُروى التفسير عنه من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد، والطريق إلى ابن أبي نجيح قوية».

وقال ابن تيمية: «وروينا في تفسير مجاهد المشهور عنه الصحيح من رواية ابن أبي نجيح»[(٣)].

---

(١) سير أعلام النبلاء ٤/ ٤٥٥.

(٢) هو ثقة ثبت مشهور، كان شيخ مكة في زمانه، وقد زعم بعضهم أنه لم يسمع التفسير كله من مجاهد، فقال الذهبي معقبا: هو من أخص الناس بمجاهد، وقال علي بن المديني: أما التفسير فهو فيه ثقة أهـ (سير أعلام النبلاء ٦/ ١٢٦).

(٣) اقتضاء الصراط المستقيم ٢/ ٦٨.

وعن ابن أبي نَجيح من طرق:

أ-منها شبل بن عباد، وعنه أبو حذيفة النهدي[(١)].

وشبل مفسر وله تفسير، قال الخليلي: «وتفسير شبل بن عباد المكي عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عباس: قريب إلى الصحة»[(٢)].

ب-ومنها: ورقاء بن عمر اليشكري، وعنه شبابة بن سوار، وآدم العسقلاني[(٣)]، وابن أبي زائدة، وإسحاق بن إبراهيم الحنظلي المعروف بابن راهويه[(٤)].

ج-ومنها: معمر، وعنه عبد الرزاق.

د-ومنها: سفيان، وعنه قاسم بن يزيد الجرمي.

هـ-ومنها: معروف بن مشكان، وعنه ابن المبارك.

و-ومنها: سفيان بن عيينة، وعنه عيسى بن أبي فاطمة.

ز-ومنها: حسن بن صالح بن حي، وعنه عثمان بن سعيد بن مرة.

ح-ومنها: عيسى بن ميمون بن داية، وعنه أبو عاصم الضحاك بن مخلد.

---

(١) وهي من أشهر الطرق وأكثرها استيعابا، لكن أبا حذيفة كان يصحِّف (سير أعلام النبلاء ١٠/ ١٣٨)، فيخشىٰ ذلك من روايته.

(٢) الإرشاد ١/ ٣٩٣.

(٣) ومن طريق آدم يروىٰ التفسير المنسوب لمجاهد، وقد طبع أكثر من مرة، وظن بعض شيوخنا أن هذه الصحيفة هي تفسير آدم المشهور عنه، وليس كذلك، وبيان ذلك لا يتسع له المقام.

(٤) وهي الطريق الثاني لابن أبي نجيح عند الثعلبي ١/ ٧٧.

ط-ومنها: ابن علية، وعنه أبو سعيد الأشج.

ي-ومنها: حمزة الزيات، وعنه حسن بن بشر.

فهذه الطرق كلها صحيحة.

ومن الطرق الضعيفة عن ابن أبي نجيح:

أ-محمد بن مسلم الطائفي، وعنه عبد الله بن محمد بن ربيعة المصيصي، وهو متهم[(١)].

ب-ومسلم بن خالد الزنجي، وهو ضعيف، وعنه ابن وهب، وعيسى بن جعفر، وسعيد بن يحيى بن سعيد الأموي[(٢)].

٢-طريق عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج (ت:١٥٠) عن مجاهد، وعن ابن جريج من طرق:

أ-منها: الحجاج بن محمد المصيصي، وعنه إبراهيم بن عبد الله بن حاتم الهروي، وحسين بن داود سنيد، وعبد الله بن الرماح.

ب-ومنها: محمد بن ثور الصنعاني، وعنه زيد بن المبارك.

ج-ومنها: حماد بن زيد، وعنه سليمان بن حرب.

---

(١) ميزان الاعتدال ٢/ ٤٨٨.

(٢) والثعلبي يكثر التخريج من طريق سعيد هذا (الكشف والبيان ١/ ٧٧)، واقتصر عليها البغوي (١/ ٣٥) ولذا ينتبه لما تفرد به أو خالف من تفسير مجاهد.

د-ومنها: ابن المبارك، وعنه نعيم بن حماد.

هـ-ومنها سفيان الثوري، وعنه جماعة من أصحابه، كابن مهدي، وأبي يحيى الحماني ووكيع وقبيصة بن عقبة، وغيرهم.

و-ومنها: زكريا بن أبي زائدة، وعنه إبراهيم بن موسى.

ز-ومنها: سفيان بن عيينة، وعنه ابن أبي عمر العدني.

ح-ومنها: عبد الرحمن بن محمد المحاربي، وعنه هارون بن إدريس الأصم.

وهذه الطرق كلها صحيحة، لكن ابن جريج وإن سمع التفسير من مجاهد إلاَّ أنه مدلس، وربما أدخل بينه وبين مجاهد أحدًا في بعض الآيات، والله أعلم.

وابن جريج مفسر مشهور، جمع التفاسير عن جماعة، ولم يكن ابن جريج متحريًا الصحة في حال ما يروي، ولذا فربما وقع في بعض رواياته ما يحتاج إلى فحص، وليس كل إسناد انتهى إلى ابن جريج صحيح، بل يجب كذلك الفحص في حال الرواة عنه، قال الخليلي: «وعن ابن جريج في التفسير جماعة رووا عنه، وأطولها: ما يرويه بكر بن سهل الدمياطي، عن عبد الغني بن سعيد، عن موسى بن محمد، عن ابن جريج، وفيه نظر، وروى محمد بن ثور عن ابن جريج نحو ثلاثة أجزاء كبار وذلك صححوه. وروى الحجاج بن محمد عن ابن جريج نحو جزء، وذلك صحيح متفق عليه»[1].

---

(١) الإرشاد ١/ ٣٩٢. وتفسير بكر توجد منه نسخة في المحمودية برقم:١٣٩، وقد حقق بعضه في رسالة علمية في الجامعة الإسلامية، في المدينة المنورة.

٣-طريق عثمان بن الأسود عن مجاهد، وعن عثمان جماعة، منهم:

عبيد الله بن موسى العبسي، والهقل بن زياد، وأبو خالد الأحمر، والثوري، والوليد بن مسلم، ومروان بن معاوية، وعبد الله بن إدريس، وعبد الله بن المبارك، ووكيع، ويحيى بن يمان، ويحيى بن سعيد القطان، وأبو عاصم الضحاك بن مخلد، وعبد الله بن داود.

وهذه طريق صحيحة، إلا أن المروي عنها قليل بالنسبة لسابقيها، وفيها زوائد من الروايات لأن عثمان سأل مجاهدا عنها ابتداءً.

٤-طريق القاسم بن أبي بزة عن مجاهد: وعن القاسم الحكم بن أبان العدني، وهذه طريق جيدة، وليست بالكثيرة.

ومن الطرق الحسنة:

٥-طريق حميد بن قيس الأعرج (ت:١٣٠) عن مجاهد: وعن حميد جعفر بن سليمان الضبعي، وحميد لا بأس به، وجعفر بن سليمان صدوق، وهما من رجال التهذيب، وبهذا الإسناد روايات ليست بالكثيرة.

ومن الطرق الضعيفة عن مجاهد:

١-طريق خصيف بن عبد الرحمن (ت:١٣٧) عن مجاهد، وعن خصيف جماعة، مثل: الثوري، وأبي سعيد المؤدب، وقيس بن الربيع، وعبد السلام بن حرب، وشريك النخعي، وعتاب بن بشير، وإسرائيل.

وخُصيف بن عبد الرحمن الجزري متكلم فيه، وقال يحيى بن معين: صالح، وقال أحمد: ضعيف الحديث، وقال النسائي: ليس بالقوي[(١)].

٢-طريق جابر الجعفي (ت:١٢٧)، عن مجاهد، وعن جابر: عنبسة، وجابر الجعفي ضعيف جدًا.

٣-طريق أبي يحيى القتات عن مجاهد، وعن أبي يحيى أصحابه: كالثوري وأبي بكر بن عياش. واسم أبي يحيى مختلف فيه، وقد ضعفه ابن معين وغيره.

❁ ❁ ❁

---

(١) تهذيب الكمال ٨/ ٢٥٧، ميزان الاعتدال ١/ ٦٥٤.

• عكرمة البربري (ت:١٠٥):

«العلامة الحافظ المفسر، أبو عبد الله القرشي مولاهم، المدني البربري الأصل»[(١)].

طلب العلم على يدي سيده ابن عباس وعلى بعض الصحابة، جاء عنه أنه قال: «طلبت العلم أربعين سنة، وكنت أفتي بالباب، وابن عباس في الدار»، وقال: «كان ابن عباس يضع في رجلي الكبل على تعليم القرآن والسنن» وما أفتى حتى أذن له سيده بذلك[(٢)].

وقال العباس بن مصعب المروزي: «كان أعلم شاكردي ابن عباس بالتفسير»[(٣)].

قال يحيى بن معين: «مات ابن عَباس وعكرمة عَبدٌ لم يعتقه، وباعه علي بن عبد الله بن عَباس بعد، فقيل له: تبيع عِلمَ أبيك؟ فاسترده»[(٤)].

وقد بلغ عند ابن عباس مبلغًا عظيمًا، حتى إن ابن عباس أمره أن يفتي، وحتى إنه ربما استمع لقوله في التفسير.

قال له ابن عباس: «انطلق فأفت الناس وأنا لك عون، فقال: لو كان مع الناس مثلهم أفتيتهم، قال: انطلق فأفت الناس فمن سألك عما يعنيه فأفته، ومن سألك عما

(١) سير أعلام النبلاء ٥/ ١٣.
(٢) سير أعلام النبلاء ٥/ ١٤.
(٣) سير أعلام النبلاء ٥/ ١٥، والشاكردي كلمة فارسية معناها الخادم والتلميذ.
(٤) سؤالات يحيىٰ بن معين ٤٣٣.

لا يعنيه فلا تفته، فإنَّك تطرح عنك ثلثي مؤنة الناس»[١].

وقال عكرمة: «دخلت على ابن عباس والمصحف في حجره، وهو يبكي، فقلت: ما يبكيك، جعلني الله فداءك؟ قال: فقرأ:﴿وَسْـَٔلْهُمْ عَنِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلَّتِى كَانَتْ حَاضِرَةَ ٱلْبَحْرِ إِذْ يَعْدُونَ فِى ٱلسَّبْتِ إِذْ تَأْتِيهِمْ حِيتَانُهُمْ يَوْمَ سَبْتِهِمْ شُرَّعًا وَيَوْمَ لَا يَسْبِتُونَ لَا تَأْتِيهِمْ كَذَٰلِكَ نَبْلُوهُم بِمَا كَانُوا۟ يَفْسُقُونَ ﴾ [الأعراف:١٦٣] قال ابن عباس: لا أسمع الفرقة الثالثة ذكرت، نخاف أن نكون مثلهم! فقلت: أما تسمع الله يقول: ﴿فَلَمَّا عَتَوْا۟ عَن مَّا نُهُوا۟ عَنْهُ ﴾ [الأعراف:١٦٦] فسري عنه، وكساني حلة»[٢].

وفي رواية: «قلت: جعلني الله فداك، ألا ترى أنهم قد كرهوا ما هم عليه، وخالفوهم وقالوا: ﴿لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا ٱللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ ﴾؟ قال: فأمر بي فكسيت بردين غليظين»[٣].

قيل لسعيد بن جبير: «تعلم أحدًا أعلم منك؟ فقال: نعم عكرمة مولى ابن عباس»[٤].

وقال الشعبي: «ما بقي أحد أعلم بكتاب الله من عكرمة»[٥].

(١) الجرح والتعديل ٧/ ٧.

(٢) تفسير الطبري ١٣/ ١٨٨.

(٣) تفسير الطبري ١٣/ ١٨٩.

(٤) طبقات المفسرين للداودي ١/ ٣٨٦.

(٥) سير أعلام النبلاء ٥/ ١٧.

وقال قتادة: «أعلم الناس بالحلال والحرام: الحسن، وأعلمهم بالمناسك: عطاء، وأعلمهم بالتفسير: عكرمة»[١].

وروى حاتم بن وردان، عن أيوب: «اجتمع حفاظ ابن عباس، منهم: سعيد بن جبير، وعطاء، وطاووس على عكرمة، فأقعدوه، فجعلوا يسألونه عن حديث ابن عباس، فكلما حدثهم حديثا، قال سعيد: هكذا، يعقد ثلاثين، حتى سئل عن الحوت؟ فقال عكرمة: كان يسايرهما في ضحضاح من الماء، فقال سعيد: أشهد على ابن عباس أنه قال: كانا يحملانه في مكتل. فقال أيوب: أراه كان يقول القولين جميعًا»[٢].

وقال أبو بكر الهذلي: قلت للزهري: «إن عكرمة وسعيد بن جبير اختلفا في رجل من المستهزئين، فقال سعيد: الحارث بن غيطلة، وقال عكرمة: الحارث بن قيس، فقال: صدقا جميعا، كانت أمه تدعى غيطلة، وكان أبوه يدعى قيسًا»[٣].

وعن حبيب بن أبي ثابت، قال: «اجتمع عندي خمسة لا يجتمع مثلهم أبدًا: عطاء، وطاووس، ومجاهد، وسعيد بن جبير، وعكرمة، فأقبل مجاهد وسعيد يلقيان على عكرمة التفسير، فلم يسألاه عن آية إلا فسرها لهما، فلما نفد ما عندهما، جعل يقول: أنزلت آية كذا في كذا، وآية كذا في كذا»[٤].

---

(١) سير أعلام النبلاء ٥/ ١٧.

(٢) سير أعلام النبلاء ٥/ ١٧.

(٣) سير أعلام النبلاء ٥/ ١٧.

(٤) سير أعلام النبلاء ٥/ ١٨.

وقال ابن عيينة: سمعت أيوب يقول: «لو قلت لك: إن الحسن ترك كثيرًا من التفسير حين دخل علينا عكرمة البصرة حتى خرج منها لصدقت[١] -يعني إجلالاً وهيبة له-».

قال الثوري: «خذوا التفسير عن أربعة: عن سعيد بن جبير، ومجاهد، وعكرمة، والضحاك»[٢].

وقد جاء توثيقه عن ابن عباس مولاه، فإنه قال: «ما حدثكم عني عكرمة، فصدقوه، فإنه لم يكذب علي»[٣].

فلا يلتفت بعد ذلك إلى طعن من طعن فيه، ولا سيما إذا كان الطعن من ضعيف، أو بإسناد ضعيف.

كما روى يحيى البكاء قال: «سمعت ابن عمر يقول لنافع: اتق الله، ويحك، لا تكذب علي كما كذب عكرمة على ابن عباس».

نقله الذهبي ثم قال: «البكاء واه»[٤].

قال ابن أبي حاتم: «سألتُ أبي عن عكرمة مولى ابن عباس فقال هو: ثقة، قلت يحتج بحديثه؟ قال نعم، إذا روى عنه الثقات والذي أنكر عليه يحيى بن سعيد الأنصاري ومالك فلسبب رأيه، قيل لأبي: فموالي ابن عباس؟ فقال: كريب وسميع

---

(١) سير أعلام النبلاء ٥/ ١٨.

(٢) سير أعلام النبلاء ٥/ ١٨.

(٣) سير أعلام النبلاء ٥/ ١٦.

(٤) سير أعلام النبلاء ٥/ ٢٢.

وشعبة وعكرمة، وعكرمة أعلاهم، وسئل أبي عن عكرمة وسعيد بن جبير أيهما أعلم بالتفسير؟ فقال: أصحاب ابن عباس عيال على عكرمة.

... عن عثمان بن سعيد قال: سألت يحيى بن معين قلت: عكرمة أحب إليك عن ابن عباس أو عبيد الله بن عبد الله؟ فقال: كلاهما ولم يخير، قلت فعكرمة أو سعيد بن جبير؟ فقال ثقة وثقة ولم يخير»[(١)].

قال ابن جرير: «ولم يكن أحدٌ يَدفع عِكرِمَة عن التقدم في العلم بالفقه والقرآن وتأويله وكثرة الرواية للآثار، وأنه كان عالِمًا بمولاه، وفي تقريظ جلة أصحاب ابن عباس إياه ووصفهم له بالتقدم في العلم، وأمرهم الناس بالأخذ عنه، ما بشهادة بعضهم تثبت عدالة الإنسان ويستحق جواز الشهادة، ومن ثبتت عدالته لم يقبل فيه الجرح، وما تسقط العدالة بالظن وبقول فلان لمولاه: لا تكذب عليَّ، وما أشبهه من القول الذي له وجوه وتصاريف ومعانٍ غير الذي وجهه إليه أهل الغباوة ومَن لا علم له بتصاريف كلام العرب»[(٢)].

وقال ابن منده: «أما حال عِكرِمَة في نفسه، فقد عدَّله أمة من التابعين، منهم زيادة على سبعين رجلًا من خيار التابعين ورفعائهم، وهذه منزلة لا تكاد توجد منهم لكبير أحد من التابعين، على أن مَن جرحه من الأئمة لم يمسك عن الرواية عنه، ولم يستغنِ عن حديثه، وكان حديثُه متلقًّى بالقبول قرنًا بعد قرن إلى زمن الأئمة الذين أخرجوا الصحيح، على أن مسلمًا كان أسوأهم رأيًا فيه، وقد أخرج له مع ذلك

(١) الجرح والتعديل ٧/ ٧.

(٢) هدي الساري ٤٢٩.

مقرونًا»[(١)].

وقال الداودي: «ثقة ثبت، عالم بالتفسير، لم يثبت تكذيبه، ولا ثبتت عنه بدعة»[(٢)].

وقد خرج له البخاري عدة أحاديث، فهو ممن جاز القنطرة.

الطعن في عكرمة:

قد تكلم بعض الناس في عكرمة، ونسبوا هذا الطعن إلى بعض الكبار، وقد تولى الحافظ الجهبذ أبو عمر بن عبد البر بيان ذلك كله، وذب عن عكرمة، وأبطل الطعن فيه، وذلك في فصل مهم من فصول كتابه العظيم: التمهيد.

قال ابن عبد البر –بعد أن بين أن مالكا روى عنه في كتاب الحج وقدم روايته على رواية عطاء-: «عكرمة مولى ابن عباس من جلة العلماء، لا يقدح فيه كلام من تكلم فيه، لأنه لا حجة مع أحد تكلم فيه، وقد يحتمل أن يكون مالك جبن عن الرواية عنه لأنه بلغه أن سعيد بن المسيب كان يرميه بالكذب، ويحتمل أن يكون لِمَا نسب إليه من رأي الخوارج، وكل ذلك باطل عليه إن شاء الله...

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل، عن أبيه، عن إسحاق الطباع قال: سألت مالك بن أنس قلت: أبلغك أن ابن عمر قال لنافع: لا تكذب عليَّ كما كذب عكرمة على ابن عباس؟ قال: لا، ولكن بلغني أن سعيد بن المسيب قال ذلك لبرد مولاه.

---

(١) هدي الساري ٤٢٩.

(٢) طبقات المفسرين للداودي ١/ ٣٨٧.

وقيل لابن أبي أويس: لم لم يكتب مالك حديث عكرمة مولى ابن عباس؟ قال: لأنه كان يرى رأى الإباضية.

وأما قول سعيد بن المسيب فيه فقد ذكر العلة الموجبة للعداوة بينهما أبو عبد الله محمد بن نصر المروزي، في كتاب الانتفاع بجلود الميتة، وقد ذكرت ذلك وأشباهه في كتابي كتاب: جامع بيان أخذ العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله، في باب قول العلماء بعضهم في بعض فأغنى ذلك عن إعادته ها هنا[١].

وتكلم فيه ابن سيرين، ولا خلاف أعلمه بين نقاد أهل العلم أنه أعلم بكتاب الله من ابن سيرين، وقد يظنُّ الإنسان ظنًّا يغضب له ولا يملك نفسه.

ثم ذكر قول الثوري: خذوا تفسير القرآن عن أربعة: عن عكرمة وسعيد بن جبير ومجاهد والضحاك فبدأ بعكرمة.

(١) وهو لأجل خلاف بينهم في مسألة علمية، أفتىٰ سعيد بما يخالف عكرمة، وجرىٰ بينهما رسول سوء بما يفسد الود بينهما، فعن أيوب قال: سأل رجل سعيد بن المسيب عن رجل نذر نذرًا لا ينبغي له من المعاصي، فأمره أن يوفي بنذره، قال: فسأل الرجل عكرمة فأمره أن يكفر عن يمينه، ولا يوفي بنذره، فرجع الرجل إلىٰ سعيد بن المسيب فأخبره بقول عكرمة، فقال ابن المسيب: لينتهين عكرمة أو ليوجعن الأمراءُ ظهره، فرجع الرجل إلىٰ عكرمة فأخبره، فقال عكرمة: أما إذ أبلغتني فبلغه، أما هو فقد ضرب الأمراء ظهره وأوقفوه في تبان من شعر، وسله عن نذرك أطاعة هو لله أم معصية؟ فإن قال: هو طاعة فقد كذب علىٰ الله؛ لأنه لا تكون معصية الله طاعة، وإن قال: هو معصية فقد أمرك بمعصية الله، قال المروزي: فلهذا كان بين سعيد بن المسيب وبين عكرمة ما كان، حتىٰ قال فيه ما حُكِيَ عنه أنه قال لغلامه برد: لا تكذب علي كما كذب عكرمة علىٰ ابن عباس أهـ. جامع بيان العلم (٢١٦٠).

وقال ابن عُلية: عن أيوب عن عمرو بن دينار قال: دفع إلي جابر بن زيد مسائل أسأل عنها عكرمة، قال: فجعل جابر يقول: هذا عكرمة هذا مولى ابن عباس هذا البحر فاسألوه.

وقال سفيان بن عيينة: عن عمرو بن دينار قال: أعطاني جابر بن زيد صحيفة فيها مسائل فقال: سل عنها عكرمة، قال: فكأني تبطأت، فانتزعها من يدي وقال: هذا عكرمة هذا مولى ابن عباس هذا أعلم الناس.

وقال جرير: عن مغيرة عن إبراهيم قال: قيل لسعيد بن جبير: تعلم أحدًا أعلم منك؟ قال: نعم، عكرمة، قال: فلما قُتل سعيد بن جبير قال إبراهيم: ما خلف بعده مثله.

... عن ابن عُلية عن أيوب قال: نبئت عن سعيد بن جبير أنه قال: لو كفَّ عنهم عكرمة من حديثه لشُدَّت إليه المطايا.

... عن حبيب بن أبي ثابت قال: اجتمع عندي خمسة لا يجتمع عندي مثلهم أبدا، عطاء وطاوس ومجاهد وسعيد بن جبير وعكرمة، فتذاكروا التفسير فأقبل مجاهد وسعيد بن جبير على عكرمة يسألانه عن التفسير وهو يجيبهما.

... حماد بن زيد قال: قال رجل لأيوب: كان عكرمة يُتهم؟ فسكت هنيهة ثم قال: أما أنا فإني لم أكن أتهمه.

وبه عن أيوب قال: قال عكرمة: أرأيت هؤلاء الذين يكذبونني من خلفي أفلا يكذبونني في وجهي!.

... سلام بن مسكين قال: سمعت قتادة يقول: كان الحسن من أعلم الناس بالحلال والحرام، وكان عطاء من أعلم الناس بالمناسك، وكان عكرمة من أعلم الناس بالتفسير.

... عبد الصمد بن معقل: أن عكرمة قدم على طاوس اليمن، فحمله طاوس على نجيب، وأعطاه ثمانين دينارا، فقيل لطاوس في ذلك، فقال: ألا أشتري علم ابن عباس لعبد الله بن طاوس بنجيب وثمانين دينارا !.

وذكر عباس عن يحيى بن معين قال: حدثنا محمد بن فضيل قال: حدثنا عثمان بن حكيم قال: جاء عكرمة إلى أبي أمامة بن سهل وأنا جالس، فقال: يا أبا أمامة أسمعت ابن عباس يقول: ما حدثكم به عكرمة فصدقوه فإنه لم يكذب علي؟ قال: نعم.

وقد روينا أن عبد الله بن عباس قال له: اخرج يا عكرمة فأفت الناس، ومن سألك عما لا يعنيه فلا تفته، فإنك تطرح عن نفسك ثلثي مؤنة الناس.

قال عباس: قال يحيى بن معين: مات ابن عباس وعكرمة عبد، فباعه علي بن عبد الله، فقيل له: تبيع علم أبيك؟! فاسترجعه.

وقال عثمان بن سعيد: قلت ليحيى بن معين: عكرمة أحب إليك أو سعيد بن جبير؟ فقال: ثقة وثقة، قلت: فعكرمة أو عبيد الله بن عبد الله؟ فقال: كلاهما ولم يختر.

وقال أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح الكوفي: عكرمة مولى ابن عباس ثقة، وهو برئ مما رماه الناس به من الحرورية.

وذكر عيسى بن مسكين: عن محمد بن الحجاج بن رِشدين، عن أحمد بن صالح المصري قال: عكرمة مولى ابن عباس بربري من المغرب.

وقال أبو العرب: سمعت قدامة بن محمد يقول: كان خلفاء بني أمية يرسلون إلى المغرب يطلبون جلود الخرفان التي لم تولد بعد العسلية، قال: فربما ذبحت المائة شاة فلا يوجد في بطنها إلا واحد عسلي، كانوا يتخذون منها الفراء، فكان عكرمة يستعظم ذلك ويقول هذا كفر هذا شرك، فأخذ ذلك عنه الصفرية والإباضية، فكفروا الناس بالذنوب.

قال ابن عبد البر: لهذا كان سحنون يقول: يزعمون أن عكرمة مولى ابن عباس أضل المغرب، وقد نزل عكرمة مولى ابن عباس المغرب ومكث بالقيروان برهة، ومن الناس من يقول إنه مات بها، والصحيح أنه مات بالمدينة هو وكثير عزة الشاعر في يوم واحد، وذكر ابن أبي مريم عن ابن لهيعة عن أبي الأسود قال: أنا مدحت المغرب لعكرمة مولى ابن عباس، ذكرت له حال أهلها فخرج إلى المغرب فمات بها.

قال أبو عبد الله المروزي: قد أجمع عامة أهل العلم على الاحتجاج بحديث عكرمة، واتفق على ذلك رؤساء أهل العلم بالحديث من أهل عصرنا، منهم أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وأبو ثور ويحيى بن معين، ولقد سألت إسحاق بن راهويه عن الاحتجاج بحديثه فقال لي: عكرمة عندنا إمام الدنيا، وتعجب من سؤالي إياه، قال: وأخبرني غير واحد أنهم شهدوا يحيى بن معين وسأله بعض الناس عن الاحتجاج بحديث عكرمة، فأظهر التعجب.

قال المروزي: وعكرمة قد ثبتت عدالته بصحبة ابن عباس وملازمته إياه، وبأن غير واحد من أهل العلم رووا عنه وعدلوه، وما زال أهل العلم بعدهم يروون عنه،

قال: وممن روى عنه من جلة التابعين: محمد بن سيرين، وجابر بن زيد، وطاوس، والزهري، وعمرو بن دينار، ويحيى بن سعيد الأنصاري وغيرهم.

قال أبو عبد الله المروزي: وكل رجل ثبتت عدالته برواية أهل العلم عنه وحملهم حديثه فلن يقبل فيه تجريح أحد جرحه حتى يثبت ذلك عليه بأمر لا يجهل أن يكون جرحة، فأما قولهم: فلان كذاب فليس مما يثبت به جرح حتى يتبين ما قاله.

... محمد بن أيوب الرقي قال: سمعت أبا بكر أحمد بن عمرو البزار يقول: روى عن عكرمة مائة وثلاثون، أو قال قريب من مائة وثلاثين رجلا من وجوه البلدان، بين مكي ومدني وكوفي وبصري ومن سائر البلدان، كلهم روى عنه ورضي به..»[(١)].

وهذا مثال يحتذى في الذب عن العلماء، فرحم الله ابن عبد البر وجزاه خيرا.

ومن أشهر الأسانيد الصحيحة إلى عكرمة:

١-خالد الحذاء عن عكرمة، وعن خالد ابن عُلية وغيره.

٢-أبو بشر جعفر بن أبي وحشية عن عكرمة، وعن جعفر شعبة وسعيد بن أبي عروبة وهشيم وغيرهم.

٣-داود بن أبي هند عن عكرمة، وعن داود ابن علية وغيره.

٤-يزيد النحوي عن عكرمة، وعن يزيد الحسين بن واقد، وعنه يحيى بن واضح وغيره، **وهذه أكبر نسخة تروى عن عكرمة.**

---

(١) التمهيد ٢/ ٢٧-٣٥.

٥-عمرو بن دينار عن عكرمة، وعن عمرو سفيان بن عيينة.

٦-قتادة عن عكرمة، وعن قتادة همام الدستوائي، ويحيى بن أبي عروبة وغيرهما.

ولكن في رواية قتادة عنه ضعف، فقد جاء عنه أنه قال: «ما حفظت عن عكرمة إلا بيت شعر، رواه عنه أيوب»، قال الذهبي: «فعلى هذا روايته عنه تدليس»[(١)].

٧-سماك بن حرب عن عكرمة، وعن سماك شعبة وإسرائيل وسفيان، وأكثرهم رواية شعبة، وأكثرهم عنه: غندر محمد بن جعفر.

٨-ابن جريج عن عكرمة، وعنه حجاج، وعن حجاج سُنيد.

٩-داود بن الحصين عن عكرمة، وعن داود ابن إسحاق.

١٠-شبيب بن بشر عن عكرمة، وعن شبيب أبو عاصم الضحاك بن مخلد.

ومن الأسانيد الضعيفة:

١-الحكم بن أبان عن عكرمة، وعن الحكم: ابنه إبراهيم وحفص بن عمر العدني. وهذا إسناد ضعيف.

قال الحافظ في سياق ذكر الأسانيد الضعيفة عن ابن عباس: «ومنهم إبراهيم بن الحكم بن أبان العدني وهو ضعيف يروي التفسير عن أبيه عن عكرمة، وإنما ضعفوه

---

(١) سير أعلام النبلاء ٥/ ٢٦.

لأنه وصل كثيرًا من الأحاديث بذكر ابن عباس وقد روى عنه تفسيره عبد بن حميد»[(١)].

فهذا ما كان من رواية إبراهيم عن أبيه، وأما ما كان من رواية حفص بن عمر العدني فإنه كذلك، لأن حفصًا متروك أو مجهول، والله أعلم[(٢)].

٢-إسماعيل بن شَرْوَس عن عكرمة، وعن إسماعيل بشر بن رافع، وإسماعيل متهم بالكذب[(٣)].

ولم يخرج له الطبري إلا ثلاثة أحاديث، ولم يخرج له ابن أبي حاتم شيئًا، وله عدة أحاديث في تفسير عبد الرزاق.

٣-محمد بن أبي محمد مولى آل زيد بن ثابت عن عكرمة أو سعيد، وغالبها عن ابن عباس، وعن محمد: ابن إسحاق.

وقد قوى ابن حجر هذا الإسناد، وقال: «هكذا بالشك ولا يضر لكونه يدور على ثقة»[(٤)]. وبين الحافظ أن الشك إمَّا من ابن إسحاق وإمَّا من محمد بن أبي محمد[(٥)].

والحق أن محمد بن أبي محمد هذا مجهول لا يعرف، قال الذهبي: لا يعرف[(١)]. بل قال ابن حجر في التقريب: مجهول، تفرد عنه ابن إسحاق.

---

(١) العجاب ١/ ٢١٣.

(٢) انظر: الجرح والتعديل ٣/ ١٨٢، المجروحين لابن حبان ١/ ٢٥٧.

(٣) ميزان الاعتدال ١/ ٢٣٤.

(٤) العجاب ١/ ٢٠٦.

(٥) العجاب ٢/ ٦٧٢.

وقد مشى هذا الإسناد على كثير من الباحثين، اغتروا بقول الحافظ الذي نقلناه آنفا من العجاب، وبمتابعة السيوطي له في الإتقان، والأمر كما بينا، والله أعلم.

٤-خصيف الجزري عن عكرمة، وعن خصيف سفيان الثوري وغيره.

٥-جابر الجعفي عن عكرمة، وعن جابر أبو حمزة والثوري.

٦-أيوب عن عكرمة، وعن أيوب هارون، روى من طريقه الطبري خبرا، وهو: «ما كان من صنعة بني آدم فهو السد، يعني بالفتح، وما كان من صنع الله فهو السد».

ثم قال: «ما ذكر عن عكرمة في ذلك، فإن الذي نقل ذلك عن أيوب وهارون، وفي نقله نظر، ولا نعرف ذلك عن أيوب من رواية ثقات أصحابه»(٢).

❁ ❁ ❁

(١) ميزان الاعتدال ٤/ ١٢٦.

(٢) تفسير الطبري ١٨/ ١٠٢.

• سعيد بن جبير (ت:٩٥):

«الإمام، الحافظ، المقرئ، المفسر، الشهيد، أبو محمد - ويقال: أبو عبد الله - الأسدي، الوالبي مولاهم، الكوفي، أحد الأعلام»(١).

أخذ التفسير عن ابن عباس، وكتبه عنه، قال سعيد بن جبير: «ربما أتيت ابن عباس، فكتبت في صحيفتي حتى أملأها، وكتبت في نعلي حتى أملأها، وكتبت في كفي، وربما أتيته فلم أكتب حديثًا حتى أرجع لا يسأله أحد عن شيء»(٢).

وكان ابن عباس إذا جاء أهل الكوفة يستفتونه قال لهم: «أليس فيكم ابن أم الدهماء؟ يعني: سعيد بن جبير»(٣).

وقال ميمون بن مهران: «لقد مات سعيد بن جبير، وما على ظهر الأرض أحد إلا وهو محتاج إلى علمه»(٤).

وقال خصيف: «كان أعلمهم بالقرآن: مجاهد، وأعلمهم بالحج: عطاء، وأعلمهم بالحلال والحرام: طاووس، وأعلمهم بالطلاق: سعيد بن المسيب، وأجمعهم لهذه العلوم: سعيد بن جبير»(٥).

---

(١) سير أعلام النبلاء ٤/ ٣٢١.

(٢) طبقات ابن سعد ٤/ ٣٣٥.

(٣) حلية الأولياء ٤/ ٢٧٣.

(٤) سير أعلام النبلاء ٤/ ٣٢١.

(٥) سير أعلام النبلاء ٤/ ٣٤١.

وقال علي بن المديني: «ليس في أصحاب ابن عباس مثل سعيد بن جبير، قيل: ولا طاووس؟ قال: ولا طاووس، ولا أحد»[(١)].

ومن أشهر الأسانيد إلى سعيد:

١-أبو بشر جعفر بن أبي وحشية، عن سعيد، وعنه هشيم بن بشير والطبقة.

٢-حبيب بن أبي ثابت عن سعيد، وعنه الثوري وأصحابه.

٣-سماك بن حرب عن سعيد، وعنه إسرائيل والثوري ومن مر ذكرهم فيما مضى من أصحاب سماك.

٤-أيوب عن سعيد، وعن أيوب إسرائيل ومعمر وأصحاب أيوب.

٥-المنهال بن عمرو عن سعيد، وعنه زيد بن ابي أنيسة، وقد روى البخاري بهذا الإسناد حديثا في الصحيح[(٢)].

٦-الأعمش عن سعيد، وعن الأعمش أصحابه وفيهم كثرة.

٧-أبو حصين الأسدي الكوفي عثمان بن عاصم عن سعيد، وعنه شعبة والسفيانان.

٨-مسلم البطين عن سعيد، وعن مسلم الأعمش وعمار الدهني.

٩-فرات القزاز عن سعيد، وعن فرات إسرائيل.

---

(١) سير أعلام النبلاء ٤/ ٣٤١.

(٢) وذلك في كتاب التفسير، الحديث الذي بعده رقمه: ٤٨١٦.

١٠-أبو إسحاق السبيعي الهمداني عن سعيد، وعن أبي إسحاق بنوه ومعمر.

١١-عمرو بن دينار، عن سعيد، وعن عمرو: ابن عيينة، وقد روى البخاري بهذا الإسناد الحديث المرفوع عن ابن عباس عن أُبي في قصة موسى والخضر عليهما السلام[(١)]. فهذه كلها طرق صحيحة عنه.

ومن الأسانيد الضعيفة:

١-عبد الأعلى بن عامر الثعلبي عن سعيد، وعن عبد الأعلى الثوري، وعبد الأعلى لين الحديث.

وبهذا الإسناد روي الحديث المشهور: «من قال في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار»[(٢)].

٢-خصيف بن عبد الرحمن عن سعيد، وعن خصيف أصحابه الذين مضى ذكرهم.

٣-عطاء بن دينار (ت:١٢٦) عن سعيد، وعن عطاء ابن لهيعة.

قال الحافظ -في سياق ذكر الأسانيد الضعيفة-: «ومنهم عطاء بن دينار، وفيه لين، روى عن سعيد بن جبير عن ابن عباس تفسيرًا، رواه عنه ابن لهيعة وهو ضعيف»[(٣)].

---

(١) صحيح البخاري (١٢٢)، ومسلم (٢٣٨٠).

(٢) رواه أحمد (٢٠٦٩)، والترمذي (٢٩٥٠).

(٣) العجاب ١/ ٢١٤.

قلت: أما عطاء فلا بأس به في نفسه، وثقه أحمد في العلل، لكن نقل الطبراني عن أحمد تضعيفه[(١)]. وأما روايته للتفسير عن سعيد فهي التي تكلم فيها.

قال الذهبي: «قال أحمد بن صالح: تفسيره فيما يروي عن سعيد بن جبير صحيفة ليس فيها ما يدل أنه سمع منه.

وقال أبو حاتم: صالح الحديث إلا أن التفسير أخذه من الديوان، كان عبد الملك بن مروان كتب يسأل سعيد بن جبير أن يكتب إليه تفسير القرآن، فكتب إليه بهذا، فوجده عطاء بن دينار، فأخذه»[(٢)].

قلت: ومع هذا فإن تفسيره وجادة، وقد قبل العلماء رواية التفسير وجادة، ولذا قال الخليلي: «تفسير عطاء بن دينار يكتب ويحتج به»[(٣)].

إلا أنني اعتبرت بعض رواياته فوجدته يتفرد بها عن سعيد بن جبير، ويتبع فيها السدي والكلبي، فالقول الفصل فيه: تجنب ما تفرد به عن سعيد، وقبول ما وافق فيه الرواة عنه، والله أعلم.

٤-عطاء بن السائب عن سعيد، وعن عطاء جماعة مثل: أبي الأحوص، وورقاء، ومحمد بن فضيل، وحماد بن سلمة، والثوري، وقيس بن الربيع، وشريك، وجرير، وإسرائيل، وغيرهم، وكل هذه الطرق عند ابن جرير.

(١) العلل ٤٤٥١، تهذيب التهذيب ٧/ ٣٨٢.

(٢) ميزان الاعتدال ٣/ ٧٠. وانظر: تهذيب الكمال ٢٠/ ٦٨.

(٣) الإرشاد ١/ ٣٩٣.

وقد جرى الحافظ على تأخير رواية عطاء عن سعيد عند أدنى مخالفة[١]، وذلك لأنَّ عطاء مختلط مشهور، وكثير من رواة التفسير عنه ممن روى عنه بعد الاختلاط أو ممن لم يُميز، فأما ما كان من رواية الثوري عنه في تفسيره فإنه صحيح[٢].

٥-حَكيم بن جُبير عن سعيد، وعن حكيم الثوري. وحكيم متروك الحديث، وروايته عن سعيد يسيرة[٣].



(١) انظر مثلا العجاب ١/ ٥٤٨.

(٢) العجاب ٢/ ٨٧٣.

(٣) ميزان الاعتدال ١/ ٥٨٣.

• طاوس اليماني(ت:١٠٥):

طاوس بن كيسان الفارسي، قال الذهبي: «لازم ابن عباس مدة، وهو معدود في كبراء أصحابه»[(١)].

وكذا أخذ عن غير ابن عباس، جاء عنه أنه قال: «أدركت خمسين من أصحاب رسول الله ﷺ»[(٢)].

وقال أبو نعيم: «أدرك طاوس خمسين رجلاً من الصحابة وعلمائهم وأعلامهم، وأكثر روايته عن ابن عباس رضي الله تعالى عنه»[(٣)].

وقال ابن عيينة: «قلت لعبيد الله بن أبي يزيد: مع من كنت تدخل على ابن عباس؟ قال: مع عطاء، وأصحابه، قلت: وطاووس؟ قال: أيهات ذاك، كان يدخل مع الخواص»[(٤)]. فهذا يدل على علو مكانته عند ابن عباس.

• ومن الأسانيد الصحيحة إلى طاوس:

١-عبد الله بن طاوس (ت:١٣٢) عن أبيه، ويرد في كتب التفسير منسوبا لأبيه غير مسمى، فيقال: ابن طاوس، وعن ابن طاوس: معمر والثوري وابن عيينة وابن جريج وغيرهم، وغالب تفسير طاوس يرد عن ابنه.

---

(١) سير أعلام النبلاء ٥/ ٣٩.

(٢) حلية الأولياء٤/ ٩.

(٣) حلية الأولياء٤/ ١٦.

(٤) حلية الأولياء ٤/ ٩، سير أعلام النبلاء ٥/ ٤٦.

٢-قيس بن سعد عن طاوس، وعن قيس: ابن أبي نجيح بأسانيده التي سبقت.

٣-أيوب عن طاوس، وعن أيوب أصحابه، وقد مر ذكرهم.

٤-عمرو بن دينار عن طاوس، وعن عمرو سفيان بن عيينة وشعبة وحماد بن زيد.

٥-إبراهيم بن ميسرة عن طاوس، وعن إبراهيم سفيان بن عيينة.

٦-سليمان الأحول عن طاوس، وعن سليمان سفيان بن عيينة.

ومن الأسانيد الضعيفة:

١-ليث بن أبي سليم عن طاوس، وعن ليث ابن إسحاق، وغالبا ما يكون بالعنعنة من غير تصريح بالسماع.



• عطاء بن أبي رباح (ت:١١٤):

مفتي أهل مكة ومحدثهم القدوة العلم أبو محمد بن أسلم القرشي مولاهم المكى[١]. وصفه الذهبي بشيخ الإسلام[٢].

ولد في خلافة عمر أو عثمان رضي الله عنهما، وأخذ عن جلة من الصحابة، كعائشة وأم سلمة وأبي سعيد الخدري وابن عباس.

جاء عنه أنه قال: «أدركت مائتين من أصحاب رسول الله ﷺ»[٣]

قال فيه ابن عباس: «يا أهل مكة تجتمعون علي وعندكم عطاء»[٤]. وروي ذلك عن ابن عمر[٥].

كان رحمه الله يتبع الأثر والرواية، ومن هنا قلَّت الأقوال الواردة عنه في التفسير، قال عبد العزيز بن رفيع: «سُئل عطاء عن شيء، فقال: لا أدري، قيل: ألا تقول برأيك، قال: إني أستحيي من الله أن يدان في الأرض برأيي»[٦].

وكانت وفاته سنة مائة وأربع عشرة، وقيل بعدها بسنة في مكة. وكان قد هرِم[٧].

---

(١) تذكرة الحفاظ للذهبي ١/ ٧٥.
(٢) سير أعلام النبلاء ٥/ ٧٨.
(٣) سير أعلام النبلاء ٥/ ٨١.
(٤) تذكرة الحفاظ للذهبي ١/ ٧٦.
(٥) تذكرة الحفاظ للذهبي ٥/ ٨١.
(٦) سير أعلام النبلاء ٥/ ٨٦.
(٧) سير أعلام النبلاء ٥/ ٨٢.

أشهر الأسانيد الصحيحة عن عطاء:

١-ابن جريج عن عطاء، وعن ابن جريج جماعة من أشهرهم حجاج، وهذا من أصح الأسانيد إليه، وابن جريج له خصوصية بعطاء.

إلا أن ابن جريج أخذ التفسير كذلك عن عطاء بن أبي مسلم الخراساني، وعطاء بن أبي مسلم صدوق يهم كثيرا ويرسل ويدلس، ومن إرساله روايته عن ابن عباس مع أنه لم يلقه، وابن جريج يقول في الجميع عن عطاء، ولا يبين، والضابط في ذلك بينه الحافظ ابن حجر في سياق الأسانيد الجيدة عن ابن عباس فقال: «ومن طريق ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس، لكن فيما يتعلق بالبقرة وآل عمران، وما عدا ذلك يكون عطاء هو الخراساني، وهو لم يسمع من ابن عباس، فيكون منقطعًا، إلا إنْ صرح ابن جريج بأنه عطاء بن أبي رباح»[(١)].

وستأتي ترجمة عطاء عند ذكر المفسرين من أهل الشام، وفيها مزيد بحث، فإن البخاري أخرج في صحيحه[(٢)] من طريق هشام عن ابن جريج: وقال عطاء عن ابن عباس..الحديث، ولم يصرح فيه ابن جريج بأنه ابن أبي رباح والله أعلم.

٢-عمرو بن دينار عن عطاء، وعن عمرو راويته سفيان بن عيينة.

٣-أبو إسحاق السبيعي عن عطاء، وعن أبي إسحاق شريك بن عبد الله القاضي، وحافدته إسرائيل وغيرهما.

---

(١) العجاب ١/ ١٨.

(٢) تفسير سورة نوح (٤٩٢٠).

٤-أيوب بن موسى القرشي عن عطاء، وعن أيوب الليث بن سعد، وهذا إسناد جليل، لكن المروي فيه قليل.

٥-سعيد بن أبي هلال عن عطاء، وعن سعيد عمرو بن الحارث، ويرد مهملا، فيقال: عمرو عن سعيد، وهذا إسناد حسن.

ودون هذه الأسانيد:

٦-قيس بن سعد عن عطاء، وعن قيس حماد بن سلمة، وهذا إسناد عجيب، فقيس ثقة قريب الوفاة من عطاء، فإنه توفي سنة ١١٩، والراوي عنه حماد بن سلمة دخل مكة وعطاء حي، فانتظر حتى يخرج شهر الصوم فمات عطاء، ولم يرو عنه، إلاَّ أن حمادًا قد اختلطت عليه أحاديث قيس بن سعد لأنها كانت من كتاب وقد ضاع[(١)].

٧-فضل بن عطية عن عطاء، وعن فضل ابنه محمد وهشيم، وهذا إسناد حسن، والفضل صدوق يهم، وقد اشتهر بصحبة عطاء إلا أن الرواية من طريقه قليلة.

ومن الأسانيد الضعيفة:

١-ابن لهيعة عن عطاء، وعن ابن لهيعة أشهب وغيره، وابن لهيعة مشهور الحال.

٢-يعقوب بن عطاء عن أبيه، وعن يعقوب الأوزاعي وجماعة، ويعقوب ضعيف، من رجال التهذيب.

٣-طلحة بن عمرو المكي عن عطاء، وعن طلحة وكيع وعبد الله بن وهب وسفيان الثوري وعبد الله بن نمير، وطلحة متروك، وهذا من أشد الأسانيد ضعفًا

(١) سؤالات أبي داود ٢١٧.

عن عطاء، وما أقل ما ورد عنه، ومع اتفاقهم على ضعف طلحة فلم أجد فيما روى عن عطاء شيئا منكرًا في التفسير، بل أنكر ما رأيت له في تفسير ابن جرير قصة رفع إبراهيم الخليل، وقد رويت عن غيره[1].

والحاكم يخرج من طريق أبي أسامة حماد بن أسامة وسفيان الثوري عن طلحة عن عطاء، ويصحح له.

ولطلحة رواية أيضا عن سعيد بن جبير، لكنها يسيرة.

❁ ❁ ❁

(١) تفسير ابن جرير ١١/ ٤٧٣.

• جابر بن زيد (ت:٩٣):

أبو الشعثاء جابر بن زيد الأزدي البصري، قال الذهبي: «أحد الأعلام وصاحب ابن عباس»[(١)].

وقال أيضًا: «كان عالم أهل البصرة في زمانه، يعد مع الحسن، وابن سيرين، وهو من كبار تلامذة ابن عباس»[(٢)].

وقد اثنى عليه ابن عباس وابن عمر، فروى عطاء عن ابن عباس قال: «لو أن أهل البصرة نزلوا عند قول جابر بن زيد لأوسعهم علمًا عمَّا في كتاب الله»[(٣)]، وروى عن ابن عباس قال: «تسألوني عن شيء وفيكم جابر بن زيد»[(٤)].

والرواية عنه في التفسير قليلة وذلك لتقدم وفاته، فإنه توفي سنة ٩٣، وشذ من قال سنة ١٠٣[(٥)]، ولتصدر الحسن البصري في البصرة، ثم قتادة.

ولأبي الشعثاء قراءة تروى عنه، يذكرها بعض المفسرين كالثعلبي، وفي مسند الربيع الإباضي روايات عن أبي الشعثاء، وليس هو منهم، إلا أنه كان خُوفيا من نواحي عمان[(٦)] فاحتفلوا به لذلك.

---

(١) تذكرة الحفاظ ١/ ٥٧.

(٢) سير أعلام النبلاء ٤/ ٤٨٢.

(٣) حلية الأولياء ٣/ ٨٥.

(٤) تذكرة الحفاظ ١/ ٥٨.

(٥) سير أعلام النبلاء ٤/ ٤٨٣.

(٦) سير أعلام النبلاء ٤/ ٤٨١.

- **من أشهر الأسانيد إلي أبي الشعثاء:**

١-عمرو بن دينار عن أبي الشعثاء، وعن عمرو أصحابه كسفيان وغيره وقد مروا.

٢-قتادة عن أبي الشعثاء، وعن قتادة أصحابه.

٣-إبراهيم عن أبي الشعثاء، وعن إبراهيم الأعمش ومغيرة.

٤-حيان الأعرج عن أبي الشعثاء، وعن حيان قتادة وأبو هلال الراسبي، والراسبي فيه لين، وقد روى عنه آدم بن أبي إياس تفسير أبي الشعثاء.

٥-أبو المنيب عبيد الله العتكي عن أبي الشعثاء، وعن عبيد الله يحيى بن واضح، وأبو المنيب له مناكير كما قال البخاري، وقد وثقه ابن معين.

❁ ❁ ❁

فهؤلاء الستة هم أصحاب ابن عباس، وورثة علمه، وحملة تفسيره، وقد ترد الرواية عن ابن عباس من طريق غيرهم، ودونك أشهر الطرق عنه وأكثرها دورا في كتب التفسير:

١-طريق علي بن أبي طلحة (ت:١٤٣) عن ابن عباس

هو علي بن أبي طلحة سالم بن المخارق الهاشمي، أبو الحسن ويقال أبو محمد ويقال أبو طلحة، مولى العباس، أصله من الجزيرة وانتقل إلى حمص[١]، ولذا فهو معدود في المفسرين الشاميين، وإنما ذكرته هنا لأجل روايته عن ابن عباس.

ووصف الذهبي تفسيره بأنه ممتع[٢]، وهو كذلك، وجل المروي عنه فهو عن ابن عباس، وقد يرد عنه بعض الأقوال، وذلك في مواضع يسيرة، قال الذهبي: «روى معاوية بن صالح عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس نفسه فذكر تفسيرًا في جزء كبير»[٣]. وكانت وفاته سنة مائة وثلاث وأربعين.

وقد أجمع العلماء على أن روايته عن ابن عباس منقطعة، قال ابن معين: «لم يسمع من ابن عباس شيئًا فروى مرسلاً»[٤]، وكذا قال دحيم وغيره.

وتفسيره مشهور، ينقله أهل التفسير، قال ابن تيمية: «تفسير علي بن أبي طلحة الوالبي عن ابن عباس معروف مشهور، ينقل منه عامة المفسرين الذين يُسندون كابن جرير الطبري، وابن أبي حاتم، وعثمان بن سعيد الدارمي، والبيهقي، والذين يذكرون الإسناد مجملاً، كالثعلبي والبغوي، والذين لا يسندون كالماوردي، وابن الجوزي»[٥].

---

(١) تهذيب الكمال ٢٠/ ٤٩٠.

(٢) ميزان الاعتدال ٣/ ١٣٤.

(٣) تاريخ الإسلام ٣/ ٩٣٢.

(٤) سؤالات يحيىٰ بن معين (ترجمة ٢٦٠).

(٥) الرد علىٰ من قال بفناء الجنة والنار ص٥٧.

هذا وقد اختلف العلماء في تفسيره على قولين:

القول الأول: أنه تفسير ضعيف منقطع الإسناد، ولم يتلق التفسير عن أحد، قال دحيم: «لم يسمع من ابْن عباس التفسير».

وقال يعقوب بن إسحاق بن محمود: «وسئل يعني صالح بن محمد عن علي بن أَبي طلحة ممن سمع التفسير؟ قال: من لا أحد»[(١)].

قال أبو أحمد الحاكم: «ليس ممن يعتمد على تفسيره الذي يروى عن معاوية بن صالح عنه»[(٢)].

قال ابن حبان: «يروي عن ابن عباس الناسخ والمنسوخ ولم يره»[(٣)].

وقال الخليلي: «وتفسير معاوية بن صالح قاضي الأندلس، عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس، رواه الكبار عن أبي صالح كاتب الليث عن معاوية، وأجمع الحفاظ على أنَّ ابن أبي طلحة لم يسمعه من ابن عباس»[(٤)].

قال الذهبي: «قال أحمد بن حنبل: روى التَّفسير عن ابن عبَّاس ولم يره»[(٥)].

وقد ضعف الطحاوي إسناد علي بن أبي طلحة، لكنه أشار إلى أن بعض أهل

(١) تاريخ بغداد ١١/ ٤٢٦، تهذيب الكمال ٢٠/ ٤٩١.
(٢) تاريخ الإسلام ٣/ ٩٣٢.
(٣) الثقات ٧/ ٢١١.
(٤) الإرشاد ١/ ٣٩٣.
(٥) تاريخ الإسلام ٣/ ٩٣٢.

العلم صححوا روايته، وقال: «ما احتجوا به في ذلك من خبر ابن عباس رضي الله عنهما الذي رويناه في صدر هذا الكتاب، وإن كان خبرًا منقطعًا لا يثبت مثله غير أنَّ قوما من أهل العلم بالآثار يقولون: إنه صحيح، وإن علي بن أبي طلحة وإن كان لم يكن رأى عبد الله بن عباس رضي الله عنهما فإنما أخذ ذلك عن مجاهد وعكرمة مولى ابن عباس رضي الله عنهما»[1].

ثم روى عن الإمام أحمد تزكية هذه الصحيفة.

القول الثاني: أنه تفسير جيد، إذ أنه أخذ التفسير عن ابن عباس بواسطة بعض أصحابه، وهذه الواسطة هي مجاهد أو عكرمة كما قال النحاس والمزي وغيرهما[2].

قال النحاس: «وأولى الأقوال بالصواب الأول، وهو صحيح عن ابن عباس والذي يطعن في إسناده يقول: ابن أبي طلحة لم يسمع من ابن عباس وإنما أخذ التفسير عن مجاهد وعكرمة، وهذا القول لا يوجب طعنًا؛ لأنه أخذه عن رجلين ثقتين، وهو في نفسه ثقة صدوق.

وحدثني أحمد بن محمد الأزدي، قال: سمعت علي بن الحسين، يقول: سمعت الحسين بن عبد الرحمن بن فهم[3]، يقول: سمعت أحمد بن حنبل، يقول بمصر: كتاب التأويل عن معاوية بن صالح لو جاء رجل إلى مصر فكتبه ثم انصرف به ما كانت رحلته عندي ذهبت باطلاً»[4].

---

(١) شرح معاني الآثار ٣/ ٢٧٩.

(٢) تهذيب الكمال ٢٠/ ٤٩٠.

(٣) كذا وقع الإسناد.

(٤) الناسخ والمنسوخ ص٧٥.

وحسن النحاس حال هذه الصحيفة في تفسير قوله تعالى ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٖ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلۡقَى ٱلشَّيۡطَٰنُ فِيٓ أُمۡنِيَّتِهِۦ فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلۡقِي ٱلشَّيۡطَٰنُ ثُمَّ يُحۡكِمُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٞ﴾[الحج:٥٢]، ووجد في رواية علي بن أبي طلحة مندوحة لما أشكل في تفسير هذه الآية، وقال: «والقول الآخر أنَّ علي بن أبي طلحة روى عن ابن عباس في قوله الله جل وعز: ﴿إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ﴾ قال: إذا تحدَّث ألقى الرداءة الشيطان في أمنيته، قال: في حديثه ﴿فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلۡقِي ٱلشَّيۡطَٰنُ﴾ قال: فيبطل الله ما يلقي الشيطان.

وهذا من أحسن ما قيل في الآية وأعلاه وأجله. وقد قال أحمد بن محمد بن حنبل: بمصر صحيفة في التّفسير رواها علي بن أبي طلحة لو رحل فيها رجل إلى مصر قاصدًا ما كان كثيرًا.

والمعنى عليه أنَّ النبيَّ ﷺ إذا حدَّث نفسه ألقى الشيطان في حديثه على جهة الحيلة، فيقول له: لو سألت الله جل وعز أن يغنِّمك كذا ليتَّسع المسلمون، ويعلم الله جلَّ وعزَّ الصَّلاح في غير ذلك فيبطل ما يلقي الشيطان، كما قال ابن عباس»[(١)].

وأما المزي فيظهر أن مستنده ما ثبت عن دحيم أنه قال: لم يسمع علي بن أبي طلحة من ابن عباس التفسير، وقد حدثنا عبد الله بن يوسف، عن علي بن أبي طلحة، عن مجاهد[(٢)]. فهذا كأنه تلميح بأنه أخذ التفسير من مجاهد.

وانتصر لهذا القول الحافظ ابن حجر، فإنه ذكر إسناد علي بن أبي طلحة في جملة

---

(١) إعراب القرآن ٣/ ٧٣.

(٢) الجرح والتعديل ٦/ ١٨٨.

ما ذكر من الأسانيد الجيدة عن ابن عباس، وقال: «والذين اشتهر عنهم القول في ذلك من التابعين أصحاب ابن عباس، وفيهم ثقات وضعفاء، فمن الثقات...إلى أن قال: ومن طريق معاوية بن صالح، عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس، وعلي صدوق لم يلق ابن عباس لكنه إنما حمل عن ثقات أصحابه. فلذلك كان البخاري وابن أبي حاتم وغيرهما يعتمدون على هذه النسخة»[١].

ونقل الحافظ ما سبق عن النحاس من كتاب إعراب القرآن[٢]، ثم قال: «وهذه النسخة كانت عند أبي صالح كاتب الليث رواها عن معاوية بن صالح عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس، وهي عند البخاري عن أبي صالح، وقد اعتمد عليها في صحيحه هذا كثيرًا على ما بيناه في أماكنه، وهي عند الطبري وابن أبي حاتم وابن المنذر بوسائط بينهم وبين أبي صالح»[٣].

وقال السيوطي: «وقد ورد عن ابن عباس في التفسير ما لا يحصى كثرة وفيه روايات وطرق مختلفة فمن جيدها: طريق علي بن أبي طلحة الهاشمي عنه، قال أحمد بن حنبل: بمصر صحيفة في التفسير رواها علي بن أبي طلحة لو رحل رجل فيها إلى مصر قاصدا ما كان كثيرًا، أسنده أبو جعفر النحاس في ناسخه»[٤]

(١) العجاب ١/ ٢٠٧.

(٢) لكن عزاه إلىٰ معاني القرآن له، وهو بحسب المطبوع في إعراب القرآن لا المعاني.

(٣) فتح الباري ٨/ ٤٣٨.

(٤) الاتقان ٤/ ٢٣٩.

ثم نقل كلام ابن حجر الذي نقلناه آنفا، وزاد فيه: «وقال قوم لم يسمع ابن أبي طلحة من ابن عباس التفسير وإنما أخذه عن مجاهد أو سعيد بن جبير، قال ابن حجر: بعد أن عرفت الواسطة وهو ثقة فلا ضير في ذلك»[١].

قلت: وهؤلاء الذي قبلوا النسخة مطلقًا اعتمدوا على الخبر الوارد عن أحمد، وهذا الخبر منكر، وذلك من عدة وجوه:

الأول: ما ثبت عن الإمام أحمد أنه استنكر بعض ما يروي علي بن أبي طلحة، قال أبو الحسن الميموني عنه: «علي بن أبي طلحة له أشياء منكرات وهو من أهل حمص»[٢]. فهذا يخالف تزكية النسخة مطلقًا.

الثاني: أن أحمد أشار إلى تضعيف النسخة وانقطاعها، بقوله: «روى التَّفسير عن ابن عبَّاس ولم يره»[٣].

الثالث: أن إسناد هذه الرواية ضعيف، فإنَّ مصدرها المشهور عند أهل التفسير هو النحاس -كذا عزاها إليه ابن حجر والسيوطي-، والنحاس رواها عن شيخه أحمد بن محمد الأزدي، وهذا الأزدي هو الإمام الطحاوي وهو ثقة معروف، والطحاوي رواها في كتابه الحافل شرح معاني الآثار[٤].

ثم وقع اختلاف بين الكتابين:

---

(١) الاتقان ٤/ ٢٣٩.

(٢) سؤالات الميموني ٣٧٤، تهذيب الكمال ٢٠/ ٤٩٠.

(٣) تاريخ الإسلام ٣/ ٩٣٢.

(٤) شرح معاني الآثار ٣/ ٢٨٠.

ففي الناسخ والمنسوخ: «سمعت علي بن الحسين، يقول: سمعت الحسين بن عبد الرحمن بن فهم».

وفي معاني الآثار: «علي بن الحسين بن عبد الرحمن بن فهم».

والذي يظهر لي أن ما وقع في كتاب الطحاوي تصحيف قديم، فقد ذكره العيني كذلك، فقال: «على بن الحسين بن عبد الرحمن بن فهم: عن الإمام أحمد بن حنبل، وعنه الطحاوى، لم أر من ترجمه»[(١)].

وليس في الرواة من اسمه علي بن الحسين بن عبد الرحمن بن فهم، لكن المشهور: الحسين بن محمد بن عبد الرحمن بن فهم [(٢)] بن محرز، وهو أبو علي الحافظ البغدادي، ولد سنة ٢١١، وتوفي سنة ٢٨٩.

لكن رواية الطحاوي عنه مباشرة مستبعدة، فالطحاوي لم يرحل إلى بغداد، انتهت رحلته في الشام، وابن فهم لم يدخل مصر، فلا بد من الواسطة.

والواسطة في كتاب النحاس: علي بن الحسين[(٣)]، غير منسوب ولا مكنى، وعلي هذا هو أبو عبيد علي بن الحسين بن حرب البغدادي، ولي قضاء مصر فسار إليها،

---

(١) مغاني الأخيار ٣/ ٥٣١.

(٢) وسبب تسميته فهُم أنه لما ولد أخذ أبوه المصحف، فجعل يبحث له، فكان كلما صفح ورقة يخرج «فَهُمْ لا يَعْقِلُونَ» «فَهُمْ لا يَعْلَمُونَ» «فَهُمْ لا يَسْمَعُونَ»، فضجر وسماه فَهُم بفتح الفاء وضم الهاء (تاريخ بغداد ٨/ ٦٥٧، الطبقات السنية ٢٥٧).

(٣) وكذا هي عند ابن عبدالهادي في هداية الإنسان ص٢١٠.

وأخذ عنه الطحاوي هناك، ثم عاد إلى بغداد فتوفي فيها سنة: ٣١٩، وقد أخذ أبو عبيد عن ابن فهم والطبقة، فتصحيح الإسناد هكذا:

١-الطحاوي، ٢-عن علي بن الحسين، ٣-عن الحسين بن محمد بن عبد الرحمن بن فَهُم، ٤-عن ابن حنبل، وبذلك يستقيم الإسناد.

وابن فَهُم هذا ليس من خاصة أصحاب أحمد، قال الدارقطني: ليس بالقوي[1]. فالقصة ضعيفة الإسناد، منكرة من حيث إنه تفرد برواية ذلك عن أحمد من بين سائر أصحابه -على ضعف فيه- مع مخالفة الروايات الأخرى من طريق الثقات.

الرابع: أنَّ النسخة لم تتمحض مصرية في حياة الإمام أحمد، ولا يحتمل عمرها الزمني أن تشتهر في حياة أحمد، فعلي بن أبي طلحة شامي، وراويها عنه شامي كذلك، وهو معاوية بن صالح، ولما خرج بنو مروان إلى الأندلس خرج معهم سنة ١٢٥، فتولى قضاء ممالكهم، ثم في آخر عمره حج، وذلك سنة ١٥٥، وحدث بمصر ومكة والمدينة وغيرها، فحملوا عنه النسخة هناك، وكان ممن حملها كاتب الليث عبد الله بن صالح، وعبد الله بن وهب، والليث، ولم يتفرد عنه أهل مصر بالرواية فقد روى عنه سفيان وعبد الرحمن بن مهدي وغيرهم[2]، وقد توفي معاوية سنة ١٥٨، واشتهرت النسخة على يد صاحبه عبد الله بن صالح كاتب الليث وهو توفي سنة ٢٢٢، فيبعد عندي أن تكون النسخة اشتهرت في زمن أحمد.

(١) تاريخ الإسلام ٦/ ٧٤٣.
(٢) سير أعلام النبلاء ٧/ ١٦٢.

الخامس: أن أحمد بن حنبل كان سيء الرأي جدًا في عبد الله بن صالح، قال مرة: «كان أول أمره متماسكاً ثم فسد بأخرة، وليس هو بشيء»[(١)]. وذكره ابنه مرة فذمه وكرهه[(٢)].

وقال زياد بن أيوب: «نهاني أحمد أن أروي حديث عبد الله بن صالح»[(٣)]، فكيف ينهى مَن عنده رواية عن عبد الله بن صالح أن يحدث بها عنه، ثم يحث من ليس عنده حديثه أن يرحل لأجله.

فإن قيل: إن ابن حجر قال في التقريب: إنه ثبتٌ في كتابه، فالجواب: أن أحمد لم يكن يره شيئًا، ولا حتى في كتابه.

وبهذا الذي ذكرنا يضعف مستند من قَبِله من المشايخ المصريين، كالنحاس وابن حجر والسيوطي، على أنني لم أقف على قول معتمد لإمام متقدم نصَّ على أنَّ علي بن أبي طلحة أخذ التفسير عن مجاهد أو عكرمة ثم نسبه إلى ابن عباس، فإن كان مستندهم في دعواهم تلك نحو قول أبي حاتم: «علي بن أبي طلحة عن ابن عباس مرسل، إنما يروي عن مجاهد والقاسم بن محمد وراشد بن سعد ومحمد بن زيد»[(٤)] فهذا لا يدل على ذلك، بل مراد أبي حاتم من ذكر شيوخ ابن أبي طلحة هو إثبات الإرسال، ثم إن مثل هذا العبارة قد يستدل بها على أنه أخذ التفسير عن مجاهد فنسبه إلى ابن عباس، على أننا وقفنا في نسخته على أشياء خالف فيها مجاهد أيضًا.

---

(١) العلل ٤٩١٩.
(٢) المجروحين لابن حبان ٢/ ٤٢.
(٣) سير أعلام النبلاء ٧/ ١٦٢.
(٤) المجروحين لابن حبان ٢/ ٤٢.

ثم على فرض رجحان القول الثاني -وليس هو كذلك- فإنه يجب التوقي والاحتياط في نسخة علي بن أبي طلحة، لأمرين:

الأول: أن علي بن أبي طلحة ليس بمجمع على ثقته أصلاً، فقد ذكره يعقوب الفسوي في موضعين: قال مرة: ضعيف، وقال أخرى: شامي ليس بمتروك ولا هو حجة[١].

وأمَّا ما يذكر من أنَّ مُسلما روى له في الصحيح فذلك على جهة المتابعة لا الانفراد، فإنَّ مسلمًا روى حديث قزعة عن أبي سعيد الخدري في العزل، ثم أتبعه برواية علي بن أبي طلحة عن أبي الوداك عن أبي سعيد، وهكذا تكون المتابعات في صحيح مسلم[٢]، وليس له في الصحيح إلا هذا الموضع الواحد، ولذا من أطلق القول بأنَّ مسلمًا روى له فقد أخطأ.

إذا علم هذا فلا يخفى بعد ذلك ما في قول السيوطي: «وها أنا أسوق هنا ما ورد من ذلك عن ابن عباس من طريق ابن أبي طلحة خاصة فإنها من أصح الطرق عنه وعليها اعتمد البخاري في صحيحه مرتبًا على السور»[٣] من النظر.

نعم علق البخاري منها، وليس في التعليق تقوية لها، لا من جهة الإسناد ولا من جهة المعنى، أمَّا من جهة الإسناد فقد تقرر أنَّ حُكم المعلق في الصحيح غير حكم المتصل، والبخاري ربما علق الصحيح والضعيف، والمتصل والمنقطع، وأما من جهة المعنى فغالب ما ذكره البخاري أشياء منتقاة، على أن البخاري قد ذكر أشياء في

(١) المعرفة والتاريخ ٢/ ٤٥٧.
(٢) صحيح مسلم (١٤٣٨).
(٣) الإتقان ٢/ ٦.

تفسيره عن أبي عبيدة معمر بن المثنى، وتفسير معمر ليس على طريقة أهل التفسير، ولا على منهجهم، بل هو والفراء ومن على شاكلتهم ممن يغاير الطبري -إذا ذكر أقوالهم- بينهم وبين أهل التأويل(١).

(١) انظر ترجمة أبي عبيدة في إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي ١١/ ٣٠٨، ففيها فوائد وبيان لمكانته في التفسير، ومما ورد فيه: وقال أبو منصور الأزهري في «المهذب»: كان أبو عبيدة يوثقه ويكثر الرواية عنه، وهو تيمي من تيم قريش مولاهم، وكان مخلا بالنحو، كثير الخطأ في مقاييس الإعراب، متهما في رأيه، مغري بنشر مثالب العرب، جامعا لكل غث وسمين، فهو مذموم من هذه الجهة، موثوق به فيما يروي عن العرب من الغريب.
وكان من سبب تأليف كتابه المجاز ما نقله ابن خلكان (في وفيات الأعيان ٥/ ٢٣٦) عنه أنه قال: «أرسل إليَّ الفضل بن الربيع إلىٰ البصرة في الخروج إليه، فقدمت عليه، وكنت أخبر عن تجبره، فأذن لي، فدخلت عليه وهو في مجلس طويل عريض فيه بساط واحد قد ملأه، وفي صدره فرش عالية لا يُرتقىٰ عليها إلا بكرسي وهو جالس علىٰ الفرش، فسلمت عليه بالوزارة، فرد وضحك إليَّ واستدناني حتىٰ جلست معه علىٰ فرشه، ثم سألني وبسطني وتلطف بي، وقال: أنشدني، فأنشدته من عيون أشعار أحفظها جاهلية، فقال لي: قد عرفت أكثر هذه وأريد من ملح الشعر، فأنشدته، فطرب وضحك وزاد نشاطًا، ثم دخل رجل في زي الكتاب وله هيئة حسنة، فأجلسه إلىٰ جانبي، وقال له: أتعرف هذا قال: لا، فقال: هذا أبو عبيدة علامة أهل البصرة أقدمناه لنستفيد من علمه، فدعا الرجل وقرظه لفعله هذا، ثم التفت إلي وقال لي: كنت إليك مشتاقًا، وقد سئلت عن مسألة، أفتأذن لي أن أعرفك إياها؟ قلت: هات، فقال: قال الله تعالىٰ ﴿طَلْعُهَا كَأَنَّهُۥ رُءُوسُ ٱلشَّيَٰطِينِ ۝٦٥﴾[الصافات: ٦٥]، وإنما يقع الوعد والايعاد بما قد عرف مثله، وهذا لم يعرف، قال: فقلت: إنما كلم الله العرب علىٰ قدر كلامهم، أما سمعت قول امرئ القيس:

أيقتلني والمشرفي مضاجعي ... ومسنونة زرق كأنياب أغوال

الثاني: أنه وقع في نسخة علي بن أبي طلحة عن ابن عباس أشياء ينفرد بها، وأشياء أخرى تخالف المروي عن أصحاب ابن عباس، كمجاهد وعكرمة وسعيد، وأشياء من جنس الإسرائيليات، ولذا فإنَّ القلب لا يطمئن إلى روايته مطلقًا.

من ذلك تفسير قوله ﴿ وَإِنِّي عَلَيْهِ لَقَوِيٌّ أَمِينٌ ﴿٣٩﴾ ﴾[النمل:٣٩] بفرج المرأة، قال: «قويّ على حمله، أمين على فرج هذه»[١].

ومن ذلك تفسيره الطائر في قوله ﴿قَالَ طَائِرُكُمْ عِندَ اللَّهِ ﴾ [النمل:٤٧] بالمصائب، وفي غيره من الروايات عن ابن عباس تفسير الطائر بالأعمال، وهو أشبه[٢]. أو بالحظ من الخير والشر[٣]. وفي رواية عنه: شؤمكم معكم[٤].

ومنه تفسيره قوله: ﴿ فِيهِ ظُلُمَاتٌ ﴾[البقرة:١٩] بالابتلاء، وقد جاء في رواية غيره: «فيه ظلمات أي هم في ظلمة ما هم فيه من الكفر والحذر من القتل- على الذي هم عليه من الخلاف والتخوف لكم، على مثل ما وصف من الذي هو في ظلمة الصيب»[٥].

وهم لم يروا الغول قط، ولكنه لما كان أمر الغول يهولهم أوعدوا به، فاستحسن الفضل ذلك واستحسنه السائل، وأزمعت منذ ذلك اليوم أن أضع كتاباً في القرآن لمثل هذا وأشباهه، ولما يحتاج إليه من علمه، ولما رجعت إلىٰ البصرة عملت كتابي الذي سميته «المجاز» وسألت عن الرجل فقيل لي: هو من كتاب الوزير وجلسائه».

(١) تفسير الطبري ١٩/ ٤٦٥.

(٢) انظر تفسير الطبري ٢٠/ ٥٠٣.

(٣) انظر تفسير الثعلبي ٨/ ١٢٥.

(٤) الدر المنثور ٧/ ٥١.

(٥) تفسير ابن أبي حاتم ١/ ٥٤.

ومن ذلك تفسيره النِّحلة في قوله ﴿صَدُقَٰتِهِنَّ نِحۡلَةٗ﴾ [النساء:٤] بالمهر، رواه ابن جرير عنه، فخالف في ذلك عامة أهل التفسير، فإنهم كلهم قالوا: النحلة الفريضة الواجبة[١].

ومن أمثلة ما خالف فيه رواية أصحاب ابن عباس الثقات، روايته عن ابن عباس في قوله ﴿أَوۡ نُنسِهَا﴾[البقرة:١٠٦] قال: «نتركها لا نبدلها»[٢].

في حين روى ابن أبي حاتم عن عكرمة عن ابن عباس قال: «كان مما ينزل على النبي ﷺ- الوحي بالليل وينساه بالنهار، فأنزل الله: ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها»[٣]. فهنا فسرها ابن عباس على النسيان، وهو الموافق للجمهور، وأما رواية علي بن أبي طلحة فهي تفسير السدي.

ومنه تفسيره الحنيفية بالحج، في قوله ﴿مِلَّةَ إِبۡرَٰهِـۧمَ حَنِيفٗاۖ﴾[البقرة:١٣٥]، فقد روى عن ابن عباس قال: الحج، وهذا مروي عن الضحاك ومجاهد والسدي[٤]، فجعله علي بن أبي طلحة عن ابن عباس، وهذا النوع كثير في تفسيره، أعني أن يكون التفسير عن مجاهد أو عكرمة، ثم يأتي به عن ابن عباس، ولو كان عن ابن عباس لما قصر به أصحابه الثقات كمجاهد وعكرمة، لأن في إضافته إلى ابن عباس تقوية له[٥].

---

(١) تفسير الطبري ٧/ ٥٥٣.

(٢) تفسير الطبري ٢/ ٤٧٦.

(٣) تفسير ابن أبي حاتم ١/ ٢٠٠.

(٤) تفسير الطبري ٣/ ١٠٧. وتفسير ابن أبي حاتم ١/ ٢٤١.

(٥) ومثل ذلك تفسيره الفرقان بالمخرج، رواه علي عن ابن عباس، وهو من قول مجاهد (تفسير الطبري ١/ ٩٨).

ومن ذلك تفسيره ﴿الٓمٓ﴾بأنه قسم أقسم الله به، وهو من أسماء الله، وهذا هو قول عكرمة، لم ينسبه عكرمة لأحد[(١)]، ولم نقف على من رواه عن ابن عباس هكذا - غير علي- مع شدة الحاجة إلى الرواية عن الصحابة في هذه الحروف المقطعة.

اللهم إلا أن السدي نسبه إلى ابن عباس كذلك، فقال: قال ابن عباس: هو اسم الله الأعظم[(٢)].

وأما رواية سعيد بن جبير عن ابن عباس في قوله:﴿الٓر﴾﴿حمٓ﴾﴿نٓ﴾ قال: اسم مُقطَّع[(٣)].

والفرق بين القولين: أنَّ رواية علي تثبت أن الحروف الثلاثة: أ ل م هي الاسم، بينما رواية سعيد أن الٓمٓ جزء من اسم، وبينهما فرق لا يخفى.

فالمثال السابق هو قول مجاهد رواه علي عن ابن عباس، والأخير قول عكرمة رواه علي عن ابن عباس[(٤)].

ومن مناكيره عن ابن عباس: تفسير الوفاة في قوله تعالى ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ﴾ [آل عمران:٥٥] بوفاة الموت[(٥)]. فاضطر الناس لبحث المخرج له.

(١) تفسير الطبري ١/ ٢٠٧.

(٢) تفسير الطبري ١/ ٢٠٦.

(٣) تفسير الطبري ١/ ٢٠٨.

(٤) تفسير الطبري ١/ ٢٠٥.

(٥) جامع البيان ٦/ ٤٥٧. تفسير ابن أبي حاتم ٢/ ٦٦١.

ومنها: ما ورد في تفسير ﴿ وَلَا تَجۡهَرۡ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتۡ بِهَا ﴾ [الإسراء: ١١٠] ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت بها، فإنه روى عن ابن عباس أنه قال: لا تصلِّ مراءاة الناس ولا تدعها مخافة الناس[(١)]. وهذا بداهة التفسير، وهو منكر عن ابن عباس، لا يعرف عنه ولا عن أحد من أصحابه، بل هو معروف عن الحسن البصري، فأما عكرمة فقد روى عن ابن عباس أنه قال: كانوا يجهرون بالدعاء، فلما نزلت هذه الآية أُمروا أن لا يجهروا، ولا يخافتوا[(٢)].

وأما سعيد بن جبير فقد روى عن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجۡهَرۡ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتۡ بِهَا ﴾ [الإسراء: ١١٠] قال: «نزلت ورسول الله ﷺ مختف بمكة، كان إذا صلى بأصحابه رفع صوته بالقرآن، فإذا سمعه المشركون سبوا القرآن ومن أنزله ومن جاء به، فقال الله تعالى لنبيه ﷺ: ﴿ وَلَا تَجۡهَرۡ بِصَلَاتِكَ ﴾ أي بقراءتك، فيسمع المشركون فيسبوا القرآن ﴿ وَلَا تُخَافِتۡ بِهَا ﴾ عن أصحابك فلا تسمعهم، ﴿ وَٱبۡتَغِ بَيۡنَ ذَٰلِكَ سَبِيلٗا ﴾»[(٣)].

وهكذا فيما يذكره من أسباب النزول، فقد روى عن ابن عباس في سبب نزول قوله تعالى ﴿ ۞ أَجَعَلۡتُمۡ سِقَايَةَ ٱلۡحَآجِّ وَعِمَارَةَ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ كَمَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَجَٰهَدَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِۚ لَا يَسۡتَوُۥنَ عِندَ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ١٩ ﴾ [التوبة:١٩] أن العباس بن عبد المطلب حين أسر يوم بدر قال: لئن كنتم سبقتمونا بالإسلام والهجرة والجهاد، لقد كنا نعمر المسجد الحرام،

(١) جامع البيان ١٧/ ٥٨٨.

(٢) تفسير الطبري ١٧/ ٥٨١.

(٣) متفق عليه، رواه البخاري (٤٧٢٢)، ومسلم (٤٤٦).

ونسقي الحاج، ونفك العاني، فأنزل الله الآية، يعني أن ذلك كان في الشرك، ولا أقبل ما كان في الشرك»[(١)].

وهذا لا يعرف عن ابن عباس إلا من طريق العوفيين، وإنما هو من مراسيل الحسن والشعبي والقرظي لكن ليس عندهم أن ذلك بعد غزوة بدر، بل فيه ما يفيد أن ذلك بعد الفتح: فتح مكة.

وقد ثبت في صحيح مسلم: عن النعمان بن بشير، قال: «كنت عند منبر رسول الله ﷺ، فقال رجل: ما أبالي أن لا أعمل عملاً بعد الإسلام إلا أن أسقي الحاج، وقال آخر: ما أبالي أن لا أعمل عملا بعد الإسلام إلا أن أعمر المسجد الحرام، وقال آخر: الجهاد في سبيل الله أفضل مما قلتم، فزجرهم عمر، وقال: لا ترفعوا أصواتكم عند منبر رسول الله ﷺ وهو يوم الجمعة، ولكن إذا صليت الجمعة دخلت فاستفتيته فيما اختلفتم فيه، فأنزل الله عز وجل الآية»[(٢)].

ولا يقال: يمكن أن تكون الآية نزلت بالسببين معا، إذ لا يمتنع تعدد الأسباب، وذلك لأنه لا يمتنع تعدد الأسباب إذا أمكن ذلك، أما هنا فلا يمكن، فإن في رواية علي بن أبي طلحة أنَّ القصة نزلت أدبار غزوة بدر، وذلك في السنة الثانية من الهجرة، وفي حديث مسلم أنهم كانوا عند المنبر، والمنبر ساعد في بنائه تميم الداري، وهو أسلم بعد نزول المائدة، وذلك سنة تسع[(٣)]، وفي حديث علي أن المجادلة بين مسلم

(١) رواه ابن جرير في التفسير ١٤/ ١٧٠.

(٢) صحيح مسلم (١٨٧٩).

(٣) قال الحافظ في الفتح (٢/ ٣٩٨): «جاء في صانع المنبر أقوال...فذكر بعضها ثم قال: سادسها: تميم الداري رواه أبو داود مختصرا، والحسن بن سفيان، والبيهقي: من طريق أبي عاصم عن

ومشرك، وفي حديث مسلم هي بين مسلم ومسلم.

ومنه: روايته عن ابن عباس: في قوله: ﴿ قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ ﴾[الأنعام:٦٥] قال: يعني من أمرائكم، ﴿ أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ ﴾ قال: يعني: سفلتكم[(١)].

وهذا لم يروه أحد من أصحاب ابن عباس عنه، إنما رواه عنه رجل لا يعرف بالرواية عنه، وهو عامر بن عبد الرحمن، وهو يحصبي عداده في أهل مصر، فأخذ عنه علي هذه الرواية ونسبها إلى ابن عباس، وقد عدَّ ابن جرير هذه الرواية مما سوى الأغلب الأشهر من معنى الكلام[(٢)].

وأما المرفوعات في نسخة علي عن ابن عباس فقد جمعها الطبراني في المعجم الكبير[(٣)]، وهي مفرقة في كتب التفسير في سورها.

عبد العزيز بن أبي رواد عن نافع عن ابن عمر أنَّ تميما الداري قال لرسول الله ﷺ -لما كثر لحمه-: ألا نتخذ لك منبرا يحمل عظامك؟ قال: بلى، فاتخذ له منبرًا الحديث، وإسناده جيد وسيأتي ذكره في علامات النبوة فإن البخاري أشار إليه».

(١) تفسير الطبري ١١/ ٤١٨.

(٢) تفسير الطبري ١١/ ٤١٨.

(٣) وعددها اثنا عشر حديثا، من حديث (١٣٠٢٠) إلىٰ حديث (١٣٠٣٢). ويختلف قول الهيثمي في مجمع الزوائد فمرة يقول: وفيه علي بن أبي طلحة وهو ضعيف (انظر: مجمع الزوائد ٢/ ٣٣١)، ومرة يقول إسناده حسن (٦/ ٣١٧). وأما الحافظ ابن حجر فإنه يحسن هذه النسخة وأحاديثها (نتائج الأفكار ٤/ ٣١٨). وتستحق هذه الروايات المرفوعة أن تدرس في بحث مستقل.

وأكثرها مرويات في أسباب النزول، وبعضها في التفسير وهدايات القرآن، وبعضها تأملات قرآنية، وربط بين الآية وبين الحديث، فمثلا:

عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ ٱلصَّٰبِرِينَ ١٥٥ ٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَٰبَتۡهُم مُّصِيبَةٞ قَالُوٓاْ إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيۡهِ رَٰجِعُونَ ١٥٦ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَيۡهِمۡ صَلَوَٰتٞ مِّن رَّبِّهِمۡ وَرَحۡمَةٞۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُهۡتَدُونَ ١٥٧﴾ [البقرة: ١٥٥-١٥٧] روى علي عن ابن عباس أنه قال: أخبر الله أن المؤمن إذا سلم الأمر إلى الله، ورجع واسترجع عند المصيبة، كتب له ثلاث خصال من الخير: الصلاة من الله، والرحمة، وتحقيق سبيل الهدى. وقال رسول الله ﷺ: من استرجع عند المصيبة، جبر الله مصيبته، وأحسن عقباه، وجعل له خلفا صالحا يرضاه»[1]. فمثل هذا استنباطات تفسيرية لا أقوال نبوية.

وفيها أشياء تظهر أنها رواية إجمالية عن النبي ﷺ لا نصية، مثل ما روى عن ابن عباس في قوله: ﴿قُل لَّآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ أَجۡرًا إِلَّا ٱلۡمَوَدَّةَ فِي ٱلۡقُرۡبَىٰ﴾ [الشورى: ٢٣]، قال: كان لرسول الله ﷺ قرابة في جميع قريش، فلما كذبوه فأبوا أن يتابعوه قال: «يا قوم أرأيتم إذا أبيتم أن تتابعوني فاحفظوا قرابتي فيكم، ولا يكون غيركم من العرب أولى بحفظي ونصرتي عنكم»[2].

فمثل هذا ليس رواية قول عن النبي ﷺ بقدر ما هو تأويل معنى الأمر في قوله: قل، وحكايته، لأن النبي ﷺ لا شك قال ما قيل له، وأُمر به.

---

(١) رواه ابن جرير ٣/ ٢٢٣، والطبراني في المعجم الكبير (١٣٠٢٧).

(٢) رواه الطبراني في المعجم الكبير (١٣٠٢٦).

والمحفوظ عن ابن عباس في تفسير هذه الآية يؤيد ذلك فقد روى طاوس عن ابن عباس رضي الله عنهما: أنه سئل عن قوله: ﴿ قُل لَّآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ أَجۡرًا إِلَّا ٱلۡمَوَدَّةَ فِي ٱلۡقُرۡبَىٰ﴾ [الشورى: ٢٣]- فقال سعيد بن جبير: قربى آل محمد ﷺ - فقال ابن عباس: عجلت، إن النبي ﷺ لم يكن بطن من قريش، إلا كان له فيهم قرابة، فقال: «إلا أن تصلوا ما بيني وبينكم من القرابة»، رواه البخاري[1].

فلو كان هذا الحديث عند ابن عباس عن رسول الله نصاً لرد به على سعيد بن جبير، ولحدثه به، فإن ابن عباس عظيم التبجيل لقول من سبق، فقد رجع عن قوله – الوجيه- لأجل قول علي بن أبي طالب في العاديات، فكيف بحديث يرويه عن رسول الله ﷺ.

ولولا خشية الإطالة لذكرت له جملة من هذه المناكير، ولذا فإن القلب لا يطمئن إلى ما تفردت به هذه الصحيفة عن ابن عباس.

تنبيه ابن تيمية وتنبهه لهذه النسخة:

كان شيخ الإسلام ابن تيمية يتوجس من هذه الصحيفة على شهرتها، ويعدُّ فيها أشياء مغلوطة على ابن عباس، وأخرى شاذة، لمخالفتها المعروف من رواية أصحاب ابن عباس، وقايسها بنسخة السدي عن ابن مسعود، وبيَّن بعدَ ذلك وجه الاستفادة من هذه النسخة وأشباهها، وهو مبحث نفيس.

قال شيخ الإسلام: «وذكر أبو بكر عبد العزيز في كتاب التفسير عن ابن عباس في قوله تعالى ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ﴾ [النور:٣٥] يقول: الله سبحانه

(١) صحيح البخاري (٤٨١٨).

هادي أهل السماوات والأرض.

ثم قال: وهؤلاء المفسرون للقرآن والأسماء الحسنى قدوتهم في تفسيره أنه هادي - يعني تفسير النور- هو ما نقلوه عن ابن عباس، وهذا إنَّما هو مأخوذ من تفسير الوالبي علي بن أبي طلحة، الذي رواه عبد الله بن صالح عن معاوية بن صالح عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قوله: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ﴾يقول الله سبحانه هادي أهل السموات والأرض، مثل هداه في قلب المؤمن كما يكاد الزيت الصافي يضيء قبل أن تمسه النار، فإذا مسته النار ازداد ضوءًا على ضوئه، وكذلك يكون قلب المؤمن، يعمل الهدى قبل أن يأتيه العلم، فإذا أتاه العلم ازداد هدىً على هدى ونورًا على نور.

فكلهم على هذه الرواية يعتمد، فإنَّ هذا تفسير رواه الناس عن عبد الله بن صالح، وأبو بكر عبد العزيز نقل ذلك من تفسير محمد بن جرير، إذ كان يعتمد عليه، وابن جرير يروي من هذا التفسير بالإسناد، وكذلك البيهقي في تفسير الأسماء الحسنى إنما رواه من هذا الطريق.

وهذا التفسير هو تفسير الوالبي، وأما ثبوت ألفاظه عن ابن عباس ففيها نظر، لأنَّ الوالبي لم يسمعه من ابن عباس ولم يدركه، بل هو منقطع وإنما أخذ عن أصحابه، وكما أنَّ السدي أيضًا يذكر تفسيره عن ابن مسعود وعن ابن عباس وغيرهما من أصحاب النبي ﷺ، وليست تلك ألفاظهم بعينها، بل نقل هؤلاء شبيه بنقل أهل المغازي والسير، وهو مما يستشهد به ويعتبر به ويضم بعضه إلى بعض فيصير حجة، وأما ثبوت شيء بمجرد هذا النقل عن ابن عباس فهذا لا يكون عند أهل المعرفة بالمنقولات، وأحسن حال هذا أن يكون منقولاً عن ابن عباس بالمعنى الذي وصل إلى الوالبي إنْ كان له أصل عن ابن عباس، وغايته أن يكون لفظ ابن

عباس، وإذا كان لفظه قول ابن عباس فليس مقصود ابن عباس بذلك أنَّ الله هو نفسه ليس بنور، وأنه لا نور له، فإنه قد ثبت بالروايات الثابتة عن ابن عباس إثبات النور لله تعالى، كقوله في حديث عكرمة لما سأله عن قوله ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ﴾ [الأنعام:١٠٣] فقال: ويحك ذاك نوره الذي هو نوره، إذا تجلى بنوره لم يدركه شيء.

وابن عباس هو الراوي في الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال: اللهم أنت نور السموات والأرض .. الحديث»[١].

فهذا هو التحقيق في شأن هذه الصحيفة، وما شابهها من صحف التفسير الجامعة، كصحيفة السدي عن ابن مسعود، يستشهد بها ويعتضد بمجمل معانيها، مع اعتبار ألفاظها مع ألفاظ الروايات الأخرى المتصلة الإسناد، والله أعلم.



(١) بيان تلبيس الجهمية ٥/ ٥٢٠. وهذا من التحقيقات النفيسة لشيخ الإسلام في هذا الإسناد، ولا ينتبه له كثير من الناس لوروده في غير مظنته.

٢-طريق الضحاك بن مزاحم الهلالي (ت:١٠٢، أو ١٠٥)

هو أبو محمد أو أبو القاسم الخراساني السمرقندي، رفع في نسبه النسفي فقال: «الضحاك بن مزاحم بن زيد بن الأهتم بن عبد الله بن يعمر بن أحيد بن نهيك بن عبد مناة بن هلال بن عامر بن أبي صعصعة الهلالي».

وقال: «كنيته أبو القاسم ويقال أبو محمد، كان يقيم ببلخ وأصله منها. ويجيء إلى سمرقند فيقيم بها مدة، وله بسمرقند آثار ومسجد، وربما كان يذهب إلى بخارى فيقيم بها مدة»[١].

وفي كتب التفسير الرواية عنه عند تفسير قوله تعالى ﴿ٱللَّهُ يَعۡلَمُ مَا تَحۡمِلُ كُلُّ أُنثَىٰ وَمَا تَغِيضُ ٱلۡأَرۡحَامُ وَمَا تَزۡدَادُۖ وَكُلُّ شَيۡءٍ عِندَهُۥ بِمِقۡدَارٍ﴾ [الرعد:٨] أنه ولد لسنتين مضتا له في بطن أمه، وفسر الغيض بأنه ما دون التسعة والزيادة فوقها[٢].

قال الذهبي: «صاحب التفسير، كان من أوعية العلم وليس بالمجود لحديثه وهو صدوق في نفسه...، وله باع كبير في التفسير والقصص»[٣].

كان ﵀ باذلاً للعلم ورعًا متواضعًا، جلدا غزَّاءً وهو ابن ثمانين[٤]، وكان يعلم في الكتاب فربما بلغ عدد الصبيان عنده في الكتاب ثلاثة آلاف، فكان يطوف

(١) القند في ذكر أخبار سمرقند ٢٦٩.
(٢) تفسير الطبري ١٦/ ٣٦٣.
(٣) سير أعلام النبلاء ٤/ ٥٩٨.
(٤) التاريخ الكبير ٤/ ٣٣٢.

عليهم على حمار[١].

قال سفيان الثوريُّ: «كان الضَّحَّاك يعلِّم ولا يأخذ أجرًا»[٢].

وقد اختلف النقاد فيه فأكثرهم على توثيقه، فقد وثقه أحمد ويحيى بن معين وأبو زرعة[٣]، والعجلي[٤]، وقال أحمد: ثقة مأمون[٥].

وقال الدارقطني: «الضحاك بن مزاحم ثقة، لم يسمع من ابن عباس شيئًا»[٦].

وضعفه يحيى بن سعيد القطان، وقال: «كان شعبة لا يحدث عنه»[٧].

وقد اتُّهم الضحاك بالإرسال والتدليس، ذلك لأنه روى عمن لقيه بصيغة توهم السماع، فكان يقول: عن ابن عباس وعن ابن مسعود ولم يلقهما.

وقد اتفقت كلمة الأثبات أنه لم يلق ابن عباس ولا سمع منه، مع أن سنه تحتمل ذلك، فروى شعبة عن مشاش، قال: «سألت الضَّحَّاك: هل لقيت ابن عبَّاس؟ فقال: لا»[٨].

(١) الطبقات الكبرى ٦/ ٣٠٣، معجم الأدباء ٤/ ١٤٥٢، ميزان الاعتدال ٢/ ٣٢٥.
(٢) سير أعلام النبلاء ٤/ ٦٠٠، تاريخ الإسلام ٣/ ٦٣.
(٣) الجرح والتعديل ٤/ ٤٥٩.
(٤) إكمال تهذيب الكمال ٧/ ٣٠.
(٥) الجح والتعديل ٤/ ٤٥٨، ميزان الاعتدال ٢/ ٣٢٦.
(٦) سؤالات البرقاني: ٢٣٦، ص ٣٨.
(٧) الضعفاء للعقيلي ٢/ ٢١٨.
(٨) تفسير الطبري ١/ ٩١.

وروى: كذلك عن عبد الملك بن ميسرة، قال: «لم يلق الضَّحَّاكُ ابنَ عبَّاس، إنّما لقي سعيد بن جبير بالرَّيِّ، فأخذ عنه التَّفسير»[(١)].

وفي رواية: «قلت للضحاك: سمعت من ابن عباس؟ قال: لا، قلت: فهذا الذي تحدث به عمن أخذته؟ قال: عن ذا وعن ذا»[(٢)].

وقال الأثرم: «سمعتُ أحمد بن حنبل يُسأل: الضحاك لقيَ ابن عباس؟ قال: ما علمتُ، قيل: فممن سمع التفسير؟ قال: يقولون سمعه من سعيد بن جبير»[(٣)].

قال يحيى القطان: «كان شعبة ينكر أن يكون الضحاك لقي ابن عباس قط، ثم قال القطان: والضحاك عندنا ضعيف»[(٤)].

وأما أبو جناب الكلبي: فروى عن الضحاك، قال: جاورت ابن عباس سبع سنين[(٥)]. فقال الذهبي: أبو جناب ليس بقوي، والأول أصح[(٦)].

قال ابن حبان: «لقي جماعة من التابعين ولم يشافه أحدًا من أصحاب رسول الله ﷺ ومن زعم أنه لقى بن عباس فقد وهم،... ورواية أبي إسحاق السبيعي عن

(١) تفسير الطبري ١/ ٩١، سير أعلام النبلاء ٤/ ٦٠٠، تاريخ الإسلام ٣/ ٦٣.
(٢) الثقات لابن حبان ٦/ ٤٨١.
(٣) جامع التحصيل ١٩٩.
(٤) سير أعلام النبلاء ٤/ ٦٠٠.
(٥) سير أعلام النبلاء ٤/ ٦٠٠.
(٦) سير أعلام النبلاء ٤/ ٦٠٠.

الضحاك قال: قلت: لابن عباس، وهمٌ من شريك عن أبى إسحاق»[١].

وقال ابن عدي: «الضحاك بن مزاحم إنما عرف بالتفسير، فأما رواياته عن ابن عباس وأبي هريرة، وجميع من روى عنه ففي ذلك كله نظر»[٢].

وقال الإدريسي: «ما أراه شافه أحدا من الصحابة، وروايته عن ابن عباس يقال إنه أخذها عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أدركه بالري فأخذ منه التفسير، وروايته عن أنس حديث: «من أراد أن يلقى الله طاهرا مطهرا فليتزوج الحرائر»، لا يصح له عنه»[٣].

قلت: فالعجب من أبي عبد الله الحاكم حيث قال في تاريخ نيسابور: «أكثر حديثه عند الخراسانيين، وهو كوفي سكن خراسان، وقد اختلفوا في سماعه من ابن عباس»[٤] فجعل السماع مختلفا فيه، مع أن الخلاف لا يروى إلا عن أبي جناب الكلبي، وقد قال فيه أبو حاتم: «حمل عليه أحمد حملاً شديدا»[٥].

وأما الشيخ أحمد شاكر فقد رجح سماعه منه، معتمدًا على رواية أبي جناب، وجرى على ذلك في تعليقه على المسند وعلى الطبري، فلا تغتر بتصحيحه، فإنَّ هذا تساهل ما بعده تساهل[٦].

---

(١) الثقات ٦/ ٤٨٢، مشاهير علماء الأمصار ٣٠٨.

(٢) الكامل لابن عدي ٥/ ١٥٢.

(٣) القند ٢٧٠.

(٤) إكمال تهذيب الكمال ٧/ ٢٩.

(٥) المجروحين ٤/ ١١٢.

(٦) انظر المسند بتحقيق شاكر (٢٢٦٣)، تفسير الطبري ١/ ١١٣.

اختلف في وفاته، فقيل توفي سنة ١٠٠، أو ١٠١، أو ١٠٢ أو ١٠٥، أو ١٠٦[(١)].

• تفسير الضحاك:

للضحاك بن مزاحم تفسير كبير، وقد زكَّى تفسيره غير واحد، منهم الثوري حيث قال: «خُذُوا التفسير عن أربعة: سعيد بن جبير ومجاهد وعكرمة والضحاك بن مزاحم»[(٢)].

وتفسيره على نوعين:

الأول: رواية عن الصحابة، كابن عباس وابن مسعود، فهذا ضعيف روايةً لأنَّه منقطع. فيعتبر بما نسبه لابن عباس حال الموافقة والمخالفة، وما روى أصحاب ابن عباس عنه.

الثاني: تفسير من قِبل الضحاك، وهذا من أحسن التفاسير، وفيه استنباطات كثيرة يمتاز بها.

ونقل البخاري في صحيحه من تفسير الضحاك في ثلاثة مواضع:

قال الحافظ: «ذكر البخاري عنه شيئًا موقوفًا، وهو تفسير قوله تعالى: ﴿ثَلَٰثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمۡزٗاۗ﴾ [آل عمران:٤١]، فقال في كتاب اللعان: وقال الضحاك: إلا رمزًا أي إشارة[(٣)]....

(١) تاريخ دمشق ٢٤/ ٣٦٩.
(٢) الكامل لابن عدي ٥/ ١٥٠.
(٣) ورقم الحديث الذي يليه: (٥٣٠٠).

وللضحاك ذكر أيضا في تفسير سورة الرحمن»[١].

قلت: الذي له في سورة الرحمن، قوله: «قال الضحاك: العصف التبن»[٢].

وله كذلك ذكر في أول تفسير سورة طه، وهو قوله: «قَالَ عكرمة، والضحاك: بالنبطية أَي: ﴿طه ①﴾ [طه: ١]: يَا رَجُلُ»[٣].

وقد اعتمد مقاتل بن سليمان على تفسير الضحاك، وجعله أحد مصادره في تفسيره، فقد قال هذيل بن صالح راوي تفسير مقاتل: «عن مقاتل بن سليمان عن ثلاثين رجلا، منهم: اثني عشر رجلا من التابعين، منهم من زاد على صاحبه الحرف ومنهم من وافق صاحبه في التفسير فمن الاثني عشر عطاء بن أبي رباح، والضحاك بن مزاحم، ونافع مولى ابن عمر، والزبير وابن شهاب الزهري، ومحمد بن سيرين، وابن أبي مليكة، وشهر بن حوشب، وعكرمة، وعطية الكوفي، وأبو إسحاق الشعبي، ومحمد بن على ابن الحسين بن علي»[٤].

ولكن مقاتلا غير ثقة، وقد اتهمه غير واحد، وروايته عن الضحاك غير صحيحة.

قال ابن عدي: «وحدثني بعض أصحابنا عَن أبي معاذ الفضل بن خالد عن عُبَيد بن سُلَيْمان: أنَّ تفسير مقاتل -يعني ابن سليمان - عُرض على الضحاك بن

---

(١) تهذيب التهذيب ٤/ ٤٥٣.

(٢) ورقم الحديث الذي يليه: (٤٨٧٢).

(٣) فتح الباري ٨/ ٤٣٢.

(٤) تفسير مقاتل ١/ ٢٥.

مزاحم فلم يعجبه، وقال: فسَّر كل حرف...، قال: فذكرت ذلك لعلي بن الحسين بن واقد قَال: كُنا في شكٍّ أنَّ مُقاتلا لقي الضحاك، فإذا كان مقاتل له من القدر ما ألف تفسير القرآن في عهد الضحاك فقد كان رجلاً جليلاً.

وروى أبو معمر، عنِ ابن عُيَينة: سمعت مقاتل بن سليمان يقول: الضحاك، فقيل له: لقيتَ الضحاك؟ قَال: كان ربما يغلق عليَّ وعليه باب.

قال سفيان: قلتُ في تفسير: كان يغلق عليه وعلى الضحاك باب المقابر، وَهو على ظهر الأرض في تلك المدينة!»[1].

قلت: لا يمكن أن يكون مقاتل قد روى التفسير عن الضحاك، أو أنه عرض تفسيره عليه، فإنَّ مقاتلا ولد بعد وفاة الضحاك بنحو أربع سنين، كذا قال إبراهيم الحربي، فالقصة التي ذكرها ابن عدي لا تصح، ومقاتل متفق على تركه.

- **رواة التفسير عن الضحاك:**

قال العباس بن مصعب: «قدم الضحاك مرو وسمع منه التفسير عُبَيد بن سُليمان، مولى عبد الرحمن بن مسلم الباهلي، وروى التفسير عن عُبَيد بن سليمان: خارجة بن مصعب، وأبو تميلة، وعلي بن عَمْرو بن عمران من أهل الرزيق وكان الضحاك أصله من بلخ»[2].

---

(١) الكامل لابن عدي ٥/ ١٥١.
(٢) الكامل لابن عدي ٥/ ١٥١.

وقال ابن عدي: «وروى التفسير عنه عُبَيد بن سُلَيْمان، وجويبر بن سَعِيد، وأَبو مصلح نصر بن مشارس.

ومن غير كتاب مؤلَّف: سلمة بن نبيط، وَعلي بن الحكم البناني»[١].

قلت: يروى التفسير عن الضحاك من طرق، أشهرها:

١-أبو رَوق عن الضحاك، وعن أبي روق جماعة أشهرهم بشر بن عمارة، وجابر بن نوح.

وأما أبو رَوْق: فهو عطية بالحارث، موثَّق، قال أحمد: ليس به بأس[٢]، وقال أبو حاتم: صدوق[٣].

وأما بشر بن عمارة: فقد قال البخاري: تعرف وتنكر[٤]، وقال أبو حاتم: ليس بالقوي.

---

(١) الكامل لابن عدي ٥/ ١٥١.

(٢) العلل ١٥٢١.

(٣) الجرح والتعديل ٦/ ٣٨٢، تهذيب الكمال ٢٠/ ١٤٤، تاريخ الإسلام ٣/ ٩٢٨.

ولأبي رَوق ولد ضعيف، ومن التصحيف في كتاب الضعفاء والمتروكين للدارقطني أن المحقق فرق في ترجمة الابن بين الابن وأبيه، وصير أبا روق ضعيفا، حيث وقع فيه: «٣٨٦- عمرو بن أبي روق، ٣٨٧ - عطية بن الحارث، ضعيف» وإنما أراد الدارقطني بيان اسم أبي روق، والتصحيح هكذا: عمرو بن أبي روق عطية بن الحارث ضعيف أهـ فالتضعيف لعمرو لا لأبيه.

(٤) التاريخ الكبير ٢/ ٨٠.

وقال النسائي: ضعيف[١]. وقال ابن معين: ضعيف الحديث[٢]، وقال الدارقطني: متروك[٣].

وقال ابن حبان: «كان يخطىء حتى خرج عن حد الاحتجاج به إذا انفرد ولم يكن يعلم الحديث ولا صناعته»[٤].

وأما الحاكم فأخرج له في المستدرك، وقال: «ثقة مأمون»[٥].

قال ابن عدي: «حديثه إلى الاستقامة أقرب»[٦].

والراوي الثاني عنه: جابر بن نوح ضعيف، والله أعلم.

٢-نصر بن مشارس عن الضحاك، وعنه وكيع وخالد بن سليمان، ونصر يعرف بصاحب الضحاك، وراوي التفسير، وهو لين.

٣-عبيد بن سليمان عن الضحاك، وعن عبيد جماعة، منهم: أبو تميلة، وفضل بن خالد، وغيرهما.

---

(١) تاريخ الإسلام ٤/ ٨١٥. وقد كرره مرتين حيث لم تتحرر للذهبي وفاته، ووفاته كما في إكمال تهذيب الكمال: ٢٠٩.
(٢) سؤالات ابن الجنيد ١٩.
(٣) تهذيب التهذيب ١/ ٤٥٥.
(٤) المجروحين ١/ ١٨٩.
(٥) إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٤٠٦.
(٦) الكامل ٢/ ١٦١.

أما عبيد فهو حسن الحديث، وقال السليماني: فيه نظر[١]، ولم يبين ما فيه من النظر، فلم يلتفت إلى قوله، ولا سيما مع قول أبي حاتم: لا بأس به، وقدمه على جويبر في الضحاك[٢]، ووثقه ابن حبان[٣].

وروى الدوري عن يحيى أنه قال: «جويبر أحب إلي من عبيد»[٤].

وأما أبو تُميلة وهب بن واضح فثقة محتج به في الصحيحين، وهو من رجال التهذيب، والفضل بن خالد لا بأس به، والله أعلم.

٤-عبيد بن الطفيل الغطفاني أبو سيدان عن الضحاك، وعن عبيد أبو أحمد الزبيري وأبو نعيم الفضل بن دكين وغيرهما من الكوفيين، وما أقل ما جاء عن الضحاك من هذا الطريق.

وعبيد حسن الحديث، مترجم تمييزا في تهذيب الكمال وميزان الاعتدال[٥].

٥-الحسين بن عُقيل العقيلي عن الضحاك، وعنه عبد الرزاق ووكيع وأبو نعيم، وهذا إسناد جيد، فالحسين ثقة، وثقه ابن معين[٦].

---

(١) ميزان الاعتدال ٣/ ٢٠.

(٢) الجرح والتعديل ٥/ ٤٠٨.

(٣) ميزان الاعتدال ٣/ ٢٠.

(٤) الكامل لابن عدي ٥/ ١٥١، نبه عليه الحافظ في تهذيب التهذيب ٧/ ٦٧.

(٥) تهذيب الكمال ١٩/ ٢١٧، ميزان الاعتدال ٣/ ٢٠.

(٦) الجرح والتعديل ٣/ ٦١، تاريخ الإسلام ٤/ ٣٣٩.

ويغلب أن يكون المروي من هذا الطريق فيما يخص الحج، فقد قال وكيع: حدثني حسين قال: أملى علي الضحاك مناسك الحج[(١)].

٦-جويبر عن الضحاك، وعن جويبر جماعة منهم: الثوري، وأبو زهير، وهشيم، وعبد الرحمن العرزمي.

وجويبر واهٍ، وهو الرجل الذي يبهمه الثوري كثيرًا في التفسير ولا يسميه، فيقول: عن رجل عن الضحاك، قال أحمد: لا يسميه استضعافًا له[(٢)].

قال أبو حاتم: ليس بالقوي، وقال النسائي وغيره: متروك الحديث، وقال ابن معين وغيره: ليس بشيء، وقال أبو داود: هو أصلح حالاً من الكلبي، وقال الفلاس: كان يحيى وابن مهدي لا يحدثان عن جويبر، وكان سفيان يحدث عنه، وقال عثمان الدارمي: قلت ليحيى: كيف حديثه؟ قال: ضعيف[(٣)].

وضعف في الضحاك كذلك، فقال علي بن المديني: «ضعيف جدًا، أكثر على الضحاك، وروى عنه أشياء مناكير»[(٤)].

وتفسيره عن الضحاك طويل، قال الخليلي: «أشهر الطرق التي وردت عن ابن عباس في التفسير، حدثنا محمد بن عمر بن خزر بن الفضل بن الموفق الزاهد بهمذان، وكان قد نيف على المائة، حدثنا إبراهيم بن محمد بن الحسن الطيان الأصبهاني، حدثنا

(١) العلل لأحمد بن حنبل ١/ ٢٦٧.
(٢) العلل لأحمد بن حنبل ٣٤٦٨.
(٣) ميزان الاعتدال ١/ ٤٢٧، تاريخ الإسلام ٣/ ٨٣٤.
(٤) تهذيب الكمال ٥/ ١٦٩.

الحسين بن القاسم الزاهد الأصبهاني، حدثنا إسماعيل بن أبي زياد الشامي، عن جويبر، عن الضحاك، عن ابن عباس التفسير كله.

والضحاك بن مزاحم لم يسمع من ابن عباس.

قال علماء الكوفة: إنه سمعه من عكرمة أيام المختار بن أبي عبيد.

وإسماعيل بن أبي زياد ليس بالمشهور، كان يكون في دار المهدي، يقال: إنه كان يعلم بنيه، وهو من جملة الحواشي، ويشحن هذا التفسير بأحاديث مسندة، يرويها عن شيوخه، عن ثور بن يزيد، وعن يونس الأيلي، أحاديث لا يتابع عليها.

ورواية أخرى لجويبر: يرويه محمد بن أبان، عن يحيى بن آدم، عن جويبر.

وهذه التفاسير لكتاب الله الطوال التي أسندوها إلى ابن عباس غير مرضية، ورواتها مجاهيل، كتفسير جويبر عن الضحاك عن ابن عباس»[(١)].

وقال الحافظ في سياق ذكر التفاسير الضعيفة عن ابن عباس: «ومنهم جويبر بن سعيد وهو واه، روى التفسير عن الضحاك بن مزاحم، وهو صدوق، عن ابن عباس، ولم يسمع منه شيئا، وممن روى التفسير عن الضحاك علي بن الحكم وهو ثقة، وعبيد بن سليمان وهو صدوق، وأبو روق عطية بن الحارث، وهو لا بأس به».

٧-علي بن الحكم البناني عن الضحاك، وعن علي حماد بن زيد وجرير بن حازم. وقد ذكر ابن عدي أن روايته التفسير عن الضحاك من غير كتاب[(٢)].

---

(١) الإرشاد ١/ ٣٨٩-٣٩١.

(٢) الكامل لابن عدي ٥/ ١٥١.

وعلي ثقة من رجال البخاري، وهو مترجم في تهذيب الكمال وفروعه[١].

٨- سلمة بن نُبيط عن الضحاك، وعنه وكيع وأبو نعيم.

وذكر ابن عدي أن روايته للتفسير من غير كتاب[٢].

وسلمة ثقة، قيل إنه اختلط، وكان وكيع يفخر بلقيه والرواية عنه[٣]. وهو من رجال التهذيب.

٩-عبد العزيز بن أبي رواد عن الضحاك، وعن عبد العزيز المعتمر بن سليمان وأبو أحمد الزبيري.

وابن أبي رواد حسن الحديث، وهو من رجال التهذيب.

١٠-الزبير بن عدي عن الضحاك، وعن الزبير سفيان بن سعيد الثوري، وهذا إسناد جليل، فالزبير ثقة فقيه.

وله طرق أخرى غير هذه، إلا أن هذه أشهرها.

❁ ❁ ❁

(١) تهذيب الكمال ٢٠/ ٤١٢.

(٢) الكامل لابن عدي ٥/ ١٥١.

(٣) تاريخ الإسلام ٣/ ٨٧٧.

٣-طريق أبي صالح باذام (ت:١٢٠ تقريبا)

هو أبو صالح باذام ويقال باذان، مولى أم هانئ.

قال الذهبي: «حدث عن: مولاته أم هانئ، وأخيها علي، وأبي هريرة، وابن عباس.

حدث عنه: أبو قلابة، والأعمش، والسدي، ومحمد بن السائب الكلبي، ومحمد بن سوقة، ومالك بن مغول، وسفيان الثوري، وعمار بن محمد، وهو آخر من روى عنه.

قال يحيى بن معين: ليس به بأس، وإذا حدث عنه الكلبي فليس بشيء، وقال يحيى القطان: لم أر أحدًا من أصحابنا تركه، وقال ابن عدي: عامة ما يرويه تفسير، قل ما له من المسند»[(١)].

وأما تفسيره فقد ضعفه كثير من أهل العلم وكرهوه، فقال زكريا بن أبي زائدة: «كان الشعبي يمر بأبي صالح فيأخذ بأذنه فيهزها، ويقول: ويلك تفسر القرآن وأنت لا تحفظ القرآن، وفي لفظ: وأنت لا تحسن تقرأ»[(٢)].

وقال إسماعيل بن أبي خالد: «كان أبو صالح يكذب، فما سألته عن شيء إلا فسره لي»[(٣)].

(١) سير أعلام النبلاء ٥/ ٣٧.

(٢) الكامل لابن عدي ٢/ ٢٥٥.

(٣) كذا في ميزان الاعتدال ١/ ٢٩٦، وفي الكامل لابن عدي: كان أبو صالح يكتب.

ويظهر من هذه الرواية أنه أراد الكذب بالرواية، أي أنه كل ما سئل عن شيء وضع له إسنادا، وليس أن تفسيره يخالف المعهود من لسان العرب.

وروى ابن إدريس، عن الأعمش، قال: «كنا نأتي مجاهدًا فنمر على أبي صالح وعنده بضعة عشر غلامًا، ما نرى أنَّ عنده شيئًا».

وقال علي بن المديني: «سمعت يحيى بن سعيد يذكر عن سفيان، قال: قال الكلبي: قال لي أبو صالح: كلما حدثتك كذب»[(١)].

وروى مفضل بن مهلهل، عن مغيرة، قال: «إنما كان أبو صالح صاحب الكلبي يعلم الصبيان، وضعَّف تفسيره»[(٢)].

وقال عمرو بن قيس الملائي، قال: «كان مجاهد ينهى عن تفسير أبي صالح»[(٣)].

وقال أحمد بن حنبل: حدثنا يحيى بن آدم، حدثنا مفضل بن مغيرة: «كان أبو صالح صاحب الكلبي يعلم الصبيان ويضعف تفسيره قال: كتبًا أصابها، قال: نعجب ممن يروي عنه»[(٤)].

- **الرواية من طريق أبي صالح:**

الطريق الأولى: أشهر الروايات من طريق أبي صالح نسخة تفسيرية أُطلق عليها

(١) الكامل لابن عدي ٢/ ٢٥٥.

(٢) ميزان الاعتدال ١/ ٢٩٦.

(٣) الكامل ٢/ ٢٥٦.

(٤) الكامل ٢/ ٢٥٧.

اسم: «تنوير المقباس من تفسير ابن عباس» يرويه محمد بن مروان السُّدِّي عن محمد بن السائب الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس.

أما محمد بن مروان بن عبد الله بن إسماعيل السُّدي:

فيعرف بالصغير -تمييزا له عن السدي الكبير- وهو متهم بالكذب، قال البخاري: سكتوا عنه، لا يكتب حديثه البتة، وقال ابن معين: ليس بثقة، وقال ابن نمير: كذاب[(١)]. وهو مترجم في التهذيب تمييزًا حيث لم يخرج له أحد من أصحاب الكتب الستة[(٢)].

وأما شيخه محمد بن السائب بن بشر بن عمرو الكلبي (ت:١٤٦): فمتهم بالكذب، وكان يترفض كذلك، روى له الترمذي، ولذا فقد ترجم في التهذيب وفروعه، قال الذهبي: «المفسر كان رأسا في الأنساب إلا إنه شيعي متروك الحديث»[(٣)]. وستأتي ترجمته.

الطريق الثانية: طريق السدي الكبير عن أبي صالح عن ابن عباس.

والسُّدِّي هو إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة السُّدي (ت:١٢٧)، قيل له الكبير تمييزًا عن السابق، كان السدي في الحجاز ثم انتقل إلى الكوفة.

حدث عن بعض الصحابة كأنس وابن عباس رضي الله عنهما، وورد عنه أنه رأى أبا هريرة والحسن بن علي، قال أبو نعيم: «إسماعيل بن عبد الرحمن أبو محمد الأعور، يعرف

(١) تاريخ الإسلام ٤/ ٩٦٦، ميزان الاعتدال ٤/ ٣٣

(٢) تهذيب الكمال ٢٦/ ٣٩٢.

(٣) سير أعلام النبلاء ٦/ ٢٤٨.

بالسُّدي صاحب التفسير، كان أبوه عبد الرحمن يكنى أبا خزيمة، من عظماء أهل أصبهان، توفي في ولاية مروان سنة سبع وعشرين ومائة، كان عريض اللحية، إذا جلس غطى لحيته صدره، وسمي السدي لأنه نزل بالسُّدَّة، قيل إنه رأى سعد بن أبي وقاص، روى عنه الثوري، وشعبة، وزائدة، والحسن بن صالح، وأبو عوانة، رأى أنس بن مالك، والحسن بن علي، وعمرو بن حريث وعدة من الصحابة»[(١)].

وقد اختُلف فيه فوثقه بعض النقاد، وضعفه بعضهم.

قال النسائي: صالح الحديث، وقال القطان: لا بأس به، وقال أحمد مرة: ثقة، وضعفه أخرى. وروى له مسلم في الصحيح[(٢)]. وقال ابن معين: ضعيف، وقال أبو زرعة: لين[(٣)]. وفي إكمال تهذيب الكمال أنَّ المعتمر بن سليمان كذبه[(٤)].

فلعله يقصد قول الجوزجاني: حدثت عن معتمر، عن ليث، قال: كان بالكوفة كذابان، فمات أحدهما: السدي والكلبي[(٥)]، فهذا منقطع عن معتمر.

واتهم بالتشيع: «وفي كتاب «الثقات» لابن خلفون: يقال كان أبوه مَلك أصبهان، وذكر عن الحسين بن واقد قال: أتيت السدي فسألته عن تفسير سبعين آية فحدثني بها فلم أرم مجلسي حتى سمعته يشتم أبا بكر وعمر رضي الله عنهما فلم أعد إليه.

---

(١) تاريخ أصبهان ١/ ٢٤٧.
(٢) تهذيب الكمال ٣/ ١٣٤.
(٣) تاريخ الإسلام ٣/ ٣٧١.
(٤) إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١٨٧.
(٥) ميزان الاعتدال ١/ ٢٣٧.

قال ابن خلفون: وهو عندي في الطبقة الثالثة من المحدثين، وإن صح ما ذكره عنه الحسين فلا ينبغي لأحد عندي إخراج حديثه»[(١)].

وقال عبد الله بن حبيب بن أبي ثابت: سمعت الشعبي، وقيل له: إن إسماعيل السدي قد أُعطيَ حظًا من علم، فقال: إنَّ إسماعيل قد أعطيَ حظًّا من الجهل بالقرآن.

فعقب الذهبي بقوله: ما أحد إلا وما جهل من علم القرآن أكثر مما علم[(٢)].

وقال إسماعيل بن أبي خالد: كان السدي أعلم بالقرآن من الشعبي رحمهما الله.

عن صالح بن مسلم، قال: «مررتُ مع الشعبي على السدي، وحوله شباب يفسر لهم القرآن، فقام عليه الشعبي، فقال: ويحك، لو كنت نشوان يضرب على استك بالطبل، كَانَ خيرا لك مما أنت فيه»[(٣)].

وقال سلم بن عبد الرحمن - شيخ لشريك -: «مر إبراهيم النخعي بالسدي وهو يفسر، فقال: إنه ليفسر تفسير القوم».

فقال أبو حيان: ومن المتكلمين في التفسير من التابعين: «الحسن بن أبي الحسن، ومجاهد بن جبر، وسعيد بن جبير، وعلقمة، والضحاك بن مزاحم، والسدي، وأبو صالح، وكان الشعبي يطعن على السدي وأبي صالح، لأنه كان يراهما مقصرين في

---

(١) إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١٨٩.

(٢) سير أعلام النبلاء٥/ ٢٦٥.

(٣) تهذيب الكمال ٣/ ١٣٦.

النظر، ثم تتابع الناس في التفسير وألفوا فيه التآليف»[١].

وقد انتقد السدي في الإسناد الذي يروي به التفسير، فإنه لا يخلو من تكلف وخلط، ولذا قال أحمد: «أنه ليحسن الحديث، إلا أن هذا التفسير الذي يجيء به قد جعل له إسنادا واستكلفه»[٢].

وروى العقيلي عن أحمد بن محمد قال: قلت لأبي عبد الله: «السدي كيف هو؟ قال: أخبرك أن حديثه لمقارب، وإنه لحسن الحديث إلا أن هذا التفسير الذي يجيء به أسباط عنه فجعل يستعظمه، قلت: ذاك إنما يرجع إلى قول السدي، فقال: من أين؟ وقد جعل له أسانيد ما أدري ما ذاك»[٣].

وروى إسماعيل بن موسى، ثنا شريك، عن السدي، قال: «هذا التفسير أخذته عن ابن عباس، فإن كان صوابا فهو قاله، وإن كان خطأ فهو قاله»[٤].

ويرويه عن السدي: أسباط بن نصر: وأسباط وثقه ابن معين، وقال النسائي: ليس بالقوي، ولينه أبو نعيم الكوفي، وتوقف فيه أحمد[٥].

ويقع إسناده في تفسير ابن جرير هكذا: أسباط، عن السُّدّي في خبر ذكره، عن أبي مالك، وعن أبي صالح، عن ابن عباس، وعن مُرَّة الهَمْداني، عن ابن مسعود، وعن ناس من أصحاب النبي ﷺ. على الجمع بين أبي مالك وأبي صالح.

---

(١) البحر المحيط ١/ ٢٥.
(٢) إكمال تهذيب الكمال ٢/ ١٨٨.
(٣) الضعفاء للعقيلي ١/ ٨٧.
(٤) تاريخ أصبهان ١/ ٢٤٧.
(٥) الجرح والتعديل ٢/ ٣٣٢، تهذيب الكمال ٢/ ٣٥٧، ميزان الاعتدال ١/ ١٧٥.

بينما هو في تفسير ابن أبي حاتم هكذا: حدثنا أبو زرعة عمرو بن حماد بن طلحة ثنا أسباط عن السدي، ويفرق ابن أبي حاتم بين ما كان عن أبي مالك وأبي صالح، ولا يقرن بينهما.

واختلاف هذه النسخ عن السدي عجيب، فمرة يقطع بعضهم القول عليه، وبعضهم يضيفه إلى أبي مالك، ويختلف هذا عن هذا، وقد اعتبرت ذلك في مواطن كثيرة فوجدت اختلافًا بين ما يروى عنه، وما يرويه هو بأسانيده عن أصحابه، فهذا هو الذي أنكره أحمد، أعني الأسانيد، وأن هذا التفسير هو تفسير السدي، ولا يستبعد أنه أخذه عن أصحابه، وأمَّا أن يكون مرويًا عن ابن عباس وعن ابن مسعود فهذا فيه نظر، وكيف يقول: أخذت التفسير عن ابن عباس ثم يدخل بينه وبين ابن عباس مثل أبي مالك وأبي صالح! فالإسناد لا يثبت، وإنما هو شيء من تفسير السدي، والله أعلم.

ولذا قال الحافظ: «ومن روايات الضعفاء عن ابن عباس -فذكر جماعة- ثم قال: ومنهم إسماعيل بن عبد الرحمن السدي -بضم المهملة وتشديد الدال- وهو كوفي صدوق، لكنه جمع التفسير من طرق؛ منها عن أبي صالح عن ابن عباس، وعن مرة بن شراحيل عن ابن مسعود، وعن ناس من الصحابة وغيرهم، وخلط روايات الجميع فلم تتميز رواية الثقة من الضعيف، ولم يلق السدي من الصحابة إلا أنس بن مالك، وربما التبس الصغير الذي تقدم ذكره»[(١)].

(١) العجاب ١/ ٣٤.

٤-طريق عطاء الخراساني (ت:١٣٥)

هو عطاء بن أبي مسلم ميسرة الخراساني، نزيل دمشق والقدس، وثقه ابن معين، وقال الدارقطني: هو في نفسه ثقة، لكن لم يلق ابن عباس، وقال النسائي: بلخي سكن الشام ليس به بأس، وقال الفسوي: ثقة معروف بالفتوى والجهاد[(١)].

مات بأريحا، فحُمل ثم دفن ببيت المقدس[(٢)].

• طرق التفسير عن عطاء:

١-عثمان بن عطاء عن أبيه، وعن عثمان جماعة.

وعثمان أشهر رواة التفسير عن أبيه، وهو ضعيف جدًا، وليس لعثمان كثير رواية في تفسير ابن جرير، وروايته في تفسير آدم العسقلاني بسماعه من ضمرة عن عثمان.

قال الحافظ: «من روايات الضعفاء عن ابن عباس، فذكر جماعة، ثم قال: ومنهم عثمان بن عطاء الخراساني يروي التفسير عن أبيه عن ابن عباس ولم يسمع أبوه من ابن عباس».

٢-ابن جريج عن عطاء، وعن ابن جريج أصحابه.

وإذا قال ابن جريج عن عطاء ولم ينسبه فيما سوى سورة البقرة وآل عمران فإنه عطاء الخراساني، إلا أن ينسبه، فإذا كان من رواية عطاء عن ابن عباس فالإسناد

(١) سير أعلام النبلاء ٦/ ١٤١.
(٢) المجروحين ٢/ ١٣٠.

منقطع، ولابن جريج رواية عن عطاء الخراساني في سورتي البقرة وآل عمران كذلك، لكنه ينسبه فيقول عن عطاء الخراساني عن ابن عباس.

وابن جريج متفنن في الحديث والتفسير، قال سفيان: «قال لي ابن جريج، وهو ابن أربعين سنة: اقرأ علي القرآن حتى أفسره لك»[(١)].

وقد مر ذكر رواية البخاري حديث ابن جريج عن عطاء في غير سورتي البقرة وآل عمران.

٣-معمر عن عطاء، وعن معمر عبد الرزاق، وهذا من أشهر أسانيد عبد الرزاق في التفسير.

❁ ❁ ❁

---

(١) إكمال تهذيب الكمال ٨/ ٣٢١.

٥-طريق سعيد بن مرجانة (ت:٩٧)

هو سعيد بن مرجانة أبو عثمان، مولى بني عامر بن لؤي، ومرجانة أمه، كان من علماء المدينة، وروى عن ابن عباس وأبي هريرة. وهو غير سعيد بن يسار[١].

قال الذهبي: «ولد في خلافة عمر وتوفي سنة سبع وتسعين»[٢].

وهو ثقة جليل، روى له البخاري ومسلم[٣].

وروايته التفسير عن ابن عباس قليلة، ويروي كذلك عن ابن عمر، والإسناد صحيح، وهو:

١-الزهري عن سعيد بن مرجانة، وعن الزهري: يونس بن يزيد الأيلي، والقاسم بن هزان الخولاني الداراني.

أمَّا يونس فثقة مشهور، وأما القاسم فصدوق[٤]، ومن القاسم سمعه الوليد بن مسلم البيروتي، وهذا إسناد شامي.

❁ ❁ ❁

(١) تهذيب الكمال ١١/ ٥٠.

(٢) تاريخ الإسلام٢/ ١١٠٣.

(٣) تهذيب التهذيب ٤/ ٧٨.

(٤) الجرح والتعديل ٧/ ١٢٣.

٦-طريق أربدة التميمي(ت:؟)

هو أربِدة، أو أربِد -بكسر الباء- التميمي البصري المفسر، كذا يُترجم، فكأنه لا يعرف اسم أبيه، روى عنه أبو إسحاق السبيعي وحده، واختص به، ولم أعرف طبقته إذ لم يكن له راويا غير أبي إسحاق، لكن قد يكون قديم الوفاة، وقد جعله الحافظ من الثالثة.

روى أحمد عن أبي إسحاق، عن التميمي قال: «ما سمعت بأرض فيها علم إلا أتيتُها»[١].

قال البخاري: «سمع ابن عباس.. كان يجالس البراء»[٢].

قال المزي: «صاحب التفسير، كان يجالس ابن عباس»[٣].

قال الحافظ: صدوق[٤]، هذا مع أنه تفرد السبيعي عنه بالرواية، وقال في التهذيب: «العِجْليُّ: تابعي كوفي ثقة، وقال ابنُ حِبَّان في الثقات: أصله من البصرة كان يجالس البراء بن عازب، وقال ابن البرقي: مجهول، وذَكَرَه البرديجي في أفراد الأسماء، وذَكَرَه أبو العرب الصقلي القيرواني في الضعفاء»[٥].

---

(١) العلل ٧٢.

(٢) التاريخ الكبير ٢/ ٦٣.

(٣) تهذيب الكمال ٢/ ٣١٠.

(٤) تقريب التهذيب ٩٧.

(٥) تقريب التهذيب ٩٧.

والحق أن الرجل فيه نوع جهالة، فقد تفرد السبيعي بالرواية عنه، ووردت للمنهال رواية عنه من وجه لا يثبت، ومع ذلك تفسيره جيد، وروايته تدل على أنه ثقة ضابط، ولم أر له فيما جمعتُ من حديثه عن ابن عباس شيئا منكرًا، بل كله يأتلف مع روايات غيره، والله أعلم.

وهذا التفسير يُروى عنه:

من طريق أبي إسحاق السبيعي، وعن أبي إسحاق أصحابه، كالثوري، وشريك، وإسرائيل.



٧-طريق العوفي (ت:١١١)

هو عطية بن سعد بن جُنادة العوفي، الكوفي، «مجتمع على ضعفه»[١]، روى عن ابن عباس وابن عمر وأنس، وغيرهم[٢].

قال عبد الله بن أحمد: «سمعتُ أَبي ذكر عطيه العوفي، فقال: هو ضعيف الحديث، قال أبي: بلغني أن عطيه كان يأتي الكلبي فيأخذ عنه التفسير، وكان يكنيه بأبي سعيد فيقول: قال أبو سعيد، وكان هشيم يضعف حديث عطية»[٣].

قال ابن حبان: «سمع من أبي سعيد الخدري أحاديث فلما مات أبو سعيد جعل يجالس الكلبي ويحضر قصصه، فإذا قال الكلبي: قال رسول الله بكذا فيحفظه، وكناه أبا سعيد ويروي عنه فإذا قيل له: من حدَّثك بهذا؟ فيقول: حدثني أبو سعيد، فيتوهمون أنه يريد أبا سعيد الخدري وإنما أراد به الكلبي، فلا يحل الاحتجاج به ولا كتابة حديثه إلا على جهة التعجب»[٤].

وصحيفته عن ابن عباس تروى من طريق آل بيته، وهم ضعفاء، ولذا فإن إسناد هذه النسخة مسلسل بالضعفاء.

يُكثر ابن جرير أن يقول: «حدثني محمد بن سعد، قال: حدثني أبي، قال: حدثني

(١) ديوان الضعفاء ٢٧٦، إلا ما كان من ابن سعد، فإنه قال: كان ثقة إن شاء الله له أحاديث صالحة، ومن الناس من لا يحتج به (الطبقات الكبرىٰ ٦/ ٣٠٥).

(٢) سير أعلام النبلاء ٥/ ٣٢٥.

(٣) العلل ١٣٠٦.

(٤) المجروحين ٢/ ١٧٦.

عمي الحسين بن الحسن، عن أبيه، عن جده، عن ابن عباس»[(١)].

وأما ابن أبي حاتم فإنه يقول: أخبرنا محمد بن سعد فيما كتب إلي..

فشيخهما هو: محمد بن سعد بن محمد بن الحسن بن عطية بن سعد بن جنادة العوفي، وأبوه سعد، وعمه هو: الحسين بن حسن، وأبوه الحسن بن عطية، وجده المراد عطية.

قال الشيخ شاكر: «هذا الإسناد من أكثر الأسانيد دورانًا في تفسير الطبري، وقد مضى أول مرة: ١١٨، ولم أكن قد اهتديت إلى شرحه، وهو إسناد مسلسل بالضعفاء من أسرة واحدة، إن صح هذا التعبير! وهو معروف عند العلماء بـتفسير العوفي، لأن التابعي -في أعلاه- الذي يرويه عن ابن عباس، هو عطية العوفي، كما سنذكر.

قال السيوطي: وطريق العوفي عن ابن عباس، أخرج منها ابن جرير، وابن أبي حاتم، كثيرًا. والعوفي ضعيف، ليس بواه، وربما حسن له الترمذي.

وسنشرحه هنا مفصلا، إن شاء الله:

محمد بن سعد، الذي يروى عنه الطبري.. لين في الحديث، كما قال الخطيب. وقال الدارقطني: لا بأس به، مات في آخر ربيع الآخر سنة ٢٧٦..

أبوه سعد بن محمد بن الحسن العوفي: ضعيف جدًّا، سئل عنه الإمام أحمد، فقال: ذاك جهمي، ثم لم يره موضعًا للرواية ولو لم يكن، فقال: لو لم يكن هذا أيضًا لم

---

(١) ومن طريق ابن جرير رواه الثعلبي (١/ ٧٦) لكن سقط عنده اسم ابن جرير بين ابن كامل ومحمد بن سعد.

يكن ممن يستأهل أن يكتب عنه، ولا كان موضعًا لذاك.

عن عمه: أي عم سعد، وهو الحسين بن الحسن بن عطية العوفي. كان على قضاء بغداد، قال ابن معين: كان ضعيفًا في القضاء، ضعيفًا في الحديث.

عن أبيه: وهو: الحسن بن عطية بن سعد العوفي، وهو ضعيف أيضًا، قال البخاري في الكبير: ليس بذاك، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، وقال ابن حبان: يروى عن أبيه، روى عنه ابنه محمد بن الحسن، منكر الحديث، فلا أدري: البلية في أحاديثه منه، أو من أبيه، أو منهما معًا؟ لأن أباه ليس بشيء في الحديث، وأكثر روايته عن أبيه، فمن هنا اشتبه أمره، ووجب تركه..

عن جده: وهو عطية بن سعد بن جنادة العوفي...، وقد رجحنا ضعفه في شرح حديث المسند: ٣٠١٠، وشرح حديث الترمذي: ٥٥١، وإنما حسن الترمذي ذاك الحديث لمتابعات، ليس من أجل عطية»[١].

منكرات هذه الصحيفة:

هذه الصحيفة تعج بالمنكرات عن ابن عباس، وتتفرد عنه بأقوال كثيرة:

منها: تفسير سويًّا من قوله تعالى ﴿ ثَلَٰثَ لَيَالٍ سَوِيًّا ﴾ [مريم: ١٠] بمعنى متتابعات، فجعلها من صفة الأيام لا من صفة زكرياء عليه السلام، وهذا مخالف لرواية سعيد وابن أبي طلحة عنه، فإنهما قالا عنه: اعتقل لسانه من غير مرض، ولا خرس[٢].

(١) حاشية الشيخ شاكر على تفسير الطبري ١/ ٢٦٣.
(٢) تفسير الطبري ١٨/ ١٥١.

وقال عطية عنه: ثلاث ليال متتابعات[١]. بل هو مخالف لإجماع السلف.

ومن ذلك روايته عن ابن عباس في قوله ﴿ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ۝٤ ﴾ [المدثر: ٤] قال: لا تكن ثيابك التي تلبس من مكسب غير طائب، ويقال: لا تلبس ثيابك على معصية[٢].

وهذا مخالف للمشهور عن ابن عباس، فضلاً عن خروجه عن المعهود من أسلوبه وطريقته.

وكذا روايته عن ابن عباس في قوله: ﴿ بَلِ ٱلْإِنسَٰنُ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ بَصِيرَةٌ ۝١٤ ﴾ [القيامة:١٤] أنه قال: الإنسان شاهد على نفسه وحده[٣]. فجعل البصيرة خبرًا للإنسان.

وهذا تفسير قتادة، وبه يعرف، والمشهور عن ابن عباس أنَّ البصيرة مرفوعة بقوله على نفسه، والإنسان مرفوع بالعائد من ذكره في قوله: نفسه، وقال: سمعه وبصره ويداه ورجلاه وجوارحه[٤].

ومثل: روايته عن ابن عباس، في قوله: ﴿ وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَغُلَّ ۚ وَمَن يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾ [آل عمران: ١٦١] يقول: ما كان للنبي أن يقسم لطائفة من المسلمين ويترك طائفة ويجور في القَسْم، ولكن يقسم بالعدل، ويأخذ فيه بأمر

(١) تفسير الطبري ١٨/ ١٥٣.
(٢) تفسير الطبري ٢٣/ ١١.
(٣) تفسير الطبري ٢٤/ ٦٣.
(٤) تفسير الطبري ٢٤/ ٦٢.

الله، ويحكم فيه بما أنزل الله. يقول: ما كان الله ليجعل نبيًّا يغلُّ من أصحابه، فإذا فعل ذلك النبي ﷺ استنُّوا به[(١)].

مع ما ثبت عن ابن عباس وأصحابه من أنها نزلت في قطيفة حمراء ظنَّ بعضهم أنَّ الرسول ﷺ أخذها من الغنيمة يوم بدر[(٢)].

وهذا الذي ذكره العوفي هو تفسير الضحاك، وبه يعرف، لكن العوفي أسنده عن ابن عباس.

فلأجل ذلك ونحوه تركت صحيفة عطية عن ابن عباس مع شهرتها وكثرة المروي فيها، بل إن ابن جرير لا يجد حرجا في مخالفتها -مع ما فيها من نسبة القول إلى ابن عباس- والبحث عن الراجح في ما سواها.

كتقديمه قول مجاهد في أن المراد بقوله ﴿ لَّيْسَ بِأَمَانِيِّكُمْ وَلَآ أَمَانِيِّ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِۗ ﴾ [النساء: ١٢٣] هم المشركون وليس أهل الإسلام، كما روى ذلك عطية عن ابن عباس[(٣)].



(١) تفسير الطبري ٧/ ٣٥١.

(٢) رواه أبو داود (٣٩٧١) والترمذي (٣٠٠٩)، وابن جرير ٧/ ٣٥٠.

(٣) تفسير الطبري ٩/ ٢٣٤.

المفسرون من التابعين في المدينة النبوية

وهم الذين أخذوا التفسير عن الخلفاء الراشدين، وأمهات المؤمنين وأبي بن كعب، وزيد بن حارثة وأبي هريرة وابن عمر، وسادات الصحابة رضي الله عنهم أجمعين، وحالهم كحال من ذكرنا آنفا، فقد يكون الرجل عراقيا أو حجازيا أو شاميا، ونذكره في أهل المدينة لأجل أن جل روايته عن الصحابة الذين كانوا في المدينة.

فمن هؤلاء:

• محمد بن كعب القرظي (ت: ١٢٠)

هو محمد بن كعب بن سليم، وقيل: ابن حيان بن سليم بن أسد القرظى، أبو حمزة وقيل: أبو عبد الله المدني، كان أبوه من سبي بني قريظة، سكن محمد الكوفة ثم المدينة.

قيل: إن محمدا ولد في حياة النبي ﷺ[١]، ولا يصح ذلك[٢]. والأقرب أنه ولد في آخر خلافة علي بن أبي طالب نحو سنة أربعين.

أخذ العلم عن جلة من أصحاب النبي ﷺ، كأبي أيوب، وأبي هريرة، ومعاوية وزيد بن أرقم، وابن عباس، والبراء، وجابر، وأنس وابن عمر، ويحتمل له السماع من ابن مسعود.

قال الذهبي: «كان من أوعية العلم من أئمة التفسير»[٣].

قال زهير بن عباد الرؤاسي: عن أبي كبير البصري، قالت أم محمد بن كعب القرظي له: «يا بني، لولا أني أعرفك طيبًا صغيرًا وكبيرًا، لقلت: إنك أذنبت ذنبًا موبقًا لما أراك تصنع بنفسك، قال: يا أماه، وما يؤمنني أن يكون الله قد اطلع علي، وأنا في بعض ذنوبي، فمقتني، وقال: اذهب، لا أغفر لك، مع أن عجائب القرآن ترد بي على أمور حتى إنه لينقضي الليل ولم أفرغ من حاجتي»[٤].

---

(١) تاريخ دمشق ٥٥/ ١٣٠.
(٢) سير أعلام النبلاء ٥/ ٦٥.
(٣) سير أعلام النبلاء ٥/ ٦٧.
(٤) تاريخ دمشق ٥٥/ ١٤٣، سير أعلام النبلاء ٥/ ٦٥.

وفي رواية: «فقال يا أمة إني إذا دخلت للصلاة وقفت من القرآن على عجائب حتى إن ليلي يذهب قبل أن أقضي منه حاجتي»[(١)].

وكان هذا التدبر من منهجه في قراءة القرآن، فكان يقول: «لأن أقرأ في ليلتي حتى أصبح بـ: إذا زلزلت، والقارعة، لا أزيد عليهما وأتردد فيهما وأتفكر أحب إلي من أهذ القرآن ليلتي هذا أو قال أنثره نثرا»[(٢)].

وقال عون بن عبد الله: «ما رأيت أحد أعلم بتأويل القرآن من القرظي»[(٣)].

وقال أبو صخر حميد بن زياد: «قلت لمحمد بن كعب القرظي يوما: ألا تخبرني عن أصحاب رسول الله ﷺ، فيما كان من رأيهم وإنما أريد الفتن، فقال: إن الله قد غفر لجميع أصحاب النبي ﷺ وأوجب لهم الجنة في كتابه محسنهم ومسيئهم، قلت: في أي موضع أوجب الله لهم الجنة في كتابه؟ فقال: سبحان الله ألا تقرأ قوله: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلۡأَوَّلُونَ مِنَ ٱلۡمُهَٰجِرِينَ وَٱلۡأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحۡسَٰنٖ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُ وَأَعَدَّ لَهُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي تَحۡتَهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدٗاۚ ذَٰلِكَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡعَظِيمُ ١٠٠﴾ [التوبة:١٠٠]، فأوجب الله لجميع أصحاب النبي ﷺ الجنة والرضوان وشرط على التابعين شرطًا لم يشرطه عليهم، قلت: وما اشترط عليهم؟ قال: اشترط عليهم أن يتبعوهم بإحسان، يقول يقتدون بأعمالهم الحسنة ولا يقتدون

(١) تاريخ دمشق ٥٥/ ١٤٣.

(٢) تاريخ دمشق ٥٥/ ١٤٣.

(٣) تاريخ دمشق ٥٥/ ١٤١، سير أعلام النبلاء ٥/ ٦٨.

بهم في غير ذلك، قال أبو صخر: فوالله لكأني لم أقرأها قط وما عرفت تفسيرها حتى قرأها عليَّ محمد بن كعب»[1].

وقد تؤول فيه الحديث المروي عن أبي صخر، عَن عبد الله بن معتب بن أبي بردة، عن أبيه، عن جده قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «سيخرج من الكاهنين رجل يدرس القرآن دراسة لا يدرسه أحد بعده»[2]. فالكاهنان: قريظة والنظير، وقد كان محمد بن كعب رحمه الله من هذين الحيين، فأبوه من قريظة وأمه من النضير[3].

وكانت وفاته في حلقة التفسير، قال محمد بن فضيل البزاز: «كان لمحمد بن كعب جلساء من أعلم الناس بالتفسير، وكانوا مجتمعين في مسجد الربذة، فأصابتهم زلزلة، فسقط عليهم المسجد، فماتوا جميعًا تحته»[4].

أسانيد القرظي في التفسير:

الحكم بن عتيبة عن محمد بن كعب، وعن الحكم: شعبة، وهذا إسناد صحيح، فقد روى البخاري حديث شعبة عن الحكم عن محمد بن كعب القرظي، قال: سمعت زيد بن أرقم رضي الله عنه، قال: لما قال عبد الله بن أبي: لا تنفقوا على من عند رسول

---

(١) تاريخ دمشق ٥٥/ ١٤٧.

(٢) رواه ابن سعد ٧/ ٥٠٠، وأحمد ٦/ ١١، والفسوي في المعرفة ١/ ٣١٢، والطبراني ٢٢/ ١٩٧، ٣١٤، ٣١٥، وابن عساكر ٣٣/ ٢٢٢، والمستغفري في فضائل القرآن (٣٨٨) وفي إسناده ضعف.

(٣) الإصابة ٦/ ٣٤٥.

(٤) المعرفة والتاريخ ١/ ٥٦٤، تاريخ دمشق ٥٥/ ١٤٩، تهذيب الكمال٢٦/ ٣٤٦، سير أعلام النبلاء ٥/ ٦٦.

الله، وقال أيضا: لئن رجعنا إلى المدينة، أخبرت به النبي ﷺ فلامني الأنصار، وحلف عبد الله بن أبي ما قال ذلك، فرجعت إلى المنزل فنمت، فدعاني رسول الله ﷺ فأتيته، فقال: «إن الله قد صدقك، ونزل: ﴿هُمُ ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنفِقُواْ عَلَىٰ مَنْ عِندَ رَسُولِ ٱللَّهِ حَتَّىٰ يَنفَضُّواْۗ وَلِلَّهِ خَزَآئِنُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلَٰكِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَا يَفْقَهُونَ ٧﴾ [المنافقون: ٧]»[1].

ومن الأسانيد الضعيفة عنه:

١-أبو معشر المدني نجيح بن عبد الله السندي عن محمد بن كعب، وأبو معشر ضعيف الحديث، وهو من رجال التهذيب، وعن أبي معشر عبد الرزاق ومالك بن سليمان الهروي وغيرهم.

وإنما يروي الثعلبي تفسير القرظي من طريق أبي معشر، ولذا فإن نسخة الثعلبي من تفسير القرظي ضعيفة، وهي أكبر النسخ وأتمها عنه.

٢-موسى بن عَبيدة عن محمد بن كعب، وعن موسى الثوري وغيره، وموسى بن عبيدة ضعيف الحديث.

ويقع في تفسير ابن المنذر أحيانا أن يدخل موسى بينه وبين محمد بن كعب: خالد بن زيد، فلا يعني هذا أنه لم يسمع منه، والله أعلم.

٣-أبو صخر حميد بن زياد الخراط عن كعب، وأبو صخر فيه ضعف، وهو أعلى درجة من السابقين، وعن ابن صخر ابن وهب.

---

(١) صحيح البخاري (٤٩٠٢).

٤-يزيد بن أبي زياد عن محمد بن كعب، وعن يزيد محمد بن إسحاق صاحب السيرة، وهذا من أسانيده في السيرة، وقد تكرر عنده، ووقع في مواطن من تفسير ابن جرير رواية ابن إسحاق عن محمد بن كعب مباشرة، وذلك من رواية ابن حميد عن سلمة عن ابن إسحاق، وهذا إسناد ابن جرير في السيرة، وربما صرح ابن إسحاق بالسماع منه في مواطن، فما صرح فيه بالسماع فهو حسن وما لم يصرح فشبهة التدليس قائمة، ولا سيما أنه يدخل بينه وبينه -أحيانًا- بعض الضعفاء.



• أبو العالية الرياحي (ت:٩٠):

هو رُفيع بن مهران الرياحي البصري، مولى امرأة من بني يربوع، قال الذهبي: «الإمام، المقرئ، الحافظ، المفسر، أبو العالية الرياحي، البصري، أحد الأعلام، كان مولى لامرأة من بني رياح بن يربوع، ثم من بني تميم، أدرك زمان النبي ﷺ وهو شاب، وأسلم في خلافة أبي بكر الصديق، ودخل عليه، وسمع من: عمر، وعلي، وأبي، وأبي ذر، وابن مسعود، وعائشة، وأبي موسى، وأبي أيوب، وابن عباس، وزيد بن ثابت، وعدة، وحفظ القرآن، وقرأه على: أبي بن كعب، وتصدر لإفادة العلم، وبعد صيته»[١].

وقد جمعتُ تفسيره في أطروحتي لنيل درجة الماجستير، وهو تفسير لطيف مبارك، استفدت منه كثيرًا.

قال الذهبي: «قال أبو عمرو الداني: أخذ أبو العالية القراءة عرضا عن: أبي، وزيد، وابن عباس. ويقال: قرأ على عمر. روى عنه القراءة عرضا: شعيب بن الحبحاب، وآخرون.

قال قتادة: قال أبو العالية: قرأت القرآن بعد وفاة نبيكم ﷺ بعشر سنين.

وروى: معتمر بن سليمان، وغيره، عن هشام بن حسان، عن حفصة بنت سيرين، قالت: قال لي أبو العالية: قرأت القرآن على عمر رضي الله عنه ثلاث مرار.

---

(١) سير أعلام النبلاء ٤/ ٢٠٧.

وعن أبي خلدة، عن أبي العالية، قال: كان ابن عباس يرفعني على السرير، وقريش أسفل من السرير، فتغامزت بي قريش، فقال ابن عباس: هكذا العلم يزيد الشريف شرفا، ويجلس المملوك على الأسرة.

قلت: هذا كان سرير دار الإمرة، لما كان ابن عباس متوليها لعلي رضي الله عنهما.

قال أبو بكر بن أبي داود: وليس أحد بعد الصحابة أعلم بالقرآن من أبي العالية، وبعده: سعيد بن جبير»[1].

فشيوخ أبي العالية في التفسير جلة الصحابة، عمر بن الخطاب، وأبو ذر، وأبي بن كعب، وزيد بن أرقم، وابن عباس، وأبو هريرة، وغيرهم.

الأسانيد إلى أبي العالية:

فمن الأسانيد الصحيحة عن أبي العالية:

١-ثابت البناني عن أبي العالية، وعن ثابت معمر وغيره، وهذا إسناد صحيح، لكن قل ما روي به.

٢-قتادة عن أبي العالية، وعن قتادة معمر، وقد يروى به أحاديث مرفوعة.

٣-حفصة بنت سيرين عن أبي العالية، وعنها معمر وأصحابها الثقات.

---

(١) سير أعلام النبلاء ٤/ ٢٠٨.

٤-أبو خلدة خالد بن دينار عن أبي العالية، وعن أبي خلدة جماعة، منهم أبو نعيم، وعبد العزيز، ويزيد بن زريع، ومروان بن معاوية، وحفص بن عمر، وغالب أصحاب أبي خلدة ثقات.

وأبو خلدة: خالد بن دينار البصري، وثقه يزيد بن زريع وابن معين والنسائي[(١)]، وهو من رجال البخاري.

٥-عاصم بن أبي النجود عن أبي العالية، وعن عاصم أصحابه، كالثوري وأبي بكر بن عياش، وحمزة بن المغيرة، وليس هو بالمكثر عنه، إنما هي أحرف يسيرة.

٦-الربيع بن أنس عن أبي العالية، وعن الربيع جماعة، أشهرهم وأكثرهم رواية: أبو جعفر الرازي، وبهذا الإسناد نسخة، بعضها عن أبي العالية، وبعضها عن أبي العالية عن أبي بن كعب، وبعضها عن الربيع بن أنس، وغالب ما للربيع من هذه النسخة هو ما كان من رواية عبد الله بن أبي جعفر الرازي عن أبيه.

وهذه النسخة جيدة، قال الحافظ: «ومن تفاسيرهم تفسير الربيع بن أنس، بعضه عن أبي العالية، وبعضه لا يسمي الربيع فوقه أحدا، وهو يروى من طرق منها رواية عبد الله بن أبي جعفر»[(٢)].

أما الربيع بن أنس البكري البصري المروزي، فصدوق[(٣)].

---

(١) الكامل لابن عدي ٦/ ٤٤٨، تهذيب الكمال ٨/ ٥٧، تاريخ الإسلام للذهبي ٤/ ٤٥.

(٢) العجاب ١/ ٢١٥.

(٣) تهذيب الكمال ٩/ ٦٠.

وأما أبو جعفر الرازي فهو: عيسى بن ماهان، يختلفون فيه، وقد قال فيه يحيى بن معين: ثقة، وقال أبو حاتم: ثقة صدوق، فهذان إمامان عُرفا بالتشدد في التوثيق قد وثقاه[١].

قال ابن حبان: «والناس يتقون حديثه ما كان من رواية أبي جعفر عنه لأن فيها اضطراب كثير»[٢].

وأفرط القول فيه في كتاب المجروحين[٣]، فيحمل قوله هذا على ما كان من غير روايته التفسير، فإنه ضابط لنسخة التفسير عن الربيع جدًا.

قال ابن سعد: «أبو جعفر الرازي واسمه: عيسى بن ماهان، وكان أصله من أهل مرو، من قرية يقال لها برز، وهي القرية التي نزلها الربيع بن أنس أولا، وبها سمع أبو جعفر من الربيع بن أنس، ثم تحول أبو جعفر بعد ذلك إلى الري، فمات بها، فقيل له الرازي، وكان ثقة، وكان يقدم بغداد والكوفة للحج فيسمعون منه»[٤].

قال ابن عدي: «ولأبي جعفر الرازي أحاديث صالحة مستقيمة يرويها وقد روى عنه الناس وأحاديثه عامتها مستقيمة وأرجو أنه لا بأس به»[٥].

---

(١) تاريخ الإسلام ٤/ ٢٥٩

(٢) الثقات ٤/ ٢٢٨.

(٣) المجروحين ٢/ ١٢٠.

(٤) الطبقات ٧/ ٣٨٠.

(٥) الكامل ٦/ ٤٥٠.

وقد روى النسخة عن أبي جعفر آدم بن أبي إياس في تفسيره، سمعها ابن جرير من المثنى عن آدم.

ومن الأسانيد الضعيفة عن أبي العالية:

-أبان بن أبي عياش عن أبي العالية، وعن أبان معمر، وأبان متروك الحديث.



• زر بن حبيش (ت:٨٢)

هو زِر بن حُبيش بن حُباشة أبو مريم وأبو مطرف الأسدي الغاضري، ساق ابن عساكر وغيره نسبه، وهو من أسد خزيمة صليبة[١]، يعد من المخضرمين لأنه أدرك أيام الجاهلية.

قال الذهبي: «الإمام القدوة مقرئ الكوفة مع السلمي، وحدث عن: عمر بن الخطاب، وأبي بن كعب، وعثمان، وعلي، وعبد الله، وعمار، والعباس، وعبد الرحمن بن عوف، وحذيفة بن اليمان، وصفوان بن عسال، وقرأ على: ابن مسعود، وعلي.

وتصدر للإقراء، فقرأ عليه: يحيى بن وثاب، وعاصم بن بهدلة، وأبو إسحاق، والأعمش، وغيرهم...، قال عاصم: كان زر من أعرب الناس، كان ابن مسعود يسأله عن العربية[٢].

وقال همام: حدثنا عاصم، عن زر، قال: وفدت إلى المدينة في خلافة عثمان، وإنما حملني على ذلك الحرص على لقي أصحاب رسول الله ﷺ»[٣].

أدرك في المدينة جلة أصحاب النبي ﷺ، فأخذ عنهم علم القرآن، ولا سيما أبي بن كعب رضي الله عنه، وأخذ في العراق عن علي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود.

فروى شيبان النحوي: عن عاصم، عن زر، قال: «خرجت في وفد من أهل الكوفة، وايم الله، إن حرضني على الوفادة إلا لقي أصحاب رسول الله ﷺ فلما

(١) تاريخ دمشق ١٩/ ١٨. وانظر: طبقات ابن سعد ٦/ ١٦١.
(٢) تاريخ دمشق ١٩/ ٢٨، يعني عن اللغة (غاية النهاية ١/ ٢٩٤).
(٣) سير أعلام النبلاء ٤/ ١٦٧.

قدمت المدينة، أتيت أبي بن كعب، وعبد الرحمن بن عوف، فكانا جليسي وصاحبي، فقال أبي: يا زر، ما تريد أن تدع من القرآن آية إلا سألتني عنها؟[(١)]. قال فقلت: في أي شيء أتيه فقلت يا أبا المنذر رحمك الله اخفض لي جناحك فإنما أتمتع منك تمتعا»[(٢)].

وروى حماد بن شعيب عن عاصم عن زر بن حبيش عن عبد الله أنه قال في ليلة القدر: «من يقم الحول يصبها، فانطلقت حتى قدمت على عثمان بن عفان وأردت لقاء أصحاب رسول الله ﷺ من المهاجرين والأنصار، قال عاصم: وحدثني أنه لزم أبي بن كعب وعبد الرحمن بن عوف، فزعم أنهما كانا يقومان حتى تغرب الشمس فيركعان ركعتين قبل المغرب، قال: فقلتُ لأُبي -وكان فيه شراسة-[(٣)]: اخفض لنا جناحك رحمك الله فإني إنما أتمتع منك تمتعًا، فقال: تريد ألا تدع آية في القرآن إلا سألتني عنها، قال: وكان لي صاحب صدق، فقلت: يا أبا المنذر، أخبرني عن ليلة القدر فإنّ ابن مسعود يقول من يقم الحول يصبها، فقال: والله لقد علم عبد الله أنها في رمضان، ولكنه عمَّى عن الناس لكي لا يتكلوا، والله الذي أنزل الكتاب على محمد إنها لفي رمضان، وإنها ليلة سبع وعشرين، فقلت: يا أبا المنذر أنى علمت ذلك؟ قال: بالآية التي أنبأنا بها محمد ﷺ، فعددنا وحفظنا فإنها والله لهي ما يستثنى، قال: فقلت وما الآية؟ قال: إنها تطلع ليس لها شعاع حتى ترتفع.

وكان عاصم ليلتئذ من السحر لا يطعم طعاما حتى إذا صلى الفجر صعد على

---

(١) سير أعلام النبلاء ٤/ ١٦٨.

(٢) تاريخ دمشق ١٩/ ٢٧.

(٣) هذه الشراسة كانت من انحراف في مزاجه لملازمة الحمىٰ له.

الصومعة فنظر إلى الشمس حين تطلع لا شعاع لها حتى تبيض وترتفع»[(١)].

عمِّر زر بن حبيش طويلاً، قيل تجاوز المائة والعشرين[(٢)]، ولم يتغير أو يختلط، حتى توفي سنة ٨١، أو ٨٢، قال إسماعيل بن أبي خالد: «رأيت زر بن حبيش وإن لحييه ليضطربان من الكبر، وقد أتى عليه عشرون ومائة سنة»[(٣)].

وقد اتفق النقاد على عدالة زر وتثبته، وأنه ثقة إمام[(٤)]، وقال ابن عبد البر: «أدرك الجاهلية ولم يرو عن النبي ﷺ، وهو من جلة التابعين، ومن كبار أصحاب ابن مسعود، أدرك أبا بكر، وكان عالما بالقرآن قارئا فاضلا، توفي سنة ثلاث وثمانين وهو أصح»[(٥)].

وكان من أقرئ الناس، وقراءته هي رواية أبي بكر شعبة بن عياش عن عاصم، قال عاصم: ما رأيت رجلا أقرأ من زر، ولا رأيت مثله[(٦)]، ولتصدره للإقراء قلَّت الرواية عنه في التفسير والحديث.

الأسانيد إلى زر:

من الأسانيد الصحيحة إليه في التفسير:

---

(١) حلية الأولياء ٤/ ١٨٢، تاريخ دمشق ١٩/ ٢٧.

(٢) العلل لأحمد بن حنبل ٤٥٩.

(٣) حلية الأولياء ٤/ ١٨٣، تاريخ دمشق ١٩/ ٢٥، سير أعلام النبلاء ٤/ ١٦٨.

(٤) انظر أقوالهم في تهذيب الكمال ٩/ ٣٣٦، وإكمال تهذيب الكمال ٥/ ٥٣، ووقع فيه أن حذيفة قال له: يا أصلح، وهذا تصحيف، صوابه: يا أصلع كما في طبقات ابن سعد ٦/ ١٦٢.

(٥) الاستيعاب٢/ ٥٦٣.

(٦) حلية الأولياء ٤/ ١٨٣.

١-أبو إسحاق سليمان بن أبي سليمان الشيباني عن زر، وهذا إسناد مخرج في الصحيحين، فقد روى البخاري من حديث أبي عوانة، ومسلم من حديث شعبة وحفص بن غياث، وعباد بن العوام، عن أبي إسحاق الشيباني، قال: سألت زر بن حبيش عن قول الله تعالى ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ ۝٩ فَأَوْحَىٰٓ إِلَىٰ عَبْدِهِۦ مَآ أَوْحَىٰ ۝١٠﴾ [النجم: ١٠] قال: حدثنا ابن مسعود: أنه «رأى جبريل، له ستمائة جناح»[(١)].

٢-عاصم بن أبي النجود عن زر، وعن عاصم أصحابه كالثوري وأبي بكر بن عياش والأعمش وشعبة وأعيان أهل الكوفة، وهذا إسناد مشهور، مخرج في الصحيحين على شرطهما في عاصم، وهو إخراجه مقرونا بغيره، فقد قرناه بعبدة.

وعاصم حسن الحديث على الأقل، وهذه النسخة عن زر جيدة.

٣-عبدة بن أبي لبابة عن زر، وعن عبدة الثوري وشعبة، وهذا إسناد على شرط الشيخين.

ومن الأسانيد الضعيفة عن زر:

-المنهال بن عمرو عن زر، وعن المنهال الحجاج بن أرطاة وابن أبي ليلى، والمنهال صدوق سيء الحفظ، والحجاج بن أرطاة صدوق كثير الخطأ والتدليس، وأما ابن أبي ليلى فأمره شهير.

ومن الأسانيد الموضوعة عن زر:

---

(١) صحيح البخاري (٣٢٣٢)، صحيح مسلم (١٧٤).

-عطاء بن أبي ميمونة عن زر، وعن عطاء علي بن زيد، وعنه مخلد بن عبد الواحد، وهذا أحد الأسانيد لمجلس أبي بن كعب في فضائل سور القرآن سورة سورة، وهو مجلس موضوع.

ولم يخرج الطبري هذا المجلس في التفسير، ولكنه خرجه في كتاب ألفه في الفضائل لم يتصل بنا، وروى في التفسير شيئا يسيرا من هذا الطريق[(١)].

وعطاء بن أبي ميمونة لا بأس به، والراوي عنه علي بن زيد بن جدعان ضعيف الحديث، وأما مخلد بن عبد الواحد فالظاهر أنه وضاع، فإن ترجمته مظلمة.

قال الذهبي: «مخلد بن عبد الواحد، أبو الهذيل، بصري، روى عن حميد الطويل، وعلى بن جدعان.

وعنه مكي بن إبراهيم، والناس، قال ابن حبان: منكر الحديث جدا..، وروى عنه شبابة بن سوار، عن ابن جدعان، عن عطاء بن أبي ميمونة، عن زر بن حبيش، عن أبي بن كعب، عن النبي ﷺ بذاك الخبر الطويل الباطل في فضل السور، فما أدرى من وضعه إن لم يكن مخلد افتراه»[(٢)].

وقد فصلنا القول في مجلس أبي بن كعب في فضائل القرآن في مقدمة تحقيقنا لكتاب الحافظ أبي العباس جعفر المستغفري: فضائل القرآن، فمن أراد الاستزادة فليراجعه.

---

(١) انظر تفسير الطبري ٦/ ٢٤٥.

(٢) ميزان الاعتدال ٤/ ٨٣، لسان الميزان ٨/ ١٥.

ومن المفسرين في المدينة النبوية من طبقة دون هذه:

• زيد بن أسلم (ت:١٣٦)

هو زيد بن أسلم العدوي مولاهم، كان أبوه مولى عمر، أدرك بعض الصحابة من أهل المدينة، كابن عمر وجابر وسلمة بن الأكوع وأنس، رضي الله عنهم أجمعين[١].

وهو إمام ثقة مخرج في الصحيحين، كانت له حلقة في مسجد النبي ﷺ[٢].

قال الذهبي: «تناكد ابن عدي بذكره في الكامل، فإنه ثقة حجة، فروى عن حماد بن زيد، قال: قدمت المدينة وهم يتكلمون في زيد بن أسلم فقال لي عبيد الله بن عمر: ما نعلم به بأسا إلا أنه يفسر القرآن برأيه»[٣].

قلت: مرادهم برأيه أنه لا ينسب التفسير إلى أحد على جهة الرواية، مع أنه أصلاً إنما أخذه عن شيوخه الذين أدركهم، وقد قال ابن عدي بعدها: وزيد بن أسلم هو من الثقات ولم يمتنع أحد من الرواية عنه حدث عنه الأئمة[٤].

قال يعقوب بن شيبة: «ثقة من أهل الفقه والعلم، وكان عالما بتفسير القرآن، له كتاب فيه تفسير القرآن»[٥]. قال الذهبي: «لزيد تفسير رواه ابنه عبد الرحمن»[١].

---

(١) تاريخ دمشق ١٩/ ٢٧٤.

(٢) تهذيب الكمال ١٠/ ١٥.

(٣) ميزان الاعتدال ٢/ ٩٨، وانظر الكامل ٤/ ١٦٤. والجرح والتعديل ٣/ ٥٥٥.

(٤) الكامل ٤/ ١٦٤.

(٥) تهذيب الكمال ١٠/ ١٧.

غالب تفسير زيد يرويه ابنه عبد الرحمن، وعبد الرحمن مفسر عالم بالقرآن، كان في نفسه صالحا، وفي الحديث واهيا[٢]، وفي تفسيره مناكير، سواء ما رواه وأسنده عن أبيه، أو ما قاله من تلقاء نفسه.

وستأتي ترجمته في طبقة الأتباع، **ولقد ضاع تفسير زيد لورود غالبه من طريق ابنه هذا.**

فمن الأسانيد الصحيحة إلى زيد بن أسلم:

١-معمر عن زيد، وعن معمر عبد الرزاق.

٢-داود بن قيس عن زيد، وعن داود عبد الله بن المبارك.

٣-سفيان الثوري عن زيد، وعن سفيان أصحابه.

٤-يعقوب بن عبد الرحمن الزهري عن زيد، وعن يعقوب ابن وهب.

❁ ❁ ❁

(١) سير أعلام النبلاء ٥/ ٣١٦.

(٢) انظر أقوال النقاد في تضعيفه في تهذيب الكمال ١٧/ ١١٨.

المفسرون من التابعين في العراق

ازدهرت العلوم في العراق بنزول الصحابة الكرام في الكوفة والبصرة، وممن نزلها من المفسرين من الصحابة: علي بن أبي طالب، وابن مسعود، وأبو موسى الأشعري، وعمار بن ياسر، وسلمان الفارسي، وحذيفة، وأنس، وجرير، وتلك الثلة المباركة من الأولين رضي الله عنهم أجمعين.

والطبقة الأولى من المفسرين من التابعين هم الذين أخذوا عن الصحابة، وأشهرهم: مسروق، وعبيدة، وعلقمة، والحسن البصري، وبعدهم الشعبي وقتادة.

وقد ذكرنا فيما مضى من هو من أهل العراق لأجل اختصاصه بشيخ من خارج العراق، كأبي العالية مثلاً فإنه بصري، لكن روايته عن أبي بن كعب مشهورة، فذكرناه فيما مضى من أهل المدينة، وكزر بن حبيش فإنه كوفي لكنه رحل إلى المدينة في طلب العلم وروى عن أُبي وجلة الصحابة فيها.

❁ ❁ ❁

• مسروق بن الأجدع (ت:٦٢)

هو الإمام القدوة العلم: مسروق بن الأجدع بن مالك الوادعي أبو عائشة الهمدانيُّ الكوفيُّ، وهو ابن أخت فارس الصحابة المقدام: عمرو بن معدي كرب.

«وعداده في كبار التابعين، وفي المخضرمين الذين أسلموا في حياة النبي ﷺ»[(١)].

قال الشعبي: «ما علمت أنَّ أحدًا كان أطلب للعلم في أفق من الآفاق من مسروق»[(٢)].

وقال منصور: عن إبراهيم قال: «كان أصحاب عبد الله الذين يقرئون الناس، ويعلمونهم السنة: علقمة، والأسود، وعبيدة، ومسروقا، والحارث بن قيس، وعمرو بن شرحبيل»[(٣)].

وروى: عبد الملك بن أبجر، عن الشعبي: «كان مسروق أعلم بالفتوى من شريح، وكان شريح أعلم بالقضاء من مسروق، وكان شريح يستشير مسروقًا، وكان مسروق لا يستشير شريحًا».

وقال علي بن المديني: «ما أُقدم على مسروق أحدًا من أصحاب عبد الله، صلى خلف أبي بكر، ولقي عمرا وعليا، ولم يرو عن عثمان شيئًا»[(٤)].

---

(١) سير أعلام النبلاء ٤/ ٦٤.

(٢) تاريخ بغداد ١٣/ ٢٣٤، سير أعلام النبلاء ٤/ ٦٥.

(٣) تاريخ بغداد ١٣/ ٢٣٤، سير أعلام النبلاء ٤/ ٦٥.

(٤) تاريخ بغداد ١٣/ ٢٣٣، سير أعلام النبلاء ٤/ ٦٧.

الأسانيد إلى مسروق:

يروى التفسير عن مسروق -أو من طريقه- بأسانيد عامتها صحيحة، منها:

١-أبو الضحى مسلم بن صَبيح عن مسروق، وعن أبي الضحى الأعمش، ومنصور، وأبو يعفور وغيرهم، وهذا إسناد على شرط الصحيحين.

وقد خرج في الصحيح منه من روايته عن أم المؤمنين عائشة وابن مسعود وخباب.

وفي غير الصحيح منه روايته عن أبي بن كعب.

٢-يحيى بن وثاب عن مسروق، وعن يحيى أبو حصين. وهذا من المتفق عليه كذلك.

٣-إبراهيم عن مسروق، وعن إبراهيم زبيد الأيامي.

٤-عبد الله بن مرة عن مسروق، وعن عبد الله بن مرة سليمان الأعمش.

٥-الشعبي عن مسروق، وعن الشعبي فراس وابن أشوع.

٦-أبو وائل شقيق بن سلمة عن مسروق، وعن أبي وائل منصور والأعمش.

وكل هذه الطرق في الصحيحين.

• عَبيدة السلماني (ت:٧٢)

هو عَبيدة بن عمرو بن قيس السلماني المرادي الكوفي، قال الذهبي: «أسلم عبيدة في عام فتح مكة، بأرض اليمن، ولا صحبة له، وأخذ عن: علي، وابن مسعود، وغيرهما، وبرع في الفقه، وكان ثبتًا في الحديث.

روى عنه: إبراهيم النخعي، والشعبي، ومحمد بن سيرين، وعبد الله بن سلمة المرادي، وأبو إسحاق، ومسلم أبو حسان الأعرج، وآخرون..

قال أحمد العجلي: كان عبيدة أحد أصحاب عبد الله بن مسعود الذين يقرئون ويفتون، وكان أعور»[(١)].

قال ابن سيرين قال: «جلست إلى شريح، فكان إذا أشكل عليه شيء أرسل، فقلت: إلى من يرسل؟ قيل: إلى عَبيدة. قال: فأتيته فلم أجد أحدًا أجرأ على ما يعلم ولا أجبن عما لا يعلم منه»[(٢)].

قلت: فهذا يبين معنى الرواية الأخرى عن عبيدة، فقد روى هشام بن حسان عن محمد بن سيرين، قال: «سألت عبيدة عن تفسير آية من كتاب الله عزَّ وجلَّ فقال: عليك بالسداد فقد ذهب الذين يعلمون فيم نزل القرآن»[(٣)].

وجلُّ تفسيره يروى من طريق:

(١) سير أعلام النبلاء ٤/ ٤٠. وانظر تهذيب الكمال ١٩/ ٢٦٨.

(٢) إكمال تهذيب الكمال ٩/ ١١٢.

(٣) تاريخ بغداد ١٢/ ٤٢٢.

١-محمد بن سيرين عن عَبيدة، وعن محمد أصحابه، كأيوب السختياني، وعن أيوب معمر، وهذا إسناد عبد الرزاق في تفسيره، وقد صف هذا الإسناد بأنه من أصح الأسانيد مطلقا، أعني: محمد عن عبيدة عن علي بن أبي طالب.

وفي الصحيح عن شعبة، عن أيوب، عن ابن سيرين، عن عبيدة، عن علي ﵁ قال: «اقضوا كما كنتم تقضون، فإني أكره الاختلاف، حتى يكون للناس جماعة، أو أموت كما مات أصحابي» فكان ابن سيرين: «يرى أن عامة ما يروى عن علي الكذب»[(١)].

وممن روى التفسير عن محمد: هشام بن حسان، وابن عون، وقتادة وغيرهم.

٢-ومن الأسانيد إليه: إبراهيم النخعي عنه، وعن إبراهيم منصور والأعمش، وهذا إسناد خرج منه في الصحيحين من رواية عبيدة عن عبد الله[(٢)].



(١) صحيح البخاري (٣٧٠٧).

(٢) صحيح البخاري (٢٦٥٢)، صحيح مسلم (٢٥٣٣).

• علقمة بن قيس (ت:٦١)

هو عَلْقَمة بن قيس بن عبد الله بن مالك بن علقمة بن سلامان بن كهل النخعي.

قال الذهبي: «فقيه الكوفة، وعالمها، ومقرئها، الإمام، الحافظ، المجود، المجتهد الكبير، أبو شبل... ولد: في أيام الرسالة المحمدية، وعداده في المخضرمين، وهاجر في طلب العلم والجهاد، ونزل الكوفة، ولازم ابن مسعود حتى رأس في العلم والعمل، وتفقه به العلماء، وبعد صيته.

حدث عن: عمر، وعثمان، وعلي، وسليمان، وأبي الدرداء، وخالد بن الوليد، وحذيفة، وخباب، وعائشة، وسعد، وعمار، وأبي مسعود البدري، وأبي موسى، ومعقل بن سنان، وسلمة بن يزيد الجعفي، وشريح بن أرطاة، وقيس بن مروان، وطائفة سواهم.

وجود القرآن على: ابن مسعود، تلا عليه: يحيى بن وثاب، وعبيد بن نضيلة، وأبو إسحاق السبيعي، وتفقه به أئمة: كإبراهيم، والشعبي، وتصدى للإمامة والفتيا بعد علي، وابن مسعود، وكان يشبه بابن مسعود في هديه ودله وسمته، وكان طلبته يسألونه ويتفقهون به والصحابة متوافرون»[(١)].

وكان ابن مسعود يقول: «ما أقرأ شيئا ولا أعلمه إلاَّ وعلقمة يقرؤه أو يعلمه»[(٢)].

---

(١) سير أعلام النبلاء ٤/ ٥٤.

(٢) سير أعلام النبلاء ٤/ ٥٨.

وعن ابن سيرين قال: «كان علماء هذه القرية خمسة، فأحيانًا يقدمون عبيدة وأحيانا يقدمون الحارث، ولم يكونوا يختلفون أن الثالث علقمة والرابع مسروق والخامس شريح.

وفي لفظ: عن ابن سيرين قال: أدركت الكوفة وهم يقدمون بخمسة من بدأ بالحارث الأعور ثني بعبيدة ومن بدأ بعبيدة ثني بالحارث ثم علقمة الثالث لا شك فيه ثم مسروق ثم شريح، فقال: وإن قوما أخسهم شريح لقوم لهم شأن»[1].

قلت: ومن حسناته ابن أخته: إبراهيم النخعي، فقد كان يقال: «إذا رأيت إبراهيم فلا يضرك ألا ترى علقمة أشبه الناس به سمتا ودلا»[2].

وقراءة علقمة هي قراءة حمزة، فقد قال الكسائي: «قلت لحمزة: على من قرأت؟ قال: قرأت على ابن أبي ليلى وحمران بن أعين، قلت: فحمران على من قرأ؟ قال: على عبيد بن نضيلة الخزاعي، وقرأ عبيد على علقمة، فقرأ علقمة على عبد الله، وقرأ عبد الله على النبي ﷺ»[3].

وجل المروي عنه في التفسير هو في آيات الأحكام، فقد كان الفقه صنعته.

الأسانيد إلى علقمة:

١-عاصم بن أبي النجود عن علقمة، وعن علقمة معمر وغيره.

---

(١) تاريخ دمشق ٤١/ ١٦٨.

(٢) تاريخ دمشق ٤١/ ١٦٣.

(٣) تاريخ دمشق ٤١/ ١٧٢.

٢-الشعبي عن علقمة، وعن الشعبي داود بن أبي هند.

٣-أبو ظبيان حصين بن جندب الجنبي عن علقمة، وعن أبي ظبيان الأعمش.

٤-يحيى بن وثاب عن علقمة، وعن يحيى الأعمش.

٥-أبو الضحى مسلم بن صبيح عن علقمة، وعن أبي الضحى الأعمش.

٦-إبراهيم النخعي عن خاله علقمة، وعن إبراهيم الأعمش والمغيرة، وبهذا الإسناد خرج الشيخان حديث قراءة ﴿والذكر والأنثى﴾[(١)].

وإبراهيم روى جلَّ تفسير خاله، وقد استقصى آثاره وتتبع أخباره حتى إنه ربما أدخل بينه وبين خاله واسطة، من ذلك شيء من الحروف التي يقرأ بها علقمة.

فقد روى ابن جرير من طريق الأعمش، عن إبراهيم، عن أبي معمر، عن علقمة أنه قرأ: ﴿الحيّ القيَّام﴾[(٢)].

فهذه أسانيد علقمة في التفسير، من رواية الرفعاء عنه، وهم أصحابه الذين رووا عنه القراءة والحديث كذلك، **وجل أصحاب علقمة أخذ عنهم الأعمش، ولذا كان الأعمش من الأئمة الذين دار عليهم إسناد القراءة والتفسير والحديث، فليس لأهل الكوفة في الرواية مثله.**

---

(١) صحيح البخاري ٣٧٤٢، ومسلم ٨٢٤، ورواه مسلم من طريق الشعبي عنه.

(٢) تفسير الطبري ٦/ ١٥٥.

• الحسن البصري (ت:١١٠)

هو: الحسن بن أبي الحسن يسار، أبو سعيد، مولى زيد بن ثابت الأنصاري، وقيل مولى غيره، وأمه خيرة مولاة لأم سلمة.

قال الذهبي: «ويسار أبوه: من سبي ميسان، سكن المدينة، وأعتق، وتزوج بها في خلافة عمر، فولد له بها الحسن - رحمة الله عليه - لسنتين بقيتا من خلافة عمر، ثم نشأ الحسن بوادي القرى، وحضر الجمعة مع عثمان، وسمعه يخطب، وشهد يوم الدار، وله يومئذ أربع عشرة سنة»[١].

مناقب الحسن كثيرة، وسيرته شهيرة، قال الذهبي: «سيد أهل زمانه علمًا وعملاً»[٢].

وكان مشهورًا بالفصاحة، وحسن العبارة، روي عن الشافعي أنه قال: «لو أشاء أقول إن القرآن نزل بلغة الحسن لقلتُ لفصاحته»[٣].

وقد تخرج به بعض المفسرين، كقتادة، قال قتادة: «ما جمعتُ علم الحسن إلى أحد من العلماء، إلا وجدت له فضلا عليه، غير أنه إذا أشكل عليه شيء، كتب فيه إلى سعيد بن المسيب يسأله، وما جالست فقيها قط، إلا رأيت فضل الحسن»[٤].

---

(١) سير أعلام النبلاء ٤/ ٥٦٤.

(٢) معرفة القراء الكبار ١/ ٦٥.

(٣) غاية النهاية ١/ ٢٣٥.

(٤) سير أعلام النبلاء ٤/ ٥٧٣.

قال أبو سعيد بن الأعرابي -في طبقات النساك-: «كان عامة من ذكرنا من النساك يأتون الحسن، ويسمعون كلامه، ويذعنون له بالفقه في هذه المعاني خاصة، وكان عمرو بن عبيد، وعبد الواحد بن زيد من الملازمين له، وكان له مجلس خاص في منزله، لا يكاد يتكلم فيه إلا في معاني الزهد والنسك وعلوم الباطن، فإن سأله إنسان غيرها، تبرم به، وقال: إنما خلونا مع إخواننا نتذاكر.

فأمَّا حلقته في المسجد، فكان يمر فيها الحديث، والفقه، وعلم القرآن واللغة، وسائر العلوم، وكان ربما يسأل عن التصوف، فيجيب، وكان منهم من يصحبه للحديث، وكان منهم من يصحبه للقرآن والبيان، ومنهم من يصحبه للبلاغة، ومنهم من يصحبه للإخلاص وعلم الخصوص، كعمرو بن عبيد، وأبي جهير، وعبد الواحد بن زيد، وصالح المري، وشميط، وأبي عبيدة الناجي، وكل واحد من هؤلاء اشتهر بحال -يعني: في العبادة-»[(١)].

وقال حماد: عن حميد، قال: قرأت القرآن كله على الحسن، ففسره لي أجمع على الإثبات، فسألته عن قوله: ﴿كَذَٰلِكَ سَلَكۡنَٰهُ فِي قُلُوبِ ٱلۡمُجۡرِمِينَ ٢٠٠﴾ [الشعراء: ٢٠٠]، قال: «الشرك سلكه الله في قلوبهم»[(٢)].

وللحسن قراءة، يذكرها أهل التفسير فيها شذوذ، وهي عند القراء من القراءات الأربع التي يتمم بها العشرة فيقال في مجموعها: القراءات الأربعة عشر.

(١) نقله الذهبي في سير أعلام النبلاء ٤/ ٥٧٩.
(٢) سير أعلام النبلاء ٤/ ٥٨١.

فقد قرأ الحسن على حطان الرقاشي عن أبي موسى، وعلى أبي العالية عن أُبي وزيد وعمر، روى القراءة عنه يونس بن عبيد وأبو عمرو بن العلاء وسلام الطويل وغيرهم.

قال ابن الجزري: «أسند الهذلي قراءته من رواية ابن عباد بن راشد وعباد بن تميم وسليمان بن أرقم وعتبة بن عتبة وعمر بن مقبل كلهم عن الحسن والله أعلم.

وقد أسند الأهوازي قراءة الحسن: عن شجاع البلخي وأنَّ شجاعا قرأ على عيسى بن عمر النحوي وأن عيسى قرأ على الحسن والله أعلم.

وقد أثبت قراءة شجاع على عيسى بن عمر وقراءة عيسى على الحسن الحافظ أبو العلاء ويكفي ذلك مع أن شجاعا سمع من عيسى بن عمر وعيسى سمع من الحسن، ولكن لا نعلم أن أحدهما عرض على الآخر فيحتمل أن يكون ذلك رواية سماع لا عرض»[1].

أسانيد التفسير إلى الحسن:

١-قتادة عن الحسن، وعن قتادة أصحابه الذين سيأتي ذكرهم.

٢-أبو رجاء محمد بن سيف الحداني عن الحسن، وعن أبي رجاء ابن علية وشعبة ونوح بن قيس.

٣-عوف الأعرابي عن الحسن، وعن عوف حماد بن مسعدة، وخالد بن الحارث.

---

(١) غاية النهاية ١/ ٢٣٥.

٤-شعيب بن الحبحاب عن الحسن، وعن شعيب مهدي بن ميمون وعنه وكيع.

٥-عمرو بن دينار عن الحسن، وعن عمرو ابن عيينة، وعنه عبد الرزاق، وهذا من أسانيده في التفسير.

٦-يونس بن عبيد عن الحسن، وعن يونس أصحابه كهارون.

٧-عبد الكريم الجزري عن الحسن، وعنه ابن جريج.

٨-أبو الأشهب جعفر بن حيان العطاردي عن الحسن، وعن أبي الأشهب زيد بن الحباب.

٩-يزيد النحوي عن الحسن، وعنه الحسين بن واقد، وعنه يحيى بن واضح.

١٠-عباد بن منصور عن الحسن، وعن عباد سرور بن المغيرة بن زاذان.

وما أكثر ما روى ابن أبي حاتم من هذه الطريق، يقول: نا أبو فاطمة الحسن بن أبي أحمد عن إبراهيم بن عبد الله الواسطي عن سرور.

١١-عبد الله بن شوذب البلخي عن الحسن، وعن ابن شوذب ضمرة بن ربيعة. وهذا إسناد شامي فإن عبد الله نزل الشام، وضمرة من كبار فقهاء فلسطين.

وهذه الأسانيد كلها صحيحة.

ومن الأسانيد الضعيفة إليه:

١-عمرو بن عبيد المعتزلي عن الحسن، وعن عمرو بن عبيد محمد بن إسحاق صاحب السيرة، وربما قرن ابن إسحاق بين عمرو والحسن بن دينار.

وقد روى الثعلبي والبغوي تفسير الحسن من طريق عمرو، والراوي عن عمرو عندهما: أبو صالح، ولذا لا يعتمد على تفسير الحسن فيما انفردا به عنه.

٢-أبو بكر الهذلي عن الحسن، وعن أبي بكر يحيى بن واضح، وأسباط بن محمد.

وأبو بكر الهذلي البصري إخباري متروك الحديث.

٣-رواية الحجاج بن أرطاة للتفسير عن الحسن، وهو لم يسمع منه، ولكنه يقول: عن جرير بن حازم ومبارك عن الحسن، وأبي بكر -يعني الهذلي- عن الحسن وقتادة.

هكذا يقع عند ابن جرير من طريق شيخه القاسم عن الحسين عن الحجاج.

ويفرق بينهما ابن أبي حاتم، فيروي حديث أبي بكر عن الحسن من طريق سهل بن عثمان عن ابن السماك عنه. وربما روى من طريق المقدمي عن عامر بن صالح عن أبي بكر.



• الشعبي (ت: بعد ١٠٠)

هو عامر بن شراحيل بن عبد بن ذي كبار، وذو كبار: قيل من أقيال اليمن، الإمام، علامة العصر، أبو عمرو الهمداني، ثم الشعبي[(١)].

اختلف في مولده، والأشهر أنه لست سنيت خلت من خلافة عمر.

كان عالما جليلاً، قال ابن عيينة: «علماء الناس ثلاثة: ابن عباس في زمانه، والشعبي في زمانه، والثوري في زمانه»[(٢)].

ومن سعة علمه بالقرآن قوله: «والله مَا مِن آية إلا قد سألتُ عنها، ولكنها الروايةُ عن الله»[(٣)].

وروى رجل، عن الشعبي، قال: «ثلاثٌ لا أقول فيهن حتى أموت: القرآن، والروح، والرأي»[(٤)].

والتفسير يروى عنه من طرق كثيرة:

١-منها: إسماعيل بن أبي خالد عنه، وعن إسماعيل عبيد الله بن موسى وابن عيينة وغيرهما، وهذا إسناد جيد.

٢-ومنها: بيان عنه، وعن بيان الثوري. وهذا إسناد جيد.

---

(١) سير أعلام النبلاء ٤/ ٢٩٥.
(٢) سير أعلام النبلاء ٤/ ٣٠٠.
(٣) جامع البيان ١/ ٨٧.
(٤) جامع البيان ١/ ٨٧.

٣-ومنها: داود بن أبي هند عنه، وعن داود ابن علية وبشر بن المفضل ويزيد بن زريع.

٤-ومنها: يونس بن أبي إسحاق عنه، وعن يونس سلم بن قتيبة ويحيى بن واضح وغيرهم.

٥-ومنها: أبو بشر جعفر بن أبي وحشية عنه، وعن أبي بشر شعبة والثوري وغيرهم، وكل هذه الأسانيد صحيحة.



• قتادة بن دعامة السدوسي (ت:١١٧)

وهو من طبقة دون أولئك المذكورين، إذ أنه تابعي صغير.

قال الذهبي: «حافظ العصر، قدوة المفسرين والمحدثين، أبو الخطاب السدوسي، البصري، الضرير، الأكمه...، وكان من أوعية العلم، وممن يضرب به المثل في قوة الحفظ»[(١)].

وثناء العلماء عليه وعلى تقدمه في العلوم ولا سيما علم التفسير كثير، فقد كان واسع العلم بالقرآن، جاء عنه أنه قال: «ما في القرآن آية إلا قد سمعت فيها شيئا»[(٢)].

قال أحمد بن حنبل: «كان قتادة عالما بالتفسير، وباختلاف العلماء...، ثم وصفه بالفقه والحفظ، وأطنب في ذكره، وقال: قلما تجد من يتقدمه.

وعن سفيان الثوري، قال: وهل كان في الدنيا مثل قتادة.

وقال الإمام أحمد: كان قتادة أحفظ أهل البصرة، لا يسمع شيئا إلا حفظه، قرئ عليه صحيفة جابر مرة واحدة، فحفظها»[(٣)].

جاء عنه أنه قال: «أقمت مع سعيد بن المُسَيَّب ثمانية أيام أسأله، قال: ما تسألني إلا عَنْ شيء يختلف فيه؟ قال: قلت: نعم، إنما أسألك عما يختلف فيه»[(٤)].

---

(١) سير أعلام النبلاء ٥/ ٢٧٠.

(٢) تهذيب الكمال ٢٣/ ٥١١.

(٣) ما بين القوسين من سير أعلام النبلاء ٥/ ٢٧٧.

(٤) تهذيب الكمال ٢٣/ ٥٠٦.

وقال عبد الرزاق: «سمعت معمرًا يحدث عن قتادة أنه أقام عند سعيد بن المُسَيَّب ثمانية أيام، فقال له في اليوم الثالث: ارتحل يا أعمى فقد أنزفتني»[١].

وقال سلام بن مسكين: حدثني عَمْرو بن عبد الله، قال: «لما قدم قتادة على سعيد بن المُسَيَّب، فجعل يسائله أيامًا وأكثر، فقال له سَعِيد: أكل ما سألتني عنه تحفظه؟ قال: نعم، سألتك عنه كذا فقلت فيه كذا وسألتك عن كذا فقلت فيه كذا، وقال فيه الحسن كذا حتى رد عليه حديثا كثيرًا، قال: يقول سعيد: ما كنت أظن أن الله خلق مثلك» [٢].

وقد اختلف في وفاته، فقيل سنة ١١٧، وقيل سنة ١١٨، وعمره ٥٥ سنة أو ٥٦ سنة[٣].

الطعن في لغة قتادة:

كان قتادة عربيًا صليبةً، وكان معروفًا بالفصاحة والبلاغة، وكان يُسأل عن الغريب والشعر، قال محمد بن سلام: «كان قتادة بن دعامة السدوسى من رواة الفقه، عالما بالعرب وبأنسابها، ولم يأتنا عن أحد من رواة الفقه من علم العرب أصح من شيء أتانا عن قتادة.

أخبرنا عامر بن عبد الملك قال: كان الرجلان من بنى مروان يختلفان في الشعر فيرسلان راكبًا فينيخ ببابه -يعنى قتادة بن دِعامة- فيسأله عنه ثم يشخص.

(١) تهذيب الكمال ٢٣/ ٥٠٦.

(٢) تهذيب الكمال ٢٣/ ٥٠٦.

(٣) تهذيب الكمال ٢٣/ ٥١٧، سير أعلام النبلاء ٥/ ٢٨٢.

أخبرني سعيد بن عبيد، عن أبي عوانه أنه قال: شهدت عامر بن عبد الملك يسأل قتادة عن أيام العرب وأنسابها وأحاديثها فاستحسنته، فعدت إليه فجعلت أسأله عن ذلك فقال: مالك ولهذا، دع هذا العلم لعامر وعد إلى شأنك.

ويروى عن بعض أصحابنا قال: رأيت راكبًا قدم من الشام فأناخ على باب قتادة، فسأله من قتل عمرا وعامرا التغلبيين يوم قِضَّة[(١)]، قال: جَحْدَر، فأعادوا إليه الرسول كيف قتلهما جميعا؟ قال: اعتوراه فطعن هذا بالسنان وهذا بالزج فعادى بينهما، ثم رحل مكانه.

وكان أبو المعتمر الشيباني كثير الحديث عن العرب، وعن معاوية وعمرو بن العاص وزياد، وطبقتهم وكان يقول: أخذته عن قتادة، وكان أبو بكر الهذلي يروى هذا العلم عن قتادة»[(٢)].

فهذا يبين مكانته في العربية وآدابها وأخبارها.

وقد اتهم قتادة بالعجمة، وتلك شكاة ظاهر عنك عارها!

قال ابن عطية: «ووقع لقتادة في كتاب الطبري ﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ﴾ [الكهف:٧٩] قال قتادة: أمامهم، ألا ترى أنه يقول: ﴿مِّن وَرَآئِهِمۡ جَهَنَّمُ﴾[الجاثية: ١٠] وهي بين أيديهم. وهذا القول غير مستقيم، وهذه هي العجمة التي كان الحسن بن أبي الحسن يضج منها، قاله الزجاج»[(٣)].

---

(١) من أيام العرب في الجاهلية، ويقال فيه بالتخفيف أيضًا، انظر: تاج العروس١٩/ ٢٤.
(٢) طبقات الشعراء ١/ ٦٣.
(٣) تفسير ابن عطية ٣/ ٥٣٥

قلت: قول قتادة رواه ابن جرير وغيره، وفي لفظ عنه قال: كان في القراءة: ﴿وكان أمامهم ملك يأخذ كل سفينة صحيحة غصبا﴾.

قال ابن جرير: «وقد ذُكر عن ابن عُيينة، عن عمرو، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس أنه قرأ ذلك: ﴿وكان أمامهم ملك﴾.

قال: وقد جعل بعض أهل المعرفة بكلام العرب: وراء، من حروف الأضداد، وزعم أنه يكون لما هو أمامه ولما خلفه، واستشهد لصحة ذلك بقول الشاعر:

أيرجو بنو مروان سمعي وطاعتي وقومي تميم والفلاة ورائيا

بمعنى: أمامي، وقد أغفل وجه الصواب في ذلك؛ وإنما قيل لما بين يديه: هو ورائي، لأنك من ورائه، فأنت ملاقيه كما هو ملاقيك، فصار -إذ كان ملاقيك- كأنه من ورائك وأنت أمامه.

وكان بعض أهل العربية من أهل الكوفة لا يجيز أن يقال لرجل بين يديك: هو ورائي، ولا إذا كان وراءك أن يقال: هو أمامي، ويقول: إنما يجوز ذلك في المواقيت من الأيام والأزمنة كقول القائل: وراءك برد شديد، وبين يديك حرّ شديد، لأنك أنت وراءه، فجاز لأنه شيء يأتي، فكأنه إذا لحقك صار من ورائك، وكأنك إذا بلغته صار بين يديك. قال: فلذلك جاز الوجهان»[(١)].

(١) جامع البيان ١٨/ ٨٤.

وأما الزجاج فإنه قال: «ووَرَاءَهُم: خلفهم، هذا الأجود الوجهين، ثم قال: وقيل: كانَ وَرَاءَهُمْ: معناه كان قدَّامَهُمْ، وهذا جاء في العربية»[١].

فأين هذه العجمة المزعومة![٢]، ولا سيما قد اعتضدت بقراءة مأثورة عن ابن عباس وغيره!.

الأسانيد إلى قتادة في التفسير:

قال الحافظ: «ومن تفاسير التابعين: يروى عن قتادة، وهو من طرق، منها: رواية عبد الرزاق عن معمر عنه، ورواية آدم بن أبي إياس وغيره عن شيبان عنه، ورواية يزيد بن زريع عن سعيد بن أبي عروبة عنه»[٣].

فهذه أشهر أسانيده وأوعبها وأصحها، وقد ذكر الثعلبي أن بعضهم يزيد على بعض نحوا من ألف رواية عن قتادة[٤].

وليس كل المروي عنه ينتهي به، بل بعضه يرويه عن غيره، من الصحابة والتابعين، أما روايته عن الصحابة فقد جزم الحاكم بأنه لم يسمع من صحابي غير أنس بن مالك[٥].

---

(١) معاني القرآن ٣/ ٣٠٥.

(٢) وانظر: الجامع لأحكام القرآن ١١/ ٣٤، حث عد قول قتادة هو قول الأكثر.

(٣) العجاب ١/ ٢١٥.

(٤) الكشف والبيان ١/ ٧٩.

(٥) وذلك في النوع السادس والعشرين من معرفة علوم الحديث.

وعليه فروايته عن ابن عباس منقطعة، وقد روى ابن جرير في أول تفسيره من طريق قتادة عن ابن عباس قال: «نزل القرآنُ بلسانُ قريش ولسان خزاعة، وذلك أن الدار واحدةٌ»، قال ابن جرير: قتادة لم يلقه ولم يسمع منه[1].

ولأجل ذلك وصف قتادة بالتدليس، وتدليس الحفاظ شر أنواع التدليس، فإنهم لا يدلسون إلا لإخفاء ضعف، فكيف بمكثر كقتادة، وهو أحد الذين يدور عليهم إسناد القراءة والتفسير والحديث.فيتقى ذلك من روايته في التفسير.

وأما تفسيره هو فمن أحسن التفسير وأجوده، فقتادة يمتاز بالجمع بين المعرفة العالية بلغة العرب، وتلقي التفسير عن كبار التابعين، ومعرفته بالسنة النبوية، والقراءات القرآنية، ومن هنا كان لتفسيره قيمة عالية، وتفسيره ضخم جدًا، لا يوجد في تفسير التابعين ما يضاهيه، ولو جمع من مختلف رواياته ورتب على آي الذكر الحكيم، لخرج تفسير على غرار تفسير الجلالين، بل أعظم، ولشهرة قتادة بالتفسير كان يُخص بالسؤال عنه من بين سائر أهل زمانه، كما في مسائل الحكم الرعيني الدمشقي له، وهي بضع عشرة مسألة أرسله بها الأمير خالد بن عبد الله القسري ليسأل قتادة عنها، وكلها في التفسير.

وبعد قتادة تأتي طبقة من مفسري العراق المصنفين، وعلى رأسهم سفيان بن سعيد الثوري.

(١) جامع البيان ١٨/ ٦٦.

المفسرون من التابعين في بلاد الشام:

يعد الشام من الأمصار التي خرج منها العلم، فهي من الآثار ذات الأمصار، وفيها قراءات وحديث وفقه، ولكن المروي في التفسير عنهم بالنسبة لغيرهم قليل، وأكثر ما لهم الرواية، كصحيفة علي بن أبي طلحة عن ابن عباس، ومع ذلك فقد اشتهر منهم مفسرون في الجملة.

فمن هؤلاء:

• مكحول الشامي (ت بعد: ١١٣)

هو مكحول الدمشقي أبو عبد الله، عالم أهل الشام وفقيهم، كابلي المولد دمشقي الوفاة، قال الذهبي: «أرسل عن النبي ﷺ أحاديث، وأرسل عن عدة من الصحابة لم يدركهم؛ كأبي بن كعب، وثوبان، وعبادة بن الصامت، وأبي هريرة، وأبي ثعلبة الخشني، وأبي جندل بن سهيل، وأبي هند الداري، وأم أيمن، وعائشة، وجماعة.

وروى أيضًا عن: طائفة من قدماء التابعين، ما أحسبه لقيهم؛ كأبي مسلم الخولاني، ومسروق، ومالك بن يخامر، وحدث عن: واثلة بن الأسقع، وأبي أمامة الباهلي، وأنس بن مالك، ومحمود بن الربيع، وشرحبيل بن السمط، وسعيد بن المسيب، وعبد الله بن محيريز، وجبير بن نفير، وأم الدرداء، وطاووس، وأبي سلمة بن عبد الرحمن، وكثير بن مرة، وأبي إدريس الخولاني، وأبي أسماء الرحبي، ووقَّاص بن ربيعة، وكريب، وغضيف بن الحارث، وعنبسة بن أبي سفيان - ويبعد أنه لقيه - وأبي سلام الأسود، وأبي الشمال بن ضباب، وأبي مرة الطائفي، وقبيصة بن ذؤيب، وقزعة بن يحيى، وعبد الرحمن بن غنم، وينزل إلى أن يروي عن: عمرو بن شعيب،

ونحوه»[١].

قال ابن إسحاق: سمعت مكحولاً يقول: «طبقت الأرض كلها في طلب العلم»[٢].

وروى أبو وهب عنه أنه قال: «عتقت بمصر، فلم أدع بها علما إلا احتويت عليه فيما أرى، ثم أتيت العراق، فلم أدع بها علما إلا احتويت عليه فيما أرى، ثم أتيت المدينة، فلم أدع بها علما إلا احتويت عليه، ثم أتيت الشام، فغربلتها، كل ذلك أسأل عن النفل، فلم أجد أحدا يخبرني عنه، حتى مررت بشيخ من بني تميم يقال له: زياد بن جارية جالسًا على كرسي، فسألته، فقال: حدثني حبيب بن مسلمة، قال: شهدت رسول الله ﷺ نفَّل في البداءة الربع، وفي الرجعة الثلث»[٣].

وقال الزهري: «العلماء أربعة: سعيد بن المسيب بالمدينة، والشعبي بالكوفة، والحسن بالبصرة، ومكحول بالشام»[٤] فهذا يقوله الزهري مع أنه من أقران مكحول، وقد جرت العادة أن المعاصرة تنفي المناصرة.

وقد روى النعمان بن المنذر، عن مكحول قال: اجتمعت أنا والزهري، فتذاكرنا التيمم فقال الزهري: المسح إلى الآباط، فقلت: «عن من أخذت هذا؟» قال: عن كتاب الله، إنَّ الله تعالى يقول: ﴿فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ﴾[المائدة: ٦] فهي يد

---

(١) سير أعلام النبلاء ٥/ ١٥٦.

(٢) الجرح والتعديل ٨/ ٤٠٧، سير أعلام النبلاء ٥/ ١٥٨.

(٣) رواه أبو داود في السنن (٢٧٥٠) نحوه، وذكره في سير أعلام النبلاء ٥/ ١٥٨ وعنه صدرت.

(٤) الجرح والتعديل ٨/ ٤٠٧، سير أعلام النبلاء ٥/ ١٥٨.

كلها، قلت: فإن الله تعالى يقول: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨] «فمن أين تقطع اليد» قال: «فخصمته»(١).

وقد اختلف في وفاته على أقوال، فقيل: ١١٢، وقيل: ١١٣، وقيل غير ذلك.

ومن وصاياه لأهل القرآن: «من لم ينفعه علمه ضره جهله، اقرأ القرآن ما نهاك، فإذا لم ينهك فلست تقرؤه»(٢).

وأتاه رجل فقال: يا أبا عبد الله، قوله عز وجل: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْۖ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهْتَدَيْتُمْۚ﴾ [المائدة: ١٠٥]، قال: «يا ابن أخي، لم يأت تأويل هذه بعد، إذا هاب الواعظ، وأنكر الموعوظ، فعليك حينئذ نفسك لا يضرك من ضل إذا اهتديت، يا أخي الآن نعظ ويسمع منا»(٣).

وجاء عنه أنه قال: «أربع من كن فيه كن له، وثلاث من كن فيه كن عليه، فأما الأربع اللاتي له: فالشكر، والإيمان، والدعاء والاستغفار، قال الله تعالى: ﴿مَّا يَفْعَلُ ٱللَّهُ بِعَذَابِكُمْ إِن شَكَرْتُمْ وَءَامَنتُمْ﴾ [النساء: ١٤٧]، وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ۝٣٣﴾ [الأنفال: ٣٣] وقال تعالى: ﴿مَا يَعْبَؤُاْ بِكُمْ رَبِّي لَوْلَا دُعَآؤُكُمْۖ﴾ [الفرقان: ٧٧].

(١) حلية الأولياء ٥/ ١٧٩.
(٢) حلية الأولياء ٥/ ١٧٧.
(٣) حلية الأولياء ٥/ ١٧٩.

وأمَّا الثلاث اللاتي عليه: فالمكر، والبغي، والنكث، قال الله تعالى:﴿فَمَن نَّكَثَ فَإِنَّمَا يَنكُثُ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ﴾ [الفتح:١٠]، وقال: ﴿وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِۦ﴾[فاطر: ٤٣]، وقال: ﴿إِنَّمَا بَغْيُكُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُم﴾ [يونس: ٢٣]»[1].

ومجموع رواياته التفسيرية نحو من ١١٤ قولا.

الأسانيد إلى مكحول:

١-النعمان بن المنذر عن مكحول، وعن النعمان محمد بن شعيب بن شابور، وعمر بن عبد الواحد، وهذا إسناد جيد.

٢-عبد الرحمن بن يزيد بن جابر عن مكحول، وعن ابن جابر ابنه عبد الله، والوليد بن مسلم، وعبد الله بن المبارك، وهذا إسناد صحيح.

٣-عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان العنسي عن مكحول، وعن ابن ثوبان ابنه، وهذا إسناد حسن.

٤-سعيد بن عبد العزيز عن مكحول، وعنه سعيد عمر بن سعيد الدمشقي، ومروان بن محمد الطاطري، وعمرو بن أبي سلمة، وهذا إسناد صحيح.

٥-إسماعيل بن أمية عن مكحول، وعن إسماعيل سفيان الثوري، وهذا إسناد صحيح.

---

(١) حلية الأولياء ٥/ ١٨١.

المبحث الثالث: المفسرون من أتباع التابعين

المفسرون من طبقة الأتباع أقل، حيث إن جهدهم انصرف إلى الجمع والتدوين، ومن الدراسات المعاصرة عنهم: تفسير أتباع التابعين عرض ودراسة، إعداد: د. خالد بن يوسف الواصل. ومن هؤلاء من هو من أهل العراق، ومنهم من هو من أهل الحجاز، ومنهم من هو من أهل الشام، ومنهم من هو من أهل مصر، وقد جرت عادة المصنفين في التفسير المأثور ذكر أقوال طبقة الأتباع في التفسير، وعدهم من أهل التأويل، كما يفعل ذلك ابن جرير وغيره.

والأتباع هم الطبقة الثالثة التي أثنى عليها النبي ﷺ في الحديث المتواتر: خير الناس قرني..

- **خصائص هذه الطبقة:**

أهم ما لاحظته على هذه الطبقة من حيث التفسير خمسة أمور:

الأول: قلة المفسرين مقارنة بطبقة التابعين، وقلة الأقوال المنسوبة إليهم كذلك مقارنة بأشياخهم من التابعين، فقد بلغت أقوال التابعين في موسوعة التفسير بالمأثور (٣٠١٨٩)، في حين بلغت أقوال الأتباع (١٩٩٧٦). فيصح أن نصف عصر التابعين بأنه أكثر العصور تفسيرًا[١].

الثاني: كثرة الرواية فيهم مقارنة بالتابعين. فيصح أن نقول: إن عصر الأتباع عصر رواية التفسير وإشهاره.

---

(١) المجلد الأول ص٤٢٢.

الثالث: ظهور المصنفات والنسخ التفسيرية في زمانهم واشتهارها، حتى إن المصنفين فيما بعد بنوا على جمعهم، فكانت طبقة الأتباع ممهدة لحفظ المأثور وصيانته وضبطه وتدوينه.

وقد تنوعت المصنفات في زمن الأتباع، فبعضها رواية جملية، كتفسير مقاتل أجمل به أقوال أصحابه الذين أخذ عنهم التفسير، وبعضها رواية محضة، وهؤلاء سنذكرهم في الفصل الذي يلي هذا، وبعضها رواية مع دراية، كتفسير يحيى بن سلام، ولعله تفرد بهذا المنهج بين أصحاب هذه الطبقة.

الرابع: ظهور الدخيل في التفسير في هذه الطبقة، فظهرت روايات مكذوبة في التفسير وفضائل القرآن، وظهر من اتهم رواية وتأويلاً، على حد سواء، فلا روايته قبلت، ولا تفسيره مُدح، ونسب لبعضهم أقوال فاسدة في العقائد وغيرها. وهؤلاء ظهر جرحهم، وبان عوارهم، فاتقى الناس تفسيرهم وكرهوه.

وكثر في هؤلاء ذكر الإسرائيليات وروايتها.

الخامس: ظهور الجرح والتعديل بين المفسرين، أما الرواية فالمرجع فيها إلى أئمة الجرح والتعديل وأقوالهم في الرواة، لأن التفسير من أقسام الرواية، وأما التفسير فقد انتقدوا بعض المفسرين، ومدحوا بعضهم، وفي مقدمة ابن جرير نماذج عن ذلك، وقد ذكرنا بعضه فيما مضى.

وقد أحصت موسوعة التفسير بالمأثور عشرة من أكثر الأتباع تفسيرا، وهم:

١-مقاتل بن سليمان ومجموع آثاره (١٠٢٢٨) وتفسيره ضخم مطبوع في عدة مجلدات.

٢-ثم يحيى بن سلام البصري ومجموع آثاره (٢٦٢٨).

٣-ثم عبد الرحمن بن زيد بن أسلم ومجموع آثاره (٢٢٠٩).

٤-ثم عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج ومجموع آثاره (١٠١٥).

٥-ثم محمد بن السائب الكلبي ومجموع آثاره (٩٠٥). وإذا اعتبر التفسير المنسوب إلى ابن عباس المسمى تنوير المقباس وأنه من تأليف الكلبي كانت رواياته أكثر، فإنها تفسير للقرآن كله، وعلى منواله نسج المختصرون، كالجلالين.

٦-ثم محمد بن إسحاق أمير المؤمنين في السيرة ومجموع آثاره (٨٠٦).

٧-ثم مقاتل بن حيان ومجموع آثاره (٦٠١).

٨-ثم سفيان الثوري ومجموع آثاره (٤١١).

٩-ثم سفيان بن عيينة ومجموع آثاره (٢٤٣).

١٠-ثم مالك بن أنس إمام دار الهجرة ومجموع آثاره (١١٣).

وسنعرف بأشهر الأتباع من المفسرين الأعلام:

• مقاتل بن سليمان (ت:١٥٠)

هو مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي أبو الحسن البلخي، روى عن كبار التابعين، ويعد هو من كبار أتباع التابعين.

وسمى ابن جرير جده – في بعض الروايات –: قيسا[١].

يعرف بابن دوال دوز[٢].

فممن روى عنه: مجاهد والضحاك وابن بريدة والزهري وغيرهم.

وله تفسير مطبوع في عدة مجلدات هو في مجمله رواية وتلخيص للمأثور عن ثلاثين رجلاً منهم اثنا عشر تابعيًا، قال مقاتل في أول تفسيره[٣]: «عن ثلاثين رجلاً منهم اثني عشر رجلا من التابعين منهم من زاد على صاحبه الحرف ومنهم من وافق صاحبه في التفسير فمن الاثنا عشر: عطاء بن أبي رباح، والضحاك بن مزاحم، ونافع مولى ابن عمر، والزبير وابن شهاب الزهري، ومحمد بن سيرين، وابن أبي مليكة، وشهر بن حوشب، وعكرمة، وعطية الكوفي، وأبو إسحاق الشعبي، ومحمد بن على بن الحسين بن علي، ومن بعد هؤلاء قتادة ونظراؤه حتى ألفت هذا الكتاب. قال عبد الخالق بن الحسن –راوي تفسير مقاتل–: وجدت على ظهر كتاب عبيد الله بن ثابت عن أبيه تمام الثلاثين الذين روى عنهم مقاتل قال: حدثنا الهذيل، قال: رجال مقاتل الذين أخذ التفسير عنهم سوى من سمينا: قتادة بن دعامة، وسليمان بن مهران

---

(١) تفسير الطبري ٢٤/ ٩٧.

(٢) كذا في الميزان وتاريخ الإسلام وغيرها، وفي بعض المصادر: جوال دوز ، وهو تصحيف.

(٣) تفسير مقاتل ١/ ٢٥.

الأعمش، وحماد بن أبي سليمان، وإسماعيل بن أبي خالد، وابن طاوس اليماني، وعبد الكريم، وعبد القدوس صاحبي الحسن، وأبو روق، وابن أبي نجيح، وليث بن سليم، وأيوب وعمرو بن دينار، وداود بن أبي هند، والقاسم بن محمد، وعمرو بن شعيب، والحكم بن عتبة، وهشام بن حسان، وسفيان الثوري».

قال الذهبي: «قال ابن المبارك - وأحسن -: ما أحسن تفسيره لو كان ثقة.

قال ابن عيينة: قلت لمقاتل: زعموا أنك لم تسمع من الضحاك، قال: كان يغلق علي وعليه بابٌ، فقلت في نفسي: أجل، باب المدينة.

وقيل: إنه قال: سلوني عما دون العرش، فقالوا: أين أمعاء النملة؟ فسكت، وسألوه: لما حج آدم، من حلق رأسه؟ فقال: لا أدري.

قال وكيعٌ: كان كذابًا، وعن أبي حنيفة، قال: أتانا من المشرق رأيان خبيثان: جهمٌ معطلٌ، ومقاتلٌ مشبه. مات مقاتلٌ: سنة نيف وخمسين ومائة. قال البخاري: مقاتل لا شيء البتة، قلت: أجمعوا على تركه»[(١)].

وبيَّن الإمام أحمد أن تفسيره من كتب كان ينظر فيها، فقال: مقاتل صاحب التفسير ما يعجبني أن أروي عنه شيئًا[(٢)]، وقال: كانت له كتب ينظر فيها، إلا أني أرى أنه كان له علم بالقرآن[(٣)].

(١) سير أعلام النبلاء ٧/ ٢٠٢.

(٢) الجرح والتعديل ٨/

(٣) تاريخ بغداد ١٣/ ١٦١.

وقد طول ابن عساكر ترجمته في تاريخ دمشق، وذكر أن البخاري قال فيه: «سكتوا عنه، وقال: لا شيء البتة، وقال: خراساني منكر الحديث سكتوا عنه، وقال: مقاتل بن سليمان الخراساني روى عنه المحاربي يقال مقاتل بن سليمان دوال دوز قال ابن عيينة: سمعت مقاتل يقول: إن لم يخرج الدجال الأكبر سنة خمسين ومائة فاعلموا أني كذاب، سكتوا عنه»[(١)]، وهذا من العجائب أنْ يكثر قول البخاري ويتنوع في الرجل الواحد، مع أنه لم يذكره لا في الضعفاء ولا في التاريخ الكبير في النسخة التي رواها ابن عساكر، وهو ثابت في النسخة المطبوعة في آخر من اسمه مقاتل[(٢)].

وروى ابن عساكر عن علي بن الحسين بن واقد قال: ذهب رجل بجزء من أجزاء تفسير مقاتل إلى عبد الله قال: فأخذه عبد الله منه وقال: دعه، قال: فلما ذهب يسترده قال: يا أبا عبد الرحمن كيف رأيت؟ قال: يا له من علم لو كان له إسناد.

وعن حسين بن واقد عن أبي عصمة أنَّ مقاتلا قال لأبي عصمة: إني أخاف أن أنسى علمي وأكره أن يكتبه غيرك، فكان يملي عليه بالليل عند السراج ورقة أو ورقتين حتى تم التفسير على ذلك، ورواه عنه أبو نصير: ودس إلى جارية مقاتل حتى حملت كتبه إليه فكتبها[(٣)].

وقد تزوج مقاتل بأم أبي عصمة نوح الجامع الكذاب[(٤)].

---

(١) تاريخ دمشق ٦٠/ ١١١.
(٢) التاريخ الكبير ٨/ ١٤.
(٣) تاريخ دمشق ٦٠/ ١١٥.
(٤) الكامل لابن عدي ٨/ ١٨٦.

فلعله ممن جرأ نوحًا على الكذب، حتى صار ركن الكذب الأعظم والله المستعان.

وعن نعيم بن حماد قال: رأيت عند سفيان بن عيينة كتابًا لمقاتل بن سليمان فقلت: يا أبا محمد تروي لمقاتل في كتاب التفسير؟ قال: لا ولكن أستدل به وأستعين[١]. يعني يعرف أقواله ويستعين به على التصنيف في التفسير، وهذا يدل أنه لم يخرج له في تفسيره شيئًا.

وقد طعن الشافعي في عقيدة مقاتل، ومع ذلك فقد روي عنه الثناء على تفسيره.

فعن أبي الحارث الجوزجاني قال: «حكى لي عن الشافعي أنه قال: الناس كلهم عيال على ثلاثة، على مقاتل في التفسير، وعلى زهير بن أبي سلمى في الشعر، وعلى أبي حنيفة في الكلام».

وعن حرملة بن يحيى قال: سمعت الشافعي يقول: «من أحب الأثر الصحيح فعليه بمالك، ومن أحب الجدل فعليه بأصحاب أبي حنيفة، ومن أحب التفسير فعليه بمقاتل».

وفي لفظ عنه: قال: سمعت الشافعي يقول: «الناس عيال على هؤلاء الأربعة، فمن أراد أن يتبحر في المغازي فهو عيال على محمد بن إسحاق، ومن أراد أن يتبحر في الشعر فهو عيال على زهير بن أبي سلمى، ومن أراد أن يتبحر في النحو فهو عيال على الكسائي، ومن أراد أن يتبحر في تفسير القرآن فهو عيال على مقاتل بن سليمان».

(١) تاريخ دمشق ٦٠/ ١١٦.

وعن الربيع عن الشافعي قال: «من أراد التفسير فعليه بمقاتل بن سليمان، ومن أراد الصحيح فعليه بمالك، ومن أراد الجدل فعليه بأبي حنيفة»[(١)].

وعن يحيى بن شبل قال: قال عباد بن كثير: ما يمنعك من مقاتل؟ قلت: إن أهل بلادنا يكرهونه، قال: فلا تكرهنه فما بقي أحد أعلم بكتاب الله منه»[(٢)].

وعن خالد بن صبح قال: قيل لحماد بن أبي حنيفة: إن مقاتل أخذ التفسير عن الكلبي؟ قال: كيف يكون هذا وهو أعلم بالتفسير من الكلبي»[(٣)].

وعن القاسم بن أحمد الصفار قال: «كان إبراهيم الحربي يأخذ مني كتب مقاتل فينظر فيها، فقلت له ذات يوم: أخبرني يا أبا إسحاق ما للناس يطعنون على مقاتل؟ قال: حسدا منهم لمقاتل، وقال الجلاب: سئل إبراهيم الحربي عن مقاتل بن سليمان هل سمع من الضحاك بن مزاحم شيئا؟ قال: لا، مات الضحاك قبل أن يولد مقاتل بن سليمان بأربع سنين، وقال مقاتل أغلق علي وعلى الضحاك باب أربع سنين، قال إبراهيم: وأراد بقوله باب يعني باب المدينة، وذاك في المقابر، قيل لإبراهيم: من أين كان؟ قال: من أهل مرو، قال إبراهيم: ولم يسمع عن مجاهد شيئًا ولم يلقه، وإنما جمع مقاتل بن سليمان تفسير القرآن وفسر عليه من غير سماع، ولو أنَّ رجلاً جمع تفسير معمر عن قتادة وشيبان عن قتادة كان يحسن أن يفسر عليه، قال إبراهيم: لم أدخل في تفسيري منه شيئا، قال: تفسير الكلبي مثل تفسير مقاتل سواء»[(٤)].

---

(١) رواها كلها ابن عساكر في تاريخ دمشق ٦٠/ ١١٦.
(٢) تاريخ دمشق ٦٠/ ١١٨.
(٣) تاريخ دمشق ٦٠/ ١١٨.
(٤) تاريخ دمشق ٦٠/ ١١٨.

وفي ترجمته ما يدل على أنه كان يكذب في الأسانيد، ويلصق الأقوال بالرجال، ولذا تركه أهل الحديث، ولم يعتمد أحد على روايته، لكن تفسيره مما سمعه وقرأه وعلمه، فهو جُملي خليط، وهو من بابة الكلبي وحكمهما سواء.

ويشابه الكلبي كذلك في الأخذ عن أهل الكتاب، قال ابن حبان: «كان مقاتل يأخذ من اليهود والنصارى من علم القرآن الذي يوافق كتبهم»(١).

ولمقاتل غير التفسير: تفسير الخمسمائة آية، يرويه منصور الباوردي، وهو في أحكام القرآن، وقد أسند فيه حديثا كثيرا(٢).

وقد قدم الدكتور عبد الله شحاتة في تحقيقه لتفسير مقاتل دراسة وافية، وذكر في خاتمته أهم ملامح تفسيره، فليراجعه من أراد الاستزادة.

ولم أجد لمقاتل بن سليمان ذكرًا في تفسير الطبري، اللهم إلا أنه روى عن أبيه خبرًا من غير طريقه، فقال في تفسير سورة الإنسان: نا ابن حميد، قال: ثنا يحيى بن واضح، قال: ثنا أبو العريان، قال: سألت سليمان بن قيس أبا مقاتل بن سليمان، عن قوله: ﴿ وَيُطْعِمُونَ ٱلطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا ۝٨ ﴾ [الإنسان:٨] على حبهم للطعام(٣).

---

(١) ميزان الاعتدال ٤/ ١٧٤.

(٢) الكامل لابن عدي ٨/ ١٩٠.

(٣) تفسير الطبري ٢٤/ ٩٧.

وأما الثعلبي فقد ذكره في مصادره[1]، وأكثر من الاعتماد عليه، ولا غرو فقد احتفل به، ورواه من ثلاث طرق عن مقاتل، طريق الهُذيل بن حبيب، وطريق إسحاق بن إبراهيم، وطريق أبي عصمة.



(١) ١/ ٨٠.

• يحيى بن سلام البصري (١٢٤-٢٠٠)

نزل المغرب بإفريقية -وهي تونس- فحدث عن فطر بن خليفة ومالك والثوري وجماعة، وقد اختلف فيه، فضعفه الدراقطني، وقال ابن عدي: يكتب حديثه على ضعفه[(١)].

وقال أبو حاتم: صدوق[(٢)].

وقال الداني: «يحيى بن سلام بن أَبِي ثعلبة أبو زكريا البصري، روى الحروف عن أصحاب الحسن وغيره، وله اختيار في القراءة من طريق الآثار، سكن إفريقية دَهْرًا، وسمعوا منه كتابه في تفسير القرآن، وليس لأحدٍ من المتقدمين مثله، وكتابه الجامع، وكان ثقة ثبتًا عالمًا بالكتاب والسنة، وله معرفة باللغة والعربية»[(٣)].

وقال البرذعي: «قلتُ لأبي زرعة: يحيى بن سلام المغربي؟ فقال: لا بأس به، ربما وهم، ثم روى حديثه، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة في قوله عزوجل: ﴿سَأُوْرِيكُمۡ دَارَ ٱلۡفَٰسِقِينَ ﴾ [الأعراف: ١٤٥]، قال: مصر.

قال: وجعل أبو زرعة يستعظم هذا»[(٤)].

وقد يكون يحيى سمعه من سعيد بعد الاختلاط، فإنَّ معمرًا رواه عن قتادة

---

(١) الكامل ٩/ ١٢٦، ميزان الاعتدال ٤/ ٣٨١.

(٢) الجرح والتعديل ٩/ ١٥٥.

(٣) تاريخ الإسلام ٥/ ٢٢٢.

(٤) تهذيب الكمال ١١/ ١٠.

فقال: منازلهم[١]، والله أعلم.

وقال أبو العرب: «ويحيى بن سلام، قدم إفريقية، وكان ثقة ثبتًا، وكان له إدراك، لقي غير واحد من التابعين، وأكثر من لقي الرجال والحمل عنهم، وله مصنفات كثيرة في فنون العلم، وكان من الحفاظ.

حدثني يحيى بن محمد بن يحيى بن سلام، عن أبيه، عن جده يحيى: أنه ما سمع شيئًا قط إلا حفظه، حتى إنه كان إذا مر بمن يتغنى، يسد أذنيه لئلا يسمعه فيحفظه، وكان من خيار خلق الله، ودعا بثلاث دعوات استجيبت له: دعا الله أن يقضي عنه الدين فقضي دينه، ودعا أن يورث ولده العلم فكان كما دعا، ودعا الله أن يكون قبره بمقطم مصر ففعل.

قال: ولقد كنت عند يحيى ابنه حين أتاه رجل من أهل مصر، فحدثه أن قبر جده إلى جنب قبر ابن فروخ بالمقطم، وأنه يرى عليهما كل ليلة قنديلان يوقدان»[٢].

قلت: هو حسن الحديث، يتقى له المناكير اليسيرة التي تفرد بها، وغالبها أشياء موقوفة رفعها، ونحو ذلك، والله أعلم، مات بمصر بعد أن حج سنة ٢٠٠[٣].

(١) تفسير الطبري ١٣/ ١١٢. وهاهنا خرم في كل نسخ الطبري، مقداره خمسة أسطر، فإن الطبري قال: وقال آخرون: معنىٰ ذلك سأريكم دار قوم فرعون، وهي مصر، ذكر من قال ذلك، ثم بياض بنحو خمسة أسطر. ولم أجد في الدر المنثور ما يتممه.

(٢) طبقات علماء إفريقية ٣٧.

(٣) سير أعلام النبلاء ٩/ ٣٩٧.

قال ابن عاشور واصفًا تفسير يحيى بن سلام: «هو تفسير يقع في ثلاثين جزءاً من التجزئة القديمة أي في ثلاث مجلدات ضخمة، مبني على إيراد الأخبار مسندة، ثم تعقبها بالنقد والاختيار، فبعد أن يورد الأخبار المروية مفتتحاً إسنادها بقوله: حدثنا، يأتي بحكمه الاختياري مفتتحاً بقوله: قال يحيى، ويجعل مبنى اختياره على المعنى اللغوي، والتخريج الإعرابي ويندرج من اختيار المعنى إلى اختيار القراءة التي تتماشى وإياه، مشيراً إلى اختياراته في القراءة بما يقتضي أن له رواية أو طريقاً لا يبعد أن تكون راجعة إلى قراءة أبي عمرو بن العلاء البصري، لأن يحيى بن سلام بصري النشأة، وإلى طريقه المختار في القراءة يشير في تفسيره بقوله: والذي في مصحفنا».

وعلى كل فليس تفسيره بالحافل، وهو في جملته تفسيرحسن، ولم يحتج إليه الطبري لأنه روى أصوله، كتفسير الحسن وقتادة وغيرهم، وزاد عليه أشياء لم يروها يحيى، ولذا فليس له ذكر في التفسير إلا في موضع واحد، ولم تقع رواية تفسيره للثعلبي، مع شدة تفصيه واستقصائه.



• عبد الرحمن بن زيد بن أسلم (ت:١٨٢)

هو العالم الجليل المفسر المقرئ المحدث، ابن عالم وأخٌ لعالمين، قال الذهبي: «أخو أسامة، وعبد الله، وفيهم لينٌ، وكان عبد الرحمن صاحب قرآن وتفسير، جمع تفسيرا في مجلد، وكتابا في الناسخ والمنسوخ»[١].

قال البخاري: «منكر الحديث»[٢].

وضعفه غير واحد[٣].

قال خالد بن خداش: «قال لي الدراوردي ومعن وعامة أهل المدينة: لا ترد عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، إنه لا يدري ما يقول»[٤].

وقال الشافعي: «ذكر لمالك حديث منقطع فقال: اذهب إلى عبد الرحمن بن زيد يحدثك عن أبيه، عن نوح عليه السلام»[٥].

قلت: روى الربيع بن سليمان: «سمعت الشافعي يقول سأل رجل عبد الرحمن بن زيد بن أسلم حدثك أبوك، عن أبيه، عن جده أن سفينة نوح طافت بالبيت وصلت ركعتين؟ قال: نعم»[٦].

---

(١) سير أعلام النبلاء ٨/ ٣٤٩.
(٢) التاريخ الكبير ٣/ ٤٠١.
(٣) الكامل لابن عدي ٥/ ٤٤١.
(٤) سؤالات الميموني ٢/ ٣٢٥.
(٥) تاريخ الإسلام ٤/ ٩٠٤.
(٦) الكامل لابن عدي ٥/ ٤٤٣.

فكأن الشافعي ومالكًا يشيران إلى هذه القصة.

ولم يكن ذلك عن قصد منه، ولا تعمد، ولكنه لم يكن ضابطًا فيروي الأشياء على التوهم، ويقبل التلقين، قال أبو حاتم بن حبان: «من أهل المدينة يروي عن أبيه روى عنه العراقيون وأهل المدينة مات سنة ثنتين وثمانين ومائة، كان ممن يقلب الأخبار وهو لا يعلم، حتى كثر ذلك في روايته من رفع المراسيل وإسناد الموقوف فاستحق الترك»[١].

قال الحافظ: «ومن تفاسير ضعفاء التابعين فمن بعدهم: تفسير زيد بن أسلم، من رواية ابنه عبد الرحمن عنه، وهي نسخة كبيرة يرويها ابن وهب وغيره عن عبد الرحمن عن أبيه وعن غير أبيه، وفيها أشياء كثيرة لا يسندها لأحد، وعبد الرحمن من الضعفاء، وأبوه من الثقات»[٢].

قال الذهبي: «وكان عبد الرحمن صاحب قرآن وتفسير، جمع تفسيرًا في مجلد، وكتابًا في الناسخ والمنسوخ»[٣].

وقد توفي عبد الرحمن سنة ١٨٢.

وغالب تفسير عبد الرحمن يرويه ابن جرير من طريق عبد الله بن وهب المصري الثقة الإمام، فقد احتفل به في جامعه، إذ رواه بإسناد عالٍ عن يونس بن عبد الأعلى عن ابن وهب، ويكاد يكون فرقه في تفسيره، فهو من جملة التفاسير التي حواها ابن

(١) المتروكين ٢/ ٥٧.
(٢) العجاب ١/ ٢١٧.
(٣) سير أعلام النبلاء ٨/ ٣٤٩.

جرير في بطن جامعه، وقد رواه الثعلبي في تفسيره من طريق أبي بكر بن كامل - تلميذ ابن جرير وراويته - عن ابن جرير[(١)].

وسمع ابن أبي حاتم التفسير من يونس بن عبد الأعلى كذلك، لكنه لم يخرج منه إلا الحرف بعد الحرف[(٢)]، وأكثر ما يروي عنه من طريق: أصبغ بن الفرج عنه.

ورأيت ابن جرير يتعقب عبد الرحمن -أحيانًا- إذا أبعد، ويبين فساد قوله، وأحيانًا يذكر قوله بعد ذكر أقوال أهل التأويل، لا أدري ما يريد بذلك، لكن كأنه بهذا لا يعده من أهل التأويل، فإنَّ عادة ابن جرير في مثل هذا هو ذكر أقوال من ليس من أهل التأويل كأهل العربية.

فمن تعقباته على ابن زيد في سورة البقرة:

قال ابن جرير: «حدثني يونس، قال: أنبأنا ابن وهب، قال: قال ابن زيد، في قول الله تعالى: ﴿قَالُوا۟ رَبَّنَآ أَمَتَّنَا ٱثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا ٱثْنَتَيْنِ﴾ [غافر: ١١]، قال: خلقهم من ظهر آدم حين أخذ عليهم الميثاق، وقرأ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُوا۟ بَلَىٰ ۛ شَهِدْنَآ ۛ أَن تَقُولُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَٰفِلِينَ ﴿١٧٢﴾ أَوْ تَقُولُوٓا۟ إِنَّمَآ أَشْرَكَ ءَابَآؤُنَا مِن قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِّنۢ بَعْدِهِمْ ۖ أَفَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ ٱلْمُبْطِلُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٢-١٧٣]. قال: فكسبهم العقل وأخذ عليهم الميثاق.

قال: وانتزع ضلعًا من أضلاع آدم القُصَيرى فخلق منه حواء ذكرَه عن النبي ﷺ.

(١) الكشف والبيان ١/ ٨١.

(٢) تفسير ابن أبي حاتم ١/ ٢٦٢.

قال: وذلك قول الله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً﴾ [سورة النساء: ١]، قال: وبثّ منهما بعد ذلك في الأرحام خلقًا كثيرًا، وقرأ: ﴿يَخْلُقُكُمْ فِى بُطُونِ أُمَّهَـٰتِكُمْ خَلْقًا مِّنۢ بَعْدِ خَلْقٍ﴾ [الزمر: ٦]، قال: خلقا بعد ذلك.

قال: فلما أخذ عليهم الميثاق أماتهم، ثم خلقهم في الأرحام، ثم أماتهم، ثم أحياهم يوم القيامة، فذلك قول الله: ﴿قَالُوا۟ رَبَّنَآ أَمَتَّنَا ٱثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا ٱثْنَتَيْنِ فَٱعْتَرَفْنَا بِذُنُوبِنَا﴾، وقرأ قول الله: ﴿وَأَخَذْنَا مِنْهُم مِّيثَـٰقًا غَلِيظًا﴾ [الأحزاب: ٧] قال: يومئذ. قال: وقرأ قول الله: ﴿وَٱذْكُرُوا۟ نِعْمَةَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمِيثَـٰقَهُ ٱلَّذِى وَاثَقَكُم بِهِۦٓ إِذْ قُلْتُمْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا﴾[المائدة:٧]»[(١)].

ثم قال ابن جرير: «وأما ابن زيد، فقد أبان عن نفسه ما قصَد بتأويله ذلك، وأنَّ الإماتة الأولى عند إعادة الله جل ثناؤه عبادَه في أصلاب آبائهم، بعدما أخذَهم من صُلب آدم، وأن الإحياء الآخر هو نفخ الأرواح فيهم في بطون أمهاتهم، وأن الإماتة الثانية هي قبضُ أرواحهم للعود إلى التراب، والمصير في البرزخ إلى اليوم البعث، وأن الإحياء الثالثَ هو نفخُ الأرواح فيهم لبعث الساعة ونشر القيامة.

وهذا تأويل -إذا تدبره المتدبر- وجده خلافًا لظاهر قول الله الذي زعم مفسِّره أن الذي وصفنا من قوله تفسيره.

(١) تفسير الطبري ١/ ٤٢٠.

وذلك أن الله جل ثناؤه أخبر في كتابه -عن الذين أخبر عنهم من خلقه- أنهم قالوا: ﴿رَبَّنَآ أَمَتَّنَا ٱثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا ٱثْنَتَيْنِ ﴾، وزعم ابن زيد في تفسيره أنّ الله أحياهم ثلاث إحياءات، وأماتهم ثلاث إماتات.

والأمر عندنا - وإن كان فيما وَصَف من استخراج الله جل ذكره من صُلب آدم ذرّيته، وأخذه ميثاقه عليهم كما وصف -فليس ذلك من تأويل هاتين الآيتين- أعني قوله: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا ﴾ [البقرة:٢٨] الآية، وقوله:﴿رَبَّنَآ أَمَتَّنَا ٱثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا ٱثْنَتَيْنِ ﴾ - في شيء، لأنَّ أحدًا لم يدع أن الله أمات من ذَرَأ يومئذ غيرَ الإماتة التي صار بها في البرزخ إلى يوم البعث، فيكون جائزًا أن يوجّه تأويل الآية إلى ما وجهه إليه ابن زيد»[(١)].

وربما صحح ابن جرير قول ابن زيد إذا عضده دليل[(٢)].

هذا ويقع في تفسير عبد الرحمن إسرائيليات وأشياء من أخبار الأحبار.

❁ ❁ ❁

(١) تفسير الطبري ١/ ٤٢٣. وانظر مثلا: ١/ ٤٥١، ٤٧١.

(٢) تفسير الطبري ٢/ ١١٨.

• الكلبي (ت:١٤٦)

هو محمد بن السائب بن بشر بن عمرو بن الحارث الكلبي، أبو النضر الكوفي، النسابة المفسر، أدرك صغار التابعين، وروى عنهم وعن غيرهم، وقد اتفق النقاد على أنه متروك، واتهمه بعضهم بالكذب والرفض، فتُركت روايته لأجل ذلك، مع أنه علامة أخباري موسوعي.

ساق الذهبي له ترجمة مطولة في ميزان الاعتدال، ومما ذكر فيها: «قال الثوري: اتقوا الكلبي، فقيل: فإنك تروى عنه، قال: أنا أعرف صدقه من كذبه.

وقال البخاري: أبو النضر الكلبي تركه يحيى وابن مهدي، ثم قال البخاري: قال على: حدثنا يحيى، عن سفيان، قال لي الكلبي: كل ما حدثتك عن أبي صالح فهو كذب.

وقال ابن معين: قال يحيى بن يعلى، عن أبيه، قال: كنت أختلف إلى الكلبي أقرأ عليه القرآن، فسمعته يقول: مرضت مرضة فنسيت ما كنت أحفظ، فأتيت آل محمد ﷺ فتفلوا في في، فحفظت ما كنت نسيت، فقلت: لا والله، لا أروى عنك بعد هذا شيئا، فتركته»[١].

وفي ترجمته من الكامل لابن عدي أشياء من هذا النمط، وفيه: قال السعدي: كذاب ساقط، وقال النسائي: متروك الحديث[٢].

---

(١) ميزان الاعتدال ٣/ ٥٥٧.

(٢) الكامل ٧/ ٢٧٨.

وقال قتادة: «ما أرى أحدًا يجري مع الكلبيِّ في التفسير في عِنَان»[(١)].

وقال علي بن الحسين بن واقد، قال: حدثني أبي، قال: «حدثنا الأعمش، قال: حدثني سعيد بن جُبير، عن ابن عباس: ﴿وَٱللَّهُ يَقْضِى بِٱلْحَقِّ﴾ [سورة غافر: ٢٠] قال: قادر على أن يجزىَ بالحسنة الحسنة وبالسيئة السيئة ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [سورة غافر: ٢٠]، قال الحسين: فقلت للأعمش: حدَّثني به الكلبي، إلا أنه قال: إنَّ الله قادرٌ أن يجزىَ بالسيئة السيئة وبالحسنة عَشْرًا، فقال الأعمش: لو أن الذي عند الكلبي عندي ما خرج مني إلا بخفير»[(٢)].

ثم أخرج ابن عدي له مناكير وغرائب في التفسير وغيرها عن أبي صالح، ثم قال: «وللكلبي غير ما ذكرت من الحديث أحاديث صالحة وخاصة عن أَبِي صالح، وهو رجل معروف بالتفسير وليس لأحد تفسير أطول، ولا أشبع منه، وبعده مقاتل بن سليمان، إلا أنَّ الكلبي يفضل على مقاتل لما قيل فِي مقاتل من المذاهب الرديئة، وحدَّث عن الكلبي الثَّوْري وشُعبة وإن كانا حدثا عنه بالشيء اليسير غير المسند، وحدث عن الكلبي ابن عُيَينة وحماد بن سلمة وإسماعيل بن عياش وهشيم وغيرهم من ثقات الناس، ورضوه بالتفسير، وأما فِي الحديث فخاصة إذا روى، عَن أَبِي صالح، عنِ ابن عباس ففيه مناكير واشتهر به فيما بين الضعفاء يكتب حديثه»[(٣)].

قلت: في تفسيره مناكير كثيرة، وخاصة فيما يذكر من أسباب النزول، وهو ومقاتل بن سليمان في درجة واحدة، والكلبي أكثر كذبًا، إلا أنهم رووا تفسيره لأنه

(١) تفسير الطبري ١/ ٩٢.

(٢) تفسير الطبري ١/ ٩١.

(٣) الكامل ٧/ ٢٨٤.

كان يعرف الغريب، فكان يفسره ويضيفه إلى ابن عباس، ومن هنا رواه عنه مَن رواه، ولم يرضوه كما قال ابن عدي، بل قال أحمد بن زهير: «سألت أحمد بن حنبل عن تفسير الكلبي، فقال: كذب، قلت: يحل النظر فيه؟ قال: لا»[1].

وقد تأول الذهبي قول ابن عدي: ليس لأحد تفسير أطول من تفسير الكلبي الخ، بأنه عنى الذين فسروا القرآن بعد المائتين، ومن ليس لهم في تفسيرهم سوى قولهم[2]، ولكن الكلبي قد نسب تفسيره إلى ابن عباس، وألصقه به، وما النسخة المطبوعة باسم: تنوير المقباس بتفسير ابن عباس إلا تفسير الكلبي، ولكنه أضافه إلى ابن عباس كي يروج.

وأما المذاهب الرديئة التي في مقاتل ففي الكلبي ما هو أقبح، وقد ذكر له ابن حبان في المجروحين والذهبي في تاريخ الإسلام مقالات شنيعة جدا، فلعله تاب.

قال ابن حبان: «من أهل الكوفة، وهو الذي يروي عنه الثوري ومحمد بن إسحاق ويقولان: حدثنا أبو النضر، حتىٰ لا يعرف، وهو الذي كناه عطية العوفي: أبا سعيد، وكان يقول: حدثني أبو سعيد، يريد به الكلبي فيتوهمون أنه أراد أبا سعيد الخدري.

وكان الكلبي سبئيًا من أصحاب عبد الله بن سبأ، من أولئك الذين يقولون: إنَّ عليًّا لم يمت وإنه راجع إلىٰ الدنيا قبل قيام الساعة فيملؤها عدلاً كما ملئت جورًا، وإنْ رأوا سحابة قالوا: أمير المؤمنين فيها.

(١) كتاب المجروحين ٢/ ٢٦٤.

(٢) تاريخ الإسلام ٣/ ٩٦٠.

ثم روىٰ عن أبي عوانة قال: سمعت الكلبي يقول: كان جبريل يملي الوحي علىٰ النبي ﷺ فلما دخل النبي ﷺ الخلاء جعل يُملي علىٰ عليٍّ.

... عن سفيان الثوري قال: قال لي الكلبي: ما سمعته مني عن أبي صالح عن ابن عباس فهو كذب.

... عن يحيىٰ بن يعلىٰ قال: قال لي زائدة: أمَّا الكلبي فقد كنت أختلف إليه فسمعته يوما يقول: مرضت مرضة فنسيتُ ما كنت أحفظ، فأتيت آل محمد ﷺ فتفلوا في فيَّ فحفظت ما كنت نسيت، فقلت: لا والله لا أروي عنك بعد هذا أبدًا شيئًا، فتركته.

ثم ذكر أشياء من هذا القبيل، ثم قال أبو حاتم: مذهبه في الدين ووضوح الكذب فيه أظهر من أن يحتاج إلىٰ الإغراق في وصفه، يروي عن أبي صالح عن ابن عباس التفسير، وأبو صالح لم ير ابن عباس ولا سمع منه شيئًا، ولا سمع الكلبي من أبي صالح إلا الحرف بعد الحرف، فجعل لما احتيج إليه تخرج له الأرض أفلاذ كبدها، لا يحل ذكره في الكتب فكيف الاحتجاج به، والله جل وعلا ولَّىٰ رسوله ﷺ تفسير كلامه، وبيان ما أنزل إليه لخلقه، حيث قال: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤] ومن أمحل المحال أن يأمر الله جل وعلا النبي المصطفىٰ أنْ يُبين لخلقه مراده -حيث جعله موضع الأمانة عن كلامه ويفسر لهم حتىٰ يفهموا مراد الله جل وعلا من الآي التي أنزلها الله عليه- ثم لا يفعل ذلك رسول رب العالمين، وسيد المرسلين، بل أبان عن مراد الله جل وعلا في الآي، وفسر لأمته ما يهم الحاجة إليه، وهو سننه ﷺ ، فمن تتبع السنن حفظها وأحكمها فقد عرف تفسير كلام الله جل وعلا، وأغناه الله تعالىٰ عن الكلبي وذويه، وما لم يبين رسول الله ﷺ لأمته معاني الآي التي أنزلت عليه مع أمر الله جل

وعلا له بذلك وجاز له ذلك كان لمن بعده من أمته أجوز، وترك التفسير لما تركه رسول الله ﷺ أحرىٰ، ومن أعظم الدليل علىٰ أن الله جل وعلا لم يرد بقوله: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ القرآن كله أنَّ النبي ﷺ ترك من الكتاب متشابهًا من الآي، وآيات ليس فيها أحكام، فلم يبين كيفيتها لأمته، فلما فعل رسول الله ﷺ دلَّ ذلك علىٰ أن المراد من قوله ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ كان بعض القرآن لا الكل.

أخبرنا عمر بن محمد قال: حدثنا يحيىٰ بن بدر قال: حدثنا عبد الله بن عبد الرحمن قال: أخبرني محمد بن إبراهيم الكسي الصفار، أنه سمع جريرا يقول: كنا نسمع تفسير الكلبي خمسمائة آية ثم كثر بعد»[(١)].

وقد روى عنه ابن جرير أشياء يسيرة من تفسيره، وذلك غالب ما له عنده، وعنده أشياء قليلة من روايته، غالبها متابعات.

وذكر روايته مرة فوصفها بقوله: «خبر في إسناده نظر»[(٢)].

وذكر رواية عن ابن عباس من طريقه ثم قال: «ليست الرواية عنه من رواية من يجوز الاحتجاج بنقله»[(٣)].

قال الحافظ: «من روايات الضعفاء عن ابن عباس: التفسير المنسوب لأبي النضر محمد بن السائب الكلبي، فإنه يرويه عن أبي صالح، وهو مولى أم هانئ عن ابن

(١) كتاب المجروحين ٢/ ٢٥٦.
(٢) تفسير الطبري ١/ ٧٦.
(٣) تفسير الطبري ١/ ٦٦.

عباس، والكلبي اتهموه بالكذب، وقد مرض فقال لأصحابه في مرضه: كل شيء حدثتكم عن أبي صالح كذب.

ومع ضعف الكلبي فقد روى عنه تفسيره مثله أو أشد ضعفًا، وهو محمد بن مروان السدي الصغير، ورواه عن محمد بن مروان مثله أو أشد ضعفا وهو صالح بن محمد الترمذي.

وممن روى التفسير عن الكلبي من الثقات: سفيان الثوري، ومحمد بن فضيل بن غزوان، ومن الضعفاء من قبل الحفظ حبان -بكسر المهملة وتثقيل الموحدة- وهو ابن علي العنزي بفتح المهملة والنون، بعدها زاي منقوطة»[(١)].

قلت: وقد استوعب الثعلبي تفسير الكلبي في كتابه، ورواه من طرق كثيرة يزيد بعضها على بعض، وفي بعضها: زاد صالح بن محمد أربعة آلاف حديث[(٢)]!

وللطائفة الكرامية احتفال بتفسير الكلبي، حتى إن صاحب كتاب المباني لنظم المعاني قد بنى عليه، وبينت سبب ذلك في مقدمة تحقيق كتاب المباني، فلا تغتر بثنائهم عليه، ولما نظرت في طرق النيسابوريين إليه هالني ما رأيت منها في كتاب شواهد التنزيل للحافظ أبي القاسم الحسكاني.

---

(١) مقدمة العجاب في بيان الأسباب.

(٢) الكشف والبيان ١/ ٧٧.

• الأوزاعي (٨٨-١٥٧)

هو الإمام المشهور: عبد الرحمن بن عمرو بن يحمد، شيخ الإسلام، وعالم أهل الشام، أبو عمرو الأوزاعي. ولد في حياة الصحابة سنة ٨٨، وتوفي سنة ١٥٧.

كان من كبار علماء الشام، وأول من صنف فيه العلم، وله في كتب التفسير بالمأثور قريب من ستين قولاً.

قال العباس بن الوليد بن مزيد البيروتي: «ما رأيت أبي يتعجب من شيء في الدنيا تعجبه من الأوزاعي. فكان يقول: سبحانك تفعل ما تشاء، كان الأوزاعي يتيمًا فقيرًا في حجر أمه، تنقله من بلد إلى بلد، وقد جرى حكمك فيه أن بلغته حيث رأيته، يا بني عجزت الملوك أن تؤدب أنفسها وأولادها أدبَ الأوزاعي في نفسه، ما سمعت منه كلمة قط فاضلة -أي زائدة لا حاجة لها- إلا احتاج مستمعها إلى إثباتها عنه، ولا رأيته ضاحكًا قط حتى يقهقه، ولقد كان إذا أخذ في ذكر المعاد أقول في نفسي: أترى في المجلس قلب لم يبك»[(١)].

رحل في طلب العلم، فصار إلى اليمامة فسمع من يحيى بن أبي كثير ثم صار إلى البصرة فوجد الحسن قد مات، وابن سيرين مريض، فلم يلبث أن مات، وطلب العلم حتى صار إماما.

قال الذهبي: «قال عبد الرزاق: أول من صنف ابن جريج، وصنف الأوزاعي.

---

(١) سير أعلام النبلاء ٦/ ٥٤٣.

أبو مسهر: حدثني الهِقْل قال: أجاب الأوزاعي في سبعين ألف مسألة أو نحوها.

قال إسماعيل بن عياش: سمعت الناس في سنة أربعين ومائة يقولون: الأوزاعي اليوم عالم الأمة.

قال سعيد: الأوزاعي هو عالم أهل الشام.

وقال أمية بن يزيد: أين الأوزاعي من مكحول؟ هو عندنا أرفع من مكحول»[(١)].

قلت: مناقبه كثيرة، وترجمته في تاريخ دمشق طويلة، وجل المروي عنه بالتفسير رواية عن غيره.



ومن هذه الطبقة من أهل العراق: الإمام سفيان بن سعيد الثوري (ت:١٦١)، وهو من المصنفين في التفسير، وفي تفسيره رواية عن أشياخه، ودراية من نظره. وقد طبع منه قطعة من رواية صاحبه أبي حذيفة النهدي (ت:٢٢٠).

والإمام ابن جريج: عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج المكي (ت:١٥٠)، وقد طبعت قطعة من تفسيره من رواية صاحبه حجاج بن محمد المصيصي (ت:٢٠٦).

وكلا هذين التفسيرين في بطن تفسير ابن جرير.

---

(١) سير أعلام النبلاء ٦/ ٥٤٤.

ونختم هذا الفصل بملخص جامع عن ابن تيمية في أحوال نقلة التفسير المأثور:

قال ابن تيمية: «وأما رجال التفسير القدماء:

فمنهم الإمام المتفق عليه كمجاهد الذي قال: عرضت المصحف على ابن عباس من أوله إلى آخره أقفه عند كل آية وأسأله عنها.

وقال الثوري: إذا جاءك التفسير عن مجاهد فحسبك به.

وعلى تفسيره يعتمد البخاري والشافعي.

وكذلك تفسير طاووس وسعيد بن جبير وعطاء بن أبي رباح ونحوهم من التابعين فإنهم بهذا الشأن من أعلم الناس.

وكذلك أصحاب ابن مسعود كعلقمة والأسود وعَبيدة السلماني وغيرهم.

ومنهم من إسناده في التفسير عن ابن عباس منقطع، وهو في نفسه ثقة، كالسدي الكبير والضحاك، فإن الضحاك لم يصح سماعه من ابن عباس، والسُّدي جمع ما ذكره من التفسير الذي ذكره عن التابعين، كما جمع ابن إسحاق السيرة، وعلي بن أبي طلحة الوالبي لم يسمع من ابن عباس، وقتادة ثقة حافظ في نفسه ورواية معمر عنه صحيحة وإن كان مالك أنكر ذلك لأجل القدر.

وأما الكلبي والسدي الصغير فمتروكان. وكذلك مقاتل بن سليمان بخلاف مقاتل بن حيان فإنه ثقة.

وأصحاب ابن عباس الأخصاء الذين رووا عنه ما فسره من القرآن وما رواه من الحديث وما نقلوه عنه في سائر العلوم الحديث والفقه والتفسير وشرح الغريب وغير

ذلك: سعيد بن جبير، وطاووس بن كيسان، ومجاهد بن جبر، وعكرمة مولاه، وعمرو بن دينار، وجابر بن زيد أبو الشعثاء، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة، فهؤلاء هم المخصوصون به وبطريقهم انتشر علمه.

وأما التفاسير المضافة إليه:

١-كالتفسير الذي يرويه جويبر بن سعيد عن الضحاك عن ابن عباس، فجويبر ضعفه علي بن المديني ويحيى بن سعيد القطان، وقال: أحمد لا يشتغل بحديثه، وقال يحيى بن سعيد: لا يلتفت إليه، وقال علي بن الجنيد والدارقطني: متروك، والضحاك لم يسمع من ابن عباس حرفًا واحدًا.

٢-وتفسير آخر يرويه عبيد الله بن سليمان عن الضحاك عن ابن عباس، ويقال: إن عبيد الله هذا في الوهن والضعف أنزل من جويبر.

٣- وتفسير آخر يرويه محمد بن سعد العوفي عن آبائه عن عطية العوفي عن ابن عباس، وعطية بن سعد ضعيف تكلم الناس فيه.

٤- وتفسير علي بن أبي طلحة عن ابن عباس، قال أحمد: علي بن أبي طلحة ضعيف ولم يسمع من ابن عباس شيئًا.

٥- وتفسير يرويه محمد بن السائب الكلبي عن أبي صالح باذام عن ابن عباس، والكلبي كذاب، وباذام ضعيف ولم يسمع من ابن عباس شيئًا.

قال عبد الصمد بن الفضل: سئل أحمد عن تفسير الكلبي فقال: كذب، فقيل له: أفيحل النظر فيه؟ قال: لا.

وقال عبد الله بن أحمد: سمعت أبي يقول: ترك عبد الرحمن بن مهدي أبا صالح باذام، وكذلك ضعفه سفيان وغيره، وكان الشعبي يمسك بأذنه، ويقول: ويلك أنت لا تحفظ القرآن وتفسر القرآن، وكان مجاهد ينهى عن تفسيره قاله البخاري.

وقال حبيب بن أبي ثابت: كنا نسمي أبا صالح دروغ زن، أي كذابا يكذب.

وقال الإمام أحمد: ثلاث علوم ليس لها أصول المغازي والملاحم والتفسير، وفي لفظ: ليس لها أسانيد، ومعنى ذلك أنَّ الغالب عليها أنها مرسلة ومنقطعة، فإذا كان الشيء مشهورا عند أهل الفن قد تعددت طرقه فهذا مما يرجع إليه أهل العلم بخلاف غيره.

وأما تفاسير تابع التابعين:

كقتادة ومعمر وسفيان الثوري وابن أبي عروبة وابن جريج وغيرهم ممن صنف التفاسير **فإنما يذكرون من أصولهم ما سمعوه من شيوخهم عن الصحابة والتابعين.**

وقد صنف في تفاسير الصحابة والتابعين وتابعيهم كتب كثيرة يذكرون فيها ألفاظهم بأسانيدها -فذكر بعضهم ثم قال-: وعامة الكتب تحتاج إلى نقد وتمييز، كالمصنفات في سائر العلوم من الأصول والفروع وغير ذلك»[(١)].

(١) الرد على البكري ١/ ٧٤-٨١. وانظر تتمة كلامه فإنه مفيد جدا.

الفصل الثامن: المصنفات الجامعة للتفسير المأثور

مِن فضل الله على هذه الأمة أن أهم مرحلة من مراحل تدوين علم التفسير كانت على أعقاب حقبة المفسرين الأولين، ولذا كان التدوين لأقوالهم جامعًا، إذ قلَّ آية إلاَّ وفيها شيء يروى.

وقد تكلم العلماء في بيان المصنفات الجامعة للتفسير بالمأثور، وسأنقل ثلاثة نصوص عن ثلاثة أئمة – هم الزركشي وابن حجر وابن تيمية- فيها جمل نافعة في هذا الباب، ثم أختم بذكر ما يستغنى به في هذا الباب.

• أقوال العلماء في مصادر التفسير المأثور:

قول الزركشي (ت:٧٩٤) في المصنفين في التفسير المأثور:

قال الزركشي -في سياق حديثه عن مآخذ التفسير بعد أن استعرض المفسرين من الصحابة والتابعين-: «ثم بعد هذه الطبقة ألفت تفاسير تجمع أقوال الصحابة والتابعين، كتفسير سفيان بن عيينة (ت:١٩٨)[(١)]، ووكيع بن الجراح (ت:١٩٧)، وشعبة بن الحجاج (ت:١٦٠)، ويزيد بن هارون (ت:٢٠٦)، والمفضل (ت:١٦٨)، وعبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت:٢١١)، وإسحاق بن راهويه

---

(١) كذا في البرهان في علوم القرآن ٢/ ١٥٩، وتبعه في الإتقان ٤/ ٢٤٢، وسبقهم إلىٰ ذكر تفسير ابن عيينة: ابن تيمية في مقدمته ص١٢٢، فلا يظن أن هذا تصحيف وأن صوابه الثوري، لأن الزركشي لم يذكر تفسير الثوري، بل لابن عيينة تفسير وللثوري تفسير، وتفسير ابن عيينة رواه الثعلبي في تفسيره، وهو من مصادر السيوطي في الدر المنثور ص١٨٦.

(ت:٢٣٨)، وروح بن عبادة (ت:٢٠٧)، ويحيى بن قريش (؟)[١]، ومالك بن سليمان الهروي (ت:٢١٤)[٢]، وعبد بن حميد الكشي (ت:٢٤٩)، وعبد الله بن الجراح (ت:٢٣٧)، وهشيم بن بشير (ت:١٨٣)، وصالح بن محمد الترمذي (ت قبل:٢٤٠)[٣]، وعلي بن حجر بن إياس السعدي (ت:٢٤٤)، ويحيى بن محمد بن عبد الله الهروي (ت:٣٤٤)، وعلي بن أبي طلحة (ت:١٤٣)، وابن مردويه (ت:٤١٠)، وسُنيد (ت:٢٢٦)، والنسائي (ت:٣٠٣) وغيرهم.

ووقع في مسند أحمد (ت:٢٤١) والبزار (ت:٢٩٢)، ومعجم الطبراني (ت:٣٦٠) وغيرهم كثير من ذلك.

ثم إنَّ محمد بن جرير الطبري (ت:٣١٠) جمع على الناس أشتات التفاسير وقرب البعيد، وكذلك عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت:٣٢٧).

وأما أبو بكر النقاش (ت:٣٦٩)، وأبو جعفر النحاس(ت:٣٣٨)، فكثيرًا ما استدرك الناس عليهما، وعلى سننهما مكي(ت:٤٣٧).

---

(١) لم أعرف يحيىٰ بن قريش هذا، ولا ذكره السيوطي في الاتقان ٤/ ٢٤٢، وغالب الظن أنه أراد يحيىٰ بن سلام صاحب التفسير المشهور، والله أعلم.

(٢) وهو ضعيف الحديث، (لسان الميزان٦/ ٤٤٠)، ويظهر من شيوخه أنه اعتمد علىٰ تفسير شعبة، والله أعلم. ويعد تفسيره من مصادر تفسير الثعلبي انظر مثلا: ١٤/ ٣٦٧.

(٣) في الأصل: اليزيدي، وهو تصحيف، وصالح بن محمد الترمذي كتابه كتاب رواية عن السدي، وهو متهم، قال ابن حبان: يروي عن محمد بن مروان السدي صاحب كتاب الكلبي أهـ (المجروحين١/ ٣٧٠)، وقال الذهبي: متهم ساقط، ثم قال: وكان الحميدي يقنت عليه بمكة، وإذا ذكره إسحاق بن راهويه بكىٰ من تجريه علىٰ الله. (ميزان الاعتدال٢/ ٣٠٠).

والمهدوي(ت:٤٣٤) حسن التأليف، وكذلك من تبعهم كابن عطية (ت:٥٤٢) وكلهم متقن مأجور فجزاهم الله خيرا»[(١)].

وهذا استعراض حسن لتاريخ التصنيف الجامع للتفسير بالمأثور، لكنه ترك جماعة من المصنفين في التفسير:

كابن جريج وهو عبد الملك بن عبد العزيز المكي (ت:١٥٠)[(٢)]، ومقاتل بن سليمان (ت:١٥٠)[(٣)]، وسفيان الثوري (ت:١٦٠)، وموسى بن عبد الرحمن الثقفي الصنعاني (؟)[(٤)]، ومالك بن أنس (ت:١٧٩)[(٥)]، وآدم بن أبي إياس العسقلاني (ت:٢٢٠)[(٦)]، وابن ماجه (ت:٢٧٣)، وأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة

---

(١) البرهان في علوم القرآن ٢/ ١٥٩.

(٢) طبعت قطعة منه بتحقيق د. عبد الرحمن قائد.

(٣) ولعله تركه عمدا لأنه متروك، وقد مر التعريف به.

(٤) لم يؤرخوا وفاته، وتكون قبل المائتين، ويعرف بأبي محمد المفسر، وقد اتهمه ابن حبان بوضع كتاب في التفسير علىٰ ابن جريج، في حين قال ابن عدي: قد يقبل بابن جريج عن عطاء عن ابن عباس (الكامل ٨/ ٦٧، ميزان الاعتدال٤/ ٢١١). وقال الحافظ: «ومن التفاسير الواهية لوهاء رواتها التفسير الذي جمعه موسىٰ بن عبد الرحمن الثقفي الصنعاني، وهو قدر مجلدين يسنده إلىٰ ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس، وقد نسب ابن حبان موسىٰ هذا إلىٰ وضع الحديث، ورواه عن موسىٰ عبدالغني بن سعيد الثقفي وهو ضعيف» (العجاب١/ ٢٢٠).

(٥) ذكره السيوطي في مصادره أول الدر المنثور ص١٨٥.

(٦) اعتمد عليه البخاري في صحيحه، وصرح السيوطي أنه لم يره، وقال: وهو في بطن كتاب ابن جرير يسند منه (مقدمة الدر المنثور ص١٨٨).

(ت:٢٣٥)[(١)]، وسعيد بن منصور (ت:٢٢٧)[(٢)]، وأبي الشيخ بن حيان (ت:٣٦٩)، ويحيى بن سلام (ت:٢٠٠)[(٣)]، والحسين بن واقد المروزي (ت:١٥٩)، وإسماعيل بن أبي زياد مسلم الشامي (؟)[(٤)] وأبي حفص الفلاس (ت:٢٤٩)[(٥)]، ودحيم وهو عبد الرحمن بن إبراهيم بن عمرو (ت:٢٤٥)[(٦)]، وبقي بن مخلد (ت:٢٧٦)[(٧)]، وتفسير

وجنح الأستاذ حكمت بشير ياسين إلىٰ أن التفسير المطبوع باسم: تفسير مجاهد هو تفسير آدم بن أبي إياس (مقالة: استدراكات علىٰ كتاب تاريخ التراث العربي، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة، الأعداد (٨٥-١٠٠)(ص١٨٢-١٨٦) بواسطة: مقدمة تفسير الدر المنثور ص١٨٧.

(١) قال السيوطي: «له تفسير لكن لم أره، وهو في بطن تفسير ابن المنذر، يسند منه» (مقدمة تفسير الدر المنثور ص١٨٩).

(٢) قال السيوطي: «له السنن، وفيها باب عظيم في التفسير نحو مجلد» (المقدمة ص١٨٨).

(٣) انظر: الإتقان ٤/ ٢٤٢. وقال الحافظ: «ومنها تفسير يحيىٰ بن سلام المغربي، وهو كبير في نحو ستة أسفار أكثر فيه النقل عن التابعين وغيرهم، وهو لين الحديث، وفيما يرويه مناكير كثيرة وشيوخه مثل سعيد بن أبي عروبة، ومالك والثوري» (العجاب١/ ٢١٩).

(٤) لم يؤرخوا وفاته، وهي في حدود ٢٠٠ أو قبلها، وهو متهم في الرواية، قال الحافظ في العجاب: «من روايات الضعفاء عن ابن عباس: ومنهم إسماعيل بن أبي زياد الشامي، وهو ضعيف جمع تفسيرا كبيرا فيه الصحيح والسقيم وهو في عصر أتباع التابعين». وقال الحافظ في لسان الميزان (٢/ ١٢٦):«وقال الخليلي: شيخ ضعيف ليس بالمشهور، قال: كان يعلم ولد المهدي وشحن كتابه في التفسير بأحاديث مسندة يرويها عن شيوخه ثور بن يزيد ويونس الأيلي لا يتابع عليها».

(٥) ذكره السيوطي في مقدمة الدر المنثور ص١٩١.

(٦) ذكره وما بعده: ابن تيمية في مقدمته في أصول التفسير ص١٢١.

(٧) وتفسير بقي بن مخلد من قبيل الرواية المحضة كتفسير عبدالرزاق.

أحمد بن حنبل (ت:٢٤١) وهو غير المسند عند من أثبت له التفسير[١]، وتفسير عبد الله بن وهب المصري (ت:١٩٧٥) واسمه الجامع لتفسير القرآن، وقد مر في الفصل السابق جملة من أسانيده[٢]، وأبي سعيد الأشج (ت:٢٧٥)[٣]، ومطين أبي جعفر الحضرمي (ت:٢٩٧)وإسحاق بن إبراهيم البستي(ت:٣٠٧)، وأبي أحمد العسال (ت:٣٤٩)[٤].

فهذه نحو من ثلاث وأربعين كتابًا في التفسير المأثور وزيادة، وهذه الكتب كلها «مسندة إلى الصحابة والتابعين وأتباعهم وليس فيها غير ذلك إلا ابن جرير فإنه

(١) كان أحمد بن حنبل شديد العناية بالتفسير، فذكر أبو بكر المروزي أن أحمد قال لرجل: اقعد واقرأ، قال: فجئته أنا بالمصحف، فقعد فقرأ عليه، فكان يمر بالآية فيقف أبو عبد الله فيقول له: ما تفسيرها؟ فيقول: لا أدري، فيفسرها لنا، فربما خنقته العبرة.
وقال أبو عبد الله: ذهبت إلىٰ ابن سواء (هو محمد بن سواء العنبري البصري) فكان يقرأ ويفسر، وقال ابن سواء: كان سعيد (هو ابن ابي عروبة) يقرأ ويفسر، قال: وكان قتادة يقرأ ويفسر. قال المروزي: وسمعته –يعني أبا عبد الله–يفسر القرآن، ويقول: قال ابن عيينة: قال لي ابن جريج: اقرأ حتىٰ أفسر لك، قال: وكان ابن جريج قد كتب التفسير عن ابن عباس وعن مجاهد، وقال: رحم الله سفيان ما كان أفقهه في القرآن، وساق المروزي جزءا فيه تفسير آيات كثيرة من القرآن فسرها أبو عبد الله (نقله ابن رجب في الاستغناء بالقرآن كما في هداية الإنسان ٢١٥). ثم نقل عن إبراهيم بن هانيء قال: قال لي أحمد بن حنبل: يا أبا إسحاق ترك الناس فهم القرآن. قال ابن رجب: وقد كان الإمام أحمد شديد الاعتناء بالقرآن وعلومه، قال أبو الحسين بن المنادي: صنف أحمد رحمه الله في القرآن: التفسير، وهو مائة وعشرون ألفا –يعني حديثا– والناسخ والمنسوخ، والمقدم والمؤخر في كتاب الله، وهي آيات القرآن وغير ذلك.
(٢) طبع منه ثلاث مجلدات بتحقيق المستشرق: ميكلوش موراني.
(٣) تفسيره صغير، قال الذهبي: رأيت تفسيره مجلد (سير أعلام النبلاء١٢/ ١٨٣).
(٤) ذكرهما ابن رجب في الاستغناء، كما في هداية الإنسان ٢١٥.

يتعرض لتوجيه الأقوال وترجيح بعضها على بعض والإعراب والاستنباط فهو يفوقها بذلك»[١].

وتمتاز الكتب الجامعة للتفسير المأثور بأن بعضها يحتوي على بعض، بحيث إن كثيرًا من هذه الكتب لم تصلنا مفردة ولكن وصلتنا في بطون بعض الكتب الأخرى، ولذا فإنَّ الحديث عن مصادر التفسير المأثور يرتبط دائمًا بالحديث عن الأمهات الجامعة له.

قول ابن حجر (ت:٨٥٢) في جوامع التفسير المأثور:

بيَّن الحافظ ابن حجر رحمه الله في ديباجة كتابه «العجاب في أسباب النزول»[٢] الجوامع الكبيرة للتفسير المأثور، فحصرها في أربعة، وقال: «فالذين اعتنوا بجمع التفسير من طبقة الأئمة الستة[٣]:

١- أبو جعفر بن جرير الطبري (ت:٣١٠).

٢- ويليه أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (ت:٣١٥).

---

(١) ما بين القوسين من كلام السيوطي في الإتقان ٤/ ٢٤٢. وقد قرر ذلك -كذلك- ابن تيمية في مقدمة في أصول التفسير(١٢٣).

(٢) العجاب في ذكر الأسباب وقد نقله على الوجه السيوطي في آخر الدر المنثور.

(٣) ليس في المذكورين من هو في طبقة الأئمة الستة إلا عبد بن حميد، هذا من حيث الطبقة الزمنية، ولا يخفى ذلك عن الحافظ ابن حجر، ولذا فيحمل قوله على أنه يريد التشبيه في المصدرية، فكما أن الكتب الستة أمهات كتب السنة، فكذا هذه الكتب بالنسبة للتفسير المأثور، والله أعلم.

٣- وأبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم بن إدريس الرازي (ت:٣٢٧) ومن طبقة شيوخهم:

٤- عبد بن حميد بن نصر الكشي (ت:٢٤٩).

فهذه التفاسير الأربعة قلَّ أن يشذ عنها شيء من التفسير المرفوع والموقوف على الصحابة والمقطوع عن التابعين.

وقد أضاف الطبري إلى النقل المستوعب أشياء لم يشاركوه فيها كاستيعاب القراءات والإعراب والكلام في أكثر الآيات على المعاني والتصدي لترجيح بعض الأقوال على بعض، وكل من صنف بعده لم يجتمع له ما اجتمع فيه؛ لأنه في هذه الأمور في مرتبة متقاربة، وغيره يغلب عليه فن من الفنون فيمتاز فيه ويقصر في غيره»[(١)].

ثم كتب التفسير الجامعة للتفسير المأثور فيها الغث والسمين، ولم تلتزم الصحة، سواء منها ما يذكر التفسير مسندا، أو مجملا، أو بدون إسناد.

قول ابن تيمية (ت:٧٢٨) في أنواع نقلة التفسير المأثور:

قال ابن تيمية -معقبًا على قول ضعيف- ومبينا أحوال نقلة التفسير المأثور: «ومثل هذا لا يرويه إلاَّ أحد رجلين، رجل لا يميز بين الصحيح والضعيف والغث والسمين، وهم جمهور مصنفي السير والأخبار وقصص الأنبياء: كالثعالبي (ت:٤٢٧)، والواحدي (ت:٤٦٨)، والمهدوي (ت:٤٣٣)، والزمخشري

(١) العجاب في ذكر الأسباب ١/ ٢٠٣.

(ت:٥٣٨)، وعبد الجبار بن أحمد (ت:٤١٥)، وعلي بي عيسى الرماني (ت:٣٨٤)، وأبي عبد الله ابن الخطيب الرازي (ت:٦٠٦)، وأبي نصر ابن القشيري (ت:٤٦٥)، وأبي الليث السمرقندي (ت:٣٧٣)، وأبي عبد الرحمن السُّلمي (ت:٤١٢)، والكَوَاشي الموصلي (ت:٦٨٠)، وأمثالهم من المصنفين في التفسير، فهؤلاء لا يعرفون الصحيح من السقيم، ولا لهم خبرة بالمروي المنقول، ولا لهم خبرة بالرواة النقلة، بل يجمعون فيما يروون بين الصحيح والضعيف، ولا يميزون بينهما.

١-لكن منهم من يروي الجميع ويجعل العهدة على الناقل، كالثعلبي ونحوه.

٢-ومنهم من ينصر قولاً أو جملة، إما في الأصول أو التصوف والفقه بما يوافقها من صحيح أو ضعيف، ويرد ما يخالفها من صحيح وضعيف.

وأمَّا باب فضائل الأعمال والأشخاص والأماكن والزمان والقبور فباب اتسع فيه الكذب والبهتان»[1].

وبعد هذه النقول أقول:

- **أمهات الكتب الجامعة للتفسير المأثور:**

الذي تلخص لي من أقوال أهل العلم، ومن المطالعات في كتب التفسير والحديث والتراجم أنَّ الأمهات الجامعة للتفسير المأثور -التي قصد أصحابها ذلك- ستة، وهي التي تغني عما سواها ولا يغني غيرها عنها:

---

(١) الرد على البكري ١/ ٧٤. وبقية كلامه مفيد، فطالعه.

١-«تفسير عبد بن حميد» للحافظ عبد بن حميد الكسي (ت:٢٤٩)، وهو مفقود، والقطعة المطبوعة من سورتي آل عمران والنساء تحتوي على ٤٦١ رواية، من منتخب من التفسير.

٢-«جامع البيان في تأويل آي القرآن» لشيخ الإسلام محمد بن جرير الطبري (ت:٣١٠) وهو أكثرها استيعابًا.

٣-«تفسير ابن المنذر»، للحافظ أبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (ت:٣١٩)، والجزء المطبوع من آية ٢٧٢ من سورة البقرة إلى آية ٩٢ من سورة النساء[(١)]، والباقي مفقود.

٤-«تفسير القرآن العظيم» لشيخ الإسلام عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي، المشهور بابن أبي حاتم (ت:٣٢٧). وهو الثاني في الاستيعاب بعد ابن جرير، وبين تفسير ابن جرير وتفسير ابن أبي حاتم تفاوت واختلاف، وزيادة في الأسانيد وتعلية، واختلاف في المتون، ولذا لا يغني أحدهما عن الآخر في باب الرواية، فكم من طريق عند ابن جرير ليست عند ابن أبي حاتم، والعكس صحيح لكنه قليل.

٥-«التفسير الكبير» للإمام أبي بكر أحمد بن موسى بن مردويه الأصبهاني (ت:٤١٠)، وتفسيره كبير جامع، يقع في سبع مجلدات[(٢)]، وهو كتاب حافل إلا أنه مفقود، واحتفاله بالمرفوع ظاهر، دون الموقوف والمقطوع، وقد جُمعت رواياته في

---

(١) عدد الروايات في هذه القطعة ٢١٠٩، في حين يقابلها في تفسير الطبري: ٣٩٧٨.

(٢) سير أعلام النبلاء ١٧/ ٣١٠.

بعض الرسائل العلمية من خلال الدر المنثور للسيوطي، ومن نظر في تخريج الزيلعي لأحاديث الكشاف علم عظم هذا التفسير.

وقد طبعت منه قطعة في تفسير المفصل، والغالب على ما يتفرد به من المرفوعات النكارة.

٦-«الكشف والبيان» للأستاذ أبي إسحاق أحمد بن محمد الثعلبي (ت:٤٢٧). إلا أن الرواية فيه من النوع الإجمالي.

وبقي تفسيران كبيران -بالنسبة لما غيرهما- لم نذكرهما في الأمهات، وهما:

١-تفسير عبد الرزاق الصنعاني (ت:٢١١) وهو مطبوع في أربعة مجلدات، وقد أكثر فيه الرواية عن معمر والثوري، مما يشعر بأن تفسيرهما -أعني معمر بن راشد وسفيان الثوري- قد ضمنا في تفسير عبد الرزاق، ومعمر بحر في رواية التفسير، ومن اطلع على شيوخه وتعدد أسانيده عن المفسرين علم ذلك.

٢-«تفسير سنيد»، لحسين بن داود المصيصي (ت:٢٢٦)، وسنيد لقب، وهو حافظ ضعيف، إلا أن روايته في التفسير مقبولة، لأنها عن نسخ تفسيرية، ويظهر من تفسيره أنه استوعب تفسير ابن جريج، فإنه يرويه عن الحجاج عنه، وكذا تفسير وكيع يرويه عنه مباشرة، وكذا تفسير الضحاك وتفسير الحسن وقتادة.

قال الذهبي: «ولسنيد تفسير كبير رأيته كله بالأسانيد»[1].

---

(١) العلو ص١٧١.

وقال الحافظ ابن حجر: «ويقرب منه –أي تفسير يحيى بن سلام– تفسير سنيد –بمهملة ونون مصغر– واسمه الحسين بن داود وهو من طبقة شيوخ الأئمة الستة، يروي عن حجاج بن محمد المصيصي كثيرًا وعن أنظاره، وفيه لين، وتفسيره نحو تفسير يحيى بن سلام، وقد أكثر ابن جرير التخريج منه»[1].

فهذا الكتابان الكبيران قد ضمنها ابن جرير في تفسيره، وأتى على ما فيهما[2]، ولذا نبل تفسير ابن جرير وصار كتابًا جامعًا لتفسير السلف، فقد اشتمل في روايته لهذين الكتابين على عدة كتب: كتفسير معمر والثوري وابن جريج والضحاك والحسن وقتادة، فضلاً عن الطرق الأخرى التي روى بها هذه التفاسير.

فهذه الستة هي الأمهات التي قلَّ أن يشذ عنها شيء من التفسير المأثور، وهي كتب مسندة.

وإسنادها على نوعين: إما تفصيلي كابن جرير، وإما جملي كالثعلبي.

وهي على نوعين: إما رواية محضة كابن أبي حاتم، أو رواية ودراية كالطبري.

كتب جمع التفسير المأثور:

ودون هذه الأمهات الستة في المصدرية: كتب تعتني بجمع التفسير المأثور، وبنسبة الأقوال إلى أصحابها، لكنها لا تذكر الأسانيد، ولا تبين الطرق، بل غايتها الجمع كيفما اتفق، فهي من جهة قد أحسنت بالجمع والترتيب، ومن جهة أخرى فقد

---

(١) العجاب ١/ ٢٢٠.

(٢) مقدمة تفسير الدر المنثور ص١٩٠.

أساءت بحذف الأسانيد، والاستكثار من الأقوال الواهية.

قال السيوطي واصفًا بعض ما هنالك: «ثم ألف في التفسير خلائق فاختصروا الأسانيد، ونقلوا الأقوال بُترًا، فدخل من هنا الدخيل، والتبس الصحيح بالعليل»[١].

وأشهر هذا النوع من الكتب:

١-«النكت والعيون» لأبي الحسن علي بن محمد الماوردي (ت:٤٥٠)، يرتب الأقوال، وينسبها إلى أصحابها، غير معتمد صحة، ولا ذاكر سندًا.

٢-«التفسير البسيط» للعلامة أبي الحسن علي بن أحمد الواحدي (ت:٤٦٨)، ويقرب أن يكون من كتب الرواية الجملية، فإنه اعتمد على شيخه الثعلبي كثيرا.

٣-«زاد المسير في علم التفسير» لأبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي (ت:٥٩٧)، وهو أحسنها ترتيبا لأنه يعدد الأقوال.

٤-«تفسير القرآن العظيم» لعماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشق (ت:٧٧٤)، ويمتاز عن هؤلاء بالنقد وعزو الرواية إلى مصدرها، وقد اعتمد على ابن جرير وابن أبي حاتم كثيرا، وجمع بين رواياتها ودرايته، فحسن كتابه جدا وعظم، وصار بذلك مرجعا للتفسير المأثور رواية ودراية.

فهذا النوع من الكتب -وما نسج على منوالها [٢]- تكون الاستفادة منها في معرفة الأقوال وحصرها، ثم يبحث بعد عن صحتها، فيصحح الصحيح ويضعف

(١) الإتقان ٤/ ٢٤٢-٢٤٣.

(٢) كتفسير ابن النقيب، فلعله من هذا الباب، وقد اعتمد عليه أبو حيان بنقل أقوال أئمة التفسير،

الضعيف.

وقد أحسن المفسرون في ترتيب الأقوال واختصارها، إلا أن على طالب العلم ألا يغتر بكثير من الأقوال التي يذكرونها منسوبة إلى السلف، فإنها عند المحاققة إما مروية بإسناد ضعيف وإمَّا مما لا يوجد له إسناد، وهذا أحد أوجه الضعف في مصادر التفسير المأثور، فكن على حذر.

انظر –مثلاً– إلى قول الماوردي: في تفسير قوله تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١] «فيه وجهان: أحدهما: ليس كمثل الرجل والمرأة شيء، قاله ابن عباس والضحاك»[1].

فهذا القول مما لا يوجد في شيء من كتب التفسير المأثور.

وقال (البحر المحيط ١/ ٢٢): «واعتمدت في أكثر نقول كتابي هذا علىٰ كتاب **التحرير والتحبير لأقوال أئمة التفسير**، من جمع شيخنا الصالح القدوة الأديب جمال الدين أبي عبد الله محمد بن سليمان بن حسن بن حسين المقدسي، عرف بابن النقيب، رحمه الله تعالىٰ، إذ هو أكبر كتاب رأيناه صنف في علم التفسير، يبلغ في العدد مائة سفر أو يكاد، إلا أنه كثير التكرير، قليل التحرير، مفرط الإسهاب، لم يعد جامعه من نسخ كتب في كتابه، كذلك كان فيه بحال التهذيب ومراد الترتيب.

وهذا الكتاب روايتي بالإجازة من جامعه، رحمه الله تعالىٰ، وقد شاهدناه غير مرة حين جمعه يقول للناسخ: اقرأ علي، فيقرأ عليه، فيقول: اكتب من كذا إلىٰ كذا. وينقل ما في كتب التفسير التي اعتمدها، ويعزو في أكثر المواضع ما ينقل منها إلىٰ مصنف ذلك الكتاب. وكان فيه فضيلة أدب، وله نثر ونظم متوسط، رحمه الله تعالىٰ».

(١) النكت والعيون (٥/ ١٩٤).

كتب التخريج:

ومما صنفه علماؤنا من التفسير المأثور كتب تحصر أقوالهم وتخرجها، وأشهر هذه الكتب على الإطلاق:

كتاب «الدر المنثور في التفسير بالمأثور» للحافظ السيوطي (ت:٩١١)، وهو معلمة جامعة، ومدونة نافعة، اعتمد مصنفه على عامة ما ذكرنا من كتب التفسير بالمأثور، وعلى غيرها من كتب الحديث، إلا أنه طلبًا للاختصار فقد حذف الأسانيد، لكنه امتاز بأمرين:

الأول: عزو الرواية إلى مصادرها.

الثاني: نقل الرواية بنصها من مصادرها.

ولو لم يكن للسيوطي إلا هذا الكتاب لكفاه مفخرة يمتاز بها، ومنقبة تُذكر له عبر الدهر، فإنَّ من طالعه علم ما بذل السيوطي في تأليفه، وأنه ما صفا له وخلص إلا بعد مسودات كثيرة، وفهارس متعددة، ويمتاز الدر المنثور بأنه اشتمل على التفسير المرفوع والموقوف والمقطوع على التابعين وأتباعهم، بخلاف كتابه الآخر المسمى: «ترجمان القرآن» أو «التفسير المسند» فإنه اقتصر فيه على المرفوع الموقوف[(١)]، وهو من الكتب التي لم تتصل بنا، ومع أنه الأصل الذي اختصر منه الدر المنثور إلا أن الدر المنثور أكثر فائدة، وأعظم عائدة.

---

(١) قطف الأزهار ١/ ٨٩.

قال الشيخ الكتاني: «ترجمان القرآن، التفسير المسند، اختصاره: الدر المنثور في التفسير بالمأثور وهو مطبوع في ست مجلدات ضخمة، من طالعه بتمعن أدهشه وأبهته وأسكته، ومن لم يطالعه أو طالع منه حريفات انتقد واستمرر ما يراه غيره حلوا، ولو سكت من لا يعلم لسقط الخلاف»[١].

وقد اعتنى بعض الفضلاء بمقدمة الدر المنثور، إذ أنها سقطت من النسخ المطبوعة كلها، وفيها: ثبت بمصادره التي استقى منها التفسير [٢]، وقد نافت هذه المصادر على ٤٠٠ كتاب.

ومن هذا النوع: قسم الرواية الذي يذكره الشوكاني في تفسيره «فتح القدير» متأخرا عن الدراية، وليس له فيه شيء، إنما هو تلخيص من الدر المنثور، فهو كالنسخة منه.

تلخيص لمصادر التفسير المأثور:

هذه المصادر التي ذكرناها في هذا الفصل على أربعة أنواع:

١-كتب الرواية المسندة: كابن جرير وابن أبي حاتم، وهي التي تروي كل خبر بسنده.

٢-كتب الرواية المجملة: كالثعلبي والبغوي، وهي الكتب التي تذكر الإسناد في أول الكتاب مجملا، ثم تورد القول في الكتاب بلا إسناد.

---

(١) فهرس الفهارس ٢/ ١٠١٩.

(٢) انظر: مقدمة تفسير الدر المنثور للسيوطي بين المخطوط والمطبوع، للدكتور: حازم سعيد حيدر، المنشور في مجلة البحوث والدراسات القرآنية ع١، س١، ص١٦٥.

٣-كتب حذف الأسانيد: وهي التي تنسب القول لصاحبه فحسب، بلا إسناد ولا تخريج، كزاد المسير وغالب كتب التفسير للمتأخرين.

٤-كتب التخريج: وهي التي تذكر الرواية وتخرجها، وهو كتاب الدر المنثور للسيوطي.

وبعد أن انتهيت من تدوين هذا الكتاب صدرت موسوعة التفسير بالمأثور، فلما طالعتها وجدتها قد بنت على الدر المنثور للسيوطي، وزادوا زيادات كثيرة، والحمد لله رب العالمين.



الفصل التاسع: منهج البحث في التفسير المأثور

المراد من هذا الفصل وضع منهجية للبحث في التفسير، وذلك بإعمال قانون التفسير بالمأثور، فهو كالتلخيص لما مضى، ويكون ذلك على خطوات، فنقول:

التفسير المأثور على نوعين:

النوع الأول: أن يكون مجمعًا عليه، فهذا لا إشكال فيه، إذ لا تجوز مخالفته، ويجب المصير إليه، وفي إجماعات المفسرين بحوث ودراسات، وما زال بالإمكان الكتابة فيه، فإن كثيرا يظنون أن الإجماع في التفسير هو ما ورد النص به من إمام معتبر، كأن يقول الطبري: «أجمع أهل التأويل جميعًا -لا خلاف بينهم- على أن معنى قوله: ﴿ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ﴾ [البقرة: ١٤]: إنما نحن ساخرون»[١]. ولا شك أن هذا أعلى في الاعتبار، وأظهر في البحث، ولكن من الخلاف الذي يذكره أهل التأويل ما هو كلا خلاف، وهذا الذي يحتاج إلى نظر من الباحث، وتلطف في استخراجه، وسنبين ذلك قريباً عند الحديث على أنواع الاختلاف.

فالخطوات التي على الباحث أن يسلكها في هذا النوع: أربعة.

١-عليه أن يحكي هذا القول ويشرحه.

٢-ثم يبين إجماع أهل التأويل عليه سلفا وخلفا.

٣-ثم يبرهن على هذا الإجماع.

---

(١) تفسير الطبري ١/ ٣٠٠.

٤-ثم يذكر من شذ وخالف هذا الإجماع من المتهكين لقانون التفسير بالمأثور، كي لا يظن أنه قول معتبر لم يذكره، وأنه مما فاته، وقد يكون الصواب فيه.

ومن التجديد في هذا النوع: أن يعبر عنه بعبارةٍ جديدة، غير التي درج عليها المفسرون، وأن يبسط القول في الاستدلال له، وتوضيح وجهه، وقد يجد في مآخذ التفسير الأخرى ما يعضده وينصره مما لم يذكره الأولون، وهذا كثير.

النوع الثاني من التفسير المأثور:

هو التفسير المختلف فيه، بأن يكون في الآية قولان فأكثر، وهو الذي يعالجه المصنف في التفسير كثيرًا، ويحتاج إلى ترجيح واختيار، وإلى إعمال قانون التفسير بالمأثور على نحو صحيح، ويكون ذلك في خطوات سنذكرها تباعا.

الخطوة الأولى: جمع الأقوال الورادة في تفسير الآية.

وقد ذكرنا فيما مضى الأمهات الجوامع التي يعتمد عليها في ذلك، وفي هذا المقام عليه أن يلاحظ أمرين:

الأول: تلخيص الأقوال بعضها من بعض، فقد يجد لمفسرَيْن قولين مختلفين في صياغتهما، مؤتلفين في فحواهما، فلا يعدهما قولين، بل هما قولان بلفظين مختلفين.

وليصنع كما يصنع ابن جرير حيث يبدأ بنظم القول من تلقاء نفسه، ثم يقول: ذكر من قال ذلك، فيروي الأقوال عن أصحابها، وكم يكون بينها من تفاوت في اللفظ، لكن على ائتلاف في المعنى، وكم كان لصنيعه هذا من فوائد، أعظمها وقعا في نفسي: أننا فهمنا من تلخيصه ذلك معاني بعض الأقوال التي لو رويت مجردة لأشكل علينا بعضها.

كقول عطاء الخراساني: «كان الرحمن فلما اختزل الرحمن من اسمه كان الرحمن الرحيم»، فإن هذا القول مشكل في ظاهره، كيف كان الرحمن ثم كيف اختزل فكان الرحمن الرحيم، إلا ابن جرير قد كشف عن معناه بأجلى عبارة، وأوضح بيان، فقال: «الذي أراد -إن شاء الله- عطاءٌ بقوله هذا: أنَّ الرحمن كان من أسماء الله التي لا يتسمَّى بها أحد من خَلقه، فلما تسمَّى به الكذابُ مسيلمة - وهو اختزاله إياه، يعني اقتطاعه من أسمائه لنفسه - أخبر الله جلَّ ثناؤه أن اسمه: الرحمن الرحيم، ليفصِل بذلك لعباده اسمَه من اسم من قد تسمَّى بأسمائه، إذ كان لا يسمَّى أحد: الرحمن الرحيم؛ فيجمع له هذان الاسمان، غيره جلَّ ذكره، وإنما يتسمَّى بعضُ خلقه إمَّا رحيما، أو يتسمَّى رَحمن. فأمَّا: رحمن رحيم، فلم يجتمعا قط لأحد سواه، ولا يجمعان لأحد غيره. فكأنَّ معنى قول عطاء هذا: أن الله جل ثناؤه إنما فصل -بتكرير الرحيم على الرحمن- بين اسمه واسم غيره من خلقِه، اختلف معناهما أو اتفقا.

والذي قال عطاءٌ من ذلك غيرُ فاسد المعنى، بل جائز أن يكون جلَّ ثناؤه خصَّ نفسه بالتسمية بهما معًا مجتمعين، إبانةً لها من خلقه، ليعرف عبادُه بذكرهما مجموعينِ أنه المقصود بذكرهما دون من سواه من خلقه، مع ما في تأويل كل واحد منهما من المعنى الذي ليس في الآخر منهما»[1].

ومثله تبيين مراد الحسن البصري من قوله: في تفسير قوله تعالى ﴿لِّكُلِّ نَبَإٍ مُّسْتَقَرٌّ وَسَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴿٦٧﴾﴾ [الأنعام:٦٧] قال: «حبست عقوبتها، حتى إذا عمل

(١) تفسير الطبري ١/ ١٣٠.

ذنبها أرسلت عقوبتها» فقال ابن جرير: «كان الحسن يتأوَّل في ذلك أنها الفتنة التي كانت بين أصحاب رسول الله»[(١)].

وفي هذه الخطوة يحتاج المفسر إلى التدبر والتأمل، فإنَّ كثيرًا من الأقوال المذكورة من التكثر الذي لا فائدة منه، ولأضرب لك مثلاً بحديث: الأحرف السبعة، فقد ورد في معنى الأحرف السبعة عشرات الأقوال، حتى قيل: إنه لم يرد اختلاف في شرح حديث كما ورد في هذا الحديث، إلا أن هذه الأقوال لا تخرج عن أربعة أقوال، كما بينا ذلك في كتاب: معرفة علوم القراءات. ومع ذلك لا نجد بدا من ذكر الأقوال كلها كي لا يظن أنه فات المفسر ذكر بعض الأقوال المعتبرة.

الثاني: الحذر من الدخيل في هذه الأقوال، كالأقوال الموضوعة، والمذكورة في مصادر المتأخرين بلا زمام ولا خطام، ولعمري إن هذه الشوائب لهي أعظم كدر في صحائف المفسرين. وليس كل ما يذكر في كتب التفسير يحكى ويقال.

الخطوة الثانية: تحديد نوع الاختلاف بين هذه الأقوال.

وهل هو من اختلاف التنوع أو من اختلاف التضاد.

فاختلاف التضاد: هو الذي لا يمكن للمفسر أن يجمع فيه بين أقوالهم، كمن فسر القرء بالحيض ومن فسره بالطهر.

واختلاف التنوع: هو الذي يمكن للمفسر أن يجمع أقوالهم فيه على بعض أوجه

---

(١) تفسير الطبري ١١/٤٣٦. ويضارع هذا بالنسبة للحديث: تراجم العلماء عليها، فإن فقه الحديث يؤخذ من تراجمهم، وتكون هذه التراجم كالشارحة لها، المبينة لمعانيها.

الجمع، وذلك حين يكون تفسيرهم على أضرب من مناهج التفسير التي يألفونها، مثل: أن يفسروا بالمثال، أو باللازم، أو بذكر بعض المعنى.

قال ابن تيمية -ما حاصله-: «الخلاف بين السلف في التفسير قليل، وخلافهم في الأحكام أكثر من خلافهم في التفسير، وغالب ما يصح عنهم من الخلاف يرجع إلى اختلاف تنوع لا اختلاف تضاد، وذلك صنفان:

١-أحدهما: أن يعبر كل واحد منهم عن المراد بعبارة غير عبارة صاحبه، تدل على معنى في المسمى غير المعنى الآخر مع اتحاد المسمَّى، بمنزلة الأسماء المتكافئة التي بين المترادفة والمتباينة، كما قيل في اسم السيف: الصارم والمهند..

ومعلوم أن هذا ليس اختلاف تضاد كما يظنه بعض الناس، مثال ذلك: تفسيرهم للصراط المستقيم: فقال بعضهم: هو القرآن، أي اتِّباعه، وقال بعضهم: هو الإسلام..

٢-الصنف الثاني: أن يذكر كل منهم من الاسم العام بعض أنواعه على سبيل التمثيل، وتنبيه المستمع على النوع لا على سبيل الحد المطابق للمحدود في عمومه وخصوصه..

مثال ذلك: ما نقل في قوله: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [فاطر: ٣٢] فمعلوم أن الظالم لنفسه يتناول المضيع للواجبات، والمنتهك للمحرمات، والمقتصد يتناول فاعل الواجبات وتارك المحرمات..

كقول القائل: السابق الذي يصلي في أول الوقت، والمقتصد الذي يصلي في أثنائه، والظالم لنفسه الذي يؤخر العصر إلى الاصفرار، ويقول الآخر: السابق

والمقتصد والظالم قد ذكرهم في آخر سورة البقرة، فإنه ذكر المحسن بالصدقة، والظالم بأكل الربا، والعادل بالبيع.

والناس في الأموال إمَّا محسن، وإمَّا عادل، وإما ظالم، فالسابق المحسن بأداء المستحبات مع الواجبات. والظالم آكل الربا أو مانع الزكاة، والمقتصد الذي يؤدي الزكاة المفروضة، ولا يأكل الربا، وأمثال هذه الأقاويل، فكل قول فيه ذكر نوع داخل في الآية ذكر لتعريف المستمع بتناول الآية له وتنبيهه به على نظيره، فإن التعريف بالمثال قد يسهل أكثر من التعريف بالحد المطلق، والعقل السليم يتفطن للنوع»[١].

وقد يجد في أقوالهم –أحيانا– ما يكون بعضه –بالنسبة إلى بعض– من التضاد، وبعضه الآخر من التنوع، أي: أنه لو رويت خمسة أقوال في الآية فإنه قد يجد أن اثنين منها على معنى، والثلاثة الباقية على معنى آخر، فتكون محصلة الخلاف على قولين، وهذا يحتاج فيه المفسر إلى التدبر بمعناه الذي بسطناه فيما مضى، والناقل له غير المتفهم يزل كثيرا، ويخطئ خطأ جسيما.

الخطوة الثالثة: أن يتعامل مع كل اختلاف بما يقتضي الحال.

فإن كان المنقول عنهم من اختلاف التنوع: فعليه أن يجمع –بلطيف العبارة– بين أقوالهم، وأن يبين أنها متجانسة مؤتلفة، ثم يخلص من الجمع بينها إلى قول واحد يجمع بين شتاتها، ويؤلف بين مختلفها، ويحتاج هنا إلى «مهارة صياغة القول الجامع» وهي مهارة عالية، تحتاج إلى دربة شديدة، ومطالعات طويلة، وقد أتقنها أئمة من المتقدمين والمتأخرين، كابن جرير، وابن عطية، والقرطبي، وابن كثير، وغيرهم،

---

(١) مقدمة في أصول التفسير ص١٥.

ويظهر أثر هذه المهارة في تأليف: «التفسير الإجمالي»، أو «التفسير المختصر»، فإن الماهر في صياغة القول الجامع يحسن في هذين النوعين من التأليف.

وأما إذا كان المنقول عنهم من اختلاف التضاد: فهذا على درجات:

الأولى: أن يكون الخلاف على المفسر الواحد، كابن عباس ﵄ مثلاً، فيجد عنه قولين مختلفين لا يمكن الجمع بينهما، فعليه البحث عن صحة القول أولا، فاعتماد القول الأخير -إن عُلم- ثانيا. وإلا يكون له في التفسير أكثر من قول، وما أكثر تعدد أقوالهم لكني اعتبرت ذلك في أحيان كثيرة فوجدته من التنوع لا التضاد.

فملخص ما عليه فعله:

١-أن يتحقق من الاختلاف.

٢-أن ينظر في صحة النسبة للقائل.

٣-أن يُعمل قانون الترجيح بين الروايات، فيقدم: الصحيح على الضعيف والحسن، ورواية الأكثر على القليل أو الفرد، والرواية الأخيرة على الأولى، وما جاء معللا على ما خلا من ذلك، وما جاء في الروايات التفصيلية على ما جاء في الروايات الجُملية.

الثانية: أن يكون الخلاف بين أهل التأويل، فالواجب عليه أن يراعي:

أولاً: ذكر أقوال المفسرين كلها على وجه الاستقصاء، إذ قد يكون الراجح في قول تركه.

ثانيا: تلخيص الأقوال بعضها من بعض، أي فك هذا من هذا.

ثالثا: ترتيبها بحسب المصدرية، فتقديم التفسير النبوي، ثم تفسير الصحابة، فالتابعين.

رابعا: ذكر ثمرة الخلاف بين هذه الأقوال، كي لا يطيل فيما لا فائدة فيه. فكم من خلاف لا يتعدى ذكره تسويد الصحائف، وتضييع الأعمار، وكد الأذهان، كتحديد لون كلب أصحاب الكهف، ونوع عصا موسى من أي شجرة كانت، ما شابه ذلك.

ومن هذا القبيل –أعني الإطالة فيما لا فائدة فيه– كثير من القدر الزائد الذي لا فائدة منه، كأوجه الإعراب المحتملة، وأنواع القراءات المسترذلة، والاستدلالات المحالة، وقد أُخذ على الزمخشري بعض ذلك، كقوله في تفسير قوله تعالى ﴿ مَا شَهِدْنَا مَهْلِكَ أَهْلِهِۦ وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ ﴾ [النمل: ٤٩]: «فإن قلت: كيف يكونون صادقين وقد جحدوا ما فعلوا، فأتوا بالخبر على خلاف المخبر عنه؟ قلت كأنهم اعتقدوا أنهم إذا بيتوا صالحًا وبيتوا أهله فجمعوا بين البياتين ثم قالوا: ما شهدنا مهلك أهله، فذكروا أحدهما: كانوا صادقين، لأنهم فعلوا البياتين جميعا لا أحدهما، وفي هذا دليل قاطع على أن الكذب قبيح عند الكفرة الذين لا يعرفون الشرع ونواهيه ولا يخطر ببالهم. ألا ترى أنهم قصدوا قتل نبي الله ولم يرضوا لأنفسهم بأن يكونوا كاذبين حتى سووا للصدق في خبرهم حيلة يتفصون بها عن الكذب»[(١)].

---

(١) الكشاف ٣/ ٣٧٢.وهذا قد يغتر به بعضهم، فيقول –محذرا من الكذب–: انظر كيف كان الكذب مذمومًا حتىٰ عند كفار قول صالح، حتىٰ ألجأهم إلىٰ التفصي عنه بحيلة! وليس العجب من هذا بأقل من العجب من دعوىٰ الزمخشري، فهل بعد الكفر ذنب!

فهذه حيلة الزمخشري في تصحيح قاعدة المعتزلة: التحسين والتقبيح العقلي، فتكلف لها هذه الحيلة التي وصفها ابن المنير بأنها: «أقرب من حيلتهم التي سماها الله تعالى مكرا، لأن غرضه من تمهيد حيلتهم أن يستشهد على صحة القاعدة المذكورة في موافقة قوم صالح عليها، إذ استقبحوا الكذب بعقولهم لا بالشرع، وأنى يتم له ذلك أو لهم، وهم كاذبون صريح الكذب في قولهم ما شَهِدْنا مَهْلِكَ أَهْلِهِ وذلك أنهم فعلوا الأمرين، ومن فعل الأمرين فجحد فعل أحدهما لم يكن في فريته مرية، وإنما كانت الحيلة تتم لو فعلوا أمرا فادعي عليهم فعل أمرين، فجحدوا المجموع».

وتعقب أبو حيان الزمخشري بنحو ما قال ابن المنير، وقال: «والعجب من هذا الرجل كيف يتخيل هذه الحيل في جعل إخبارهم وإنا لصادقون إخبارا بالصدق؟ وهو يعلم أنهم كذبوا صالحا، وعقروا الناقة التي كانت من أعظم الآيات، وأقدموا على قتل نبي وأهله؟ ولا يجوِّز عليهم الكذب، وهو يتلو في كتاب الله كذبهم على أنبيائهم. ونص الله ذلك، وكذبهم على من لا تخفى عليه خافية -يوم تبلى السرائر- وهو قولهم: والله ربنا ما كنا مشركين...

وإنما هذا منه تحريف لكلام الله تعالى، حتى ينصر مذهبه في قوله: إن الكذب قبيح عند الكفرة، ويتحيل لهم هذا التحيل حتى يجعلهم صادقين في إخبارهم.

وهذا الرجل وإن كان أوتي من علم القرآن أوفر حظ، وجمع بين اختراع المعنى وبراعة اللفظ؛ ففي كتابه في التفسير أشياء منتقدة، وكنت قريبا من تسطير هذه الأحرف قد نظمت قصيدا في شغل الإنسان نفسه بكتاب الله، واستطردت إلى مدح كتاب الزمخشري، فذكرت شيئا من محاسنه، ثم نبهت على ما فيه مما يجب تجنبه، ورأيت إثبات ذلك هنا لينتفع بذلك من يقف على كتابي هذا ويتنبه على ما تضمنه من القبائح، فقلت بعد ذكر ما مدحته به:

ولكنه فيه مجال لناقد وزلات سوء قد أخذن المخانقا
فيثبت موضوع الأحاديث جاهلا ويعزو إلى المعصوم ما ليس لائقا
ويشتم أعلام الأئمة ضلة ولا سيما إن أولجوه المضايقا
ويسهب في المعنى الوجيز دلالة بتكثير ألفاظ تسمى الشقاشقا
يقوِّل فيها الله ما ليس قائلا وكان محبا في الخطابة وامقا
ويخطىء في تركيبه لكلامه فليس لما قد ركبوه موافقا
وينسب إبداء المعاني لنفسه ليوهم أغمارا وإن كان سارقا
ويخطىء في فهم القرآن لأنه يجوز إعرابا أبى أن يطابقا
وكم بين من يؤتى البيان سليقة وآخر عاناه فما هو لاحقا
ويحتال للألفاظ حتى يديرها لمذهب سوء فيه أصبح مارقا
فيا خسره شيخا تخرق صيته مغارب تخريق الصبا ومشارقا
لئن لم تداركه من الله رحمة لسوف يرى للكافرين مرافقا»[١]

الخطوة الرابعة: الترجيح بين الأقوال.

وهذه الخطوة على درجتين:

الأولى -وهي العليا-: قد يستطيع المفسر أن يخلص إلى قول واحد راجح، باستعمال قانون التفسير بالمأثور ومآخذ التفسير الأخرى.

---

(١) البحر المحيط ٨/ ٢٥٣. غفر الله لنا وللزمخشري ولأبي حيان ولجميع المسلمين.

الثانية: قد يخلص المفسر إلى قولين من مجموع الأقوال لا يستطيع الترجيح بينهما، فيذكرهما على نحو ما يذكر القول الأول.

وهذا يكون –غالبا– في اختلاف التضاد، وهو قليل بين أهل التأويل.

الخطورة الخامسة: الاستدلال للقول الراجح

فيذكر أدلة القول الراجح، معتمدا على مآخذ التفسير، مستعينا بما يذكره المفسرون الذين وافقوه في اختيار هذا القول وترجيحه.

الخطوة السادسة: تضعيف أدلة الأقوال الأخرى

وذلك إما ببيان عدم مطابقتها لما استدلوا عليه، أو لضعفها من حيث الدلالة، أو عدم صحتها في التركيب، مثل من يرجح بناء على تفسير القرآن بالقرآن من وجه غير مطابق، كما مر ذكره.

وهذا المنهج متفق عليه بين العلماء المعتبرين، وكل من ذكر هذه المسألة ذكر هذا المنهج، على اختلاف في العبارة واتفاق في المعنى، ودونك بعض أقوالهم في ذلك.

- **قال ابن تيمية (ت:٧٢٨) –في سياق بيان ما على المفسر فعله في ذكر الإسرائيليات–:**

«هذه الأحاديث الإسرائيلية تذكر للاستشهاد لا للاعتقاد فإنها على ثلاثة أقسام:

أحدها: ما علمنا صحته مما بأيدينا مما يشهد له بالصدق فذاك صحيح.

و الثاني: ما علمنا كذبه بما عندنا مما يخالفه.

والثالث: ما هو مسكوت عنه لا من هذا القبيل ولا من هذا القبيل فلا نؤمن به ولا نكذبه، وتجوز حكايته لما تقدم وغالب ذلك مما لا فائدة فيه تعود إلى أمر ديني، ولهذا يختلف علماء أهل الكتاب في مثل هذا كثيرا، ويأتي عن المفسرين خلاف بسبب ذلك، كما يذكرون في مثل هذا أسماء أصحاب الكهف ولون كلبهم وعدتهم وعصا موسى من أي الشجر كانت ؟ وأسماء الطيور التي أحياها الله لإبراهيم وتعيين البعض الذي ضرب به القتيل من البقرة ونوع الشجرة التي كلم الله منها موسى إلى غير ذلك مما أبهمه الله في القرآن مما لا فائدة في تعيينه تعود على المكلفين في دنياهم ولا دينهم، ولكن نقل الخلاف عنهم في ذلك جائز.

كما قال تعالى: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِالْغَيْبِ ۖ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ۚ قُل رَّبِّي أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِم مَّا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ ۗ فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَاءً ظَاهِرًا وَلَا تَسْتَفْتِ فِيهِم مِّنْهُمْ أَحَدًا ﴾ [الكهف: ٢٢]فقد اشتملت هذه الآية الكريمة على الأدب في هذا المقام، وتعليم ما ينبغي في مثل هذا:

١ -فإنه تعالى أخبر عنهم بثلاثة أقوال.

٢- ضعف القولين الأولين وسكت عن الثالث، فدل على صحته: إذ لو كان باطلا لرده كما ردهما.

٣-ثم أرشد إلى أن الاطلاع على عدتهم لا طائل تحته فيقال في مثل هذا: ﴿قُل رَّبِّي أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِم ﴾ [الكهف: ٢٢]، فإنه ما يعلم بذلك إلا قليل من الناس ممن أطلعه الله عليه، فلهذا قال: ﴿فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَاءً ظَاهِرًا ﴾ [الكهف: ٢٢] أي: لا تجهد

نفسك فيما لا طائل تحته ولا تسألهم عن ذلك فإنهم لا يعلمون من ذلك إلا رجم الغيب.

فهذا أحسن ما يكون في حكاية الخلاف:

١-أن تستوعب الأقوال في ذلك المقام.

٢-وأن ينبه على الصحيح منها، ويبطل الباطل.

٣-وتذكر فائدة الخلاف وثمرته، لئلا يطول النزاع والخلاف فيما لا فائدة تحته، فيشتغل به عن الأهم.

فأما من حكى خلافا في مسألة ولم يستوعب أقوال الناس فيها فهو ناقص، إذ قد يكون الصواب في الذي تركه.

أو يحكي الخلاف ويطلقه ولا ينبه على الصحيح من الأقوال فهو ناقص أيضًا.

فإن صحح غير الصحيح عامدا فقد تعمد الكذب، أو جاهلا فقد أخطأ.

كذلك من نصب الخلاف فيما لا فائدة تحته أو حكى أقوالا متعددة لفظا ويرجع حاصلها إلى قول أو قولين معنى فقد ضيع الزمان، وتكثر بما ليس بصحيح فهو كلابس ثوبي زور والله الموفق للصواب»[1].

(١) مجموع الفتاوى ١٣/ ٣٦٨.

وإن كان هذا المنهج قد ذكره ابن تيمية في التعامل مع الإسرائيليات إلا أنه يعتمده في كل خلاف بين المسلمين، في التفسير وفي غيره، كالعقائد والأحكام، ومن نظر في مجموع الفتاوى له يرى ذلك المنهج جليا في عامة ما يذكر من مسائل الخلاف.

- **وقال أبو القاسم بن جزي (ت:٧٤١) مبينًا منهجه في الخلاف:**

«التفسير منه متفق عليه ومختلف فيه، ثم إنّ المختلف فيه على ثلاثة أنواع:

الأوَّل: اختلاف في العبارة، مع اتفاق في المعنى: فهذا عدَّه كثير من المؤلفين خلافًا، وليس في الحقيقة بخلاف لاتفاق معناه، وجعلناه نحن قولاً واحدا، وعبّرنا عنه بأحد عبارات المتقدّمين، أو بما يقرب منها، أو بما يجمع معانيها.

الثاني: اختلاف في التمثيل لكثرة الأمثلة الداخلة تحت معنى واحد، وليس مثال منها على خصوصه هو المراد، وإنما المراد المعنى العام التي تندرج تلك الأمثلة تحت عمومه، فهذا عدَّه أيضًا كثير من المؤلفين خلافًا، وليس في الحقيقة بخلاف لأنَّ كل قول منها مثال، وليس بكل المراد، ولم نعدّه نحن خلافًا، بل عبَّرنا عنه بعبارة عامَّة تدخل تلك تحتها، وربما ذكرنا بعض تلك الأقوال على وجه التمثيل، مع التنبيه على العموم المقصود.

الثالث: اختلاف المعنى فهذا هو الذي عددناه خلافا، ورجحنا فيه بين أقوال الناس»[1].

---

(١) التسهيل لعلوم التنزيل ١/ ١٦.

- **وقال الزركشي (ت:٧٩٤):**

«**تنبيه فيما يجب أن يلاحظ عند نقل أقوال المفسرين:**

يكثر في معنى الآية أقوالهم واختلافهم ويحيكه المصنفون للتفسير بعبارات متباينة الألفاظ، ويظن من لا فهم عنده أن في ذلك اختلافًا فيحكيه أقوالاً، وليس كذلك، بل يكون كل واحد منهم ذكر معنى ظهر من الآية، وإنما اقتصر عليه لأنه أظهر عند ذلك القائل، أو لكونه أليق بحال السائل، وقد يكون بعضهم يخبر عن الشيء بلازمه ونظيره، والآخر بمقصوده وثمرته، والكل يؤول إلى معنى واحد غالبًا، والمراد الجميع، فليتفطن لذلك ولا يفهم من اختلاف العبارات اختلاف المرادات، كما قيل:

عباراتنا شتى وحسنك واحد   وكلٌّ إلى ذاك الجمال يُشير

هذا كله حيث أمكن الجمع.

فأمَّا إذا لم يمكن الجمع: فالمتأخر من القولين عن الشخص الواحد مقدم عنه إن استويا في الصحة، وإلا فالصحيح المقدم.

وكثيرًا ما يذكر المفسرون شيئا في الآية على جهة التمثيل لما دخل في الآية فيظن بعض الناس أنه قصر الآية على ذلك»[1].

وهذا الذي ذكرناه هو منهج ابن جرير الطبري في اختلاف أهل التأويل، ويتلخص منهجه بذكر أقوال المفسرين التى انتهت إليه، فيلخص أقوالهم، ثم يستدل لها، ثم

---

(١) البرهان ٢/ ١٥٩.

يتبع ذلك بذكر القول الراجح لديه من بين أقوالهم، ويستدل له، ثم ينقض أدلة الأقوال الأخرى.

ولذلك تجده يقول: القول في تأويل قوله تعالى، فيذكر الآية، ثم يقول: قال قوم إن المراد كذا وكذا، ثم يسند ذلك عنهم فيقول: ذكر من قال ذلك، ثم يقول: وقال آخرون فيذكر قوله، ثم ينسبه إليهم فيقول: ذكر من قال ذلك، ثم يختم المقام بقوله: والصحيح من الأقوال، أو الراجح منها، ونحو ذلك من العبارات، ثم يستدل للراجح عنده، ويشرع في نقض أدلة المخالفين.

ولتأصل هذا المنهج لديه فإنه يطبقه كذلك على اختلاف القرأة في القرآن، ويجره ذلك إلى الترجيح والاختيار بين القراءات التي تواترت إلينا.

وقد أعمل أهل التأويل الأولون هذا المنهج في اختلاف التفسير، من ذلك:

أن سعيد بن جبير جمع بين المروي في تفسير الكوثر، فقد روي عن أشياخه من الصحابة كابن عباس وابن عمر أنهما قالا: «الكوثر: نهر في الجنة، حافتاه من ذهب وفضة، يجري على الدر والياقوت، ماؤه أشد بياضا من اللبن، وأحلى من العسل»[1].

ثم روي عن بعض المفسرين أن الكوثر هو الخير الكثير، وهو مروي عن ابن عباس كذلك، فهذان قولان في الكوثر.

فروى ابن جرير عن أبي بشر وآخر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أنه قال في الكوثر: هو الخير الكثير الذي أعطاه الله إياه.

---

(١) رواه ابن جرير في التفسير ٢٤/ ٦٤٥. وروي نحوه عن عائشة رضي الله عنها.

قال أبو بشر: فقلت لسعيد بن جبير: فإنَّ ناسا يزعمون أنه نهر في الجنة، قال: فقال سعيد: النهر الذي في الجنة من الخير الذي أعطاه الله إياه[(١)].

فهذا جمع بين الأقوال.

وغالب المفسرين الجمليين -كالسدي والكلبي ومقاتل وأضرابهم- يقع في أقوالهم التفسيرية الجمع على هذا النحو، حتى لو كان من قبيل اختلاف التضاد.

فمثلا: في تفسير الكلبي المسمى «تنوير المقباس في تفسير ابن عباس» في تفسير قوله تعالى ﴿ وَعَلَى ٱلْوَارِثِ مِثْلُ ذَٰلِكَۗ ﴾ [البقرة: ٢٣٣] قال: «وارث الأب أو وراث لصبي»[(٢)].

وقال في الكوثر: «أعطيناك يا محمد الخير الكثير، والقرآن منه، ويقال الكوثر نهر فى الجنة أعطاه الله محمدًا ﷺ»[(٣)].

تنبيه:

على طالب التفسير أن يحذر من جوانب الضعف الطارئة على التفسير المأثور، وهي أربعة:

(١) رواه ابن جرير في التفسير ٢٤/ ٦٤٧.
(٢) تنوير المقباس ٣٢.
(٣) تنوير المقباس ٥٢٠.

١-الوضع والضعف، وذلك بمعرفة الأسانيد والحكم عليها، وليس هذا بمقصور على الروايات التفسيرية، بل الفضائل والأحكام والناسخ والمنسوخ، وكل ما يحتاجه المفسر.

٢-الاسرائيليات، وذلك بمعرفة أنواعها، وكيفية التعامل معها.

٣-الشذوذ، وذلك بمقارنة الأقوال بعضها ببعض، ومعرفة أدلتها، ومعرفة بدع التفاسير، ومعرفة مراتب التفسير المأثور، فيقدم التفسير النبوي-كما سيأتي بيانه- وهكذا. فما خالف فيه المفسر المروي عن رسول الله ﷺ لا يعتبر به، وما شذ من الأقوال لا يلتفت إليه حتى لو كان مرويا عن بعض السلف، ومثال ذلك ما قدمناه من ذكر اختلافهم في قوله تعالى ﴿ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾ ﴾ [القيامة: ٢٣] وتفرد مجاهد بتفسير إلى بمعنى النعمة، أي مفردة: الآلاء. وهذا جزء من قانون التفسير بالمأثور لا يتجزأ.

٤-القراءات الشاذة، وذلك بإتقان أصول علم القراءات، ومعرفة المراجع الأصيلة فيه، ويتضمن ذلك: معرفة أنواع الاختلاف بين القراءات وكيفية التعامل مع كل نوع، وقد بسطت ذلك في كتاب: معرفة علوم القراءات، والحمد لله.



الاختلاف بين التفسير النبوي وبين تفسير الصحابة والتابعين:

قد وقع خلاف بين التفسير النبوي وتفسير من مكونات التفسير المأثور الأخرى، إلا أنه قليل جدا، ولا تكاد تكون المخالفة من كل وجه، فالقاعدة في هذا: إنه إذا تحققت المخالفة من كل وجه، وصح التفسير النبوي: يرد كل قول خالفه.

ونزيد ذلك بسطًا بذكر هذه الأمثلة:

المثال الأول: روى علي بن أبي طلحة والعوفي عن ابن عباس رضي الله عنه: أن المسجد الذي أسس على التقوى هو مسجد قباء(١)، في حين إنه قد صحَّ عن النبي ﷺ من طرق أنه مسجده الشريف(٢).

فاختلف العلماء في هذه المخالفة، وهل هي من قبيل اختلاف التضاد أم أن التفسير النبوي كان من قبيل ذكر بعض المعنى العام، فيكون الخلاف من قبيل اختلاف التنوع؟

فالعلماء في هذه الآية على قولين، وقال بعضهم: إن النبي ﷺ لم يُرِد حصر ذلك في مسجده، وتأولوا قول ابن عباس على أنَّ المراد بنص الآية ابتداءً هو مسجد النبي ﷺ، ويدخل فيه مسجد قباء تبعًا، لأنَّ النبي ﷺ هو الذي أسسه أول ما قدم المدينة، بل يدخل فيه كل مسجد في المدينة أسس ابتغاء مرضات الله، كما روي عن محمد بن

(١) رواه الطبري في جامع البيان ١٤/ ٤٧٩. ورواية العوفي عن ابن عباس ضعيفة، ورواية علي فيها مناكير كما سيأتي بيان ذلك في الفصل السادس.
(٢) رواه مسلم في صحيحه (١٣٩٨) وابن جرير الطبري في تفسيره عن أبي سعيد الخدري.

سيرين: أنه كان يرى كل مسجد بني بالمدينة أسس على التقوى(١).

ويستدل لهذا القول بما ثبت في البخاري في باب هجرة النبي ﷺ: «فلبث رسول الله ﷺ في بني عمرو بن عوف بضع عشرة ليلة، وأسس المسجد الذي أسس على التقوى، وصلى فيه رسول الله ﷺ، ثم ركب راحلته» الحديث(٢).

المثال الثاني: ما ثبت عن النبي ﷺ -من طرق عدة- أنَّ البشرى في قوله تعالى ﴿لَهُمُ ٱلْبُشْرَىٰ﴾ [يونس: ٦٤] هي: الرؤيا الصالحة يراها المؤمن أو تُرى له، وقد استوعب الإمام ابن جرير طرق هذه الأحاديث وأتى بما تُعرف به جلالته في الرواية.

ورُوي عن الزهري وقتادة أنهما قالا: «هي البشارة عند الموت في الحياة الدنيا»، وعن الضحاك قال: «يعلم أين هو قبل الموت»(٣).

فهذا خلاف ما ورد عن النبي ﷺ. إلا أن ابن جرير – وعامة المفسرين- فهموا أن هذا الخلاف من النوع الثاني فتفسير النبي ﷺ البشرى بالرؤيا، إنما هو ذكر لبعض أجزاء المراد.

ولذا اختلف منهج ابن جرير في التعامل مع هذين المثالين:

ففي المثال الأول في تفسير قوله تعالى ﴿لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ﴾ [التوبة:١٠٨] صحح مقتضى الحديث، ولم يعول على الرواية عن ابن عباس رضي الله عنهما لمخالفتها، وقال: «وأولى القولين في ذلك عندي بالصواب قول من قال: هو مسجد الرسول ﷺ،

(١) رواه ابن أبي حاتم (١٠٠٧٨).
(٢) صحيح البخاري (٣٩٠٦).
(٣) تفسير الطبري ١٥/ ١٤٠.

لصحة الخبر بذلك عن رسول الله»[1]. ولاسيما أن الرواية عن ابن عباس وردت من جهتين: الأولى ضعيفة، وهي رواية العوفي، والثانية: جملية وهي رواية علي بن أبي طلحة.

ولكنه في آية البشرى صوَّب الأقوال الواردة كلها، وقال: «وأولى الأقوال في تأويل ذلك بالصواب أن يقال: إن الله تعالى ذكره أخبر أن لأوليائه المتقين البشرى في الحياة الدنيا، ومن البشارة في الحياة الدنيا الرؤيا الصالحة يراها المسلم أو ترى له، ومنها بشرى الملائكة إياه عند خروج نفسه برحمة الله، كما روي عن النبي ﷺ: أن الملائكة التي تحضره عند خروج نفسه، تقول لنفسه: اخرجي إلى رحمة الله ورضوانه، ومنها: بشرى الله إياه ما وعده في كتابه وعلى لسان رسوله ﷺ من الثواب الجزيل، كما قال جل ثناؤه: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ﴾ [البقرة: ٢٥] الآية، وكل هذه المعاني من بشرى الله إياه في الحياة الدنيا بشره بها، ولم يخصص الله من ذلك معنى دون معنى، فذلك مما عمه جل ثناؤه: أن ﴿لَهُمُ ٱلۡبُشۡرَىٰ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا﴾ [يونس: ٦٤]، وأما في الآخرة فالجنة»[2].

فمن لم يفهم الفرق بين الحالتين يتهم أئمة التفسير بالتحكم بلا دليل، وليس الأمر كذلك.

المثال الثالث: اختلافهم في تفسير الزيادتين، الزيادة في الحسنى للمحسنين، الواردة في قوله ﴿لِّلَّذِينَ أَحۡسَنُواْ ٱلۡحُسۡنَىٰ وَزِيَادَةٞۖ﴾ [يونس: ٢٦]، والزيادة فوق العذاب للكافرين، الواردة في قوله ﴿زِدۡنَٰهُمۡ عَذَابٗا فَوۡقَ ٱلۡعَذَابِ﴾[النحل: ٨٨].

---

(١) تفسير الطبري ١٤/ ٤٧٩.

(٢) تفسير الطبري ١٥/ ١٤١.

فأما زيادة المتقين: فقد ثبت عن صهيب، عن النبي ﷺ قال: «إذا دخل أهل الجنة الجنة، قال: يقول الله تبارك وتعالى: تريدون شيئًا أزيدكم؟ فيقولون: ألم تبيض وجوهنا؟ ألم تدخلنا الجنة، وتنجنا من النار؟ قال: فيكشف الحجاب، فما أعطوا شيئا أحب إليهم من النظر إلى ربهم عز وجل»، وفي بعض الطرق: فتلا هذه الاية[(١)].

وجاء عن بعض الصحابة والتابعين في تفسير الزيادة أوجه أخرى، بعضها صحيح رواية وبعضها لا يصح، وقد جمع هذه الأقوال ابن الجوزي فقال: «وفي الزيادة ستة أقوال: أحدها: أنها النظر إلى الله عز وجل.

روى مسلم في «صحيحه» من حديث صهيب عن النبي ﷺ أنه قال: «الزيادة: النظر إلى وجه الله عز وجل»، وبهذا القول قال أبو بكر الصديق، وأبو موسى الأشعري، وحذيفة، وابن عباس، وعكرمة، وقتادة، والضحاك، وعبد الرحمن بن أبي ليلى، والسدي، ومقاتل.

والثاني: أن الزيادة غرفة من لؤلؤة واحدة لها أربعة أبواب، رواه الحكم عن علي، ولا يصح.

والثالث: أن الزيادة: مضاعفة الحسنة إلى عشر أمثالها، قاله ابن عباس والحسن.

والرابع: أن الزيادة: مغفرة ورضوان، قاله مجاهد.

والخامس: أن الزيادة: أن ما أعطاهم في الدنيا لا يحاسبهم به في القيامة، قاله ابن زيد.

---

(١) صحيح مسلم ١٨١.

والسادس: أن الزيادة: ما يشتهونه، ذكره الماوردي»[(١)].

وينظر في هذه الأقوال بعد تحرير أسانيدها، فما صحَّ منها تثبت به المخالفة، لكن هذه المخالفة من قبيل النوع الثاني، ولذا روى سعيد بن منصور في سننه ثلاثة أقوال في معنى الزيادة، وهي: قول علي بن أبي طالب، وقول ابن سابط، وقول علقمة، ثم أردف بقوله: «سمعت سفيان -يعني ابن عيينة- يقول: ليس في تفسير القرآن اختلاف، إنما هو كلام جامع يراد به هذا وهذا»[(٢)].

لأنَّ هذا الاختلاف ليس باختلاف تضاد، ولذا جعل ابن جرير كل ذلك محتملاً، على غرار ما قال سفيان بن عينة.

قال ابن جرير: «وأولى الأقوال في ذلك بالصواب أن يقال: إن الله تبارك وتعالى وَعد المحسنين من عباده على إحسانهم الحسنى، أن يجزيهم على طاعتهم إياه الجنة، وأن تبيض وجوههم، ووعدهم مع الحسنى الزيادة عليها، ومن الزيادة على إدخالهم الجنة: أن يكرمهم بالنظر إليه، وأن يعطيهم غرفا من لآلئ، وأن يزيدهم غفرانا ورضوانا، كل ذلك من زيادات عطاء الله إياهم على الحسنى التي جعلها الله لأهل جناته، وعمَّ ربنا جل ثناؤه بقوله: ﴿وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦]، الزيادات على الحسنى، فلم يخصص منها شيئا دون شيء، وغير مستنكر من فضل الله أن يجمع ذلك لهم، بل ذلك كله مجموع لهم إن شاء الله، فأولى الأقوال في ذلك بالصواب، أن يعم، كما عمه عز ذكره»[(٣)].

(١) زاد المسير ٢/ ٣٢٧.

(٢) سنن سعيد بن منصور (١٠٦١).

(٣) تفسير الطبري ١٥/ ٧١.

وأما زيادة الكافرين: فقد أخرج ابن مردويه عن البراء أنَّ النبي سئل عن قول الله: ﴿زِدْنَٰهُمْ عَذَابًا فَوْقَ ٱلْعَذَابِ﴾ [النحل: ٨٨] قال: «عقارب أمثال النخل الطوال ينهشونهم في جهنم»[١].

وجاء هذا عن ابن مسعود من طرق عنه، قال: «زيدوا عقارب لها أنياب كالنخل الطوال»، وفي لفظ: «أفاعي»، ونحوه عن عبد الله بن عمرو وعبيد بن عمير والسدي[٢].

ثم جاء عن ابن عباس أن الزيادة: «خمسة أنهار من نار صبها الله عليهم، يعذبون ببعضها بالليل وببعضها بالنهار»[٣]. وقيل غير ذلك.

قال ابن الجوزي: «وفي صفة هذا العذاب الذي زيدوا أربعة أقوال:

أحدها: أنها عقارب كأمثال النخل الطوال، رواه مسروق عن ابن مسعود.

والثاني: أنها حيات كأمثال الفيلة، وعقارب كأمثال البغال، رواه زر عن ابن مسعود.

والثالث: أنها خمسة أنهار من صفر مذاب تسيل من تحت العرش يعذبون بها، ثلاثة على مقدار الليل، واثنان على مقدار النهار، قاله ابن عباس.

---

(١) كما في الدر المنثور ٥/ ١٥٥.

(٢) تفسير الطبري ١٧/ ٢٧٦، تفسير ابن أبي حاتم (١٢٦٢٧).

(٣) تفسير ابن أبي حاتم (١٢٦٣١).

والرابع: أنه الزمهرير، ذكره ابن الأنباري. قال الزجاج: يخرجون من حر الزمهرير، فيتبادرون من شدة برده إلى النار»[(١)].

فهذا الخلاف بينهم كَلا خلاف، ينظمه كله قول ابن جرير ﵀: «يقول تعالى ذكره: الذين جحدوا يا محمد نبوتك وكذبوك فيما جئتهم به من عند ربك، وصدوا عن الإيمان بالله وبرسوله، ومن أراده زدناهم عذابا يوم القيامة في جهنم فوق العذاب الذي هم فيه قبل أن يزادوه»[(٢)].

فهذا هو منهج السلف في مثل هذا الخلاف: يحرر نوعه، ويجمع بينه إن كان من اختلاف التنوع، أو يحكم بالمروي عن النبي ﷺ إن كان من اختلاف التضاد بشرط الصحة في المروي.

قال محمد بن نصر المروزي (ت:٢٩٤) في تفسير قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا﴾ [النساء:٥٩]: «قال الشافعي: قال بعض أهل العلم: أولو الأمر: أمراء سرايا رسول الله ﷺ. قال: وهو يشبه ما قال والله أعلم، لأنَّ مَن كان حول مكة من العرب لم تكن تعرف إمارة، وكانت تأنف أن يعطي بعضها بعضًا طاعة الإمارة، فلما دانت لرسول الله ﷺ بالطاعة لم تكن ترى ذلك يصلح لغير الرسول ﷺ، فأمروا أن يطيعوا أولي الأمر الذين أمرهم رسول الله ﷺ لا طاعة مطلقة، بل طاعة مستثنى منها لهم، فقال تعالى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ﴾ [النساء: ٥٩] يعني: إن اختلفتم في شيء، يعني والله أعلم: هم

(١) زاد المسير ٢/ ٥٧٨.

(٢) تفسير الطبري ١٧/ ٢٧٦.

وأمراؤهم الذين أمروا بطاعتهم، ﴿فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩] يعني -والله أعلم- إلى ما قال الله والرسول، فإن لم يكن ما تنازعوا فيه نصًّا فيهما، ولا في واحد منهما رد قياسا على أحدهما.

وسمعتُ إسحاق يقول في قوله ﴿ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ ﴾[النساء: ٥٩]: قد يمكن أن يكون تفسير الآية على أولي العلم، وعلى أمراء السرايا، لأنَّ الآية الواحدة يفسرها العلماء على أوجه وليس ذلك باختلاف.

وقد قال سفيان بن عيينة: ليس في تفسير القرآن اختلاف إذا صح القول في ذلك، وقال: أيكون شيء أظهر خلافًا في الظاهر من الخنس؟ قال عبد الله بن مسعود: هي: بقر الوحش، وقال علي: هي النجوم، قال سفيان: وكلاهما واحد؛ لأنَّ النجوم تخنس بالنهار وتظهر بالليل، والوحشية إذا رأت إنسيًّا خنست في الغيضان وغيرها، وإذا لم تر إنسيًّا ظهرت، قال سفيان: فكلٌ خنس.

قال إسحاق: وتصديق ذلك ما جاء عن أصحاب محمد ﷺ في ﴿ٱلۡمَاعُونَ ﴾ [الماعون:٧] يعني أن بعضهم قال: هو الزكاة، وقال بعضهم: عارية المتاع.

قال: وقال عكرمة: أعلاه الزكاة وعارية المتاع منه، قال إسحاق: وجهل قوم هذه المعاني، فإذا لم توافق الكلمة الكلمة قالوا: هذا اختلاف، وقد قال الحسن -وقد

ذكر عنده الاختلاف في نحو ما وصفنا- فقال: إنما أُتي القوم من قبل العجمة»[١].

المثال الرابع:

الاختلاف في تفسير قوله تعالى: ﴿وَٱلْبَٰقِيَٰتُ ٱلصَّٰلِحَٰتُ خَيْرٌ عِندَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمَلًا ﴿٤٦﴾﴾ [الكهف: ٤٦].

فروي عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك أحاديث، أحسنها إسنادًا حديث أبي هريرة رضي الله عنه، أنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «الباقيات الصالحات: سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر »[٢].

ثم اختلف السلف في تفسير هذه الآيات، على أقوال لخصها ابن جرير، فقال: «واختلف أهل التأويل في المعني بالباقيات الصالحات، اختلافهم في المعنى بالدعاء الذي وصف جل ثناؤه به الذين نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن طردهم، وأمره بالصبر معهم، فقال بعضهم: هي الصلوات الخمس، وقال بعضهم: هي ذكر الله بالتسبيح والتقديس والتهليل، ونحو ذلك، وقال بعضهم: هي العمل بطاعة الله، وقال بعضهم: الكلام الطيب»[٣].

ثم روى ابن جرير حديث أبي هريرة وغيره[٤].

(١) السنة للمروزي ٧-٨.
(٢) رواه الحاكم في المستدرك (١/ ٧٢٥) وصححه، وانظر موسوعة التفسير بالمأثور ١٣/ ٥٣٨.
(٣) جامع البيان ١٥/ ٢٧٣.
(٤) جامع البيان ١٥/ ٢٧٩.

ثم قال ابن جرير: «وأولى الأقوال في ذلك بالصواب، قول من قال: هن جميع أعمال الخير، كالذي روي عن علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس، لأن ذلك كله من الصالحات التي تبقى لصاحبها في الآخرة، وعليها يجازى ويثاب، وإن الله عز ذكره لم يخصص من قوله: ﴿وَٱلْبَٰقِيَٰتُ ٱلصَّٰلِحَٰتُ خَيْرٌ عِندَ رَبِّكَ ثَوَابًا﴾ بعضًا دون بعض في كتاب، ولا بخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

فإن ظنَّ ظان أن ذلك مخصوص بالخبر الذي رويناه عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم، فإن ذلك بخلاف ما ظن، وذلك أنَّ الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما ورد بأن قول: سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر، هن من الباقيات الصالحات، ولم يقل: هن جميع الباقيات الصالحات، ولا كل الباقيات الصالحات، وجائز أن تكون هذه باقيات صالحات، وغيرها من أعمال البر أيضا باقيات صالحات»[(١)].

فانظر: كيف أن الأصل عند ابن جرير أن الحديث يقدم، لكنه فهم منه عدم الحصر، فجعله من قبيل التفسير بالمثال، فهذا اجتهاد ابن جرير توافقه على الأصل الذي بنى عليه، وقد تخالفه في التطبيق.

فمثلا: أورد الحافظ العلائي كلام ابن جرير هذا ثم قال: «واختاره ابن عطية وغيره حملاً للفظ على العموم، ووجهه ظاهر؛ لأنه متى أمكن حمل لفظ القرآن على العموم كان أكثر فائدة فكان أولى، لكن هذا إذا لم يرد ما يمنع من ذلك، وقد ورد هنا تفسير للنبي صلى الله عليه وسلم ثابت عنه يدل على القول الثاني»[(٢)].

---

(١) جامع البيان ١٥/ ٢٨١.

(٢) جزء في تفسير الباقيات الصالحات للعلائي ص٢٢.

فذكر الأحاديث ثم قال: «وإذا ثبت هذا الحديث فهو أولى ما رجع إليه تفسير الباقيات الصالحات، مع ما ثبت فيه عن عثمان وابن عباس وغيرهما من الصحابة رضي الله عنهم.

وقد أجاب ابن جرير عن هذا الحديث بأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقل: هنَّ جميع الباقيات الصالحات ولا كل الباقيات الصالحات.

قال: وذلك جائز أن تكون هذه باقيات صالحات وغيرها من أعمال الخير باقيات صالحات.

وهذا الجواب يعارضه مفهوم الحصر بين المبتدأ والخبر، مع ما تقتضيه الألف واللام والدلالة على العهد في قوله صلى الله عليه وسلم: هن الباقيات الصالحات، لكن المفهوم من حصر الخبر في المبتدأ أقوى منه، كما لو قال صلى الله عليه وسلم: الباقيات الصالحات هن..

ومع ذلك فمفهوم حصر المبتدأ في الخبر قوي هنا من جهة التعريف المذكور، ولا يخرج عنه إلا بدليل يعارضه ولم يوجد»[1].

---

(١) جزء في تفسير الباقيات الصالحات للعلائي ص٢٧.

الاختلاف بين تفسير الصحابة والتابعين:

الاختلاف بين تفسير الصحابة والتابعين أكثر من الأول، وينظر في حقيقة الخلاف ووجهه أولاً، ثم يرد تفسير التابعي عند تحقق المخالفة من كل وجه، وفي طبقة التابعين وأتباعهم تجد التفرد، وهو الذي نسميه: الشذوذ.

فمثلاً: اختلف المفسرون في تفسير قوله تعالى ﴿أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَـٰنِكُمْ﴾[آل عمران: ١٠٦] الآية. فقيل: المعني به المرتدون بعد إسلامهم، وهو قول قتادة، قال: «لقد كفر أقوام بعد إيمانهم كما تسمعون، ولقد ذكر لنا أن نبي الله ﷺ كان يقول: والذي نفس محمد بيده، ليردن على الحوض ممن صحبني أقوام، حتى إذا رفعوا إلي ورأيتهم، اختلجوا دوني، فلأقولن: رب أصحابي أصحابي، فليقالنَّ: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك»[1].

وعن السدي قال: «فهذا من كفر من أهل القبلة حين اقتتلوا».

والقول الثاني: أن الإيمان السابق هو الإيمان في عالم الذر، حين أخذ الله من صلب آدم ذريته وأشهدهم على أنفسهم بما بين في كتابه، وهو قول أُبي بن كعب.

رواه عنه ابن جرير وغيره من طريق نسخة أبي جعفر الرازي عن الربيع، عن أبي العالية، عن أبي بن كعب، في قوله﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾ [آل عمران: ١٠٦]، قال: «صاروا يوم القيامة فريقين، فقال لمن اسود وجهه وعيرهم: ﴿أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَـٰنِكُمْ فَذُوقُواْ ٱلْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٦]، قال: هو الإيمان الذي كان قبل الاختلاف في زمان آدم، حين أخذ منهم عهدهم وميثاقهم، وأقروا

---

(١) تفسير الطبري ٧/ ٩٤.

كلهم بالعبودية، وفطرهم على الإسلام، فكانوا أمة واحدة مسلمين، يقول﴿أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ ﴾ [آل عمران: ١٠٦]، يقول: بعد ذلك الذي كان في زمان آدم. وقال في الآخرين: الذين استقاموا على إيمانهم ذلك، فأخلصوا له الدين والعمل، فبيض الله وجوههم، وأدخلهم في رضوانه وجنته»[(١)].

فالترجيح هو قول أبي ﵁، وهو الصحيح عند ابن جرير وغيره.

ولنختم هذا الفصل بمثالين نعمل فيها هذا المنهج في البحث في التفسير.

المثال الأول: من تفسير ابن القيم ﵀ للآيات الواردة في أشجار الجنة حيث قال: «قال تعالىٰ: ﴿وَأَصْحَٰبُ ٱلْيَمِينِ مَآ أَصْحَٰبُ ٱلْيَمِينِ ﴿٢٧﴾ فِي سِدْرٍ مَّخْضُودٍ ﴿٢٨﴾ وَطَلْحٍ مَّنضُودٍ ﴿٢٩﴾ وَظِلٍّ مَّمْدُودٍ ﴿٣٠﴾ وَمَآءٍ مَّسْكُوبٍ ﴿٣١﴾ وَفَٰكِهَةٍ كَثِيرَةٍ ﴿٣٢﴾ لَّا مَقْطُوعَةٍ وَلَا مَمْنُوعَةٍ ﴿٣٣﴾﴾ [الواقعة: ٢٧ – ٣٣] ... والمخضود: الذي قد خضد شوكه، أي نزع وقطع فلا شوك فيه، وهذا قول ابن عباس ومجاهد ومقاتل وقتادة وأبي الأحوص وقسامة بن زهير وجماعة، واحتج هؤلاء بحجتين:

أحدهما: أنَّ الخضد في اللغة القطع، وكل رطب قضبته فقد خضدته، وخضدت الشجر إذا قطعت شوكة فهو خضيد ومخضود، ومنه الخضد على مثال الثمر، وهو كل ما قطع من عود رطب خضد بمعنى مخضود كقبض وسلب، والخضاد شجر: رخو لا شوك له.

الحجة الثانية: روى ابن أبي داود... عن عتبة بن عبد السلمي قال: كنت جالسًا مع رسول الله فجاء أعرابي فقال: يا رسول الله أسمعك تذكر في الجنة شجرة لا أعلم

(١) تفسير الطبري ٧/ ٩٤.

شجرة أكثر شوكا منها، يعني الطلح، فقال رسول الله ﷺ: «إن الله جعل مكان كل شوكة منها ثمرة مثل خصوة التيس الملبود، فيها سبعون لونًا من الطعام، لا يشبه لون آخر»[(١)] الملبود الذي قد اجتمع شعره بعضه على بعض.

وقال عبد الله بن المبارك: أنبأنا صفوان بن عمرو عن سليم بن عامر قال: كان أصحاب رسول الله ﷺ يقولون: إن الله لينفعنا بالأعراب ومسائلهم، أقبل أعرابي يومًا فقال: يا رسول الله، ذكر الله في الجنة شجرة مؤذية وما كنت أرى في الجنة شجرة تؤذى صاحبها، قال رسول الله ﷺ: «وما هي» قال: السدر، فإن له شوكا مؤذيًا، قال «أليس الله يقول: في سدر مخضود خضد الله شوكه فجعل مكان كل شوكة ثمرة»[(٢)].

وقالت طائفة: المخضود هو الموقر حملاً، وأنكر عليهم هذا القول، وقالوا: لا يعرف في اللغة الخضد بمعنى الحمل.

ولم يصب هؤلاء الذين أنكروا هذا القول بل هو قول صحيح، وأربابه ذهبوا إلى أن الله سبحانه وتعالى لما خضد شوكه وأذهبه وجعل مكان كل شوكة ثمرة أوقرت بالحمل والحديثان المذكوران يجمعان القولين.

وكذلك قول من قال: المخضود الذي لا يعقر اليد ولا يرد اليد عنه شوك ولا أذى فيه، فسره بلازم المعنى.

---

(١) رواه ابن أبي داود في البعث والنشور (٧٠)، وأبو نعيم في الحلية ٦/ ١٠٣، ورجاله ثقات، وهو حديث بإسناد شامي.

(٢) رواه الحاكم في المستدرك ٢/ ٤٧٧، عن سليم عن أبي أمامة، وقال: صحيح ولم يخرجاه.

وهكذا غالب المفسرين يذكرون لازم المعنى المقصود تارة وفردًا من أفراده تارةً، ومثالاً من أمثلته، فيحكيها الجاهلون للغث والسمين أقوالاً مختلفة، ولا اختلاف بينها»[١].

المثال الثاني: في تفسير قوله تعالى: ﴿ نُودِيَ أَنۢ بُورِكَ مَن فِي ٱلنَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا ﴾ [النمل:٨]، **وإنما اخترته لكثرة الأقوال الواردة في المراد بقوله** ﴿مَن فِي ٱلنَّارِ﴾ **فنطبق عليه هذا المنهج الذي ذكرناه**[٢]**، ونقول:**

اختلف العلماء في النار التي بارك الله تعالى بمن فيها، ومع أن ذكر النار في الآية متأخر على ذكر مَن فيها، إلا أنني قدمتُ الحديث عن معنى النار لأن اختلافهم في ﴿مَن فِي ٱلنَّارِ﴾ مرتبط في تحديد معنى النار.

وللعلماء في هذه النار قولان:

الأول: إنَّ المراد النور، وأنها كانت نورًا لكن عبر بالنار لأنَّ موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ ظنها نارا[٣]، وهذا قول محمد بن كعب، قال: في قوله: ﴿ أَنۢ بُورِكَ مَن فِي ٱلنَّارِ ﴾ نور الرحمن، والنور هو الله[٤].

وهذا القول هو المشهور عن ابن عباس، فقد قال: «لم تكن نارًا، إنما كانت نورًا

(١) حادي الأرواح ١٦٥.

(٢) وهو مستل من بحث لي منشور بعنوان: القول المختار في تفسير قوله تعالىٰ ﴿ أَنۢ بُورِكَ مَن فِي ٱلنَّارِ ﴾.

(٣) زاد المسير ٣/ ٣٥٣.

(٤) رواه ابن جرير في تفسيره ١٩/ ٤٢٩.

يتوهج»، وفي رواية عن ابن عباس: «نور رب العالمين»[(١)].

قال الثعلبي: «قالوا: كانت النار نوره عزَّ وجلَّ، وإنَّما ذكره بلفظ النَّار لأنَّ موسى حسبه ناراً، والعرب تضع أحدهما موضع الآخر»[(٢)].

القول الثاني: أنها كانت نارًا حقيقة، كما سمى الله عز وجل.

فعن سعيد بن جبير، أنه قال: «حجاب العزَّة، وحجاب الملك، وحجاب السلطان، وحجاب النار، وهي تلك النار التي نودي منها. قال: وحجاب النور، وحجاب الغمام، وحجاب الماء»[(٣)].

والراجح: في هذا أنها كانت نورًا لكن ظنَّه موسى عليه السلام نارا، وبهذا جاء التفسير عن ابن عباس وعامة المفسرين، والله أعلم.

فأما قوله ﴿ مَن فِي ٱلنَّارِ ﴾: فإن هذا الجزء من الآية من المواضع التي أشكلت على كثير من المفسرين، وقد سلكوا فيها مسالك شتى كما سنذكره عنهم، واختلفوا في تفسيرها على عدة أقوال، وترك بعض المفسرين الكلام عليها، كابن كثير رحمه الله، فإنه فسر ما قبلها وما بعدها، وترك هذا الموضع دون بيان، وقال: «فوقف موسى متعجبا مما رأى، فنودي ﴿ أَنۢ بُورِكَ مَن فِي ٱلنَّارِ ﴾، قال ابن عباس: أي قدس» ولم يذكر معنى من الذي في النار.

---

(١) تفسير ابن كثير.

(٢) الكشف والبيان ٦/ ١٨٩، ونقله البغوي في تفسيره.

(٣) رواه ابن جرير في تفسيره ١٩/ ٤٢٩.

هذا، وقد اختلف المفسرون في هذه الآية إلى أقوال كثيرة، وسأذكرها، ثم أبين الراجح منها على هذا المنهج الذي ذكرنا:

١-القول الأول: ﴿ مَن فِي ٱلنَّارِ ﴾ عنى جلَّ جلاله بذلك نفسه، وهو الذي كان في النار، لكن على معنى أن النار نوره. وهو يروى عن ابن عباس، وله عنه طريقان:

الطريق الأولى: من رواية عطية العوفي عنه، ولفظه: «فلما جاءها نودي أن بورك من في النار» يعني نفسه، قال: «كان نور رب العالمين في الشجرة ومن حولها» [(١)].

وقد سبق التنبيه على ضعف هذه النسخة التفسيرية.

الطريق الثانية عن ابن عباس: يرويها معاوية بن هشام ويحيى بن آدم، ثنا شريكٌ، عن عطاء بن السائب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس قال: «الله في النور، ونودي من النور» رواه ابن جرير وابن أبي حاتم[(٢)].

وهذا الإسناد قواه الذهبي في كتاب العلو[(٣)]، وقال: «إنه صالح»[(٤)].

---

(١) رواه أحمد في السنة ٥٨٢، وابن جرير ١٩/ ٤٢٨.

(٢) رواه ابن أبي حاتم، ورواه عبد الله بن أحمد بن حنبل في السنة (٥٨٢)، ومن طريقه النجاد في الرد علىٰ خلق القرآن ٦٨: من طريق يحيىٰ بن آدم عن شريك، ولفظه: ان بورك من في النار قال الله ومن حولها قال الملائكة أهـ

(٣) العلو للذهبي (١/ ٨٧).

(٤) لكن في هذا نظر من جهتين: الأولىٰ: ضعف رجاله، فإنَّ شريك بن عبد الله النخعي سيء الحفظ، وقد تفرد به فيما وقفت عليه. وشريك ولي القضاء سنة ١٥٠ بواسط، فاشتغل به،

فقلَّ ضبطه وكثر غلطه، ولذلك كان قديم حديثه خيرا من حديثه، فمن سمع منه قبل المائة وخمسين فهو أمثل.

قال ابن حبان (الثقات ٦/ ٤٤٤): ولي القضاء بواسط سنة خمسين ومائة ثم وليَ الكوفة بعد ذلك ومات بالكوفة سنة سبع أو ثمان وسبعين ومائة، وكان في آخر أمره يخطيء فيما يروي، تغير عليه حفظه، فسماع المتقدمين عنه الذين سمعوا منه بواسط ليس فيه تخليط مثل يزيد بن هارون وإسحاق الأزرق، وسماع المتأخرين عنه بالكوفة فيه أوهام كثيرة أهـ. قال الفلاس: كان يحيىٰ لا يحدث عن شريك وكان عبد الرحمن بن مهدىٰ يحدث عنه. وروىٰ ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٤/ ٣٦٧) أنه قيل: ليحيىٰ بن سعيد: يقولون إنما خلط شريك بآخرة، فقال ما زال مخلطا. وقال: سألت أبي عن شريك وأبي الأحوص أيهما أحب إليك؟ قال: شريك أحب الي شريك صدوق، وهو أحب الي من أبي الأحوص وقد كان له أغاليط.

وسألت أبا زرعة عن شريك يحتج بحديثه؟ قال: كان كثير الحديث صاحب وهم يغلط أحيانا، فقال له فضل الصائغ: إن شريكا حدث بواسط بأحاديث بواطيل، فقال أبو زرعة: لا تقل بواطيل أهـ. وهذا الحديث لم أره عند مخرجيه من طريق أهل واسط، إنما رواه عنه الكوفيون، أمثال معاوية بن هشام الكوفي.

وشيخ شريك فيه: هو عطاء بن السائب، وهو مختلط، بل هو من أشهرهم، ورواية شريك عنه بعد الاختلاط، فقد قال ابن حجر رحمه الله: في التهذيب: فيحصل لنا من مجموع كلامهم أن سفيان الثوري وشعبة وزهيرا وزائدة وحماد بن زيد وأيوب عنه صحيح ومن عداهم يتوقف فيه الا حماد بن سلمة فاختلف قولهم، والظاهر أنه سمع منه مرتين، مرة مع أيوب كما يومي إليه كلام الدارقطني ومرة بعد ذلك لما دخل إليهم البصرة وسمع منه مع جرير وذويه، والله أعلم أهـ.

والثانية: المخالفة. فقد خولف فيه معاوية بن هشام، فرواه الحماني عن شريك بإسناده فجعله من قول سعيد مقطوعا عليه، أخرجه ابن أبي حاتم، وهكذا أخرجه ابن جرير من طريق ورقاء عن عطاء بن السائب عنه قوله رواه ابن جرير (١٩/ ٤٢٨)، وابن ابي حاتم ولفظه: «نَادَاهُ وَهُوَ فِي النُّورِ»، ومعاوية بن هشام صدوق، قال الذهبي في الكاشف: ثقة، و كان بصيرا بعلم

وهذا التفسير هو قول أبي صخر، فقد أخرج ابن أبي حاتم عنه قال: «إن موسى ﷺ كان على شاطئ الوادي يرعى غنمه، فلما رأت الغنم النار نفرت، فقام موسى فصاح بها، فاجتمعت، ثم نفرت الثانية، ثم قام فصاح بها فاجتمعت، ثم نفرت، الثالثة، فلما قام أبصر النار فسار إليها فلما أتاها نودي أن بورك من في النار ومن حولها، قال: إنها لم تكن نارا ولكنه كان نور الله عز وجل وهو الذي كان في ذلك النور، وإنما كان ذلك النور منه وموسى حوله».

وقال به عكرمة، ولفظه قال: «كان الله في نوره».

وهو قول الزجاج فإنه قال: «جاء في التفسير أن من في النار هاهنا نور الله عز وجل ومن حولها الملائكة وقيل نور الله»[(١)].

وقد استنكر بعضهم هذا القول، لأنَّه فهم منه معنى فاسدًا في زعمه، وهو أن الله عز وجل يحل في الأشياء، تعالى الله عن ذلك، لأن «في» حرف جر له معان، أشهرها الظرفية مكانًا أو زمانًا[(٢)].

فظنوا على هذا أن هذا التفسير يفيد حلول الله عز وجل في النار، وأن النار صارت ظرفا له، تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا، فردوا هذا القول، وسلكوا في رده

شريك، قال ابن معين: صالح، و ليس بذاك، وقال ابن حجر في التقريب: صدوق له أو هام. والذي خالفه هو يحيىٰ بن عبدالحميد بن عبد الرحمن الحماني، كوفي حافظ، لكن اتهم بسرقة الحديث..والله أعلم.

(١) معاني القرآن ٤/ ١٠٩.

(٢) انظر: المقتضب ١/ ٤٥، الاتقان في علوم القرآن ١/ ١٦٦، والظرفية هي حلول الشيء غيره، حقيقة نحو الماء في الكوز، أو مجازا نحو النجاة في الصدق (التعريفات للجرجاني ١٨٦).

مسالك:

الأول: إهماله وعدم الاعتبار به، فلا يذكرونه في تفاسيرهم.

الثاني: إنكاره، قال الرازي: «والمعنى تبارك من في النور، وذلك هو الله سبحانه ومن حولها يعني الملائكة وهو مروي عن ابن عباس رضي الله عنهما وإن كنا نقطع بأن هذه الرواية موضوعة مختلقة»[(١)]. وهذا بناء على قانون التأويل عنده المبني على تقديم العقل على النقل.

الثالث: تأويله، وسيأتي طرف من أقوال المؤوِّلين.

ولذا قال الثعلبي: «وتأويل هذا القول أنه كان فيها لا على معنى تمكن الأجسام، لكن على معنى أنه نادى موسى منها، وأسمعه كلامه من جهتها وأظهر له ربوبيته من ناحيتها، وهو كما روي أنه مكتوب في التوراة: جاء الله عز وجل من سيناء، وأشرق من ساعير، واستعلن من جبال فاران، فمجيئه عز وجل من سيناء بعثته موسى منها، ومن ساعير بعثته المسيح بها، واستعلانه من جبال فاران بعثه المصطفى ﷺ، وفاران مكة»[(٢)].

ورد هذا القول الشنقيطي وقال: «وهذا القول بعيد من ظاهر القرآن، ولا ينبغي أن يطلق على الله أنه في النار التي في الشجرة، سواء قلنا: إنها نار أو نور، سبحانه جل وعلا عن كل ما لا يليق بكماله وجلاله..، ثم ذكر بعض التأويلات فردها، وختم بقوله: إنه أصاب في تنزيهه لله عن تلك العبارات، ولم يصب فيما ذكر من التأويل».

---

(١) مفاتيح الغيب ٢٤/ ٥٤٤.

(٢) الكشف والبيان ٦/ ١٨٩، ونقله البغوي في تفسيره.

وهذا القول المروي عن بعض السلف لا يفهم منه أن الله عز وجل حلَّ في النار، وذلك لأمرين:

الأول: أنَّ النار هي نوره سبحانه وتعالى، وقالوا: إنما سماها نارا لأن موسى ظنها نارا، فلم يكن سبحانه قد حل في النار، تعالى الله عن ذلك، إنما كان ذلك نوره، ويدل على هذا المعنى حديث: عمرو بن مرة، عن أبي عبيدة، عن أبي موسى قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله لا ينام ولا ينبغي له أن ينام يخفض القسط ويرفعه، حجابه النور، لو كشفها لأحرقت سبحات وجهه كل شيء أدركه بصره» ثم قرأ أبو عبيدة ﴿أَنْ بُورِكَ مَن فِي ٱلنَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا وَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٨﴾ هكذا رواه المسعودي عن عمرو بن مرة[1]. وفي لفظ له: «حجابه النار»[2].

لكن رواه غير المسعودي من الثقات كالأعمش فلم يذكر قراءة أبي عبيدة للآية، وهو من هذا الوجه مخرج في صحيح مسلم[3].

وقوله: سبحات وجهه أي نور وجهه[4]. قال أبو عبيد في هذا الحديث: «يقال السبحة: إنها جلال وجهه ونوره، ومنه قيل: سبحان الله إنما هو تعظيمٌ له وتنزيهٌ»[5].

---

(١) رواه ابن ماجة في السنن (١٩٦).

(٢) مسند الطيالسي ٤٩٣، الكشف والبيان ٧/ ١٩٠.

(٣) صحيح مسلم (٤٦٣). وقد رواه عمرو بن عبدالغفار عن الأعمش فذكر فيه قراءة الآية، رواه الطبراني في الأوسط (٦٠٢٥) ولكن عمرا متروك الحديث كما في الجرح والتعديل ٦/ ٢٤٦. وقد تابع الأعمش العلاء بن المسيب رواه ابن حبان (٢٦٦).

(٤) كما في تفسير الطبري ١٧/ ٣٢٩.

(٥) الأسماء والصفات للبيهقي (٦٧٢).

الثاني: أن لهذا شبيه في القرآن والسنة، مثل تجليه سبحانه وتعالى للجبل، ومجيئه يوم القيامة، ونزوله إلى السماء الدنيا، وهذه الآية من هذا القبيل[(١)].

ولذا قال ابن تيمية: «من ظن أن ما يوصف به الرب عز وجل لا يكون إلا مثل ما توصف به أبدان بني آدم، فغلطه أعظم من غلط من ظن أن ما توصف به الروح مثل ما توصف به الأبدان، وأصل هذا: أن قربه سبحانه ودنوه من بعض مخلوقاته لا يستلزم أن تخلو ذاته من فوق العرش، بل هو فوق العرش، ويقرب من خلقه كيف شاء، كما قال ذلك من قاله من السلف، وهذا كقربه إلى موسى لما كلمه من الشجرة، قال تعالى:﴿ إِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِأَهْلِهِۦٓ إِنِّيٓ ءَانَسْتُ نَارًا سَـَٔاتِيكُم مِّنْهَا بِخَبَرٍ أَوْ ءَاتِيكُم بِشِهَابٍ قَبَسٍ لَّعَلَّكُمْ تَصْطَلُونَ ۝٧ فَلَمَّا جَآءَهَا نُودِىَ أَنۢ بُورِكَ مَن فِى ٱلنَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا وَسُبْحَـٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ ۝٨ يَـٰمُوسَىٰٓ إِنَّهُۥٓ أَنَا ٱللَّهُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾» ثم ذكر الآثار التي أخرجها ابن أبي حاتم، وقد مر ذكرها[(٢)].

فحاصل هذا القول أن الله عز وجل قرب من موسى وكلمه من هذه البقعة، فرأى موسى نور الله، وهذا كقول النبي ﷺ: «نورٌ أَنَّى أراه»[(٣)].

وفي الآية معنى آخر لا يتضاد مع ما سبق: وهو أنَّ في بمعنى على أي: بورك الذي على النار، وهو يفيد إثبات العلو لله عز وجل، وتكون هذه الآية كقوله تعالى﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠] وهذا المعنى تحتمله لغة العرب، ولا يتناقض مع كونه سبحانه عنى ذاته، لأنه

(١) انظر مجموع الفتاوىٰ لابن تيمية ١/ ١٣١.
(٢) شرح حديث النزول ٩٩-١٠١.
(٣) رواه مسلم في الصحيح ٢٩١.

سبحانه عال على خلقه في كل حال، وسبيل هذا القرب سبيل النزول كل ليلة، وفي ترد كثيرا في اللغة ويراد بها على وهذا كثير في القرآن[1].

قال الحارث المحاسبي: «قوله ﴿ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝ ﴾[طه:٥]، وقال تعالىٰ: ﴿ ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ ﴾[الملك: ١٦]... فهذا مقطع يوجب أنه فوق العرش فوق الأشياء منزه عن الدخول في خلقه، لا يخفىٰ عليه منهم خافية لأنه أبان في هذه الآيات أن ذاته بنفسه فوق عباده، لأنه قال ﴿ ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ ﴾ [الملك: ١٦] يعني فوق العرش، والعرش علىٰ السماء لأنَّ من كان فوق شيء علىٰ السماء فهو في السماء، وقد قال مثل ذلك ﴿فَسِيحُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ [التوبة:٢] يعني علىٰ الأرض، لا يريد الدخول في جوفها وكذلك قوله تَعَالَىٰ:﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ ﴾ [طه:٧١] يعني فوقها..»[2].

فيكون المعنى: بورك من على النار، وهو سبحانه وتعالى، فهذا الوجه يؤيد كذلك قول من قال إن المراد هو الله عز وجل، ويكون قرب الله عز وجل ومناجاة موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ لا يتنافى مع علوه على عرشه واستوائه عليه.

٢-القول الثاني: بوركت النار. وعلى هذا القول فإن من هنا تكون زائدة[3]، وهو مروي عن مجاهد، ونسبه لابن عباس[1]، قال: بوركت النار.

---

(١) انظر: المقتضب ٢/ ٣١٩، تأويل مشكل القرآن ص٥٦٧.

وكذلك ترد علىٰ بمعنى في، انظر تفسير الطبري (١١/ ٣١٧) (١٩/ ٢١٩) في تفسير ﴿ما تتلوا الشياطين علىٰ ملك سليمان﴾﴿إذ وقفوا علىٰ النار﴾﴿ليس علىٰ الأعمىٰ حرج﴾.

(٢) نقله في الحموية الكبرىٰ ص٦٨

(٣) كما قال الماوردي في النكت والعيون ٤/ ١٩٥، وابن الجوزي في زاد المسير ٦/ ٥٧.

ومثله قول قتادة: نور الله بورك، أخرجه عبد الرزاق[٢]. وهو قول محمد بن كعب، رواه عنه موسى بن عبيدة[٣]، قال: النار نور الله جل وعز ومن حولها موسى والملائكة[٤]. وهو المعنى الذي ذكره الفراء مستدلا بقراءة أبي[٥].

قال الشنقيطي: «أي: بوركت النار؛ لأنها نور. وبعده عن ظاهر القرآن واضح كما ترى».

قلت: ما استبعده الشنقيطي ليس ببعيد، ويدل عليه قراءة أبي بن كعب، ففي مصحف أبي ﴿بوركت النار ومن حولها﴾ هكذا قال قتادة، فيما رواه عنه عبد بن حميد وابن المنذر وابن أبي حاتم، وقال بعدها: أما النار فيزعمون أنها نور رب العالمين ومن حولها الملائكة.

وهذا الإسناد إذا نظر فيه المحدث جزم بانقطاعه، إلا أن قتادة كان يتتبع مصاحف الصحابة وينظر فيها، ويستخرج منها التفسير، وروايته عن المصحف لا عن صاحبه، فهي وجادة مقبولة.

على أنه قد جاء من طريق آخر متصل عند الثعلبي، وهو قوله في سياق الاحتجاج لهذا القول: وقال بعضهم: هذه البركة راجعة إلى النار نفسها.. ودليل هذا التأويل ما أخبرنا – فساق الحديث –... هشيم قال: أخبرنا سفيان بن حسين، عن

---

(١) رواه ابن جرير ١٩/ ٤٢٨، وابن أبي حاتم، وإسناده صحيح لا غبار عليه.

(٢) تفسير عبدالرزاق ٣/ ٧٩، وإسناده صحيح.

(٣) هو موسىٰ بن عبيدة الربذي ضعيف الحديث، من رجال التهذيب.

(٤) معاني القرآن للنحاس ٥/ ١١٦.

(٥) معاني القرآن للفراء (٣/ ٢٥١)

يعلى بن مسلم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: سمعت أبيا يقرؤها: أن بوركت النار ومن حولها.

وتقدير هذا التفسير أن مَن تأتي في الكلام بمعنى مَا، كقوله سبحانه ﴿ وَمَن لَّسۡتُمۡ لَهُۥ بِرَٰزِقِينَ ٢٠ ﴾ [الحجر:٢٠] وقوله ﴿ فَمِنۡهُم مَّن يَمۡشِي عَلَىٰ بَطۡنِهِۦ وَمِنۡهُم مَّن يَمۡشِي عَلَىٰ رِجۡلَيۡنِ وَمِنۡهُم مَّن يَمۡشِي عَلَىٰٓ أَرۡبَعٖ﴾ [النور:٤٥] و «مَا» قد تكون صلة في كثير من المواضع كقوله ﴿جُندٞ مَّا هُنَالِكَ ﴾ [ص:١١] و﴿ عَمَّا قَلِيلٖ ﴾ [المؤمنون:٤٠] فمعنى الآية: بورك في النار وفيمن حولها وهم الملائكة وموسى عَلَيْهِ السَّلَامُ، فسمى النار مباركة كما سمى البقعة مباركة؛ فقال: في البقعة المباركة»[1].

وقد أنكر النحاس هذه القراءات، وقال: «وحكى أبو حاتم أن في قراءة أبي وابن عباس ومجاهد ﴿أن بوركت النار ومن حولها﴾ ومثل هذا لا يوجد بإسناد صحيح، ولو صح لكان على التفسير»[2]، نقله القرطبي ثم قال: «فتكون البركة راجعة إلى النار ومن حولها الملائكة وموسى».

قلت: وقول النحاس مردود فقد صح إسناد القراءة، ومن علم حجة على من لا يعلم، وهذا القول المروي عن السلف في مؤداه لا يختلف عن القول الأول، فإنهم فسروا النار بالنور، وهو نور وجهه، والله عز وجل عبر عن ذاته بوجهه الكريم في قوله: ﴿ وَيَبۡقَىٰ وَجۡهُ رَبِّكَ ذُو ٱلۡجَلَٰلِ وَٱلۡإِكۡرَامِ ٢٧ ﴾ [الرحمن:٢٧]، فإذا كان هذا نور وجهه فهو نوره، ومعنى بورك نوره أي بورك هو، فمن أنعم النظر في هذين القولين

(١) الكشف والبيان للثعلبي ٦/ ١٩٠، ومثله في تفسير القرطبي ١٣/ ١٥٨.
(٢) اعراب القرآن للنحاس ٣/ ١٩٩.

وجد أن الخلاف بينهما إنما هو خلاف تنوع لا خلاف تضاد، ولذلك روي عن ابن عباس رضي الله عنهما القولان جميعا.

٣-القول الثالث: من في النار هم الملائكة.

وهو قول السدي، رواه ابن أبي حاتم عنه.

ووجهه البغوي فقال: «ومن في النار: هم الملائكة، وذلك أن النور الذي رآه موسى كان فيه ملائكة لهم زجل بالتقديس والتسبيح، ومن حولها: هو موسى لأنه كان بالقرب منها، ولم يكن فيها. وقيل: ﴿ مَن فِي ٱلنَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا ﴾ جميعا الملائكة. وقيل: ﴿ مَن فِي ٱلنَّارِ ﴾ موسى ﴿ وَمَنْ حَوْلَهَا ﴾ الملائكة، وموسى وإن لم يكن في النار كان قريبا منها، كما يقال: بلغ فلان المنزل، إذا قرب منه، وإن لم يبلغه بعد».

وهو الأقرب للصواب عند الشنقيطي، فإنه قال: «وأقرب الأقوال في معنى الآية إلى ظاهر القرآن العظيم، قول من قال: إن في النار التي هي نور ملائكة وحولها ملائكة وموسى. وأن معنى ﴿ بُورِكَ مَن فِي ٱلنَّارِ ﴾، أي: الملائكة الذين هم في ذلك النور ومن حولها. أي وبورك الملائكة الذين هم حولها، وبورك موسى لأنه حولها معهم». وساوى في الجلالين بين أن تكون من الأولى لموسى والثانية للملائكة وبين العكس[1].

---

(١) وقال في حاشية الصاوي على الجلالين ٣/ ١٨٧ على قوله ﴿ مَن فِي ٱلنَّارِ ﴾ أي موسى ﴿وَمَنْ حَوْلَهَا ﴾ أي الملائكة أو العكس: «قوله من في النار: هو نائب فاعل بورك، وهذه تحية لموسى وتكرمة له، قوله: أو العكس، أي فتفسر من الأولى بالملائكة والثانية بموسى،

٤-القول الرابع: بورك في من طلب النار وهو موسى.

قال الواحدي: «من في طلب النار وقصدها والمعنى: بورك فيك يا موسى» وهو قول السمرقندي[(١)].

قال الثعلبي: «وقال آخرون: هذا التبريك عائد إلى موسى والملائكة، ومجاز الآية: بورك من في طلب النار وقصدها بالقرب منها، وهذا كما يقال: بلغ فلان البلد إذا قرب منه، وورد فلان الماء لا يريدون أنه في وسطه، ويقال: أعط من في الدار، يريدون من هو فيها مقيم أو شريك وإن لم يكن في الوقت في الدار، ونحوها كثير، ومعنى الآية: بورك فيك يا موسى وفي الملائكة الذين حول النار، وهذا تحية من الله سبحانه لموسى وتكرمة له كما حيا إبراهيم على ألسنة الملائكة حين دخلوا عليه فقالوا: ﴿رَحۡمَتُ ٱللَّهِ وَبَرَكَٰتُهُۥ عَلَيۡكُمۡ أَهۡلَ ٱلۡبَيۡتِۚ﴾[هود:٧٣]»[(٢)].

واختاره الطاهر بن عاشور، فإنه قال: «و من في النار: مراد به موسى فإنه لما حل في موضع النور صار محيطا به، فتلك الإحاطة تشبه إحاطة الظرف بالمظرف، فعبر عنه بـ: من في النار، وهو نفسه. والعدول عن ذكره بضمير الخطاب كما هو مقتضى الظاهر، أو باسمه العلم إن أريد العدول عن مقتضى الظاهر، لأن في معنى صلة الموصول إيناسًا له وتلطفًا كقول النبي ﷺ لعليٍّ: قم أبا تراب، وكثير التلطف بذكر

وعلىٰ هذا التفسير فلا يحتاج لتقدير مضاف... لأن موسىٰ إذ ذاك لم يكن في النار حقيقة بل كان في المكان القريب منها».

(١) في بحر العلوم (٢/ ٥٧٣)

(٢) الكشف والبيان ٦/ ١٩٠.

بعض ما التبس به المتلطف به من أحواله. وهذا الكلام خبر هو بشارة لموسى عليه السلام ببركة النبوة.

ومن حول النار: هو جبريل.. فهذا التبريك تبريك ذوات لا تبريك مكان بدليل ذكر مَن الموصولة في الموضعين، وهو تبريك الاصطفاء الإلهي بالكرامة»[1].

٥-القول الخامس: بورك النور الذي في النار.ذكره الماوردي ونسبه لابن عيسى[2].

٦-القول السادس: مكان النار ومن حولها، أي البقعة المكانية.

قال الزمخشري: «ومعنى بورك من في النار ومن حولها: بورك من في مكان النار، ومن حول مكانها، ومكانها: البقعة التي حصلت فيها، وهي البقعة المباركة المذكورة في قوله تعالى: ﴿ نُودِيَ مِن شَاطِئِ ٱلْوَادِ ٱلْأَيْمَنِ فِي ٱلْبُقْعَةِ ٱلْمُبَارَكَةِ ﴾ [القصص:٣٠] وتدل عليه قراءة أبي: ﴿تباركت الأرض ومن حولها﴾، وعنه: ﴿بوركت النار﴾ والذي بوركت له البقعة، وبورك من فيها وحواليها حدوث أمر ديني فيها: وهو تكليم الله موسى، واستنباؤه له، وإظهار المعجزات عليه، ورب خير يتجدد في بعض البقاع فينشر الله بركة ذلك الخير في أقاصيها، ويبث آثار يمنه في أباعدها، فكيف بمثل ذلك الأمر العظيم الذي جرى في تلك البقعة.

وقيل: المراد بالمبارك فيهم: موسى والملائكة الحاضرون، والظاهر أنه عام في كل من كان في تلك الأرض وفي تلك الوادي وحواليها من أرض الشام..»[1].

---

(١) التحرير والتنوير ١٩/ ٢٢٦.

(٢) النكت والعيون ٤/ ١٩٥.

وربما عبر بعضهم بالبقعة، كالبقاعي[٢]، وعلى هذا التأويل ابن جزي، والبيضاوي[٣]، وأبو السعود[٤]، دليل هؤلاء: قوله تعالى:﴿ نُودِيَ مِن شَٰطِيِٕ ٱلْوَادِ ٱلْأَيْمَنِ فِى ٱلْبُقْعَةِ ٱلْمُبَٰرَكَةِ ﴾ [القصص:٣٠].

فحملوا هذه على تلك، ولا يلزم ذلك، فإن التعبير القرآني بـمن يأبى ذلك، وكون البقعة مباركة لا يلزم منه أن تكون هي المرادة في الآية الأخرى، فالبقعة مباركة، ومن في النار مبارك كذلك.

٧-القول السابع: التأويل بالقدرة والسلطان.

ذكره الثعلبي بصيغة التمريض، فقال: «وقيل معناه: بورك من في النار سلطانه وقدرته وفيمن حولها»[٥]. فهذا التأويل يكون على حذف المضاف، أي من قدرته وسلطانه في النار [٦]. قال أبو حيان: «مَن: المشهور أنها لمن يعلم، فقال ابن عباس، وابن جبير، والحسن وغيرهم: أراد تعالى بمن في النار ذاته، وعبر بعضهم بعبارات شنيعة مردودة بالنسبة إلى الله تعالى، وإذا ثبت ذلك عن ابن عباس ومن ذكر أوِّل على حذف، أي بورك من قدرته وسلطانه في النار».

---

(١) الكشاف ٣/ ٣٥٥.

(٢) نظم الدرر ٥/ ٤١٠.

(٣) أنوار التنزيل وأسرار التأويل (٢/ ١٧١).

(٤) إرشاد العقل السليم إلىٰ مزايا القرآن الكريم (٦/ ٣٧٤).

(٥) الكشف والبيان ٦/ ١٩٠.

(٦) ذكره السمين الحلبي في الدر المصون ١١/ ٢٤١، وابن عادل في اللباب ١٥/ ١١٣.

قلت: وبعده ظاهر، ولذلك رده الشنقيطي فقال: «إنه أصاب في تنزيهه لله عن تلك العبارات، ولم يصب فيما ذكر من التأويل».

٨-القول الثامن: بوركت الشجرة التي تتقد فيها النار.

نقله الماوردي، وقال: «الشجرة لأن النار اشتعلت فيها وهي خضراء لا تحترق»[(١)].

قال الشنقيطي: «وبعده عن ظاهر القرآن أيضا واضح كما ترى. وإطلاق لفظة مَن على الشجرة وعلى ما في النار من أمر الله غير مستقيم في لغة العرب التي نزل بها القرآن العظيم».

٩-القول التاسع: بورك من ناداه من النار.

وهو تأويل ابن الجوزي لقول من قال من السلف بالقول الأول، فإنه قال: «المعنى قدس مَن في النار وهو الله عز وجل، قاله ابن عباس والحسن، والمعنى: قدس مَن ناداه من النار لا أن الله عز وجل يحل في شيء»[(٢)].

١٠- القول العاشر: بورك نور الله، وأمر الله.

قال الشوكاني: «وحكي عن الحسن وسعيد بن جبير أن المراد بمن في النار هو الله سبحانه: أي نوره، وقيل بورك ما في النار من أمر الله سبحانه الذي جعلها على تلك الصفة»[(١)].

---

(١) النكت والعيون ٤/ ١٩٥.

(٢) زاد المسير ٦/ ١٥٥

١١ – القول الحادي عشر: بورك من في جوار النار، وبورك من حولها.

وهو قول العكبري[٢].

١٢–القول الثاني عشر: بورك غير العقلاء، فالمراد بمن غير العقلاء هو النور والأمكنة التي حولها.

ذكره السمين مصدرًا بقيل[٣].

فهذا ما وقفت عليه من أقوال المفسرين، وبعضها مدخول، ويمكن أن نلخص هذه الأقوال في ثلاثة:

الأول: أنَّ المراد بمن في النار هو الرب سبحانه، ولم تكن نارا بل كانت نورا، وهذا النور نور وجهه، وهو بعض حجبه، وقد قدمنا معنى ذلك وليس أنه حل في النار، ولا يمكن تصور مثل هذا المعنى الفاسد، ويكون قربه من موسى عليه السلام في هذه الآية كتجليه للجبل، وهذا قول السلف من المفسرين.

الثاني: الملائكة، وكانت في النور لها زحل بالتسبيح، وهو قول السدي من السلف تفرد به.

(١) فتح القدير ٤/ ١٨١.

(٢) التبيان ٢/ ١٠٠٤.

(٣) الدر المصون ١١/ ٢٤١.

الثالث: مسالك أهل التأويل، فمنهم من قال: بورك مكان النار وبقعتها، والشجرة، وبورك من في النار سلطانه، إلى آخر تلك الأقوال المذكورة آنفا مع أصحابها.

وهذه الأقوال مردودة بقانون التفسير بالمأثور، فإن تفاسير الصحابة والتابعين على خلافها، والقاعدة أن التفسير إذا جاء عن الصحابة والتابعين لم تجز مخالفته، ولا الخروج عنه، ولذا كان الصحيح القول الأول، وقد بينا وجهه ويدل عليه ظاهر السياق.

وأما الأقوال الواردة في قوله تعالى ﴿ومن حولها﴾ فتتلخص في ثلاثة: أحدها: الملائكة، قاله ابن عباس والحسن، والثاني: موسى والملائكة، قاله محمد بن كعب، والثالث: موسى[1].

ولا تعارض بينها لإمكان أن يكون كل هؤلاء حول النار، فموسى عليه السلام ممن حولها ليكون ذلك تحية من الله عز وجل له، وتأنيسا وتكريما، والملائكة كذلك لأنهم لهم زجل بالتسبيح، والله أعلم.

---

(١) لخص هذه الأقوال ابن الجوزي في زاد المسير ٦/ ٥٨.

الفصل العاشر: فوائد التفسير المأثور

هذا الفصل خاتمة هذا الكتاب، وهو يعزز ما قررنا من أنَّ التفسير المأثور من مآخذ التفسير الأصيلة التي لا يمكن الاستغناء عنه بحال، وأن المفسرين في مصدريته سواء، المحدث والفقيه والنحوي والبلاغي -أو أيًّا كان مشربه- فهو يبني على التفسير بالمأثور ويُرصِّص، وليس احتياج ابن جرير إليه بأكثر من احتياج الزمخشري أو الرازي، أو من شاكلهم أو خالفهم، وإنما التمايز في كتب التفاسير بالنسبة للمأثور يقع من جهتين:

الأولى: في سعة الرواية، وكثرة الاطلاع، ومعرفة الأقوال، وهذا باب عسير من جهة يسير من أخرى، فأما اليسير منه فهو ما امتاز به التفسير المأثور بروايته عن ذويه بواسطة نسخ تفسيرية تروى بإسناد واحد، يمكن للمفسر روايتها دفعة واحدة.

وأما العسير منه، فهو في معرفة فوات النسخ، وتلك زيادات كثيرة، وروايات واسعة، تحمل في طياتها أقوالاً جديدة، غير التي في تلك النسخ.

فالمأثور -كالسُّنَّة وكلسان العرب- لا يمكن أن يحيط به أحد، ولو ضربت لك مثلاً بإمامين متعاصرين جمعا من التفسير بالمأثور ما لم يجمعه أحد من أهل زمانهما، وهما ابن جرير وابن أبي حاتم لكنتُ قد قاربت القول، فإني قارنت بينهما في مواطن ليست بالقليلة فرأيت اختصاص أحدهما بشيء ليس عند الآخر كثيرا، مع اتفاقهما على قدر كبير، ولذا لا يستغني المفسر عن الاستقصاء في البحث والتنقيب.

الثانية: في منهجية التعامل مع التفسير المأثور، ومعرفة الصحيح من الدخيل، ووجه الصحيح، ومدى الإقرار له، والاعتراف به، فإن التفسير بالمأثور بمثابة الدليل

للفقيه، إذ قد ينقل المختلفان الدليل نفسه، ثم يحتج كلٌّ به، مع أن الأصول تقضي لأحدهما على الآخر، وهكذا التفسير بالمأثور بالنسبة للمفسرين.

فمن منهج ابن جرير الترجيح بين المأثور، وعدم الخروج عنه إلى غيره، في حين أنَّ الزمخشري لا يجد حرجًا من التنكيت عليه إذا خالف معتقده، مع أنه –فيما سوى ذلك– يذكره ويحكيه، بل ويتكلف أحيانًا بيان وجهه، اعتذارا لصاحبه، ودفعا لسوء الظن عنه، وهو مأجور هنا – وأرجو أن يكون معذورا هناك–.

ولو خلت كتب التفسير من أسماء المفسرين من السلف أو من حكاية أقوالهم بألفاظها فإنها لن تخلو من مقتضياتها ومدلولاتها، إذ أن أقوالهم محكية بمعانيها، إمَّا نقلاً مباشرًا أو نقلاً عمَّن نقلها، وذلك بمثابة متون الفقهاء، فإنها ألفاظ مؤلفيها ولكنها معاني الأدلة الشرعية التي احتجوا بها، فافهم ذلك.

فمن فوائد التفسير المأثور:

- **بيان المراد:**

وهذا جلي واضح، فإنَّ عامة التفسير المأثور إنما جاء على هذه الجهة، وتشتد أهميته إذا كان المراد خارجًا عن ظاهر العربية، فالحقيقة الشرعية تقدم على الحقيقة اللغوية، وذلك مفتقر للمأثور.

قال الشاطبي –مبينًا أهمية أخص حالات المأثور وهي السنة النبوية–: «السنة – كما تبين وتوضح المجمل، وتقيد المطلق، وتخصص العموم– فتخرج كثيرًا من الصيغ القرآنية عن ظاهر مفهومها في أصل اللغة، وتعلم بذلك أنَّ بيان السنة هو مراد الله تعالى من تلك الصيغ، فإذا طُرحت واتبع ظاهر الصيغ بمجرد الهوى؛ صار صاحب هذا النظر ضالاً في نظره، جاهلاً بالكتاب خابطًا في عمياء لا يهتدي إلى الصواب

فيها؛ إذ ليس للعقول من إدراك المنافع والمضار في التصرفات الدنيوية إلا النزر اليسير، وهي في الأخروية أبعد على الجملة والتفصيل»[(١)].

وأمثلة ذلك أكثر من أن تذكر.

- **معرفة المكي والمدني:**

وهذا باب محرر بالمأثور، والاعتماد فيه على المنقول، ولمعرفة المكي والمدني فوائد، محلها كتب علوم القرآن.

ومثل المكي والمدني ما يتبعه من أنواع علوم القرآن مما يدخل في معرفة تنزيل القرآن: كالحضري والسفري، والنهاري والليلي، والصيفي والشتائي، والفراشي والنومي، والأرضي والسمائي، وأول ما نزل وآخر ما نزل، وإن كان بعضها ليس له أثر على معرفة المعنى، لكنه من معارف القوم، ومما يذكرونه في علوم القرآن، وأمثلة هذا -كذلك- أشهر من أن تذكر.

- **بيان سبب النزول:**

وهو مقصور على المأثور، إذ لا يمكن القول بالأسباب من غير أثر ورواية، قال الواحدي: «ولا يحل القول في أسباب نزول الكتاب، إلا بالرواية والسماع ممن شاهدوا التنزيل، ووقفوا على الأسباب»[(٢)].

---

(١) الموافقات ٤/ ٣٣٤.

(٢) أسباب النزول للواحدي ص٨، ونقله ابن حجر في أول العجاب وأقره عليه.

وقال ابن جزي الكلبي -واصفًا الحاجة إلى أخص المأثور وأعلاه، وهو السنة النبوية-: «وأما الحديث فيحتاج المفسر إلى روايته وحفظه لوجهين: الأوّل: أنَّ كثيرًا من الآيات في القرآن نزلت في قوم مخصوصين ونزلت بأسباب قضايا وقعت في زمن النبي ﷺ من الغزوات والنوازل والسؤالات، ولا بدّ من معرفة ذلك ليعلم فيمن نزلت الآية وفيما نزلت ومتى نزلت فإنّ الناسخ يبنى على معرفة تاريخ النزول لأنّ المتأخر ناسخ للمتقدم. الثاني: أنه ورد عن النبي ﷺ كثير من تفسير القرآن فيجب معرفته لأنَّ قوله عليه السلام مقدم على أقوال الناس»[(١)].

وفي أسباب النزول كتبٌ على حيالها.

• بيان الناسخ والمنسوخ:

وقد قرر الأئمة أنه لا يجوز لأحد أن يفسر كتاب الله إلا بعد أن يعرف منه الناسخ والمنسوخ[(٢)].

وإنما يعرف الناسخ والمنسوخ من المأثور، إذ لا يحل القول فيه بدونه، قال ابن الحصار: «إنما يرجع في النسخ إلى نقل صريح عن رسول الله ﷺ أو عن صحابي يقول آية كذا نسخت كذا،...، ولا يعتمد في النسخ قول عوام المفسرين بل ولا اجتهاد المجتهدين من غير نقل صحيح ولا معارضة بينة، لأن النسخ يتضمن رفع حكم وإثبات حكم تقرر في عهده ﷺ والمعتمد فيه النقل والتاريخ دون الرأي والاجتهاد،... والناس في هذا بين طرفي نقيض فمن قائل لا يقبل في النسخ أخبار

---

(١) التسهيل لعلوم التنزيل ١/ ١٧.
(٢) الإتقان ٣/ ٦٦.

الآحاد العدول، ومن متساهل يكتفي فيه بقول مفسر أو مجتهد والصواب خلاف قولها»[1].

وفي الناسخ والمنسوخ -كذلك- كتب على حيالها.

• تحرير الوقف والابتداء:

الوقف والابتداء من مهمات القراء، إلا أنه مؤثر على المعنى، ولذا يعتني به المفسرون، قال النكزاوي: «باب الوقف عظيم القدر جليل الخطر، لأنه لا يتأتى لأحد معرفة معاني القرآن ولا استنباط الأدلة الشرعية منه إلا بمعرفة الفواصل»[2].

وهو على نوعين: متفق عليه ومختلف فيه، وغالب القرآن من الجلي الواضح المتفق عليه، وأما المختلف فيه فسبيله المأثور.

وقد ساعدت فواصل القرآن على معرفة الوقف، إلا فواصل يسيرة معروفة عند العلماء.

ومن أمثلة المختلف فيه: اختلافهم في قوله تعالى: ﴿ وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ٧ ﴾ [آل عمران: ٧] أين الوقف فيها؟

قال الإمام أبو عمرو الداني: ﴿ وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ تام على قول من زعم أن الراسخين لم يعلموا تأويله، وهو قول أكثر أهل العلم من المفسرين والقراء

---

(١) الإتقان ٣/ ٨١.

(٢) الإتقان ١/ ٢٨٣.

النحويين، وفي قراءة عبد الله تصديق لذلك ﴿ويقول الراسخون في العلم﴾.

... عن معمر عن ابن طاوس عن أبيه قال: ذكر لابن عباس الخوارج وما كان يصيبهم عند قراءة القرآن فقال: يؤمنون بمحكمه ويهلكون عند متشابهه. وقرأ: ﴿وما يعلم تأويله إلا الله ويقول الراسخون في العلم آمنا به﴾...»[(١)].

وقد اختلفت الروايات في الوقف على هذه الآية، وعلى هذا الاختلاف بني الاختلاف في مسألة: هل المتشابه مما يمكن الاطلاع عليه أو لا؟.

قال السيوطي: «اختلف هل المتشابه مما يمكن الاطلاع على علمه أو لا يعلمه إلا الله، على قولين منشؤهما الاختلاف في قوله: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ﴾ هل هو معطوف و﴿يَقُولُونَ﴾ حال، أو مبتدأ خبره: ﴿يَقُولُونَ﴾ والواو للاستئناف، وعلى الأول طائفة يسيرة منهم مجاهد، وهو رواية عن ابن عباس، فأخرج ابن المنذر من طريق مجاهد عن ابن عباس في قوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ﴾ قال: أنا ممن يعلم تأويله...، وأما الأكثرون من الصحابة والتابعين وأتباعهم ومن بعدهم -خصوصا أهل السنة- فذهبوا إلى الثاني وهو أصح الروايات عن ابن عباس»[(٢)].

دع عنك قول أبي حيان: «وقد ذكر المفسرون في علم التفسير الوقف، وقد اختلف في أقسامه، فقيل تام وكاف وقبيح وغير ذلك. وقد صنف الناس في ذلك كتبا مرتبة على السور، ككتاب أبي عمر، والداني، وكتاب الكرماني وغيرهما، ومن

---

(١) المكتفىٰ ٣٨.

(٢) الإتقان ٣/ ٦.

كان عنده حظ في علم العربية استغنى عن ذلك»[(١)] -إلا أن تحمل كلامه على النوع الأول: وهو الجلي الواضح- فإنَّ أبا حيان رجلٌ غلَّب الصنعة النحوية على أصول التفسير وصناعته.

• بيان المحكم والمتشابه:

ومعرفة المتشابهات من المهمات، إذ قد يضل المتكلم فيها بغير أثر، قال سعيد بن جبير: «المتشابهات آيات في القرآن يتشابهن على الناس إذا قرأوهن، ومن أجل ذلك يضل من ضل، فكل فرقة يقرؤون آية من القرآن يزعمون أنها لهم، فمنها يتبع الحرورية من المتشابه قول الله تعالى: ﴿وَمَن لَّمۡ يَحۡكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ ٤٤﴾ [المائدة: ٤٤] ثم يقرؤون معها ﴿ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمۡ يَعۡدِلُونَ ١﴾ [الأنعام:١] فإذا رأوا الإمام يحكم بغير الحق قالوا: قد كفر فمن عدل بربه ومن عدل بربه فقد أشرك بربه، فهؤلاء الأئمة مشركون»[(٢)].

وتلا النبي ﷺ هذه الآية ﴿مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞۖ﴾، [آل عمران:٧] ثم قال: «فإذا رأيت الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سمى الله فاحذروهم»[(٣)].

قال الحافظ أبو الفرج بن رجب في كتاب «الاستغناء بالقرآن» -مبينًا أوجه معاني المتشابه في القرآن الكريم-: «واعلم أن المتشابه في القرآن يراد به أحد ثلاثة معاني:

---

(١) البحر المحيط ١/ ٣٦.

(٢) الدر المنثور ٢/ ١٤٦.

(٣) رواه البخاري (٤٥٤٧)، ومسلم (٢٦٦٥).

أحدها: التشابه الذي هو التماثل والتوافق الذي يوجب تصديق بعضه ببعض، وتفسير بعضه لبعض، بخلاف المتضاد المختلف الذي ينقض بعضه بعضا، وهذا هو المتشابه المذكور في قوله تعالى ﴿ ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحۡسَنَ ٱلۡحَدِيثِ كِتَٰبٗا مُّتَشَٰبِهٗا ﴾ [الزمر: ٢٣]، فوصفه كله بأنه متشابه، وليس هذا هو المتشابه المذكور في آل عمران، فإن هذا التشابه يعم القرآن كله، وإن قال ذلك بعض السلف فإنه قول مرجوح.

والثاني: المتشابه الإضافي، وهو أن يشتبه المعنى على بعض الناس وإن لم يكن مشتبها على جميعهم، وهذا هو المتشابه الذي ورد الأمر بالإيمان به، وأنه يوكل إلى عالمه، وأنه لا يفسر بمجرد الرأي والتشهي، ومن فسر التشابه المذكور في آية آل عمران بهذا جعل الراسخين في العلم يعلمون تأويل هذا المتشابه الذي هو تفسيره كما نقل ذلك عن ابن عباس وطائفة من التابعين، وغيرهم، ويكون الوقف حينئذ على قوله: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ﴾ وهو اختيار ابن قتيبة وسليمان الدمشقي وغيرهما.

والثالث: المتشابه في نفسه، الذي يشتبه معناه المراد به بمعنى آخر غير المراد، وليس هو أنه مشاهد للناس ليقفوا على معرفة حقيقته وصفته وكيفيته، وهذا كإخبار الرب سبحانه وتعالى عن نفسه بأسمائه وصفاته، وإخباره كما ذكره لعباده من الأمور المغيبات في الوعد والوعيد وغيرهما فهذا مما يشتبه فيه معنى الغيب المخبر به لمعنى الشهادة المشارك له في الاسم، وإن كان السامعون لفهم المعنى الصحيح المراد به في الجملة، ويعلمون الفرق بين الغائب والشاهد في هذا، ولكن لا يعلمون حقيقة الغائب وصفته ولا كيفية ذاته، وذلك هو التأويل الذي تفرد الله بعلمه، وقد قال كثير من السلف: المحكم ما يعمل به والمتشابه ما يؤمن به ولا يعمل به، وعلى تفسير آية آل عمران بهذا المتشابه يكون الوقف على قوله ﴿ إِلَّا ٱللَّهُ﴾فإن التأويل يراد به حقيقة الشيء وكيفيته وذاته ووجوده العيني الخارجي.

كقوله تعالى: ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُۥ يَقُولُ ٱلَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ قَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحَقِّ ﴾ [الأعراف: ٥٣]، وقوله تعالى عن يوسف: ﴿ وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى ٱلْعَرْشِ وَخَرُّوا۟ لَهُۥ سُجَّدًا وَقَالَ يَٰٓأَبَتِ هَٰذَا تَأْوِيلُ رُءْيَٰىَ مِن قَبْلُ قَدْ جَعَلَهَا رَبِّى حَقًّا ﴾ [يوسف: ١٠٠].

وعلى هذا فتأويل الأمور الغيبيات لا يعلمه على الحقيقة إلا الله وحده، ويراد بالتأويل التفسير ومعنى الكلام المراد به، كقول النبي ﷺ لابن عباس: اللهم علمه التأويل.

وعلى هذا، فإنما ذم من يبتغي تأويل الأمور المتشابهة لابتغاء الفتنة، وهي إفساد القلوب لا لأجل العلم والاهتداء كما صنع صبيغ الذي ضربه عمر ﵁وهذا حال أهل الضلال والبدع.

وقد روى ابن جرير وغيره من طريق سفيان عن أبي الزناد قال: قال ابن عباس: التفسير على أربعة أوجه، وجه تعرفه العرب من كلامها، وتفسير لا يعذر أحد بجهالته، وتفسير يعلمه العلماء، وتفسير لا يعلمه إلا الله.

ثم رواه من طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس مرفوعا: أنزل القرآن على أربعة أحرف: حلال وحرام لا يعذر أحد بالجهالة به، وتفسير تفسره العرب، وتفسير تفسره العلماء، ومتشابه لا يعلمه إلا الله، ومن ادعى علمه سوى الله فهو كاذب. وهذا المرفوع لا يثبت.

وأما التأويل الذي هو صرف القرآن عن ظاهر المفهوم منه فهو اصطلاح حادث لا أصل له في الكتاب ولا سنة»(١).

• تخصيص العام:

مثاله: تخصيص الناس في قوله ﴿مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ ٱلنَّاسُ﴾ [البقرة:١٩٩] بإبراهيم عليه السلام، قاله الضحاك وغيره، ورواه ابن جرير (٢)، ثم قال: «فإن قال لنا قائل: وكيف يجوز أن يكون ذلك معناه، والناس جماعة، وإبراهيم ﷺ واحد، والله تعالى ذكره يقول: ﴿ثُمَّ أَفِيضُواْ مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ ٱلنَّاسُ﴾، قيل: إنَّ العرب تفعل ذلك كثيرا، فتدل بذكر الجماعة على الواحد. ومن ذلك قول الله عز وجل: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُواْ لَكُمْ﴾ [آل عمران: ١٧٣] والذي قال ذلك واحد، وهو -فيما تظاهرت به الرواية من أهل السير- نُعيم بن مسعود الأشجعي، ومنه قول الله عز وجل: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرُّسُلُ كُلُواْ مِنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَٱعْمَلُواْ صَٰلِحًا﴾ [المؤمنون: ٥١].

قيل: عنى بذلك النبي ﷺ، ونظائر ذلك في كلام العرب أكثر من أن تحصى(٣).

وفي تخصيص العام فوائد كثيرة، من أعظمها -فيما يخص التفسير- بيان الأقوال الباطلة وتزييفها.

---

(١) هداية الإنسان ٢٣٠. وانظر فصلا جامعا عن المتشابه للراغب الأصفهاني في كتاب المفردات ١/ ٤٤٣.

(٢) جامع البيان ٤/ ١٩٠.

(٣) جامع البيان ٤/ ١٩١.

كمن أجاز سماع الغناء بقوله تعالى ﴿ٱلَّذِينَ يَسۡتَمِعُونَ ٱلۡقَوۡلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحۡسَنَهُۥٓۚ﴾ [الزمر:١٨] مستدلاً بعموم القول.

قال ابن تيمية: «قد قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَسۡتَمِعُونَ ٱلۡقَوۡلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحۡسَنَهُۥٓۚ﴾ والمراد بالقول القرآن كما فسره بذلك سلف الأمة وأئمتها، كما قال تعالى: ﴿أَفَلَمۡ يَدَّبَّرُواْ ٱلۡقَوۡلَ أَمۡ جَآءَهُم مَّا لَمۡ يَأۡتِ ءَابَآءَهُمُ ٱلۡأَوَّلِينَ ۝٦٨﴾ [المؤمنون:٦٨] واللام لتعريف القول المعهود؛ فإنَّ السورة كلها إنما تضمنت مدح القرآن واستماعه وقد بسطنا هذا في غير هذا الموضع وبينا فساد قول من استدل بهذه على سماع الغناء وغيره وجعلها عامة، وبينا أن تعميمها في كل قول باطل بإجماع المسلمين»[(١)].

وقد قرر الحافظ ابن حجر أن المأثور يخصص العام اللغوي، ولا سيما إذا روي ذلك عن كبار المفسرين كابن عباس، فقد جاء عن ابن عباس في تفسير الاستغشاء من قوله تعالى ﴿أَلَآ إِنَّهُمۡ يَثۡنُونَ صُدُورَهُمۡ لِيَسۡتَخۡفُواْ مِنۡهُۚ أَلَا حِينَ يَسۡتَغۡشُونَ ثِيَابَهُمۡ يَعۡلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعۡلِنُونَۚ إِنَّهُۥ عَلِيمُۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾ [هود:٥]، بأنه تغطية الرأس.

فقال الحافظ: «وتفسير التغشي بالتغطية متفق عليه، وتخصيص ذلك بالرأس يحتاج إلى توقيف، وهذا مقبول من مثل ابن عباس»[(٢)].

- **تقييد المطلق:**

مثاله: أن الله عز وجل أطلق الصيام في كفارة الحنث باليمين، فقال تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغۡوِ فِيٓ أَيۡمَٰنِكُمۡ وَلَٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَّدتُّمُ ٱلۡأَيۡمَٰنَۖ فَكَفَّٰرَتُهُۥٓ

---

(١) مجموع الفتاوى ١٦/ ٥.
(٢) فتح الباري ٨/ ٣٥٠.

إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَٰكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ ذَٰلِكَ كَفَّٰرَةُ أَيْمَٰنِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ وَٱحْفَظُوٓا۟ أَيْمَٰنَكُمْ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٨٩﴾ [المائدة:٨٩]، وجاء المأثور بتقييد التتابع. فعن أُبي بن كعب وعبد الله بن مسعود وإبراهيم النخعي وطائفة من السلف أنهم قرؤوا: ﴿فصيام ثلاثة أيام متتابعات﴾[1].

فمثل هذا التقييد لا يملك المفسر أن يقوله إلا بتوقيف ورواية، والله أعلم.

- **بيان فضائل القرآن:**

والفضل لا يثبت إلاَّ بتوقيف، ولا سبيل إلى ذلك إلا بالرواية والأثر، وفي الفضائل مصنفات مشهورة.

- **معرفة القراءات:**

وهذا جلي، فإن أصل القراءات: أنها تؤخذ رواية، ولذا قالوا: القراءة سنة يأخذها الآخر عن الأول، وقد فصلنا القول في علوم القراءات في كتاب على حياله، مما يغني عن الإطالة هنا، وقد غالى ابن جرير في هذا الباب فجعل التفسير بالمأثور من أدلة إثبات القراءة، وقد نبهنا على ما فيه.

- **توجيه القراءات:**

وهو تبع لما قبله، والمفسر من السلف يفسر على قراءة وصلته، ففي تفسيره بيان وجهها، وتظهر أهمية ذلك إذا كان الخلاف بين القراءات من نوع التغاير، وأشهر

---

(١) أخرج رواياتهم الطبري في تفسيره (١٠/ ٥٦٠).

مثال للتغاير بين القراءات القراءات الواردة في قوله تعالى ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسۡتَيۡـَٔسَ ٱلرُّسُلُ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمۡ قَدۡ كُذِبُواْ جَآءَهُمۡ نَصۡرُنَا فَنُجِّيَ مَن نَّشَآءُ﴾ [يوسف:١١٠] وقد بينا ذلك في كتاب معرفة علوم القراءات، فلا نطيل بتفصيل ذلك.

- **بيان الغريب:**

وأكثر ما يكون التفسير المأثور لبيان الغريب، لأنهم في الأصل ما كانوا يسألون إلا عما يحتاجون إليه، ومن ذلك الغريب.

ومن أمثلته: بيان معنى السائبة والوصيلة والحام، من قوله تعالى ﴿مَا جَعَلَ ٱللَّهُ مِنۢ بَحِيرَةٖ وَلَا سَآئِبَةٖ وَلَا وَصِيلَةٖ وَلَا حَامٖ وَلَٰكِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يَفۡتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلۡكَذِبَۖ وَأَكۡثَرُهُمۡ لَا يَعۡقِلُونَ ١٠٣﴾[المائدة:١٢٤].

جاء المأثور ببيان ذلك، ومنه قول مسروق: «البحيرة: كانت الناقة إذا ولدت بطنًا خمسًا أو سبعًا، شقوا أذنها، وقالوا:هذه بحيرة. والسائبة قال: كان الرجل يأخذ بعضَ ماله –يريد من الإبل– فيقول: هذه سائبة. قال: والوصيلة كانوا إذا ولدت الناقة الذكر أكله الذكور دون الإناث، وإذا ولدت ذكرًا وأنثى في بطن قالوا: وصلت أخاها، فلا يأكلونها. فإذا مات الذكر أكله الذكور دون الإناث. قال: والحامي كان البعير إذا وَلد وولد ولده، قالوا: قد قضى هذا الذي عليه، فلم ينتفعوا بظهره قالوا:هذا حمًى»[(١)].

وبذا جاءت الروايات عن الشعبي وأبي الأحوص وغيرهما، وجلُّ النسخ التفسيرية تعتني بالغريب، بل هي من أهم مصادر معرفة الغريب.

(١) انظر: تفسير ابن جرير ١١/ ١٢٦.

• التوسعة في الأقوال:

قد يأتي التفسير المأثور بتوسعة في الأقوال، وزيادة فيها، كاختلافهم في عود الضمير في قوله تعالى ﴿مَثَلُ نُورِهِۦ﴾ [النور:٣٥]، فقد اختلف المتأولون في عود الضمير، فقال كعب الأحبار وابن جبير: «هو عائد على محمد ﷺ أي: مثل نور محمد»، وقال أبي بن كعب وابن جبير والضحاك: «هو عائد على المؤمنين»، وفي قراءة أبي بن كعب: «مثل نور المؤمنين»، وروي أن في قراءته «نور المؤمن»، وروي أن فيها «مثل نور من آمن به»، وقال الحسن: «هو عائد على القرآن والإيمان»[(١)].

قال ابن عطية: «وهذه أقوال فيها عود الضمير على من لم يجر له ذكر»[(٢)].

فلولا التفسير المأثور لما كان فيه هذه التوسعة في عود الضمير، إذ أن المذكور من أقوالهم لم يجر له سابق ذكر في الآية، فالمفسر بغير المأثور لا يجد من الأقوال إلا أن يكون عود الضمير على لفظ الجلالة، كما ذكره القاضي عبد الجبار[(٣)].

ومن هذا القبيل ورود المأثور بقولين في المراد من قوله تعالى ﴿ٱهۡبِطُواْ مِصۡرٗا﴾ [البقرة:٦١] فقيل: مصر من الأمصار، وقيل مصر فرعون[(٤)].

ومن هذا القبيل ما روى الطبري عن ابن عباس قال: بينما أنا في الحجر جالس، أتاني رجل يسأل عن ﴿وَٱلۡعَٰدِيَٰتِ ضَبۡحٗا﴾ [العاديات:١] فقلت له: الخيل حين تغير

---

(١) انظر أقوالهم: تفسير الطبري ١٩/ ١٧٩.

(٢) المحرر الوجيز ٤/ ١٨٣.

(٣) تنزيه القرآن عن المطاعن ٢٨٦.

(٤) الدر المنثور ١/ ١٧٨.

في سبيل الله ثم تأوي إلى الليل، فيصنعون طعامهم، ويورون نارهم، فانفتل عني، فذهب إلى علي بن أبي طالب رضى الله عنه وهو تحت سقاية زمزم، فسأله عن ﴿وَٱلۡعَٰدِيَٰتِ ضَبۡحٗا﴾ [العاديات:١] فقال: سألت عنها أحدا قبلي؟ قال: نعم، سألت عنها ابن عباس، فقال: الخيل حين تغير في سبيل الله، قال: اذهب فادعه لي، فلما وقفت على رأسه قال: تفتي الناس بما لا علم لك به، والله لكانت أول غزوة في الإسلام لبدر، وما كان معنا إلا فرسان: فرس للزبير، وفرس للمقداد، فكيف تكون العاديات ضبحا؟ إنما العاديات ضبحًا[(١)] من عرفة إلى مزدلفة إلى منى، قال ابن عباس: فنزعت عن قولي، ورجعت إلى الذي قال علي رضي الله عنه[(٢)].

- **كشف المشكل:**

وأمثلة ذلك كثيرة، من أعلاها ما اتفق عليه الشيخان عن عبد الله بن مسعود، قال: لما نزلت: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمۡ يَلۡبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلۡمٍ﴾ [الأنعام:٨٢] قال أصحاب رسول الله ﷺ: أينا لم يظلم؟ وفي لفظ: لم يظلم نفسه، فقال ﷺ: ليس كما تقولون لم يلبسوا إيمانهم بظلم: بشرك، أولم تسمعوا إلى قول لقمان لابنه ﴿يَٰبُنَيَّ لَا تُشۡرِكۡ بِٱللَّهِۖ إِنَّ ٱلشِّرۡكَ لَظُلۡمٌ عَظِيمٞ ١٣﴾ يا بني لا تشرك بالله إن الشرك لظلم عظيم»[(٣)].

(١) الضبح صوت أنفاس الخيل (المفردات: ٥٠١).

(٢) تفسير الطبري ٢٤/٥٥٩. وفي إسناده أبو معاوية البجلي، مترجم في ميزان الاعتدال (٤/ ٥٧٥) وقال: فيه جهالة أهـ. وقد فرقوا بينه وبين عمار بن معاوية الدهني، وقيل إنهما واحد، والله أعلم.

(٣)رواه البخاري (٣٣٦٠)، ومسلم (١٢٤).

واشتهر عند المفسرين أجوبة ابن عباس في مشكل التفسير، وهي التي رواها البخاري عن سعيد بن جبير، قال: قال رجل لابن عباس: إني أجد في القرآن أشياء تختلف علي، قال: ﴿فَلَآ أَنسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَآءَلُونَ﴾ [المؤمنون: ١٠١]، ﴿وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ يَتَسَآءَلُونَ﴾ [الصافات:٢٧]، وقال تعالى: ﴿وَلَا يَكْتُمُونَ ٱللَّهَ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٤٢]، ﴿وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ ﴿٢٣﴾﴾ [الأنعام: ٢٣]، فقد كتموا في هذه الآية؟ وقال: ﴿ءَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُ ۚ بَنَىٰهَا ﴿٢٧﴾ رَفَعَ سَمْكَهَا فَسَوَّىٰهَا ﴿٢٨﴾ وَأَغْطَشَ لَيْلَهَا وَأَخْرَجَ ضُحَىٰهَا ﴿٢٩﴾ وَٱلْأَرْضَ بَعْدَ ذَٰلِكَ دَحَىٰهَآ ﴿٣٠﴾﴾ [النازعات: ٣٠] فذكر خلق السماء قبل خلق الأرض، ثم قال: ﴿۞ قُلْ أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْأَرْضَ فِى يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُۥٓ أَندَادًا ۚ ذَٰلِكَ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٩﴾ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَٰسِىَ مِن فَوْقِهَا وَبَٰرَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقْوَٰتَهَا فِىٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ ﴿١٠﴾ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾ [فصلت: ١١] فذكر في هذه خلق الأرض قبل خلق السماء؟ وقال: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿٩٦﴾﴾ [النساء: ٩٦]، ﴿عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ٥٦]، ﴿سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [النساء: ٥٨] فكأنه كان ثم مضى؟

فقال: ﴿فَلَآ أَنسَابَ بَيْنَهُمْ﴾ [المؤمنون: ١٠١]: في النفخة الأولى، ثم ينفخ في الصور فصعق من في السموات ومن في الأرض إلا من شاء الله، فلا أنساب بينهم عند ذلك ولا يتساءلون، ثم في النفخة الآخرة أقبل بعضهم على بعض يتساءلون.

وأمَّا قوله: ﴿مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ ﴿٢٣﴾﴾ [الأنعام: ٢٣]، ﴿وَلَا يَكْتُمُونَ ٱللَّهَ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٤٢]، فإنَّ الله يغفر لأهل الإخلاص ذنوبهم، وقال المشركون: تعالوا نقول لم نكن مشركين، فختم على أفواههم، فتنطق أيديهم، فعند ذلك عرف أن الله لا يكتم

حديثا، وعنده: ﴿يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَعَصَوُاْ ٱلرَّسُولَ لَوۡ تُسَوَّىٰ بِهِمُ ٱلۡأَرۡضُ وَلَا يَكۡتُمُونَ ٱللَّهَ حَدِيثٗا ۝٤٢﴾ [النساء:٤٢].

وخلق الأرض في يومين ثم خلق السماء، ثم استوى إلى السماء فسواهن في يومين آخرين، ثم دحا الأرض، ودحوها: أن أخرج منها الماء والمرعى، وخلق الجبال والجمال والآكام وما بينهما في يومين آخرين، فذلك قوله: ﴿دَحَىٰهَآ﴾ [النازعات: ٣٠]، وقوله: ﴿خَلَقَ ٱلۡأَرۡضَ فِي يَوۡمَيۡنِ﴾ [فصلت: ٩] فجعلت الأرض وما فيها من شيء في أربعة أيام، وخلقت السموات في يومين.

﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورٗا رَّحِيمٗا ۝٩٦﴾ [النساء: ٩٦] سمى نفسه ذلك، وذلك قوله، أي لم يزل كذلك، فإن الله لم يرد شيئا إلا أصاب به الذي أراد، فلا يختلف عليك القرآن، فإنَّ كلا من عند الله»[1].

ومن أمثلته المشهورة: ما يذكره المفسرون في الجمع بين قوله تعالى ﴿يَدۡعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُۥ وَمَا لَا يَنفَعُهُۥۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلضَّلَٰلُ ٱلۡبَعِيدُ ۝١٢﴾ ثم قوله في الآية التي تليها: ﴿يَدۡعُواْ لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقۡرَبُ مِن نَّفۡعِهِۦۚ لَبِئۡسَ ٱلۡمَوۡلَىٰ وَلَبِئۡسَ ٱلۡعَشِيرُ ۝١٣﴾ [الحج:١٢-١٣] فقد نفى في الآية الأولى المضرة والمنفعة من الآلهة المدعوة، وقرر في الثانية أن ضرها أقرب من نفعها، وقد استشكل المفسرون ذلك، وقال البغوي: «هذه الآية من مشكلات القرآن، وفيها أسئلة، أولها: قالوا: قد قال الله تعالى في الآية الأولى

---

(١) صحيح البخاري بعده حديث (٤٨١٦).

﴿ يَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُۥ﴾ وقال في الثانية: ﴿لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقْرَبُ﴾ فكيف التوفيق بينهما»[1].

وقد جاء التفسير المأثور ببيان ذلك، فروى ابن أبي حاتم عن السدي قال: في قوله ﴿ يَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُۥ ﴾ إن عصاه في الدنيا ﴿وَمَا لَا يَنفَعُهُۥ ﴾ إن أطاعه وهو الصنم ﴿ يَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُۥ ﴾ يقول: ضره في الآخرة من أجل عبادته إياه في الدنيا ﴿لَبِئْسَ ٱلْمَوْلَىٰ﴾ يقول: الصنم»[2].

وحاصل ذلك: أن الجهة مختلفة، فالجهة التي لا ضر ولا نفع بها هي في الدنيا، والتي أقرب للمضرة هي يوم القيامة حيث يوفى جزاء عمله.

ولولا المأثور لما علم المفسر اختلاف الجهتين، ولو قاله المفسر بدون أثر لكان تفسيره تفسيرًا بالرأي المجرد.

وما أحسن ما فعل الزمخشري لما نثر هذا المأثور فقال: «فإن قلت: الضرر والنفع منفيان عن الأصنام مثبتان لها في الآيتين، وهذا تناقض.

قلت: إذا حصل المعنى ذهب هذا الوهم، وذلك أن الله تعالى سفه الكافر بأنه يعبد جمادا لا يملك ضرا ولا نفعا، وهو يعتقد فيه بجهله وضلاله أنه يستنفع به حين يستشفع به، ثم قال: يوم القيامة يقول هذا الكافر بدعاء وصراخ، حين يرى استضراره بالأصنام ودخوله النار بعبادتها، ولا يرى أثر الشفاعة التي ادعاها لها»[3].

---

(١) معالم التنزيل ٥/ ٣٦٩.

(٢) الدر المنثور ٦/ ١٥.

(٣) الكشاف ٣/ ١٤٧.

وهذا المأثور خير من تكلف بعض المفسرين التأويل: أي يدعوه لنفع لمن ضره أقرب من نفعه المطلوب بالدعاء[١].

- **إزالة اللبس:**

وهو قريب من الذي قبله، والفرق أن ذاك عرف معناه لكن على وجه مشكل، بينما هذا وقع اللبس في المراد منه.

مثاله ما سبق ذكره في تفسير قوله تعالى: ﴿يَٰٓأُخۡتَ هَٰرُونَ﴾[مريم:٢٨]، فقد وقع اللبس في هارون هذا من يكون، ولا سيما أن بين مريم وهارون أخي موسى عليهم السلام قرونًا طويلة.

فعن علقمة بن وائل، عن المغيرة بن شعبة، قال: لما قدمت نجران سألوني، فقالوا: إنكم تقرءون ﴿يَٰٓأُخۡتَ هَٰرُونَ﴾[مريم:٢٨] وموسى قبل عيسى بكذا وكذا، فلما قدمت على رسول الله ﷺ سألته عن ذلك، فقال: «إنهم كانوا يسمون بأنبيائهم والصالحين قبلهم»[٢].

وقد جاء في المأثور أقوال أخرى في إزالة هذا اللبس إلا أن قانون التفسير بالمأثور يصحح هذا القول في التفسير لوروده عن النبي ﷺ بإسناد صحيح[٣].

(١) كشف المعاني ١٥١.
(٢) رواه مسلم في الصحيح ٢١٣٥.
(٣) انظر: جامع البيان ١٨/ ١٨٨.

• بيان المقدم والمؤخر:

وهو في الحقيقة نوع من المشكل، فإن التقديم والتأخير قد يورث الإشكال، فالعلاقة بينه وبين المشكل أن هذا من مسببات ذاك، وقد صنف فيه أحمد بن حنبل جزءا، ذكر ذلك ابن رجب في الاستغناء بالقرآن.

ومن أمثلته: قول الله عز وجل: ﴿فَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُهُمْ ۚ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُم بِهَا فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَتَزْهَقَ أَنفُسُهُمْ وَهُمْ كَٰفِرُونَ ﴿٥٥﴾﴾ [التوبة: ٥٥].

قال الطبري: «اختلف أهل التأويل في تأويل ذلك، فقال بعضهم: معناه: فلا تعجبك، يا محمد، أموال هؤلاء المنافقين ولا أولادهم في الحياة الدنيا، إنما يريد الله ليعذبهم بها في الآخرة. وقال: معنى ذلك التقديمُ، وهو مؤخر، ثم روى عن قتادة قوله: قال: هذه من تقاديم الكلام، يقول: لا تعجبك أموالهم ولا أولادهم في الحياة الدنيا، إنما يريد الله ليعذبهم بها في الآخرة»[1].

ومنه: قول قتادة كذلك في قوله ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ وَٱلْإِيمَٰنَ لَقَدْ لَبِثْتُمْ فِى كِتَٰبِ ٱللَّهِ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْبَعْثِ ۖ فَهَٰذَا يَوْمُ ٱلْبَعْثِ وَلَٰكِنَّكُمْ كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٥٦﴾﴾ [الروم:٥٦]، قال: «هذا من تقاديم الكلام، وتأويلها: وقال الذين أوتوا الإيمان والعلم في كتاب الله لقد لبثتم إلى يوم البعث»[2].

ومنه: ما ورد في قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ لَكَانَ لِزَامًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى ﴿١٢٩﴾﴾ [طه:١٢٩]، قال قتادة: «وهذه من مقاديم الكلام، يقول: لولا كلمة

(١) انظر: جامع البيان ١٤/ ٢٩٥.

(٢) انظر: الدر المنثور ٦/ ٥٠٢.

سبقت من ربك إلى أجل مسمى كان لزاما، والأجل المسمى: الساعة، لأن الله تعالى يقول: ﴿بَلِ ٱلسَّاعَةُ مَوۡعِدُهُمۡ وَٱلسَّاعَةُ أَدۡهَىٰ وَأَمَرُّ ﴿٤٦﴾﴾ [القمر:٤٦]».

وقال ابن زيد: «هذا مقدّم ومؤخر، ولولا كلمة سبقت من ربك وأجل مسمى لكان لزاما»[(١)].

وكم في معرفة المقدم والمؤخر من رفع للإشكال، وبيان للمراد، ودفع للتناقض.

كما قال قتادة في قوله: ﴿إِذۡ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَىٰٓ إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ [آل عمران: ٥٥]: «هذا من المقدم والمؤخّر، أي: رافعك إليَّ ومتوفيك»[(٢)].

ولقتادة عناية ببيانه.

- **تعيين المحتمل:**

فقد تكون الآية محتملة أشياء كثيرة، ثم يأتي التفسير المأثور بتعيين أحد المحتملات.

من ذلك تفسير ابن عباس قوله تعالى ﴿ٱدۡفَعۡ بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ ٱلسَّيِّئَةَۚ﴾ [المؤمنون: ٩٦] بأنه: «الصبر عند الغضب والعفو عند الإساءة، فإذا فعلوه عصمهم الله، وخضع لهم عدوهم».

فالدفع يحتمل أشياء كثيرة، وطرقًا متنوعة، ولكن جاء التفسير المأثور ببيان أعلاها وأشرفها.

---

(١) رواه عنهما ابن جرير في التفسير ١٨/ ٣٩٩.

(٢) رواه ابن أبي حاتم في التفسير ٢/ ٦٦١.

ومنه: أن الله عز وجل قال في مناظرة إبراهيم وأبيه ﴿لَئِن لَّمۡ تَنتَهِ لَأَرۡجُمَنَّكَ﴾ [مريم: ٤٦]، والرجم في لسان العرب الرمي بقول كان أو فعل[١]، وبالفعل هو أشهر، ولذا قد يشكل على بعض الناس ذلك، ويقول: كيف يرمي والد ولده بالحجارة، وهل يمكن أن يقع ذلك منه، حتى لو خالفه في دينه، وأين عاطفة الأبوة عنه، وهذا أمر كنت أتعجب منه صغيرا وأنا في حلق التحفيظ، وأقارن مناجاة نوح مع ربه في شأن ولده الكافر، فيزداد تعجبي، فلما وقفت على تفسير الرجم زال ذلك.

فعن الضحاك والسدي ومجاهد أنه الشتم بالقول[٢].

وأعلى من ذلك كله وأجل ما ورد عن النبي ﷺ في تعيين مفاتيح الغيب، فعن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «مفاتح الغيب خمس: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلسَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ ٱلۡغَيۡثَ وَيَعۡلَمُ مَا فِي ٱلۡأَرۡحَامِۖ وَمَا تَدۡرِي نَفۡسٞ مَّاذَا تَكۡسِبُ غَدٗاۖ وَمَا تَدۡرِي نَفۡسُۢ بِأَيِّ أَرۡضٖ تَمُوتُۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرُۢ ٣٤﴾ [لقمان:٣٤]»[٣].

ومن أمثلته: ما ورد في تفسير قوله تعالى ﴿قَالَ إِنِّيٓ أُرِيدُ أَنۡ أُنكِحَكَ إِحۡدَى ٱبۡنَتَيَّ هَٰتَيۡنِ عَلَىٰٓ أَن تَأۡجُرَنِي ثَمَٰنِيَ حِجَجٖۖ فَإِنۡ أَتۡمَمۡتَ عَشۡرٗا فَمِنۡ عِندِكَۖ وَمَآ أُرِيدُ أَنۡ أَشُقَّ عَلَيۡكَۚ سَتَجِدُنِيٓ إِن شَآءَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ٢٧ قَالَ ذَٰلِكَ بَيۡنِي وَبَيۡنَكَۖ أَيَّمَا ٱلۡأَجَلَيۡنِ قَضَيۡتُ فَلَا عُدۡوَٰنَ عَلَيَّۖ وَٱللَّهُ عَلَىٰ مَا نَقُولُ وَكِيلٞ ٢٨﴾ [القصص:٢٧-٢٨] فإن الآية ذكرت الأجلين ولم تحدد أيهما قضى موسى، بل قال تعالى بعدها: ﴿۞فَلَمَّا قَضَىٰ مُوسَى ٱلۡأَجَلَ وَسَارَ بِأَهۡلِهِۦٓ﴾ وجاء المأثور بتعيين أحدهما.

---

(١) تفسير الطبري ١/ ١١٢.

(٢) تفسير الطبري ١٨/ ٢٠٥.

(٣) رواه البخاري في الصحيح (٤٦٢٧).

فعن سالم الأفطس، عن سعيد بن جبير، قال: سألني يهودي من أهل الحيرة أي الأجلين قضى موسى، قلت: لا أدري، حتى أقدم على حبر العرب فأسأله، فقدمت، فسألت ابن عباس، فقال: «قضى أكثرهما، وأطيبهما إن رسول الله ﷺ إذا قال فعل»[(١)].

• معرفة صاحب القول:

مثل قوله تعالى:﴿قَالَتْ إِنَّ ٱلْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا۟ قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوٓا۟ أَعِزَّةَ أَهْلِهَآ أَذِلَّةً ۖ وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ ﴿٣٤﴾﴾ [النمل:٣٤] فإن قوله ﴿وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ﴾يحتمل أن يكون من قول ملكة سبأ بلقيس، ويحتمل أن يكون من تقرير الباري سبحانه وتعالى، فجاء التفسير بالمأثور ليبين صاحب القول، فعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «يقول الله ﴿وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ﴾»[(٢)].

فلا يلتفت بعد هذا إلى ما ذكره الماوردي من أن في الآية قولين، فذكر قول ابن عباس ثم قال: «الثاني أن هذا حكاية عن قول بلقيس: كذلك يفعل سليمان إذا دخل بلادنا، قاله ابن شجرة»[(٣)].

وجعل الزمخشري هذا الثاني أولا عنده، وقدم للمأثور بقوله: قيل[(٤)]، وذلك جريا على عادته في البعد عن المأثور. مع أنَّ سنن اللغة ترجح جانب المأثور، لما في

---

(١) رواه البخاري في الصحيح (٢٦٨٤).

(٢) انظر: جامع البيان ١٩/ ٤٥٥، تفسير ابن أبي حاتم ٩/ ٢٨٧٧، تفسير ابن كثير ٦/ ١٩٠.

(٣) النكت والعيون ٤/ ٢٠٩، زاد المسير ٣/ ٣٦٠.

(٤) الكشاف ٣/ ٣٦٥.

جعل ذلك من التكرار إن جعل الكلام من مقولها، إذ أنها قررت أن الملوك يفسدون في القرية إذا دخلوها عنوة، وسليمان في حسابها ملك من الملوك، فهو داخل في جملتهم، بينما في إضافة القول إلى الله تعالى زيادة معنىً وتقرير.

ولا يخفى أنه ينبني على هذا الوقف، فعلى الصحيح المأثور يقف القارئ على آخر قولها، وهو قوله تعالى ﴿أَذِلَّةً﴾ فإنه التمام، ثم يستأنف: ﴿وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ﴾[1].

ومنه ما ورد كذلك في آخر قصة بلقيس في قوله تعالى ﴿فَلَمَّا جَاءَتْ قِيلَ أَهَٰكَذَا عَرْشُكِ قَالَتْ كَأَنَّهُ هُوَ وَأُوتِينَا الْعِلْمَ مِن قَبْلِهَا وَكُنَّا مُسْلِمِينَ ﴿٤٢﴾﴾ [النمل:٤٢].

فقد جاء المأثور ببيان انتهاء قولها في قوله ﴿كَأَنَّهُ هُوَ﴾وأن ما بعده وهو قوله تعالى ﴿وَأُوتِينَا الْعِلْمَ مِن قَبْلِهَا وَكُنَّا مُسْلِمِينَ ﴿٤٢﴾﴾ليس من قولها، بل من قول سليمان عليه السلام[2].

وغالب المفسرين لا يذكرون إلا ذلك، إلا أن الفخر الرازي ذكر قولاً ثانيًا فقال: «الثاني: أنه من كلام بلقيس موصولاً بقولها: كأنه هو، والمعنى: وأوتينا العلم بالله وبصحة نبوة سليمان قبل هذه المعجزة أو قبل هذه الحالة»[3].

وهذا من الاستكثار بالأقوال.

ومنه ما ورد في قصة الظالم العاض على يديه، فإن الله عز وجل يقول: ﴿وَيَوْمَ يَعَضُّ الظَّالِمُ عَلَىٰ يَدَيْهِ يَقُولُ يَا لَيْتَنِي اتَّخَذْتُ مَعَ الرَّسُولِ سَبِيلًا ﴿٢٧﴾ يَا وَيْلَتَىٰ لَيْتَنِي

(١) إيضاح الوقف والابتداء ٢/ ٨١٧، المكتفىٰ ص٨.

(٢) جامع البيان ١٩/ ٤٧١، تفسير ابن أبي حاتم ٩/ ٢٨٩٢، الدر المنثور ٦/ ٣٦٢.

(٣) مفاتيح الغيب ٢٤/ ٥٥٨.

لَمۡ أَتَّخِذۡ فُلَانًا خَلِيلٗا ۝٢٨ لَّقَدۡ أَضَلَّنِي عَنِ ٱلذِّكۡرِ بَعۡدَ إِذۡ جَآءَنِيۗ وَكَانَ ٱلشَّيۡطَٰنُ لِلۡإِنسَٰنِ خَذُولٗا ۝٢٩﴾[الفرقان:٢٧-٢٩] فإن هذه الآية نزلت في الظالمين: عقبة بن أبي معيط وأبي بن خلف وأشكالهما، قال ابن كثير: «فكل ظالم يندم يوم القيامة غاية الندم، ويعض على يديه قائلاً: يا ليتني اتخذت مع الرسول سبيلاً، يا ويلتى ليتني لم أتخذ فلانًا خليلاً، يعني مَن صرفه عن الهدى وعدل به إلى طريق الضلال من دعاة الضلالة، وسواء في ذلك أمية بن خلف أو أخوه أبي بن خلف أو غيرهما، لقد أضلني عن الذكر وهو القرآن بعد إذ جاءني، أي بعد بلوغه إلي، قال الله تعالى: وكان الشيطان للإنسان خذولا أي يخذله عن الحق ويصرفه عنه، ويستعمله في الباطل ويدعوه إليه»[(١)].

فقد انتهى قول الظالمين إلى ﴿بَعۡدَ إِذۡ جَآءَنِيۗ﴾ وما بعده يقوله الله عز وجل، جاء بذلك التفسير بالمأثور، فهو من قوله تعالى وليس من صلة قول الظالم[(٢)].

ولذا كان الوقف على قول ﴿بَعۡدَ إِذۡ جَآءَنِي﴾ تامًا، وأمَّا ما رُقم في بعض المصاحف من العلامة الدالة على جواز الوقف مع أن الوصل أولى ليس بصواب، بناء على قانون التفسير بالمأثور.

قال الداني: «﴿لَّقَدۡ أَضَلَّنِي عَنِ ٱلذِّكۡرِ بَعۡدَ إِذۡ جَآءَنِي﴾ هذا التمام أيضاً لأنه انقضاء كلام الظالم الذي هو أبي بن خلف ثم قال تبارك وتعالى: ﴿وَكَانَ ٱلشَّيۡطَٰنُ لِلۡإِنسَٰنِ خَذُولٗا ۝٢٩﴾»[(١)].

(١) تفسير ابن كثير ٦/ ٩٨.

(٢) انظر: جامع البيان ١٩/ ٢٦٣.

• بيان المبهم:

والمبهمات من مباحث علوم القرآن المشهورة، وسبيل تعيينها هو المأثور، وأمثلته كثيرة، منها:

ما وقع في قوله تعالى ﴿وَمَن يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدْرِكْهُ ٱلْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿١٠٠﴾﴾ [النساء:١٠٠]، فإنَّ الآية لم تبين مَن هذا الذي هاجر ثم مات قبل بلوغ المهاجَر، وقد جاء التفسير المأثور ببيانه.

فعن غير واحد من أهل التأويل منهم سعيد بن جبير قالوا: «إنَّ رجل من خزاعة يقال له ضمرة بن العيص – أو: العيص بن ضمرة بن زنباع– قال: فلما أمروا بالهجرة كان مريضًا، فأمر أهله أن يفرُشوا له على سريره ويحملوه إلى رسول الله ﷺ. قال: ففعلوا، فأتاه الموتُ وهو بالتَّنعيِم، فنزلت هذه الآية»[(٢)].

ومنه: المسجد المؤسس على التقوى، فإن القرآن أبهمه حتى أشكل على الصحابة فسألوا عنه النبي ﷺ.

فعن أبي سلمة بن عبد الرحمن، قال: «مرَّ بي عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري، قال: قلت له: كيف سمعت أباك يذكر في المسجد الذي أسس على التقوى؟ قال: قال أبي: دخلت على رسول الله ﷺ في بيت بعض نسائه، فقلت: يا رسول الله، أي المسجدين الذي أسس على التقوى؟ قال: فأخذ كفا من حصباء، فضرب به الأرض،

---

(١) المكتفىٰ ٨، ١٤٨. وانظر كلام الأنباري في الوقف والابتداء ٢/ ٨٠٤.

(٢)تفسير ابن جرير ٩/ ١١٤.

ثم قال: «هو مسجدكم هذا» لمسجد المدينة، قال: فقلت: أشهد أني سمعت أباك هكذا يذكره»[١].

فهذا الحديث عيَّن مسجد النبي ﷺ، ويعارضه حديث آخر في صحيح البخاري، وهو حديث الزهري عن عروة بن الزبير، أن رسول الله ﷺ لقي الزبير في ركب من المسلمين، كانوا تجارا قافلين من الشام، فكسا الزبير رسول الله ﷺ وأبا بكر ثياب بياض، إلى أن قال: فلبث رسول الله ﷺ في بني عمرو بن عوف بضع عشرة ليلة، وأسس المسجد الذي أسس على التقوى، وصلى فيه رسول الله ﷺ، ثم ركب راحلته، فسار يمشي معه الناس حتى بركت عند مسجد الرسول ﷺ بالمدينة»[٢].

والمفسر يُعمل ما يقتضيه النظر بين هاتين الروايتين، وقد سبق بيان ذلك.

• معرفة أفراد كلمات القرآن الكريم:

وهي الكلمات التي خالفت في المعنى نظائرها في اللفظ، وقد ألف أبو الحسين أحمد بن فارس رسالة في الأفراد، فمما ذكره فيها:

«أنَّ البخس في القرآن هو النقصان، مثل قوله تعالى ﴿ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا ﴾ [الجن:١٣] بخسا ولا رهقا إلا حرفا واحدا في سورة يوسف [٢٠] ﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ ﴾ فإن أهل التفسير قالوا: بخس حرام»[٣].

وهذا مروي عن الضحاك، وعن قتادة: البخس الظلم[١].

---

(١) رواه مسلم (١٣٩٨).

(٢) رواه البخاري (٣٩٠٦).

(٣) أفراد كلمات القرآن العزيز ص١٠.

• **صيانة العقيدة:**

فإنَّ التفسير المأثور ميزان العقائد، وهو حجة لأهل السنة دائما، لأنهم أهل الاتباع والرواية.

روى عاصم الأحول، عن أبي العالية، أنه قال: «تعلموا القرآن فإذا تعلمتموه فلا ترغبوا عنه وإياكم وهذه الأهواء؛ فإنها توقع بينكم العداوة والبغضاء وعليكم بالأمر الأول الذي كانوا عليه قبل أن يتفرقوا، فإنا قد قرأنا القرآن قبل أن يقتل صاحبهم يعني عثمان بخمس عشرة سنة» قال عاصم: فحدثت به الحسن، فقال: قد نصحك والله وصدقك[٢].

ولا شك أنَّ أول ما يدخل في الأمر الأول هو: التفسير المأثور.

فمن ذلك اتفاق المفسرين من السلف على إثبات آيات الصفات بمعانيها المعروفة في لسان العرب دون تأويل منهم لذلك، أو تعطيل، أو تطلب لكيف، وقد لخص مذهبهم في ذلك الإمام مالك في كلمته السائرة –لما سئل عن الاستواء– فقال: «الاستواء معلوم والكيف مجهول والسؤال عنه بدعة».

قال ابن تيمية: «جميع ما في القرآن من آيات الصفات فليس عن الصحابة اختلاف في تأويلها، وقد طالعت التفاسير المنقولة عن الصحابة وما رووه من الحديث ووقفت من ذلك على ما شاء الله تعالى من الكتب الكبار والصغار أكثر من مائة تفسير فلم أجد – إلى ساعتي هذه – عن أحد من الصحابة أنه تأوَّل شيئًا من

(١) جامع البيان ١٥/ ١٢.

(٢) رواه أبو نعيم في حلية الأولياء ٢/ ٢١٨.

آيات الصفات أو أحاديث الصفات بخلاف مقتضاها المفهوم المعروف؛ بل عنهم من تقرير ذلك وتثبيته، وبيان أنَّ ذلك من صفات الله -ما يخالف كلام المتأولين- ما لا يحصيه إلا الله، وكذلك فيما يذكرونه آثرين وذاكرين عنهم شيئا كثيرًا» [(١)].

ولذا لا يتم لأصحاب الفرق الضالة الاستدلال على عقائدهم إلا بانتهاك قانون التفسير بالمأثور، ولأجل ذلك كانت المعتزلة أول من انتهكت هذا القانون، وعنهم تلقفه بعض المنتسبين لأهل السُّنَّة.

فمن عدل عن التفسير المأثور وقع في ضحضاح البدعة.

قال ابن تيمية: «من عدل عن مذاهب الصحابة والتابعين وتفسيرهم إلى ما يخالف ذلك كان مخطئًا في ذلك بل مبتدعًا وإن كان مجتهدًا مغفورًا له خطؤه» [(٢)].

- **بيان مناسبة الآية:**

وعلم المناسبة من العلوم المتممة للتفسير، ومنه قدر لا يستغني عنه المفسر، إذ لا يتم المعنى إلا به، فمن فوائد المأثور أنه يبين مناسبة الآية وتعلقها إما مع ما قبلها أو مع ما بعدها، وقد يستفاد منه معرفة مقدار النجم المنزل، فإن القرآن نزل منجما كما يخفى.

مثال ذلك: قوله عز وجل ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا ﴿٢٨﴾﴾ [النساء:٢٨] فإنَّه يحتمل أنْ تكون تذييلاً على آيات المحرمات من النساء لأنها جاءت بعدها، أو توطئة

---

(١) مجموع الفتاوى ٦/ ٣٩٤.

(٢) مجموع الفتاوى ١٣/ ٣٦١.

وتمهيدًا للتشريع الآتي بعدها وهو قوله ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَكُم بَيۡنَكُم بِٱلۡبَٰطِلِ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً عَن تَرَاضٖ مِّنكُمۡۚ﴾ [النساء:٢٩] الآية.

والآيات السابقة لها أحلَّت نكاح الإماء بشروط، وهي: عدم استطاعة نكاح الحرائر، وأن تكون الأمة مؤمنة، وإذن أهلها، وخوف العنت والمشقة، فقال تعالى: ﴿وَمَن لَّمۡ يَسۡتَطِعۡ مِنكُمۡ طَوۡلًا أَن يَنكِحَ ٱلۡمُحۡصَنَٰتِ ٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ فَمِن مَّا مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُكُم مِّن فَتَيَٰتِكُمُ ٱلۡمُؤۡمِنَٰتِۚ وَٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِإِيمَٰنِكُمۚ بَعۡضُكُم مِّنۢ بَعۡضٖۚ فَٱنكِحُوهُنَّ بِإِذۡنِ أَهۡلِهِنَّ وَءَاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ بِٱلۡمَعۡرُوفِ مُحۡصَنَٰتٍ غَيۡرَ مُسَٰفِحَٰتٖ وَلَا مُتَّخِذَٰتِ أَخۡدَانٖۚ فَإِذَآ أُحۡصِنَّ فَإِنۡ أَتَيۡنَ بِفَٰحِشَةٖ فَعَلَيۡهِنَّ نِصۡفُ مَا عَلَى ٱلۡمُحۡصَنَٰتِ مِنَ ٱلۡعَذَابِۚ ذَٰلِكَ لِمَنۡ خَشِيَ ٱلۡعَنَتَ مِنكُمۡۚ وَأَن تَصۡبِرُواْ خَيۡرٞ لَّكُمۡۗ وَٱللَّهُ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ۝٢٥﴾ثم قال سبحانه: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمۡ وَيَهۡدِيَكُمۡ سُنَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ وَيَتُوبَ عَلَيۡكُمۡۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٞ ۝٢٦ وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيۡكُمۡ وَيُرِيدُ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلشَّهَوَٰتِ أَن تَمِيلُواْ مَيۡلًا عَظِيمٗا ۝٢٧ يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمۡۚ وَخُلِقَ ٱلۡإِنسَٰنُ ضَعِيفٗا﴾.

فعن طاوس وابن زيد وغيرهما قالوا: «وكان الإنسان ضعيفا في أمور النساء ليس يكون في شيء أضعف منه في النساء»[(١)].

فدل ذلك على أن هذه الآية من تذييل ماسبق، وليس من التوطئة لما يأتي، وفي تبيين هذه المناسبة إعانة على التدبر،كما لا يخفى.

---

(١)جامع البيان للطبري ٨/ ٢١٦.

• صيانة التفسير من الشذوذ:

ولو لم يكن من فوائده إلا هذه لكفى، وهل ضلَّ مَن ضلَّ إلا بانتهاك قانون التفسير بالمأثور، وهل ألحد من ألحد في القرآن إلا باتباع هواه، من غير تقييد بالمأثور، ولا اجتهاد برأي صحيح متبع لا مبتدع.

قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا لَا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَآ أَفَمَن يُلْقَىٰ فِي ٱلنَّارِ خَيْرٌ أَم مَّن يَأْتِيٓ ءَامِنًا يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ٱعْمَلُواْ مَا شِئْتُمْ إِنَّهُۥ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ۝٤٠﴾ [فصلت:٤٠].

روي عن ابن عباس أنَّه قال: «يلحدون في آياتنا هو أن يوضع الكلام على غير موضعه»[(١)].

وعن عقبة بن عامر قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «هلاك أمتي في الكتاب واللبن، قالوا: وما الكتاب واللبن؟ قال: يتعلمون القرآن فيتأولونه على غير تأويله، ويحبون اللبن فيدعون الجماعات والجمع ويبدون»[(٢)].

أورده السيوطي ثم قال: «وكفى بذلك وعيدًا وتهديدًا»[(٣)].

وقال عمر: «إنَّ هذا القرآن كلام الله عز وجل، فضعوه على مواضعه، ولا تتبعوا فيه أهواءكم»[(٤)].

---

(١) رواه ابن جرير (٢١/ ٤٧٨) وابن أبي حاتم كما في الدر المنثور ٥/ ٣٦٦. من طريق العوفي.

(٢) رواه أبو يعلىٰ في مسنده (١٧٤٦) وفي إسناده ابن لهيعة.

(٣) قطف الأزهار ١/ ٩١.

(٤) رواه أحمد في الزهد (١٩١) من طريق ابن شهاب عنه، فهو منقطع.

وقال الأوزاعي: «عليك بآثار من سلف وإياك وآراء الرجال وإن زخرفوها بالقول، فإن الأمر ينجلي حين ينجلي وأنت منه على طريق مستقيم»[(١)].

وتأمل قوله تعالى بعد التوعد والوعيد: ﴿أَفَمَن يُلْقَىٰ فِي ٱلنَّارِ خَيْرٌ أَم مَّن يَأْتِيٓ ءَامِنًا يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ فمن ألحد في آياته ووضعها على غير مواضعها سيلقى في النار، فليختر لنفسه طالب السلامة، بين أن يلقى في النار بما ألحد في آيات القرآن، أو أن يأتي آمنًا لسلوكه طريق الأمن والإيمان والاتباع في القرآن!

وقد اشتهر في زماننا رجال ألحدوا في القرآن، وتزندقوا في تفسيره، أوغلوا في الشذوذ على طريقة الباطنية أو أكثر، فإن شذوذ الباطنية وإلحادها سببه انتهاك قانون التفسير بالمأثور، في جملة أسباب أخرى.

وكل من أراد الإلحاد في كتب الله استطاع ذلك بتنزيل كلام الله على غير مراده، وبانتهاك قانون التفسير بالمأثور، وذلك أن «كل من اعتقد معان برأيه يمكنه أن يعبر عنها بألفاظ تناسبها بنوع مناسبة، وتلك الألفاظ موجودة في كلام الأنبياء عليهم السلام لها معان أخر، ويجعل تلك الألفاظ دالة على معانيه التي رآها، ثم يجعل الألفاظ التي تكلمت بها الأنبياء وجاءت بها الكتب الإلهية أرادوا بها معانيه هو، وهكذا فعل سائر أهل الإلحاد في سائر الكتب الإلهية، كما فعلته النصارى»[(٢)].

فهؤلاء الذي ألحدوا في كتاب الله فيهم شبه من اليهود والنصارى، وهل حرفت اليهود والنصارى كتبهم إلا بمثل هذا الإلحاد، إلا أن الله هيَّأ لهذه الأمة رجالاً نفوا

(١) ذم الكلام وأهله (٣٢٤).
(٢) الجواب الصحيح ٤/ ١٤٧.

عن كتابهم هذا الإلحاد، فلو همَّ رجل أن يلحد في كتاب الله لقيض الله له من يفضحه ويلجمه، وهذا من حفظ الله لهذا الكتاب -ألفاظه ومعانيه- ومن خصائص القرآن الكريم.

قال ابن تيمية: «فإنَّه إذا كان القرآن الذي قد عرف تفسيره والمراد به العام والخاص ونقل ذلك عن الرسول **نقلا متواترا** حتى عرف معناه علما يقينا اضطراريا، فيبدلون معناه ويحرفون الكلم عن مواضعه، فماذا يصنعون بالتوراة والإنجيل ولم ينقل لفظ ذلك ومعناه كما نقل القرآن، وليس في أهل تلك الكتب من يذب عن لفظها ومعناها كما يذب المسلمون عن لفظ القرآن ومعناه»[1].

ثم تأمل ختم الآية بالوعيد الشديد، والتهديد الأكيد، وهو قوله: ﴿ٱعۡمَلُواْ مَا شِئۡتُمۡ إِنَّهُۥ بِمَا تَعۡمَلُونَ بَصِيرٌ ۝٤٠﴾ فلا يظن هؤلاء أنهم ناجون بإلحادهم فيه.

والمقصود أن انتهاك قانون التفسير بالمأثور والتحرر منه يورث الإلحاد في معاني القرآن، من جنس إلحاد القرامطة والفلاسفة وأصناف الباطنية، والتقيد بالمأثور فيه السلامة في الدين، والمحافظة على النهج القويم، وانتهاك المأثور تطرف خطير.

قال ابن تيمية: «ثم إنه لسبب تطرف هؤلاء وضلالهم دخلت الرافضة الإمامية، ثم الفلاسفة، ثم القرامطة وغيرهم فيما هو أبلغ من ذلك، وتفاقم الأمر في الفلاسفة والقرامطة والرافضة، فإنهم فسروا القرآن بأنواع لا يقضي العالم منها عجبه، فتفسير الرافضة كقولهم: ﴿تَبَّتۡ يَدَآ أَبِي لَهَبٖ وَتَبَّ﴾[المسد: ١] هما أبو بكر وعمر، ﴿لَئِنۡ أَشۡرَكۡتَ لَيَحۡبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزمر: ٦٥]، أي بين أبي بكر وعلي في الخلافة،

---

(١) الجواب الصحيح ٢/ ٢٧٣.

و﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تَذۡبَحُواْ بَقَرَةٗ﴾ [البقرة: ٦٧] هي عائشة، و﴿ فَقَٰتِلُوٓاْ أَئِمَّةَ ٱلۡكُفۡرِ﴾ [التوبة: ١٢] طلحة والزبير، و﴿مَرَجَ ٱلۡبَحۡرَيۡنِ يَلۡتَقِيَانِ ١٩﴾ [الرحمن: ١٩] علي وفاطمة، و﴿ٱللُّؤۡلُؤُ وَٱلۡمَرۡجَانُ ٢٢﴾ [الرحمن: ٢٢] الحسن والحسين، و﴿وَكُلَّ شَيۡءٍ أَحۡصَيۡنَٰهُ فِيٓ إِمَامٖ مُّبِينٖ ١٢﴾ [يس: ١٢] في علي بن أبي طالب، و﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ١ عَنِ ٱلنَّبَإِ ٱلۡعَظِيمِ ٢﴾ [النبأ: ١-٢] علي بن أبي طالب، وقال تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمۡ رَٰكِعُونَ ٥٥﴾ [المائدة: ٥٥] هو علي، ويذكرون الحديث الموضوع بإجماع أهل العلم، وهو تصدقه بخاتمه في الصلاة، وكذلك قوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَيۡهِمۡ صَلَوَٰتٞ مِّن رَّبِّهِمۡ وَرَحۡمَةٞۖ﴾ [البقرة: ١٥٧] نزلت في علي لما أصيب بحمزة.

ومما يقارب هذا من بعض الوجوه ما يذكره كثير من المفسرين في مثل قوله: ﴿ٱلصَّٰبِرِينَ وَٱلصَّٰدِقِينَ وَٱلۡقَٰنِتِينَ وَٱلۡمُنفِقِينَ وَٱلۡمُسۡتَغۡفِرِينَ بِٱلۡأَسۡحَارِ ١٧﴾ [آل عمران: ١٧]: أن الصابرين رسول الله، والصادقين أبو بكر، والقانتين عمر، والمنفقين عثمان، والمستغفرين علي، وفي مثل قوله: ﴿مُّحَمَّدٞ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ﴾[الفتح: ٢٩] أبو بكر، ﴿أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلۡكُفَّارِ﴾ عمر، ﴿رُحَمَآءُ بَيۡنَهُمۡۖ﴾ عثمان، ﴿تَرَىٰهُمۡ رُكَّعٗا سُجَّدٗا﴾ علي.

وأعجب من ذلك قول بعضهم ﴿وَٱلتِّينِ﴾ أبو بكر ﴿وَٱلزَّيۡتُونِ ١﴾ عمر ﴿وَطُورِ سِينِينَ ٢﴾ عثمان ﴿وَهَٰذَا ٱلۡبَلَدِ ٱلۡأَمِينِ ٣﴾ [التين: ١-٣] علي.

وأمثال هذه الخرافات التي تتضمن تارة تفسير اللفظ بما لا يدل عليه بحال، فإن هذه الألفاظ لا تدل على هؤلاء الأشخاص، وقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى

﴿ٱلۡكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيۡنَهُمۡۖ تَرَىٰهُمۡ رُكَّعٗا سُجَّدٗا﴾ كل ذلك نعت للذين معه، وهي التي يسميها النحاة خبرًا بعد خبر»[1].

• إظهار أسرار النظم:

وفي ذلك إظهار لإعجاز القرآن وإشاعة له، والوارد عنهم في هذا كثير، لكن يحتاج إلى تلطف لاستخراجه، وإنعام نظر لإدراكه، فإنَّ المأثور يأتي مختصرًا بليغًا، إذ كان ذلك من سمات كلامهم، ومن مشهور مناهجهم في تفسير القرآن.

مثال ذلك: أن الله عز وجل ذكر المحرمات من النساء في آيتين في سورة النساء قال تعالىٰ: ﴿وَلَا تَنكِحُواْ مَا نَكَحَ ءَابَآؤُكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا قَدۡ سَلَفَۚ إِنَّهُۥ كَانَ فَٰحِشَةٗ وَمَقۡتٗا وَسَآءَ سَبِيلًا ٢٢﴾ [النساء:٢٢] ثم قال تعالىٰ: ﴿حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمۡ أُمَّهَٰتُكُمۡ﴾، فيُسأل عن السبب في النهي عن نكاح زوجات الآباء، بقوله: «لا تنكحوا»، في حين أتى بلفظ «حرمت» في باقي المحرمات، وهو الدال على المضي، مع أنهنَّ أكثر عددًا.

والجواب في المأثور عن ابن عباس رضي الله عنه حيث قال: «كان أهل الجاهلية يحرِّمون ما يَحْرُم إلا امرأة الأب، والجمع بين الأختين، قال: فأنزل الله: ﴿وَلَا تَنكِحُواْ مَا نَكَحَ ءَابَآؤُكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا قَدۡ سَلَفَ﴾ ﴿وَأَن تَجۡمَعُواْ بَيۡنَ ٱلۡأُخۡتَيۡنِ﴾[النساء:٢٣]»[2].

---

(١) مقدمة في أصول التفسير ص٣٧.

(٢) رواه ابن جرير في التفسير ٨/ ١٣٣.

أخذ منه أن لفظ حرمت تأكيد لما استقر عندهم من تحريم هذه المذكورات، وكأن ذلك كان من بقايا ما ورثوه من ملة أبيهم إبراهيم عليه السلام، ولكن لما كانوا ينكحون زوجات الآباء ويجمعون بين الأختين جاءهم بشرع جديد، فيه تحريم ذلك، وهذا يقتضي استخدام أسلوب النهي، فقال: لا تنكحوا..

ولا شك أن إدراك إعجاز القرآن كان مركوزًا في فطرهم، مدركًا بالسجية، ولذا فإن استخراجه من كلامهم يكون أكثر صوابًا وأشدُّ بيانًا، والله أعلم.



الخاتمة

هذه أهم النتائج والقوانين التي ذكرناها في هذا الكتاب، مستخلصة من فصوله ومباحثه، فنقول:

□ التفسير المأثور هو التفسير المنقول، وهو التفسير بالرواية، وعُرف: بأنه كل ما روي عن النبي ﷺ أو أصحابه أو التابعين أو أتباعهم مما يفهم به مراد الله عز وجل. ولا يقصد بالعطف في هذا التعريف التخيير أو التساوي بين هذه المراتب في المسألة الواحدة، بل ذلك على درجات، فأعلا المأثور ما ورد عن النبي ﷺ ثم عن الصحابة ثم عن التابعين.

□ مآخذ التفسير كثيرة، وأمهاتها ستة، هي القرآن نفسه، والسنة، وأقوال الصحابة، وأقوال التابعين وأتباعهم، وعلوم اللغة، والاجتهاد، والتفسير المأثور يشمل هذه المآخذ كلها بوجه من الوجوه، ولذا كان هو الطراز الأول، والذي عليه المعول.

□ نشأة التفسير بالمأثور متزامنة مع نزول القرآن الكريم، حيث كان النبي ﷺ يفسر منه لأصحابه ما يحتاجون إليه، ثم كان الصحابة من بعده على سنته بالنسبة للتابعين.

□ لم يشتهر مصطلح التفسير بالمأثور في القرون الأولى، وكانوا يقولون: الرواية، والنقل، بينما ظهر مصطلح الرأي قديمًا، حيث ورد في بعض الأحاديث على جهة الذم له، وهو في كلام السلف يرادف: الرأي المذموم عند المتأخرين، بينما يسمون الرأي المحمود: الدراية، والدراية: هي فقه المروي عن أهل التأويل.

□ شاع عند المتأخرين استخدام «التفسير المأثور»، ولعل السيوطي أول من شهره على هذا المستوى لما سمى كتابه: «الدر المنثور في التفسير بالمأثور»، ثم انتشر هذا المصطلح من بعده حتى صار هو المستعمل في زماننا دون سواه من مرادفاته.

□ مرَّ التفسير المأثور بعدة مراحل، وهي: مرحلة التفسير النبوي، ثم المفسرون من الصحابة، ثم مرحلة الرواية، وهي مرحلة التابعين، فمرحلة التدوين الأولى في زمن الأتباع، فمرحلة التدوين الثانية حيث دونت الجوامع والأمهات، فمرحلة الرواية الجملية، ثم مرحلة ضعف المأثور.

□ الفرق بين التفسير المأثور وبين التفسير بالمأثور، أن التفسير المأثور هو المنقول عن أهل التأويل، بينما التفسير بالمأثور: استعمال المأثور في التفسير، أي جعله المأخذ الأصيل، وذلك: بتطبيق قانون التفسير بالمأثور.

□ تفسير القرآن بالقرآن يكون من التفسير بالمأثور في حالتين: إذا جاء مبيَّنًا في القرآن على وجه جلي لا امتراء فيه، أو إذا كان واردًا عن أهل التأويل، فيكون من المأثور لأنه ورد عنهم، وما سوى ذلك فهو من الرأي والاجتهاد، وقد يكون محمودًا مقبولاً إذا دل عليه دليل، أو مذمومًا مرذولاً، إذا خالف التفسير المأثور، وغالب المحمود منه ورد على أهل الرواية.

□ مدخل الخطأ في تفسير القرآن بالقرآن يكون: بالتلفيق، وهو من جهة عدم المطابقة بين الآيتين، بحيث تكون الآية الأولى وردت في شيء غير الذي وردت فيه الآية الثانية.

□ يرد التفسير المأثور عن أهل التأويل بحسب قراءاتهم التي كانوا يقرؤون، ولذا فإن على المفسر أن يضبط القراءة على وجه التفسير الوارد عنهم، كي لا يكون هناك اختلافٌ بين القراءة والتفسير.

□ يستند «قانون التأويل» وهو: «قانون التفسير بالرأي» على أحد المآخذ المهمة للتفسير، وهو: اللغة وعلومها، ومدخل الخلل في هذا القانون يكون: حين يحرره المفسر من الضوابط التي يفرضها عليه: «قانون التفسير بالمأثور».

□ من القرآن ما لا سبيل إلى علم تأويله إلا ببيان الرسول ﷺ ، كقراءاته، وناسخه ومنسوخه، وأوجه أمره، وهذا مروي في المأثور، فالقانون في هذا: أنه يجب الانتهاء إلى المأثور فيه، ولا تجوز مخالفته، ولو تجرأ أحد فخالفه لما قُبل منه أصلاً.

□ من القرآن ما لا يعذر أحد بجهله، وذلك لشدة وضوحه، وهذا قد يرد عن أهل التأويل تأويله -وهو الغالب- وقد لا يرد -وهو قليل-، فالقانون فيه إذا لم يرد عنهم: أن يفسر بما يوافق المعروف المشهور من لسان العرب، وبما يناسب سياقه الذي ورد فيه، وبنحو نظائره من سنن القرآن وطرائقه.

□ من القرآن ما لا سبيل إلى معرفته، وهو المتشابه، مثل كيفية صفاته سبحانه وتعالى، وأوقات أشراط الساعة، فالقانون فيه: التوقف عند ما وقف عنده المأثور، وعدم تجاوزه.

□ من القرآن ما يعرف من لسان العرب، كالغريب مثلاً، وأوجه نحوه وإعرابه، فالقانون في هذا: أن ما أجمع عليه التفسير المأثور لا تجوز مخالفته، وما اختلف فيه أهل المأثور اجتهد المفسر في الترجيح بين أقوالهم دون أن يخرج منها، ولا يجوز أن يحدث قولاً زائدًا تجيزه العربية.

□ في استعمال قانون التفسير بالمأثور يجب أن يفهم الجهة التي ورد عليها التفسير المأثور، حتى تُمَيَّزَ الأقوال الزائدة المنتهكة له، وأن يفرق بين التفسير وبين القدر الزائد على التفسير مما هو من قبيل الهدايات والاستنباطات والإشارات.

□ أول من انتهك قانون التفسير بالمأثور هم المعتزلة، كالقاضي عبد الجبار وأبي حسين البصري، وذلك لأن المأثور لا يوافق بدعهم وأهواءهم، فاضطروا إلى انتهاكه بأن قرروا: جواز إحداث قول ثالث في التأويل ما لم يعد على أقوال المأثور بالتناقض.

□ مِن أول من جوَّز انتهاك قانون التفسير بالمأثور من غير المعتزلة: أبو عبد الله فخر الدين الرازي صاحب التفسير الكبير المسمى: مفاتيح الغيب، وقد استعاض عنه بقانون وضعه وسماه: قانون التأويل، وهو فرع قانونه الأكبر المبني على تقديم العقل على النقل، وقد تأثر الرازي بأبي حسين البصري في هذا القانون، وجرى عليه في تفسيره: مفاتيح الغيب، ولذا تكثر فيه الأقوال الزائدة على أقوال السلف.

□ زعم الرازي -ومن جرى مجراه- أن جواز إحداث قول ثالث في التأويل هو مذهب الجمهور، وناقضه غيره فزعم العكس، وقد أثبت -هذا الكتاب- بالنقول المستفيضة عن السلف والخلف أن الصحيح هو: أن قانون التفسير بالمأثور هو المعروف عند الأمة، وأن تجويز إحداث قول ثالث في التأويل من بدع المتأخرين، التي تسللت إليهم من المعتزلة.

□ ناقش الكتاب أدلة الرازي ومن وافقه ولخصها في خمسة أدلة، ثم بين عدم مطابقتها لما استدلوا بها عليه.

□ جرى نزاع بين أبي حيان وابن تيمية -فيما قيل- في قانون التفسير بالمأثور، فشنع أبو حيان على هذا القانون لأنه ظن أنه يلزم منه منع التفسير باللغة في الأوجه

التي يجوز بها ذلك، وذلك لأن النقل وصل إلى أبي حيان مبتورا -فيما يظهر-، فظن بعض الناس من هذه المنازعة: أن هذا القانون من وضع ابن تيمية، والحق أن ابن تيمية صانه وعمل به ودافع عنه، وأبو حيان يعتمد على هذا القانون أيضا، ولذا يَكثر عنده النقل عن أهل التأويل، لكنه انتهك قانون التفسير بالمأثور في مواطن من تفسيره، مع أنه قد ذمَّ الزمخشريَ لأنه يذكر أقوالاً مبنية على أوجه من الإعراب جائزة في العربية لم يُقل بها.

□ يبني المفسرون على قانون التفسير بالمأثور ويرصصون، حتى من أعمل منهم قانون التأويل، فإن مخالفتهم للمأثور طارئة، وهي في مواطن ليست بالكثيرة، فإن المأثور هو مستندهم ولو بوجه من الوجوه، ولا يكادون يخالفونه إلا إذا خالف مذاهبهم، يستوي في ذلك عامة المفسرين الموصوفة كتبهم بأنها من التفسير بالرأي، كالمعتزلة: ومنهم القاضي عبد الجبار والزمخشري، وكالماتوريدية: ومنهم الشيخ أبو منصور، وكالأشاعرة: ومنهم الرازي وابن عاشور، ولكنهم يتفاوتون في ذلك.

□ أكثر المنتهكين لقانون التفسير بالمأثور من المعاصرين: أصحاب المدرسة العقلية التي نشأت في مصر على يد جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده، والشيخ الطاهر ابن عاشور في تفسيره: التحرير والتنوير، وكتابه مع كتاب مفاتيح الغيب مجال رحب للدراسة، بحيث تستخلص الأقوال الزائدة فيهما، ويبين ما وافق منها أهل المأثور من وجه وما خالفه.

□ تنقُّص التفسير المأثور بدأ من بعد مرحلة التفسير الجملي، وظهور الصناعة البلاغية، ومناهج التفسير الكلامية، حيث عده أصحاب هذه المناهج: أحد الحجب المانعة من الانتفاع بالقرآن الكريم، ومع ذلك بقي مهابًا جليلاً، يسند إليه ويعتمد عليه، عند جمهور المفسرين، حتى جاء زمن المتأخرين فبالغوا في تنقصه، والوضع من

قيمته، ولعل الشوكاني من أوائل هؤلاء، ثم من بعده أصحاب المدرسة العقلية – كالشيخ محمد عبده- الذي عده من جنون المسلمين، وانتهى المطاف بالشيخ ابن عاشور أن عقد مقدمة من مقدماته العشر ليوطئ لنفسه مخالفته، ويجيز للأمة انتهاكه.

□ أخطر ما يكون انتهاك قانون التفسير بالمأثور في تفسير آيات العقائد، حيث إن من انتهك هذا القانون في هذه الآيات سلك مسلكين، إما رد المأثور جملة وتفصيلا، والاستعاضة عنه بالقانون العقلي، وهؤلاء أهل التحريف، وإما فسر المأثور على غير مراد قائله، وهؤلاء أهل التأويل.

□ يقضي قانون التفسير بالمأثور على الوقف، وذلك لارتباط الوقف بالمعنى، فما احتمله قانون التفسير بالمأثور جاز الوقف عليه، وما لا فلا، والمصنفون في الوقف يعتمدون على المأثور، كالداني في كتاب: المكتفى في الوقف والابتدا، ولذا نبل كتابه هذا، وكان مثالا يُحتذى، دون كتب المتأخرين.

□ ينتهك التفسير الإشاري –ومثله التفسير العلمي- قانون التفسير بالمأثور إذا كان يريد بالإشارة حمل الآية عليها، ولم يكن في الآية ما يدل على إشارته تلك على جهة الاستنباط، ويكون مقبولاً إذا كان من قبيل القدر الزائد على التفسير بالشرط المعتبر لقبول القدر الزائد.

□ يطلق التدبر ويراد به أمران: الأول التفكر في الآيات ليتأولها وينتفع بهداياتها، وهذا لا يمكن إلا بعد معرفة التفسير، ولذا فإن بعض آيات القرآن –التي هي من نوع: ما لا يعذر أحد بجهله- يمكن لمن عرف اللسان العربي أن يتدبرها، بما فيهم العامة، وتلك هي: قراءة القلب، والثاني: التدبر في إطار عملية التفسير نفسها، والنزع من مآخذ التفسير، والترجيح بين الأقوال، فهذه لا يستطيع النهوض بها إلا

البزل القناعيس، وهم المفسرون الذين اجتمعت فيهم شروط المفسر المذكورة في كتب علوم القرآن.

□ المراد من كتب التفسير نقل آيات القرآن من إطار النوع الثاني من إطلاقات التدبر إلى النوع الأول، ليتيسر للأمة التدبر، ولذا فإن تاريخ الأمة خلا من كتاب باسم التدبر، لأن التدبر فرع التفسير، فإذا تحقق الأصل تيسر الفرع لمن أراده، ومن بدع التصنيف في زماننا التهويل بالتدبر ومفهومه.

□ آيات التدبر الواردة في القرآن تريد النوع الأول من التدبر، وهو: إعمال العقل في استخلاص الدلائل الشرعية والكونية الواردة في الكتاب الكريم، وكان ذلك ممكنًا من المخاطبين في المدة النبوية، لأنهم أهل اللسان، وكان المراد معروفًا عندهم.

□ من الخطر -الذي يُخشى ويخاف من مبالغة المعاصرين في قضية التدبر- أن يُتذرع بالتدبر إلى انتهاك قانون التفسير بالمأثور، فيصير التدبر منهجًا متبوعًا مستقلاً من مناهج المفسرين، وقد لا يفطن بعضهم لذلك، إلا أن ما يحصل الآن في التدبر يشابه من حيث النشوء ما حصل في: التفسير الإشاري، الذي بدأ على هيئة مقولات وجدانية، وخواطر ذوقية، وانتهى به المطاف إلى تحريفات عميقة، وتأويلات سحيقة، فالتدبر بلا تفسير طريق البطالين، وغاية المحرفين.

□ الذين دار عليهم علم التفسير من الصحابة ثلاثة: ابن عباس، فابن مسعود، فعلي، وبعدهم طبقة أخرى لم ترد الرواية عنهم كما وردت عن هؤلاء، وهم: عمر وابنه عبد الله، وعائشة، وأنس، وأبو هريرة، وأبي، وعبد الله بن عمرو رضي الله عنهم.

□ المكثرون من التفسير من طبقة التابعين عشرة، وهم: قتادة، ومجاهد، والحسن، والسدي، والضحاك، وسعيد بن جبير، وعكرمة، والربيع، وأبو العالية، وعطاء، ودونهم جماعة من التابعين أئمة ثقات في مكة والمدينة والعراق والشام.

□ غالب التفاسير تنقل عن الصحابة والتابعين بأسانيد معروفة، ميز الكتاب بين صحيحها وضعيفها، فبحفظ هذه الأسانيد يستطيع طالب التفسير تمييز صحيح الروايات من ضعيفها دون الحاجة إلى بحث في التراجم والأسانيد عند كل ورودها.

□ صحيفة علي بن أبي طلحة عن ابن عباس هي من قبيل الرواية الجملية، ولم يصح أن الإمام أحمد زكاها، ولا أنه حث على الرحلة إلى مصر من أجلها، وفيها مناكير كثيرة، ولذا فإنه ينتفع منها على نحو ما ينتفع بالرواية الجملية لا التفصيلية، ومثلها نسخة السدي عن ابن مسعود.

□ تفسير الكلبي موضوع على ابن عباس، وضعه عليه ليذاع وينتشر، وله روايات كثيرة تختلف فيما بينها زيادة ونقصانا، مع أنه تفسير ليس بعيدا في ذاته، فإنه يعتمد على المأثور كثيرا، ويجمع بين الوارد في الآية، ويبين الغريب باختصار، ويتقن التفسير الإجمالي، والكلبي في نفسه رافضي غال، ويمكن أن يقال: إن إسناد الكلبي أشهر الأسانيد الموضوعة في التفسير، وقد جمعه الفيروزأبادي في كتاب سماه: تنوير المقباس في تفسير ابن عباس.

□ من النسخ التفصيلية عن ابن عباس: نسخة العوفي، وهي نسخة ضعيفة، تعج بالمناكير، ومع ذلك فإن شيخا المفسرين: ابن جرير وابن أبي حاتم قد روياها، وخرجا منها كثيرا، وإسناد ابن جرير أعلى من إسناد ابن أبي حاتم، ولا يعتمد عليها ابن جرير إذا وجد غيرها.

□ من أشهر الأسانيد الموضوعة في فضائل القرآن: حديث أبي بن كعب الطويل في فضائل القرآن، الذي يذكر فضائل سوره سورةً سورة، وسُمي في بعض الأثبات: مجلس أبي بن كعب في فضائل القرآن.

□ تميز التفسير في طبقة أتباع التابعين بظهور التفاسير الجامعة، المستقلة عن كتب الحديث، وكان فيهم بعض المفسرين المشهورين، مثل: مقاتل بن سليمان، ويحيى بن سلام، وابن زيد، والكلبي.

□ أول ما دون التفسير على أيدي أصحاب ابن عباس، كمجاهد وسعيد بن جبير، ولكن هذا التدوين كان تدوينا تعليميا، كما يدون التلميذ عن شيخه، ولم يكن الغرض منه الإخراج والإبراز في الغالب.

□ الكتب الجامعة للتفسير المأثور بأسانيد تفصيلية، هي: تفسير ابن جرير الطبري، تفسير ابن أبي حاتم، تفسير ابن المنذر، تفسير عبد بن حميد، التفسير الكبير لابن مردويه، وامتاز الأخير في جانب الروايات المرفوعة، لكن غلبت عليه المناكير.

□ من الكتب الجامعة للتفسير المأثور بأسانيد جملية: تفسير الثعلبي: الكشف والبيان، وتفسير الواحدي: البسيط، وتفسير البغوي: معالم التنزيل. وهؤلاء كلهم أبناء مدرسة واحدة، أسسها الثعلبي، وقد دعت الحاجة إلى ابتكارها.

□ من الكتب التي جمعت التفسير بالمأثور ورتبت أقوال أهل التأويل ترتيبًا حسنًا دون ذكر أسانيد: النكت والعيون للماوردي، وزاد المسير لابن الجوزي، ولكنها لا تميز بين صحيح وضعيف، وأصيل ودخيل، فكثرت فيها الشوائب، ومنها: كتاب تفسير القرآن العظيم لابن كثير، وهو من أحسن هذه الكتب، لأنه اعتمد على

المصادر الجامعة، فقل ما فاته من أقوال السلف، ولأنه يميز الروايات ويصحح ويضعف، ولذا نبل كتابه جدا.

□ يعد كتاب الدر المنثور في التفسير المأثور من أعظم ما ألف السيوطي، فإنه يذكر الرواية بنصها ثم يعزوها إلى مصدرها، وقد عاد إلى مصادر كثيرة، كثير منها مفقود في زماننا هذا، وهذا الكتاب لا يستغني عنه طالب علم.

□ في منهجية البحث في التفسير المأثور يجب على طالب العلم معرفة إجماعات المفسرين كي لا يخرمها، وأن يميز بين أنواع اختلافهم كي يتعامل مع كل اختلاف بما يناسبه.

□ يحتاج المفسر إلى مهارة «صياغة القول الجامع»، وهي مهارة يتقنها ابن جرير جدا، حيث يصوغ قولا ينظم فيه الأقوال المندرجة تحته، ومما يعين على اتقان هذه المهارة كثرة النظر في تفسير ابن جرير، ومن نسج على منواله.

□ يحتاج المفسر إلى فهم أقوال أهل التأويل، ومعرفة وجه التفسير الوارد عنهم، وهذا يلزم منه إتقان أنواع الدلالات، وهنا يحتاج المفسر إلى الصناعة الأصولية.

□ إذا اختلفت أقوال المفسر الواحد أعمل طالب العلم قانون الترجيح بين أقواله، فيقدم الصحيح على الضعيف، والرواية التفصيلية على الجملية، ورواية الأكثر على الأقل، ورواية أصحابه الملازمين له على المقلين أو الطارئين، وهذا القانون يحتاج إليه في تحرير أقوال ابن عباس ﵄ خاصة.

□ على طالب التفسير الحذر من جوانب الضعف الطارئة على التفسير المأثور، ورؤوسها أربعة: الوضع والضعف، الإسرائيليات، الشذوذ والتفرد، والقراءات الشاذة. وكل واحد منها له ضوابط في التعامل معه.

□ الاختلاف بين التفسير النبوي ومكونات التفسير المأثور الأخرى قليل جدًا، ولو وجد فإنه لا تكاد تكون المخالفة من كل وجه، والقاعدة: إذا تحققت المخالفة من كل وجه وصح إسناد الحديث رُد كل قول يخالفه.

□ الاختلاف بين تفسير الصحابة والتابعين وأتباعهم أكثر أنواع الاختلاف في التفسير المأثور، والقاعدة فيه: تقديم تفسير الصحابة ثم التابعين، مع ملاحظة: أنه في طبقة صغار التابعين وطبقة الأتباع يوجد التفرد، وهو الذي نسميه: الشذوذ.

□ فوائد التفسير المأثور كثيرة جدا، وهي تؤكد على أهميته، وعلى خطر انتهاكه، والإعراض عنه، فهو -زيادة على تفسيره القرآن الكريم-: يبين علوم القرآن المختلفة -كالمكي والمدني وأسباب النزول والمحكم والمتشابه والناسخ والمنسوخ وما إليها- ويصون العقيدة، ويحفظ التفسير من الشذوذ، ويوسع في الأقوال، وينبه على نكت التفسير، ويحرر الوقف والابتداء، ويكشف المشكل، ويزيل اللبس، ويذكِّر بإعجاز القرآن.

والحمد لله أولا وآخرا، وصلى الله وسلم على النبي الأمين، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

كُتب في مدد متفاوتة، ثم وافق الفراغ من تبييضه عام ١٤٣٩، ثم راجعته في شهر رجب الفرد عام ١٤٤١هـ

فهرس المراجع

١- **الإبانة عن أصول الديانة،** أبو الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله بن موسى بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري، تحقيق: د. فوقية حسين محمود، دار الأنصار – القاهرة، ط:١، ١٣٩٧.

٢- **الإبانة عن معاني القراءات،** أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي، تحقيق: الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار نهضة مصر للطبع والنشر.

٣- **إبراز المعاني عن حرز الأماني،** أبو شامة عبد الرحمن بن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١.

٤- **إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين،** محمد بن محمد بن الحسيني الزبيدي الشهير بمرتضى، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ١٤١٤ه١٩٩٤م.

٥- **الإتقان في علوم القرآن،** عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٤هـ- ١٩٧٤م.

٦- **أحكام القرآن،** محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الاشبيلي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط:٣، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

٧- **الإحكام في أصول الأحكام،** أبو الحسن سيد الدين علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبي الآمدي، تحقيق: عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت- دمشق- لبنان.

٨- **الإحكام في أصول الأحكام،** أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري، تحقيق: الشيخ أحمد محمد شاكر، دار الآفاق الجديدة، بيروت.

٩- **إحياء علوم الدين،** أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي، دار المعرفة، بيروت.

١٠- **إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم،** أبو السعود العمادي محمد بن محمد بن مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١١- **الإرشاد في معرفة علماء الحديث،** أبو يعلى خليل بن عبد الله الخليلي، تحقيق: محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد، الرياض، ط: ١، ١٤٠٩ه.

١٢- **الاستيعاب في معرفة الأصحاب،** أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط:١، ١٤١٢ هـ- ١٩٩٢م.

١٣- **الإصابة في تمييز الصحابة،** أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض، دار الكتب العلمية - بيروت، ط:١، - ١٤١٥هـ.

١٤- **أصول الفقه،** محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج، أبو عبد الله، شمس الدين المقدسي الرامينى الصالحي الحنبلي، تحقيق وتعليق: د. فهد بن محمد السَّدَحَان، مكتبة العبيكان، ط:١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

١٥- **أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن،** محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت - لبنان، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

١٦- **إعراب القرآن،** أبو جعفر النحاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:١، ١٤٢١هـ.

١٧- **إعراب القرآن،** المنسوب للزجاج، علي بن الحسين بن علي، أبو الحسن نور الدين جامع العلوم الأصفهاني الباقولي، تحقيق ودراسة: إبراهيم الإبياري، دار الكتاب المصري ودار الكتب اللبنانية، ط:٤، ١٤٢٠هـ.

١٨- **إعلام الموقعين عن رب العالمين،** محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، دار الكتب العلمية - بيروت، ط:١، ١٤١١هـ-١٩٩١م.

١٩- **أفراد كلمات القرآن العزيز،** أبو الحسين أحمد بن فارس اللغوي، تحقيق: حاتم الضامن، دار البشائر، دمشق/ سورية، ط:١، ١٤٢٣.

٢٠- **اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم،** تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، تحقيق: ناصر عبد الكريم العقل، دار عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط:٧، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

٢١- **الإكسير في علم التفسير،** نجم الدين أبو الربيع سليمان بن عبد القوي الطوفي الحنبلي، تحقيق: عبد القادر حسين، مكتبة الآداب، القاهرة.

٢٢- **إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال،** مغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري المصري الحكري الحنفي، أبو عبد الله، علاء الدين، تحقيق: أبو عبد الرحمن عادل بن محمد - أبو محمد أسامة بن إبراهيم، دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ط:١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

٢٣- **الانتصار للقرآن**، محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم، القاضي أبو بكر الباقلاني المالكي، تحقيق: د. محمد عصام القضاة، دار الفتح - عمان، دار ابن حزم - بيروت، ط:١ ١٤٢٢ هـ-٢٠٠١م.

٢٤- **أنوار التنزيل وأسرار التأويل**، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط:١ - ١٤١٨هـ.

٢٥- **الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف**، أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، تحقيق: أبو حماد صغير أحمد بن محمد حنيف، دار طيبة - الرياض - السعودية، ط:١ - ١٤٠٥ هـ، ١٩٨٥م.

٢٦- **إيضاح الوقف والابتداء**، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٠هـ- ١٩٧١م.

٢٧- **الإيمان**، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، عمان، الأردن، ط:٥، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

٢٨- **بحر العلوم**، أبو الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي، تحقيق: محمود مطرجي، دار الفكر، بيروت.

٢٩- **البحر المحيط**، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر - بيروت، ١٤٢٠ هـ.

٣٠- **البرهان في علوم القرآن**، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط:١، ١٣٧٦ هـ-١٩٥٧ م، دار إحياء الكتب العربية.

٣١- **بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز**، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، تحقيق: محمد علي النجار، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة.

٣٢- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية - لبنان - صيدا.

٣٣- **بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية**، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، تحقيق: مجموعة من تحقيقين، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ط:١، ١٤٢٦هـ.

٣٤- **تاج العروس من جواهر القاموس**، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو الفيض، الملقب بمرتضى، الزبيدي، تحقيق: مجموعة من تحقيقين، دار الهداية، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

٣٥- **تاريخ ابن معين (رواية الدوري)**، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة، ط:١، ١٣٩٩ - ١٩٧٩.

٣٦- **تاريخ أصبهان**، = **أخبار أصبهان**، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية - بيروت، ط:١، ١٤١٠ هـ-١٩٩٠م.

٣٧- **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط:١، ٢٠٠٣ م.

٣٨- **التاريخ الكبير**، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله، الطبعة: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد - الدكن، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان.

٣٩- **تاريخ بغداد**، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط:١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢ م

٤٠- **تاريخ دمشق**، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٥ هـ-١٩٩٥م

٤١- **تأويل مشكل القرآن**، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

٤٢- **تأويلات أهل السنة**، = **تفسير الماتريدي**، محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور الماتريدي، تحقيق: د. مجدي باسلوم، دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان، ط:١، ١٤٢٦ هـ-٢٠٠٥ م.

٤٣- **التحرير والتنوير**، = تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي، الدار التونسية للنشر - تونس، ١٩٨٤ هـ.

٤٤- **تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي**، أبو العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفورى، دار الكتب العلمية - بيروت.

٤٥- **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة، «التقريب والتيسير» للنووي بأعلى الصفحة، يليه شرحه «تدريب الراوي» للسيوطي.

٤٦- **تذكرة الحفاظ**، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ط:١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

٤٧- **تراث أبي الحسن الحرالي المراكشي في التفسير**، محمادي بن عبد السلام الخياطي، تطوان، ط:١، ١٤١٨.

٤٨- **التسهيل لعلوم التنزيل**، أبو القاسم، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، ابن جزي الكلبي الغرناطي، تحقيق: الدكتور عبد الله الخالدي، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم - بيروت، ط:١ - ١٤١٦ه.

٤٩- **التعريفات**، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني، تحقيق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت -لبنان، ط:١ ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م

٥٠- **تفسير ابن أبي حاتم**، = تفسير القرآن العظيم، لابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم، تحقيق: أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز - المملكة العربية السعودية، ط:٣ - ١٤١٩ه.

٥١- **تفسير ابن عرفة**، محمد بن محمد ابن عرفة الورغمي التونسي المالكي، تحقيق: د. حسن المناعي، مركز البحوث بالكلية الزيتونية - تونس، ط:١، ١٩٨٦م.

٥٢- **تفسير ابن كثير**، = **تفسير القرآن العظيم**، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون - بيروت، ط:١ - ١٤١٩ه.

٥٣- **تفسير أتباع التابعين (عرض ودراسة)** د. خالد بن يوسف الواصل، رسالة علمية، مركز تفسير للدراسات القرآنية، الطبعة الأولى، ٢٠١٦م.

٥٤- **التَّفْسِيرُ البَسِيْط**، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي النيسابوري الشافعي، تحقيق: جماعة من طلاب الدكتوراه، عمادة البحث العلمي - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط:١، ١٤٣٠ هـ.

٥٥- **تفسير البغوي**، = **معالم التنزيل في تفسير القرآن**، محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي، تحقيق: حققه وخرج أحاديثه محمد عبد الله النمر - عثمان جمعة ضميرية - سليمان مسلم الحرش، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط:٤، ١٤١٧ هـ-١٩٩٧م.

٥٦- **تفسير التابعين (عرض ودراسة مقارِنة)**، د. محمد بن عبد العزيز الخضيري، رسالة دكتوراه، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، دار الوطن للنشر، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ه.

٥٧- **تفسير الراغب الأصفهاني**، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهانى، تحقيق بسيوني، كلية الآداب، جامعة طنطا، ط١، ١٤٢٠هـ.

٥٨- **تفسير الصحابة ﵃ (دراسة تطبيقية مقارَنة)**، د. زهرة بنت عبد العزيز الجريوي، رسالة دكتوراه، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، جمعية تبيان، الطبعة الأولى، ١٤٣٨ه.

٥٩- **تفسير الطبري**، = **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري، تحقيق شاكر، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٠، نسخة أخرى: تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط:١، ١٤٢٢ هـ-٢٠٠١ م.

٦٠- **تفسير القرآن الحكيم**، = **تفسير المنار**، محمد رشيد بن علي رضا بن محمد شمس الدين بن محمد بهاء الدين بن منلا علي خليفة القلموني الحسيني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠ م.

٦١- **تفسير القرطبي**، = **الجامع لأحكام القرآن**، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية - القاهرة، ط:٢، ١٣٨٤ه-١٩٦٤م.

٦٢- **تفسير القشيري، لطائف الإشارات**، عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك القشيري، تحقيق: إبراهيم البسيوني، الهيئة المصرية العامة للكتاب - مصر، ط:٣.

٦٣- **تفسير اللباب لابن عادل**، أبو حفص عمر بن على ابن عادل الدمشقى الحنبلى، دار الكتب العلمية ـ بيروت.

٦٤- **التفسير بالمأثور في مختلف العصور، دراسة مقارنة: حده وحقيقته ودفع الشبه عنه، د. محمد** بن عبد الله الخضيري، مجلة تبيان للدراسات القرآنية، العدد:٢٥،٢٠١٦م.

٦٥- **تفسير عبد الرزاق**، أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني، دار الكتب العلمية، تحقيق: د.مصطفى مسلم، دار الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٠هـ

٦٦- **تفسير مجاهد**، أبو الحجاج مجاهد بن جبر التابعي المكي القرشي المخزومي، تحقيق: الدكتور محمد عبد السلام أبو النيل، دار الفكر الإسلامي الحديثة، مصر، ط:١، ١٤١٠ هـ-١٩٨٩م.

٦٧- **تفسير مقاتل بن سليمان**، أبو الحسن مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي البلخى، تحقيق: عبد الله محمود شحاته، دار إحياء التراث - بيروت، ط:١ - ١٤٢٣ه.

٦٨- **التفسير والمفسرون في غرب أفريقيا**، محمد بن رزق بن عبد الناصر بن طرهوني الكعبي السلمي أبو الأرقم المصري المدني، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط:١، ١٤٢٦ هـ.
٦٩- **التفسير والمفسرون**، الدكتور محمد السيد حسين الذهبي، مكتبة وهبة، القاهرة.
٧٠- **تقريب التهذيب**، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد – سوريا، ط:١، ١٤٠٦ – ١٩٨٦.
٧١- **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، أبو عمر يوسف بن عبد البر النمري القرطبي، تحقيق مصطفى العلوي، ومحمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف، المغرب، ١٣٨٧ه،
٧٢- **تهذيب التهذيب**، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط:١، ١٣٢٦هـ.
٧٣- **الثقات**، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن معبد، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البستي، طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، ط:١، ١٣٩٣ ه = ١٩٧٣م.
٧٤- **جامع البيان في تأويل القرآن**، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط:١، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.
٧٥- **جامع البيان في القراءات السبع**، أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، تحقيق: رسائل جامعية، جامعة الشارقة، الإمارات، ط:١، ١٤٢٨.
٧٦- **الجامع لعلم القرآن**، =**تفسير الرماني**، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني، تحقيق: خضر محمد نبها، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:١، ١٤٣١.
٧٧- **الجرح والتعديل**، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن - الهند، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط:١، ١٢٧١ هـ ١٩٥٢م.
٧٨- **الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي**، أبو الفرج المعافى بن زكريا بن يحيى الجريرى النهرواني، تحقيق عبد الكريم سامي الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط:١، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.
٧٩- **جمال القراء وكمال الإقراء**، علم الدين علي بن محمد السخاوي، تحقيق: عبد الحق عبد الدايم، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط: ١، ١٤١٩.

٨٠- **جواب الاعتراضات المصرية على الفتيا الحموية،** تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، تحقيق: محمد عزير شمس، دار عالم الفوائد، مكة، ط:١ ١٤٢٩.

٨١- **الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح،** تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، تحقيق: علي بن حسن وآخرون، دار العاصمة، الرياض، ط: ١، ١٤١٩.

٨٢- **حاشية الشهاب الخفاجي على تفسير البيضاوي، = عناية القاضي وكفاية الراضي،** شهاب الدين أحمد بن محمد الخفاجي، دار صادر، بيروت.

٨٣- **حاشية الصاوي على الجلالين،** لأحمد بن محمد الصاوي، المطبعة الأزهرية، مصر، ط:١، ١٣٤٥.

٨٤- **الحجة للقراء السبعة،** الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي، تحقيق: بدر الدين قهوجي - بشير جويجابي، دار المأمون للتراث - دمشق، بيروت، ط:٢، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣م.

٨٥- **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء،** أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني، السعادة - بجوار محافظة مصر، ١٣٩٤ه-١٩٧٤م، ثم صورتها عدة دور منها: دار الكتاب العربي - بيروت.

٨٦- **الحيوان،** عمرو بن بحر بن محبوب الكناني أبو عثمان، الشهير بالجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان، ١٤١٦هـ.

٨٧- **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون،** أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.

٨٨- **الدر المنثور،** عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، دار الفكر - بيروت.

٨٩- **درة التنزيل وغرة التأويل،** أبو عبد الله محمد بن عبد الله الأصبهاني المعروف بالخطيب الإسكافي، دراسة وتحقيق وتعليق: د.محمد مصطفى آيدين، جامعة أم القرى، وزارة التعليم العالي سلسلة الرسائل العلمية الموصى بها (٣٠) معهد البحوث العلمية مكة المكرمة، ط:١، ١٤٢٢ هـ-٢٠٠١م.

٩٠- **ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين،** شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تحقيق: حماد بن محمد الأنصاري، مكتبة النهضة الحديثة - مكة، ط:٢، ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م.

٩١- **ذخيرة الإخوان المختصر من كتاب الاستغناء بالقرآن**، محمد بن عمر بحرق الحضرمي، تحقيق: حسن سالم هبشان، مجلة البحوث والدراسات القرآنية، العدد الثالث عشر، السنة التاسعة، ص٢٧٧.

٩٢- **ذم الكلام وأهله**، أبو إسماعيل عبد الله بن محمد بن علي الأنصاري الهروي، تحقيق: عبد الرحمن عبد العزيز الشبل، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، ط:١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

٩٣- **الرد على البكري**، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، تحقيق: محمد علي عجال، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، ط: ١، ١٤١٧.

٩٤- **الرد على من قال بفناء الجنة والنار وبيان الأقوال في ذلك**، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، تحقيق: محمد بن عبد الله السمهري، دار بلنسية – الرياض، ط:١، ١٤١٥، هـ - ١٩٩٥م.

٩٥- **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية – بيروت، ط:١، ١٤١٥ هـ.

٩٦- **زاد المسير في علم التفسير**، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي - بيروت، ط:١ - ١٤٢٢ه.

٩٧- **سنن أبي داود**، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني (ت: ٢٧٥هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط - محمد كامل قره بللي، دار الرسالة العالمية، ط١: ١٤٣٠ هـ-٢٠٠٩م.

٩٨- **سنن النسائي**، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط:١، ١٤٢١ هـ-٢٠٠١م.

٩٩- **سؤالات أبى بكر البرقانى للدارقطني في الجرح والتعديل**، أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب، أبو بكر المعروف بالبرقاني، تحقيق وتعليق: مجدي السيد إبراهيم، مكتبة القرآن للطبع والنشر والتوزيع.

١٠٠- **سير أعلام النبلاء**، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، تحقيق: مجموعة من تحقيقين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط:٣، ١٤٠٥ هـ-١٩٨٥ م

١٠١- **السيرة النبوية لابن هشام**، عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري، أبو محمد، جمال الدين، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، شركة الطباعة الفنية المتحدة.

١٠٢- **شرح السنة**، محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط-محمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي - دمشق، بيروت، ط:٢، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

١٠٣- **شرح معاني الآثار**، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي، حققه وقدم له: محمد زهري النجار - محمد سيد جاد الحق، عالم الكتب، ط:١ - ١٤١٤ هـ، ١٩٩٤ م.

١٠٤- **شعب الإيمان**، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي، تحقيق وتخريج: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، ط:١، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م.

١٠٥- **صحيح البخاري، = الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه**، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، ط:١، ١٤٢٢هـ.

١٠٦- **صحيح مسلم، = المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ** ، أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١٠٧- **الضعفاء**، أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار المكتبة العلمية - بيروت، ط:١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

١٠٨- **طبقات الحنابلة**، أبو الحسين ابن أبي يعلى، محمد بن محمد، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت.

١٠٩- **الطبقات السنية في تراجم الحنفية**، تقي الدين بن عبد القادر التميمي الداري الغزي، تحقيق: د. عبد الفتاح الحلو، الرياض، ١٩٨٣.

١١٠- **طبقات الشعراء**، عبد الله بن محمد ابن المعتز العباسي، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، دار المعارف - القاهرة، ط:٣.

١١١- **الطبقات الكبرى**، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، ط:١، ١٤١٠ هـ-١٩٩٠م

١١٢- **طبقات المفسرين،** أحمد بن محمد الأدنوي من علماء القرن الحادي عشر، تحقيق: سليمان بن صالح الخزي، مكتبة العلوم والحكم - السعودية، ط:١، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م
١١٣- **طبقات المفسرين،** عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، راجع النسخة وضبط اعلامها لجنة من العلماء باشراف الناشر دار الكتب العلمية بيروت – لبنان.
١١٤- **طبقات المفسرين،** للداوودي، محمد بن علي بن أحمد، شمس الدين الداوودي المالكي، دار الكتب العلمية – بيروت.
١١٥- **العجاب في بيان الأسباب،** أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد الحكيم محمد الأنيس، دار ابن الجوزي.
١١٦- **العلل ومعرفة الرجال،** أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، دار الخاني – الرياض، ط:٢، ١٤٢٢ هـ- ٢٠١ م.
١١٧- **العلل،** لابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد و د/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي، مطابع الحميضي، ط:١، ١٤٢٧ هـ-٢٠٠٦ م.
١١٨- **العلو للعلي الغفار في إيضاح صحيح الأخبار وسقيمها،** شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تحقيق: أبو محمد أشرف بن عبد المقصود، مكتبة أضواء السلف – الرياض، ط:١، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.
١١٩- **عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية،** أبو العباس أحمد بن أحمد الغبريني، تحقيق: عادل نويهض، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط: ٢، ١٩٧٩.
١٢٠- **غاية النهاية في طبقات القراء،** شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف، مكتبة ابن تيمية، ١٣٥١هـ.
١٢١- **غريب الحديث،** أبو عبيد القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي البغدادي، تحقيق: د. محمد عبد المعيد خان، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد- الدكن، ط:١، ١٣٨٤ هـ-١٩٦٤م.
١٢٢- **فتح الباري شرح صحيح البخاري،** أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز.
١٢٣- **فتح القدير،** محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب - دمشق، بيروت، ط:١ - ١٤١٤ه.

١٢٤- **فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي،** شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي، تحقيق: علي حسين علي، مكتبة السنة – مصر، ط:١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
١٢٥- **الفتوى الحموية الكبرى،** تقي الدين أبو العَباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، تحقيق: د. حمد بن عبد المحسن التويجري، دار الصميعي – الرياض، ط:٢، ١٤٢٥هـ ٢٠٠٤م.
١٢٦- **الفروع وتصحيح الفروع،** محمد بن مفلح المقدسي أبو عبد الله، تحقيق: أبو الزهراء حازم القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨ه.
١٢٧- **فضائل القرآن،** أبو العباس جعفر بن محمد بن المعتز بن محمد بن المستغفر بن الفتح بن إدريس الْمُسْتَغْفِرِيُّ النسفي، تحقيق: د. أحمد بن فارس السلوم، دار ابن حزم، ط:١، ٢٠٠٨م.
١٢٨- **فضائل القرآن،** أبو عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي البغدادي، تحقيق: مروان العطية، ومحسن خرابة، ووفاء تقي الدين، دار ابن كثير (دمشق - بيروت)، ط:١، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥م.
١٢٩- **الفقيه والمتفقه،** أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، تحقيق: أبو عبد الرحمن عادل بن يوسف الغرازي، دار ابن الجوزي – السعودية، ط:٢، ١٤٢١ه.
١٣٠- **فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات،** محمد عَبْد الحَيّ بن عبد الكبير ابن محمد الحسني الإدريسي، المعروف بعبد الحي الكتاني، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي - بيروت ط:٢، ١٩٨٢م.
١٣١- **فيض القدير شرح الجامع الصغير،** زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري، المكتبة التجارية الكبرى – مصر، ط:١، ١٣٥٦.
١٣٢- **قطف الأزهار في كشف الأسرارا،** جلال الدين السيوطي، تحقيق: أحمد محمد الحمادي، إصدار وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، دولة قطر، ١٤١٤هـ.
١٣٣- **القول بتوقف تفسير القرآن على أقوال السلف،** أحمد فتحي البشير، مركز تفسير للدراسات القرآنية، نشرة إلكترونية.
١٣٤- **الكامل في معرفة ضعفاء المحدثين وعلل الحديث،** أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، ط:١، ١٩٩٧ م.
١٣٥- **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل،** أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله، دار الكتاب العربي - بيروت، ط:٣ - ١٤٠٧ه.

١٣٦- **الكشف والبيان عن تفسير القرآن**، أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، أبو إسحاق، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: الأستاذ نظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ط:١ ١٤٢٢، هـ-٢٠٠٢م.
١٣٧- **لسان العرب**، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي، دار صادر - بيروت، ط:٣ - ١٤١٤ه.
١٣٨- **لسان الميزان**، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، ط:١، ٢٠٠٢ م.
١٣٩- **مجاز القرآن**، أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمى البصري، تحقيق: محمد فواد سزگين، مكتبة الخانجى - القاهرة،١٣٨١هـ.
١٤٠- **مجاز القرآن**، لعز الدين عبد العزيز بن عبد السلام السلمي، تحقيق: مصطفى محمد الذهبي، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، لندن، ط:١، ١٤١٩هـ.
١٤١- **المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين**، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي - حلب، ط:١، ١٣٩٦هـ.
١٤٢- **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**، أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي، تحقيق: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٤١٤ هـ، ١٩٩٤ م.
١٤٣- **مجموع الفتاوى**، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.
١٤٤- **محاسن التأويل**، محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:١ ١٤١٨ه.
١٤٥- **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
١٤٦- **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية - بيروت، ط:١ - ١٤٢٢ه.
١٤٧- **المحصول**، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري، دراسة وتحقيق: الدكتور طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، ط:٣، ١٤١٨ هـ-١٩٩٧م.

١٤٨- **مختصر الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة،** محمد بن محمد البعلي المعروف بابن الموصلي، تحقيق: سيد إبراهيم، دار الحديث، القاهرة، ط:١، ١٤٢٢.
١٤٩- **المخصص،** أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، تحقيق: خليل إبراهم جفال، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط:١، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.
١٥٠- **المدخل إلى السنن الكبرى،** أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخسروجردي الخراساني، أبو بكر البيهقي، تحقيق: د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي - الكويت.
١٥١- **مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح،** علي بن سلطان محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري، دار الفكر، بيروت - لبنان، ط:١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.
١٥٢- **المزهر في علوم اللغة وأنواعها،** جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:١، ١٤١٨.
١٥٣- **المستدرك على الصحيحين،** أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، ط:١، ١٤١١ - ١٩٩٠.
١٥٤- **المسند،** أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ١٤٢١.
١٥٥- **مسند البزار،** أبو بكر أحمد بن عمرو البزار، تحقيق: محفوظ الرحمن، وأخرون، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط:١، ١٩٨٨.
١٥٦- **مسند أبي داود الطيالسي،** أبو داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي البصرى، تحقيق: الدكتور محمد بن عبد المحسن التركي، دار هجر - مصر، ط:١، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.
١٥٧- **المسودة في أصول الفقه،** آل تيمية [بدأ بتصنيفها الجد: مجد الدين عبد السلام بن تيمية (ت: ٦٥٢هـ)، وأضاف إليها الأب،: عبد الحليم بن تيمية (ت: ٦٨٢هـ)، ثم أكملها الابن الحفيد: أحمد بن تيمية (٧٢٨هـ)]، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي.
١٥٨- **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير،** أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس، المكتبة العلمية - بيروت.
١٥٩- **معاني القرآن وإعرابه،** إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب - بيروت، ط:١، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
١٦٠- **معاني القرآن،** أبو جعفر النحاس أحمد بن محمد، تحقيق: محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى - مكة المرمة، ط:١، ١٤٠٩ه.

١٦١- **معاني القرآن**، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر، ط:١.

١٦٢- **معاني القرآن**، للأخفش، أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط:١، ١٤١١ هـ-١٩٩٠م.

١٦٣- **معجم الأدباء**، = **إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب**، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط:١، ١٤١٤ هـ-١٩٩٣م.

١٦٤- **المعجم**، أبو يعلى أحمد بن علي الموصلي، تحقيق: إرشاد الحق الأثري، إدارة العلوم الأثرية، ط:١، ١٤٠٧.

١٦٥- **المعجم الأوسط**، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين - القاهرة.

١٦٦- **المعجم الكبير**، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، دار النشر: مكتبة ابن تيمية - القاهرة، ط:٢.

١٦٧- **معجم مقاييس اللغة**، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

١٦٨- **معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار**، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، دار الكتب العلمية، ط:١ ١٤١٧ هـ- ١٩٩٧م.

١٦٩- **المعرفة والتاريخ**، يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي الفسوي، أبو يوسف، تحقيق: أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط:٢، ١٤٠١ هـ- ١٩٨١م.

١٧٠- **مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار**، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين العينتابى الحنفى بدر الدين العينى، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط:١، ١٤٢٧.

١٧١- **المغني**، لابن قدامة، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي، مكتبة القاهرة، ١٣٨٨هـ-١٩٦٨م.

١٧٢- **مفاتيح الغيب، = التفسير الكبير**، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط:٣ - ١٤٢٠ه.

١٧٣- **مفردات ألفاظ القرآن**، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهانى، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية - دمشق بيروت، ط:١ - ١٤١٢ه.

١٧٤- **المفسرون من الصحابة (جمعا ودراسة وصفية)**، عبد الرحمن بن عادل المشد، رسالة دكتوراه، مركز تفسير للدراسات القرآنية، ٢٠١٦م.

١٧٥- **المقتضب**، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (المتوفى: ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب. - بيروت.

١٧٦- **مقدمة ابن خلدون**، عبد الرحمن بن محمد بن محمد، ابن خلدون.

١٧٧- **مقدمة تفسير الدر المنثور للسيوطي بين المخطوط والمطبوع**، للدكتور: حازم سعيد حيدر، مجلة البحوث والدراسات القرآنية، العدد:١.

١٧٨- **مقدمة في أصول التفسير**، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، ادار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، ١٤٩٠هـ- ١٩٨٠م

١٧٩- **مناهل العرفان في علوم القرآن**، محمد عبد العظيم الزرقاني، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط:٣.

١٨٠- **المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي**، يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي، أبو المحاسن، جمال الدين، تحقيق: د. محمد محمد أمين، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

١٨١- **الموافقات**، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي، تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، ط:١، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.

١٨٢- **موسوعة التفسير المأثور**، مركز الدراسات والمعلومات القرآنية بمعهد الإمام الشاطبي، إشراف: أ.د. مساعد بن سليمان الطيار، دار ابن حزم - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٣٩ه.

١٨٣- **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان،ط:١، ١٣٨٢ هـ١٩٦٣ م.

١٨٤- **الناسخ والمنسوخ**، أبو جعفر النحاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي، تحقيق: د. محمد عبد السلام محمد، مكتبة الفلاح - الكويت، ط:١، ١٤٠٨.

١٨٥- **النشر في القراءات العشر**، ابن الجزري، تصحيح ومراجعة: علي محمد الضباع.

١٨٦- **نظم الدرر في تناسب الآيات والسور**، إبراهيم بن عمر بن حسن الرباط بن علي بن أبي بكر البقاعي، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.
١٨٧- **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب**، شهاب الدين أحمد بن محمد المقري التلمساني، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر- بيروت.
١٨٨- **النكت على كتاب ابن الصلاح**، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط:١، ١٤٠٤ه ـ١٩٨٤م
١٨٩- **النكت والعيون**، = تفسير الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي، تحقيق: السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان.
١٩٠- **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب**، شهاب الدين أحمد بن محمد المقري، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط:١، ١٩٩٧.
١٩١- **النهاية في غريب الحديث والأثر**، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير، المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى - محمود محمد الطناحي.
١٩٢- **النهر الماد من البحر المحيط**، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي، تحقيق: عمر الأسعد، دار الجيل، بيروت، ط:١.
١٩٣- **نواهد الأبكار وشوارد الأفكار** = حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، جامعة أم القرى - كلية الدعوة وأصول الدين، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٤ هـ-٢٠٠٥ م.
١٩٤- **هداية الإنسان إلى الاستغناء بالقرآن**، يوسف بن حسن بن أحمد بن عبد الهادي المشهور بابن المبرد، تحقيق: يحيى بن صالح الطويان، رسائل جامعية منشورة عبر شبكة المعلومات.
١٩٥- **الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه**، أبو محمد مكي بن أبي طالب حموش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي، تحقيق: مجموعة رسائل جامعية - جامعة الشارقة، بإشراف أ. د: الشاهد البوشيخي، مجموعة بحوث الكتاب والسنة - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الشارقة، ط:١، ١٤٢٩ هـ-٢٠٠٨ م.

١٩٦- **الوسيط في تفسير القرآن المجيد**، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي، تحقيق وتعليق: مجموعة من المحققين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط:١، ١٤١٥ هـ- ١٩٩٤ م.
١٩٧- **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر – بيروت.

فهرس الموضوعات